كتاب الملخص للامام

من عواري الزمان ملك [illegible] بن عبد الله [illegible] في سعا
المظفر بن الخاص ملك الملك الا [illegible] في شهور سنة اثنين وسبعمائة

ومعه كتاب [illegible] سعا
— سلالة الاسرار وسر الاسرار

ارسل قيصر الملك الى ابي بكر الصديق رضي الله عنه
يسأله عن الروح فقال الروح نكتة لطيفة
من لطايف بارئها ابرزها [illegible] عندك ولم اسئل عندكم واعرضتم عني وما كنت مدبرا
من ملكه واودعها في ملكه هنا [illegible] المشورة فانزل فؤادا بنيران الفراق معذبا
وجعل له عليك حقا وجعل لك [illegible] ما هو اني انتهيت بالدعاء الفاتح
زقافا فاذا استوفيت مالك عنا [illegible] ماله عندك
ماله عندك

واعلم ان كتاب الملخص للامام بعد كتاب
[illegible] وكتاب المباحث المشرقية نعم الحافظ الله نعم القادر الله نعم القادرون هم

هذا الكتاب
انتقل من [illegible] عيف اسماعيل بن
[illegible] الامام الكبير مفتي الفرق
[illegible] ناظرين اذا ام الله خلقه
[illegible] بيع شرعي مع
[illegible] عليه

ثم انتقل هذا الكتاب الى العبد الضعيف
الفقير الفقير غفران ذنوبه وستر عيوبه الاخوان
بن علي شرفي

محمدی من بخش

بسم الله الرحمن الرحيم وبالله التوفيق

اما بعد حمد [illegible] والحمد لوجوب وجوده ويستوجب الشكر لكمال جوده
والصلوة على خيرته من خلقه وعلى اصحابه وعترته من سالكي طريقته فان اجل ما تسموا اليه اعناق
العزايم واشرف ما تهوى اليه افئدة الصرايم وانفس ما يتنافس فيه من الرغايب واعز ما يرغب
فيه من الغرايب معرفة الموجود انه باجناسها وانواعها وعلم الذي استقل بايداعها وان كنا بنا
هذا مشتملا على ملخص ابحاث الاقدمين ومحصل آرا الاولين مع زيادات نفيسة من قبلنا ان لم تكن
اجل مما ذكروا واكبر لم تكن اقل منها ولا اصغر معتبرة بمعيار البحث السليم والنظر المستقيم فاذا
لاح لنا في مطلوب اثر الرجحان وسطع صبح الحق من افق البرهان بجنحنا اليه وعولنا عليه وان تكافأت
الكفتان ولم يتبين الرجح من الخسران الرجم ظنون الذهن عن ادراكه حسيرا تركناه في حيز التعارض
اسيرا وقد رتبنا هذا الكتاب في ترتيبين **فالاول** في علم المنطق وهو مرتب على مقدمة
وجملتين **فالاولى** في التصورات **والثانية** في التصديقات **والثاني** ثلاثة كتب فالاول
في الامور العامة وما يجري مجراها وبحري انواعها **والثاني** في احكام الجواهر والاعراض وهو مرتب
على مقدمة وجملتين فالمقدمة واحدة بها الكلية والجملة الاولى في احكام الاعراض **والثانية** في احكام
الجواهر **والثالث** في العلم الالهي خاتمة **فالاول** في علم المنطق وهو مرتب على مقدمة وجملتين اما المقدمة
ففيها فصلان **فا** في الحاجة الى المنطق **ب** ان تصورا واذا حكم عليه بنفي او اثبات كان المجموع تصديقا
وفرق ما بينهما كما بين البسيط والمركب وكل تصديق ففيه ثلاثة تصورات **للعلم الاول** بان حقيقة
الحكم والمحكوم به وعليه متى لم تكن متصورة تعذر ذلك الحكم لايقال الستم حكمتم على غير المعلوم بانه يمتنع
الحكم عليه وزعمتم ان ذلك قضية صادقة فالمحكوم عليه غير متصور قلنم ان غير المعلوم معلوم من انه
غير معلوم فلا يكون المحكوم عليه غير معلوم فنقول غير المعلوم له اعتباران **فا** الامر الذي عرض له انه
غير معلوم **ب** مجرد هذا الاعتبار اعني الاسمية فان كان المحكوم عليه في القضية المذكورة الاول
كان المحكوم عليه من حيث انه محكوم عليه بغير متصور فيتوجه الشك وان كان الثاني كان الحكم عليه بانه
لا يصح الحكم عليه كاذبا لان كل معلوم يصح الحكم عليه ولو بكونه معلوما لا نقول التشكيك في
الضروريات لا يقدح فيها لم صفحة كل واحد من التصورات والتصديقات اما ان يكون غنيا عن

الاكتساب وهو ظاهر الفساد او محتاجا اليه وهو باطل لانه يلزم حصوله عند كل واحد منها الى
غير اما في موضوعات متناهية او غير متناهية وهو محال وبتقدير ان المطلوب حاصل
لانه اما ان يوجد فيها ما يوجد لذاته في الذهن سواء حصل بكون اردوه عنه غير مكتسب او لا
يكون وذلك يقتضي الا يوجد شيء منها شيئا فلا يكون شيء منها مكتسبا واما ان يكون بعضها غنيا
وبعضها محتاجا وحينئذ لا يخلو اما ان لا يمكن استنتاج المحتاج من الغني وهو باطل لما علم
بالضرورة ان من علم لزوم شيء لشيء وعلم مع ذلك وجود الملزوم لعدم اللازم علم من الاول وجود اللازم
ومن الثاني عدم الملزوم او يمكن وحينئذ اما ان يحصل كل مطلوب من كل وجه كان وهو اولى البطلان
او لكل مطلوب اوليات مخصوصة ولا بد من وقوفها على شرائط مخصوصة وحينئذ لا بد من بيان تلك
الشرائط ليكون العالم بها متمكنا من استعلام المجهولات بحيث لا يغلط الا نادرا والعلم المتكفل به
المنطق لا يقال هذا المنطق ان كان من الاوليات فليستغن عن تعلمه والا فليفتقر
الى منطق آخر ولان كثيرا ممن لم يتعلم هذا العلم اكتسب العلم بالمجهولات لانا نجيب عن الاول
بان اكثر المباحث العقلية من هذا العلم امور متى جردت علمت صحتها بالبديهة والذي منه
ليس كذلك فينتهي الى الاول لا محالة وعن الثاني انا لا نقول الذهن وحده لا يكفي في اصابة الحق
بل قد يكفي نادرا في البعض وقد لا يكفي فيحتاج الى الاستعانة بالمنطق **ب** في موضوع
المنطق موضوع كل علم ما يبحث فيه عن عوارضه وموضوع المنطق المعقولات الثانية من
حيث انه يمكن ان يتادى بواسطتها من المعلومات الى المجهولات وتفسير المعقولات الثانية
ان الانسان ان تصور حقايق الاشياء اولا ثم حكم على بعضها ببعض حكما تقييديا او خبريا فكون
الماهية محكوما عليها على هذا الوجه امر لا يلحقها الا بعد صيرورتها معلومة اولا فهي في الرتبة
الثانية فاذا بحث عن هذه الاعتبارات لا مطلقا بل من حيث انه كيف يمكن ان يتادى بواسطتها
من المعلومات الى المجهولات تاديا صوابا فذلك هو المنطق فلا جرم كان موضوعه المعقولات
الثانية من الاعتبار المذكور ولما عرفت ان المقصد الاقصى من هذا العلم معرفة القوانين التي يمكن بها
اقتناص المجهولات من التصورات والتصديقات لا جرم جعلنا مقصدنا من هذا العلم على
جملتين **الاولى** في كيفية اقتناص التصورات والكلام فيها مرتب على قسمين **الاول** في المقدمات

1449

وفيه مباحث يو بحثنا فا في التقسيم الجامع لمباحث هذا الباب اللفظ المفيد اما
ان يعتبر بالقياس الى تمام مفهومه او الى ما اندرج فيه من حيث هو كذلك او الى ما خرج عنه من
حيث هو كذلك فالاول المطابقة والثاني التضمن والثالث الالتزام والمطابقة على قسمين
فان جزء اللفظ اما ان يكون دليلا على جزء المعنى وهو المؤلف او لا يكون وهو المفرد وهو اما ان يمنع
نفس تصوره من الشركة وهو الجزوي او لا يمنع وهو الكلي وهو اما ان يكون دالا على تمام حقيقة
الشيء او على ما يكون داخلا فيها او على ما يكون خارجا عنها اما الدال على الماهية فاما ان يكون دالا على
شخص واحد وهو المقول في جواب ما هو بالخصوصية المحضة او على ماهية اشخاص وهي اما ان
تكون مختلفة في بعض من الذاتيات فيكون تمام الجزء المشترك بينها ان كان مقولا في جواب ما هو بحسب
الشركة المحضة او لا تكون وهو المقول في جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية اما بحسب
الشركة فلان كل واحد منها من الذاتيات حاصل للاخر والا لم يقبل اختص بعضها بما ليس للاخر فيكون
الاختلاف بينه وبين ذلك الاخر ليس بالعدد فقط بل وبالذاتيات وقد فرضنا انه ليس كذلك هذا
خلف واذا كان تمام مالكل واحد منها من الذاتيات على الخصوصية مشتركا بينه وبين غيره فلا جرم كان
ذكره جوابا عن السؤال عن ماهية تلك الاشياء بحسب الشركة واما الدال على جزء الماهية فاما ان يكون
دالا على كمال الجزء الذي به يشارك غيره وهو الجنس وهو المقول في جواب ما هو بحسب الشركة المحضة
ذاتا ومغايرا له اعتبارا او كمال الجزء الذي به يمتاز عن غيره وهو الفصل او لا يكون واحدا من القسمين
وسنبين بالدلالة انه لا بد وان يكون ذلك جنس جنس او جنس فصل او فصل جنس او فصل فصل
على اختلاف مراتبها ثم ان الجنس قد يشارك غيره في الاندراج تحت جنس آخر فيكون نوعا بالنسبة اليه ثم
ان الاجناس قد تترتب متصاعدة لا الى نهاية لكن لها ما لا جنس فوقه وهو جنس الاجناس والانواع
تترتب متنازلة الى ما لا نوع تحته وهو نوع الانواع والفصل قد يشارك غيره ايضا في الاندراج
تحت جنس فيكون نوعا بالنسبة اليه ويحتاج الى فصل آخر لكن الجنس الذي هو فصله المقسم غير
الذي هو نوع له واما الدال على الخارج عن الماهية فتنقسم على وجهين فا ذلك الخارج اما ان يكون لازما
او لا يكون فاللازم اما ان يكون لازما للحقيقة او للوجود والاول اما ان يكون بين الثبوت بذاته كالزوجية
للاربعة او لا يكون كالحدوث للجسم والثاني كسواد الغراب ب الوصف الخارج اما ان يعتبر من حيث

انه مختص بنوع واحد لا يوجد في غيره وهو الخاصة او من حيث انه موجود في اكثر من نوع واحد
وهو العرض العام واما المؤلف فالحاجة الى القول المفهم اما ان يفيد
طلب شيء افادة اولية او لا يفيد فان كان الاول فان كان على طريقة الاستعلاء فهو الامر وان كان على
طريقة الخضوع فهو السؤال ويقرب منه الاستفهام وان كان على طريقة التساوي فهو الالتماس
وان كان الثاني فاما ان يكون محتملا للصدق والكذب وهو الخبر او لا يكون وهو التنبيه ويندرج فيه التمني
والترجي والقسم والنداء ولنشرع الآن في احكام هذه الاقسام ب في مباحث المطابقة والتضمن
والالتزام وهي ه فا دلالة المطابقة دلالة اللفظ على تمام مسماه ودلالة التضمن دلالة اللفظ
على جزء مسماه من حيث هو جزؤه واحترزنا بالقيد الاخير عن دلالة اللفظ بالمطابقة على جزء المسمى بالاشتراك
ودلالة الالتزام دلالة اللفظ على لازم مسماه تبعا لدلالته على مسماه واحترزنا به عن دلالة اللفظ
بالمطابقة على اللازم بالاشتراك ب الدلالة الوضعية هي المطابقة والباقيتان تابعتان لكن لا مطلقا
بل بشرط كون الماهية مركبة في الاول وملزومة في الثاني ولما لم يكن وجود الجزء لكل ماهية لازما ولا كان
وجود لازم ما لكل ماهية لازما وانتفاء انه ليس بعين لم يلزم من المطابقة التضمن ولزمها الالتزام واما
فلا يوجد ان الا عند المطابقة لاستحالة حصول التابع من حيث انه تابع بدون المتبوع ج يمكن
استخراج هذه الاقسام بتقسيم آخر وهو ان دلالة اللفظ على المعنى اما ان تكون وضعية او عقلية
والاول دلالة اللفظ على تمام مسماه لانا نعلم بالضرورة ان دلالة كل لفظ على تمام مسماه غير واجبة عقلا والثاني
دلالة اللفظ على لازم مسماه وذلك اللازم ان كان داخلا فيه فهو التضمن والا فالالتزام د شرط دلالة الالتزام
حصول اللزوم الذهني لا الخارجي اما الاول فلان اللفظ الذي يكون موضوعا لمعنى لو لم يكن بحيث ينتقل الذهن
من مسماه اليه كان حاله معه كحال جميع الالفاظ التي لا دلالة لها عليه اصلا معه واما الثاني فلان الجوهر
والعرض متلازمان مع ان اسم احدهما لا يستعمل في الآخر ثم ان الملازمة الذهنية شرط لا سبب ه دلالة
الالتزام معجوزة في العلوم لا لما قيل من انها عقلية والا انتقضت بالتضمن ولا لان اللوازم غير متناهية
لان البينة منها متناهية بل لان دلالة اللفظ على لازم مسماه ان اعتبر فيها كون اللزوم بينا فذلك مما تختلف
باختلاف الاشخاص فلا يكون المدلول مضبوطا وان لم يعتبر فيها ذلك فهو محال لان الغرض من اطلاق الالفاظ
افهام المعاني فاذا لم يحصل ذلك لم يكن اللفظ مفيدا ج في مباحث المفرد والمؤلف وهي ب فا المفرد

يقسم بنوعين اخرين من التقسيم فاما حال اللفظ بالنسبة الى المعنى على اربعة اوجه فانه اما ان يتحد اللفظ
والمعنى او يتكثرا او يتكثر اللفظ ويتحد المعنى او بالعكس فالاول لا يخلو اما ان يكون نفس مفهوم اللفظ ممكن
الحصول في كثيرين او لا يكون فان كان الاول فاما على السوية وهو المتواطي او لا على السوية وهو المشكك
وان كان الثاني فهو العلم والثاني الاسماء المتباينة والثالث الاسماء المترادفة سواء كانت من لغة واحدة او
من لغات مختلفة والرابع لا يخلو اما ان يكون وضعه لها على السواء او لا يكون والاول الاسماء المشتركة سواء
كانت من لغة واحدة او من لغات والثاني فاما ان يكون النقل من موضوعه الاول بسبب مناسبة بينهما او لا
يكون والاول المجاز ثم ان تلك المناسبة ان كانت هي الاشتراك في بعض الامور كان اللفظ مستعارا والا فلا ب
اللفظ المفرد اما ان يكون بحيث يصلح لان يخبر به عن شيء او لا يكون والثاني الحرف والاول اما ان يدل على الزمان
المعين لذلك المعنى وهو الفعل او لا يدل وهو الاسم وهو اما ان يكون موضوعا لماهية معينة وهو اسم الجنس
او لذي صفة معينة من غير دلالة على خصوصية بل الموصوف وهو المشتق واما المولف فالمشهور انه ماهية ج
اما ان يتالف من اسمين او اسم وفعل وتقضوه بالنداء واجيب عنه بان حرف النداء في تقدير الفعل واجيب عن
هذا الجواب بانه لو كان كذلك لاحتمل التصديق والتكذيب وشك آخر وهو ان قولنا الفعل والحرف لا يخبر عنهما
فالمخبر عنه في هذا الخبر ان كان اسما كانت القضية كاذبة والا كانت متناقضة لكن الاستقصاء في هذه
المباحث مما لا حاجة بالمنطقي اليه د في مباحث الكلي والجزوي وهي با فا الكلي والجزوي بالذات المعنى
وبالعرض اللفظ ب المعنى الكلي الذي يشير العقل اليه و فا قد يكون ممتنع الوجود كشريك الاله ب
وقد يكون ممكن الوجود لكن لا يعرف وجوده كما يطلق من ياقوت لم يذكرها الشيخ وذكرها ابو البركات
ج وقد يكون موجودا لكن يمتنع ان يكون في الوجود منه اكثر من الواحد كالاله تعالى د وقد يكون الموجود
منه واحدا فقط وان جاز وجود مثله كالشمس ه وقد يكون الموجود اشخاصا كثيرة متناهية كالكواكب و
وقد يكون غير متناهية كالانسان ز الجزوي يقال بالاشتراك على الشخص وعلى كل اخص تحت اعم والفرق
ان الجزوي بالمعنى الاول غير مضاف ولا كلي وبالمعنى الثاني مضاف الى ما فوقه وقد يكون كليا د لا شك انه
لا منافاة بين المعنيين لان كل شخص جزئي تحتها وان الثاني اعم من الاول لان كل شخص فله ماهية فاذا اعتبرت
ماهيته مجردة عما عنها مشخصاتها ثم اضيف اليها كان بهذا الاعتبار جزئيا مضافا لكنه ليس جنسا
له لانه يمتنع تصور التشخص مع الذهول عن الاعتبار المذكور ه اذا قلنا مثلا للحيوان انه كلي فهناك امور

ثلثة احدها الحيوان من حيث انه حيوان والثاني كونه كليا وهو مغاير للاول لان الكلي قد يكون حيوانا
وقد لا يكون وهو الجماد وغيره وبالعكس ولو كان كونه حيوانا وكونه كليا امرا واحدا او يفهم احدهما
الاخر لاستحال ذلك ولان كونه كليا امر نسبي يعرض للحيوان بالنسبة الى موضوعاته والنسبة بين
الشيئين متاخرة عنهما فالكلية متاخرة عن ماهية الحيوان وماهية الانسان المتاخرة عن ماهية الحيوان
لوجوب تاخر المركب عن مفرداته واذا عرفت ذلك ظهر ان المتركب عنها مغاير لها فلنخص كل واحد
منها باسم خاص فالاول هو الكلي الطبيعي والثاني الكلي المنطقي والثالث الكلي العقلي اما الكلي الطبيعي فلا شك
في وجوده في الاعيان لان الحيوان جزء من هذا الحيوان ومتى كان المركب موجودا كان البسيط موجودا والا
كان الموجود متركبا عن المعدوم واما الكلي المنطقي فهو نوع من مقولة المضاف وسياتي الكلام في ان الاضافة
هل لها وجود في الاعيان ام لا واما الكلي العقلي فالمشهور انه هو الصورة الذهنية قالوا لان الموصوف
بالكلية موجود لان العدم الصرف يستحيل ان يكون مشتركا فيه بين كثيرين فكل موجود فاما في الخارج
او في الذهن والاول محال لان كل موجود في الخارج فهو شخص معين متميز عن كل ما عداه وكل ما كان كذلك لم يكن
مشتركا فيه بين كثيرين فلم يكن كليا ولما بطل كون الكلي موجودا في الخارج ثبت انه في الذهن ثم اختلفوا على اقسام
فقالوا الصورة الذهنية صورة شخصية في نفس شخصية فاذكرتمون من الالزام حاصل فيها واجابوا بانا
اذا قلنا للصورة الذهنية انها كلية فلا نعني بها كونها بعينها مشتركا فيها بين الاشخاص الخارجية بل المراد
ان اي واحد من الاشخاص الموجودة في الخارج من النوع الواحد اذا سبق الى النفس بلا عن غيره واخذت
النفس تلك الماهية مجردة عن جميع لواحقها لم يكن الحاصل في النفس الا ذلك الامر او ما يساويه هذا منتهى
كلامهم وهو مشكل من وجهين فا هذا بناء على القول بالصورة الذهنية وهي عندنا باطلة وبتقدير القول بها
لكنه لا يصح تفسير الكلي بها والا كان تقسيم الكلي الى الذاتي المفسر بجزء الماهية خطأ لان الصورة الذهنية
التي قد تكون حادثة بعد حدوث الشخص يستحيل ان تكون جزءا من ماهية الشخص الموجود في الخارج ب
المراد من قولنا ان تاثر النفس عن كل تلك الاشخاص واحد هو انا نتصور قدرا مشتركا بين تلك الاشخاص ونتصور
القدر المشترك ان لم يتوقف على تحقق القدر المشترك لم يكن التصور الذهني مطابقا للامر الخارجي فكان
جهلا وان كان مطابقا فلا بد من حصول قدر مشترك في نفس الامر فذلك الامر المشترك هو الكلي في الحقيقة
والصورة الذهنية انما تسمى كلية مجازا لكونها علما متعلقا بما هو الامر الكلي ج ولم لا يجعل كل شخص في

الخارج كليا بشرط حذف المشخصات عنه والذى يقول انا نعلم بالضرورة ان اشخاص النوع الواحد مشتركة
في طبيعة ذلك النوع وتمتاز كل واحد منها عما عداه بخصوصية وما به الاشتراك غير ما به الامتياز فذلك
القدر المشترك هو الكلى فيكون الكلى موجودا في الخارج واما الذى يعتقد في المشهور من اثبات صورة مجردة
في الذهن فسياتي ابطالها في الحكمة ان شاء الله تعالى و الكل وان كان اعم من الجزئى لكن عدمه اخص من عدم
الجزئى فانه لما كان كلما صدق السواد صدق اللون ولا ينعكس لا جرم حكمنا بان اللون اعم من السواد فكذلك
كلما صدق اللا لون صدق اللا سواد ولا ينعكس فوجب ان يكون اللا لون اخص من اللا سواد و لما ثبت ان الذى يغاير
هذا الشخص اكثر مما يغاير هذا النوع و كل معقولين فلا بد وان يكون احدهما مع الاخر اخص منه مطلقا
او اعم منه مطلقا او لا اعم ولا اخص او اعم من وجه واخص من وجه كالحيوان والابيض وكذلك ممكن فاما
ان يكون اعم منه مطلقا واخص منه مطلقا من وجه واحد فذلك محال ح الكلى اعرف من الجزئى للاستقرا
والحجة فان الاعم اقل شروطا ومعاندا من الاخص وما كان كذلك كان اكثر وقوعا في الذهن فهو اعرف
ط ادراك الشخص المعين من حيث انه ذلك الشخص اما بالوجدان وهو كما يعلم كل احد ذاته المعينة من
حيث هي هي واما بالحس وهو كما اذا ابصر انسانا زيدا واشرنا اليه وهنا بحث وهو ان الحس تعلق به من حيث
هو هو او بالامر المشترك بينه وبين غيره والمشهور هو الاول وفيه اشكال لانا اذا فرضنا جسمين يساوى كل واحد
منهما الاخر في الشكل واللون والمقدار وسائر الصفات المحسوسة فانه يشتبه احدهما بالاخر حتى اذا رأينا
احدهما ثم غاب عنا ثم رأيناه مرة اخرى فلا ندرى ان الذى رأيناه اولا هو الذى رأيناه ثانيا او غيره الذى هو مماثله
ومن المعلوم ان الامر الذى امتاز به كل واحد منهما عن غيره غير مشترك فيه لاستحالة ان يكون ما به الاشتراك
عين ما به الامتياز ولو كان الحس تعلق بالشخص المعين تعلق بذلك الامر الذى لاجله هو هو ولا استحال ان
يشتبه هو بغيره لاستحالة حصول ذلك في غيره فلما حصل الاشتباه علمنا ان الحس لم يتعلق به من حيث
هو هو بل بالقدر المشترك او ان كان الحس متعلقا به من حيث هو لكن الخيال لا يشتبه واذا عرفت
ذلك ظهر ان الذى اليه يشير كل واحد منا الى نفسه بقوله انا غير الذى يشير اليه غيره بانه هو ى
اما ان التشخص هل هو امر ثبوتى زايد على الماهية ام لا وتقديره كونه كذلك فهل هو معقولة على شخصية
كل شخص بالتواطؤ او بالاشتراك وتقدير كونه بالتواطؤ فليت يتشخص التشخص بانضمام كلى الى كلى
فالقول فيه سياتي في الحكمة ولكنا نقول الآن اذا اشرنا الى شخص معين وفرضنا ان الاشارة تعلقت

به من حيث انه هو فهل الاشارة لا تكون متناولة للصفات التى لا يتوقف تشخصه على تحققها وهل
تقتضى الاشارة المشخصات فيه تردد لانه يحتمل ان يقال المشخصات علل التشخص والاشارة متعلقة
بالمتشخص لانها لاجله التشخص ويحتمل ان يقال التشخص ليس حكما حاصلا للماهية معللا بالمشخصات
بل لا معنى للتشخص الا انضمام تلك الامور اليه حتى يكون المجموع ذلك التشخص وفي كل واحد من الاحتمالين
سياتي تفصيلها في الحكمة يا كل كلى محمول بالطبع وكل جزئى موضوع بالطبع لان الكلى هو القدر
المشترك بين الاعداد وذلك المشترك اما ان يكون ذاتا او صفة فان كان الاول كان محمولا حمل المواطاة
وان كان الثانى كان محمولا حمل الاشتقاق واما الجزئى فهو الشخص المشار اليه وهو بالنسبة الى كليه لا بد
وان يكون موضوعا ولنتكلم ها هنا في حقيقة المحمول والموضوع ه في المحمول والموضوع اذا قلنا
ب ج فلسابل ان يقول ان كانت حقيقة الجيم هي بعينها حقيقة الباء فيكون الجيم والباء لفظين
مترادفين فلا حمل هناك في الحقيقة ولا وضع او غيرها فيمتنع ان يقال ان احدهما الاخر لان الشئ لا يكون
نفس غيره وجوابه ان شيئا اذا كان موصوفا بشئ فانه تحمل الموصوف على الصفة كقولنا المتحرك جسم على
معنى ان حقيقة الشئ الذى له وصف الحركة هي الجسم وتحمل الصفة على الموصوف كقولنا الجسم متحرك على
معنى ان الجسم موصوف بالحركة والاول يسمى حمل المواطاة والثانى حمل الاشتقاق لا يقال الاشكال باق بعد
لانا اذا قلنا الجسم موصوف بالحركة فاما ان يكون المفهوم من الجسم هو المفهوم من الموصوف بالحركة فحينئذ
يعود الاشكال لان الموصوف بالحركة شئ ما له الحركة من غير بيان ان ذلك الشئ جسم او غير جسم اللهم الا
ان يعرف ذلك بنظر آخر واما ان يكون مغايرا له فحينئذ يمتنع ان يقال ان احدهما الاخر لانا نقول المفهوم
من المتحرك شئ له الحركة لا على معنى اسناد الحركة الى الشئ المطلق من حيث هو شئ والا كان قولنا متحرك قضية و
لما جاز ان يقال زيد متحرك لان الشئ الواحد في الخبر الواحد لا يمكن اسناده الى امرين بل المراد ان شيأ
في نفسه مجهول عند القايل وجدت له الحركة فاذا قلنا الجسم متحرك فقولنا الجسم يبين ماهية ذلك
الشئ الذى ثبتت له الحركة و مباحث الماهية وهي د فا قال بعضهم الدال على الماهية هو الذاتى
الاعم وهو باطل لان لفظة ما هو سؤال عن حقيقة الشئ فكون جوابه بذكر تمام الماهية والذاتى الاعم
وحده ليس تمام ماهية الشئ والا كان الشئ غير ما ليس هو وكان الجزء هو الكل وكان وجود الجزء الاخر
وعدمه بمثابة واحدة ب الفرق بين القول في جواب ما هو وفي طريق ما هو والداخل في

جواب ماهو ان السوال الطالب لتمام الماهية لايكون جوابه الا بذكر جميع اجزايها فتمام هذا الجواب هو المقول
في جواب ماهو وكل واحد من اجزايه هو المقول في طريق ماهو لو كان مذكورا بالمطابقة والداخل في
جواب ماهو لو كان مذكورا بالتضمن ج قد عرفت ان المقول في جواب ماهو على اقسام ثلثة منها
المقول في جواب ماهو بحسب الشركة وهو تمام الجزء المشترك بين الامور المختلفة بالماهية فنقول
تلك الامور اما ان تكون انواعا تحت جنس واحد او لا تكون فان كان الاول فسواء كثرت تلك الانواع او قلت
كان الجواب واحدا لان تمام القدر المشترك بين كل اثنين منها هو بعينه تمام القدر المشترك بين كلها وان كان
الثاني فكلما كانت الانواع اكثر تباعدا في الجنس كان الجواب بذاتيات اقل د الدال على الماهية
لابحور تسميته بالذاتي لان الذاتي اما ان يكون ذاتيا لنفسه وهو محال لان الذاتي منتسب الى الذات والشيء
يستحيل انتسابه الى نفسه او لغيره وهو باطل لان الذي هو ذاتي له لابد وان يكون مركبا منه ومن غيره فحينئذ
يكون هو احد اجزايه فلا يكون دالا على ماهيته لان احد اجزاء المركب لايكون دالا على تمام ماهيته ز في مباحث
جزء الماهية وهي يا فا الماهية اذا كانت مركبة فلا شك ان كل واحد منها جزء الماهية وكل كل فانه محاج
في طرف الثبوت الى كل واحد من اجزايه معا وفي طرف الانتفاء الى انتفاء واحد منها وهذا التقدم مقرر
ايضا في العقل فانا نعقل انه لولا الاجزاء وجودا وعدما لما تقرر للكل وجود ولا عدم لايقال تلك الامور
اذا اجتمعت فان حصلت لها وحدة فهي ان حصلت لكل واحد من تلك الاجزاء لزم قيام العرض الواحد
بالمحال اذ هو محال اولكل واحد منها بعضها فتنقسم الوحدة او لا تحصل لها وحدة اصلا فلا تحصل عند
اجتماعها ماهية واحدة فلا تكون البسايط اجزاء للشيء ب تقدم الجزء على الكل اما بنفس الماهية وهو
محال لان الماهية اذا اعتبرت من حيث هي هي لم تكن محكوما عليها لا بالسبق ولا بالتقدم ولا بالتاخر وانما
بنفس الوجود وهو محال لان التقدم بالوجود لايحصل الا مع الوجود واعتبار حال اجزاء الماهية معها
اعتبار حاصل قبل الوجود لانا نجيب عن الاول بانه منقوض بجميع الهيات الاجناسية وعن الثاني لم لايجوز
ان يكون تقدم جزء الماهية عليها بنفس الماهية قوله الماهية اذا اعتبرت من حيث هي هي لم تكن متقدمة
على غيرها ولا متاخرة قلنا ان عنيت ان نفس تلك الحقيقة ليس تقدمها فلا مركز لكن وان عنيت انها
لاتقتضي شيا من هذه الاعتبارات فممنوع وهذا كالسلب والايجاب فان شيا من الماهيات لاتخلو عنها
وان لم تكن ماهية من حيث هي هي مغايرة للمفهوم منها وتما يحقق ذلك ان كون الماهية بحيث يصح ان يعرض لها
الوجود

اعتبار لايمكن توقفه على الوجود وهو من لوازمها فلا يكون تقدمها عليه بالوجود وان سلمنا ذلك فلم لايصح
التقدم بالوجود قوله التقدم بالوجود لايحصل الا معه قلنا هذا ممنوع لان الشيئين اذا كانا بحيث
متى فرض وجدا كان وجود احدهما متوقفا على وجود الاخر كانت تلك الحيثية حاصلة قبل تحقق الوجود
وتلك الحيثية هي المراد بالتقدم ب الجزء قد يكون متقدما على الكل كما ذكرنا وقد يكون متاخرا عنه
كالاجزاء المقدارية بناء على ان الجزء ج جزء الماهية لايكون صفة لها لان الصفة حالة في الموصوف
والحال متاخر عن المحل فالصفة متاخرة ولاشيء من الجزء بمتاخر فلاشيء من الصفة بجزء وبالعكس
ولانه لو اتصفت الماهية المركبة بشيء من اجزاء نفسها لكان ذلك الجزء جزءا من الموصوف بنفسه
والموصوف متقدم وجزؤه متقدم عليه فيتقدم على نفسه بمرتبتين د جزء الماهية قد عرفت
ان تقدمه متصور فاعلم الان ان تصور ايضا متقدم والشيخ لما ذكر ان تصور الذاتيات لابد وان يكون
مسبوقا بتصور اجزايها قال ان تلك الاجزاء قد لاتكون معلومة على التفصيل ولكنها متى اخطرت
بالبال تمثلت مفصلة وفيه نظر لان كل واحد من بسايط الماهية المركبة ان كان معلوما
فلابد وان يتميز في الذهن عن غيره لانا متى عقلنا ماهيتين مختلفتين فمن الممتنع ان لانعقل امتياز
احداهما عن الاخرى حالة علمنا بهما وان لم تكن معلومة مع انا نعلم الذات فذلك يقدح في ان تصور
الذات متوقف على تصور اجزايه مع ان ذلك معلوم بالضرورة ه تالف الماهية عن اجزايها قد يكون
تالفا طبيعيا كتالف بدن الحيوان عن الاعضاء وقد يكون صناعيا كتالف السرير عن اجزايه و اختلفوا
في تفسير الذاتي فمنهم من فسره بانه ا الذي يمتنع خلو الذات عنه ويدرج فيه جميع لوازم الوجود والماهية
ومنهم من فسره باخص منه وهو الذي يمتنع خلو الشيء عن ماهيته عنه ومنهم من فسره باخص منه
وهو الذي يمتنع رفعه عن الماهية ومنهم من جعله اخص من هذا وهو الذي يكون بين الثبوت للذات
وقد ذكر ابين الثبوت للشيء بحيث يمتنع شعور الذهن بالشيء الا مع شعوره بذلك الوصف وانما كان
اخص من الثالث لان من الجايز ان الوصف بحيث تمكن الغفلة عنه مع الشعور بالموصوف الا انه
متى حصل الشعور بثبوته للموصوف فانه لايمكن الذهن من ازالته عنه ومنهم من جعله اخص وهو
الذي يكون جزء الماهية وان امورا امتنع ترك الذات وعارضة لها بعد تمامها وهم المحققون والنزاع
في هذه التفاسير اما في اللفظ وهو غير لايق بالمباحث الحقيقية وهو ايضا متعذر لان الذاتي

منعها ج

حاشية
والمقال ان يقوم على المقدمة القائلة بان كل ما هو جزء من الجزء فهو جزء من الكل فان الجزء
الاخير من الجزء الاول جزء من الجزء الثاني وهو جزء من الكل فالجزء الاخير جزء من الكل
وهو المطلوب وطريق الجواب ان نقول ان الجزء الاخير من الجزء الاول ليس جزءا من الجزء الثاني

مفهومه فى اللغة المنتسب الى الذات من غير بيان انه داخل او خارج ولازم او مفارق واما فى المعنى وهو
غير ممكن لان من فسّر لفظة بشئ لا يمكن ان يقال له اصبت او اخطأت نعم الذى يجب الاشتغال
به تمييز هذه المفهومات بعضها عن البعض والاحتراز عن الغلط الواقع بسبب الاشتراك ز جزء
الماهية لا يقبل الاشد والاضعف لان الماهية بعد ضعف لا تكون ان كان الزايد غير معتبر فى
تحققها وان لم يبق كان الضعف عدمًا وكذا القول فى الاشتداد ح احزا الماهية متناهية
والا لم تكن معقولة ولان كل عدد فهو اما شفع او وتر وعلى التقديرين فهو ينقصان واحد وكل
ما كان كذلك فهو متناه ولان كل عدد فنصفه اقل منه فهو متناه فكله ايضا متناه وهذان الوجهان لا
يستقيمان على اصول الحكماء ط الماهيات المركبة ان كانت محققة استحال ان يكون شئ من اجزايها
لان المعدوم لا يكون جزأ من الموجود وان كانت اعتبارية كالاعمى والمظلم والجاهل جاز وهذه العدميات
ليست امورا يشار اليها فى انفسها والا كانت ثابتة متميزة عما عداها فيكون العدم شيئا فيكون احد النقيضين
غير الثانى ى انه لا يمكن ان يكون شئ من اجزاء الماهية اخفى منها لانها ليست الا مجموع تلك الاجزاء
فلا يمكن تصورها الا بعد تصورها فلا يمكن ان يكون تصور الماهية اجلى منها يا لفظ الذاتى قد يقال على
معان متعلقة بالجمل وعلى ما لا يكون كذلك فالاول يقال بالاشتراك على ثمانية معان فا يقال محمول
بالذات اذا كان الموضوع مستحقا للموضوعية كقولنا الانسان ابيض وبازايه المحمول بالعرض كقولنا هو
الابيض انسان ب وعلى الوصف الحاصل للشئ حقيقة سواء كان عن طبعه او بقاسر او جد فيه كقولنا
الحجر متحرك بالذات وان كان ذلك محمولا بالقسر وبازايه المحمول بالعرض كقولنا للساكن فى السفينة انه
متحرك ج وعلى حمل الاعم على الاخص كالحيوان على الانسان وعكسه الحمل بالعرض وهو قريب من الاول د
وعلى ما يكون بينه وبين موضوعه واسطة كقولنا سطح ابيض وبالعرض على ما يكون هناك واسطة كقولنا
جسم ابيض ه وعلى ما اذا كان ورود على الموضوع ليس غريبا خارجيا بل شيا يقتضيه طبعه كما يقال
الحجر متحرك الى اسفل وبازايه المحمول بالعرض كقولنا الحجر متحرك الى فوق و وعلى ما ليس من شانه ان يفارق
الشئ فى حال وبازايه المحمول بالعرض فيشبه ان يكون كون الحجر منجذبا من المحمولات بالعرض على هذا التفسير
ز وعلى ما يكون مقوما للموضوع وقد مر ح وعلى الوصف الذى يلحق الماهية لا مراء كقولنا الحيوان
متحرك او احمق لقولنا الحيوان ضاحك وهو المسمى فى كتاب البرهان عرضا ذاتيا وهو اما ان يكون لاحقا

لذاته او لغيره وعلى التقديرين فاما ان يكون ذلك اللاحق اعم او اخص او مساويا فهذه اقسام ستة فا الذى
يلحقه لذاته ويكون اعم كالفردية للثلاثة ب الذى يلحقه لذاته ويكون مساويا كقولنا الممكن محتاج ج
الذى يلحقه لذاته ويكون اخص وذلك اذا اقتضى الشئ الاتصاف باحد الامرين لا بعينه وكل واحد منهما
اخص كالموجود مع الواحد والكثير د اللاحق الذى يلحقه لوصف مساو له وهو اعم ه اللاحق
الذى يلحقه لوصف مساو له وهو مساو كالضاحك المحمول على الانسان بواسطة التعجب و اللاحق الذى
يلحقه لوصف مساو له وهو اخص كفعل الضحك بواسطة قوة التعجب المساوية لقوة النطق واما
اللذان لا يتعلقان بالحمل فا يقال للشئ القايم بذاته انه موجود بذاته والقايم بغيره انه ليس بذاته
ب يقال بذاته للشئ الذى هو سبب موجب له كالروح للموت واما اذا عرض برق فعرض على كثير لا يقال
له بذاته بل بالاتفاق ح فى مباحث اللوازم الخارجية وهى ثمانية فا فى حد اللازم الخارجى قال الشيخ
انه الذى يوجب الماهية ولا يكون جزأ منها وهو منقوض بالمفارق الا ان يفهم من الصحبة دوامها و
حينيذ ينتقض بالاشيا التى يدوم كل واحد منها على الاخر على سبيل الاتفاق كقولنا كلما كان الانسان
ناطقا فالحمار ناهق الا ان يحمل ذلك على الصحبة الدايمة الواجبة واما ان لازما فهو معلوم بالضرورة
لكن لقايل ان يقول لو لزم شئ شيا فذلك اللزوم اما ان يكون عدميا وهو محال لانه لا فرق بين لزوم عدمى
وبين عدم اللزوم والاحصل التمييز فى العدميات والتمييز من خواص الوجود فيكون العدم وجودا هذا
خلف او وجوديا والمرجوع به اما الى ذات الملزوم واللازم وهو محال لانا قد نعقلهما مع الذهول عن
ذلك اللزوم ولان اللزوم نسبة بين الامرين فهى متاخرة عنهما فهى مغايرة لهما او الى العوارض وهو محال لانه
ان كان لازما كان لزومه زايدا عليه ولزم التسلسل وان لم يكن لازما فبتقدير زواله لا يبقى اللزوم فلا يكون
اللازم لازما هذا خلف ولانه لو تحقق اللزوم لكان عدم الملزوم لازما لعدم اللازم فيكون اللزوم حاصلا
بين العدمين وما كان وصفا للعدم يستحيل ان يكون ثبوتيا والجواب انه متمسك فى الاولية
فلا يستحق الجواب ب فى اثبات لازم للماهية لا متوسط بينه وبينها لان لزوم اللازم للملزوم فان
لم يكن بواسطة شئ آخر فهو المطلوب وان كان بواسطة شئ فالكلام فى لزومه لتلك الواسطة ولزومها
للملزوم كالكلام فى الاول فان كان ذلك بتوسط لوازم اخر لزم التسلسل وهو محال وبتقدير تسليمه
فالمقصود حاصل لان تلك الاشيا اما ان يكون فيها ما يقتضى شيا منها فحينيذ لا يكون ذلك المقتضى

والمعلول واسطة والا كان المؤثر تلك الواسطة لا هو فلا يكون المقتضى مقتضيا هذا خلف او لا يكون
وذلك نفى اللزوم بالكلية ج فى اثبات لازم ذى وسط هذا على وجهين فا ان تكون الماهية مقتضية
صفة وهى مقتضية صفة اخرى ب ان تكون الماهية مقتضية صفة ثم اتنا مع تلك الصفة تقتضى
صفة اخرى ولا امتناع فى واحد منها د فى ان كل من تصور الماهية فلا بد وان يعقل لازمها القريب قيل
لان الماهية علة للازمها القريب والعلم بالعلة علة للعلم بالمعلول والكلام المستقصى فيه فى الحكمة
والاقوى ان يقال لو لم يلزم من العلم بالماهية العلم بلازمها القريب لاستحال تعرف القضية
المجهولة من مقدمتين معلومتين وفساد التالى يدل على فساد المقدم بيان الشرطية ان محمول النتيجة
لا بد وان يكون خارجا عن ماهية موضوعها والا لم يكن مجهول الثبوت له وانما يكون كذلك لو كان خارجا
عن ماهية الواسطة او كانت الواسطة خارجة عن ماهية الموضوع والا كان محمول النتيجة جزء الجزء
موضوعها فيكون جزءا ويعود المحال واذا كان كذلك فلو لم يجب فى الوصف الخارجى القريب ان يكون بين
الثبوت للشى لافتقر كل واحد من المقدمتين المذكورتين او احداهما الى متين اخرى وذلك اما القياس
ويكون الكلام فيه كالكلام فى الاول ولزم التسلسل او الدور وهو محال او لا يعطى المقدمة الكلية
على ما ستعرف فيثبت انه لو لم يكن اللازم القريب للماهية بين الثبوت لها لاستحال تعرف القضية
المجهولة لا يقال لازم اللازم لازم قريب لذلك فلو كان اللازم بين الثبوت للشى ويلزم من العلم به العلم
بالازم اللازم فيلزم ان تكون جميع اللوازم بينة لانا نقول انا لا ندعى ان كل لازم قريب فهو بين الثبوت
للملزوم الا بشرط حضور تصوره فى الذهن ولما لم يجب ذلك لم يجب كون اللوازم باسرها بينة ه فى
ان اللازم ذى الوسط لا يكون العلم بثبوته الا بواسطة العلم بذلك الوسط قيل لان اللازم ممكن لذاته واجب
لذلك الوسط وما كان كذلك استحال ان يعرف وجوده الا بواسطة سببه والكلام فيه مستقصى فى
الحكمة و فى ان الماهية البسيطة هل لها لازم ام لا لم انكره ان يقول تلك الماهية اما ان تكون مقتضية
وجود ذلك اللازم فحينئذ يكون البسيط قابلا وفاعلا معا او لا يقتضيه فلا يكون لازما وجوابه ظاهر
ان البسيط لا يجوز ان يكون قابلا وفاعلا ان سلمنا ذلك لم لا يجوز ان يجب ذلك اللازم لعموم الفيض
من الخارق وتكون تلك الماهية قابلة ولم اثبته ان يقول ان كل ماهية فلها صحة المعلومية و
المذكورية وهى حكم من لوازم تلك الماهية ز فى ان البسيط هل يلزمه لازمان بعينهما المشهور انكاره

لان البسيط لا يصدر عنه اكثر من واحد وهذه المقدمة عندنا باطلة ثم ان سلمناها لكن لم لا يجوز
ان يلزمه لازمان احدهما لذاته والاخر لعموم الفيض ح فى تقسيم اللوازم سوى ما مر وذلك خمسة ه
فا اللازم قد يكون لزومه لنفسه كالعرض فانه لذاته يلزم الجوهر وقد يكون للملزوم وهو اذا كانت الطبيعة
اللازم غنية عن ذلك الملزوم لكن طبيعة الملزوم ممتنعة الانفكاك عن اللازم فالملزوم اذا اقتضى اللازم عرض لذلك
اللازم الا زما لذلك الملزوم ولزوم ما فى كل نوع من الجنس لفصله ليس الا على هذا الوجه وقد يكون لامر منفصل
كالوجود للعالم عند من يرى وجوب تاثير المؤثر فيه ب اللزوم اما ان يكون من الجانبين اما لذاتيهما كالمتفا
فين او لا لذاتيهما ولا بد حينئذ من ان يكون احدهما علة للاخر او يكونا معلولى علة واحدة فانه لو لم يكن كذلك لكان
كل واحد منهما غنيا عن الاخر وعن كل ما احتاج اليه الاخر وذلك يقتضى امكان ثبوت كل واحد منهما دون
الاخر وهو يقدح فى اللزوم ومن منع ان يصدر عن البسيط اكثر من الواحد لم يجوز فى الملازمة من الجانبين
ان يكون ذلك لكونهما معلولى علة واحدة بل اوجب ان يكون لاحدهما تقدم على الاخر واما ان تكون الملازمة
من جانب واحد وذلك انما يتحقق فى العلة التى تكون اخص من المعلول وفى المشروط مع الشرط والدليل
مع المدلول وان كانا قريبين من الاول ج كون الشى لازما لغيره اما ان يكون لذاته او لما يحل فيه او لما
يكون محلا له او لما لا يكون محلا له ولا حالا فيه وكل هذه الاقسام صحيحة فى الجملة وان كان قد يكون
بالطلاق بعض المواضع لمعنى يخصه الا الاخير فانه قيل فى ابطاله على الاطلاق لو لم يكن المتلازمين اقتضاء
لتلك الملازمة لكانت نسبة ذلك المباين اليهما كنسبة الى غيرهما فلو اقتضى ملازمتهما دون غيرهما كان ذلك
ترجيحا للممكن من غير سبب وهو محال د اللوازم منها حقيقية كالعرض للجوهر ومنها اعتبارية
كحكون الواحد نصفا للاثنين وثلثا للثلاثة وهلم جرا والاول موجود فى الخارج ومتناه فى
العدد والثانى لا وجود له فى الخارج والا لزم حصول صفات غير متناهية فى شى مع ان لكل واحد
منها ايضا صفات اخر غير متناهية ه كون الشى قابلا للانقسام الى نوعين لازم واحد من لوازمه
وان كل واحد من تلك الانواع غير لازم له واذا كان كذلك فمن لم يجوز ان يثبت للبسيط اكثر
من لازم واحد لم يجوز ان يعرض للطبيعة الواحدة من وجوه القسمة القريبة الا وجها واحدا
مثلا لما انقسم الحيوان لذاته الى الانسان والفرس استحال ان ينقسم بالذات الى الذكر والانثى ومن جوز
ذلك جوز هذا ايضا وهو الحق ط فى مباحث الجنس وهى ه فا الماهيتان اذا

اشتركنا في بعض الذاتيات وافترقنا في الباقي فتمام مابه الاشتراك مغاير لتمام مابه الامتياز فالاول
هو الجنس والثاني هو الفصل فيظهر من هذا ان ماهية كل واحد من الجنس والفصل خارجة عن ماهية
الاخر فالجنس كل الجزء المشترك والفصل كل الجزء المميز وبه يندفع شك من قدح في الفصل
بان قال لو كان الشيء انما يمتاز عن غيره بالفصل لاحتاج الفصل في تميزه عن غيره الى فصل آخر الى النهاية
لانا نقول الشيء انما يحتاج في امتيازه عن غيره الى الفصل لو شارك ذلك الغير في شيء من الذاتيات
والفصل لعله لا يشارك غيره في شيء من الذاتيات نعم انه مشارك للنوع لكن امتيازه عنه بقيد سلبي وهو
عدم دخول الجنس في ماهيته والامتياز بالقيد السلبي لا يوجب الكثرة ثم اعلم ان الرسم المشهور
للجنس انه المقول على كثيرين مختلفين بالحقايق في جواب ماهو فالمقول كالجنس البعيد
ثم المقول قد يكون مقولا على واحد فقط وقد يكون مقولا على كثيرين فكذا المقول على كثيرين جنسا
فيدخل فيه الخمسة ولا نعني هنا بالمقول على كثيرين انه الذي لا يمنع نفس تصوره
من ذلك والا كان كل نوع جنسا بل وان يكون مقولا بالفعل على كثيرين وقولنا مختلفين بالحقايق
يخرج الانواع والفصول والخواص السافلة وقولنا في جواب ماهو يخرج العرض
العام وفصل الجنس فيدخل هذا التعريف منطبقا على مطلق الجنس ورسمه الشيخ في
الاشارات بانه كلي يحمل على اشياء مختلفة الحقايق في جواب ماهو زاد فيه لفظ الكلي
ولا حاجة اليه لان لفظ المحمول على الاشياء كالمرادف له وقال صاحب المعتبر هو
المحمول الاعم من المحمولين في جواب ماهو وانه المقول في جواب ماهو على كليات تختلف
باوصاف ذاتية وكلها متقاربة ثم فيه شكوك اربعة الاول اذا جعلتم المقول
على كثيرين جنسا للجنس كان الجنس نوعا له فحينئذ قد حملتم النوع على الجنس وانه غير
جايز ولا يجاب عنه بان النوع يجوز ان يحمل على الجنس حملا عرضيا وهنا كذلك لان المقول
على كثيرين عرض له ان كان جنسا للخمسة لان كل عارض اضافي فهو متاخر عن المضافين
فلو كانت الجنسية عارضة للمقول على كثيرين بالقياس الى الجنس لزم تاخر الجنسية عن الجنس
الذي هو احد المضافين فيكون الشيء متاخرا عن نفسه لا يقال لم لا يجوز ان يكون المقول
على كثيرين جنسا للجنس جنسية خاصة فتكون الجنسية الخاصة متاخرة عن مطلق الجنسية

وذلك لامتناع فيه فان كل شخص من نوع فمتاخر عن طبيعة ذلك النوع لانا نقول تلك
الجنسية الخاصة ايضا فرد من افراد مطلق الجنسية فاذا تاخرت تلك الجنسية عن ماهية
الجنس وتلك الجنسية الخاصة حصل منها ايضا تلك الماهية لزم تاخرها عن نفسها ولان
مطلق الجنسية طبيعة واحدة فلا يمكن ان تتاخر بعض افرادها عن بعض ب المقول
على كثيرين اما ان يكون المراد منه ما يكون وصفا للكثيرين وهو باطل لان الجنس تمام الجزء المشترك
وقد بينا ان جزء الشيء لا يمكن ان يكون صفة له او غير ذلك ولا بد من بيانه ج هذا الذي يكون
مقولا على كثيرين من الحيوان مثلا اما ان يكون موجودا في الخارج وهو محال لان كل موجود
في الخارج متشخص ولا شيء من المتشخص بمقول على كثيرين او في الذهن وهو باطل لهذا الوجه لان
الصورة الذهنية التي قد تعدم مع بقاء الشخص لا تكون مقومة له او الحيوان من حيث هو
حيوان وهو باطل ايضا لانه جزء من ماهية هذا الحيوان ولا شيء من الجزء المحمول فينعكس لا شيء
من المحمول بجزء وكل جنس محمول فلا شيء من الجنس بجزء د لفظ الكثيرين لفظ الجمع واقله
الثلاثة لكن الجنس يكفي في كونه جنسا اندراج نوعين تحته الجواب عن الاول ان كون المقول
على كثيرين جنسا للجنس جنسية خاصة وهي متاخرة عن مطلق الجنسية وذلك لا امتناع فيه لان
كل شخص من نوع متاخر بالطبع عن طبيعة ذلك النوع وعن الثاني انا نعني بالمقول القدر
المشترك من الاجزاء المقومة وعن الثالث ان الجزء الذي هو الذات قد يحمل على النوع حمل المواطاة
واما سايز الاجزاء فانما تحمل على الجزء الذي هو الذات لا على المركب وعن الرابع انا نعني اقل
الجمع اثنين ب في ان هذا التعريف حدا او رسما المشهور في الكتب انه رسم فانهم يقولون
الجنس يرسم بكذا وكذا واعلم ان هذا التعريف ليس الا للجنس المنطقي وكانه لا ماهية
له ورا هذا القدر فانه لا معنى لكون الحيوان جنسا الا كونه مقولا على كثيرين مختلفين بالحقايق
في جواب ماهو فهو بالحدود اشبه لانه انما يكون رسما لو كان الجنس المنطقي حقيقة مغايرة
لهذا الاعتبار ملزومة له لكنه ليس كذلك ج الجنس من حيث هو جنس ليس مقوما لماهية
النوع لان كونه جنسا عارض اضافي يعرض له بالنسبة الى انواعه فهو متاخر عن تلك الانواع
لامحالة والمتاخر لا يكون جزء ولانه لو كان مقوما للنوع من حيث هو جنس لوجب في كل نوع

بل في كل شخص ان يكون جنسا بل المقوم الماهية التي عرضولها الجنسية د في مراتب الاجناس
هي اربعة لان الجنس اما ان لا يكون فوقه جنس ويكون تحته جنس وهو المسمى بجنس الاجناس واما
ان لا يكون تحته جنس وفوقه جنس وهو الجنس الاخير واما ان لا يكون فوقه جنس ولا تحته جنس
وهذا القسم ما تركوه واما ان يكون فوقه جنس وتحته جنس وهو المتوسط ثم لا يجوز جعل الجنس
المطلق جنسا لهذه الاربعة لان الاول والثاني لا يتقرر الا بامرين احدهما عدمي والمجموع المركب
من الثبوت والعدم لا يكون نوعا للامر الثبوتي واما الثالث فليس له الا اصل الجنسية مع سلب
وصفين آخرين عنه فيكون القول فيه كما فيهما بقي الرابع لكن الشيء لا يصير جنسا بالنسبة الى النوع
الواحد ثم ان جعلنا هذه الاربعة انواعا للجنس فجنس الاجناس لا ينقسم الا الى جنس اجناس هو
جوهر وجنس اجناس هو كم وغيرها فان قلنا ان اختلاف معروضات الامور الاضافية تقتضي
تنوع الاضافات لم يكن جنس الاجناس نوعا اخيرا وان لم يقل بذلك كان نوعا اخيرا وفوقه
الجنس وفوقه المقول على كثيرين مختلفين بالحقايق وفوقه المقول على كثيرين بالفعل وفوقه المقول
على كثيرين بالصلاحية وهو الكلي وفوقه المضاف فالمضاف جنس الاجناس وجنس الاجناس نوع الانواع
ه في كيفية ترتب الاجناس والفصول في الحمل على النوع وقد ذكر وان الجنس القريب علة الحمل
للجنس البعيد على النوع فانه من المحال ان يحمل الجسم على الانسان الا بعد صيرورته حيوانا فان الجسم
الذي ليس بحيوان مسلوب عن الانسان ولما كان كذلك كان حمل الحيوان على الانسان اقدم من حمل الجسم
فان قيل الجنس البعيد جزء الجنس القريب والجزء متقدم على الكل لبساطته فالجسم اسبق وجودا من الحيوان
قلنا لا نزاع لكن لا امتناع في ان يكون المتاخر عن الشيء في الوجود علة لثبوت ذلك المتقدم لشيء آخر ى
في مباحث النوع وهي و فا النوع يقال بالاشتراك على الكلي المقول على كثيرين مختلفين بالعدد
فقط او على ما يقال عليه وعلى غيره الجنس في جواب ما هو والفرق بينهما من خمسة اوجه فا النوع بالمعنى
الاول يستحيل ان يكون جنسا وبالمعنى الثاني لا يستحيل ب المعنى الاول انما يتحقق لكونه محمولا
على ما تحته والثاني لكونه موضوعا لما فوقه ج المعنى الاول قد يكون بسيطا والثاني لا يكون كذلك
لان كل ما اندرج مع ما يخالفه تحت جنس فلا بد وان يكون امتيازه عن ذلك المخالف بغير ما به المشاركة فيحصل
التركب د المعنى الاول لا حاجة به الى الفصل والجنس البتة من حيث هو هو واما المعنى الثاني فيحتاج اليهما

ه طبايع الاجناس العالية اذا اخذت مجردة عن فصولها المقسمة كانت انواعا بالمعنى الاول
لا بالمعنى الثاني اذ ليس فوقها جنس لتكون هي انواعا له ب في ابطال ما ظن ان كل نوع حقيقي
فهو نوع مضاف ولا ينعكس الحق ان كل واحد منهما قد يصدق على ما يكذب عليه الاخر اما ان المضاف
قد يصدق حيث يكذب الحقيقي فكالاجناس المتوسطة واما العكس فلان الماهيات اما ان تكون
بسايط او مركبات فان كانت بسايط فكل واحد منها نوع حقيقي وليس بمضاف والا لكان الجنس
فكان مركبا هذا خلف وان كانت مركبات فهي لا محالة مركبة من البسايط فحينئذ يعود فيها
ما ذكرناه ج في ان النوع الذي هو احد الخمسة الحقيقي لا المضاف لان الخمسة انواع الكلي والكلي
محمول فنوعه محمول لا محالة والنوع المحمول هو الحقيقي اما المضاف فهو موضوع د في مراتب
الانواع اما الحقيقي فليست نوعيته بالقياس الى شيء حتى يتعدد باختلاف المراتب واما المضاف
فله مراتب اربع لان النوع اما ان لا يكون فوقه ولا تحته نوع وهو كما اذا فرضنا جنسا عاليا تحته
انواع وليس لانواعه انواع واما ان يكون فوقه نوع وتحته نوع وهو المتوسط واما ان لا يكون
فوقه نوع وتحته نوع وهو النوع العالي واما بالعكس وهو الاخير واما ان النوع هل هو جنس
لهذه الاربعة فالكلام فيها مامر مثله في الجنس ه في نوع الانواع يقال عليه النوع بالاشتراك
من ثلثة اوجه لانه لا بد وان يكون مقولا على كثيرين مختلفين بالعدد فقط فيكون نوعا حقيقيا من
هذا الوجه ولا بد وان يكون فوقه جنس هو نوع له حتى يكون نوع الانواع فيكون نوعا اضافيا
من هذا الوجه ثم ان كونه نوع الانواع ليس لكل واحد من هذين الوجهين وحده بل لمجموعهما و
من المعلوم ان اللفظ اذا قيل على كل واحد من البسيطين وعلى ما يتركب عنهما لم يكن الا بالاشتراك و
وانه يكفي في كون الشيء نوعا ان يكون له شخص واحد بل الحكماء اثبتوا انواعا لا توجد الا في الاشخاص
يا في المباحث المشتركة بين الجنس والنوع وهي اربعة فا قد عرفت الفرق بين الكلي الطبيعي والمنطقي
والعقلي وذلك يعرفك الفرق بين الجنس الطبيعي والعقلي والمنطقي وكذا النوع والجنس والفصل و
الجنس المنطقي غير مقوم للنوع الطبيعي ولا للنوع المنطقي اما الاول فلان النوع الطبيعي هو الانسان
مثلا ومفهوم الحيوانية ليس جزءا من مفهوم الانسان لوجهين اما الاول فلان الانسان من حيث
هو انسان غير مضاف والجنس من حيث هو جنس مضاف وغير المضاف لا يتقوم بالمضاف و

10

اما ثانيا فلان الجنس المنطق حالة نسبية تعرض للجنس الطبيعي بالنسبة الى النوع الطبيعي والعوارض متاخرة عن المضافين فالجنس المنطق متاخر عن تحقق النوع الطبيعي والمتاخر عن الشئ لا يكون مقوما له
واما الثاني فلان النوع المنطق والجنس المنطق حالتان نسبيتان لا تجتمعان في الشئ الواحد من
الجهة الواحدة والمتقابلان لا يتقوم احدهما بالاخر ب في الجنس الذي قل الكثرة والذي معها والذي بعدها
وكذا النوع الذي قل الكثرة زعموا انه الصور المعقولة للمفارقات القياضة واما اذا وجدت الماهية
فالقدر المشترك بين الاشخاص هو الذي مع الكثرة وبينا ان الانسان اذا شاهدها وحصل في ذهنه
عند مشاهدتها معنى كلي مجرد فذلك هو الذي بعد الكثرة وهذا الاعتبار حاصل ايضا في الخمسة ج
في الجنس ازيد من النوع من وجه والنوع ازيد من الجنس من وجه اما الاول فبالعموم لان الجنس كما في
النوع نحوي غيره واما الثاني فبالمفهوم لان ماهية النوع كما اشتملت على ماهية الجنس فهي مشتملة على
ماهية الفصل ب في مباحث الفصل وهي يو فا في ان الفصل كيف يقوم الجنس الفصل
يعتبر بالقياس الى الطبيعة الجنسية المطلقة فيكون مقسما لها وبالقياس الى النوع فيكون جزأ له و
بالقياس الى حصة النوع من الجنس وذهب الشيخ الى ان الفصل يجب ان يكون علة لوجودها وعندنا
ان ذلك غير واجب لما ان الفصل قد يكون صفة والصفة محتاجة الى الموصوف والمحتاج الى الشئ
لا يكون علة له بل قد يكون الامر كذلك على تفصيل سياتي تحقيقه في الحكمة ولكن ذلك لا لكونه فصلا
كان الموجبة الكلية قد تنعكس كلية لا لكونها موجبة كلية وهذه المسئلة هي الاصل في هذا الباب
وقد يورد على مذهب الشيخ سوال وهو ان الطبيعة الجنسية ان كانت محتاجة الى ذلك الفصل
كانت محتاجة ابدا اليه فلا توجد تلك الطبيعة دونه فلا تكون تلك الطبيعة جنسا هذا خلف وان لم
تكن محتاجة اليه كانت غنية عنه لان مقتضى الطبيعة الواحدة لا تختلف وجوابه ان المعلول
لما هو هو محتاج الى علة ما فلا جرم ابدا يكون محتاجا الى العلة فاما تعين العلة فليس من جانب المعلول
بل من جانب العلة لانها لما هي هي تقتضي ايجاد ذلك المعلول ب المشهور ان الفصل المقوم للنوع لا يكن
ان يكون مقولا بالنسبة الى النوع في جواب ما هو البتة وان الجنس لا يمكن ان يكون مقولا بالنسبة اليه
في جواب اي ما هو والحق انه ان كان المراد ان الفصل من حيث هو فصل لا يكون مقولا في جواب ما هو
وان الجنس من حيث هو جنس لا يكون مقولا في جواب اي ما هو فهو صواب لانه انما يكون فصلا من حيث انه

يميز

يميز شيئا عن شئ وهو من حيث انه كذلك يستحيل ان يكون مقولا في جواب ما هو وان كان المراد ان
الماهية التي عرضت لها ان كان فصلا يستحيل ان تصير مقولا في جواب ما هو بالنسبة الى ذلك
النوع وبالعكس فهو خطأ لان الحقيقة اذا تكونت من امرين كل واحد منهما اعم من الاخر من وجه
واخص من وجه فان كل واحد من جزئيه مقول في جواب ما هو ان وفي جواب اي ما هو اخر
كالحيوان والابيض فان كل واحد منهما اعم من الاخر من وجه واخص من وجه فالحقيقة المركبة منهما
اذا اردنا تمييزها عن غير الابيض كان الحيوان جنسا والابيض فصلا واذا اردنا تمييزها عن غير الحيوان
كان الابيض جنسا والحيوان فصلا وتعويل المانعين على ان الفصل علة لوجود الحصة من الجنس والجنس
معلول لها والعلة لا تقبل معلولا فقد عرفت فساده ج الفصل بالنسبة الى الجنس مقسم والى النوع
مقوم ومذهبهم ان العلة البسيطة لا يصدر عنها اثران فوجب عليهم ان يجعلوا احد هذين الحكمين سابقا
على الاخر والمشهور ان التقسيم سابق على التقويم لان تحصل الجزء سابق على تحصل الكل واما نحن فلا نسلم
ان البسيط لا يصدر عنه اثران ولا نسلم ان الفصل علة الحصة د الجنس العالي له فصل مقسم تقسمه
الى انواعه وليس له فصل مقوم اعني الذي يميزه عن ما يشاركه في الدخول تحت جنسه والنوع السافل
بالعكس والمتوسطات كلها لها فصول مقسمة تقسمها الى انواعها ومقومة تقسم اجناسها
اليها ه كل فصل يقوم الجنس العالي فانه مقوم للسافل لان مقوم العالي جزء جزء السافل
فيكون جزأ له لا كل لا ينعكس لان السافل مركب من العالي وغيره وليس كل ما كان جزأ للمركب
كان لكل واحد من اجزايه وكل فصل يقسم الجنس السافل فهو يقسم العالي لانه متى صدق السافل
صدق العالي فاذا صدق على بعض الجنس السافل انه كذا وعلى بعضه الاخر انه ليس كذا فقد
صدق الحكمان لا محالة على بعض العالي فيحصل الانقسام لكن لا ينعكس لانه ليس متى صدق العالي
صدق السافل ولا يلزم من قولنا بعض العالي كذا بعضه ليس كذا صدق ذلك في السافل و منهم
من زعم انه لا يجب في كل فصل يقسم الجنس ان يكون مقوما للنوع من وجهين الاول العدم مقسم و
غير مقوم لان العدم لا يكون علة الوجود ب الشئ اذا كان له وصفان واحد منهما يميز عن غيره دون
الكل واحد مقسم وليس بمقوم والاول تعليل الشئ الواحد بعلتين مستقلتين لجواب
عن الاول ان كون العدم فصلا مقسما امر اعتباري لا خارجي فلا يمتنع ان يكون مقوما من هذا

الوجه وعن الثانى ان التميز لم تحصل الا باحدهما والا لزم المحال الذى ذكرتموه ز الفصل فى الدرجة
الواحدة لا يكون الا واحدا لان الفصل كمال الجزء المميز وذلك لا يكون الا واحدا والا لم يكن كمالا ٥
واحتج الشيخ بان الفصل علة لوجود الحصة والمعلول الواحد بالشخص لا تجتمع عليه علتان
مستقلتان لا يقال لم لا يجوز وجود شيئين يكون كل واحد منهما مميزا الا ان لا يكون واحد
منهما مستقلا بالتحصيل بذلك المجموع لانا نقول فالمجموع بالحقيقة فصل واحد وكل واحد
منهما جزء ايضا فكل واحد من الجزئين اذا لم يكن مقوما لتلك الحصة وجب ان يكون متقوما بها والا
لكان الفصل الحصة مستغنى كل واحد منهما عن الاخر وقد بينا ان مثل هذين لا يتكون من اجتماعهما
حقيقة واحدة واذا كان كذلك كانت الحصة سابقة عليهما وهما سابقان على المجموع سبق البسيط
ح على المركب فلو كانت الحصة معلولة لذلك المجموع لزم الدور ح المشهور انه لابد لكل نوع من فصل يقومه
ويقسم جنسه وانه لا يجوز ان يكون امتياز احد النوعين عن الاخر بالفصل وامتياز الاخر عن الاول بعدم
ذلك الفصل قالوا لان طبيعة الجنس لو وجدت خالية عن الفصل وعما يقوم مقامه كانت
غنية عنه والغنى عن الشى لا يكون معلولا له فتكون الحصة الموجودة فى النوع من الجنس غنية عن الفصل
فلا يكون الفصل فصلا هذا خلف والجواب لا نسلم ان حصة النوع من الجنس معللة بالفصل
وان سلمناه لكن لا استحالة فى استناد الامور المتساوية الى المؤثرات المختلفة فلم لا يجوز ان
الطبيعة الواحدة قد يوجد بعض افرادها بمؤثر مباين ويوجد فرد اخر منها بمؤثر ملاق فيكون
المؤثر الملاقى فصلا له مع انه وجد مثله منفكا عن الفصل فهذا الاحتمال لا بد من ابطاله ليتم قولكم
ط مذهب الشيخ فى الفصول والاجناس يقتضى ان يكون الفصل الاخير هو العلة الاولى والجنس العالى
هو المعلول الاخير ولا يمكن الاستدلال بذلك على تناهى الاجناس المتصاعدة لان البرهان انما قام
على انتهاء الممكنات الى علة اولى لا الى معلول اخير واما على مذهبنا فقد يكون كذلك وقد لا يكون
بل ربما كان الفصل هو الصفة الاخيرة والجنس العالى هو الموصوف الاول يب المشهور ان الفصل
الواحد لا يقوم الا نوعا واحدا لانه متى اقترن الا بجنس واحد ومتى كان كذلك لم يقوم الا نوعا واحدا
بيان الاول انه لو جاز ان يضاف الى جنسين لم يكن اختصاص ذلك الجنس مطلقا بل اعم من وجه واخص
من وجه وحينئذ يصير الفصل جنسا له باعتبار والجنس فصلا له باعتبار وذلك مما تقدم افساده

واما الثانى فلان الحاصل من تركب الجنس الواحد والفصل الواحد لا يكون الا ماهية واحدة والجواب
منع الصغرى يا الفصل ممتنع الزوال مع بقاء النوع لان المركب لا يبقى مع عدم جزئه واما انه
هل يمكن زواله مع بقاء الحصة فعند الشيخ ذلك محال لاستحالة بقاء المعلول مع عدم علته
وعندنا ان هذا الاصل باطل فلا جرم كان ذلك جايزا فحينئذ نقول الفصل اما ان يكون ممكن الزوال
فحينئذ يكون الاتصال ايضا ممكن الزوال وهو كامتياز الانسان المتكلم عن الساكت ومثل هذا
الفصل قد يميز الشى عن نفسه فى وقتين واما ان لا يكون وحينئذ اما ان يكون الشى الذى امتاز عن ذلك
النوع ممكن الاتصاف به وعلى هذا التقدير مع الامتياز ايضا او لا يكون كذلك فيكون الاتصال
باقيا ابدا يب المشهور ان الماهيات المتركبة لا تتركب الا من الاجناس والفصول وخالفهم
الشيخ فيه لان الجسم الابيض ماهية مركبة لا من الجنس والفصل لان البياض عرض غير مقوم
للجسم والفصل مقوم لذلك عرفت ضعف هذا الاصل قال والعشرة مركبة من الوحدات
مع انه ليس شى منها جنسا والاخر نوعا والذى يحتج بقول المتقدمين ان كل حقيقة مركبة فانها لا بد
وان يكون مشاركة لكل واحد من بسيطيها فى تلك الطبيعة ومخالفة له بالاخر والذى به المشاركة
هو الجنس والذى به المخالفة هو الفصل لكن هذه الحجة انما تتم لو جوزنا كون الفصل عديما
يج قالوا الفصل قد يكون مركبا وهو الناطق وهو الفصل المحمول المسمى بالفصل المنطقى وقد
يكون بسيطا وهو النطق والناطق مقوم للانسان والانسان جوهر ومقوم الجوهر هو جوهر
فالناطق جوهر والنطق جزء الناطق فيكون جزء للجوهر وجزء الجوهر جوهر فالنطق جوهر وهو
باطل بالبياض فانه جزء الابيض والابيض عندهم جوهر والبياض ليس بجوهر يد قد عرفت ان الفصل
جزء من النوع وخارج عن ماهية الجنس فامتياز الفصل عن النوع ليس الا بامتياز كل واحد من مفردات
مركب عن ذلك المركب ولا يكون ذلك الا بعدم سايز المفردات والامتياز الذى يكون على هذا الوجه
لا يستدعى فصلا لم ان الفصل فى ذاته يحتمل ان يكون مشاركا لغيره فى بعض الامور المقومة فحينئذ
يستدعى فصلا آخر لكن لا يتسلسل بل ينتهى الى امور بسيطة متباينة بتمام ماهياتها فحينئذ لا يحتاج
الفصل فى انفصاله عن غيره الى فصل آخر فلا يلزم التسلسل يه زعموا انه قد يكون جواب اى لغة
هو جواب ما فانك اذا قلت اى شى هو فقد طلبت جميع ماله بعد الشيئية وهى صفة عرضية

فقولك ای شیء هو طالب لجمیع الذاتیات وهو بعینه المطلوب بما یو رسموا الفصل من
خمسة اوجه فا الکلی المقول علی النوع فی جواب ای شیء هو فی ذاته من جنسه ب المقول
علی النوع فی جواب ایما هو فی ذاته ج الجزء الذی یفصل بین النوع والجنس بالذات د الذاتی
الذی به یفضل النوع علی الجنس فی ماهیته ه الذاتی الذی یختلف الاشیاء المتفقة فی الجنس ج
فی مباحث الخاصة وهی اربعة فا قد تکون مطلقة وهی التی لا توجد خارجة عن ذلک النوع
کالکتابة والضحک وبالاضافة وهی التی توجد فی بعض ما یخالف النوع دون البعض فتکون خاصة
لذلک النوع بالنسبة الی ما یوجد فیه ککون الجوهر غیر قابل للاشتداد والضعف فانه خاصة له
لا بالنسبة الی الکل فان الکم وبعض الکیف کذلک بل بالنسبة الی البعض ب الخاصة قد تکون خاصة
بالنسبة الی النوع الاخیر وللنوع المتوسط وللنوع العالی للجنس العالی لکونه خاصة لیس
لانه حاصل فیه لا فی غیر سواء کان ذلک الذی هو حاصل فیه نوعا او جنسا ج الخاصة قد تکون مساویة
کالمستعد للضحک للانسان وقد تکون اخص کالضاحک بالفعل ویخرج منه انه قد یکون لازما وقد
یکون مفارقا د الخاصة قد تکون بسیطة وهی ظاهرة وقد تکون مرکبة وهی ان تکون للنوع صفات کل
واحدة اعم منه فاذا قید البعض بالبعض حصلت صفة متقیدة مساویة للذلک النوع واکثر الخواص
المرسومة المذکورة فی رسوم طبایع الاجناس العالیة کذلک یه فی مباحث العرض العام وذلک
ب فا العرض العام قد یکون عاما للجنس کالموجود والواحد وقد یکون عرضا عاما بالنسبة الی النوع
وان کان خاصة بالنسبة الی الجنس کاللون فانه خاصة الجسم وعرض عام للانسان بل للحیوان وقد یکون
لازما کالموجود والواحد وقد لا یکون کالابیض والاسود للحیوان ب منهم من ظن ان هذا العرض
هو العرض القسیم للجوهر وهو خطا لانه قد یکون جوهرا لان الجوهر خارج عن ماهیة العرض فیکون
عرضا وقد اورد بعض المتقدمین فی مثال العرض العام البیاض للانسان والشیخ انکر ذلک لان البیاض
لا یحمل علی الانسان بانه هو وکلامنا فی المحمولات واما الابیض فانه محمول لانه یقال الانسان ابیض
فالعرض العام هو الابیض لا البیاض واعترض صاحب المعتبر علی قوله البیاض غیر محمول فقال الابیض
معناه ذو البیاض فلفظة ذو للنسبة والمحمول بالحقیقة هو البیاض واذا کان کذلک فالابیض لیس
بمحمول فقط بل هو لفظة دالة علی ذات المحمول والنسبة فالمحمول بالحقیقة هو البیاض واعلم

ان هذا البحث لفظی یه فی کیفیة اقتناص الخمسة البحث اما ان یقع عن اجناس المسمیات وفصولها او
عن الاجناس للامیاث الثانیة فی انفسها وفصولها والادراک فی غایة السهولة لان الانسان اذا وضع بجملة
من الامور التی تصورها اسما کان تمام القدر المشترک بین تلک الامور المتصورة هو الجنس وتمام القدر
المیز هو الفصل واما الثانی ففی غایة الصعوبة لانه اذا وقع بصرنا علی موجود معین علمنا فی الجملة
ان هناک ذاتا قایمة بنفسها وعلمنا ان هناک صفات قایمة بتلک الذات فاما اذا اردنا ان نعلم ان
الذات ای شیء هو والصفات ای شیء هی وکم هی فقد یصعب علینا معرفة ذلک ثم اذا عرفنا شیئین
یشترکان من بعض الوجوه ویتباینان من وجه آخر فلا یمکننا ان نعرف ان تمام القدر المشترک
ای شیء هو وان تمام القدر المیز ای شیء هو وکیف هو واذا کان ذلک صعبا عسیرا کان اقتناص الفصول
والاجناس علی سبیل التحقیق فی غایة العسر لکن من الطرق المعتبرة فیه القسمة وهی تنقسم الی قسمة الکل
الی اجزایه والی قسمة الکلی الی جزییاته اما الاول فعلی قسمین لان حصول الکل من الاجزاء اما ان یکون ذهنیا
کترکب السواد من جنسه الذی هو اللون وفصله الذی هو قابضیة البصر فان هذا الترکیب غیر حاصل فی
الوجود اصلا علی ما ستعرفه واما ان یکون خارجیا اما طبیعیا کترکب البدن من الاعضاء واما صناعیا
کترکب السریر وکل واحد منها قد یکون ترکیبا کما تالف الاعضاء من الاخلاط والسکنجبین من الخل والسکر
وقد یکون تالیفا واما الثانی فالکلی الذی یکون مورد القسمة اما الجنس او النوع او الوصف الخارج عن
الماهیة وکل واحد منها اما ان یقسم الی الجنس او النوع او الصنف او الشخص وعلیک بالتفصیل وبالجملة
فالقسمة طریق الی تحلیل المرکبات الی بسایطها ومتی حصلت البسایط تمیز الجزء الجنسی عن الجزء الفصلی
او یکون ذلک اسهل یو فی المشارکات التی بین هذه الخمسة فلنذکر الثانیات اولا وهی ی فا
مشارکة الجنس مع الفصل آ فی کونها جزءا للماهیة وتتفرع علیه الخواص الاربع التی للجزء ب فی ان یحمل
علیه فی جواب ماهو او من طریق ماهو فهو محمول علی النوع المترکب منهما من طریق ماهو ج وفی
ان کل واحد منهما من حیث هو جنس وفصل مقول فی طریق ماهو بالنسبة الی النوع د وفی ان کل واحد
منهما غیر مقصود الیه بالذات والا لما حصل النوع والثلاثة الباقیة یجوز ان یکون مقصودا الیها
بالقصد الاول ب ومع النوع فی کونه مقولا فی جواب ماهو وان کان احدهما بالشرکة والثانی بالخصوصیة
ج ومع الخاصة فی ان الرسم التام لا یالف الا منهما د ومع العرض فی وجوب کونها مقولین علی کثیرین

فابضیة

وکیف هو

مباحث

مختلفين بالحقايق ح وفي كونها غير صالحين لتعريف الانواع الموضوعة لها لان اقل مراتب التعريف
التميز والعام لا يميز الخاص ه ومشاركة الفصل مع النوع في كونها ذاتيين قد يتبعا كسان عند من
يجعل النوع ذاتيا ب وفي وجوب دخولها تحت الجنس عند من لا يجوز كون الفصل اعم من الجنس
من بعض الوجوه و مع الخاصة في انه يوجد فيها ما يميز النوع تميزا ناقصا ز ومع العرض فقلما
يوجد لها مشاركات ورآئما للخمسة لبعد ما بينهما لان الفصل داخل مساو والعرض خارج لا
مساو وكذلك القول ج في مشاركة النوع مع الخاصة ط والنوع مع العرض ك واما مشاركة الخاصة مع العرض
في كونها خارجيين عن الماهية واما الثلاثيات ى فا مشاركة الجنس والفصل مع النوع
في انها امور غير عرضية وفي وجوب ان يكون قولها على ما تحتها بالسوية لان التفاوت في تمام
الماهية واجزايها محال وفي وجوب دوامها واما الخاصة والعرض فهذان الامران وان كانا قد
يجبان لكن لا لكونها اعراضا وخاصة والا لكان الكل كذلك ب ومع الخاصة في ان الاقوال المعرفة
التامة لا تتألف الا منها وان كان الحاصل من الجنس والفصل حدا تاما ومنه ومن الخاصة رسما تاما
ج ومع العرض في انه يمكن بالامكان العام في طبيعة كل واحد منهما ان يكون محمولا على كثيرين مختلفي الحقايق
وعلى قولنا في الفصل يجوز ان يكون اعم من النوع من بعض الوجوه د ومشاركة الفصل والنوع مع الخاصة
في انه يمكن بالامكان العام ان يوجد في هذه الطبقات ما يكون متفاكسة ه ومع العرض فقلما يوجد
للعذر الذي مر و مشاركة النوع والخاصة والعرض في انها ليست جزء الماهية اما الخاصة والعرض فظاهر
كونها كذلك واما النوع فلانه نفس الماهية لا جزءها ز ومشاركة الجنس والنوع مع الخاصة ح الجنس
والنوع مع العرض ط الجنس والخاصة مع العرض ى الخاصة والفصل مع العرض واما الرباعيات
يو فا مشاركة الجنس والفصل والنوع مع الخاصة وذلك في ان جميع الموجودات يستحيل اشتراكها
في جنس واحد او نوع واحد او فصل واحد او خاصة واحدة ولكنها مشتركة في عرض عام وهو الموجود
والواحد والعلوم والمخبر عنه بل وكذا جميع القيود السلبية ب مشاركتها مع العرض ج مشاركة
النوع والخاصة والعرض والجنس ه مشاركة الخاصة والعرض والجنس والفصل في كونها ليست دالة
على الماهية حسب الخصوصية و مشاركة العرض والجنس والفصل والنوع واما الخماسيات بطريق فاعلم
ان هذه الخمسة مشتركة في كونها كليات ب ويلزم ذلك كونها محمولة لان كل كلي محمول بالطبع

ج وان تكون من مقولة المضاف د وفي انها يعطي ما تحتها اسماءها وحدودها ه وان المحمول عليها
محمول على ما تحتها و وانه يمكن بالامكان العام ان تكون المحمولة على ما تحتها بالتواطؤ اما الجنس والفصل
والنوع فبالوجوب واما الخاصة والعرض فقد يكونان كذلك بالوجوب وقد يكونان كذلك بالامكان الخاص
فيكون الكل كذلك لا محالة بالامكان العام ز وانه يمكن دوامها لموضوعاتها بالتقرير المذكور ح وانها
في انفسها ممكنة ط ومفتقرة الى الاسباب لان الماهية المركبة واجزاءها ولواحقها لابد وان تكون كذلك
هذا في النوع المضاف اما في الحقيقي فلا واما المتباينات فهي حاصلة في ضمن هذه المشاركات لان كل وصف
يشترك فيها اربعة فقط فان الخامس يباينها به وكل ما يشترك فيه ثلاثة فقط فان الاخيرين يباينانها
به وعلى هذا فقس وبالله التوفيق

القسم الثاني في المقاصد وهو الكلام

في الحد والرسم وذلك في تسعة امور فا في تقسيم التعريفات تعريف الماهية اما ان يكون بنفسها و
هو محال لان المعرف معلوم قبل المعرف ويستحيل ان يكون الشي معلوما قبل نفسه ب واما بما
يكون داخلا فيها ج او بما يكون خارجا عنها د او بما يتركب عنها والاول فاما ان يكون تعريف
الماهية ببعض اجزايها او بكلها فان كان الاول فذلك الجزء اما ان يكون لازما له وجودا وعدما فيكون
حدا ناقصا واما ان لا يكون كذلك فلا يصلح للتعريف وان كان الثاني كان ذلك حدا تاما وان كان الثاني
فذلك الخارج ان كان مساويا وجودا وعدما وكان اعرف من الماهية كان رسما ناقصا والا لم يصلح للتعريف
وان كان الثالث فاما ان يكون بين تلك الامور عموم وخصوص او لا يكون فان كان الاول فاما ان يكون
العام ذاتيا والخاص عرضيا او بالعكس والاول هو الرسم التام وليس للباقي اسم لا يقال
التقسيم غير منحصر لان التعريف بالمثال خارج وان سلمناه لكن لا نسلم صحة شي من هذه الاقسام اما
تعريف الماهية بجميع اجزايها فلان جميع اجزاء الماهية اما ان يكون نفس الماهية او داخلا فيها او
خارجا عنها والاول يقتضي تعريف الشي بنفسه وقد حلتموه والاخيران محالان لوجهين اما اولا فللعلم
الضروري بان مجموع اجزاء الماهية يستحيل ان يكون بعض اجزايها او خارجا عنها واما ثانيا فلانه لو كان
كذلك لكان ذلك غير القسم الذي نحن فيه واما تعريفها ببعض اجزايها فمحال ايضا لان ذلك الجزء اما ان يفيد
تعريف تلك الماهية بواسطة تعريف اجزايها او لا بواسطته والثاني محال لان الماهية لا شي من اجزاء
مجموع تلك الاجزاء فكل ما لا يفيد معرفة شي من تلك الاجزاء استحال ان يفيد معرفة تلك الماهية والاول

لاخلوا اما ان يفيد معرفة جميع الاجزاء فيكون معرفا لنفسه هذا اولا ومعرفة بقيه الاجزاء فيكون تعريفه
اياها خارجيا وذلك غير القسم الذي نحن فيه واما تعريفها بالامور الخارجية فلا خلوا اما ان
يكون المطلوب تعريف خصوصيه الماهية التي عرض لها ذلك الوصف الخارجي او تعريف
هذا القدر وهو انه امر ما له ذلك الوصف الخارجي والاول باطل لان الحقايق المشتركة
تجوز اشتراكها في لازم واحد فلا يمكن التوصل من ذلك الوصف الى خصوصية الموصوف
اللهم الا ان يكون قد ثبت بالحس او بالدليل اختصاص ذلك الوصف بذلك لكن ذلك مما
لا يمكن معرفته الا بعد معرفة الموصوف فلو استفدنا معرفة الموصوف من ذلك الاختصاص
لزم الدور وهو محال والثاني باطل لان الكاتب شيء ما له الكتابه فلو جعلناه معرفا للشيء ما له
الكتابه لخصوصية ذلك الشيء كان المعرف نفس المعرف وهو محال ثم ان سلمنا صحة
هذه الاقسام لكن لا نسلم انه يمكن طلب معرفة الماهيات المجهولة بيانه ان من طلب معرفة
ماهية فاما ان يكون متصورا لتلك الماهية او لا يكون لتلك متصورا لها فان كان الاول لم يمكن
طلبها لان تحصيل الحاصل محال وان كان الثاني استحال طلبها لان ما لا يتصوره الانسان ولا
يخطر بباله حقيقته استحال كونه طالبا لها ولانه اذا وجده كيف يعلم انه هو الذي كان
طالبا له ولا يمكن ان يجاب عنه باحد هذين الوجهين فان انه يجوز ان يكون معلوما من وجه
ومجهولا من وجه اخر فلكونه معلوما امكن توجه الطلب نحوه ولكونه مجهولا امكن ان يكون
طالبا لتحصيله ب انه يكون عالما به علما ناقصا فيطلب العلم الكامل به لان الجواب
الاول ضعيف فانه وان جاز في الشيء الواحد ان يكون معلوما من وجه مجهولا من وجه اخر لكنه
يستحيل ان يكون مطلوبا من الوجه الذي هو معلوم لاستحاله طلب تحصيل الحاصل ويستحيل
ان يكون مطلوبا من الوجه الذي هو غير معلوم لان ذلك الوجه لما لم يكن مشعورا به استحال
توجه الطلب اليه والجواب الثاني ايضا ضعيف لان القدر المعلوم حال حصول العلم
الناقص غير المطلوب بل المطلوب علمه بالعلم الكامل وحينئذ يعود الاشكال واعلم
ان هذا السؤال اورده القدماء في ان تعرف المجهول محال واجيبوا عنه في المطالب التصديقية
بانا اذا طلبنا ان العالم هل هو محدث ام لا فتصور العالم والحدوث حاصل والمجهول هو نسبة

احدهما بالثبوت او لا فاذا وجدنا المطلوب علمنا ان الذي وجدناه هو الذي طلبناه
اولا بواسطة التصورات التي كانت معلومة قبل ذلك لكن هذا الجواب لا يتاتى في التصورات
فان التصور الذي يطلبه ان لم يكن حاصلا عنده استحال ان يطلب تحصيله لان ما لا يخطر بال
العاقل استحال ان يطلبه سواء حصل عند الف تصور سواه او لم يحصل وان كان حاصلا استحال
طلبه ايضا على ما مر لانا نجيب عن الاول بان التعريف بالمثال تعريف رسمي لان المشابهة للمثل
من وجه فتلك المشابهة لازم من لوازم تلك الماهية فتعريفها بها تعريف لها بوصف خارجي وعن الثاني انا
لا نعني بالتعريف الا تفصيل ما دل الاسم عليه اجمالا وهو الجواب عن الثالث وعلى هذا
الوجه يسقط الشكوك ب في تقسيم الماهيات بحسب الحد انها على اربعة اقسام فا
المركب الذي لا يتركب عنه غيره فانه حد لانه لا يعرف الا بعد معرفة اجزايه ولا يحد به
لانه ليس جزءا من ماهية غيره ب بسايط الماهيات المركبة لا تحد لبساطتها وتحد بها
لكونها اجزاء من ماهيات اخر ج المركبات التي تتركب منها غيرها تحد لتركبها وتحد بها لتركب
غيرها عنها د البسايط التي لا يتركب عنها شيء لا تحد لبساطتها ولا تحد بها لانها ليست اجزاء من غيرها
وقد ظهر من هذه التقريرات ان البسيط اما لا يكون متصورا اصلا او ان كان كان تصوره غنيا عن الاكتساب
ج في البسايط المتصورة متصورا غنيا عن الاكتساب كل تصور يتفرع عليه تصديق اولى كان
بالاولية اولى ومن المعلوم ان القضايا المحسوسة والوجدانية اولية فالالوان والاضواء والاصوات
والطعوم والروايح والملموسات وكذا العلم والقدرة والارادة والشهوة والنفرة والالم
واللذة والسرور والغضب واشباهها امور لا يمكن تعريفها الا على سبيل التبديل بلفظ
اوضح منه تفهيما للسايل لانه ليس في الوجود شيء اعرف من الوجدانيات والمحسوسات
حتى تعرفها بها د في انه ليس كل من عرف الشيء بذكر اجزايه فقد عرفه بالحد لان الاجزاء اذا كانت
معرفة بالرسوم كانت الماهية المعرفة بها مرسومة لا محدودة لان تلك الماهية ليست الا
مجموع تلك الاجزاء اذ لم يكن كل واحد منها متصورا في نفسه بل المتصور لازم من لوازمه كانت
الماهية في نفسها غير متصورة بل المتصور منها مجموع امور كل واحد منها لازم لكل واحد من
اجزاء الماهية فالمفهوم في الحاصل خاصة مركبة ه في ان الحد غير مكتسب بالجملة لان الحد

ليس الا تفصيل ما دل الاسم عليه بالاجمال وذلك مما لا يمكن وقوع النزاع فيه الا من جهة اللغة
وذلك ليس بحثا عقليا ولانه ايضا نزاع في التصديق ولان حد الشئ مجموع ذاتياته ويستحيل
ان يكون للشئ شئ اعرف من مجموع ذاتياته له والحجة تجب كونها كذلك فالحد غير مستفاد من الحجة
هذا اذا كان الحد بحسب الاسم اما اذا كان بحسب الحقيقة وهو ان يشير الى موجود معين و
يزعم ان حقيقته مركبة من كذا وكذا فلا شك انه لا بد فيه من الحجة و ز في ان الزيادة على الحد غير
ممكنة اما الاول فلانه عبارة عن ذكر مجموع اجزاء الشئ وذلك غير قابل للزيادة والنقصان لان الزايد على
المذكور ان كان جزءا لم يكن المذكور اولا مجموع الاجزاء لم يكن ذكره زيادة في الحد ومن هذا يظهر
ان الماهية الواحدة ليس لها الا حد واحد وان الجاهل بالحد جاهل بالمحدود والعالم به عالم به
لا محالة واما الثاني فلانه ذكر خواص الشئ وصفاته الخارجية وذلك قابل للزيادة والنقصان ز
في المناسبة بين الحدود والرسوم الحد اتم من الرسم لوجهين اما اولا فلانه يفيد تصورا مطابقا للشئ
في نفسه والرسم لا يفيد ذلك واما ثانيا فلان الوصف الخارجي لا يفيد معرفة الشئ الا اذا كان
حاصلا له لا لغيره لكن العلم بحصول الوصف الفلاني له موقوف على العلم به فلو استفدنا
العلم به من ثبوت ذلك الوصف له لزم الدور واما العلم بان ذلك الوصف غير حاصل لغير فلانه
لا يحصل الا بعد العلم بكل ما يغاير والامور المغايرة غير متناهية فيلزم توقف العلم به على العلم
بما لا نهاية له وهو محال **واما الرسم** فانه اعم من الحد لان البسيط لا حد له ولها البتة وقد
يكون لها رسوم **واما المركبات** فقد لا يمكن تعريفها الا بالرسوم ايضا لعدم الاطلاع على اجزاء
ماهياتها والاضافات لا يمكن تعريفها الا بالرسوم لانه لا يمكن تعريفها الا باسبابها والاسباب
خارجة عن المسببات فتعريف المسبب بالسبب تعريف رسمي لا محالة ح في القدح في
الحدود والرسوم من انكر ذلك لان التعريف اذا لم يكن مشتملا على شئ من الوعاوي كان
حاصله راجعا الى الاشارة الى الماهية المعينة التي يشير العقل اليها من غير حكم عليها بالنفي او
الاثبات اصلا وذلك مما لا يحتمل الاثبات والابطال وقول من قال الحد بسيط باطل بالنقض
او المعارضة خطا لانه لولا التصديق بثبوت المحدود في غير موضع الحد او بالعكس والا لم
يتوجه النقض واما المعارضة فغير قادح لان الحقيقة التي اشير اليها في المعارضة من حيث انها

تلك الحقيقة لا ينافي الحقيقة المذكورة اولا من حيث هي هي اللهم الا عند ضم شئ من الدعاوي اليه واما
الذين زعموا امكان الاعتراض على التعريفات فقالوا ان مداخل الخلل فيها اما ان يكون لفظية
وهي ان يكون الالفاظ مستعارة او مجازية غير مستعملة او غريبة وحشية واما ان يكون معنوية
وهي اما ان يكون مشتركة بين الحدود والرسوم او مختصة بكل واحد منها اما الاول فهو تعريف الشئ
بما يساويه في المعرفة او بما هو اخفى منه او بنفسه او بما لا يعرف الا به **ولقايل ان يقول**
هذا الوجه غير معقول في الحد لان جزء الماهية لا بد وان يكون بعقله قبل تعقلها ومتى كان كذلك كان
اعرف من الماهية فاستحال ان يكون التعريف الحدي واقعا على شئ من تلك الاقسام اللهم الا ان يسمى
ما ليس بحد حدا بل يجب تخصيص هذه القوادح بالرسوم واما الامور المختصة بالحدود
فلا يكن الا احد امور خمسة فا الا يكون المذكور في مقام الجنس جنسا ب الا يكون المذكور في
مقام الفصل فصلا ج ان كان جنسا لكنه لا يكون قريبا د ان كان فصلا لكنه لا يكون قريبا فصلا ام
ه ان كان المذكور جنسا قريبا وفصلا قريبا لكنه قدم الفصل على الجنس وهو غير جايز لان الجنس
اعم من الفصل فيكون اعرف منه والاعرف مقدم على ما ليس كذلك واما الامور المختصة بالرسوم
فهو الا يكون الرسم اعرف من المرسوم ولقايل ان يقول هذا انما يتقرر لو كان المرسوم
معلوما قبل الرسم ليعرف ان الرسم اخفى منه او اعرف ولو كان كذلك لم يكن معرفة المرسوم
مستفادة من الرسم فلا يكون الرسم رسما ط في صعوبة تركيب الحدود سببها صعوبة
معرفة الجنس القريب والفصل القريب على ما مر تقريره والشيخ لما قرر ذلك اعترض عليه
صاحب المعتبر فزعم ان ذلك في غاية السهولة لان الحدود حدود للاسماء والاسماء اسماء
للامور المعقولة وكل امر معقول فانه لا بد وان يعقل ان كمال الجزء المشترك فيه ايش هو
وكمال الجزء المميز ايش هو فكان الحد سهلا من هذا الوجه والانصاف انه ان كان الغرض منه
تفصيل مدلول الاسم كان الامر كما قاله صاحب المعتبر وان كان الغرض منه معرفة الماهيات
الموجودة كان ذلك في غاية الصعوبة وبالله التوفيق

الجملة الثانية في التصديقات وفيه ثلثة ابواب

الباب الاول في احكام القضايا والكلام فيه مقدمة وقسمين اما المقدمة ففيها بحثان فا في تعريف

القضية قبل انها الذي يقال لقايله انه صادق او كاذب وربما قيل الذي يحتمل التصديق والتكذيب او
انه الذي حكم فيه بنسبة معنى الى معنى بايجاب او سلب ولقايل ان يعترض على الاول بان الصدق
لايمكن تعريفه الا بانه خبر المطابق فتعريف الخبر به دور وعلى الثاني بان التصديق لايمكن تعريفه
الا بانه الاذعان بكون الحكم صادقا فيعود الدور وعلى الثالث ان الحكم قريب من ان يكون مرادفا
للخبر والنسبة والايجاب ونحوه فيلزم الدور والحق ان ماهية الخبر غنية عن التعريف لان كل عاقل
يدرك التفرقة بالبديهة بين الخبر والامر حتى ان من اورد الامر في موضع لايليق به الا الخبر او بالعكس
لعرفوا بالبديهة فساد ذلك الكلام ولان كل احد يعلم بالضرورة انه موجود او ليس بموجود
وهذا خبر خاص والعلم بالخبر الخاص مسبوق بتصور اصل الخبر فتوا ذن اولى ب في تقسيم القضية
هي قد تكون حملية كقولنا الانسان كاتب وشرطية متصلة كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار
موجود وشرطية منفصلة كقولنا اما ان يكون العدد زوجا او اما ان يكون فردا ولكل الحاجب
من هذه الثلاثة سلب نقايله **والحصر** ان الحكم في القضية اما ان يكون موقوفا على شرط او لا
يكون والثاني هو الحملية لان الحكم في قولك الانسان حيوان حاصل جزما وغير متوقف على شرط
واما الاول فاما ان يكون تعلقه بذلك الشرط تعلق اللزوم سواء كان لذاته اولا لذاته ولكن بالاتفاق
وهو المتصل او تعلق العناد وهو المنفصل **واعلم** ان الحملي والمتصل والمنفصل هو الموجب اما
السالبة فلانا اذا قلنا زيد ليس بكاتب فقد رفعنا الحمل ومع رفع الحمل كيف يتحقق الحمل وكذا
المنفصل والمتصل الا ان احراهن السوالب لما كان لها استعداد قبول الحمل والاتصال والانفصال
احرم سميت حملية ومتصلة ومنفصلة لاجل ذلك الاستعداد على سبيل المجاز واعلم ان نسبة المتصلة
بالشرطية مطابقة للعربية اما نسبة المنفصلة بها فمجاز فانهم لما سموا المتصلة شرطية وكان الحكم
فيها غير جازم سموا كذلك الحكم فيه غير جازم شرطيه **القسم الاول** في القضايا الحملية
والكلام في اركانها واحكامها **اما الاركان** فهي اما صورتها وهي النسبة التي بين طرفيها واما مادتها
وهي الموضوع والمحمول **اما الصورة** فالبحث اما عن معناها واما عن اللفظ الدال عليها **اما المعنى**
ففيه بحثان **فالاول** ان القضية فيها لابد من ذات الموضوع وذات المحمول والنسبة التي بينهما وهي مغايرة
لهما لامكان تعقل كل واحد منهما مع الذهول عنها وتعقلها مع الذهول عن خصوصية كل واحد منهما

تعلقه

ولان النسبة بين الشيئين متاخرة عنهما والمتاخر مغاير **ب** نسبة احدهما الى الاخر غير نسبة الاخر
اليه لان نسبة احدهما الى الاخر نسبة الموصوفية والمحلية ونسبة الاخر الى الاول نسبة الوصفية
صفيه والحالية وقد يكون احداهما بالوجوب والاخر بالامكان ولذكر لحفظ القضايا
الجهات عند العكوس لكن النسبة التي هي جزء ماهية القضية موصوفية ذات الموضوع
بالمحمول والاخرى فخارجة لازمة **واما اللفظ** ففيه خمسة ابحاث **فا** ان كانت النسبة
مدلولا عليها تضمنا في اسم المحمول كما في المشتقات والكلمات ايجابا وسلبا فالمطابقة والاوقع
التكرار فهكذا القضية ثنائية في اللفظ بالطبع **ب** المكان الطبيعي للرابطة المتوسط
بين الموضوع والمحمول لان النسبة بينهما فاللفظ الدال لابد وان يتوسطهما **ج** كل قضية
فهي في نفسها رباعية لانه لابد للرابطة في نفسها من كيفية مخصوصة اما الصدق او اللاصدق
اما في اللفظ فقد يكون وقد لا يكون **د** اذا قلنا الانسان واجب ان يكون حيوانا احتمل ان يكون
الواجب محمولا وذكر ما بعد لكون معرفا له لان الوجوب امر نسبي فلا يكفي ذكر خصوصه الا
بذكر المنسوب وان يكون جزءا منه وان يكون خارجا عنه فعلى التقدير الاول والثاني لا يكون
القضية موجهة في اللفظ بل مطلقة بل انما يكون موجهة على التقدير الثالث **تي شكان**
فا كل محمول فان نسبته الى موضوعه اما بالوجوب او الامتناع او الامكان فان صح جعل
هذه الثلثة محمولا او جزءا منه كان شوتها لموضوعها على احد هذه الجهات فيلزم التسلسل
ب ان سلمنا امكان جعلها محمولات وجزءا منها وخارجا عنها فلم يتميز بعض هذه الاحتمالات
عن بعض **والجواب** عن الاول ان ذلك انما يلزم لو جعلنا هذه الثلثة امورا ثبوتية في
الخارج لكن ليس الامر كذلك على ما سيظهر في الحكمة وعن الثاني ان الرابطة ان تقدمتها كانت
محمولات او جزءا منها او تاخرت كانت جهات وان لم يكن مذكورة فبالنية **ه** السور على سبيل
تفسير ان شاء الله تعالى وان كان جزءا من القضية المسموعة لكنه ليس جزءا من القضية المعقولة
فانه ليس الا اللفظ الدال على القدر الذي ثبت له المحمول وذلك القدر هو نفس الموضوع
فليس للسور في الحقيقة اعتبار مغاير للموضوع بخلاف الرابطة والجهة ولذلك لم يقسموا
القضية لاجله الى الخماسية كما قسموها بسبب الرابطة والجهة الى الثنائية والرباعية

صفيه

واذ قد تكلمنا في النسبة فلنتكلم في قسمها **في الايجاب والسلب** فالايجاب الحملي هو
الحكم بثبوت الشيء لشيء والسلب هو الحكم بلا ثبوت شيء لشيء والعلم الضروري حاصل بان كلا واحد منهما
قضية ثم هنا بحثان **فا** الحكم بالسلب الخاص يعقل اصل السلب لان تعقل المركب يعقل
تعقل بسايطه لكن السلب المطلق غير معقول لان كل معقول متميز في نفسه عن غيره
والا لم يمكن العقل من الاشارة اليه دون غيره اشارة مطابقة والتميز في نفس الامر لا يتحقق
الا مع الثبوت فالسلب ثبوت وايضا كل تميز تفرض فانه يقابله سلب فلو كان للسلب تميز لوقع
في مقابلة ذلك التميز سلب وذلك السلب له ذلك التميز ايضا فيكون الشيء مقابلا لنفسه **والجواب**
انكم ان عقلتم من قولكم السلب ليس بمعقول امرا فقد ناقضتم والا فما ذكرتموه غير متصور الكم
فلا يستحق الجواب **ب** المشهور ان الايجاب ابسط من السلب لا على معنى ان الايجاب
جزء من السلب لان احد النقيضين لا يكون جزءا من الاخر بل على معنى ان السلب لا يمكن ان يكون مذكورا
ولا معلوما الا بعد ان يكون الايجاب كذلك لان السلب المطلق غير معقول ابتداء فالقضية
السالبة محتاجة الى الموجبة في المعقولية فبهذا التاويل قلنا الايجاب ابسط من السلب
واذ تكلمنا في صون القضية فلنتكلم في مادتها **في المشترك بين الموضوع والمحمول** وذلك
بيان العدول والتحصيل فالاعتبار في كون الحملية موجبة او سالبة باثبات الحكم ونفيه
لا بكون المحكوم عليه والمحكوم به ثبوتيا او عدميا فانك اذا قلت ما ليس بحي فهو غير عالم
فقد حكمت على اللاحي بانه لا عالم فهذه القضية والدليل عليه انك في الشرطية متى اثبت اللزوم
كانت موجبة سواء كان في الطرفين ثبوتيين او عدميين او مختلطين فانك اذا قلت كلما لم يكن الذات
حية لم يكن عالمة فقد اثبت اللزوم بين عدم الحيية وعدم العالمية فيكون الشرطية موجبة بمعنى
ان اللزوم ثابت وان كان كل واحد من طرفيها عدميا فالحاصل انه متى كان السلب جزءا من ماهية
الموضوع او ماهية المحمول او منهما كانت القضية معدولة لانك ربطت احد السلبين بالاخر
فيكون الحكم ثابتا وان لم يكن جزءا من ماهية واحد منهما كان لا محالة خارجا عنهما رافعا لتحقق النسبة
التي بينهما فكانت سالبة فقد ظهر الفرق بين المعدولة والسالبة في نفس الامر واما انه كيف يتميز
في اللفظ فالقضية اما ان يكون معدولة بموضوعها فقط او بمحمولها فقط او بهما جميعا فان كان

الاول

تميزت المعدولة عن السالبة سواء كانت القضية ثنائية او ثلاثية فانك اذا قلت اللاانسان
ابجم فكل احد يعلم ان القضية موجبة وان حرف السلب جزء من ماهية الموضوع واما الثاني
فالقضية اما ان يكون ثلاثية او ثنائية فان كانت ثلاثية نظر فان كان لفظ السلب مقدما
على لفظ الربط كانت القضية سالبة لان السلب رفع ذلك الربط وان كان بالعكس
كانت موجبة معدولة لان الرابط ربط كل ما بعده بالموضوع عدميا كان او ثبوتيا
وان كانت ثنائية لم يتميز العدول فيها عن التحصيل الا بالنية والاصطلاح على تخصيص
بعض الالفاظ بالعدول وبعضها بالسلب والحكم في الثالث كالثاني **واعلم** ان ان س
ذكروا فرقين اخرين بين الموجبة المعدولة والسالبة البسيطة **فا** السلب يصح عن المعدوم
والايجاب المعدول لا يصح الا على الموجود واعلم ان هذا الفرق فرق بالنظر الى ماهيتها
بل الى حكميهما اللذين لا يعرفان الا بعد ماهية الايجاب المعدول والسلب البسيط
ومع ذلك ففي كل واحد من المقدمتين شك اما الاولى فمنوا نعم ان عنوا بقولهم السلب يصح
عن المعدوم ان السلب يصح عما يكون معدوما في الخارج وفي الذهن معا فممنوع بل لان ما لا يكون
في الذهن لا يكون معلوما وما لا يكون معلوما يستحيل الحكم عليه بالسلب والايجاب وان
عنوا به ان السلب يصح عن المعدوم في الخارج اذا كان موجودا في الذهن فهذا لا يظهر
الفرق بينه وبين الايجاب لان الايجاب ايضا يصح على المعدوم في الخارج اذا كان موجودا
في الذهن لان الايجاب هو حكم الذهن بنسبة امر الى امر ومعلوم ان هذا الحكم لا يتوقف على
وجود المحكوم عليه والمحكوم به في الخارج واما الثانية وهي ان الايجاب المعدول
لا يصح الا على موضوع موجود ففيها شك لانا اذا قلنا زيد هو غير بصير فالمحمول
بالحقيقة هو العدم المخصوص اعني عدم البصر لكن لما لم يكن الاشارة الى العدم المخصوص
الا بذكر الايجاب الذي في مقابلته لاجرم ذكرنا ذلك الايجاب ليتمكن بواسطته من الاشارة
الى العدم المخصوص الذي اردنا حمله واذا كان المحمول بالحقيقة العدم فنقول العدم
لا يقتضي محلا بالذات لان الموضوع المعدوم اما ان يصدق عليه عدم المحمولات الوجودية
او لا يصدق فان كان الاول لم يكن عدم الصفة مقتضيا وجود الموصوف وهو المطلوب

وان كان الثاني وجب ان يصدق عليه وجود تلك المحمولات فيلزم اتصاف المعدوم
بالصفة الموجودة وهو محال وبتقدير تسليمه فهو مناقض لاصل الكلام ب المعدولة
هي القضية التي حكم فيها بعدم شيء عن شيء من شأنه ان يكون له في ذلك الوقت ومنهم من
زاد فقال بعدم شيء عن شيء من شأنه ان يكون له في ذلك الوقت او قبله او بعده او ان لم يكن
من شأنه بعينه ذلك لكن من شأن نوعه او جنسه القريب او البعيد ذلك والشيخ ابطله
بقولنا الجوهر لا عرض فانه موجبة وليس للجوهر جنس حتى يكون العرض منه لكنه لا يحسب
ذلك الجنس ولنتكلم الان فيما يخص الموضوع في الخصوص والاهمال والحصر موضوع القضية
ان كان شخصا معينا سميت القضية مخصوصة موجبة كانت او سالبة وان كان كليا فاما
ان يكون نكبه الحكم مبينة او لا نكون واعني بالكمية بيان ان الايجاب او السلب في كل افراد
الموضوع او في بعضه والاول المحصورة واقسامها اربعة لان الذي يبين فيه الايجاب الكلي
هو الكلية الموجبة والذي يبين فيه السلب الكلي هو الكلية السالبة والذي يبين فيه الايجاب
الجزئي هو الجزئية الموجبة والذي يبين فيه السلب الجزئي هو الجزئية السالبة ثم هنا ايحاث عن المسورات
والمهملات اما المسورات فمن وجوه ثلثة فا اللفظ الدال على كمية الحكم يسمى سورا وهو
في الكلية الموجبة كل وفي الكلية السالبة لا شيء لا واحد وفي الجزئية الموجبة بعض واحد وفي
الجزئية السالبة ليس كل ليس بعض بعض ليس والفرق بين هذه الثلثة ان قولنا ليس كل
بول بالمطابقة على سلب الحكم عن الكل وبالالتزام على سلبه عن ذلك البعض لما انا نعلم انه لو لم
يكن مسلوبا عن الافراد لكان ثابتا لكلها وقولنا ليس بعض بالعكس وقولنا بعض ليس
بعض ج
فالفرق بينه وبين قولنا ليس بعض ان الثاني قد يذكر للسلب الكلي دون الاول ب هذه
الاسوار قد تذكر لبيان كمية الجزئيات على ما مر ولبيان كمية الاجزاء والفرق ان الاول لا تحقق
له في المخصوصات والثاني لا تحقق له في المخصورات ولان السور الدال على الجزء لا يكون الا من جانب
الموضوع والدال على الاجزاء قد يكون من جانبيها ج قولنا هذه الاسوار على الاجزاء او الجزئيات
بالاشتراك المعنوي فانها لبيان كمية العدد سواء كانت الكمية في الاجزاء او الجزئيات في تحقيق
الكلية الموجبة اذا قلنا كل ج فهذا يستعمل تارة بحسب الحقيقة وتارة بحسب الوجود

الخارج اما الاول فاذا قلنا كل ج اعتبرنا فيه خمسة شرايط فا لا نعني به الحيز الكلي ولا
الكل من حيث هو كل بل كل واحد والفرق بين المفهومات الثلثة قد مر وسياتي تمامه ب
لا نعني به ما يكون حقيقته ج فقط او ما يكون موصوفا بانه ج بل ما يكون اعم منهما وهو
الذي يصدق عليه انه ج فانا لو عنينا بقولنا كل ج ما يكون حقيقته ج لم تعد الحكم
من الاوسط الى الاصغر ولو عنينا به ما يكون موصوفا به لافتقر كل موضوع الى اخر ج
ولا نعني به ما يكون موصوفا بالجميعة في الخارج بل ما هو اعم منه وهو الذي لو وجد
في الخارج لصدق عليه انه ج سواء كان في الخارج او لم يكن فانه يمكننا ان نقول كل مثلث
شكل ولو لم يكن شيء من المثلثات موجودا في الخارج بل على معنى ان كل ما اذا وجد كان
كان مثلثا فانه لا بد وان يكون بحيث متى وجد كان شكلا د ولا نعني به ما يكون ج دائما
او لا دائما بل ما يكون اعم منهما وينقسم اليهما هذا اذا قلنا كل ج وسكت عليه فاما
اذا قال كل ج بالضرورة او لا بالضرورة او دائما او لا دائما فله ذلك وحينئذ يكون هذه
الجهات اجزاء من الموضوع لكن لا يكون كونها مطلقة وموجهة بحسب ذلك بل بحسب كيفية
ثبوت المحمولات لها ه زعم الفارابي انه ليس يعتبر في قولنا كل ج حصول الجميعة
بالفعل بل كل ما امكن اتصافه بها وهو بحث لفظي لان من قال كل ج فلم ان يريد به
ما شاء لكن اللغة اباه لان الاسود لا يتناول الذات الخالية عن السواد في جميع الاوقات
وان كانت ممكنة الاتصاف به و قولنا كل ج بعد رعاية الامور المذكورة يحتمل
وجهين احدهما ان كل ج على الوجوه المذكورة حال كونه ج والثاني كل ما صدق
عليه انه ج بالفعل سواء كان حال الحكم عليه بذلك او قبله او بعده وبين الاعتبارين
فرق لانه بالتقدير الاول لا يصح ان يقال كل متحرك ساكن وعلى التقدير الثاني يصح
ذلك والثاني ان يعني بقولنا كل ج ان كل واحد مما وجد في الخارج من احاد
الجميع او كل ما حضر من احاد الجميع وعلى هذا التقدير لو لم يوجد شيء من المستبعات
في الخارج لما صح ان يقال كل مستبع شكل ولو لم يوجد في الخارج من الاشكال الا
المثلث لصح كل شكل مثلث واما على الاعتبار الاول فمنها كاذبتان فهذا هو الكلام

الاعتبار الاول هو المعتبر حال كونه ج

في الشرايط المعتبرة في موضوع القضية الموجبة وهي بعينها معتبرة في السالبة من غير فرق
لكن في السالبة بحثا اخر وهو انا اذا قلنا لاشئ من ج ب فلا نعني به ان حقيقة الجسم
من حيث هي ج ليست البتة من حيث هي ب لان موضوع القضية ان كان غير محمولها لم يكن
هناك حمل ولا وضع البتة وان لم يكن فحينئذ يكون الصادق السلب على هذا التفسير ويلزم الا يصدق
الموجبة في شئ من القضايا اصلا بل نعني به ان الوصفين لا يجتمعان في الذات الواحدة وله
تلمس مزيد عود سيأتي في السالبة الكلية **في الجزئية** اذا قلنا بعض ج كذا او ليس كذا
عنينا ان بعض ما يصدق عليه انه ج على الشرايط المذكورة فانه موصوف بكذا او غير موصوف
في المهملات انا نعلم بالضرورة ان اشخاص كل نوع مشتركة في طبيعة ذلك النوع وتتميز كل
واحد منها عن الاخر بامر وما به الاشتراك غير ما به الامتياز فطبيعة ذلك النوع مغاير لتلك
المخصصات فاللفظة الدالة على تلك الحقيقة من حيث هي من غير دلالة على شئ من احوالها
العدمية والثبوتية هي اللفظة المطلقة والمهملة واذا عرفت ذلك فنقول القضية المهملة
يتوقف صدقها على صدق الجزئية ولا يتوقف صدقها على صدق الكلية وكل قضية كذلك فهي
في قوة الجزئية اما الصغرى فالدليل على الاول انا اذا قلنا الانسان كاتب فلو لم يكن شخص
من اشخاص الناس كاتبا ولا في وقت من الاوقات لكذب ذلك لان السلب الدايم في الكل لا يتقرر
مع الثبوت وعلى الثاني انه متى صدق هذا الانسان كاتب صدق الانسان كاتب لان هذا
الانسان عبارة عن الانسان المتقيد بقيد كونه هذا والحكم لما صدق على المركب صدق على مؤداته
لكن لا يتوقف صدق قولنا هذا الانسان كاتب على صدق الكلية فاذن لا يتوقف صدق المهملة
على صدق الكلية واما الكبرى فلان الجزئية اذا كانت معلومة والكلية مجهولة حذفوا المجهول
وتبعوا المعلوم فلاجرم نزلوا المهملة منزلة الجزئية لا يقال لا يلزم من كون المركب موصوفا
بصفة ان يكون كل واحد من بسايطه موصوفا بها فان مجموع اجزاء العشرة موصوف بالعشرية
وكل واحد منها غير موصوف بها لانا نريد على ان المهملة لا يصدق الا عند صدق الكلية ان
هذه الماهية مع قطع النظر عما عداها من القيود لما كانت موصوفة بصفة فاينما تحققت
تلك الماهية فقد تحقق الموصوف بتلك الصفة واينما تحقق الموصوف بتلك الصفة تحققت تلك
الصفة فاينما تحققت تلك الماهية تحققت

حقيقة م

الصفة لانا نجيب عن الاول بانا لا ندعي ان كل حكم ثبت لمركب فانه ثابت لكل واحد من مؤداته
بل ندعي ذلك في هذه الصفة لان الكتابة اذا وجدت مع هذا الانسان فلابد وان يكون موجودة
مع كل واحد من اجزاء مفهوم هذا الانسان وعن الثاني ان قولكم لما كانت موصوفة بتلك الصفة فاينما
تحققت وجب تحقق تلك الصفة مصادرة على المطلوب لانه لا يتقرر ذلك الا اذا ثبت ان الحكم
على الماهية من حيث هي هي يقتضي العموم **في الاسوار في المحمولات** منهم من انكره لان الشئ من
حيث هو هو لا يكون كليا بل الكلية انما تعرض له عند كونه معقولا على كثيرين فلم يعتبر كثرة في
موضوعاته لا تعرض له الكلية والسور لفظة دالة على تقدير تلك الكثرة فلا يدخل الا على الموضوع
ومنهم من جوز وقبل الخوض في التفصيل لابد من بيان امرين **فا** السور على هذا التقدير يكون جزءا
من ماهية المحمول فاذا قلنا زيد بعض الناس فلا نقول المحمول الناس ولفظة البعض سور بل
نقول المحمول مجموع قولنا بعض الناس **ب** المحمول اذا كان شخصيا استحال دخول السور
الموجب الذي يحسب الجزيات عليه لكن يمكن ادخال السور الذي يحسب الاجزاء عليه كما يقال زيد
كل هذه الاعضاء او بعض هذه الاجسام واذا عرفت ذلك فنقول اذا ادخلنا السور الذي
يحسب الجزيات على المحمول فاما ان يكون الموضوع والمحمول شخصيين او كليين او الموضوع شخصيا
والمحمول كليا او بالعكس فالقسم الاول باطل في الموجبتين لانا اذا قلنا زيد كل ذلك الشخص او
بعضه فانما يصح لو اندرج تحت ذلك الشخص جزيات حتى يمكن الحكم على زيد بانه كلها او بعضها
ولما كذب ذلك كذبت القضية المذكورة واما السالبتان فصادقتان لكنهما موهمتان للكذب
اما الصدق فلانه اذا لم يندرج تحت هذا الشخص اشخاص صح سلبها عن زيد لصحة سلب
المعدوم واما الايهام فلان قولنا زيد لا واحد من هذا الشخص يوهم ان هذا الشخص اندرج تحته
اشخاص كثيرة وزيد ليس واحدا منها **والقسم الثاني** ان يكون الموضوع شخصيا والمحمول كليا
فان كان مهملا فهو المخصوصة وان كان محصورا فالموجبة الكلية كاذبة في المواد كلها كقولك زيد
كل انسان والسالبة الكلية كاذبة في مادة الوجوب صادقة في الامتناع غير معلومة الحال
في الامكان والموجبة الجزئية صادقة في الوجوب كاذبة في الامتناع غير معلومة الحال في الامكان
والسالبة الجزئية صادقة في كل المواد **والقسم الثالث** ان يكون الموضوع كليا والمحمول شخصيا

الماهية م

وحكمه قريب مما مر **والقسم الرابع** ان يكونا كليين فاما ان يكونا مهملين وهو الذي سميناه بالمهملة واما
ان يكون الموضوع محصورا والمحمول مهملا وهو الذي سميناه بالمحصورات واما ان يكون الموضوع
مهملا والمحمول محصورا فقولنا الانسان كل كاتب كاذب في مادة الوجوب لان معناه ان حقيقة
الانسان من حيث هي موصوفة بكل واحد من الكاتبات وقد عرفت ان صدق المهملة مشروط
بصدق الجزئية لكن هذه الحقيقة لا تتصف في موضع ما بكل هذه الصفات فيكون لا محالة
كاذبة ولما ظهر كذبها في مادة الوجوب فكذا القول في الامكان واما في الامتناع فكذبها
ظاهر وقولنا الانسان لا شئ من الحيوان صادق في الامتناع كاذب في الوجوب غير معلوم الحال
في الامكان وقولنا الانسان بعض الحيوان صادق في الواجب الاعم كما في المثال ولم يجب في المساوي
كقولنا الانسان بعض الضحاك وقولنا الانسان ليس كل حيوان صادق في الثلاثة **والقسم الرابع**
ان يكونا محصورين وهو اربعة **فا** قولنا كل انسان كل حيوان كاذب لان معناه ان كل واحد من
الناس موصوف بانه كل واحد من الحيوانات ومعلوم انه ليس كذلك فاما ان اريد بالكل الكل واحد
بل الكل با هو كل فقد يصدق قولنا كل الناس هم كل الضاحكين وقولنا كل انسان لا واحد من الحجر
صادق في الممتنع وكاذب في الواجب غير معلوم الحال في الممكن وكذا القول في الايجاب الجزئي وقولنا
كل انسان لا كل حيوان صادق في المواد باسرها **ب** قولنا لا واحد من الناس كل كذا صادق في الثلثة
وقولنا لا واحد من كذا لا واحد من كذا معناه سلب السلب فيكون ايجابا ويكون معناه ان كل واحد من
كذا موجب عليه انه واحد من كذا وحينئذ يصدق في الواجب ويكذب في الممتنع ويتوقف فيه في الممكن وقولنا
لا واحد من كذا بعض كذا كاذب في الواجب صادق في الممتنع غير معلوم الحال في الممكن وقولنا لا
واحد من كذا ليس كل كذا كاذب في المواد كلها واما الجزئيات فنقيضتا الكليتين فيصدقان حيث
كذبتا وبالعكس **ولنتكلم الآن** فيما يتعلق بالمحمول وهو جهات القضايا اعني الالفاظ
الدالة على كيفية ثبوت المحمول للموضوع وقبل الخوض فيها فلنتكلم في الضرورة والامكان **في الضرورة**
قد وقع خبط في الكتب المنطقية لانهم يطلقون لفظ الضروري تارة على ما لا بد منه وتارة على
الدايم ولاجله مخبطوا في اجزاء القضايا ونقايضها لا سيما في الوجودية واصطلاحنا على
الاول نريد بالضروري الا ما لا بد منه فنقول كل موجود يجب ان يكون موجودا بالضرورة اما السابقة فلان

الموجود ان كان واجب الذات كان استحقاقه للوجود من ذاته سابقا على وجوده وان كان ممكنا
فانه لا يصير موجودا الا لمرجح وما لم يجب صدوره عنه لم يصدر فيكون وجوب صدوره عنه
سابقا على وجوده واما اللاحقة فلان الوجود مناف للعدم لذاته ومنافاة العدم هي الوجوب
فالوجود علة لهذا الوجوب والعلة سابقة على المعلول فهذا الوجوب متاخر عن الوجود
واذا عرفت ذلك نقول الوجوب اللاحق هو الذي يقال له الضرورة بشرط المحمول كقولنا
بالضرورة كل انسان ماش ما دام ماشيا وهذا المعنى قلما يبحث عنه في العلوم واما السابقة
فهي على اقسام فان ذات الموضوع اما ان يستحيل انفكاكها عن المحمول او لا يستحيل فان كان
الاول فهو الضرورة المطلقة سواء كانت تلك الاستحالة لنفس ذات الموضوع او لواسطة
وهذا على قسمين لان ذات الموضوع ان كانت ازلية كان المحمول ايضا كذلك كقولنا الله عالم
وان لم يكن كذلك كان المحمول مثله كقولنا كل جسم قابل للعرض فان الجسم وان لم ازليا لكنه متى
وجد استحال انفكاك ذاته عن هذه القابلية وقد تمثلون هنا بقولنا الانسان حيوان فان اردا
بالانسان النفس الناطقة التي هي لذاتها حية فالامر مستقيم ولكنه يكذب حينئذ قولهم بالضرورة
لانسان جسم وان اردا به البدن فليس كذلك لان هذا البدن عبارة عن جسم موصوف بصفات
قايمة بها فالذات التي هي الموضوع بالحقيقة اما الجسم او هيولاه وكيف ما كان فانه لا يجب اتصافه
بالحياة لذاته بل بشرط صفات اخر حالة في ذلك المحل اعراضا كانت او صورا على تسليم ما يعتقدونه
من الفرق بين الصور والاعراض حينئذ لا يكون هذا المثال مطابقا لهذا القسم بل لما يكون المحمول
ضروريا للموضوع بشرط وصف الموضوع وان اردا به مجموع الامرين كما حدوه بانه الحيوان الناطق
فانه يصح الاعتباران واعلم انا انما تكلمنا في هذا المثال وان كانت عادتنا جارية بعدم الالتفات
الى الامثلة خطا كانت ام صوابا لان الناس من كثرة استعمالهم هذا المثال ظنوه مقدمة اولية حتى
انهم يحتجون به في المسايل الكلية فلا جرم نبهنا على ما فيه واما اذا اجاز خلو ذات الموضوع عن
المحمول لما هي هي فذلك المحمول انما يصير ضروريا للموضوع لاحد امرين **فا** ان يقوم بتلك الذات
صفة ثم ان تلك الصفة يستحيل خلوها عن ذلك المحمول فيكون ذلك المحمول ضروريا لذلك الموضوع
بشرط اتصافه بتلك الصفة وهذا هو الضروري بحسب وصف الموضوع ثم ان الضروري بحسب

وصف الموضوع ان لم نعتبر فيه الا يكون ضروريا ما دام الذات كانت الضرورة المطلقة داخلة
فيه وان اعتبرناه كان معنا يساله ومتشاركا اياه اشتراك الاخصين تحت الاعم وذلك الاعم هو
الذى لا يعتبر فيه ذلك القيد ب ان يكون من جملة اوقات ذات الموضوع او صفة من صفاته
وقت يجب حصول ذلك المحمول فيه اما معينا او غير معين واقسامه اربعة فى الممكن الممكن
مقول بالاشتراك على ثلثة معان مترتبة بالعموم والخصوص فا الذى لا يكون ضروريا فى
احد طرفى الوجود والعدم مقولنا يمكن ان يكون معناه انه لا يمتنع وجوده ومعلوم ان ذلك
ينقسم الى ما يمتنع عدمه وهو الواجب والى ما لا يمتنع ذلك اضافيه وهو الممكن الخاص
وقولنا يمكن الا يكون معناه انه لا يمتنع عدمه وهو منقسم الى ما يمتنع وجوده وهو الممتنع
والى ما لا يمتنع ذلك ايضا وهو الممكن الخاص فالامكان العام تفسيره سلب الضرورة فان كان ذلك
عن العدم كان معناه سلب ضرورة العدم فيندرج فيه الواجب والممكن الخاص وان كان ذلك عن الوجود
كان معناه سلب ضرورة الوجود فيندرج فيه الممتنع والممكن الخاص فالممكن الخاص داخل فيه على
الوجهين وفى كلام الشيخ اشارة الى ان هذا المعنى انما سمى امكانا عاما لان العامة يريدون بالممكن
ذلك وهو بعيد لبعد العامة عن ادراك هذه الاعتبارات بل الاولى ان يكون اشتقاقه من العموم
فان هذا المعنى بالنسبة الى غيره اعم ب الذى يكون الضرورة المطلقة مسلوبة عن طرفيه معا
ج الذى يكون الضرورة المطلقة وبشرط وصف الموضوع وبحسب الوقت معينا كان او غير معين
مسلوبة عنه كالكتابة للانسان فهذا الامكان غير خال عن الضرورة الحاصلة للسبب الخارجى
والا لما تحقق وعن الضرورة بشرط المحمول واذا عرفت هذه الاعتبارات الثلثة فاعلم انها قد
تعتبر فى الشئ حال وجوده وقد تعتبر بالنسبة الى الزمان المستقبل ومن الناس من انكر الامكان اصلا
لان الشئ لا يخلو عن الوجود والعدم فان كان موجودا فهو حال وجوده لا يقبل العدم فلا يكون له
امكان الوجود والعدم فلا يتحقق الامكان حينيذ وان كان معدوما فهو حال عدمه لا يقبل الوجود
فلا يكون له الامكان ولما امتنع الخلو عن الوجود والعدم وثبت ان الامكان لا يتحقق البتة فى واحدة
من هاتين الحالتين ثبت امتناع تحقق الامكان وربما قالوا الممكن اما ان يكون بسبب وجوده حاصلا
او لا يكون فان كان وجب حصوله فيكون واجبا لا ممكنا وان لم يكن كان وجوده حينيذ ممتنعا لا ممكنا

واعلم

واعلم ان من الناس من جبن عن هذا الاشكال فزعم ان الامكان لا يتحقق للشئ بالنسبة الى الزمان
الذى هو حاصل فيه بل انما يتحقق بالنسبة الى الزمان المستقبل فلا نقول فى الموجود فى هذا الوقت
انه يمكن ان يكون موجودا او معدوما فى هذا الوقت بل نحكم عليه فى هذا الوقت بانه يمكن ان يكون
موجودا او معدوما فى الزمان الثانى فيكون الامكان حاصلا فى الحال لكن لا بالنسبة الى الحال بل بالنسبة
الى الاستقبال لا يقال الامكان امر اضافى والاضافات لا توجد الا عند المضافين فلو
كان الامكان حاصلا للشئ فى الحال بالنسبة الى الزمان المستقبل لزم حصول الزمانين معا اعنى ان
يكون المستقبل حاصلا عند الحال لوجوب حصول المضافين معا لانا نقول هذا انما يلزم
لو كان الامكان امرا ثبوتيا فى الخارج وليس الامر عندنا كذلك واما جمهور الفلاسفة فانهم
اعترفوا بالامكان الاستقبالى لكنهم اثبتوا الامكان الحالى ايضا فزعموا انه لا امتناع فى كون الشئ
ضروريا من وجه وممكنا من وجه اخر لان الوجوب الحاصل للشئ حال حصوله اما الوجوب السابق
او اللاحق اما السابق فانه لا ينافى الامكان لان الوجوب السابق هو انه يستحق الوجود من غير
وامكانه هو انه لا يستحق الوجود من ذاته ولا منافاة بينهما نعم لو كان يستحق اللاوجود من ذاته
لكان استحقاق الوجود من الغير منافيا له لكنه فرق بين قولنا يستحق اللاوجود وبين قولنا لا
يستحق الوجود واما اللاحق فكذلك ايضا لان كونه من حيث هو لا يقتضى الوجود لا ينافى كون
الوجود منافيا للعدم واعلم ان القائلين بالامكان الاستقبالى اختلفوا فى انه هل من شرط كونه
ممكن الوجود فى الاستقبال الا يكون موجودا فى الحال ام لا واباه الشيخ لانه لو اعتبر فى ممكن
الوجود الا يكون موجودا فى الحال لاعتبر فى ممكن العدم الا يكون معدوما فى الحال لكن ممكن الوجود
هو بعينه ممكن العدم لان الكلام فى الامكان الخاص فلما اعتبر فى ممكن العدم الا يكون معدوما وجب
ان يعتبر فى ممكن الوجود الا يكون معدوما وما لا يكون معدوما كان موجودا فاذن
يعتبر فى ممكن الوجود ان يكون موجودا فى الحال وقد كانوا اشترطوا الا يكون موجودا فى الحال هذا خلف
وايضا فانا بينا ان الوجود الحالى لا ينافى الامكان الحال فلان لا ينافى الامكان الاستقبالى كان اولى

فى الضرورة والامكان بحسب الذهن كان حال المحمول بالنسبة الى الموضوع فى نفس الامر قد يكون
بالضرورة وقد لا يكون فكذا هذه الحال فى الذهن قد يكون بالضرورة وقد لا يكون فالضرورة الذهنية

هي القضية التي متى حضر في الذهن صورة موضوعها ومحمولها لم يمكن الذهن من الا يثبت ذلك المحمول
لذلك الموضوع فمن القضية ضرورية ذهنية لانه لابد فيها من تحقق هذه النسبة في الذهن
والضرورة الخارجية انما كانت ضرورة لانه لابد فيها من تحقق هذه النسبة في نفس الامر فالضرورة
الذهنية اخص اذ من الضرورية الخارجية لان كل ما وجب جزم الذهن به لمجرد تصور طرفيه
ثبوتي الخارج كذلك والا ارتفع الامان عن البديهيات لكن لا ينعكس فقد يكون في الخارج ضروريا
ولا يكون كذلك في الذهن كجميع النظريات ولما كان الضروري الذهني اخص من الضروري الخارجي
وجب ان يكون الممكن الذهني اعم من الممكن الخارجي لما عرفت ان مقابل الاخص اعم من مقابل الاعم و
اعلم ان هذه الاحوال الذهنية غير مطلوبة بالجهة اما الضروري الذهني فلان الجهة انما تراد
لتحصيل غير الحاصل والجزم حاصل هنا فيستحيل ان يكون مطلوبا واما الامكان الذهني فهو عبارة
عن تردد الذهن وذلك مما لا حاجة في تحصيله الى جهة وبرهان **في متلازمات هذه الجهة**
واذ قد بحثنا عن ماهيات هذه الجهات فلنتكلم في كيفيات تلازمها وهي طبقات ثلثة

الطبقة الاولى للوجوب ونقايضها

واجب ان يوجد	ليس بواجب ان يوجد
ممتنع الا يوجد	ليس بممتنع الا يوجد
ليس بممكن العامي الا يوجد	ممكن العامي الا يوجد

الطبقة الثانية للامتناع ونقايضها

واجب الا يوجد	ليس بواجب الا يوجد
ممتنع ان يوجد	ليس بممتنع ان يوجد
ليس بممكن العامي ان يوجد	ممكن العامي ان يوجد

الطبقة الثالثة للممكن الخاصي ونقايضها

ممكن ان يوجد	ليس بممكن ان يوجد
ممكن الا يوجد	ليس بممكن ان لا يوجد

ثم هنا ايجابات اربعة فا كان كل واحد من هذه الطبقات

متلازمة متعاكسة فكذا نقايضها متلازمة متعاكسة ب نقايض كل طبقة لازم اعم للطبقة
الاخرى لان الجهات لما كانت ثلثا اندرج تحت نقيض كل واحد منها الجهتان الباقيتان فيكون
اعم من كل واحد منهما وحدها ج انا يجعل الامكان العامي من اللوازم اذا قرنا بما يلازم سلب
الضرورة فانا اذا قرناه بنفس ذلك السلب لم يصح ذلك لانا اذا قلنا ان قولنا واجب ان لا
يوجد لازم لاحد هما ممتنع ان يوجد والاخر ليس بممكن العامي الا يوجد وجب ان يكونا متغايرين
لكن قولنا ليس بممكن العامي الا يوجد معناه انه ليس ليس بممتنع الا يوجد وهو نفس قولنا
ممتنع الا يوجد فلا يكون مغايرا له لا يقال سلب السلب ليس نفس الايجاب لانا نقول
لو كان كذلك لكان لقولنا واجب ان يوجد لازم اخر سوى ما ذكرتم وهو قولنا ليس ليس بواجب
ان يوجد وقضم اليه سلبين اخرين فيكون ذلك لازما اخر وهكذا الى غير النهاية د الامكان العامي
لازم لكل واحدة من الطبقات الثلث معدولا ومحصلا على ما يليق به **في اقسام القضايا**
القضية لا يتحقق ماهيتها الا اذا بين ثبوت محمولها لموضوع او لا ثبوته له فان بين هذا القدر
ولم يبين كيفية ذلك الثبوت كانت القضية مطلقة عامة وان بينت كانت موجهة فلنتكلم
اولا في هذه المطلقة ايجابا وسلبا ثم في الموجهات فاذا قلنا كل ج ب بهذا الاطلاق
فمعناه كل ما يفرض له ج على الوجه الذي لم يخصص فهو ب من غير بيان انه كذلك دايما او في
بعض الاوقات وانه كذلك مطلقا او بحسب شرط بل على ما يعم الموقت والمقيد وما بالقوة
ومن الناس من زعم ان القضية لا يصدق كلية الا اذا كانت دايمة ومنهم من زعم انها لا يصدق كلية
الا اذا كانت ضرورية اما الاول فقد احتج على قوله بان كل واحد من ج لو لم يكن موصوفا
بالب دايما لكان ج ما في وقت ما غير موصوف بالب واذا صدق ان ذلك الجسم غير موصوف
بالب كذب قولنا كل ج موصوف بالب **وجوابه** ان الاتصاف بالب اعم من الاتصاف
به دايما او غير دايم لانه يمكن تقسيمه اليهما ومورد القسمة مشترك بين القسمين **واحتج الشيخ**
ايضا على فساده بانا نحمل الشروق والغروب على الكواكب مع ان ذلك غير دايم واما الثاني فقد احتج
على قوله بان ثبوت المحمول للموضوع لو لم يكن ضروريا لكان ممكنا ان يكون واللا يكون وما كان كذلك لم يكن
في العقل طريق الى الجزم بوقوعه بل انما نعلم وقوعه مزجمة الحس والوجدان فاذن كل ما يمكن وقوعه
ولا وقوعه

لايمكن القطع باحد طرفيه الا بالحس لكن لايفي بادراك جميع الجزئيات الداخله في الوجود ولو
وفي به ايضا لم يكف ذلك في كون القضية كلية لانا اذا قلنا كل ج لانعني به ان كل ما دخل في
الوجود من افراد ج بل نعني به كل ما لو وجد لكان ج ومعلوم ان ذلك مما لايمكن الاحساس به
فعلمنا ان العقل لايتمكن من الجزم بالقضية الكلية الا اذا كانت ضرورية فاما القضية الجزئية فان
العقل يمكنه الجزم بها وان لم يكن ضرورية لاستقلال الحس بافادة الجزئي والحكما اولى الناس
بهذه المقالة لاعتقادهم ان الشئ لايعرف وجوده الا من جهة العلم بسبب وجوده والذي عندي
في هذا الموضع ان الذين يقولون القضية الكلية لايكون الا ضرورية ان عنوا به ان العقل
لايتمكن من الجزم بالقضية الكلية الا في الضروريات فهو حق وان عنوا به ان القضية في
نفسها لايمكن ان يكون كلية الا في الضروريات فهو خطأ لان افراد الطبيعة الواحدة
بحث ان يكون حكمها واحدا فاذا صح على كل واحد منها الاتصاف بذلك المحمول وان لم يكن
ضروريا صح على كلها ايضا ذلك في نفس الامر واما الذي احتج الشيخ من حديث الشروق و
الغروب فمن لم يعتقد وجوب الشروق والغروب في الكواكب لايمكنه القطع بان كل كوكب
موصوف بالشروق والغروب واما اذا قلنا لاشئ من ج ب فله مفهوم حقيقي و
مفهوم عرفي اما الحقيقي فهو انه لاشئ من افراد ما يقال له ج على الوجه المذكور الا
ويسلب عنه ب من غير بيان ان ذلك السلب دايم او غير دايم او مشروط او غير مشروط
بل على ما يعم الاحوال كلها وعلى هذا التقدير يصدق قولنا لاشئ من الحيوان بمتنفس لانه
لاحيوان الا ويسلب عنه التنفس في وقت ما ومتى صدق ذلك السلب في وقت معين فقد
صدق اصل السلب واما العرفي فهو انه لاشئ من افراد ج الا ويسلب عنه ب
في جميع زمان ثبوت وصف الموضوع وعلى هذا التقدير لايصدق قولنا لاشئ من الحيوان
بمتنفس فقولنا لاشئ من كذا كذا انما يفهم منه في العرف هذا المعنى دون الاول فان
ارادنا لفظه تفيد المعنى الاول في العرف قلنا لاشئ من ج الا وينفي عنه ب او كل ج
ينفي عنه ب اوليس ب لكن هذه العبارات اشبه بالايجاب منها بالسلب وبالجملة
لما عرفت الفرق فنحن نسمي المفهوم الحقيقي بالسالبة المطلقة الحقيقي ونسمي المفهوم العرفي
بالسالبة المطلقة العرفية فهذا ما نقوله في المطلقات اما الموجهات فاعلم
ان الجهة عبارة عن بيان كيفية القضية وهي قد تكون بسيطة وقد تكون مركبة فالبسيطة
من وجهين الدوام او اللادوام والضرورة او اللاضرورة والمركب ما يتركب منها اما انواع الجهات
بحسب الدوام واللادوام فاربعة فالتي بين فيها ان المحمول دايم بدوام الذات التي هي الموضوع
في الحقيقة وهي الدايمة المطلقة ان كان وصف الموضوع دايما بدوام الذات اما لانه هي او لانه لازم لها كان
المحمول ايضا دايما بدوامه والا كان المحمول حاصلا معه وقبله وبعد ب التي بين فيها ان
المحمول دايم الثبوت بدوام وصف الموضوع او دايم السلب بدوام ثبوته وهي المطلقة
المنعكسة ويندرج فيها اقسام ثلثة لان المحمول الذي يدوم بدوام وصف الموضوع اما لايدوم
وصف الموضوع بدوام ذات الموضوع كقولنا كل متنفس انسان او يدوم وهو اما
ان يكون ازليا كقولنا الله عالم او لايكون كقولنا كل جسم قابل للعرض ج التي بين فيها ان المحمول
لايدوم بدوام ذات الموضوع وهي الوجودية اللادايمة هنا وصف الموضوع ان دام بدوام
الذات اما لانه هي او لانه لازم لها فان المحمول لايدوم بدوامه وان لم يدم بدوامه فانا لانلتفت
الى ان ذلك المحمول هل يدوم بدوامه ام لا وعلى التقديرين فوقت ثبوته هو وقت ثبوت وصف
الموضوع او قبله او بعد وعلى التقديرات فهل له زمان معين او غير معين فكل هذه الاقسام
مندرج تحت القضية المذكورة د التي بين فيها ان المحمول يدوم بدوام وصف الموضوع ولايدوم
بدوام ذاته وهي الوجودية العرفية وهي مركبة من قيدين احدهما دوام المحمول بدوام وصف
الموضوع وثانيهما لادوامه بدوام ذاته فهذه الاربعة هي انواع القضايا بحسب الدوام واللا
دوام اما اعتبار حالها بحسب الضرورة واللاضرورة فقبل الخوض فيه لابد من الفرق بين
ما اذا جعلت الضرورة محمولة اوجزأ منه وبين ما اذا جعلتها جهة للحمل او غيرها فاذا قلت
بالامكان كل ج ب فقد اثبت الباء للجيم واما ذكرت الامكان ليتبين به كيفية ذلك الثبوت
فهذه القضية لاتصدق الا عند ثبوت المحمول للموضوع حتى لو لم يكن ذلك الاتصاف
حاصلا بالفعل لما صدقت لان القضية الموجبة لما كان معناها ثبوت محمولها لموضوعها
فهي لاتصدق الا عند تحقق ذلك الثبوت والامكان ليس نفس المحمول لان المعنى بالجهة

بيان كيفيه ثبوت المحمول للموضوع وذلك بمغاير لنفس المحمول وخارج عنه واذا كان كذلك لم يتحقق
هوه الا بان يكون المحمول ا بانفسه والموجبه لا يصدق الا عند حصول المحمول فاذن قولنا بالامكان كل
ج ب لا يصدق الا عند حصول ا بالفعل لب فاما اذا قلنا كل ج يمكن ان يكون ب
فالمحمول على الجيم ليس ا بل امكان ا بالامكان ا بغير ا بل هو حاله نسبته لا يتقرر
الا بالقياس الى ا بواما وجب ذكر ا بالانه محمول او جزء محمول بل لان الامكان حالة نسبتيه
والامور النسبيه لا يمكن الاشارة اليها من حيث هي الا بذكر باتها فلاجله وجب ذكر ا بولما
ثبت ان المحمول هنا هو هذا الامكان وهذا الامكان يصح حصوله بدون ا بلا جرم صدقت القضيه
سواء حصل ا بواو لم يحصل فاذن القضيه الممكنه التي لا يتوقف صدقها على حصول المحمول
للموضوع هي التي جعل الامكان فيها نفس المحمول وان التي جعل الامكان فيها جهة للحمل داخله
تحت المطلقة العامة دخول الخاص في العام واذا عرفت هذا الفرق فنقول اذا جعلنا الضرورة
جهة فهذا يعتبر على وجوه خمسة ا آ التي يبين فيها ان المحمول ضروري للموضوع ما دامت ذاته
موجوده وهو الضروري المطلق فان كانت الذات ازليه كان اتصافها بالمحمول كذلك والا فلا
ب التي يبين فيها ان المحمول ضروري للموضوع ما دام وصف الموضوع حاصلا وهو الضروري بحسب
وصف الموضوع ويندرج فيها الضروريه المطلقة بقسميها مع ثالث وهو المحمول الذي يجوز زواله
مع بقاء ذات الموضوع وان استحال زواله عند وصف الموضوع سواء دام بدوام ذات الموضوع اولم
يدم لان كلامنا الآن في الضرورة لا في الدوام وكل ضروري مطلق دايم ولا ينعكس فيكون الضروري اخص من الدايم
فكون اللاضروري اعم من اللادايم فظهر منه ان الضروري بحسب وصف الموضوع كالجنس للضروري المطلق ج
التي يبين فيها ان المحمول ضروري للموضوع ما دام وصف الموضوع حاصلا وغير ضروري له ما دامت ذاته
موجوده وهو الضروري بحسب الوصف لا بحسب الذات وهي الضرورية العرفيه وهي مركبه من
قيد الضرورة عند ثبوت وصف الموصوف الموضوع واللاضرورة بحسب ذاته وهو مباين للضروري
المطلق بقسميه د التي يبين فيها ان المحمول يجب في وقت معين او وقات وجود الموضوع كقولنا
القمر منكسف وهي المسماه بالوقتيه ه التي يبين فيها ذلك لكن في وقت غير معين كقولنا الانسان متنفس
وهي المنتشره واما الامكان فان جعلته جهة للحمل في القضيه التي حكم فيها بثبوت محمولها

ذلك المحمول عند دوام وصف الموضوع وذلك ينافيه لا دوامه له فاذن نقيض هذه القضيه لا يتحقق
الا بان لا يوجد المحمول البته في شيء من زمان وجود وصف الموضوع او نقيض هذه القضيه ان
وجد لكنه لا يدوم بدوامه ج **الوجوديه اللاضروريه** لما كان معناها انما يتحقق
في امرين احدهما اصل الثبوت وسالبه السلب الدايم والاخر لا يكون ضروريا وينافيه كونه
ضروريا فاذن نقيض قولنا بالوجود كل آ ب بهذا المعنى انما يصدق اذا صدق ان بعض
آ دايما ليس ب او بعضه بالضرورة ب فاما اذا كان بعضه ب دايما لا بالضرورة فهو
غير خارج عنه حتى يجعل داخلا في نقيضه د **الوجوديه اللادايمه** لما كان
معناها الاثبات بشرط اللادوام كان حكمها اما لما يكذب اصل الاثبات وهو الدوام في
السلب على ما قررناه في المطلقة العامة او لما يكذب اللادوام وهو الدوام في الايجاب ايضا
فنقيض قولنا بالوجود كل آ ب بهذا المعنى انما يصدق اذا صدق انه دايما بعض آ ب
او دايما ليس بعض آ ب وهنا الدوام معتبر في الجزء الموافق والمخالف معا لان الدوايم في
السلب والايجاب سواء كان ضروريا او لم يكن خارج عنه ه **الوجوديه اللادايمه**
العرفيه لما كان معناها انما يتحقق عند اجتماع امور ثلثة اولها اصل الاثبات وثانيها اللادوام
في كل زمان وجود الموضوع وثالثها الدوام في كل زمان ثبوت وصف الموضوع كان كذبها اما لما يكذب
اصل الاثبات وهو الدوام في السلب او لما يكذب اللادوام وهو الدوام في الايجاب او لما
يكذب الدوام بدوام وصف الموضوع فنقيض قولنا كل آ ب بهذا المعنى لا يصدق الا
اذا صدق سلب المحمول عن بعض الموضوع دايما او ايجابه له دايما او سلبه عنه في بعض اوقات
وصف الموضوع و **الضروريه المطلقة** قد عرفت ان المحمول اما ضروري الثبوت للموضوع
او ضروري العدم له او لا ضروري الثبوت ولا ضروري العدم فاذا رفعت احدى الضروريتين بقيت
الاخرى مع الامكان الخاص والقدر المشترك بينهما الامكان العام فلازم نقيض الضروريه المطلقة
الممكنة العامة ز **الضروريه المشروطة** اذا قلنا بالضرورة كل آ ب ما دام آ
فقد اعتبرنا في تحققها قيود اثنين احدها اصل الاثبات وثانيها قيد الضرورة وثالثها
هن الضرورة في جميع اوقات وصف الموضوع فلازم كان رفعها لرفع احد هذه القيود

وذكرا اما بان لايثبت ذلك المحمول عند حصول وصف الموضوع البتة او ان ثبت لكن لا
دائما دون البعض او ان يثبت في كل الاوقات لكن بدوام خارج عن الضرورة ح **الضرورية**
المشروطة مع شرط اللادوام معناها انما يتحقق عند اجتماع اصل الاثبات ووجوب
الحصول عند حصول وصف الموضوع وامتناع الحصول للضرورة دايما فلا جرم كان ارتفاعها لارتفاع
احد هذين القيود اما الدوام سلب ذلك المحمول عن ذلك الموضوع او الجواز عند عدمه عند حصول وصف
الموضوع او الجواز حصوله عند عدم ذلك الوصف ط **الضرورية الوقتية** لما تعين الوقت
فنقيضها يرفع الضرورة في ذلك الوقت ى **الضرورية المنتشرة** نقيضها يرفع الضرورة
عن كل الاوقات يا **الدايمة** نقيضها اللادايم المحتمل للمخالف الدايم والموافق اللادايم ب
الممكنة العامة كما عرفت ان الممكنة العامة لازمة لنقيض الضرورية فاعرف ان الضرورية لازمة
لنقيض الممكنة العامة لان التناقض انما يتحقق من الجانبين ولان الممكنة العامة مشتملة على الممكن
الخاص واحد الضروريين فلا يخرج عنها الا الضرورة الواحدة ج **الممكنة الخاصة** اذا
انعدمها بقيت الضروريان وكان انعدامها مشتملا عليها فقوله ليس بالامكان الخاص يلزمه اما
ضرورة الايجاب او ضرورة السلب ب **في العكس المستوي** حد وهو بانه تصير
الموضوع محمولا والمحمول موضوعا مع بقاء السلب والايجاب بحالهما والصدق والكذب بحالهما وهذا التعريف
انما يتناول عكس الحمليات فاما عكس الشرطيات فخارج عنه فاذا اردنا ان يندرج فيه عكس
الشرطيات قلنا انه تصير المحكوم عليه محكوما به والمحكوم به محكوما عليه مع بقاء السلب والايجاب
بحالهما والصدق والكذب بحالهما **ولنتكلم الان في عكوس القضايا المذكورة** آ
المطلقة العامة فالسالبة الكلية منها تعكس عند القدماء كنفسها وهو باطل لان الموضوع
اما له خاصة مفارقة او عرض عام قد يفارقه في بعض الاوقات فكل سلبها عنه بهذا
المعنى ولا يكذب سلبه عنها فيصح ان يقال لا شيء من الناس بضاحك وبمتنفس ولا يصح عكسه
بل الاضاحك انسان بالضرورة وبعض المتنفس انسان بالضرورة واحتجوا بانه اذا كان لا شيء
من ج ب فلا شيء من ب ج والا فلنفرض شيء واحد هو ب وهو ج فيكون ذلك الجسم ب
وقد كان لا شيء من ج ب هذا خلف جوابه هذا ليس بخلف لان قولنا بعض ج ب

لانا نقيضه لا شيء من ج ب بهذا الاطلاق **اما الموجبة الكلية** فانها تعكس موجبة
جزئية كنفسها اما انها تعكس جزئية فلوجهين فا الاقتراض اذا كان كل ج ب فلابد وان
يوجد جسم تام موصوف بانه ب فيكون ذلك الشيء ج ب اذ الكان كل ج ب فبعض ما هو ج
والا فلا شيء من ب ج مادام ب فنعكس لا شيء من ج ب مادام ج على ما تعرفه في عكس السالبة
العرفية وقد كان كل ج ب هذا خلف ولقايل ان يقول المختار عند الشيخ ان عكس
الموجبة الضرورية لا يجب ان يكون مطلقة عامة لكن يجب ان يكون ممكنة عامة والممكن العام لا يجب
ان يكون موجودا فاذن اذا صدق بالضرورة كل ج ب لا يلزم ان يصدق بالاطلاق العام بعض
ب ج بل يجوز ان لا يكون شيء من ب اصلا واذا لم يجب في القضية الضرورية ان يكون كذلك يجب
في المطلقة العامة ان يكون كذلك ايضا لان اقوى درجات المطلقة العامة ان يكون ضرورية ولان
المطلق العام يحتمل ان يكون ضروريا وبتقدير كونه ضروريا لا يجب ان يكون عكسه مطلقا عاما
فالقول بان عكس المطلق العام يجب ان يكون مطلقا عاما خطا واما ان الموجبة الكلية
لا يجب ان تعكس كلية فكذا فان المحمول يحتمل ان يكون اعم من الموضوع ولا يلزم من قولنا كل اجاد
الخاص لا يتفكر عن العام صدق ان كل اجاد العام لا يتفكر عن الخاص والا بطل العموم واما الموجبة الجزئية
فمحالها كمحال الكلية الموجبة واما السالبة الجزئية فلا تعكس للعلة المذكورة في ان الموجبة
الكلية لا تعكس ب **المطلقة العرفية** فالسالبة الكلية منها تعكس بالاتفاق سالبة
كلية لانه اذا صدق لا شيء من ج ب مادام ج صدق ايضا لا شيء من ب ج مادام ب
والا صدق نقيضه وهو بعض ب ج ثم تتم الحجة من ثلثة اوجه فا نفرض شيئا واحدا
هو ب وهو ج فذلك الجسم ب وقد كان لا شيء من ج ب هذا خلف ب اذا كان بعض
ب ج وكان لا شيء من ج ب ينتج من ثالث الاول بعض ب ليس ب هذا خلف ج
اذا كان بعض ب ج بعض ج ب لما بينا ان الجزئية الموجبة المطلقة العامة تعكس
كنفسها لا بالنظر الى هذه السالبة حتى يلزم الدور بل بالاقتراض فلا يمكن ان يكون بعض ج ب
وقد كان لا شيء من ج ب مادام ج هذا خلف ولقايل ان يعترض هذا
الوجه الثالث خاصة بالاقتراض لما كان حاصلا هنا كان بنا بانه على الموجبة الجزئية المبنية

قطام ع

بالافتراض تطويلا بلا طايل واعلم ان الكلام في هذه المسئلة خالص عن شوايب الشبه من وجوه ثلثه
فا توافقنا جميعا على ان عكس الممكنه الخاصة ممكنه عامة لاحتمال انعكاس الممكنه الخاصة في بعض المواد
ضرورية وتوافقنا جميعا ايضا على ان فرض الممكن موجودا لايلزم منه محال واذا ثبت ذلك فنقول ان قولنا
كل انسان يمكن بالامكان الخاص ان يكون كاتبا قضية صادقة وكل ما يمكن بالامكان الخاص ان يكون فيمكن ايضا
الا يكون فاذن كل انسان يمكن بالامكان الخاص الا يكون كاتبا وكل ما يمكن في وقت يمكن ايضا في كل وقت
دال لزوم الانتقال من الامكان الذاتي الى الامتناع الذاتي وهو محال فاذن كل انسان فانه يمكن ان يكون دايما
لا كاتبا وقد قلنا ان كل ممكن فانه لايلزم من فرض وقوعه محال فلنفرض صدق قولنا دايما لاشئ من الناس بكاتب
فهذه مسالة دايمة غير ممتنعة مع ان عكسها وهو قولنا لاشئ من الكاتب بانسان كاذب فعلمنا ان هذه
المسالة لاتعكس **ب** وهو الوجه اللمي ان قولنا كل **ج ب** لانعني به ان كل **ج** دخل في الوجود و
حصل له الباء بل نعني به ان الجيم حقيقة لايوجد فرد من افرادها الا وصفة الباء حاصلة له فقولنا لاشئ من
ج ب معناه ان الجيم حقيقة لايوجد فرد من افرادها الا والباء غير حاصل له ومن المحتمل ان يكون سلب
الشئ عن الشئ دايما ممكنا ولايكون سلب الاخر عن الاول ممكنا فاذن لم تجب صحة هذا العكس **ج**
للمذهب الحق وهو الذي اختاره الشيخ في الاشارات وارتضاه المتاخرون ان عكس الموجبة الضرورية
لاتجب ان يكون مطلقة عامة بل الواجب ان يكون ممكنة عامة ولو ثبت ان عكس السالبة الدايمة سالبة
دايمة لما استمر هذا المذهب لان له ان يقول اذا صدق بالضرورة كل **ج ب** صدق بالاطلاق العام
بعض **ب ج** والا فدايما لاشئ من **ب ج** فتعكس دايما لاشئ من **ج ب** وقد كان بالضرورة كل هذا
خلف **فاما الموجبة الكلية المطلقة** بهذا الاطلاق فعدم عكس موجبة جزئية
للدلالة المذكورة في المطلقة العامة لكن لاتجب ان تعكس كنفسها لاحتمال ان يكون ثبوت المحمول للموضوع
ضروريا وثبوت الموضوع للمحمول لايكون ضروريا كقولنا كل كاتب انسان بالضرورة مع ان كل انسان كاتب
بالامكان بل يجب ان يكون مطلقا عاما وكلامنا فيه ما مر **ج** الوجودية اللاضرورية فالسالبة الكلية
منها لعايل ان يقول انها تنعكس كنفسها لانه اذا كان سلب احدهما عن الاخر لا بالوجوب كان
سلبا لاخر عن الاول ايضا لا بالوجوب اذ لو كان ذلك بالوجوب لكان السلب الاول ايضا بالوجوب لان
السالبة الضرورة تنعكس مثل نفسها وقد كان لا الوجوب هذا خلف وللخصم ان يقول هذا بناء على انها في نفسها

تنعكس وفيه ما مر **واما الموجبة** فالكلام فيها وفي جهتها على القانون الذي مر
الوجودية اللادايمة العرفية قيل انها تعكس كنفسها وهو خطا لانه يصدق لاشئ من الكاتب بساكن
لادايما بل مادام كاتبا ولا يصدق لاشئ من الساكن بكاتب لادايما بل مادام ساكنا فان بعض ما هو ساكن
يسلب عنه الكاتب مادام موجودا وهو الارض ثم تحقيقه انه لامتناع وجود صفتين متنافيتين
لاينافيهما ثالث ثم ان احدى الصفتين لايكون لازمة لشئ من الموصوفات بها بل قد يتصف بها وتزول
اخرى والصفة الثابتة يكون لازمة لبعض احاد موضوعها دون البعض فيصدق حينيذ على كل
ما يتصف بالصفة الاولى سلب الصفة الثابتة عنه لادايما بل وقت حصولها ولا يصدق
على كل ما يتصف بالصفة الثابتة انه يسلب عنه الصفة الاولى لادايما بل في بعضها دايما وفي
بعضها لادايما والقدر المشترك هو دوام السلب بدوام الصفة **واحتج** من زعم ان
عكسها كنفسها بان عكسها لو كان دايما لكان عكس عكسها وهو الاصل دايما لان عكس الدايم دايم
فالادايم دايم هذا خلف لكن الكلام في ان السالبة الدايمة هل تعكس كنفسها ما مر **فان**
قيل لما ذا جعلتم عكس هل القضية مطلقة منعكسة لامطلقة عامة **قلنا** لانه لو
يدم اتصاف الموضوع في جميع مدة ثبوت المحمول لكان قد ثبت وصف الموضوع في بعض زمان المحمول
متى ذلك الوقت قد اجتمع الوصفان فحينيذ يكذب ما ذكرنا من دوام انتفاء المحمول في جميع زمان
ثبوت وصف الموضوع **ه** الضرورية المطلقة فالسالبة منها تعكس كنفسها فاذا كان بالضرورة
لاشئ من **ج ب** فبالضرورة لاشئ **ب ج** والا لصدق نقيضه وهو بالامكان العام بعض
ب ج وكل ما بالامكان فانه لايلزم من فرض وجوده محال فلنفرض موجودا بعض **ب ج**
ثم يلزم الخلف بالوجوه الثلثة المذكورة في السالبة المطلقة العرفية وذكر الخلف لم يلزم من فرض
الممكن موجودا على ما مر فهو اذن ايما لزم من قولنا بالامكان العام بعض **ب ج** فنقيضه حق
وهو بالضرورة لاشئ من **ب ج** واقول المعنى من قولنا بالضرورة لاشئ من **ج ب** ان الجيم
والباء يستحيل اجتماعهما الذاتيهما ومتى عرف ذلك عرف بالضرورة انه كما يستحيل ان يوجد هذا مع ذاك
استحال ان يوجد ذاك مع هذا وهذا اجلى من الدلالة التي ذكروها **و** الموجبة الكلية الضرورية
تنعكس موجبة جزئية والمتقدمون جعلوها ضرورية كنفسها وهو باطل لانه يصدق بالضرورة

كل كاتب انسان ولا يصدق بالضرورة بعض الناس كاتب بل كلهم لذلك بالامكان اعتذر المتقدمون عنه من
حيض فانا لانسلم صدق ان بالضرورة كل كاتب انسان لان كونه انسانا ليس نفس كونه كاتبا ولا جزأ منه
ب ان سلمنا لكن لا نسلم كذب قولنا بالضرورة بعض الناس كاتب لان كل انسان كاتب بالضرورة
مادام كاتبا لانا نجيب عن الاول بانك ان عنيت بقولك الكاتب من حيث هو كاتب لا يجب ان يكون
انسانا ان المفهوم من الكاتب غير المفهوم من الانسان قد لك حق لكنه لا يقدح في كون القضية ضرورية
لان موضوع القضية ومحمولها ابدا متغايران وان عنيت به ان المفهوم من الكاتب لا يقتضي لذاته ان
يكون متغايرا للانسانية فكذبه معلوم وعن الثاني انا اذا قلنا للقضية انها ضرورية لا نعني به الضرورة
المرتبة على الوجود والا كان كل شيء ضروريا بل الضرورة التي يترتب عليها الوجود ومعلوم انها حاصلة
هنا ثم اختلف قول الشيخ فتارة جعله مطلقا عاما وتارة ممكنا عاما وهو الذي اختاره صاحب
البصائر والذين جعلوه مطلقا قالوا اذا صدق بالضرورة كل ج ب صدق بالاطلاق بعض ب ج
والا فلا شيء من ب ج دايما فعكس لا شيء من ج ب وكان بالضرورة كل ج ب هذا خلف وقد
عرفت ان كل عالم تعترف بالسالبة العرفية لا تنعكس لم تتخلص من هذه الدلالة واما الذين جعلوه
ممكنا عاما فقد احتجوا عليه بان عكس الضرورة قد يكون ضروريا كقولنا بالضرورة كل انسان
ناطق وقد يكون ممكنا خاصا كقولنا بالضرورة كل ضاحك انسان وبالامكان كل انسان ضاحك
والمشترك بين الضروري والممكن الخاص ليس المطلق العام بل الممكن العام فعكس الموجبة الضرورية موجبة
ممكنة عامية ل الضرورية المشروطة بشرط وصف الموضوع فالسالبة الكلية منها تنعكس
كنفسها والا فلنفرض نقيضها وهو ايجاب الرابع او في بعض الاوقات وعلى التقديرين يجتمع
وصف الموضوع والمحمول في وقت واحد فلا يكون المحمول ضروري السلب في جميع زمان وصف الموضوع
وقد فرضناه كذلك هذا خلف والموجبة الكلية منها تنعكس ممكنة عامة بالبيان الذي مر
ح الضرورية المشروطة بشرط اللادوام اما السالبة الكلية فانها تنعكس سالبة مطلقة
عرفية بالبيان الذي مر في الوجوديات الادايم واما الموجبة الكلية فموجبة ممكنة عامية ط
الضرورية الوقتية والمنتشرة تنعكسان سالبة مطلقة عرفية والموجبة ممكنة عامية
يا الممكنة اما السالبة فسواء كانت عامة او خاصة او اخص فانها لا تنعكس فان الخاصة المطلقة

وما بالضرورة كل ما هو انسان فهو ناطق

بجوز

المفارقة بجهة سلبها عن الشيء ولا يجوز سلب الشيء عنها لا يقال الممكنة الخاصة سلبها
يلزم ايجابها وايجابها منعكس فلكن سلبها كذلك لانا نقول الممكنة الخاصة الموجبة تنعكس
ممكنة عامة موجبة والموجبة لا يكون عكسا للسالب والممكنة العامة لا تنعكس موجبها
الى السلب واما الموجبة عامية كانت او خاصية فتنعكس عامية لان عكسه في بعض المواد
ضروري وفي البعض ممكن خاص فالواجب القدر المشترك وهو الممكن العام وذلك لا بد منه والا
فليصدق بالضرورة لا شيء من المحمول بموضوع فتنعكس لا شيء من الموضوع بمحمول هذا خلف واعلم
ان الذي استقر عليه رايي في العكس ما اقوله الآن اما السوالب الكلية فتقول السالبة الوقتية
والمنتشرة كل واحدة منهما داخلة تحت الوجودية اللادايمة وهي داخلة تحت الوجودية اللاضرورية
وهي داخلة تحت الممكنة الخاصة وهي داخلة تحت المطلقة العامة وهي داخلة تحت الممكنة
العامة ومتى ثبت في الاخص انه لا يقبل العكس ثبت ذلك لا محاله ايضا في الاعم لكن الوقتية والمنتشرة
لا تنعكسان فانه يصح ان يقال لا شيء من الناس بمتنفس ولا يصح ان يقال لا شيء من المتنفس بانسان
بل بعض انسان بالضرورة فاذن هذه السوالب السبع لا تنعكس شيء منها **واما السوالب**
الست الباقية فالضرورية تنعكس سالبة ضرورية لما تقرر في اوايل المقول ان احد
الشيئين اذا استحال حصوله مع الاخر استحال حصول الاخر معه **واما** المشروطة العامة
فتنعكس كنفسها لانه لا معنى لها الا التي حكم فيها باستحالة اجتماع الوصف ويكون البيان فيه
بعينه ما في الضرورية المطلقة واما المشروطة الخاصة فهي تنعكس مشروطة عامة لما مر
تقرير في انعكاس العرفية الخاصة عرفية عامة واما السالبة الدايمة فاما ان يوخذ موضوعها
بحسب الحقيقة او بحسب الوجود الخارجي فان كان الاول لم تنعكس الموجودة التي قدمناها او
الخلف والاقتراض اللذان ذكروهما انما يتقرران اذا اخذنا موضوع القضية بحسب الوجود
الخارجي وذلك غير ما نحن فيه وان كان الثاني انعكس مثل نفسه بالاقتراض والخلف المذكورين
واذا عرفت الكلام في الدايمة فقس عليها الكلام في عكس السالبتين العرفيتين **واما**
الموجبات فنقول ان موضوع القضية اما ان يكون ماخوذا بحسب الحقيقة او بحسب
الوجود الخارجي فان كان الاول كان عكس الموجبة الضرورية ممكنة عامة بالبيان الذي تقدم واذا

الوجود خ

كان كذلك كان عكس المشروطة العامة والعرفية العامة والدايمة والمطلقة العامة والممكنة
العامة ممكنة عامة لما ثبت ان عكس الاعم لا يجوز ان يكون اخص من عكس الاخص واذا ثبت ذلك
في الضرورية المطلقة فبان يكون عكس الوجوديتين والممكنة الخاصة واشباهها ممكنة عامة
اولى والبيان فيه ظاهر مما مر واما ان كان موضوع القضية ماخوذا بحسب الوجود الخارجي
كان عكس الموجبة الضرورية مطلقة عامة والاصدق السلب الدايم فحينئذ تعكس سالبا دايما لان
الموضوع ماخوذ بحسب الوجود الخارجي وقد عرفت ان العكس في هذه الضرورة واجب وكذا القول
في جميع القضايا التي يعتبر فيها حصول المحمول لها لموضوعها اما بالفعل كالوجوديتين والوقتيتين واما
الممكن الخاص والاخص والاستقبالي فسواء اخذ موضوعها بحسب الحقيقة او بحسب الوجود الخارجي
فان عكسه ممكن عامي فهذا هو الذي تلخص عندنا من مباحث العكوس

في عكس النقيض

قال الشيخ هو ان يوخذ ما يناقض المحمول ويجعل موضوعا وما يناقض الموضوع فيجعل محمولا
وهذا الرسم لا يتناول الشرطيات فاذا اردناه بحيث يتناولها قلنا انه جعل مقابل المحكوم
عليه بالسلب والايجاب محكوما به ومقابل المحكوم به محكوما عليه واعلم انا شرطنا في العكس
المستوى ان يكون مساويا للاصل في الكيفية وهو غير معتبر هنا والمشهور ان قولنا كل ج ب
يلزمه كل ما ليس ب ليس ج وهو غير صحيح لان قولنا بالاطلاق العام كل انسان ما حكم
بالفعل لا يلزمه بالاطلاق العام كل ما ليس بانسان ما حكم بالفعل ليس بانسان **احتجوا** عليه بانه
لما صدق كل ج ب صدق كل ما ليس ب ليس ج والا فليصدق نقيضه وهو ليس بعض ما ليس
ب ليس ج اي بعض ما ليس ب ج فتعكس بعض ج ليس ب وقلنا كل ج ب **وجوابه**
ان هذا ليس بخلف لان المطلقتين لا يتناقضان ولعل الشيخ انما تنبه لهذا الباب وزهن لجهة
علته بان كل ما كان دايما ليس ب فهو دايما ليس ج اما اعتبار الدوام في جانب الموضوع فلانا اذا قلنا
كل ج ب فقد اوجبنا ان يكون الجيم موصوفا بالبا ولو في وقت واحد فالذي لا يكون ب البته
ولا في وقت من الاوقات يجب ان لا يكون ج وانما قلنا انه يجب ان يكون دايما ليس ج مما كان
دايما ليس ب غير دايم لصح في بعض ما يدوم سلب ب عنه ان يكون ج ولو في وقت واحد
فيكون ذلك الجيم مسلوبا عنه البا دايما وقد كان كل ج موصوفا بالبابية ولو في وقت واحد هذا خلف

هذا خلف

واعلم ان قولنا كل ج ب يدل على ثبوت المحمول لكل ما ثبت له الموضوع فيكون ذلك في قوة
شرطية متصلة وذلك يقتضي انتفا الملزوم عند انتفا اللازم ومتى احطت بالشرايط عرفت
في انتاج القياس الاستثنائي ازددت علما بذلك واما المطلقة العرفية فهي تنعكس كنفسها
فاذا قلنا كل ج ب ما دام ج كان عكس نقيضه ان كل ما ليس ب ليس ج ما دام ليس
ب لان المحمول اذا كان لازما لوصف الموضوع لزم دوام انتفا الملزوم عند انتفا اللازم واما
الضرورية المطلقة فانها تنعكس كنفسها لان كل ما لزم الشي بالضرورة لزم من انتفايه انتفا
بالضرورة واما الممكنات فاذا جعلت الامكان محمولا انعكس كنفسه لما عرفت ان هذه
القضية في الحقيقة ضرورية واذا جعلته جهة لم تنعكس لانه لا يصدق كل ما ليس بكاتب
ليس بانسان بل بعض ما ليس بكاتب بالضرورة انسان وقس عليه حال سايز الجهات **واعلم**
ان الموجبة الكلية كما يلزمها عكس نقيضها فهي لازمة لعكس نقيضها لانه متى ثبت انه يلزم من انتفا
الشي انتفا شي اخر ثبت ان ذلك الشي لازم لذلك الاخر **السالبة الكلية** اذا قلنا لا شي من
الانسان بحجر لا يلزمه كل ما ليس بحجر انسان بل بعض ما ليس بحجر انسان والا فلا شي مما ليس بحجر
انسان فلا شي من الناس ليس بحجر وكنا قلنا لا شي من الناس بحجر **الموجبة الجزئية** اذا قلنا
بعض ج ب لزم بعض ما ليس ب ليس ج فانه يوجد موجودات او معدومات خارجة
عن ج و ب معا فيكون بعض ما ليس ب ليس ج **السالبة الجزئية** اذا قلنا ليس كل
ج ب يلزمه ليس كل ما ليس ب ليس ج والا فكل ما ليس ب ليس ج فكل ما هو ج ب
هكذا قاله الشيخ وفيه نظر لان المعتبر في عكس النقيض ان يجعل نقيض الموضوع محمولا وهذا
الذي ذكره جعل نفس الموضوع فيه محمولا فلا يكون ذلك عكس النقيض فاما ان يقال هذا لازم
اخر سوى عكس النقيض او ان كان لكنه لا بد من تحديد عكس النقيض بغير ما ذكره ولنختصر
الكلام في هذا الموضع ولنشرع الاستقصا المنطق الكبير الذي نرجو من الله ان يوفقنا لاتمامه

القسم الثاني في احكام الشرطيات في المتصلة وهي التي توجب او تسلب حصول

قضية عند اخرى بان تعد بها ان اقتضى لذاته ان تضعه التالي كانت لزومية والا اتفاقية واللزوم
في اللزومية قد يكون علة للازم ومعلولا لمساويه ومضايقا ومعلول علته وقد يكون اللزوم في كل واحد

من هذه الاقسام بديهيا وقد لا يكون ثم هنا ثلثة الحاث **فا** يشبه ان يكون لفظ ان شديد
القوة فى الدلالة على اللزوم ومتى ضعيفه واذ كالمتوسطة واذا وكلما لا يدلان عليه البته ولما
صالح للامرين **ب** المقدم يدل على الوضع فقط من غير بيان انه كاين او ليس والتالى على
الارتباط فان حرفى الشرط والجزا اخرجاهما عن ان يكون قضية واذا كان كذا لم يجب كون كل
واحد منهما مشكوكا او معلوما من حيث انه جزا المتصله نعم اذا نظر اليهما من الخارج كان
المطلوب مشكوكا **ج** المتصله اللزومية لا يقتضى الا حصول التالى عند حصول المقدم
او انتفا المقدم عند انتفا التالى والقسمان الاخران فانما يلزمان فيما يكون المقدم فيه تاليا
للتالى وذاكر شروطيه اخرى غير الاول **فى المنفصلة** انها اما ان تركب من القضية
وعين نقيضها **ن** او مساوى نقيضها **ح** او الاخص من نقيضها **ه** او الاعم **و** او الاخص من وجه **ز**
والاعم من وجه مثال الاول هذا العدد اما ان يكون زوجا واما لا يكون مثال الثانى هذا
العدد اما مساو او مفاوت فان المفاوته مساوية للامساواة وحكمها المنع من الجمع والخلو
وهى المنفصله الحقيقية مثال الثالث هذا الشى اما ان يكون حجرا او شجرا فان الاصل ان هذا
الشى اما ان يكون حجرا او لا يكون والا اجر اعم من الشجر فقد وضعنا فى مقابلة الحجر الشجر الذى هو
اخص من اللا حجر وحكمها استحاله صدق الجزين وامكان كذبهما **اما الاول** فلانه متى صدق الحجر
صدق اللا شجر لانه اخص منه فلو صدق الحجر مع صدق الشجر لزم صدق اللا شجر والشجر معا هذا
خلف **واما الثانى** فلانه لو كان كلما كذب الحجر صدق الشجر كان الشجر مساويا للا حجر وكان اخص
منه هذا خلف مثال الرابع هذا الشى اما لا يكون حجرا او اما لا يكون شجرا او تقديره اما لا يكون
حجرا واما ان يكون ومتى كان حجرا وجب ان لا يكون شجرا لكن اللا شجرية اعم من الحجرية فاذا وضعنا
نقام اللا شجر فقد ركبنا المنفصله من الشى ولازم نقيضه الاعم وحكمها امتناع اجتماع جزئيها على
الكذب وامكان اجتماعهما على الصدق اما الاول فلانه حين كذب انه ليس بحجر لو كذب انه ليس بشجر
ومتى كذب ذكر كذب انه حجر فيلزم انه حين كذب انه ليس بحجر ان يكذب ايضا انه حجر فيكذب النقيضان
واما الثانى فلانه لو لزم من صدق انه ليس بحجر كذب انه ليس بشجر كان قولنا انه حجر فيكذب النقيضان
ليس بشجر مساويا لقولنا انه حجر وقد كان اعم منه هذا خلف واما الخامس فان الطرفين يصح

اجتماعهما على الصدق والكذب معا لان الطرفين لما كان كل واحد منهما اعم من وجه واخص من وجه
اخر صح ان يوجدا معا وان يوجد كل واحد منهما مع عدم الاخر فلا يكون الاجتماع متعذرا ولا الخلو

فى احكام هذه الاقسام اما الحقيقيه فقد تكون فى الظاهر اكثر من ذات جزئين
كقولنا اما ان يكون زايدا او ناقصا او مساويا وقولنا اما ان يكون هذا العدد فردا او زوجا
او زوج الزوج او زوج الفرد او زوج الزوج والفرد وقد يكون ذات اجزا غير متناهية كقولنا
هذا الضلع اما ان يكون مثلثا او مربعا وهلم جرا لكن التحقيق ان هذه المنفصله هى التى حكم
فيها بوقوع المعاندة بين قضيتين وهى بالذات لا تتحقق الا بين النقيضين فالمنفصله الحقيقية
لا يكون الا ذات جزئين لكن من الجايز ان ينقسم احدهما او كلاهما الى قسمين فيحصل هناك اجزا ثلثة
او اربعة فاذا ركبت المنفصله منها ظن فى الظاهر انها ذات اكثر من جزئين وليس الامر كذلك
بل هناك منفصلات بالقوة مترتبه ليس لكل واحد منها الا جزآن فقط واما المنفصله المانعة
الجمع فانه يمكن تركيبها من اجزا غير متناهية لان حاصلها راجع الى ذكر الجزيات المندرجة تحت
نقيض الشى فى مقابلته وليس بعضها اولى من الباقى واما المانعة الخلو فذكر غير جايز فيها لان
حاصلها ان تذكر فى مقابلة الشى لازم نقيضه الذى هو اعم منه ثم ان ذلك اللازم لا يمكن ادخال
حرف الانفصال عليها لا للمنع من الجمع ولا للمنع من الخلو وهذه المنفصله مختصه ببحث اخر وهو
ان الجزا الذى ذكرناه فى المنفصله لازم نقيضه بدلا عنه اما الجزا السالب او الموجب او هما جميعا
وعلى التقديرات فذلك اللازم اما ان يكون سلبيا او ايجابيا فهذه اقسام ستة **فا** ان تترك الجزا
الموجب بحاله ونورد فى الجزا السالب لازمة الاعم كقولنا زيد اما ان يكون فى البحر واما ان لا
يكون ونعنى بالبحر كل ما يغرق ومتى لم يكن فى البحر لم يغرق لكن لا يلزم من انه لم يغرق انه ليس
فى البحر فاذا قلنا زيد اما فى البحر واما لا يغرق كان المراد **ب** ان نجعل بدل الجزا السالب موجبا
اعم كقولنا زيد اما ان يكون فى البحر واما ان يكون غير غريق وهى منفصله مانعة من الخلو دون
الجمع من موجبتين **ج** ان نجعل بدل الجزا الموجب سالبا اعم منه كقولنا اما لا يكون حيوانا
واما ان يكون ومتى كان حيوانا لم يكن نباتا لكن الحيوان اخص من اللا نبات فاذا قلنا هذا اما
لا يكون حيوانا واما لا يكون نباتا كان المراد **د** ان نجعل بدل الجزا الموجب موجبا اعم منه

كقولنا هذا الشئ اما الايكون انسانا او يكون وحي كان انسانا كان حيوانا فاذا قلنا اما الايكون
انسانا او يكون حيوانا كان المراد **والقسم الذي** يكون القضية فيه مركبة عن لا مى
جزيها فاما ان يكون لازما التقيضين موجبتين معا او سالبتين معا او لازم الموجب موجبا ولازم
السالب سالبا او بالعكس ولما كانت هذه الاقسام وحشيه تركناها ومن الاحكام العامه
لجميع المنفصلات ان المقدم فيها لا يتميز على التالي بالطبع كما في المتصل بل بالوضع **في تركب**
الشرطيات كل واحد من المنفصل والمتصل اما ان يتالف من حمليتين او متصلتين او
منفصلتين او حملي ومتصل او حملي ومنفصل او متصل ومنفصل وقد عرفت ان المتصله يتميز فيها
المقدم عن التالي فلا جرم كل واحد من الثلثه الاخيره يمكن وقوعه في المتصل على وجهين فالمتصلة
اذن يمكن وقوعها على تسعه اوجه والمنفصله لا يقع الا على ستة اوجه فلنذكر المتصلات
اولا **فا** من حمليتين ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود **ب** من متصلتين فانه متى لزمت قضية
قضية لزم من انتفا اللازم انتفا الملزوم فلا جرم صح ان كان كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
فكلما لم يكن النهار موجودا لم تكن الشمس طالعة **ج** من منفصلتين لانه متى انفصلت طبيعه
الى قسمين انفصل جنسها اليهما ايضا لان مقسم الاسفل مقسم للاعلى **د** من حملية ومتصله والمقدم
الحمليه ان كان هذا علة فكلما وجد هذا وجد ذاك **ه** عكسها ان كان كلما وجد هذا وجد ذاك فهو
لازم لذاك **و** من حمليه ومنفصله والحمليه المقدم ان كان هذا عددا فهو اما زوج واما فرد
ز عكسها ان كان هذا اما سواد واما بياضا فهو لون **ح** من متصله ومنفصله والمنفصله
المقدم ومعناه ان الذي يلزمه لازم مساو وان يكون بينه وبين نقيض لازمه معاندة فصح ان
كان كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فاما ان يكون الشمس طالعة واما الا يكون النهار موجودا
ط عكسها متى ثبت التعاند بين الشيئين لزم من نفي ايهما كان ثبوت الاخر فصح ان كان العدد اما زوجا
واما فردا فكلما كان زوجا ليس بفرد **اما المنفصلة** **فا** من حمليتين هذا العدد اما
زوج واما فرد **ب** من متصلتين فكل متصلتين متنافيتين صح تركيب المنفصله منها كقولك اما
ان يكون كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واما ان يكون اذا كانت الشمس طالعة فالنهار
ليس موجود **ج** من منفصلتين وذكروا في مثاله اما ان يكون هذا الحي اما صفراوية واما دموية

واما ان يكون هذا الحي اما بلغمية او سوداوية قال الشيخ وهذا قريب الغلط من منفصلة
واحدة معموله من هذه الاجزاء لكن التحقيق ان العفونيه ينقسم الى الحارة والباردة وكل واحد منها
الى قسمين **د** من حمليه ومتصله فكل ما كان علة لغيره فانه متى وجد وجد المعلول فيتبين كونه علة
والا لوجد المعلول منافاه فصح انه اما الا يكون الشمس علة للنهار واما ان يكون كلما كانت الشمس
طالعة كان النهار موجودا **ه** من حمليه ومنفصله لان كل طبيعه يلزمها قسمة كان بين عدم تلك
القسمة ووجود تلك الطبيعه معاندة لاستحاله الملزوم عند عدم اللازم كقولنا هذا الشئ اما ان يكون
زوجا واما ان يكون فردا واما الا يكون عددا **و** من متصله ومن منفصله ومعناه انك ستعرف
ان المتصلة والمنفصلة كيف ينبغي ان يكونا حتى يتعاندا ومتى كانتا كذلك صح تركيب المنفصلة
عنهما كقولنا اما ان يكون ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واما ان يكون اما ان يكون الشمس
طالعة واما ان يكون النهار موجودا **في احزاء الشرطيات** قد عرفت ان
المنفصلة كيف يكون ذات جزئين واكثر واما المتصلة فهي لا محالة ذات جزئين بمقدم وتال
فان كان كل واحد منهما قضية واحدة فلا شك في وحدة المتصلة فاما ان كان المذكور قضايا كثيرة
فان كان في المقدم كانت المتصلة واحدة ويكون مجموعها مقدما واحدا وان كان في التالي لم يكن كذلك
قضية واحدة بل قضايا كثيرة لانه لا فرق بين ان يقول ان وجد كذا وجد كذا وبين ان يفرد
لكل واحد منها شرطيه على حدة **فان قيل** قد يكون التالي قضايا كثيرة والمتصلة
واحدة كقولنا ان كان يوجد هذا مع عدم ذاك وذاك مع عدم هذا فلا هذا شرط ذاك ولا ذاك
شرط هذا **الجواب** هذا بالحقيقة قضيتان تخالف كل واحد منها الاخرى
مقدمها وتاليها فان قولك ان كان يوجد هذا مع عدم ذاك يلزمه ان هذا غير مشروط بذاك وهذه
قضية تامة واذا ذكرت لجانب الاخر كان قضية اخرى غير الاولى **ب** كل واحد من جزئي
الشرطية اما ان يكون مشاركا للاخر في جزيه او في احدهما او لا يشاركه في شئ من جزيه اصلا مثال
الاول من المتصله ان كان كل **اب** فبعض **اب** ومن المنفصله اما ان يكون كل **اب**
واما الا يكون كل **اب** ومثال الثاني اما في الموضوع من المتصله ان كان كل انسان حيوانا
فكل انسان جسم ومن المنفصلة اما ان يكون هذا الشئ قديما او محدثا واما في المحمول من المتصلة

ان كان كل انسان حيوانا فكل ناطق حيوان ومن المنفصلة اما ان يكون السواد في هذا المحل او البياض فيه
ومثال الثالث من المتصله كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ومن المنفصله اما ان يكون العالم
قديما او الصانع موجودا ج المتصلات والمنفصلات قد يكون حرف الاتصال فيها قبل الموضوع والانفصال ح
وقد يكون بعده فهذه اقسام اربعة فا المتصل الذي حرف الاتصال فيه بعد الموضوع كقولك
الشمس كلما كانت طالعة كان النهار موجودا وهو قريب من الحمل لانك اخبرت عن الشمس بان
في حكمها كذا ب حرف الاتصال فيه قبل الموضوع كقولك ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود الذي ح
وظاهر انها ليست حمليه وان كانت الحمليه لازمة لها وهاتان القضيتان متعاكستان ج الذي حرف
الانفصال فيه بعد الموضوع كقولك كل عدد اما ان يكون زوجا واما ان يكون فردا ومعناه ان كل
واحد مما يقال له عدد لا يخلو عن هذين الوصفين وهو في قوة الحملية كانك قلت العدد شيء من شانه
الا يخلو عن هذين الامرين د الذي حرف الانفصال فيه قبل الموضوع كقولك اما ان يكون كل عدد زوجا
واما ان يكون كل عدد فردا والفرق بين هذه وما قبلها ان هذه منفصلة مانعة من الجمع فان قولك اما
ان يكون كل عدد فردا والفرق بين هذه وما قبلها ان هذه منفصلة مانعة من الجمع فان قولك اما
ان يكون كل واما ان يكون كل يستحيل اجتماع طرفيه على الصدق لكن يجوز اجتماعهما على الكذب اذا كان الخبر هو
البعض فقط اللهم الا لدلالة منفصلة على فساد هذا القسم واما الاولى فهي منفصلة مانعة من الجمع
والخلو ولهذه الفرق انك اذا قلت كل عدد فاما واما كان المورد الطبيعة العدد واذا قلت اما
ان يكون كل واما كان المورد العدد بل كلية العدد فلا يندرج فيه البعض د كل شرطيه يمكن ردها
الى الحملية وخصوصا المتصل المشترك الجزئين في جزء كقولك كلما كان الجسم متحركا بالارادة فهو حساس
كانه في قوة قولك كل جسم متحرك بالارادة حساس

في سلب الشرطيات وايجابها

المتصلة اعني ما الحكم بلزوم قضية لاخرى سواء كان اللازم والملزوم وجوديين كقولك كلما كان هذا
انسانا فهو حيوان او عدميين كقولنا كلما لم يكن هذا حيوانا لم يكن انسانا فانه متى لزم شيء شيئا كان
عدم اللزوم لازما لعدم اللازم لاستحالة او يكون الملزوم وجوديا واللازم عدميا كقولك كلما كان هذا
اسود فليس بابيض او بالعكس كقولك كلما لم يكن هذا الخط مستقيما فهو منحن فاللزوم في جميع هذه
الاقسام حاصل واذا كان المراد من الايجاب في المتصلات اثبات هذا اللزوم كان سلب الاتصال عبارة
عن رفعه كيف كان الطرفان والفرق بين سلب اللزوم وبين لزوم السلب ظاهر فنقيض المتصلة الموجبة

اللزومية هو ان نحكم بان ذلك الشيء غير لازم لذلك المقدم لا ان نحكم ان عدم ذلك الشيء لازم لذلك المقدم
فان ذكر موجبه وكذلك القول في المنفصلة فان الايجاب فيها عبارة عن الحكم بثبوت العناد بين
الجزئين فكان سلبها عبارة عن رفع تلك المعاندة

في صدق الشرطيات وكذبها

كما ان سلبها وايجابها ليس لسلب اجزايها وايجابها فكذا ليس صدقها وكذبها لصدق اجزايها وكذبها
فالمتصلة الصادقة قد تركب عن صادقتين وعن كاذبتين لانه متى لزم من صادقة صادقة كان
نقيض الملزوم لازما لنقيض اللازم وهما كاذبان وعن مقدم كاذب وتال صادق لاحتمال كون اللزوم اعم
من الملزوم واما عكسه فمحال لاستحالة ان يكون الكاذب لازما للصادق وقد يكون بحيث لا يتعين
الصدق والكذب فيها كقولك ان كان عبد الله يكتب فانه يحرك يديه واما الكاذبة فمن ايضا على
الوجوه الخمسة لكن الكاذبة من جزئين صادقين محال في الاتفاقية وجايز في اللزومية واما المنفصلة
فالحقيقية مانعة الخلو لا يكونان كاذبين والا لزم كذب النقيضين ومانعة الجمع قد يكون كاذبة واما
اجزاءها فالحقيقية يكون احدهما صادقا والباقي كاذبة ومانعة الجمع يجوز كذب الكل ولا يجوز صدقهما
ومانعة الخلو بالعكس

في حصر الشرطيات واهمالها وتخصيتها

كان الاعتبار في السلب والايجاب في الشرطيات بالحكم لا بالمحكوم عليه كذا الاعتبار في كليتها بكلية اللزوم والعناد
لا بكلية الطرفين فاذا قلت كلما كان بعض الحيوان انسانا فبعض الحيوان ناطق فالقضية كلية
لكون اللزوم كليا واذا عرفت ذلك سهل حينيذ معرفة الاهمال والحصر لانه ان كان هناك ما يدل على كلية
اللزوم او العناد او جزييهما فهناك الحصر والا فالاهمال واما التخصية فهي التي تقتضي اللزوم او العناد
في الوقت المعين ولنتكلم الآن في المحصورات الاربع من المتصلات

الموجبة الكلية

فاذا قلنا كلما كان ج ب فه ز فليس كونها كلية لان الموضوع في المقدم كلي فانك تقول كلما كان
زيد يكتب فزيد يحرك يده فهذه القضية كلية ان موضوع مقدمها وتاليها شخص ولا التعميم المراد
في المقدم حتى كانه يقول كل مرة يكون فيها ج ب فه ز فانه يجوز ان يكون المقدم امرا ثابتا لا يكون
له تكرار كقولنا كلما كان الله عالما فهو حي بل المراد تعميم الاحوال فان الشيء الثابت قد يمكن ان يقترن
به شروط كثيرة فمعناه انه لا يفرض حال من الاحوال ولا زمان من الازمنة مقدر فيه كون ج ب
الا ويقترن معه ايضا كون ه ز ثم لنتظر ان هذه الكلية كيف يصدق في الاتفاقية واللزومية اما

فزاك

اما الاتفاقية فهي الكلية اما ان يكون المراد منها اعتبار الحقيقة او الوجود الخارجي فان كان
الاول كان معناه انه لا يحال نفرض معه كون الانسان بحيث متى كان موجودا وجب ان يكون
ناطقا الا نفرض معه كون الحمار بحيث متى وجد كان ناهقا وذلك حق وان كان الثاني كان معناه
انه لا يمكن ان يكون الانسان فيه موجودا في الخارج وموصوفا بالنطق الا ويكون الحمار فيه موجودا
في الخارج وموصوفا بالناهقية وذلك غير معلوم فانه من الجايز ان يكون بعض الازمنة يوجد فيه احدهما
دون الاخر واما اللزومية فالكلية انما يتصور فيها اذا اخذ المقدم على الوجه الذي لا يمتنع وقوعه عليها
مثلا قولك كلما كان هذا انسانا فهو حيوان معناه كل ما كان هذا انسانا على النحو الذي يمكن وقوعه عليه
كان حيوانا فان لم يعتبر هذا الشرط لم يصدق الكلية فان من جملة الاحوال التي يمكن فرضها للمقدم
الا يلزمه التالي ومتى اخذ مع هذا الاعتبار لا يصدق لزوم التالي له وهذا الاعتبار وان كان ذاتيا لكن
كذبه لا يمنع صدق المتصلة لما عرفت ان كذب المقدم لا يمنع صدق الشرطية **اما الموجبة الجزئية**
فان صدقت في مادة صدقت الكلية فيها كان حكمها ما مر والا فهي اللزومية منها اشكالان **فا** حكم
الطبيعة الواحدة فان اقتضت طبيعة المقدم حصول التالي تحقق اللزوم في الكل والا لم يحصل اللزوم
اصلا **ب** ان عقلنا اللزوم لكن اذا كانت الجزئية مولفة من كليتين لم يعقل ذلك لانا اذا قلنا قد
يكون اذا كان كل فكل نا لكل يستوعب الموضوعات فكيف يصدق ذلك من غير ان يصدق معه
الكل **الجواب** عن الاول ان طبيعة المقدم لو كانت ملزومة للتالي لذاتها لتوجه
الشك المذكور لكن كون الشيء ملزوما قد يكون لذاته وقد يكون لطبيعة اللازم كخصه النوع من الجنس
فان لزوم الفصل له ليس لذاته بل لذات الفصل واذا كان كذلك احتمل في افراد الطبيعة الواحدة
ان يكون بعضها ملزوما للشيء دون البعض الاخر وعن الثاني ان هذا يصدق اذا كان امرا ممكنا
للموضوعات ومن شانه ان يعرض ويزول مثل الفرضا كالانسان كاتبا في الذهن حالا من حال
عرض فيه كالانسان قاصرا عن تعلم صناعة اخرى وحالا يفرض فيه ذلك وفي احدى الحالتين
يلزمه شيء وفي الاخرى اخر فالجزية حينئذ يدل على تخصيص الحال والغرض **الكلية السالبة**
فهي لزوم المواقعة او اللزوم من غير تعرض لمحال التالي وكان المتصلة المطلقة اعم من اللزومية كانت
السالبة اللزومية اعم السالبة المطلقة حتى يصدق قولنا ليس البتة اذا كان الانسان ناطقا

الاستثناء على نالبها او حرف العناد فيفيد كليته المتصلة كقولك لا يكون الشمس طالعة الا
والنهار موجود لا يكون او يكون النهار موجودا في المنفصلات يوتى حرف السلب في المقدم
وبحرف الشرط في التالي فيفيد التعديد كقولك لا يكون هذا العدد زوجا فهو فرد وبمنزلة
قولك العدد اما زوج واما فرد وهو من المحرفات والاكثار من هذه المباحث غير
لايق في الكتب المنطقية **الباب الثاني**
في القياس والنظر فيه في ثلثة امور في المقدمات والمقاصد واللواحق **اما** المقدمات
ففيها ثلثة ابحاث **فا** في اقسام الحجة الاستدلال اما ان يكون بالكلي على الجزئي او بالجزئي
على الكلي او بالجزئي على الجزئي **فالاول** القياس لانا اذا قلنا كل جسم مولف وكل مولف محدث
فقد تعرفنا ثبوت الحدوث للجسم من ثبوته للمولف الذي هو مندرج فيه **والثاني** الاستقرا
فانا اذا قلنا كل حيوان يحرك فكه الاسفل عند المضغ واستدللنا عليه بتصفح الجوانات الجزئية
فقد استدللنا بتلك الجزئيات على الكلي **والثالث** التمثيل وانما يتم عند اندراجهما في الكلي وهو
بالحقيقة مركب من القسمين الاولين لانك تستدل بثبوت الحكم في الاصل على ثبوته في الكلي وهو
يشبه الاستقرا من ثبوته في الكل على ثبوته في الفرع وهو يشبه القياس واما الاستدلال بالكلي على
الكلي فهو داخل فيما ذكرناه لان احد الكليين اذا كان داخلا في الاخر كان جزئيا بالقياس اليه وهو القياس
وان لم يكن داخلا فيه فاما ان يندرجا تحت كلي واحد وهو التمثيل او لا يكون كذلك وحينئذ لا يكون
الاستدلال باحدهما على الاخر **ب** في القياس القياس قول من قضايا اذا سلمت لزم عنه مولف
لذاته قولنا اخر فقولنا من قضايا احتراز عن المقدمة الواحدة فانه يلزمها عكسها وعكس نقيضها
وكذب نقيضها واما القياس فلا يتالف الا عن قضيتين لا يقال هذا باطل بقولك فلان يحرك فهو
حي ولما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لانا نجيب عن الاول بانه لا يتم القياس الا مع مقدمة اخرى
محذوفة وهي قولنا وكل متحرك حي وهو الجواب عن الثاني لان المطلوب لا يلزم منه الا اذا اعتقد
ان وجود النهار لازم لطلوع الشمس لم اعتقد طلوع الشمس وقولنا متى سلمت لا نعني به كونها
مسلمة في انفسها بل كونها بحيث لو سلمت لزم منها المطلوب ليندرج فيه جميع انواع القياس
وقولنا لزم عنه اعم من اللزوم البين فلذلك يندرج فيه الكامل وغيره وقولنا لذاته احتراز

عن شيئين فا تلك القضايا لا احتاج في كونها منتجة للمطلوب الى قضية اخرى فانك اذا قلت
امساوٍ لب وب مساوٍ لج فيفرض في الظاهر انه ينتج ان ا مساوٍ لج وفي التحقيق لا يلزمها
هذه النتيجة بل اللازم ان ا مساوٍ لمساوى ج ثم اذا قلت ومساوى المساوى مساوٍ فحينئذ
يلزم المطلوب ب الا يكون ذلك اللزوم بسبب مقدمة من لوازم المقدمات المذكورة مثل
قولك الدليل على جزء الجوهر جوهر ان جزء الجوهر يوجب رفعه رفع الجوهر وما ليس بجوهر ان ج
لا يرتفع بارتفاعه الجوهر فاذن جزء الجوهر جوهر فهذا لازم عام قل لكن لا للكبرى المذكورة
بل لما هي عكس نقيضها وهي ان ما يوجب رفعه رفع الجوهر جوهر وقولنا قولا خرا يكون النتيجة
مغايرة للمقدمات لا محالة فهذا هو الشرح المشهور لهذا الرسم واقول القول الذي يلزم
من تسليمه تسليم غيره ليس القول اللساني فان من تلفظ بالمقدمات لا يلزمه التلفظ بالنتيجة
بل الافكار النفسانية والفكر ليس الا مجموع علوم او ظنون مرتبة ترتيبا خاصا بل يلزم من حصولها
في الذهن حصول علم او ظن لشيء اخر ثم لقايل ان يشكك فيقول المقتضي لحصول النتيجة في الذهن
اما مجموع تلك العلوم او كل واحد منها والاول باطل لثلثة اوجه فا حصول المعلولين في الذهن
ممتنع الوجود فلا يكون علة لشيء اما الاول فلانا نجد من انفسنا انا متى وجهنا الذهن نحو العلم
بشيء استحال منا في تلك الحالة توجيهه نحو العلم بمعلوم اخر والعلم به بعد الاختيار ضروري
واما الثاني فلان ما لا وجود له في نفسه استحال ان يكون سببا لوجود غيره ب الموجب للشيء
يجب ان يكون موجودا حال حصول الاثر فلو كان الفكر الذي هو عبارة عن ذهن العلوم المرتبة موجبا
وجود النتيجة لزم حصول العلم بالمطلوب حال حصول الفكر في طلبه وذلك محال لانا نجد
من انفسنا وجدانا ضروريا انا حال كوننا مشتغلين بالفكر لا يكون عالمين بالمطلوب ولان الفكر طلب العلم
وطلب الحاصل محال ج اذا كان كل واحد من تلك العلوم وحده لا يوجب النتيجة فعند اجتماعها
اما ان يحصل تغير ما اما بحدوث ما لم يكن او بزوال ما كان او لا يحصل فان كان الاول فالمقتضي لذلك
التغير اما كل واحد او المجموع فان كان الاول كان كل واحد مستقلا باقتضاء ذلك التغير فان كان ذلك
التغير مستقلا باقتضاء النتيجة كان كل واحد من المقدمات مستقلة بالمستقل باقتضاء النتيجة فيكون
كل واحد منها منتجا وان لم يكن مستقلا كان الكلام فيها كالكلام في الاول وان كان الثاني فلا بد من حدوث

امور زائدة بكل واحد منها عند الاجتماع حتى يلزم عند اجتماعها حدوث ذلك الزايد لكن الكلام
فيه كالكلام في الاول فيلزم التسلسل واما ان لم يحصل عند اجتماعها تغير اصلا كان حال تلك المقدمات
عند الاجتماع كحالها عند الانفراد فلم تستقل واحدة من تلك المقدمات بالنتيجة عند انفرادها
فكذا الحال عند الاجتماع واما ان قيل المقتضي لحصول تلك النتيجة كل واحد من تلك العلوم فهو باطل
اما اولا فلان العلم الضروري حاصل بان العلم باحدى المقدمتين لا يستقل باقتضاء النتيجة واما ثانيا
فلانه ان كان كل واحد منها مستقلا بالاقتضاء فحينئذ يجتمع على المعلول الواحد اسباب مستقلة
هذا خلف وان كان المستقل ليس الا الواحد كان ذكر غيره حشوا ب العلم بالنتيجة اما
ان يكون لازما من العلم بالمقدمتين او لا يكون والثاني يقدح في اللزوم وحينئذ يفسد كلامكم والاول
لا محالة اما ان يكون العلم بالمقدمتين ضروريا او لا يكون فان كان الاول فاللازم للضروري لزوما ضروريا
ضروري فوجب ان يحصل العلوم النظرية للكل والثاني يقتضي ان يكون العلم بالمقدمتين نظريا
ثم يكون الكلام فيه كالكلام في الاول فيفضي اما الى التسلسل وهو محال او الى مقدمات ضرورية
فيعود الالزام الى مقدمات غير معلومة وحينئذ لا يكون اللازم عنه ايضا معلوما الجواب
عن الاول ان الموجب للنتيجة مجموع تلك العلوم قوله العلوم لا نجمع قلنا لا نسلم وسيأتي
في الحكمة قوله يلزم ان يكون الفكر مقارنا للعلم المطلوب قلنا تلك العلوم انما كانت فكرا لحصولها
على الترتيب الزماني وهي من حيث انها كذلك لا توجب العلم بالنتيجة واما من حيث هي هي نظرا الى
حقايقها فهي معلومة بالمقدمات والجمع بينها وبين العلم بالنتيجة غير ممتنع قوله تلك العلوم اما
ان يحصل لها عند الاجتماع ما لم يكن حاصلا عند الانفراد ام لا قلنا لا نسلم ان الهيئة الاجتماعية
حاصلة لها فبالطريق الذي عقلتم حصولها فاعقلوا النتيجة واما الشك الثاني فجوابه ان النظر
ليس الا تلك العلوم الاولية المرتبة ترتيبا زمانيا فان اقتضت الاسباب المفارقة في الذهن حصولها
حصل العلم النظري لا محالة والا فلا ج في تفسير القياس اما ان يكون النتيجة او نقيضها مذكورا
فيه بالفعل وهو الاستثنائي او لا يكون وهو الاقتراني مثال الاول ان كان هذا انسانا فهو حيوان
لكنه انسان فهو حيوان فهنا النتيجة مذكورة بالفعل لكنه ليس بحيوان فليس بانسان فهنا
نقيض النتيجة مذكور بالفعل مثال الثاني كل جسم مولف وكل مولف محدث ينتج فكل جسم
محدث

فلم يكن هذه النتيجة ولا نقيضها مذكورا بالفعل في القياس **والاقتراني** ينقسم اما بحسب ما يتركب
عنه فالى ما يتركب من الحمليات او المتصلات او المنفصلات او الحمليات والمتصلات او
الحمليات والمنفصلات او المتصلات والمنفصلات واما بحسب التركيب فالى اشكال اربعة لان
كل قضية فلها جزآن محكوم به وعليه فاذا كانت النسبة بينهما مجهولة طلبنا ثالثا تنسبه
اليهما يكون بحيث متى عرفت عرفت تلك النسبة المجهولة لامحالة فذلك الثالث لابد وان يكون له الى كلي
معلومة وبسببه ذلك يحصل مقدمتان فهذا الثالث مسمى بالاوسط لتوسطه بين محمول النتيجة وموضوعها
فظهر ان الاقتراني الواحد لابد فيه من حدود ثلثة ولنتكلم اولا في الحمليات ولاشك ان حدين منها
موضوع النتيجة ومحمولها وموضوع المطلوب يسمى بالاصغر ومحموله بالاكبر وانما سميا بهما لان
القضية الكلية لايمكن ان يكون موضوعها اعم من محمولها ويمكن ان يكون محمولها اعم من موضوعها والمقدمة
التي فيها الاصغر تسمى الصغرى والتي فيها الاكبر تسمى الكبرى واجتماع الاصغر والاكبر هو النتيجة ثم
الاوسط اما ان يكون محمولا في الصغرى موضوعا في الكبرى او بالعكس او محمولا فيهما او موضوعا فيهما
فالشكل الاول هو الذي يكون الاوسط فيه محمولا في الصغرى موضوعا في الكبرى لان الترتيب الطبيعي غير
حاصل الا فيه لان الذهن ينتقل من الموضوع الى الاوسط ومنه الى المحمول فلازم كان انتاجه بينا ثم ان
عكست كبراه صار الاوسط محمولا في المقدمتين وهو الشكل الثاني والكبرى الشكل الثالث والذكر يرتد
الكبرى وان عكست صغراه صار الاوسط موضوعا في المقدمتين وهو الشكل الثالث والذكر يرتد
الشكل الاول بعكس الصغرى وان عكست مقدمتيه معا صار الاوسط موضوعا في الصغرى
محمولا في الكبرى وهو الشكل الرابع وهو في غاية البعد عن الطبع لتغير كلتي مقدمتيه عن النظم و
الطبع ووقوع الطرفين في الوسط والوسط في الطرفين وقد اشتركت الاشكال الاربعة
في انه لاقياس عن جزئيتين وعن سالبتين ولا عن صغرى سالبة كبراها جزئية الا في الممكنات والنتيجة
تتبع اخس المقدمتين في الكم مطلقا وفي الكيف الا اذا كانت الصغرى سالبة ممكنة والكبرى موجبة
ضرورية **واما المقاصد** فخمسة اقسام **القسم الاول** في الاقيسة
البسيطة من الحمليات ولنتكلم اولا في المطلقات **الشكل الاول** ينتج المحصورات
الاربع وشرطه في الانتاج كون الصغرى موجبة والا لم يندرج الاصغر تحت الاوسط فلا يتعدى

الطرفين

ما يحكم به على الاوسط ايجابا كان او سلبا اليه لكنها لو كانت ممكنة سالبة يلزمها صدق موجبتها لكونها
في قوة الموجبة وكون الكبرى كلية والا جاز ان يكون ما حكم به على الاصغر غير الذي حكم عليه بالاكبر فلا
يتحد الوسط فلا يتعدى الحكم ثم نقول قد عرفت ان القضية اما محصورة او مهملة او مخصوصة
والمحصورات اربع فلنفرض من الصغرى موجبة كلية فينضم اليها اربع كبريات وكذلك الكلام في بقية
ستة عشر ضربا لكن الصغرى السالبة الكلية والجزئية لانتجان فسقطت ثمانية والكبرى الجزئية لاتنتج
فسقطت اربعة اخرى وبقي المنتجة اربعة **فا** من موجبتين كليتين تنتج موجبة كلية كل ج ب
وكل ا ج فكل ا ب **ب** من كليتين والكبرى سالبة تنتج كلية سالبة كل ج ب ولاشئ من
ا ب فلاشئ من ا ج **ج** من موجبتين والصغرى جزئية تنتج جزئية موجبة بعض ج ب
وكل ا ب فبعض ا ج **د** من موجبة جزئية صغرى وكلية سالبة كبرى تنتج جزئية سالبة
بعض ج ب ولاشئ من ا ب فليس بعض ا ج فظهر ان هذا الشكل ينتج المحصورات الاربع واما
المهملات فهي في قوة الجزئيات والمخصوصات فالقياس ينعقد منها لكنه قليل الفايدة ثم هنا
بحث وهو ان كلا واحد من هذه الاضرب الاربعة يقع على وجوه مختلفة لوجوه **فا** اعتبار
حال حدودها في العموم والخصوص اما الضرب الاول فلان الاكبر قد يكون اعم من الاوسط وقد يكون
مساويا له والاوسط قد يكون اعم من الاصغر وقد يكون مساويا له فلازم يقع على اربعة اوجه
واما الثاني فهذا الاعتبار حاصل فيه بين الاوسط والاصغر لكون الصغرى موجبة لابين الاكبر
والاوسط لكون الكبرى سالبة فلازم لايقع الا على وجهين واما الثالث فالصغرى الجزئية ان صدقت
كلية كان الاول والا كان الاوسط اخص من الاصغر من وجه فيحتمل ان يكون اعم منه من وجه اخر
كالانسان والابيض والا يكون كالملون والابيض اما وقوع الكبرى على وجهين فظاهر فلازم يقع هذا الضرب
على اربعة اوجه واما الرابع فالصغرى الجزئية محتملة للوجهين على ما مر والاكبر المسلوب عن كل
الاوسط يحتمل ان يكون مسلوبا عن كل الاصغر وان يكون مخالفا الاوسط فيه فلازم يمكن وقوع
هذا الضرب ايضا على اربعة اوجه **ب** اعتبار حال حدودها في العدول والتحصيل فان
الصغرى اما ان يكون بسيطة او معدولة بحسب الطرفين معا او معدولة بحسب الموضوع فقط
او بحسب المحمول فقط واذا ضممنا الى كل واحد منها هذه الاربعة حصلت ستة عشر ضربا في الضرب الاول

لكن يمتنع منها ساقطه لتعذر اتحاد الوسط فان الصغرى البسيطة ينضم اليها الكبرى المعدولة
بحسب الموضوع فقط ولا المعدولة بحسب الطرفين لان موضوع الكبرى في هذين القسمين معدول
ومحمول الصغرى محصل فلا يتحد الوسط لكن ينضم اليها الكبرى البسيطة والمعدولة بحسب المحمول
فقط لان الموضوع فيها محصل واذا اعتبرت ذلك في سايرالاقسام عرفت ان الذي يمكن اتحاد
الوسط فيه ليس الا ممتنع المقدمتان اما ان يكونا شخصيتين او ثلاثيتين او الصغرى شخصية والكبرى
ثلاثية او بالعكس فهذه اربعة اخرى فاذا جمعت بما يرتفع من ضرب بعضها في بعض
ضرب ذلك في اقسام الاقيسة والمختلطة بلغ مبلغا كثيرا واعلم ان على الضرب الاول من
هذا الشكل الذي هو هذه الاقيسة واجلاها شكوكا **فاذا** قلنا كل ج ب فاما ان يراد به
ان الجيم هو الباء بعينه او موصوف به او معنى ثالث والاول باطل لما مر اما اولا فلان
حقيقة الجسم ليست حقيقة المولف بمعنى اتحاد المفهوم في قولنا كل جسم مولف واما ثانيا فلان
الغرض من هذه الاقيسة الاستدلال على اتصاف الموضوع بالمحمول واتصاف الشيء بنفسه غير معقول
فضلا عن ان يكون مطلوبا بالحجة والثاني ايضا باطل لانه يكون معنى القياس حينئذ ان الاصغر موصوف
بالاوسط والاوسط موصوف بالاكبر وذلك لا يقتضي ان يكون الاصغر موصوفا بالاكبر لان حقيقة
الاوسط مخالفة لحقيقة الاصغر فلا يلزم من اتصاف الاوسط بشيء اتصاف الاصغر به بعينه نعم
يلزم منه ان يكون الاصغر موصوفا بالموصوف بالاكبر لكن لا يجب ان يكون الموصوف بالموصوف بالشيء موصوفا
بالشيء وان اريد بمعنى ثالث فالمخصوص لنتظر فيه وان سلمنا صحة ان الموصوف بالموصوف بالشيء موصوف
بالشيء ولكن القياس الاول انما ينتج هذه النتيجة مع هذه المقدمة وهذا على خلاف اجماع المنطقيين
فانهم اتفقوا على ان قولنا كل ج ب وكل ب ا موجب بالذات ان كل ج ا من غير اضمار مقدمة اخرى
وان سلمنا ذلك لكن قولنا الانسان حيوان والحيوان جنس صادقان والنتيجة وهو ان الانسان جنس كاذبة
وايضا نقول كل انسان ناطق وكل ناطق انسان مقدمتان حقتان ويلزمهما كل ناطق ناطق وذلك باطل لانه
يقتضي اتصاف الشيء بنفسه وذلك محال **فالجواب** عن الاول ان حاصل هذا القياس
يرجع الى حرف واحد وهو ان الذات الواحدة اذا كانت لها صفتان وثبوت احداهما معلوم وثبوت
الاخرى لها مجهول لكن ثبوتها للكل يثبت له الصفة الاولى معلوم فحينئذ تفرق من هذين الامرين

البسيطة ج
اجل م

المعلومين ذلك المجهول مثلا قولنا كل جسم مولف معناه ان كل جسم كان صفة التاليف حاصلة له
وقولنا في الكبرى كل مولف محدث لا نريد به ان الحدوث ثابت للمولفية بل اثباته لكل ما ثبت
له الاوسط والاشكال المذكور لازم من التقدير الاول لا من الثاني وهو الجواب عن الشكل الثاني
قوله الانسان حيوان والحيوان جنس قلنا لو جعلنا الكبرى كليه كذب لانه يكون معناها ان كل
واحد مما يقال له حيوان فهو جنس وان جعلها كليه لم يكن شرط الانتاج حاصلا والشكال
الثاني يلزمه ان كل ما له الناطقية فله الناطقية وهذا وان كان هذرا لكنه ليس بكاذب

الشكل الثاني

وهو الذي الاوسط فيه محمول في المقدمتين وحقيقته
راجعة الى الاستدلال بتعاند اللوازم على تعاند الملزومات ولذلك لا ينتج الا السالبة وله
في الانتاج شرطان احدهما اختلاف مقدمتيه بالكيف فان المشتركات في لازم واحد سلبا
كان ام ايجابا قد يكون متعاندة وقد يكون متوافقة اما اشتراك المتعاندات والمتوافقات
في السلب فلان كل شيئين تعاندا او توافقا فلابد وان يشتركا في سلب ما عداها عنهما واما في
الايجاب فلان المتعاندات متشاركة في كون كل واحد منها معاندا للاخر وقد تتشاركان في
الجنس والحد والزمان وغيرها وكون المتوافقات كذلك ظاهر واذا كان الاشتراك في اللوازم مشتركا
بين المتعاندات والمتوافقات لم يصح الاستدلال به لاجل التعاند ولاجل التوافق فثبت انه لابد
في هذا الشكل من المخالفة في الكيف وذلك الاختلاف اما ان يكون في العوارض او في اللوازم والاول مشترك
ايضا بين المتوافقات والمتعاندات لان الاشياء المتوافقة قد تتخالف في العوارض بل الشيء
الواحد قد يخالف نفسه في العوارض واما ان المتعاندات قد يكون كذلك فظاهر واذا كان
الاختلاف في العوارض مشتركا بين المتوافقات والمتعاندات لم يصح الاستدلال به على واحد
منهما فيخرج مما قررناه انه لا ينعقد القياس في هذا الشكل من الممكنات الخاصة والوجودية الضرورية
والوجودية الادايمية والوقتية والمنتشرة ولما كان الممكن العام والمطلق العام يحتملان ان يكونا كذلك جاز
ان لا ينعقد القياس منهما فاذن لا ينعقد القياس في هذا الشكل من هذه القضايا التسع لا بسيطة
ولا مختلطا بعضها مع بعض واما اذا كان الاختلاف في اللوازم فانه ينتج لان احد الطرفين اذا
لزمه ما لا يلزم الطرف الاخر وجبت المباينة لا محالة وايضا فانهما توافقتا المقدمتان ظاهرا
في الكيف

ومع ذلك يكون منتجا لاجل حصول الاختلاف في نفس الامر على ما سياتي تقريره **الشرط الثاني**
ان يكون الكبرى كليه لانها لو كانت جزئية كان الاكبر الذي حمل على بعضه الاوسط قد يكون غير
محمول على الاصغر كقولنا كل ثلج ابيض وليس كل انسان ابيض والحق السلب وقد يكون محمولا عليه كقولنا
كل انسان ناطق وليس كل حيوان ناطق والحق الايجاب والاختلاف دليل العقم واما اذا جعلنا هذه الجزئية
صغرى كقولنا ليس كل حيوان ناطق وكل انسان ناطق لزم ليس كل حيوان انسانا وهو صادق لان سلب
الخاص عن بعض العام صادق وعلى التقدير الاول يلزم سلب العام عن بعض الخاص وهو كاذب واذا
عرف ذلك فنقول اشتراط كليه الكبرى اسقط من الستة عشر ثمنيه واعتبار الاختلاف في الكيف
اسقط اربعة اخرى فبقيت الضروب المنتجة اربعة **فا** من كليتين والكبرى سالبة تنتج كليه سالبه
كل ج ب ولا شئ من ب ا فلا شئ من ج ا بيانه اما بعكس الكبرى حتى يصير ثاني الاول او بالخلف
ان كذب لا شئ من ج ا صدق بعض ج ا ولا شئ من ا ب فبعض ج ليس ب وكان كل ج ب
هذا خلف **ب** من كليتين والصغرى سالبة ينتج كليه سالبه لا شئ من ج ب وكل ا ب
فلا شئ من ج ا بيانه بعكس الصغرى ثم جعلها كبرى ثم عكس النتيجة وبالخلف المذكور ولميه
هذين الضربين ان الاوسط لما ثبت لاحدهما دون الاخر وجبت المباينة **ج** بعض ج ب ولا شئ
من ا ب فليس كل ج ا بيانه بعكس الكبرى والخلف **د** ليس كل ج ب وكل ا ب فليس
كل ج ا لا يمكن بيانه بالعكس لان الصغرى سالبه جزئية فلا تنعكس والكبرى لو عكست صارت جزئية
ولا قياس عن جزئيتين بل بيانه اما بالخلف وهو ظاهر او الافتراض بان نقرض الجيم الذي ب د فلا شئ من
د ب وكل ا ب فلا شئ من د ا ثم نقول بعض ج د ولا شئ من د ا فبعض ج ليس ا واللميه
ان الكبرى تدل على ان الاوسط لازم للاكبرى والصغرى تدل على خلو بعض الاصغر عن الاوسط فوجب
خلو ذلك البعض عن الاكبر استدلالا بخلو اللازم على انتفاء الملزوم **الشكل الثالث**
الذي الاوسط فيه موضوع الطرفين ولا ينتج الا الجزئيتين وشرط انتاجه ان يكون احدى المقدمتين كلية
والاحتمال ان يكون البعض الذي فيه الاصغر مغايرا للذي فيه الاكبر فلا يحصل الا لتفاوت ان يكون الصغرى
موجبه لان الاصغر المسلوب عن الاوسط يحتمل ان يكون خارجا عن الاكبر بما يباينه كقولنا لا شئ من
البياض بسواد وكل بياض مفرق للبصر والحق هنا السلب ويحتمل ان يكون داخلا فيه كما اذا قلنا في الكبرى

وكل بياض لون والحق هنا الايجاب لان سلب العام عن بعض الخاص غير ممكن اما اذا جعلنا السالبة
كبرى كان اللازم سلب الخاص عن بعض العام وهو غير منكر ولميته هذا الشكل ان الاوسط فيه
لما كان موضوع الطرفين التقيا فيه بالسلب او الايجاب وذلك يقتضي الحكم لجزء ما بجب الكل
لاحتمال ان يكون احد الطرفين اعم من الاخر فلا يلتقيان خارج ذلك الوسط واعلم ان كون الصغرى
موجبة اسقط ثمانيه واعتبار الاكونا جزئيتين اسقط ضربين اخرين فبقيت المنتجة ستة
فا من موجبتين كليتين ينتج موجبة جزئية كل ج ب وكل ج ا فبعض ب ا بيانه اما
بعكس الصغرى حتى يصير ثالث الاول او بالخلف **ب** من كليتين والكبرى سالبة تنتج جزئيه
سالبة كل ج ب ولا شئ من ج ا فليس كل ب ا بيانه بعكس الصغرى حتى يصير رابع الاول
او الخلف **ج** من موجبتين والصغرى جزئية تنتج جزئيه موجبة بعض ج ب وكل ج ا
فبعض ب ا بيانه بالطريقين المذكورين **د** من موجبتين والكبرى جزئية تنتج موجبة
جزئية كل ج ب وبعض ج ا بيانه بعكس الكبرى وجعلها صغرى ثم عكس النتيجة او
بالخلف **ه** موجبة جزئيه صغرى وكليه سالبه كبرى تنتج جزئية سالبة بعض ج ب
ولا شئ من ج ا بيانه بعكس الصغرى والخلف **و** كلية موجبة صغرى وجزئية سالبة
كبرى تنتج جزئيه سالبه لا يمكن بيانه بالعكس لان الكبرى السالبة الجزئية لا تنعكس والصغرى
الكليه الموجبة تنعكس جزئية ولا قياس عن جزئيتين بل بالخلف وهو ظاهر وبالافتراض
بفرض الجيم الذي ليس ا فكل د ج وكل ج ب فكل د ب ثم نقول كل د ب ولا شئ من
د ا فليس كل ب ا

الشكل الرابع

وهو الذي الاوسط فيه موضوع في الصغرى محمول في الكبرى ولا بد من تقديم مقدمات خمس
فا من شرايط انتاجه انه لا يجوز استعمال الجزئيه السالبة فيه اما لما فلانا لو جعلنا
احدى مقدمتيه سالبة جزئية فلا بد وان يكون الاخرى موجبة كلية لانه لا قياس عن سالبتين
ولا عن جزئيتين وحينيذ اما ان تجعل السالبة الجزئية صغرى او كبرى والاول لا ينتج لان المحمول
قد يكون اعم من موضوعه فاذا سلب عن بعض ذلك المحمول شئ واجنباه على كل شئ اخر فمن المحتمل
ان يكون ذلك المسلوب وذلك الموضوع متوافقين كقولنا ليس كل حيوان ناطق وكل انسان حيوان

قوله وهما شرطان اشكل الشكل الرابع وهو الضرب الرابع من محمول الكبرى موضوع
الصغرى ما مر د الشكل الرابع وهو الضرب الرابع من محمول الكبرى موضوع
الصغرى كما مر قوله وحينيذ اما ان تجعل السالبة الجزئية صغرى او كبرى والاول لا ينتج
قال قوله لان المحمول قد يكون اعم من موضوعه فاذا سلب عن بعض ذلك المحمول شئ
واجنباه على كل شئ اخر فمن المحتمل ان يكون ذلك المسلوب وذلك الموضوع متوافقين
كقولنا ليس كل حيوان ناطق وكل انسان حيوان ناطق وهذا الضرب ساقط من الشكل الاول

دان يكونا متباينتين كقولنا ليس كل حيوان ناطق وكل فرس حيوان **والثاني** لا ينتج ايضا
لان الشئ اذا حمل عليه جنسه ثم سلب عن بعض شئ اخر فقد يكون ذلك الجنس وذلك الاخر متوافقين
كقولنا كل انسان حيوان وليس كل حساس بانسان ومتباينتين كقولنا كل انسان حيوان وليس كل حجر بانسان
واما انا وهو اقناعي فلانا لو جعلنا السالبة الجزئية صغرى لتعذر بيانه بالرد الى الاول لان
ذلك انما يكون بجعل الصغرى كبرى والسالبة الجزئية لا يصلح كبرى الاول ولا الى الثاني لان
الرابع انما ترتد الى الثاني بعكس الصغرى والسالبة الجزئية لا تعكس ولا الى الثالث لان الصغرى
اذا كانت سالبة جزئية كانت الكبرى موجبة كليه والرابع انما ترتد الى الثالث بعكس الكبرى
وعكس الموجبة الكلية جزئية ولا قياس عن جزئيتين وان جعلناها كبرى فلا يمكن بيانه بالاول
لان السالبة الجزئية لا يصلح صغرى الاول ولا بالثاني لان الكبرى اذا كانت سالبة جزئية
كانت الصغرى موجبة كلية وانما ترتد الى الثاني بعكس الصغرى وعكس الموجبة الكلية جزئية
ولا قياس عن جزئيتين ولا بالثالث لان الرابع انما يرتد الى الثالث بعكس الكبرى واذا كانت الكبرى
سالبة جزئية لم ينعكس فثبت ان السالبة الجزئية لا يستعمل في هذا الشكل واذا كان كذلك سقطت
من السته عشر ثمنيه واما المحصورات الثلث فنقول اذا كانت الصغرى موجبة كلية
امكن جعل الكبرى موجبة كلية وسالبة كلية وموجبة جزئية واما اذا كانت سالبة كلية
امكن جعل الكبرى موجبة كلية فاما السالبة الكلية فلانه لا قياس عن سالبتين ولا موجبة
جزئية لانه لا قياس عن صغرى سالبة كلية وكبرى جزئية واما اذا كانت موجبة جزئية
امكن جعل الكبرى سالبة كلية واما الموجبة الجزئية فلانه لا قياس عن جزئيتين والموجبة
الكلية فلا اما لما فلانه اذا جعل بعض الاوسط موضوعا لشئ وحمل كله على شئ اخر فذانك
الشيئان قد يكونان متباينين كقولك بعض اللون سواد وكل بياض لون ولا شئ من السواد ببياض
وقد يكونان متوافقين كقولك بعض الحيوان انسان وكل ناطق حيوان ولا شئ كل انسان ناطق
واما انا فلان الكبرى اذا عكست حصلت جزئيتان ولا قياس منهما والصغرى ان عكست
حصلت موجبتان في الثاني وهو غير منتج ولما تلخصت شرائط الانتاج ظهر ان القرائن المنتجة
خمس **ب** هذا الشكل ينتج الجزئية الموجبة والسالبة الكليه لا ينتج الكلية الموجبة

لانها لا تحصل الا من موجبتين وذلك لا ينتج موجبة كلية اما لما فلان الاصغر الذي حمل على كل الاوسط
يجوز ان يكون اعم منه والاكبر الذي حمل على كله الاوسط يجوز ان يكون اخص منه فجاز حينئذ ان
يكون الاصغر اعم من الاعم من الاكبر فكيف يمكن ان يقال كل الاصغر اكبر واما انا فلان بيانه ان كان
بالاول فلا بد من عكس النتيجة والموجبة الكلية لا تحفظ الكمية وان كان بالثاني فهو لا ينتج الموجبة
وان كان بالثالث فهو لا ينتج الكلي **ج** هذا الشكل يخالف الاول في شرطيه لجواز ان يكون صغراه
سالبة وكبراه جزئية والثاني في شرطيه لجواز اتفاق مقدمتيه في الكيف وكون كبراه
جزئية والثالث في شرط واحد وهو جواز ان يكون صغراه سالبة فاما الشرط الثاني
فهو معتبر في الكل **د** السالبة المستعمله فيه يجب ان يكون منعكسه والا لم ينتج كما
في الثاني **ه** هذا الشكل يرتد الى الاول بجعل صغراه كبرى وكبراه صغرى والى الثاني بعكس
الصغرى والى الثالث بعكس الكبرى ولبيته ظاهر مما مر واذ قد لخصنا هذه المقدمات
فلنشرع في تعديد القرائن الخمس **فا** كل **ب ج** وكل **ا ب** فبعض **ج ا** اما بيانه الاني
فاما بان يجعل صغراه كبرى وكبراه صغرى ليرتد الى الاول وينتج موجبة كليه ثم يعكسها موجبة
جزئية واما بعكس كبراه ليرتد الى الثالث او بالخلف ان يكذب بعض **ج ا** فدايما لا شئ
من **ج ا** وكان كل **ب ج** فدايما لا شئ من **ب ا** فدايما لا شئ من **ا ب** وكان كل **ا ب** هذا خلف
واما اللمي فلان الصغرى دلت على ان الاصغر محمول على كل الاوسط والكبرى دلت على ان الاوسط
محمول على كل الاكبر فيلزم ان يكون الاصغر محمولا على كل الاكبر والمحمول هنا يحتمل ان يكون اعم من الموضوع
فالمتيقن ان بعض الاصغر اكبر **ب** كل **ب ج** وبعض **ا ب** فبعض **ج ا** بيانه الاني
بالوجوه المذكورة واللمي فلان الصغرى دلت على ان الاصغر محمول على كل الاوسط والكبرى دلت
على ان الاوسط محمول على بعض الاكبر فيلزم ان يكون الاصغر حاصلا لبعض الاكبر فبعض الاصغر
اكبر **ج** لا شئ من **ب ج** وكل **ا ب** فلا شئ من **ج ا** بيانه الاني اما من الاول فبجعل الكبرى
صغرى ثم عكس النتيجة ومن الثاني بعكس الصغرى ويظهر منه ان السالبة لا بد وان يكون منعكسه
وبالخلف ان كذب لا شئ من **ج ا** صدق بعض **ج ا** وكل **ا ب** فبعض **ج ب** وكان لا شئ من **ب ج** هذا خلف وانت تعلم ان الخلف انما يلزم لو كانت السالبة عرفيه واما اللمي

فلان الصغرى دلت على ان الصغرى غير ثابت لشئ من الاوسط والكبرى دلت على حصول الاوسط لكل
الاكبر فوجب حصول المنافاة الكلية بين الاصغر والاكبر فلاشئ من الاصغر باكبر لكن كل ب ج
ولاشئ من ا ب فليس كل ج ا لامكن بيانه بالاول لان السالبة لايصير صغرى الاول لكن امامن الثانى
بعكس الصغرى او الثالث بعكس الكبرى او بالخلف ان كذب بالاطلاق
ليس كل ج ا صدق ابدا كل ج ا وكان بالاطلاق المنعكس لاشئ من ا ب فدايما لاشئ من ج ب
فدايما لاشئ من ب ج وكل ب ج هذا خلف واما اللتى فقريب مما مر فى الثالث والفرق
بينهما انكرا اذا جعلت الموجبة الكلية صغرى احتمل كون الاصغر اعم من الاوسط وان يكون الاكبر
ايضا كذلك فلا يجزم انه وجب سلب الاكبر عن بعض الاصغر لاعن كله كما فى قولك كل انسان
حيوان ولاشئ من الفرس بانسان اما اذا جعلتها كبرى كان الاوسط مساويا للاكبر فاذا دلت
الصغرى على كون الاوسط منافيا لكل الاصغر كان الاكبر المساوى للاوسط وجب ان يكون كليته
منافيا للاصغر ٥ بعض ب ج ولاشئ من ا ب فليس كل ج ا بيانه بالوجوه المذكورة
فهذا تمام الكلام فى الاقيسة البسيطة من المطلقات فى الاشكال الاربعة وقد عرفت
ماقررنا من قبل ان العقل لايتمكن من الجزم بالقضية الكلية الا فى الضروريات فيكون تكلف
الكلام فى هذه المطلقات غير منتفع به فى العلوم اصلا واما الكلام فى سايرالموجهات
البسيطه فمندرج فى القسم الذى ياتى بعد ذلك ان شاء الله تعالى **القسم الثانى**
فى المختلطات فى الاشكال الاربعة اما المختلطات فى الشكل
الاول فقد عرفت ان القضايا خمسة عشر نوعا لكنا لم نفرد الممكن الاخص والاستقبالى
بالاعتبار لان من عرف احكام الممكن العام والخاص فى الاشكال الاربعة سهل عليه اعتبارهم
احكامها الا فى امور نادرة لابد من تجديد الاعتبار فيها واعتبرنا حال البواقى على ان يحصل كل واحد
من الثلاث عشر صغرى ويجعل كل واحد منها كبرى وهى **قسط** ١٦٩ نوعا واعلم ان من هذه
القران ما لاينعقد منها قياس صادق المقدمات ومنها ما ينعقد وهنالك قد يكون النتيجة
تابعة للكبرى وقد يكون تابعة للصغرى وقد يكون مخالفة لهما جميعا وقبل الخوض فى التفصيل لابد من
تقديم مقدمات ثلث **فا** اذا كانت الصغرى ممكنة فالكبرى اما ان يكون ضرورية او دايمة او

لاضرورية ولادايمة او محتملة للكل اما القسم الاول فالنتيجة ضرورية لان الكبرى دلت على ان كل ماثبت
له الاوسط كيف كان ثبت له الاكبر بالضرورة فى جميع اوقات وجوده قبل حصول الاوسط وبعده
والصغرى دلت على امكان ثبوت الاوسط للاصغر فبتقدير وقوع ذلك الممكن يكون ثبوت الاكبر
للاصغر ضروريا وكل ماثبت كونه ضروريا عند فرض وقوع شئ ممكن الوقوع كان ضروريا سواوقع
ذلك الممكن اولم يقع لانه من المستحيل ان يصير ضروريا عند وقوع ذلك الممكن مع انه قبل ذلك ما كان
ضروريا وبالخلف ولكن القياس كل ج ب بالامكان وكل ب ا بالضرورة فنقول ان لم
يكن بالضرورة كل ج ا صدق نقيضه وهو اما بالضرورة ليس بعض ج ا او بالامكان الخاص لكن
قد كل الاول وضممنا اليه الكبرى هكذا بالضرورة ليس بعض ج ا وبالضرورة كل ب ا فبالضرورة
بعض ج ليس ب وكان كله بالامكان هذا خلف وان كان الثانى وضممنا اليه الصغرى هكذا
بالامكان كل ج ب وبالامكان ليس بعض ج ا فبالامكان ليس بعض ب ا وكان كله بالضرورة
هذا خلف لايقال هذا باطل بقولنا بالامكان نطفة انسان وبالضرورة كل انسان كل ج
حيوان ولايلزم بالضرورة كل نطفة حيوان لانا نقول قد بينا ان الكبرى ليست ضرورية
مطلقة بل مشروطة **واما القسم الثانى** وهو ان يكون الكبرى دايمة فالنتيجة لامحالة
دايمة بغير هذه الجهة **واما القسم الثالث** وهو الا يكون ضرورية ولادايمة
فالنتيجة ممكنة خاصة سواكانت الكبرى ممكنة خاصة اووجودية لاضرورية اووجودية
لادايمة اووقتية اومنتشرة لان الكبرى دلت على ان كل ماثبت له الاوسط كيف كان ثبت له الاكبر
بالجهة المعتبرة فى الكبرى والصغرى دلت على امكان ثبوت الاوسط للاصغر فان وقع ذلك الممكن
كان الاكبر ثابتا للاصغر على تلك الجهة وان لم يثبت احتمل الا يثبت الاكبر للاصغر لاحتمال ان ثبوته له
متوقف على ثبوت الاوسط له فلما لم يثبت الاوسط له لم يثبت الاكبر ايضا له ويحتمل ان يثبت
لعدم ذلك التوقف والقدر المشترك هو الامكان الخاص وبالخلف ان كذب بالامكان الخاص
كل ج ا صدق نقيضه ويلزمه اما بالضرورة بعض ج ا او بالضرورة ليس بعض ج ا
لكنهما باطلان لوجهين **فا** اذا فرضنا الصغرى الممكنة موجودة كان ذلك فرضا لايلزم
منه محال وبهذا التقدير يكون النتيجة خاليه عن الضرورة واذا كان كذلك استحال كونها

ضرورية لما بينا ان ما لا يكون ضروريا في وقت استحال ضرورته ضروريا في شيء من الاوقات **ب**
لو فرضنا الحق ضرورة السلب في البعض فلنجعلها كبرى ونضمها الى الصغرى الممكنة التي فرضناها
وجودية هكذا بالوجود كل ج ب وبالضرورة ليس كل ج ا ينتج من الثالث على ستعلم بالضرورة
ليس كل ب ا وكان حقا ان كل ب ا الا بالضرورة هذا خلف وان جعلناها صغرى وضممناها
الى كبرى القياس هكذا بالضرورة ليس كل ج ا وبالوجود كل ب ا ينتج من الثاني بالضرورة ليس كل ج ب
على ستعلم وكان كل ج ب بالامكان هذا خلف واما اذا فرضنا الحق ضرورة الايجاب فلنجعلها
كبرى ونضم اليها الصغرى الممكنة التي فرضناها موجودة كل ج ب وبالضرورة بعض ج ا ينتج
من الثالث بعض ب ا بالضرورة وكان كله بالوجود هذا خلف ولنجعلها صغرى ونضم اليها الكبرى
الوجودية هكذا بالضرورة بعض ج ا وبالوجود كل ب ا ينتج بالضرورة ليس كل ج ب على ما
ان ستعلم هذا خلف ويجب تعلم ان هذا البيان الخلفي لا يفيد ان النتيجة لا يجب كونها تابعة للكبرى
واما القسم الرابع وهو ما اذا كانت الكبرى محتملة للضرورة واللاضرورة وهي في
اربع قضايا الممكنة العامة والمطلقة العامة والعرفية العامة والمشروطة العامة
كانت النتيجة في الكل ممكنة عامة لان المحتمل للضرورة ان صدقت في نفسها ضرورية كانت النتيجة
ضرورية والا كانت ممكنة خاصة والمشترك هو الامكان العام **ب** الكبرى العرفية الخاصة
والمشروطة الخاصة اما ان يكون صغريانها لا دايمة او دايمة او محتملة لهما **القسم الاول**
القياس منعقد منه لان الاكبر دايم بدوام وصف الاوسط لا بدوام وجوده والاوسط دايم بدوام
وصف الاصغر لا بدوام وجوده فوجب ان يكون الاكبر دايما بدوام وصف الاصغر لا بدوام وجوده
القسم الثاني القياس الصادق المقدمات لا ينعقد منه لانه اذا شرطت في الكبرى
دوام الاكبر بدوام وصف الاوسط كما في العرفية الخاصة او دوام ضرورة الاكبر بدوام وصف
الاوسط كما في المشروطة الخاصة لم يحكم في الصغرى بان الاصغر موصوف بالاوسط دايما
فلم يلزم من دوام الاوسط للاصغر دوام الاكبر له لكن ذلك باطل لانا حكمنا في الكبرى انه لا شيء
من الموصوفات بالاوسط بموصوف بالاكبر دايما فثبت ان المقدمتين معا نقيض لا يقال
هنا شكل **فا** اذا اخذنا موضوع هذه الكبرى لا مطلقا بل بشرط اللادوام اندفعت المعاندة

مثل ان نقول وكل موصوف بالاوسط لا دايما فهو موصوف بالاكبر لا دايما لانه من المحتمل ان يكون
الموصوف بالاوسط على قسمين منه ما اتصافه دايم وهو الاصغر ومنه ما ليس كذلك كالموصوفات
بالاكبر **ب** انكم حكمتم بان الصغرى اذا كانت دايمة والكبرى لا دايمة لم ينعقد القياس
ولو كان بالعكس منه ينعقد فما الفرق لانا نجيب عن الاول بانا اذا فعلنا ذلك لم يتحد الوسط
فلا يحصل منها قياس بل يكونان قضيتين لا تعلق لاحدهما بالاخرى وعن الثاني ان الفرق انا لما
جعلنا هذه العرفية كبرى دخل الصغرى فيها فكان شرط لا دوام المحمول مع شرط دوامه بدوام
وصف الموضوع منافيا كون الصغرى دايمة وانا لما جعلنا الدايمة كبرى لم يكن مفادها الا ان كل
ما ثبت له الاوسط بأي طريق كان دايما او غير دايم فالاكبر دايم الثبوت له فلا جرم لم يكن بينها و
بين العرفية الخاصة منافاة. **والقسم الثالث** وهو ما اذا كانت الصغرى محتملة للدايم واللا
دايم وذلك في قضايا ست الممكنة العامة والمطلقة العامة والممكنة الخاصة والعرفية العامة
والمشروطة العامة والوجودية اللاضرورية والاغلب على الظن ان القياس لا ينعقد لان الصغرى
في نفسها لا بد وان يكون اما دايمة او غير دايمة وبتقدير الدوام لا ينعقد القياس الصادق المقدمات
بل انما ينعقد اذا كانت لا دايمة واذا كان كذلك لم يصح الجزم بالانعقاد مع هذه القضايا المحتملة
للدوام المنافي لصدق هذه الكبريات لكن لقايل ان يقول فهذا يقتضي الا ينعقد القياس
في المطلقتين العامتين لاحتمال ان يكون الصغرى في نفسها دايمة والكبرى لا دايمة فلو التزمنا ذلك
لسقط اكثر قرايني هذا الباب وان لم نمنع هذا الاحتمال من الانعقاد فكذا اذكرتموه فيما ذكرتموه فنحن
في هذا الموضع من المتوقفين **ج** الاصغر متى كان داخلا بالفعل تحت الاوسط وذلك فيما عدا
الممكنتين وهو في احد عشر نوعا وكانت الكبرى قضية لا يعتبر فيها دوام المحمول بدوام وصف
الموضوع وهو ما عدا العرفيتين والمشروطتين وهو تسعة انواع كانت النتيجة تابعة للكبرى وذلك
ما يه اضرب الواحد لان معنى الكبرى في جميعها ان كل ما ثبت له الاوسط كيف كان ثبت له الاكبر
اما من غير بيان جهة لزوال الثبوت ان كانت مطلقة او مع جهة خاصة ان كانت بوجهة لكن
الصغريات الاحدى عشرة كلما دلت على ثبوت الاوسط للاصغر اما مطلقا واما مع جهة خاصة
ومتى صدق الثبوت المكيف صدق اصل الثبوت لا محالة فلزم حينئذ ثبوت الاكبر للاصغر على الوجه

المعتبر في الكبرى فيكون النتيجة تابعة للكبرى واذا عرفت هذه المقدمات فلنرجع الى التعديد
على الوجه المذكور **آ الصغرى** المطلقة العامة مع الكبرى المطلقة العامة فلا شك
في النتيجة مع الاشكال المذكور ومع الضرورية فالنتيجة كالكبرى للاندراج المذكور وخالف ثامسطيوس
ارسطو فيه وزعم انها كالصغرى لانا نقول بالاطلاق زيد متحرك وبالضرورة كل متحرك متغير ولا
يلزم ان يقال بالضرورة زيد متغير وجوابه ان هذه الكبرى ضرورية مشروطة وكلامنا في المطلقة
وامع الدايمة والوجودية اللاضرورية والادايمة والوقتية والمنتشرة والممكنة العامة والخاصة
فالنتيجة كالكبرى للاندراج المذكور وامع العرفية العامة فالنتيجة كالصغرى لان معنى الكبرى
ان كل ما ثبت له الاوسط كيف كان ثبت له الاكبر في كل زمان ثبوت الاوسط له لكن الاصغر ثبت
له الاوسط من غير بيان كيفية ذلك الثبوت فثبت له الاكبر في كل زمان ثبوت الاوسط له
يبقى احتمال ان يكون ثابتا له دايما وان يدوم وصف الاصغرية والا يكون كذلك والمشترك هو الاطلاق
العام وامع المشروطة العامة فالنتيجة كالصغرى لان الاكبر ضروري للاوسط والاوسط
ثابت للاصغر والاكبر ثابت للاصغر لكن من المحتمل الا يكون الاوسط ضروريا لذات الاصغر ولا
لوصف كونه اصغر مع ان الاكبر لا يثبت للاصغر الا عند ثبوت الاوسط له وحينئذ لا يكون الاكبر
ضروريا لذات الاصغر ولا للوصف الذي به صار اصغر ويحتمل ان يكون كذلك والقدر المشترك هو الاطلاق
العام وامع الخاصتين ففيه التوقف **ب الصغرى الضرورية** مع التسع فالنتيجة
كالكبرى للاندراج ومع العرفية العامة فالنتيجة دايمة مخالفة للمقدمتين لان الاكبر دايم بدوام
الاوسط الدايم بدوام ذات الاصغر فيكون دايما بدوامها ولا يجب ان يكون ضرورية لاحتمال ان يكون
دوام الاكبر بدوام وصف الاوسط خاليا عن الضرورة مع ان الاكبر لا يثبت للاصغر الا عند حصول
الاوسط له ومع المشروطة العامة فالنتيجة كالصغرى لان الاكبر ضروري لوصف الاوسط الضروري
لذات الاصغر فيكون ايضا ضروريا لذات الاصغر وامع الخاصتين فغير منعقد **ج الصغرى**
الدايمة مع التسع النتيجة كالكبرى ومع العرفية العامة كالصغرى لان الاكبر دايم بدوام
الاوسط الدايم بدوام ذات الاصغر من غير بيان انه بالضرورة ام لا فيلزم ان يكون الاكبر
دايما بدوام ذات الاصغر من غير بيان انه بالضرورة ام لا ومع المشروطة العامة النتيجة كالصغرى لان

ضرورة هذا المحمول فيرجع هذا النوع في التحقيق الى الاول ويكون النتيجة ضرورية وان كان الثالث فعلم
ان الذي يحتمل الضرورة وعدمها لا يخلو في نفسه من ان يكون ضروريا او لا يكون واذا كانت النتيجة
ضرورية على التقديرين معا كانت ايضا ضرورية في هذا القسم وعن هذا التقرير يظهر ان اختلاف
المقدمتين في الكيف لا بد منه في الاول والثالث وغير محتاج اليه في الثاني لانه حاصل في الحقيقة
سواء صرح به او لم يصرح واذا عرفت هذا التفصيل في الضروري فاعرف مثله في الدايم من غير فرق
ولقد كان من مذهب المتقدمين ان السالبة اذا كانت وجودية خالية عن الضرورية كانت
النتيجة وجودية مثاله لا شيء من **ج ب** وبالضرورة كل **ا ب** فالنتيجة بالوجود لا شيء من
ج ا واحتجوا عليه بثلثة اوجه **فا** بعكس الصغرى السالبة ونجعلها كبرى
كل **ا ب** وبالوجود لا شيء من **ب ج** فبالوجود لا شيء من **ا ج** فبالوجود لا شيء **ج ا ب**
الخلف لو كانت النتيجة بالضرورة لا شيء من **ج ا** لكان عكسها وهو بالضرورة لا شيء من **ا ج**
حقا فنجعلها كبرى ونجعل عكس كبرى القياس الاول صغرى هكذا بعض **ب ا** وبالضرورة لا شيء
من **ا ج** فبالضرورة ليس بعض **ب ج** هذا خلف لان الصغرى السالبة الوجودية تنعكس وجودية
وكون السلب وجوديا في الكل ثانيا كونه ضروريا في البعض ولم يلزم ذلك الا من فرضنا النتيجة ضرورية
فهي اذن ليست بضرورية بل وجودية **ج** تمسكوا بهذا المثال بالوجود لا شيء من الابيض بحيوان
وبالضرورة كل انسان حيوان فلو كانت النتيجة ضرورية لكان الحق بالضرورة لا شيء من الابيض بانسان
وهو باطل **والجواب** عن الاول ان السالبة الوجودية لا تنعكس الا اذا كانت عرفية خاصة
وحينئذ لا يكون عكسها عرفيا خاصا بل عرفيا عاما محتملا للضرورة وهو مع الصغرى الضرورية تنتج
الدايمة على ما مر وان سلمنا كون عكسها عرفيا خاصا لكنا بينا ان هذه العرفية لا يتم مع الصغرى
الدايمة في الاول وعن الثاني ان الخلف انما يلزم لو كان عكس السالبة العرفية الخاصة كنفسها
لكن ذلك باطل ويمكن ان يجعل هذا دلالة على صحة قولنا هناك وعن الثالث ان السالبة كاذبة
لان بعض ما يقال له ابيض فهو بالضرورة حيوان اذا عرفت هذه المقدمة فنقول القضايا
الثلث عشرة تنقسم الى ما سوى البتة الكلية منعكسة والى ما لا يكون كذلك والقسم الثاني تسعة
انواع من القضايا الممكنة العامة والخاصة والمطلقة العامة والوجودية اللاضرورية

والوجودية اللادايمة والوقتية والمنتشرة وقد عرفت ان القياس لا يعقد منها في الشكل الثاني
لا بسيطا ولا مختلطا بعضها مع بعض لان الاستدلال باختلاف العوارض الزايلة او بايجاب
ان يكون كذلك على تباين المعروضات او توافقها غير جايز **والقسم الاول** سته انواع
من القضايا الضروري والدايم والعرفيتان والمشروطتان والنظر فيها يقع على ثلثة اوجه
احدها انعقاد القياس من بعضها مع بعض بسيطا ومختلطا **وثانيها** الاقيسة التي يجعل
فيها احد السبعة صغرى واحد الستة كبرى **وثالثها** الاقيسة التي تكون بالعكس من
ذلك لكنك لما عرفت ان هذا الشكل متى كانت احدى مقدميه ضرورية او دايمة وكانت المقدمة
الاخرى اية مقدمة كانت كانت النتيجة ضرورية او دايمة لم يكن في تفصيل اقسامها فايدة فسقط
من الستة اثنتان وبقيت اربع العرفيتان والمشروطتان **النظر الاول** في الاقيسة
التي يجعل فيها احد السبعة صغرى واحد الاربعة كبرى فنقول الصغرى ان كانت ممكنة عامة
او خاصة كانت النتيجة ممكنة عامة وان كانت احدى الخمس الباقية اعني المطلقة العامة
والوجودية اللاضرورية والوجودية اللادايمة والوقتية والمنتشرة كانت مطلقة عامة **بيان**
الاول ان الكبريات الاربع ان كانت سالبة فهي مشتركة في الدلالة على ان الاوسط والاكبر
لا يجتمعان فاذا دل الصغرى الممكنة على جواز اتصاف الاصغر بالاوسط وجب الحكم بجواز
خلو عن الاكبر في تلك الحالة استدلالا بامكان المنافي على امكان الانتفاء انه من المحتمل ان يكون
ذلك الانتفاء ضروريا والا يكون والقدر المشترك هو الامكان العام وان كانت موجبة فهي مشتركة
في الدلالة على ان الاكبر لا ينفك عن الاوسط فاذا حكمنا في الصغرى الممكنة بجواز خلو الاصغر عن
الاوسط وجب ايضا في تلك الحالة جواز خلو عن الاكبر استدلالا بجواز الخلو عن اللازم
على جواز خلو الخلو عن الملزوم مع احتمال كون ذلك الخلو واجبا او غير واجب حاصل والمشترك
الامكان العام **بيان الثاني** ان الكبريات الاربع ان كانت سالبة فهي مشتركة في الدلالة على
ان الاوسط والاكبر لا يجتمعان والصغريات الخمس مشتركة في اقتضاء ثبوت الاوسط للاصغر
فيلزم من الجزم باتصاف الاصغر بالاوسط المنافي للاكبر خلوه عنه حينيذ استدلالا بحصول
المنافي على حصول الانتفاء مع احتمال كون ذلك الانتفاء واجبا قايما والمشترك هو الاطلاق العام
فان كانت موجبة فهي دالة على ان الاكبر لا ينفك عن الاوسط والصغريات دالة على خلو الاصغر عن الاوسط في تلك الحالة
وجب خلو عن الاكبر استدلالا بالخلو عن اللازم على الخلو عن الملزوم مع احتمال كون الخلو واجبا قايما والمشترك هو
الاطلاق العام

النظر الثاني في الاقيسة التي يجعل فيها احد الاربع صغرى واحد السبع كبرى
فنقول ان تشبث في ذلك بغير منتج اما اذا جعلنا الكبرى احدى الممكنين فلانها ان كانت سالبة
دلت على جواز خلو الاكبر عن الاوسط والصغريات الاربع دالة على ان الاصغر لا ينفك عن الاوسط
فيلزم من جواز خلو الاكبر عن الاوسط بالازم للاصغر جواز خلو عن الاصغر لكنك تعلم انه لا يلزم
منه صحة خلو الاصغر عن الاكبر فلا جرم لا يحصل النتيجة وان كانت موجبة فهي تدل على جواز اتصاف
الاكبر بالاوسط والصغريات دالة على ان الاصغر والاوسط لا يجتمعان فيلزم من صحة اتصاف
الاكبر بالاوسط المنافي للاصغر صحة خلو عن الاصغر لكن لا يلزم من هذا صحة خلو الاصغر
عن الاكبر البتة فكان ذلك هو المطلوب لا غير فلم يكن منتجا ولانا اذا فرضنا ذاتا لها صفتان متنافيتان
ولا يمكن عروض واحد منهما الا لتلك الذات ويكون كل واحد منهما ممكنة الزوال عنها فانه يصح ان
يقال بالضرورة المشروطة انه لا شئ مما يقال له احدى الصفتين موصوف بالاخرى وكل تلك الذات
ممكنة الاتصاف بتلك الاخرى ثم لا يلزم ان يقال بالضرورة لا شئ مما يقال له احدى الصفتين بتلك
الذات بل كل ما هي بالضرورة واذا ثبت ذلك في الضروريتين ثبت ايضا في العرفيتين لاندراجهما فيها
ومتى لم ينتج الاخص في كل حال لم ينتج الاعم ايضا واما اذا جعلنا الكبرى احدى الخمس الباقية فان
كانت سالبة كان معناها خلو الاكبر عن الاوسط وهذا لا يقتضي خلو الاوسط عن الاكبر لما عرفت
ان هذه المطلقات لا تنعكس فاذن لا يلزم من اتصاف الاصغر بالاوسط خلو عن الاكبر البتة وان كانت
موجبة كان معناها اتصاف الاكبر بالاوسط وهذا لا ينافي خلو عنه فاذا حكمنا في الصغريات
بخلو الاصغر عن الاوسط لم يكن الاستدلال بذلك على خلو عن الاكبر **النظر الثالث**
في الاقيسة المنعقدة من هذه الاربعة لنذكرها على سبيل التعديد **الصغرى العرفية**
العامة فمع الكبرى العرفية العامة النتيجة عرفية عامة لان الاوسط دايم الثبوت بدوام
وصف احد الطرفين وادايم السلب بدوام وصف الطرف الاخر من غير بيان ان ذلك الدوام في
السلب والايجاب ضروري ام لا وذلك يقتضي دوام المباينة بين وصف الاصغر ووصف الاكبر
من غير بيان ان ذلك الدوام ضروري ام لا **ب** ومع المشروطة العامة النتيجة عرفية عامة اما ان
كانت الكبرى سالبة فلانها بعد العكس يبقى كنفسها وقد عرفت ان هذا الاختلاط في الاول

ينتج العرفيه العامة وان الكبرى تدل على استحاله اجتماع الاوسط والاكبر لكن الصغرى تدل
على ان وصف الاصغر لاينفك عن الاوسط من غير بيان ان ذلك الانفكاك محال ام لا وبتقدير حصول
ذلك الانفكاك فلانه ان اجتماع الاصغر والاكبر هل يمكن ام لا فالمتيقن اذن ان الاصغر والاكبر
لايجتمعان فاما استحاله اجتماعهما فغير معلوم فلا جرم كانت النتيجة عرفيه عامة واما ان كانت
موجبة فلنجعل السالبه العرفية كبرى فيحصل النتيجة سالبه عرفيه عامة ويبقى بعد العكس
كذلك ولان الكبرى دلت على استحاله خلو الاكبر عن الاوسط والصغرى دلت على خلو الاصغر
عن الاوسط من غير بيان ان ذلك الخلو واجب ام لا فيلزم منه لجزم بخلو الاصغر عن الاكبر من غير
بيان ان ذلك واجب ام لا ج مع العرفيه الخاصة النتيجة عرفية عامة اما ان كانت الكبرى
سالبة فلانها تنعكس عرفيه عامة والنتيجة تابعة لها ولانها تدل على ان وصف الاكبر والاوسط
لايجتمعان فحين حصول الاوسط للاصغر وجب الا يحصل الاكبر وهذا لايمنع دوام هذا
السلب لان لادوام سلب الاوسط عن الاكبر لاينافي دوام سلب الاكبر عن الاصغر وان كانت موجبة
فكذلك بالبيان الذي قبله د مع المشروطة الخاصه النتيجة عرفيه عامة والبيان ما مر بعينه

الصغرى المشروطة العامة فا مع الكبرى العرفيه العامة النتيجة عرفيه
عامة والعلة ظاهرة مما مر ب مع المشروطة العامة النتيجة مشروطة عامة لانه لما كان
الاوسط ثابتا بالضرورة لوصف احد الطرفين ومسلوبا بالضرورة عن وصف الطرف الاخر فالضرورة
بين الوصفين مباينة فبالضرورة لاشئ من الاصغر بالاكبر مادام الوصف الذي جعل بعينه اصغر ج مع
العرفيه الخاصة النتيجة عرفيه عامة اما ان كانت سالبة فلانها تنعكس عرفيه عامة والنتيجة
تابعة لها ولانها تدل على ان الاكبر والاوسط لايجتمعان م ان دام سلب الاوسط عن الاكبر
بشرط اللادوام لكن لايلزم منه ان يكون سلب الاكبر عن الاوسط بهذا الشرط الاصغر يستحيل كون
خلو عن الاوسط فوجب الاتصاف بالاكبر البتة من غير بيان ان ذلك واجب ام لا وان كانت موجبة
فالامر كذلك بالطريق المذكور د مع المشروطه الخاصة النتيجة عرفيه عامة بالبيان الذي مر

الصغرى العرفية الخاصة فا مع العرفية العامة النتيجة عرفيه عامة والعلة
ظاهرة ب مع المشروطة العامة النتيجة عرفيه عامة اما ان كانت سالبة فلان هذه الكبرى

سنبين بعد العكس كيفيتها وقد ذكرنا في الشكل الاول لمية كون هذا الاختلاط منتجا لهذه النتيجة
وان كانت موجبة فكذلك ج مع العرفيه الخاصه النتيجة عرفيه عامة ان كانت سالبة عامه
بالعكس ولان سلب الاوسط عن الاكبر وان كان بشرط اللادوام لكن يحتمل ان يكون سلب الاكبر
عن الاوسط دايما فمحال حصول الاوسط للاصغر تحت الاحصل له الاكبر م هذا لاينافي دوام
السلب لان لادوام سلب الاوسط عن الاصغر لاينافي لادوام سلب الاكبر عنه فالنتيجة عرفيه
عامه وان كانت موجبة فكذلك بالطريق الذي مر د مع المشروطه الخاصه النتيجة عرفيه عامة
بالبيان المذكور

الصغرى المشروطة الخاصة فا مع العرفيه العامه النتيجة عرفيه عامة
والعلة ظاهرة ب مع المشروطة العامة النتيجة مشروطة عامة للعكس ولان الكبرى تدل
على استحالة اجتماع الاكبر والاوسط والصغرى تدل على استحاله خلو وصف الاصغر عن الاوسط
في تلك الحاله يستحيل اتصاف الاصغر بالاكبر م لادوام ضرورة سلب الاوسط عن الاصغر لاينافي
دوام ضرورة سلب الاكبر عنه فيجب ان يكون النتيجة محتملة للحالتين وهي المشروطة العامة ج
مع العرفيه الخاصه النتيجة عرفيه عامة بالعكس ولان الكبرى ان كانت سالبة فهي تدل على ان الكبرى
والاوسط لايجتمعان من غير بيان ان ذلك واجب ام لا لكن وصف الاصغر يجب اتصافه بالاوسط
فوجب القطع بخلو عن الاكبر من غير بيان ان ذلك الخلو واجب ام لا م ليس هنا ما ينافي دوام هذا
الخلو فيكون النتيجة عرفيه عامة وان كانت موجبة جعلنا الصغرى كبرى فينتج عرفيه عامة فتعكس
كنفسها ولان الاكبر لاينفك عن الاوسط لكن وصف الاصغر يستحيل اتصافه بالاوسط فيجب
القطع بخلوه عن الاكبر من غير بيان انه واجب ام لا وليس هنا ما ينافي دوام هذا السلب فيكون
النتيجة ما ذكرنا د مع المشروطه الخاصة النتيجة مشروطه عامة بيانه ان الاوسط ضروري
الثبوت لوصف احد الطرفين وضروري السلب عن وصف الطرف الاخر فالضرورة بين الوصفين
مباينة م قد عرفت ان اشتراط اللادوام من احد الجانبين لايوجب اشتراطه من الجانب الاخر
وذلك يوجب ما قلنا فالحاصل ان بلتئام هذه النتايج مشروطة عامة والبواقي عرفيه عامة
وبالله التوفيق

المختلطات في الشكل الثالث

جهة النتيجة هناك هي
في الاول من غير فرق وذلك يتبين في واحد العكس بالعكس واما في ذي العكسين وما لا يقبل العكس

فالاعتراض ولما كان الامر كذلك لم يكن في الاطناب فائدة والاختبار بين صحة ما ذكرناه وبالله التوفيق

المختلطات في الشكل الرابع

لما كان الكلام في هذا الشكل قليل النفع جدا قنعنا ببعض ما فيه من الاختلطات وقبله فلنتكلم فيما ينعقد فيه من الضروريات البسيطه والممكنات

البسيطه

الضروريات

فالضرب الاول والثاني ينتجان ممكنه عامة لان الاصغر الضروري للاوسط ان لم يكن الاوسط واحدا من موضوعاته التي منها الاكبر ضروريا له ويجوز ان يكون فلا جرم كان الواجب ما يعم الاحتمالين وهو الامكان العامه واما الثلاثة الباقية فنتايجها ضرورية لانا نبين الثالث اما جعل الكبرى صغرى فينتج سالبة ضرورية وبعد العكس يبقى كذلك واما من الثاني بعكس الصغرى فيكون القياس من صغرى ممكنه عامة وكبرى ضرورية في الثاني فيكون النتيجة ضرورية واما الرابع والخامس فانا نبين النتيجة فيهما اما من الثاني بعكس الصغرى وذلك ينتج الضرورية واما من الثالث بعكس الكبرى التي هي سالبة ضرورية حافظة للجهة بعد العكس والنتيجة فيه تابعة لها

الممكنات

الثلثة الاخيرة عقيمة لان السوالب الممكنة لا تنعكس والاولان ينتجان تنعكس ممكنه عامة او بالرد الى الثاني بعكس الكبرى هي تنعكس ممكنه عامة

اختلاط المطلق والضروري

ولنجعل الكبرى ضروريه اما الضربان المنتجان للموجبه الجزئية فالنتيجة فيهما ممكنه عامة لان الصغرى دلت على ان الاصغر ثابت للكل الاوسط والكبرى دلت على ان الاوسط ضروري الثبوت للكل الاكبر او لبعضه فيلزم ان يكون الاصغر ثابتا للكل الاكبر او لبعضه وذلك يقتضي ان يكون الاكبر ممكن الثبوت امكانا عاما لبعض الاصغر فالامكان العام بعض الاصغر اكبر واما الثلثه المنتجة للسالبتين فالنتيجة فيها ضرورية لانها تعكس الصغرى ترتد الى الثاني والكبرى ضرورية ومتى كانت احدى المقدمتين في الثاني ضرورية كانت النتيجة ضرورية ولنجعل المطلقه كبرى فالمنتجان للموجبة الجزئية ينتجان ممكنة عامية لان الصغرى دلت على كون الاصغر ضروريا للكل الاوسط والكبرى دلت على ان الاوسط ثابت لكل الاكبر او لبعضه فيلزم ان يكون الاصغر ضروري الثبوت لكل الاكبر او لبعضه فيلزم ان يكون الاكبر ممكن الثبوت امكانا عاما لبعض الاصغر واما الثلثه المنتجة للسالبة ففيه تفصيل اما الذي ينتج السالبة الكلية فالنتيجة فيه ضرورية لان الصغرى فيه سالبة ضرورية فبعد العكس يبقى ضرورية فيكون ذلك اختلاط ممكن صغر ضرورية وكبرى مطلقة في الثاني فالنتيجة يكون ضرورية واما

المنتجان للسالبة الجزئية فالنتيجة فيهما ممكنه عامية لان الصغرى فيهما موجبة ضرورية فاذا عكست صارت ممكنه عامة فيكون ذلك قياسا من صغرى ممكنه عامة والكبرى مطلقة في الثاني وقد عرفت انه لا ينتج الا اذا كانت المطلقة عرفيه عامة او خاصة وحينئذ يكون النتيجة ممكنه عامة والتي ان الصغرى دلت على ان الاصغر ضروري الثبوت لكل الاوسط او لبعضه وهذا يقتضي ان يكون الاوسط ممكن الثبوت لبعض الاصغر امكانا عاميا والكبرى دلت على ان الاوسط والاكبر لا يجتمعان فذلك البعض من الاصغر الذي يمكن ثبوت الاوسط له وجب صحة خلو عن الاكبر استدلالا بامكان المنافي على امكان الاتصاف بالامكان العام بعض الاصغر اكبر لكن ذلك انما يكون لو كانت المطلقة عرفيه والا لم يصح

اختلاط الممكن والضروري

ولنجعل الضرورية كبرى فاما المنتجان للموجبة الجزئية فالنتيجة فيهما ممكنه عامة لان الصغرى دلت على ان الاصغر ممكن الثبوت لكل الاوسط والكبرى دلت على ان الاوسط ضروري الثبوت لكل الاكبر او لبعضه فيلزم ان يكون الاصغر ممكن الثبوت لكل الاكبر او لبعضه وعلى التقديرين يلزم ان يكون الاكبر ممكن الثبوت لبعض الاصغر امكانا عاما واما المنتج للسالبة الكلية فعقيم هنا لان الكبرى دلت على وجوب اتصاف الاكبر بالاوسط والصغرى دلت على امكان خلو الاوسط عن الاصغر فهذا يقتضي خلو الاكبر عن الاصغر ولا يلزم منه امكان خلو الاصغر عن الاكبر واما المنتج للسالبة الجزئية فالنتيجة فيهما ضرورية لانها تعكس الكبرى ترتد الى الثاني وقد عرفت ان هذا الاختلاط ينتج الضروري هناك ولنجعل الممكنة كبرى فالمنتجان للموجبة الجزئية ينتجان ممكنه عامة لان الكبرى دلت على امكان اتصاف كل الاكبر او بعضه بالاوسط والصغرى دلت على وجوب اتصاف كل الاوسط بالاصغر فيلزم وجوب اتصاف كل الاكبر او بعضه بالاصغر وعلى التقديرين يلزم امكان اتصاف بعض الاصغر بالاكبر واما المنتج للسالبة الكلية فينتج الضرورية هنا لان الصغرى السالبة الضرورية تنعكس ضرورية وحينئذ ترتد الى الثاني ويكون النتيجة ضرورية واما المنتجان للسالبة الجزئية فعقيمان لان الاصغر وان كان ضروريا للاوسط لكن ذلك لا يمنع ان يكون الاوسط ممكنا للاصغر وهو ايضا ممكن للاكبر وقد عرفت غير مرة انه لا قياس عن الممكنتين في الثاني

اختلاط الممكن والمطلق

لنجعل المطلق كبرى فالمنتجان للموجبة الجزئية ينتجان ممكنه عامة لان الكبرى دلت على اتصاف كل الاكبر او بعضه بالاوسط والصغرى دلت على امكان اتصاف كل الاوسط

الاصغر فيلزم امكان اتصاف كل الاكبر او بعضه وعلى التقديرين يلزم امكان اتصاف بعض الاصغر بالاكبر
واما المنتج للسالبة الكلية فعقيم هنا لان الكبرى دلت على اتصاف كل الاكبر بالاوسط والصغرى
دلت على امكان خلو كل الاوسط عن الاصغر فهذا يقتضي امكان خلو الاكبر عن الاصغر ولا يلزم
منه امكان خلو الاصغر عن الاكبر واما المنتجان للسالبة الجزئية فينتجان ممكنة عامة
ان كانت المطلقة عرفية عامة كانت ام خاصة لانك متى عكست الصغرى حصل قياس من ممكنه
صغرى ومطلقة منعكسه كبرى والنتيجة ممكنة عامة على ما مر ولنجعل الممكنة كبرى فالمنتجان للموجبة
الجزئية يكون النتيجة فيهما ممكنة عامة لان الصغرى دلت على اتصاف كل الاوسط بالاصغر والكبرى دلت
على امكان اندراج كل الاكبر او بعضه تحت الاوسط فيلزم منه امكان اتصاف كل الاكبر او بعضه
بالاصغر وعلى التقديرين يلزم امكان اتصاف بعض الاصغر بالاكبر فاما المنتج للسالبة الكلية
فهنا ينتج ممكنة عامة ان كانت المطلقة منعكسة لان الصغرى تدل على ان الاصغر والاوسط لا يجتمعان
لكل الاكبر يمكن حصول الاوسط له فوجب امكان خلو الاصغر عن الاكبر استدلالا بامكان المتاخر
على امكان الاسبق واما المنتجان للسالبة الجزئية فهما عقيمان هنا لان ثبوت الاصغر للاوسط ☉
بالاطلاق المنعكس لا يقتضي الا ثبوت الاوسط للاصغر بالامكان العام فاذا كان ثبوت الاوسط
للاكبر ايضا بالامكان كان ذلك قياسا من الممكنتين الثاني وانه غير منعقد وليكن هذا اخر كلامنا
في المختلطات في الاشكال الاربعة على سبيل الاختصار وبالله التوفيق

القسم الثالث في الشرطيات

وهي على خمسة انواع **الاول** ما يتركب من المتصلات والمنتج
منها ما يكون الشركة في جزء تام والمشترك فيه اما ان يكون تاليا في الصغرى مقدما في الكبرى وهو
الاول او تاليا فيهما وهو الثاني او مقدما فيهما وهو الثالث او مقدما في الصغرى تاليا في الكبرى
وهو الرابع والشرايط المعتبرة في هذه الاشكال هي التي كانت معتبرة فيها عند ما كانت حمليات
من غير تفاوت فلا فايدة في الاعادة ويجب ان تعلم ان هذه الاقيسة انما ينتفع بها في اللزومية
اما في الاتفاقية فلا **الثاني** من المتصلات ولا يتالف من الحقيقيتين منها قياس
الا ان يكون الشركة في جزء تام والمطلوب منه ما كان على نهج الاول وشرايط انتاجه ان يكون
الصغرى موجبة والجزء المشترك فيه موجبا والكبرى كلية مثاله اما ان يكون هذا العدد زوجا

واما

واما ان يكون فردا وكل فرد فاما ان يكون اول او مركبا فهذا العدد اما ان يكون زوجا او اول
او مركبا وانت تعلم ان هذه الصغرى يحتمل ان يكون كلية وجزئية والمتصلة اما ان يكون موجبة
او سالبة وعلى التقديرين فاما ان يكون مركبة من موجبتين او خلط منها **الثالث** من الحمليات
والمتصلات والشركة ان كانت مع المقدم والحمليه فملو بعيد جدا عن الطبع وان كانت مع التالي
والحمليه فاما ان يكون الحمليه كبرى او صغرى فان كان الاول فاما ان يكون المتصله موجبة او سالبة فان
كانت موجبة كانت النتيجة متصلة مقدمها ذلك المقدم بعينه وتاليها نتيجة التاليف من تالي
الشرطية مع الحمليه ويعتبر الاشكال المذكورة في الحمليات والشرايط المعتبرة هناك بين
الحمليتين معتبرة هنا بين تالي الشرطية وبين الحمليه وان كانت سالبة فالشرط ان يكون موضوعا اعتبرنا
في الاقيسة الحمليه المساوية ان يكون موجبة فهنا يجب ان يكون سالبة لان سلب السلب
ايجاب وباقي الشروط بحالها **مثال الضرب الاول** من الشكل الاول ليس البتة اذا كان ه ز فلا كل
ج د وكل د ا ينتج ليس البتة اذا كان ه ز فلا كل ج ا برهانه ان المتصلة يلزمها كلما كان ه ز فكل
ج د وكل د ا ينتج كلما كان ه ز فكل ج ا ويلزمه ليس البتة اذا كان ه ز فليس كل ج ا وانت تعلم البواقي حال
منه واما ان كانت الحمليه صغرى حدثت الاشكال المذكوره فان كانت المتصله موجبة فالشرايط
بين الحمليه والتالي هي المذكورة وان كانت سالبة فالشرط ان كل موضوع اعتبرناه في الحمليات السادجة
ان يكون كليه فالتالي القايمة مقامها هنا يجب ان يكون جزئية لان المتصلة لما كانت سالبة كان
معناها انه ليس اذا كان المقدم كان ذلك الجزئي وهذا يقتضي حصول الكلي لان رفع الجزئي يقتضي حصول
الكلي وباقي الشروط بحالها **مثال** الضرب الاول من الشكل الاول كل ج ب وليس البتة اذا كان
ه ز فليس كل ب ا ينتج فليس البتة اذا كان ه ز فليس كل ج ا وبتبديل المتصله الى الايجاب ثم احد
لازم النتيجة **الرابع** من الحمليات والمتصلات فان كانت الحمليه صغرى كان القريب من الطبع
ما يكون على نهج الاول وهو ان يكون الحمليه موجبة ومحمولها موضوع كل احد الانفصال ويكون المنفصلة
كلية **مثاله** كل متحرك جسم وكل جسم اما جماد او نبات او حيوان فكل متحرك اما جماد او نبات او
حيوان وان كانت الحمليه كبرى فاما ان يكون قضايا او قضية واحدة وان كانت قضايا فاما ان يكون مشتركة
في محمول واحد او لا يكون فان كانت مشتركة في محمول واحد فالمطبوع منه ما يكون على نهج الشكل الاول

يجب ان يكون المنفصلة واجزاؤها موجبة والحمليات كليات ويكون اجزاء الانفصال مشتركة
في الموضوع **مثاله** كل متحرك اما جماد او نبات او حيوان وكل جماد ونبات وحيوان جسم فكل متحرك جسم
وان لم يشترك في محمول واحد فالشرائط بعينها ما ذكرناه لكن النتيجة منفصلة مانعة من الخلو
لاحتمال ان يكون كل واحد من محمولات اجزاء الانفصال اعم منها وان كانت الحملية واحدة كانت النتيجة
ايضا منفصلة مانعة من الخلو لاحتمال ان يكون محمول ذلك الجزء لازما اعم منه غير منافٍ لسايرِ
الاجزاء **الخامس** من المتصلات والمنفصلات وليكن المنفصلة حقيقية والشركة اما في
جزء تام او غير تام فان كان الاول فالاقرب الى الطبع ان يكون المتصلة صغرى والمنفصلة كبرى
ويكون موجبة واحداها لا محالة يكون كليه ومالم يكونا كليتين لم يكن النتيجة كليه ثم
يجوز جعل تحته متصله ومنفصله وان كان الثاني فالمطبوع منه ان يكون محمول التالي موضوعا
في اجزاء الانفصال والتالي كليا ويكون النتيجة متصله منفصلة التالي فهذا هو الكلام
المختصر جدا في الشرطيات والاستقصاء فيها لو وفق الله تعالى في المطول الكبير ❦
القسم الرابع في الاقيسة التي لا يتكرر الحد الاوسط بتمامه فيها وهي مثل قياس
المساواة وكقولنا الجسم فيه سواد وكل سواد لون فانه يلزم بالضرورة من العلم بهاتين المقدمتين
العلم بان الجسم فيه لون وكذا قولنا الذرة في الحقة والحقة في الصندوق فانه يلزم منهما كون الذرة
فيما في الصندوق والاوسط غير متكرر لكن قولنا متى كان الاوسط متكررا لزمت النتيجة
لا تعكس يعم ان ذلك يختلف باختلاف المواد **القسم الخامس** في الاستثنائيات
قبل الخوض في التفصيل لا بد من مقدمتين **فا** القياس الاستثنائي مركب من مقدمتين احداهما
شرطيه والاخرى وضع او رفع لاحد جزئيها حتى يلزم منه وضع الجزء الاخر او رفعه وليس
من شرطه ان يكون المقدمة الاخرى حمليه فان الشرطيه ان تركبت من حمليتين كان الامر كذلك
والا لكان الاستثنا ايضا شرطيه **ب** المقدمة التي يجب ان يكون شرطيه جارية هنا
مجرى الكبرى في الاقترانيات والاستثنائيه جارية مجرى الصغرى لان الكبرى في الحمليات
هي التي يقال فيها ان كل ما له الاوسط فله الاكبر فكانك قلت ان كان الاصغر يوجد فيه
الاوسط فغيه الاكبر ثم قلت لكن الاصغر يوجد فيه الاوسط فيلزم النتيجة فالشرطية

فايه مقام الكبرى والاستثنائية مقام الصغرى واذا عرفت ذلك فنقول القياس الاستثنائي
اما ان يكون مركبا من المتصله او المنفصله **القسم الاول** اذا كانت الشرطية متصلة
وهي اما ان يكون لزومية او اتفاقيه فاستثنا عين المقدم يوجب عين التالي واستثنا
نقيض التالي يوجب نقيض المقدم على تفصيل سنذكره والاصل اللزوم لانه لو وجد الملزوم مع عدم
اللازم او عدم اللازم مع وجود الملزوم كان ذلك قادحا في اللزوم واما استثنا نقيض المقدم واستثنا
عين التالي فلا ينتجان لاحتمال كون اللازم اعم من الملزوم ولا يلزم من ثبوت العام ثبوت الخاص ولا من
انتفا الخاص انتفا العام والا بطل العموم ومن الناس من قال اللازم لو كان مساويا حصلت النتايج
الاربع وهو خطا لان لزوم هذا الذاكر غير لزوم ذاكر لهذا واللازم من مجرد لزوم هذا الذاكر ليس الا
ثبوت هذا عند ثبوت ذاكر وانتفا ذاكر عند انتفا هذا واما النتيجتان الاخريان فلا يلزم البتة
من لزوم هذا الذاكر لذاكر لزوم ذاكر لهذا وذاكر في الحقيقة شرطية **ثم اعلم** ان البين بذاته من هاتين
النتيجتين استثنا عين المقدم لانتاج عين التالي واما استثنا نقيض التالي لانتاج نقيض المقدم
فهو باسطه الضرب الاول فانه لما لزم شيئا كان عدم اللازم لازما لعدم الملزوم فيكون
الاستدلال باستثنا اللازم على انتفا الملزوم راجعا عند التحقيق الى الاستدلال بوجود الملزوم على
وجود اللازم **واما الاتفاقيه** فغير منتجة فاذا قلت كلما كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق
فلو قلت لكن الانسان ناطق لم يلزم فالحمار ناهق لان العلم بصدق تلك الشرطية موقوف على
العلم بوجود جزئها فلو استفيد العلم بواحد منهما منها لزم الدور ولو قلت لكن الحمار ليس
بناهق لم يلزم فالانسان ليس بناطق لان هذا الاتصال ليس بلزومي ولا باتفاقي لان الاتفاقي
هو الذي يطابق وجوده وجود غيره وما لا وجود له في نفسه امتنع ان يطابق وجوده وجود
غيره والا لزم من التوافق في الصدق التوافق في الكذب ليطل قياس الخلف **لا يقال** اذا
صدق كلما كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق صدق اذا لم يكن الحمار ناهقا فالانسان ليس بناطق
والاصدق نقيضه ويلزمه قد يكون اذا لم يكن الحمار ناهقا فالانسان ناطق وكان حقا انه كلما كان
الانسان ناطقا فالحمار ناهق لزم قد يكون اذا لم الحمار ناهقا فالحمار ناهق هذا خلف **لانا نقول**
هذا ليس بخلف لان معناه قد يكون اذا لم الحمار ناهقا في الفرض فالحمار ناهق في الوجود واما التفصيل
الموعود

فهوان الشرطية اللزومية اما ان يكون مهملة او محصورة فان كانت مهملة فحراها اما ان يكونا
كليتين او لا يكونا كذلك والاول غير منتج لان معنى تلك القضية كون احدى الكليتين ملازمة للاخرى
من غير بيان كلية تلك الملازمة اى من غير بيان انها حاصلة فى كل الاوقات ومع كل الاعتبارات
ام لا فبتقدير الا يتحقق تلك المتابعة الا على بعض الاعتبارات فمن المحتمل ان يكون حال الاستثنا
غير حال اللزوم فحينيذ لا يلزم عند الاستثنا حصول اللازم فلم يكن القياس منتجا **لا يقال**
متى ثبت اللزوم على بعض الاعتبارات ثبت اللزوم دايما وما لا يكون لازما لا يصير لازما فى شئ
من الاوقات **لانا نقول** لانسلم ان ما لا يكون لازما فى كل وقت لا يكون لازما فى شئ من الاوقات
كالتنفس للانسان وان سلمناه لكن الانتاج انما يحصل عند ثبوت كون القضية كلية بالدليل الذى
ذكرتموه وذلك تحقق مقصودنا من ان الشرطية متى لم يكن كلية لم يلزم النتيجة واما الثانى وهو
ما اذا كانت الشرطية مهملة مركبة من قضيتين غير كليتين فما ذكرناه قبل متوجه هنا
مع اشكال اخر وهو ان الجزئين اذا لم يكونا كليتين كفى فى صدق كل واحد منهما ثبوته فى شخص
واحد مثلا قولنا ان كان **اب فج د** فقولنا **اب** مهملة فيكفى فى صدقها اتصاف شخص ما من
اشخاص الالف بالباء وكذا القول فى الثانى واذا كان كذلك فى صدق المهملة الشرطية المركبة
من قضيتين غير كليتين ان تتصف شخص واحد من اشخاص موضوع التالى بمحموله عند اتصاف
شخص واحد من اشخاص موضوع المقدم بمحموله فى زمان واحد ثم اذا استثنينا وقلنا لكن **اب**
فمن الجايز ان يكون الالف الذى صار **ب** فى هذا الاستثنا غير الذى لاجله صدق تلك الشرطية
والا ويكون الحكم فى جميع الالفات واحدا واذا كان كذلك لم يلزم النتيجة واما اذا كانت الشرطية
كلية فان لم يكن جزاها كليتين عاد الاشكال وان كان فلا خلو اما ان يكون الدوام معتبرا فى الجزئين
او لا يكون فالاول كقولنا كلما كان دايما كل **اب** فدايما كل **جد** وهنا يحصل النتيجتان واما
الثانى فان استثنا عين المقدم ينتج عين التالى واستثنا نقيض التالى لا ينتج نقيض المقدم بيانه
انك اذا جعلت موضوع المطلقة العامة الحملية مقدمها ومحمولها تاليا كما اذا قلنا كلما كان
هذا انسانا فهو ضاحك بالفعل فلو قلنا لكنه انسان لزم انه ضاحك بالفعل بالاطلاق العام
فان بعض ما ليس بضاحك بالضرورة انسان **لا يقال** قولكم كلما كان هذا انسانا فهو ضاحك

بالفعل قضية كاذبة بل هذه انما يصدق لو استحال انفكاك الانسانية عن الضحك بالفعل
لانا نقول فهذا يقتضى الا يكون القضية كلية فى الشرطيات الا اذا كانت دايمة وذلك
باطل لانها قد يكون مطلقة عامة على ما بيناه ولان معنى تلك القضية انه لا حال ولا اعتبار للانسان
الا ويصدق معه كونه ضاحكا بالفعل وهذا اعم من قولنا انه لا حال الا ويصدق معه كونه
ضاحكا بالفعل مع تلك الحال او قبله او بعد واما اذا كان الدوام معتبرا فى التالى كان
استثنا النقيض فيه منتجا ايضا لان السلب الدايمى فى الايجاب المطلق فيكون منافيا للطبيع
المقدم **القسم الثانى** ان يكون الشرطية منفصلة فان كانت حقيقية
وذات جزئين كان استثنا عين ايهما كان منتجا نقيض الاخر واستثنا نقيض ايهما كان منتجا
عين الاخر لاستحالة اجتماع النقيضين وارتفاعهما معا وان كانت اكثر من ذات جزئين كان
استثنا عين ايهما كان منتجا نقيض البواقى واستثنا نقيض ايهما كان منتجا منفصلة من الاجزا
الباقية وان كانت غير حقيقية فان كانت مانعة الجمع كان استثنا عين ايهما كان منتجا
نقيض البواقى لاستحالة اجتماع تلك الاجزا واستثنا نقيض ايهما كان لا ينتج عين شئ منها لصحة ارتفاع
اذا كلها وان كانت مانعة الخلو كان استثنا نقيض ايهما كان منتجا حصول الاخر لاستحالة ارتفاعهما معا
واستثنا عين ايهما كان لا ينتج نقيض الاخر لصحة اجتماعهما واعلم ان من الاستثنايات المنفصلة انما
انتجت لكونها فى قوة الاستثنايات المتصلة وهو ان رفع احد الجزئين او وضعه يلزمه رفع الاخر او وضعه
وبالله التوفيق **واما اللواحق** فى الاشارة الى بعض توابع القياس وذلك تسعة امور
فا فى ان كل قياس لا بد فيه من مقدمتين لا ازيد ولا انقص لان المجهول انما يكتسب من المعلوم وذلك المعلوم
اما ان يكون له نسبة الى كليه المطلوب او الى جزايه فان كان الاول حصلت هناك مقدمتان احداهما الدالة
على انه يلزم من حصول ذلك الشئ حصول المطلوب وهى الشرطية والثانية ان ذلك الشئ قد حصل وهى
الاستثنايية وحينيذ يلزم حصول المطلوب وان كان الثانى فاما ان يكون له الى جزء المطلوب نسبة
يلزم من العلم بها العلم بالمطلوب وحينيذ يحصل بسبب انتسابه الى جزء المطلوب مقدمتان فيكون
المنتج لمقدمتين لا اقل ولا اكثر واما الا يكون فحينيذ لا يكون منتجا لقرس المطلوب بل ربما كان منتجا
لشئ من المقدمات المنتجة له لم يكن الكلام فيه بعينه كالكلام فى الاول فثبت ان القياس المنتج

بالذات النتيجة الواحدة لاترد على مقدمتين ولاينقض عنها وانما المقدمات الكسبيه هي بالحقيقه
مقدمات المقدمات ان احتيج في تحقيق المطلوب اليها ويسمى ذلك قياسا مركبا والا كانت خارجة
عن المطلوب والقياسات المركبة قد يكون موضوعه وهي التي يذكر فيها النتايج تارة ليبان كونها نتيجة
وتارة لجعلها مقدمه لما بعدها وقد يكون مطويه وهي التي لايذكر فيها النتايج البته ثم هذه
المقدمات لما تبتدا من الاوليات فلها بدايه فان امكن انتهاؤها الى نتايج لايمكن جعلها مقدمات
لغيرها كانت ذوات نهايه والا فلا **ب في الخلف** حاصله راجع الى الاستدلال
بامتناع لازم احد النقيضين على امتناعه وبه على ان الحق في الطرف الاخر وهو من القياسات المركبه
لانه مركب من قياسين احدهما اقتراني والاخر استثنائي كقولك لو كذب قولنا ليس كل ج ب
صدق نقيضه وهو كل ج ب ومعنا مقدمه صادقه وهي ان كل ب ا ينتج لو كذب ليس
كل ج ب لكان كل ج ا ثم نجعل هذه الشرطيه مقدمه لقياس استثنائي ويستثنى نقيض
المحال فينتج نقيض المقدم واعلم ان قياس الخلف حاصله راجع الى ابطال النقيض وذلك نقيض
كون النقيض الاخر حقا او كون اقسامه حقا ولذلك لايفيد جهة النتيجة على التعيين فانا لو قدرنا
النتيجة مثلا عرفيه خاصه ومتى صدقت ذلك صدقت عرفية عامة ثم مطلقة عامة ثم ممكنه
عامة لانه متى صدق الخاص صدق العام والخلف لابد وان يساعد على ابطال نقايض هذه
القضايا باسرها فاذا قام الخلف على ابطال نقيض الكل العام لم يلزم كون النتيجة ممكنه عامة
بل ان يكون النتيجة اما هي او ما يصدق هي عليه فلهذا السر عدلنا في بيان اكثر جهات الاقترانات
عن هذا الطريق وامارد الخلف الى المستقيم فهو ان تاخذ نقيض التالي المحال وتقرنه بالمقدمة
الصادقة فينتج على الاستقامة المطلوب الاول وان كان لايجب ان يرتد عند الاستقامة الى
الشكل المستعمل في الخلف **ج في الدور والعكس** اما الاول فهو ان تاخذ
مقابل النتيجة بالضد او النقيض وتضاف الى احدى المقدمتين فينتج مقابل الاخرى والثاني
وهو ان تاخذ النتيجة وعكس احدى المقدمتين قياسا على انتاج الاخرى ولقلة الانتفاع بهما
اخلينا بالاستقصاء فيهما على الكتب القديمه **د في اكتساب المقدمات**
صح طرق المطلوب واطلب كل ما يمكن حمله على كل واحد منها من الخمسه المفرده ايضا وجميع

المحمولات

المحمولات الخمسة لكل واحد من محمولاتها وجميع ما تحمل كل واحد منها عليه على احد الوجوه الخمسة بالغة
ما بلغت واما في السلب فاطلب جميع ما يسلب هذا عنه ولاحاجة الى طلب ما يسلب عنه
هذا ولا يلتفت الى الاوصاف المشتركة بين الطرفين سلبا كانت او ايجابا الا متى ان كان مطلوبك
كليا فان وجدت في محمولات موضوع المطلوب ما يكون موضوعا لمحموله ثم قياس وان
كان سلبيا كليا فان وجدت في محمولات احد الطرفين ما يسلب عن كلية الاخر ما دام الوصف
ثم القياس من الثاني والاول للانعكاس السالب وان كان موجبا جزئيا ووجدت شيئا واحدا موضوعا
للطرفين حصل غرضك عن الشكل الثالث وبعكسه من الاول وان كان سالبا جزئيا فان وجدت
في موضوعات احدهما ما ليس موضوعا للاخر وقدم غرضك من الثالث وان وجدت في محمولات
بعض الموضوع ما لا يحمل عليه المحمول ثم غرضك من الاول وان وجدت في محمولات احدهما
او بعضه ما لا يحمل على الاخر او بعضه ثم غرضك من الثاني **ه في التحليل** حصل المطلوب
اولا ثم انظر في القول الذي جعل منتجا له فان لم يحد فيه مقدمه تشارك المطلوب لم يكن القول منتجا له
وان وجدتها فان كان الاشتراك في كلي الحدين كان القياس استثنائيا ثم ضع الاستثناء من الجزء الذي
يباينه من المقدمة المطلوبة اذ لابد منه وان كان في احد الحدين فالقياس اقتراني ثم انظر انه
موضوع المطلوب او محموله لتميز لك الصغرى والكبرى ثم ضم الى الجزء الاخر من المقدمه الجزء الاخر
من المطلوب على احد التاليفات المذكورة فان تالفا فهو الوسط وتميزت لك المقدمتان بالفعل وشكل
القياس والنتيجة وان لم يكن كذلك لم يكن القياس بسيطا بل مركبا وحينئذ تعمل العمل المذكور
في كل واحد منهما ويجب الاحتراز باشتراك الالفاظ واختلافها في اشتراك المعاني واختلافها **و**
في الاستقراء القياس الذي ينتج الكلي سمي بالعرض الجزئي الذي تحته وعكسه و
عكس نقيضه وكذب نقيضه والسالبة الجزيه ان كان لها عكس نقيض فهو يتبعها والا فكذب
النقيض حاصل على كل حال **ز في النتايج الصادقة عن مقدمات كاذبة**
هذا غير ممتنع لان حقيقة المقدمات والتاليف ملزوم حقيقة التالي واستثناء عين التالي ينتج ولانا
لو قلنا كل انسان حجر وكل حجر حيوان يلزم منهما مع كذبهما ان كل انسان حيوان مع صدقه **ح في**
الاستقرا ان كان تاما فهو القياس المقسم الذي مر والا لم يفد العلم لاحتمال ان يكون حال

غير المذكور مخالفا لحال المذكور ط **في التمثيل** لو ثبت ان المقتضى لثبوت الحكم في محل الوفاق
هو القدر المشترك بينه وبين محل الخلاف وثبت ان محل الخلاف يشارك محل الوفاق في قابليه ذلك
الحكم وحصول الشرايط وارتفاع الموانع لزم من ثبوت الحكم في محل الوفاق ثبوته في محل الخلاف لا محالة
لم انهم احتجوا على علية الوصف المشترك بطريق **فا** الدوران وهو ضعيف لان التام منه
انما يتحقق لو بينا انه اذا ثبت الوصف ثبت الحكم لكن الوصف حاصل في الفرع فلا بد وان يعرف ثبوت
الحكم في الفرع ليتم الدوران لكن ذلك لو ثبت لاستغنينا عن اصل التمثيل ولان بتقدير ثبوت الدوران
التام لا يلزم العلية لاحتمال كونه جزء العلة او شرط العلة او رافعا للمانع او محققا للقبول **ب**
التقسيم الذي لا يكون متردد ا بين السلب والايجاب مثل ان يقولوا الحكم في محل الوفاق اما ان يكون
معللا بكذا او كذا والثاني باطل فتعين الاول **واعترض** الشيخ عليه فقال لم لا يجوز ان لا يكون
هذا الحكم معللا بعلة لانه لو وجب في حكم ان يكون معللا بعلة لوجب في علته تلك العلة ان يكون
معللا بعلة اخرى ولزم التسلسل وان سلمنا انه معلل فلم قلتم ان العلة ليست الا الاقسام التي ذكرتموها
ولم لا يجوز ان يكون هناك قسم غير ما ذكرتموه وهو الحق وان سلمنا الحصر لكن لم لا يجوز ان يكون العلة مجموع
تلك الاقسام او مجموع بعضها لا كل واحد منها وحده وان سلمنا انه ليس لسائر الاقسام دخل في البابين
لكن لم لا يجوز ان يقال هذا القسم ينقسم الى قسمين والعلة هي احد القسمين بخصوص وصفه وهو
غير حاصل في الفرع فلا يلزم التعديه **واعلم** ان المرجع بهذه الاسولة الى سوال الاول فظاهر
انه كذلك لانه لما قال الحكم الفلاني اما ان يكون معللا بكذا او كذا فانت منعت هذا الحصر وابديت
قسما اخر وهو كونه غير معلل حتى ان المعلل لو امكنه اقامة الدلالة القاطعة على الحصر لسقط
السوال واما الثاني فلا شك انه عبارة عن منع الحصر والثالث كذلك لانه لما ذكر ان ذلك الحكم اما ان
يكون معللا بكذا او كذا فانت ابديت قسما ثالثا وهو ما يتركب عن القسمين اللذين ذكرهما ولا شك
ان المتركب عن الشيئين مغايرهما فيكون حاصله راجعا الى منع الحصر واما الرابع فكذلك لان النفي اذا
انقسم الى قسمين فلا شك ان خصوصيه كل واحد من قسميه مغاير له فانت بذكر تلك الخصوصيه ابديت
قسما اخر واما ذكره المستدل فظاهر ان السوال المتوجه على هذه الطريقه ليس الا منع الحصر
وان سلمنا كون الوصف المشترك علة لكن لا يلزم من حصوله في الفرع حصول الحكم فيه ايضا لاحتمال ان يكون

واصوره هو من الحصر ما السوالم

المقلد علما واذا ثبت ذلك فنقول ذلك الاعتقاد الثاني ان كان يقينيا وجب ان يحصل فيه اعتقاد
ثالث متعلق بان لا يلام ليس الا كما تعلق الاعتقاد الثاني به وحينيذ يكون الكلام فيه كالكلام
في الاول ولزم التسلسل وان لم يكن يقينيا والاعتقاد الاول انما يصير يقينيا عند حصوله والمبني
على ما لا يكون يقينيا فوجب الا يحصل اليقين في شيء من الاعتقادات وذلك قادح في الادلة **الخامس**
ان كلامكم هذا مستمل على التوقف في كثير من المسايل بسبب تعارض الادلة وذلك يقدح في العلوم
الضرورية لان تلك الادلة القوية المتعارضة مركبة لا محالة من مقدمات فكل واحد من
تلك المقدمات ان كان العقل جازما بها غير متمكن من القدح فيها بوجه من الوجوه مع انا نعلم
بالضرورة ان بعضها كاذب لاستحالة صدق المقدمات المتناقضة فحينيذ قد وجدنا
ما جزم العقل به جزما يقينيا من غير تردد واحتمال مع انه كان كاذبا واذا كان الامر كذلك
ارتفع الوثوق بجزم العقل وبادى الى القدح في الاوليات وان كان العقل متمكنا من القدح
في شيء من تلك المقدمات لم يجز التوقف بل لا بد من بيان شيء من مقدمات احد الجانبين بمحتمل
والمحتملات لا يفيد اليقين وحينيذ لا يحتاج فيه الى التوقف فهذا جملة الاشكالات التي
يذكرها السوفسطاييون المنكرون للضروريات **واعلم** انا ان احتجنا في الجزم بصحة
البديهيات الى الجواب عن هذه الشبهات ولا شك ان الجواب عنها نظري غير ضروري
فحينيذ يتوقف الجزم بصحة الضروريات على النظر لكن النظر مركب من الضروريات فيلزم الدور
وان لم نحتج في الجزم بها الى الجواب عن هذه الشبهات لم يكن الجواب عنها لازما علينا البتة بل
كان ذكر كالزيادة المستغنى عنها وقد اطنبنا في كتاب النهاية في الجواب عن هذه الشبهات
فمن اراد هناك فليطالع ذلك الكتاب وليكن هذا اخر ما نقول في علم البرهان **واما الكلام**
في تفصيل المغلطات فهو ايضا كالفضل المستغنى عنه لان الانسان اذا بالغ في تحصيل
التصورات ثم طلب التصديقات الاولية منها فكل ما وجده كذلك راكب القياس منه
على الشرايط التي مر ذكرها في اعتبار التركيبات فيكون القياس برهانيا لا محالة وما لا يكون كذلك
لا يلتفت اليه وعلى هذا الطريق كان الاشتغال بالاشياء التي يذكرونها امورا غير محتاج اليها
جدا فكان ذكرها في الكتب المطولة اولى

واخر الله تعالى في الاجل صنفنا كتابا في المنطق

تورد فيه جميع ما للمتقدمين في كل باب معا يستقر عليه الراى الصحيح ونوجه الحق الصريح
واما الآن فليقنع بالقدر الذي مر ولنختم الكلام الى المنطق ولننتقل الى العلوم الحكمية

بعون الله وحسن تيسيره وحسبنا الله
ونعم الوكيل وقع يوم الاربعا الثالث والعشرون
من شهر شعبان سنه خمس عشرة وستمايه

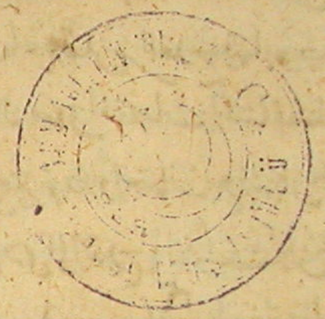

بسم الله الرحمن الرحيم وبالله التوفيق

الكتاب الاول

في الامور العامة وما يجري مجراها ويجري انواعها وهي الوجود والماهية والوحدة والكثرة والوجوب والامكان والقدم والحدوث وفيها خمسة ابواب

الباب الاول في الوجود

ج بحثنا فا في انه غني عن التعريف لثلثة اوجه فا علمي بوجودي بديهي والوجود جزء وجودي والعلم بالجزء سابق على العلم بالكل والسابق على الاول اولى ان يكون اوليا والوجود في الكل واحد فالوجود المطلق اولى م ب التصديق البديهي بان النقيضين لا يجتمعان ولا يرتفعان ليس الا التصديق بانه يمتنع الخلو عن العدم والوجود ويجب الاتصاف باحدهما وهو لا محاله مسبوق بتصور الوجود والعدم والوجوب والامتناع وكون الوجود مغايرا للعدم والمغاير عبارة عن الاثنينية التي تصورها مسبوق بتصور الوحدة لتقوم مهاياتها ومسبوق بتصور ماهية التصديق الذي ليس الجزء الاهو فاذن تصورات هذه الامور اولية ج تعريف الوجود بنفسه محال وباجزايه ايضا لانها ان كانت وجودات لزم توقف الشي على نفسه وان لم يكن فعند اجتماعها اما الا تحصل زايد فيكون الوجود محض باليس بوجود او يحصل فيكون هو الوجود وتلك الامور معروضاته فلا يكون اجزاء او بالخارج عنه وهو محال لما عرفت من المنطق ان الرسم لا يفيد تصور الماهية المرسومة ولان الاستقراء دل على ان كل ما عرف من الوجود

ب في ان الوجود مشترك لوجهين فا اذا عرفنا ان الممكن له سبب جزمنا حينيذ بوجود ذلك السبب وتوقفنا في كونه واجبا او جوهرا او عرضا لا يقدح في الجزم الاول ثم اذا اعتقدنا كونه واجبا فان ذلك الاعتقاد يزول باعتقاد كونه ممكنا فلولا ان الوجود مشترك بين جميع الاقسام والا لزال عند زوال اعتقاد الخصوصيات كما يزول اعتقاد كل واحد من الخصوصيات باعتقاد خصوصية اخرى ب مفهوم السلب مفهوم واحد من حيث انه سلب فان كان المقابل له ايجابات مختلفة المفهوم بطل الحصر او تخلف المفهوم حصل المطلوب ج في ان الوجود زايد على ماهيات الممكنات وجود السواد مثلا اما ان يكون نفس كونه سوادا او داخلا فيه او خارجا عنه

والاول يستلزم ان يكون بعضها يعمها وبعضها يخص كلا منها اما العامة فوجهان فا انه يصح تعقل المسمع عند الشك في وجوده الخارجي على ما لا يخفى وفي وجوده الذهني لو ثبت وان كان لازما للشعور به لكنه غير لازم الشعور به ولذلك يتعاقب ممن علم المسمع انكار وجوده الذهني والمشكوك فيه ليس نفس غير المشكوك الا اذا خلايته واما التشكك في الوجود فان اريد به التشكك في ثبوت الوجود للوجود فهو ممنوع لعدم احتمال الوجود للعدم والوجود وان اريد به التشكك في حصوله للماهية فهو غير ما نحن فيه ب السواد متى احذناه مع الوجود لم يكن بهذا الشرط محالا للعدم وبالعكس واذا احذناه مع قطع النظر عن الوجود والعدم كان قابلا لهما فهويته القابلة لهما مغايرة للقيدين المعاندين واما الخاصة فالذي يبطل كون الوجود نفس الماهية فا ان وجود السواد لو كان نفس كونه سوادا لكان لا يشارك البياض في وجوده كما لا يشاركه في سواديته ت ولكان قولنا الجوهر موجود نازلا منزلة قولنا الجوهر جوهر في عدم الفايدة والذي يبطل كونه داخلا فيها امران فا لو كان كذلك لكان اعم الذاتيات المشتركة فيكون جنسا فيكون تمة الانواع الداخلة تحته بعضها عن البعض بفصول موجودة فيكون الجنس داخلا في طبيعة الفصل فانفصاله عن النوع يستدعي فصلا اخر الى غير النهاية ب ولكان الفصل المقسم له علة لوجوده فيكون للوجود آخر. وهذا على قول الشيخ ج ولكان امتياز الواجب عن الممكن بفصل مقوم فيكون الواجب مركبا ب لو كان الوجود مقوما للامور المندرجة فيه فهو في نفسه ان كان غنيا عن الموضوع كان جوهرا وهو جزء من العرض فكان العرض جوهرا هذا خلف وان لم يكن غنيا عنه وهو جزء من الجوهر كان الجوهر عرضا هذا خلف د في ان واجب الوجود هل وجوده نفس حقيقته ام لا يدل عليه خمسة براهين فا وجوده اما ان يكون مساويا للوجود الممكن في كونه وجودا او لا يكون والثاني مضى فساده. والاول لا يخلو اما ان يكون وجوده مقارنا لماهيته غير او لا يكون والثاني باطل لان الوجود لما هو هو اما ان يقتضي ان يكون مقارنا لماهيته او يقتضي الا يكون مقارنا لماهيته او لا يقتضي واحدا منهما فان كان الاول فوجود واجب الوجود مقارن للماهية وقد فرض انه ليس كذلك هذا خلف وان كان الثاني فوجود الممكنات غير مقارن لشيء من الماهيات هذا خلف بالاتفاق ولان الممكنات موجودة فوجودها هو نفس ماهياتها لكنها في ماهياتها متخالفة فهي في وجوداتها

متخالفه هذا خلف وان كان الثالث لم يتصف الوجود باحد هذين القيدين الا لعلة. فتجرد وجود
واجب الوجود عن الماهيات لعلة فواجب الوجود لذاته ممكن الوجود لذاته هذا خلف
وبعبارة اخرى قيام وجود واجب الوجود بنفسه اما ان يكون لنفسه او لامر داخل فيه او لامر
خارج عنه والاقسام باطلان الا الامكان كل وجود كذلك فلا يكون للممكنات وجود مقارن لماهياتها
لكن ماهياتها موجودة فوجودها نفس ماهياتها هذا خلف وان كان لامر خارج عنه فذلك الخارج
اما ان يكون لازما او ملزوما او لا لازما ولا ملزوما فان كان الاول عاد الكلام في المقتضى له فاما ان يتسلسل
وهو محال ومع تسليمه فالمقصود حاصل لانه ان اقتضى الوجود شيأ منها عاد المحال وان لم يقتض
كان ذكرنا هذا اللزوم واما ان ينتهي الى ما يقتضيه لذاته وحينئذ يعود الالزام وان كان ملزوما
كان الوجود مقارنا له وقد فرض غير مقارن لغيره هذا خلف وان كان الثالث كان قيام واجب الوجود
معلولا علة منفصلة فلا يكون واجب الوجود لذاته واجب الوجود لذاته هذا خلف ب
حقيقة واجب الوجود غير معقولة للبشر ووجوده معقول لهم بحقيقته غير وجوده. ج
الوجوب امر اضافي لا يمكن تعقله الا بين امرين فلا بد من حقيقة اخرى يحكم عليها بان الوجود واجب لها
د لو كانت حقيقة الوجود بقيد سلبي لكان لا يخلو اما ان يكون موثريته لمجرد كونه وجودا
وساير الوجودات مساوية له في تمام الوجود فيلزم ان يكون كل واحد واحد من الوجودات مبدا
لمثل ما هو مبدا له هذا خلف واما ان يكون موثريته بشركة من ذكر القيد السلبي فيلزم ان يكون
السلب جزأ من مبدا الايجاب هذا خلف ه لو لم يكن لواجب الوجود حقيقة سوى الوجود وهو في كونه
وجودا مشارك لساير الوجودات لزم ان يكون كل واحد واحد من الممكنات الموجودة موصوفا
بصفات الباري حتى يكون مثل الشيء الواجب الوجود لذاته محتاجا الذاته الى الممكن هذا خلف
ولانا نعلم بالضرورة انه يستحيل ان يكون كل ذرة في الدنيا موصوفة بحقيقة الباري وذاته ومن
جوز ذلك فقد كابر عقله **الزام** اتفقوا على ان الطبيعة النوعية الواحدة يمتنع ان يكون
بعض اشخاصها مجردا عن المادة وبعضها ماديا وعليه بنوا ابطال الاعداد المفارقة
التي يثبتها اصحاب الحلا وابطال الهيولى لجريان الافلاك وان امتنع الانفصال عليها وان المفارقات
جاز ان تكون انواعها في اشخاصها وابطال المثل الافلاطونية واذا ثبت ذلك فنقول للوجود

ايضا طبيعة واحدة فان كانت غنية عن مقارنة الماهية فليكن ذلك مطلقا وان كانت محتاجة
اليها فليكن كذلك مطلقا وان جاز عليها ان يكون مجردة تارة ومقارنة اخرى فلم لا يجوز في الطبيعة
النوعية ان يكون مادية تارة ومجردة اخرى وذلك مما لا يمكن الفرق فيه **واحتجوا** على امتناع
مقارنة وجوده تعالى لماهية بان قالوا لو كان وجوده مقارنا لماهيته لكان اما ان يكون تحقق ذلك
الوجود متوقفا على تلك الماهية او لا يكون فان لم يتوقف كان ذلك الوجود غنيا عن تلك الماهية فلا
يكون عارضا لها فيكون وجودا موجود الذاته وبذاته وهو المطلوب وان توقف كان محتاجا
الى تلك الماهية وما هو محتاج الى الغير فهو ممكن لذاته فله سبب فلذلك الوجود سبب وهو ان كان وذلك السبب خ
غير ماهيته واجب الوجود كان لوجود واجب الوجود علة هذا خلف وان كان تلك الماهية والسبب
متقدم بالوجود على المعلول لزم ان يكون تلك الماهية متقدمة بوجودها على وجودها فيكون موجودة
مرتين وهو محال وايضا يلزم التسلسل وايضا فتقدير تسليم التسلسل نقول تلك الماهية
ان اقتضت وجودا لم يكن بين تلك الماهية وبين ذلك الوجود وجودا اخر فلا يكون العلة متقدمة بالوجود
على المعلول وهو محال او لم يقتض فيكون ذلك حكما بان ماهيته لا يقتضي الوجود اصلا بل وجودها انما جاء
من شيء اخر وذلك يدخل في الممكنات **الجواب** لا نزاع في شيء مما ذكرتموه الا في قولكم ان العلة
يجب تقدمها على المعلول بالوجود فانه باطل لثلثة امور **فا** الممكنات ماهياتها قابلة
لوجودها والقابل متقدم على المقبول وتقدم الماهية الممكنة على وجودها ليس بالوجود للوجود
التي ذكرتموها فاذن تقدم العلة القابلة على المعلول ليس بالوجود فجاز ايضا مثله في العلة الفاعلية
ب اجزاء الماهية علة لقوامها على معنى انها متى وجدا كان وجود الجزء سابقا على وجود الكل
فيكون الجزء بهذه الصفة حكم حاصل له قبل الوجود وهو من عوارض ذلك الجزء فيكون معلولا له فيكون
اقتضاء ماهية الجزء لهذا الوصف لا بشرط الوجود لان حصوله سابق على حصول الوجود ج
الماهية مقتضيه للامكان سواء جعلناه وصفا عدميا او شيئيا وذلك الاقتضاء يستحيل ان يكون
بشرط الوجود والا لتاخر الامكان عن الوجود المتاخر عن الامكان حتى يكون متاخرا عن نفسه
هذا خلف فاذن تقدم الماهية على الامكان لا بالوجود فثبت بهذين الوجهين ان تقدم الماهية
الموثرة في وجودها على ذلك الوجود لا يجب ان يكون بالوجود فبطلت حجتهم **فان قالوا** فاذا كنت

لا تعتبر وجود الماهية في كونها موثرة في الوجود يلزم كما تجويز كونها موثر فيه عند عدمها
وذلك محال فالجواب انه لا يلزم من اسقاط الوجود عن اعتبار الموثرية ادخال العدم فيها كما انه
لا يلزم من اسقاط عن قابلية الماهية الممكنة له ادخال العدم فيها وبالله التوفيق ٥

في ان المحكوم عليه بصفة وجودية لابد وان يكون موجودا

هذه المقدمة نافعة في كثير من المباحث واحتجوا عليها بان وصف الشيء بالشيء ان لم يقتض ثبوت
الصفة للموصوف وجب فيما لا يثبت للشيء ان يكون موصوفا به وذلك فاسد بالبديهة ثم ان حصول
الشيء لغيره فرع على حصوله في نفسه فاذن المحكوم عليه بالصفة الثبوتية لابد وان يكون ثابتا لا يقال
الوجود صفة ثبوتية ولا يستدعي حصولها للماهية كونها حاصلة قبل ذلك والا لزم التسلسل ولان
الانتفاء محكوم عليه بانه مقابل للثبوت وهو حينئذ انه مقابل له يمتنع ان يكون ثبوتيا والا كان الشيء غير
نقيضه ح ولانكم تحكمون على الممتنع بالامتناع مع انه ليس بثابت د ولانكم تحكمون على العدم بانه لا يصح
الحكم عليه وهو مناقضه لانا نجيب عن الاول بان البديهة حاكمة بان اتصاف الشيء بالثبوت لا يستدعي
تقدم ثبوت اخر عليه بل حاكمة باستحالة ذلك وهي حاكمة بان اتصاف الشيء بصفة اخرى ثبوتية يستدعي
تقدم ثبوت الموصوف واذا فرقت البديهة بينهما امتنع الجمع وعن الثاني ان الذهن يستحضر الصورة
ويحكم عليها بانه ليس لها في الخارج مايطابقها وهو المعنى بتصور السلب ثم يستحضر صورة اخرى و
يحكم عليها بان لها في الخارج مايطابقها ثم يحكم على احداهما بمقابله الاخرى لا من حيث انهما حاضرتان
في العقل من حيث ان احداهما استندت الى الخارج دون الاخرى وفيه بحث وعن الثالث انا نتصور
صورة في الذهن ونحكم على ماهيتها بامتناع الحصول في الخارج لا على شخصيتها فان ذلك حاصل في الممكن
والواجب ايضا وعن الرابع تقريب ما نرجوا به عن الثاني

وفي الوجود الذهني

تحقيقه ملخصا انه لا معنى لاتصاف الشيء بالشيء الا حصوله فيه فهذا ما يتصور الحرارة والبرودة والاستقامة
والاستدارة وحصلت ماهية الحرارة والبرودة والاستقامة والاستدارة فينا لصارت ذاتنا
حارة باردة مستقيمة مستديرة معاذ لك محال لا يقال انا اذا تصورنا الحرارة
فالحاصل في الذهن شبح الحرارة وصورتها او نقول الحاصل شيء يلزمه التسخين اذا وجد في الخارج
فقبل الوجود الخارجي لا يكون التسخين حاصلا لانا نجيب عن الاول بان شبح الحرارة وصورتها

ان كانت

ان كانت حرارة عاد الاشكال والا بطل القول بحصول ماهية الحرارة في الذهن وعن الثاني ان الحرارة
هي عين السخونة فتعقل الحرارة هو بعينه تعقل السخونة فتعقل السخونة اما ان يقتضي حصول
السخونة في العقل او لا يقتضي فان كان الاول كان العاقل للسخونة متسخنا لانه لا معنى للمتسخن
الا الموصوف بالسخونة وان كان الثاني فهو المقصود وعلى انا ان سلمنا ان الحرارة مغايرة
للسخونة وان السخونة امر لازم لها عند شرط مخصوص لكن الالزام المذكور في الحرارة بعينه
عايد في السخونة واحتج مثبتو بانا قد نتصور امورا لا وجود لها في الخارج ونحكم على ذلك المتصور
بالامتياز عن الغير فذلك المتصور لكونه محكوما عليه بالاحكام الثبوتية موجود واذ ليس في الاعيان
فهو في الذهن والجواب انا لا نسلم انا نتصور امورا لا ثبوت لها في الخارج نعم قد لا يكون
حاضرة عندنا ولكن لم لا يجوز ان يقال ان كل ما امكننا ان نتصوره ونتخيله فله صورة موجودة
قايمة بنفسها او في شيء من الاجرام الغايبة فاذا التفتت النفس اليها ادركتها وهي المثل التي كان يقول
بها العظيم افلاطون وسنذكر ادلته ارسطو على ابطال هذه المثل مع الجواب عنها واعلم
ان الاحتمالات في العلم بالمعدومات لا تزيد على الثلاثة فان المعدوم المعلوم ان لم يكن ثابتا اصلا
مع انا نميزه عن غيره كان العدم الصرف متميزا تميزا لو كان موجودا لما زاد عليه وهو باطل وان كان
ثابتا فهو اما في الذهن وهو باطل للحجة المذكورة او في الخارج وهو اما ان يكون حاضرا وهو باطل
بالبديهة او غايبا وهو الذي ذكرناه

ز في امتياز الذهني عن الوجود الخارجي

لو ثبت الذهني من الموجودات الخارجية فكل ما يوجد فيه فهو من حيث انه موجود معين فهو معين
حاصل في نفس معينة فهو من الموجودات الخارجية فالموجود الذهني ايضا من الموجودات الخارجية
فعلى هذا الوجود لم ينقسم الى خارجي وذهني بل كل وجود فهو وجود عيني خارجي الا ان الماهيات
مثلا الجدار والحجر والسماء والارض كما ان توجد قايمة بانفسها وكما ان توجد في النفس وجود العرض في
المحل فالقسم الاول يسمى بالوجود العيني والثاني بالوجود الذهني وان كان كل واحد منهما
موجودا في التحقيق وجودا عينيا ومن هذا الماخذ يظهر فساد القول بالوجود الذهني لانا نعلم
بالضرورة ان العرض الحال في النفس لا يجوز ان يقال انه مساو في تمام الماهية للموجودات العينية
مثل السماء والارض واذا بطلت هذه المساواة استحال ان يقال انا متى عقلنا السماء فقد حصل

في ذهننا صور مساوية للسماء في تمام الماهية ح في الوجود الذي في اللفظ والذي
في الكتابة انه لا يشتبه على عاقل ان ذلك انما يقال على المجاز فانه ليس في اللفظ من الموجود الذي
دل اللفظ عليه شيء البتة بل انما يقال ان في لفظ كذا معنى كذا بمعنى انه وضع علامة له و
دالا عليه وكذا القول في الكتابة ط في ان كون الماهية ثابتة ليس لاجل
صفة قايمة بها لان العلة سابقة على المعلول فلو كان وجود الشيء لاجل صفة قايمة به وقيام
الصفة به يتوقف على وجوده في نفسه لزم الدور ولما كان ذلك محالا ثبت ان الوجود هو نفس
الكون في الاعيان لا ما به الكون في الاعيان ي في ان الموجود لا يقبل الاشتداد والتفاوت
في الحقيقة لانه بعد الاشتداد اما ان يكون قد حدث شيء او ما حدث فان كان الاول فالذي حدث
الآن غير الذي كان حاصلا قبل فلا يكون هذا اشتدادا للموجود الواحد بل يكون حاصله انه حدث
شيء اخر معه وان كان الثاني فهو لم يشتد بل هو باق كما كان وكذا القول في جانب التنقص نعم قد يتخيل
الانسان استدادا او تنقصا والسبب فيه ما سنذكره ان شاء الله تعالى في باب الحركة يا //

في ان الموجود خير من المعدوم شر وبالعكس هذه مقدمة مشهورة مقبولة
وما رايت احدا منهم صححها بحجة برهانية بل اقتنعوا فيها بالمثال وهو ان القتل ليس شرا من حيث
ان القاتل كان قادرا عليه ولا من حيث ان الاله كانت قاطعة ولا من حيث ان عضو المقتول كان قابلا للتقطيع
بل من حيث انه ازال الحياة عن ذلك الشخص فالشر ليس الا هذا العدم وباقي القيود الوجودية خيرات
وقد عرفت ان المثال لا يكفي في بيان المقدمات العلمية يب في ان المعدوم ليس
بثابت المعدوم ان كان مساويا للمنفي او اخص منه وكل منفي فليس بثابت فكل معدوم ليس بثابت
وان كان اعم منه وجب ان لا يكون نفيا صرفا والا لم يبق الفرق بين العام والخاص فاذن هو ثابت وهو
مقول على المنفي فالمنفي ثابت هذا خلف وعمدتهم ان المعدوم معلوم وكل معلوم ثابت والكبرى
ممنوعة بالمتشعات والخياليات ونفس الوجود نج في ان المعدوم لا يعاد
لان ما عدم لم يبق هويته وما كان كذلك امتنع الحكم عليه بصحة العود والصغرى بديهية والكبرى مبرهنة
ولانه لو صح اعادة المعدوم لصح اعادة الوقت الذي وقع فيه ابتدا فيصح ان يعاد هو في ذلك الوقت
بعينه فيكون وقت اعادته هو بعينه وقت ابتدايه فيكون مبتدا من حيث انه معاد ج ولانه اذا

اعيد وحصل بعده مثله فليس كون احدهما في نفسه هو الذي كان اولى من كون الاخر فيلزم الا يتميز الشيء
عن غيره واحتج المجوزون بان المعدوم اما ان يصح الحكم عليه بحكم او لا يصح والثاني
باطل لان قولنا لا يصح الحكم عليه بعينه حكم فقولنا لا يصح الحكم عليه اما مع ان هذا الكلام بعينه
حكم متناقض واما صح الحكم عليه فاما ان يكون عدمه ممتنعا او واجبا او جايزا والاول باطل لان ذلك
الامتناع ان كان لما هو هو لزم ان يكون وجوده محالا مطلقا فكان يجب الا يكون قد دخل في الوجود
هذا خلف وان لم يكن لما هو هو بل لغيره كان هو لما هو قابلا لهذا العدم وهو المقصود والقسمان الاخران
فالمقصود منهما ظاهر اتكلموا على الاوجه الثلاثة بما لو وقفت على المباحث التي سلفت لعرفت
وانما يتم الدعوى الضرورة يد في ان العدم هل فيه تعدد وامتياز ام لا لم اثبت ذلك
ان نقول انا نعلم بالضرورة ان لعدم العلة والشرط يوجب عدم المعلول والمشروط ولا ينعكس
وبعدم غيرهما لا يوجب ذلك وايضا عدم الصدع المحل يصحح وجود الضد الاخر فيه لا في محل اخر
د والعدم في نفسه متميز عن الوجود ولولاه لما صح ان يقال الشيء اما موجود او معدوم وكل ذلك يقتضي
وقوع التعدد والامتياز في العدم لا يقال هذه امور فرضية لانا نقول هذا الغرض ان لم يطابق
الخارج كان كذبا والامور التي ذكرناها ليست كاذبة وان طابق الخارج فهو المطلوب ولم لا نكون ان يقول
ا التعدد يستدعي تعين كل واحد من المتعددين في نفسه ولا معنى للوجود الا ذلك فيلزم كون العدم نفس الوجود
ب لان كل تعين يفرض فانه ممكن سلبه فلو كان للسلب في نفسه تعين لكان سلب ذلك التعين مقابلا له
فيكون السلب مقابلا للسلب ومناقضا له فيكون الشيء نقيضا لنفسه وهو محال يه في ان العدم
كيف يعلم ويخبر عنه المشهور ان العدم المطلق لا يعلم ولا يخبر عنه بل العدم المضاف الى الموجودات
هو الذي يعلم ويخبر عنه وفيه نظر من وجهين فا قولنا العدم المطلق لا يخبر عنه اصلا اخبار عنه
فيكون ذلك متناقضا ب العدم جزء من العدم المضاف والشيء ما لم يعرف اولا لا يعرف اضافته الى غيره
فالعدم المضاف لا يعرف الا بعد معرفة العدم من حيث هو عدم فيكون العدم المطلق معلوما بالضرورة
وفي قولنا العدم المطلق معلوم اشكال ايضا لان العدم المطلق لا تقرر له ولا ثبوت ولا امتياز في العقل
كيف يشير الى ما لا تميز له ولا تقرر اصلا والقول بالصورة الذهنية قد سمعت مافيه وسنقدر تسليمه
فالاشكال باق لان الصورة الذهنية انما يكون تعقلا صحيحا لو كانت مطابقة لما في الخارج وذلك لا يتم

متعينا ج

الا مع تقرر امر ما في الخارج فهذا مقام مشكل نسأل الله تعالى ان يوفقنا للوقوف عليه //

الباب الثاني في الماهية يط بحثا

اَ **في تمييز الماهية عن لواحقها** ان لكل شيء حقيقة هو بها هو وهو مغاير لجميع
ما عداه لازمة كانت او مفارقة فالفرسية من حيث هي فرسية لا واحدة ولا لا واحدة على ان يكونا او احدهما
داخلة في مفهومها بل الواحدية صفة مضمومة اليها فيكون الفرسية معها واحدة واللاواحدية ايضا امر
مضموم اليها فيكون الفرسية معها لا واحدة والفرسية من حيث هي فرسية ليست الا الفرسية فان سئلنا
هل الفرس الف او ليس قلنا ليس الفرس من حيث هو فرس الف ولا نقول الفرس من حيث هو فرس ليس
الفا وان قيل الانسانية التي في زيد لا تغاير التي في عمرو من حيث هي انسانية فلا يلزم من ذلك ان نقول
فاذن تلك وهي واحدة بالعدد لان قولنا من حيث هي انسانية اسقط عنها كل ما عداها من الاعتبارات
والوحدة اعتبار زايد عليها فوجب حذفها واعلم انه ان حيوان لا بشرط شيء موجود لانه جزء الموجود
في الخارج فيكون موجودا في الخارج وليس يحق ان الحيوان بشرط لا شيء موجودا اما في الاعيان فظاهر
واما في الذهن فلانا لا نقول به ولو قلنا به لم يكن هناك ايضا مجردا الا ان كونه في ذلك الذهن من
اللواحق بل كونه مجردا عن اللواحق فالمجرد اذا كان معه قيد التجرد لم يكن مجردا عن جميع اللواحق
فالماهية لا توجد مجردة اصلا وان كان اعتبارها من حيث هي هي مغايرا لاعتبار وجودها وبهذا
يظهر فساد المقدمة المشهورة من ان الماهيات يصير مجردة في العقل بَ **في تقسيم الماهيات**
هذا من وجهين اَ انها قد تكون مركبة وقد تكون بسيطة والمركبة هي التي انما يلتئم حقيقتها من
اجتماع عدة امور والبسيط ما لا يكون كذلك ولا بد من الاعتراف بالبسيط والا لتركبت كل ماهية
من اجزاء لا نهاية لها . ومع ذلك فلا بد من البسيط لان كل كثرة متناهية كانت او غير متناهية
فان الواحد فيها موجود بَ الماهية قد تكون قائمة بنفسها وقد تكون حالة في محل والاول اما
ان يكون بسيطا او مركبا لكن يكون بعض اجزايه قائما بالنفس ويكون محلا للباقي والثاني ان كان
بسيطا فلا كلام وان كان مركبا فلا بد وان يكون كل واحد من اجزايه محتاجا الى المحل اما الى
ما حل فيه المركب او البعض اليه والباقي الى ذلك البعض جَ **في ان البسايط هل يكون
مجعولة ام لا** للمانعين ان يقولوا المحوج الى السبب هو الامكان وهو حالة اضافية

وهي لا يعرض للبسايط فالمحوج الى السبب لا يعرض للبسايط فهي غير محتاجة الى الجاعل
فلا يكون مجعولة بَ تاثير الشيء فيه انما يكون بعد احتياجه الى الشيء واحتياجه الى الشيء نعت
من نعوته والنعت متاخر عن المنعوت فاذن حقيقته متقدمة على تاثير الشيء فيه فيستحيل
ان يكون للشيء تاثير فيه وللمعترفين ان يقولوا المركب مركب من امور كل واحد منها بسيط
وعند اجتماع تلك البسايط يجب حصول ذلك المركب لا محالة فان لم يكن البسيط مجعولا
لم يكن المركب الواجب الحصول عند اجتماع تلك البسايط الغير المجعولة مجعولا فيجب نفي
المجعولية اصلا هذا خلف مثاله الماهية والوجود وانتساب احدهما الى الاخر كل واحد
منها غير مجعول لبساطته فيلزم الا يكون الماهية الموجودة مجعولة دَ **في الفرق بين
الجزء وغيره** الحقيقة التي يلتئم عن عدة امور يكون تحققها بعد تحقق مجموع تلك الامور
وانتفاؤها بعد انتفاء احدها او كل واحد منها فيكون الجزء سابقا في وجوده وعدمه الخارجين
على الكل والذهني مطابق للخارج فالجزء سابق على الكل في العدم والوجود ثم ان الجزء لتقدمه يقتضي
الاستغناء عن السبب الجديد فان اعتبر ذلك في الوجود الذهني فهو البين وان اعتبر في الوجود الخارجي
فهو الغني عن السبب لكن هذه الخاصية اعم من الاولى لان الاولى هي الحصول على نعت التقدم والثانية
هي مطلق الحصول ومطلق الحصول اعم من الحصول المتقدم لان معلول الماهية حاصل معها وغير متقدم
عليها فاذن الخاصية الثانية اعم من الاولى ولذلك قيل لا يلزم من كون الوصف بين الثبوت للشيء وكونه
غنيا عن السبب الجديد كونه جزءا هَ **في كيفية اجتماع بسايط الماهية المركبة**
انه لا يمكن الا يكون لشيء منها حاجة الى شيء منها فان الحجر الموضوع بجنب الانسان لا يحصل منهما حقيقة
متحدة وانما تكون العشرة تماما فيها من الواحدات والمعجون عن اجتماع الادوية والعسكر عن الاشخاص
والبلد عن البيوت فلا جرم الهيئة الاجتماعية التي هي احد اجزاء ذلك المركب وهي الجزء الصوري مفتقر
الى الباقي ولا يمكن ان يكون كل واحد منها محتاجا الى الاخر والا لاحتاج كل واحد الى نفسه فلم يبق الا
ان يكون بعض تلك الاجزاء محتاجا في وجوده الى الاخر من غير عكس وَ **في الفرق بين التركيب
الذهني والخارجي** اجزاء الماهية قد يكون متميزة في الخارج مثل النفس والبدن اللذين هما جزءا
الانسان وقد لا يتميز الا في الذهن مثل السواد فان جنسه لا يتميز عن فصله في الخارج البتة والا لكان

كل واحد منها عند انفراده ان لم يكن محسوسا فعند اجتماعهما ان لم تحدث هيئة محسوسة لم يكن
السواد محسوسا هذا خلف او حدثت فتلك الهيئة معلولة للاجتماعهما وهي خارجة عنهما ولا تعني
بالسواد الا نفس تلك الهيئة فتكون التركيب الخارجي في قابل السواد او فاعله لا فيه وان كان كل واحد
منهما او احدهما محسوسا فان كان مثلا السواد اشتع تقومه به او مخالفا له فاذا اضاف اليه
فصل السواد فاما الاحداث هيئة اخرى فيكون المحسوس هو اللونية المطلقة فالسوادية المحسوسة
هي اللونية المطلقة فطبيعة الجنس هي طبيعة كهذا خلف او حدث هيئة اخرى فلا يكون احساسنا
بالسواد احساسا بالمحسوس واحد بل بمحسوسين هذا خلف فثبت ان جنس السواد لا ينفصل
عن فصله البتة في الوجود الخارجي بل ينفصل عنه في الذهن وذلك يستدعي الامتياز بين ماهيتهما
والا لكان حكم الذهن بالتركيب فيها لا تركيب فيه جهلا فاذن هما متغايران في الماهية وفي الوجود
الذهني واما في الخارج فلا ز

في التركيب الخارجي

واما اذا كان التركيب الخارجي حاصلا في الخارج فقد يمكن ان يوخذ كل واحد من تلك البسايط بحيث يمكن
ان يكون اجزاء مواد ولا يكون محمولة وقد يمكن اخذها بحيث يكون محمولة ولنعين مثالا واحدا
ليتضح الكلام فيه قالوا الحيوان ان اخذ مع الناطق لم يكن محمولا على الانسان بل هو الانسان
وان اخذ بشرط التجرد والخلو عن الناطق لم يكن ايضا محمولا عليه بل كان جزأ منه وان اخذ لا
بشرط هو هو مع قطع النظر عن القيدين فحينيذ يكون محمولا لان المركب من الحيوان والناطق
يصدق عليه انه حيوان لا يقال اذا قلنا للانسان انه حيوان فان اردنا به ان مفهوم الانسان هو
بعينه مفهوم الحيوان كذبنا وان اردنا به ان ماهية الانسان موصوفة بالحيوانية كذبنا ايضا لان الحيوان
لما كان جزأ مقوما لماهية الانسان استحال كونه صفة لها لان الجزء متقدم والصفة متاخر وان
اردنا به معنى ثالثا فلا بد من ذكره لانا نقول انا نفسر الهو هوية بمعنى ثالث وهو ان الحيوان والانسان
وان كانا متغايرين في الماهية لكنهما متحدان في الوجود اما الاول فظاهر واما الثاني فلان الحيوان المطلق
من حيث هو هو لا يدخل في الوجود الا بعد تقيده اما بقيد سلبي او وجودي مثلا عالم بصر الحيوان ناطقا
او لا ناطقا لا يكن دخوله في الوجود واذا كان كذلك استحال عروض الوجود الا للحيوان المركب لان الحيوان
لا يصير موجودا الا اذا صار ناطقا او لا ناطقا فالحيوان الناطق مركب بحسب الماهية لكن وجوده بعينه

هو وجود الحيوان فقد ثبت ما ذكرنا من التغاير في الماهية والاتحاد في الوجود ولقايل ان يقول
لو جاز عروض وجود الواحد لماهيتين فلم لا يجوز قيام العرض الواحد بمحايزين بل حصول الجسم الواحد
في محايزين وان سلمنا ذلك لكن القيد العدمي يستحيل ان يكون جزأ من ماهية القابل للصفة الوجودية
فالناطق يستحيل ان يكون جزأ من قابل الوجود في الحيوان اللاناطق وان سلمنا ذلك لكن الحيوان من
حيث يوخذ جزأ له وجود فلو حصل له مع الناطق وجود اخر لاجتمع فيه وجودان وذلك محال
بل الصحيح انه لا معنى لمحمولية الشيء الا كونه صفة له وذلك مما لا يتقرر في اجزاء ماهية الشيء ح

في اصناف المركبات

اجزاء الماهية اما ان يكون بعضها اعم من البعض فيسمى متداخلة
او لا يكون فيسمى متباينة والمتداخلة فاما ان يكون بعضها اعم من الاخر مطلقا او لا مطلقا والاول
اما ان يكون العام مقوما بالخاص او بالعكس والاول اما ان يكون العام موصوفا والخاص صفة او
بالعكس فان كان العام مقوما بالخاص وموصوفا به فالعام هو الجنس وهو الخاص هو الفصل مثل الحيوان
فانه مقوم بفصوله مثل الناطق والناهق ومتصف بهما وان كان العام مقوما بالخاص لكن لا يكون موصوفا به
بل صفة له فهو كالموجود المقول على العشر واما ان كان الخاص مقوما بالعام فهو كالنوع الاخير
المقوم لخواصه التي لا توجد في غيره والفرق بين انقسام الجنس بالفصول وانقسام النوع بالخواص بعد
الاشتراك ان العام منهما موصوف والخاص صفة ان في الجنس العام مقوم بالخاص وفي النوع بالعكس
واما الذي يكون كل واحد من الجزئين اعم من الاخر لا مطلقا فهو كاجتماع الحيوان والابيض واما المتباينة
فهي كتركب الشيء باحد علله الاربع او بمعلولاته او بما لا يكون علة ولا معلولا وذلك اما ان يكون بحسب امور بعضها
عدمي وبعضها وجودي كالاول او كلها وجودية وهي اما ان يكون باسرها حقيقية او اضافية
او ممتزجة والاول فاما ان يكون كلها متشابهة كتركب العدد من الاحاد او مختلفة وهي اما معقولة
كتركب الجسم من الهيولى والصورة والعدالة من العفة والحكمة واما محسوسة كتركب الخلقة من اللون
والشكل والبلقة من السواد والبياض واما الثاني فهو كالاقرب والابعد واما الثالث فهو كالسرير
الذي يعتبر في تحقق ماهيته نوع من النسبة وهذا التقسيم مبني على ما راى الشيخ في تقوم الاجناس
بالفصول ط

في شرح ما وجد من الاقسام في الاعراض والاجسام

الجوهر قد يكون مولفا من جنس وفصل عقليين فقط كالمفارقات عند من يجعل الجوهر جنسا وقد
يالف

من جنس وفصل خارجيين وهو ظاهر كالانسان والعرض قد يكون تركيبه عقليا على ما مر وقد يكون خارجيا
كالمثلث وقد يتالف الجوهر من الاجزاء المتباينة اما عقليه كتالف الجسم من الهيولى والصورة عند من يقول
به او حسيه كتركب البدن من الاعضاء وفي الاعراض كتالف العدد من الوحدات وكما قلنا في العدالة

ى **في الطريق الى معرفة تركب الماهية من الجنس والفصل** ان الحقيقتين اذا
اشتركتا في بعض اجزايهما وافترقتا في بعض اجزايهما قضى العقل بان مابه الاشتراك ليس مابه الافتراق
فكمال الجزء المشترك هو الجنس وكمال المميز هو الفصل واما اشتراك المختلفات في السلوب او اخلاق المشتركات
فيهما فلا يقتضيان التركيب اما الاول فلان كل بسيطين مختلفين لابد وان يشتركا في سلب ما عدا هما عنهما
واما الثاني فلان البسيط يكون مشاركا للمركب الذي احد اجزايه هو كالفصل والنوع مع انه لا تركيب فيه
وايضا اشتراك المختلفات في الصفات الثبوتيه الخارجيه كالفصول المقومة للانواع المندرجة
تحت جنس واحد فانها يكون مشتركة في ذلك الجنس ولا يجب تركيبها او اخلاق المشتركات في الصفات
الثبوتية كالانواع المختلفة في عوارضها كذلك لا يجب الكثرة نعم المشتركات في شئ من الاثبات اذا
اختلفت في شئ من اللوازم دل ذلك على التركب لوجوب اختلاف الموثرات عند اختلاف الاثار واذا لم
يكن اسنادها الى الجزء المشترك وجب اسنادها الى جزء غير مشترك فحينيذ يكون الماهية مركبة "

يا **فيما نقوله في الجنس والفصل** فيه مباحث **فا** مذهب الشيخ ان الفصل
يجب ان يكون علة لوجود خصه النوع من الجنس وعندي انه غير واجب لان الجسم الحيواني والنباتي
يبقى بعد عدم الصفات التي لاجلها صار ذلك الجسم حيوانا ونباتا ولو كانت تلك الامور عللا لوجود
ذلك الجسم لما كان الامر كذلك لاستحالة بقا المعلول مع عدم علته وايضا فلانها حالة في الجسم
فلا يكون عللا له لاستحالة الدور **لا يقال** لم لا يجوز ان يقال ذات المحل علة لوجود الحال
والصورة نفسها حالة في ذلك المحل بشرط وجود ذلك المحل له ويكون له معلولان واحدها شرط للاخر
لانا نقول لم يظهر بالدلالة القاطعة استحالة هذا الاحتمال فالاعتماد على الاول **ب** اذا
قلنا في شئ انه يشارك غيره من وجه ويخالفه من وجه اخر فهو مجاز بل ذلك الشئ في الحقيقة ليس شيئا
واحدا بل شيئين وكذلك الجانب الاخر واحدها من الجانبين يشارك شيئا من الجانب الاخر مشاركة
مطلقة والثاني من الجانب الاول يخالف الثاني من الجانب الاخر مخالفة مطلقة الا انا لعمرنا

في التفصيل فاذا حاولنا تعريف الوحدة عند الخيال عرفناها بالكثرة واذا حاولنا تعريف
الكثرة عند العقل عرفناها بالوحدة **ج** **في ان الوحدة امر زايد** وانها من الامور
الثبوتيه لاشكال واحدا فالواحديه ان كانت سلبيه لم يكن عبارة عن سلب اى شئ كان بل
عن سلب الكثرة فالكثرة لو كانت امرا عدميا وهي عبارة عن مجموع الوحدات كان مجموع العدمات
امرا ثبوتيا هذا خلف فثبت كون الوحدة امرا ثبوتيا فاذا قلنا للانسان انه واحد فاما ان يكون
كونه واحدا نفس كونه انسانا او يكون داخلا فيه او يكون خارجا عنه والاولان باطلان للوجوه
المذكورة في باب الوجود والذي نزيده هنا ان الواحد يقابل الكثير فليس احدهما الاخر
فاذن الواحدية صفة ثبوتيه خارجة عن الماهيات **ولمن اباه** ان يقول الوحدات مشتركة
في كونها وحدة ومتباينة في خصوصية كل واحد منها التي هي وحدته المعينه ومابه الاشتراك غير
مابه الامتياز فخصوصية كل واحد منها زايدة على ماهيته التي هي الوحدة فيكون للوحدة
وحدة اخرى ولزم التسلسل ويمكن ان يقال ليس للوحدة وحدة اخرى بل لها تشخص ونحن
لا نثبت التشخص فلا يلزم التسلسل **د** **في ان الوحدة ليست جوهرا**
وحدة الجوهر مساوية لوحدة العرض في مفهوم كونها وحدة فذلك المفهوم ان كان جوهرا استحال
في العرض لان الجوهر لا يوجد في العرض وان كان عرضا لم يمتنع حصوله في الجوهر لان العرض قد يوجد
في الجوهر فوجب الجزم بكون الوحدة عرضا **ه** **في اقسام الواحد** الواحد ان كان مقولا
على كثيرين بالعدد كانت وحدتها من غير جهة كثرتها وذلك الجهة اما ان يكون مقومة لتلك الكثرة او
لا يكون فان لم يكن فاما ان يكون من عوارضها او لا يكون والثاني هو كما يقال حال النفس عند البدن
كحال الملك عند المدينه **والاول** على ثلثة اوجه **احدها** ان يكون موضوعا لمحمول عارض كقولنا
الانسان هو الكاتب **وثانيها** محمولا لموضوع واحد كقولنا الكاتب هو الضاحك
وثالثها موضوعا للمحمول واحد كقولنا الثلج هو القطن واما ان كانت جهة الاتحاد مقومة
فاما ان يكون في جواب ماهو فيكون واحدا اما بالجنس على اختلاف درجاتها فيكون لا محالة كثيرا
بالنوع او بالنوع على اختلاف درجاتها واما ان لم يكن الواحد مقولا على كثيرين بالعدد فذلك الشئ
اما ان يصح عليه الانقسام او لا يصح فان لم يصح فاما ان يكون وجوده مجردا نحو شئ ليس بمنقسم وليس له

ورآء ذلك مفهوم اخر وهو الوحدة اوله مفهوم ازيد من ذلك فان كان وضع فهو النقطة وان
لم يكن فهو المفارق وان قبلت القسمة عليه فاما ان يكون اجزاؤه مساوية لحده اولا يكون والاول
اما ان يكون قبوله لذلك الانقسام لذاته وهو المقدار او لغيره وهو الجسم البسيط واما المقدار
فلنا في اثباته نظر وتقدير تبوته لكنك ستعلم انه وان كان سببا لصيرورة المادة مستعدة
لقبول القسمة الا انه يمتنع عروض القسمة له فهو واحد بالاتصال واما الاجسام المتشابهة
الاجزاء وان اعتبر حالها قبل حصول الانقسام فيها كانت واحدة ايضا بالاتصال وان كان
بعد الانقسام فتلك الاجزاء من شانها ان تتحد موضوعاتها بالفعل لا كاتحاد الناس فانه ليس
من شانها الاتحاد فهذا القسم مع انه واحد بالنوع واحد بالموضوع **واعلم** انه يقال لواحد
بالاتصال على معان اخر وهو كل مقدارين يلتقيان عند حد مشترك كالخطين المحيطين
بالزاوية **ويقال** ايضا لكل مقدارين يتلازم طرفاهما تلازما يوجب حركة احدهما حركة
الاخر وقد يكون ذلك الالتحام طبيعيا وقد يكون صناعيا وهذا القسم يشبه بالوحدة الاجتماعية
ولكنا اوردناه هنا ليلا ينقطع الكلام في الوحدة الاتصالية ولنعد الى موضعنا الذي فارقناه
فنقول كل واحد من القسمين فاما ان يكون حاصلا فيه جميع ما يمكن له فيسمى واحدا بالتمام
او لا يكون فيكون كثيرا والوحدة التمامية اما وضعية كالدرهم الواحد او صناعية كالبيت الواحد
او طبيعية كالانسان الواحد فهذه اقسام الواحد **و في ان الواحد مقول على ما تحته**
بالتشكيك لان الواحد بالشخص اولى من بالواحدية من الواحد بالنوع وهو اولى منهما من الواحد
بالجنس وهو اولى من الواحد بالعرض والوحدة من اقسام الواحد بالذات اولى بالواحدية من غيرها
ز في امتناع اتحاد الاثنين لانهما ان بقيا بعد الاتحاد فهما شيئان لا واحد وان
لم يبقيا او احدهما فليس ذلك ايضا اتحادا لان المعدوم لا يتحد بالموجود ولا بالمعدوم
في اثبات العدد لا شك ان اعدادا وليست ماهياتها مجردا نها اعداد فان ماهياتها الجماد
او النبات او غيرهما فكونها اعدادا امر زايد على ماهياتها وليس عبارة عن عدم الوحدة
لان العدد متركب عن الوحدات ومجموع الامور الوجودية لا يكون امرا عدميا ولان الوحدة
كما مر عرض فيكون العدد الذي هو متقوم بالوحدة عرضا لان المتقدم بالعرض اولى ان يكون

(المتقوم)

عرضا فالعدد عرض **فان قيل** الاثنان اما ان يكون له اعتبار هو به يكون واحدا او لا يكون
فان كان الثاني كانت الاثنية لو كانت عرضا كانت اما ان يكون موجودة في كل واحد منهما او في
واحد منهما وعلى التقديرين يلزم كون الواحد اثنين وهو محال واما الاول فهو باطل ايضا
لان تلك الوحدة اما ان يكون بعينها موجودة فيهما معا فيكون العرض الواحد في محلين او يقوم
بكل واحد وحده اخرى فلا يكون لذلك المجموع وحدة واحدة حتى يكون باعتبارها محلا للاثنوة
وقد فرض كذلك هذا خلف ولقوة هذا الشك زعم بعضهم ان العدد ليس عرضا موجودا في الخارج
بل هو من جملة الامور الاعتبارية **ح في تحقيق ماهية العدد** لكل مرتبة من مراتب
العدد اعتباران عام وهو كونه كثرة وخاص وهو خصوصية تلك الكثرة وهي صورته النوعية التي
بها هي هي لان الاعداد مختلفة في الخواص مثل الصم والمنطقية واشالها وهذه الخواص ممتنعة الزوال
فهي ان كانت فصولا فهو المطلوب والا فالاختلاف في اللوازم يدل على الاختلاف في الفصول وفيه حصول
المطلوب **ط في ان اجزاء العدد لا يمكن حملها عليه** انه ليست العشرة تسعة وواحدا
لانه ان كان المراد من الواو العطف كان المعنى ان العشرة تسعة ومع كونها كذلك فهي واحدة ايضا هذا
خلف او التفسير فكان المعنى ان العشرة تسعة التسعة التي هي واحدة هذا خلف او المراد ان
العشرة هي التسعة بشرط ان يكون مع التسعة واحد وذلك ايضا خلف فاذن ليس شيء من
اجزاء العشرة محمولا عليها بل الامر الحاصل من اجتماع التسعة والواحد هو العشرة **ي**
في كيفية تقوم الاعداد بما فيها ان قوام كل نوع من انواع العدد بالوحدات
التي مبلغ جملتها ذلك النوع ويكون كل واحدة من تلك الوحدات جزأ من ماهيته فاما الاعداد
التي تشبه فانها لا يكون مقومه له مثلا العشرة ليست متقومة بالخمسين فانه ليس تقومها
بذلك اولى من تقومها بالستة والاربعة والسبعة والثلاثة مع ان كل واحد من هذه الاعتبارات
لو كان مقوما لكان كافيا في المقومية فانه من المحال ان يكون للشيء امور كل واحد منها يكون كافيا
في تقومه فعلمنا ان تقوم كل عدد ليس الا باحاد ما فيه وهو معنى قول ارسطو لا تحسبن ان
الستة ثلاثة بل ستة مرة واحدة **يا في كون الاثنين عددا** منع بعضهم منه لانه
الزوج الاول فلا يكون عددا كالفرد الاول والنزاع فيه لفظي لانا لا نعني بالعدد الا ما زاد على الواحدة

ولاشك في كون الاثنين كذلك **يب في تقابل الواحد والكثير** انك ستعرف ان
اقسام التقابل اربعة وليس التقابل بينهما بالتضاد لان الوحدة مقومة للكثرة ولاشئ من
المقوم بضد ولان موضوع الضدين واحد وموضوع الوحدة والكثرة ليس بواحد ولا العدم
والملكة او السلب والايجاب على ما مر ولا بالتضايف لان الوحدة مقومة للكثرة والمقوم
متقدم والمضافان معا ولان المضافين متلازمان فلو كانت الوحدة والكثرة متضايفين لما انفكت
الوحدة عن الكثرة في الخارج وفي الذهن هذا خلف فثبت انه ليس بين ماهية الوحدة وماهية
الكثرة تقابل اصلا بل التقابل انما عرض لهما من جهة عارض عرض لها فان الوحدة من حيث
هي مكيال تقابل الكثرة من حيث هي مكيل وليس كون الشئ وحدة وكونه مكيالا واحدا كما
علمت بل المكيالية والمكيلية من باب المضاف فيكون التقابل عارضا لهما من جهة اضافة عارضة
لماهيتيهما **يج في الهوهو ومايقابله** الهوهو ان يكون للكثير من وجه وحدة
من وجه مقياس الهوهو قياس الواحد فكلما يقال له هوهو فاما ان يكون الهوهو بسبب نسبة
الوحدة في وصف عرضي او في وصف ذاتي فان كان في وصف عرضي فان كان في الكيف سمي مشابهة
وان كان في الكم سمي مساواة وان كان في الاضافة سمي مناسبة وان كان في الخاصة سمي مشاكلة
وان كان في اتحاد الاطراف سمي مطابقة وان كان في اتحاد وضع الاخر سمي موازاة واما في سائر
الاعراض فليست لها اسماء خاصة واما ان كان في وصف ذاتي فان كان في الجنس سمي
مجانسة وان كان في النوع سمي مماثلة ومقابل الهوهو الغير هو كالجنس لمقابلات هذه
الاقسام **يد في المتقابلين واقسامها** للتقابل هما اللذان لا يجتمعان في شئ
واحد في زمان واحد من جهة واحدة واقسامه اربعة لان كل امرين كذلك فاما ان يكونا وجوديين
او لا يكونا كذلك والاول اما ان يكون ماهية كل واحد منهما مقولة بالقياس الى الاخر وهما
المضافان او لا يكونا كذلك وهما الضدان وان كان احدهما وجوديا والاخر عدميا فلا يخلو اما
ان ينظر الى العدم والوجود بشرط وجود موضوع ليستعد لقبول ذلك الايجاب بحسب الايجاب خ
شخصه او نوعه او جنسه وهو العدم والملكة الحقيقيان او بشرط وجود الموضوع في الوقت
الذي يمكن حصول ذلك الوصف فيه وهو العدم والملكة المشهوران واما الا يعتبر في العدم

والوجود وهو السلب والايجاب **واعلم** ان الفرق بين تقابل السلب والايجاب وبين غيره لا يخفى
اما اولا فلان ذلك في الضمير لا في الوجود واما ثانيا فلان السلب والايجاب يكون احدهما صادقا
والاخر كاذبا لا محالة وسائر المتقابلات يجوز ان يكذبا اما في المضاف فانك اذا قلت زيد ابن خالد
وابو خالد جاز ان يكذبا معا واما الضدان فلانهما يكذبان عند عدم المحل وعند وجوده ايضا
اما عند الاتصاف بالوسط كالفاتر او الخلو عنه ايضا كالشفاف واما العدم والملكة فقد
يكذبان عند عدم المحل **واما الفرق** بين المتضايفين وسائر الاقسام فانها متلازمان في
الوجود دون العدميين والثلثة الباقية ليست كذلك **فان قيل** السواد من حيث انه ضد البياض
معقول بالقياس اليه فيكون مضايفا له فكونه ضدا له اما ان يكون هو نفس اضافته معه او يكون
داخلا في تلك الاضافة فكيف يجعل مع ذلك النضاد قسيما للاضافة **قلنا** الحرارة من حيث انها
حرارة يصدق عليها انها مضادة للبرودة لانها من حيث هي هي مناقضة للبرودة والحرارة
من حيث هي حرارة يكذب عليها كونها مقولة بالقياس الى البرودة فالتضاد اذن غير التضايف
نعم الحرارة من حيث هي مضادة للبرودة مضايفة لها فيكون التضاد عارضا لنفس الحرارة
والبرودة والتضايف يكون عارضا للتضاد اولها بشرط التضاد **واما الفرق** بين الضدين
وبين العدم والملكة فلان الضدين وجوديان وليس العدم والملكة كذلك **فان قيل** التقابل من
حيث هو تقابل من المضاف وانتم جعلتم المضاف اخص من المقابل **قلنا** لانسلم ان المقابل
داخل تحت المضايف لان الضدين والسلب والايجاب داخلان تحت المقابل وغير داخلين تحت
المضايف نعم المتقابلان من حيث هما كذلك يعرض لهما التضايف ولا شك ان المقابل اعم من المقابل
من حيث له مقابل لان المقابل يصدق على كل ما يقال انه مقابل سواء كان مفهومه ذلك فقط
او له مفهوم وراء ذلك عرض له ذلك ولا استحالة في ان يكون الخاص عارضا لكل ما له طبيعة العام
عند اعتبار شرط يصير به العام اخص كما ان الجنس نوع للكل ثم ان الكلي عمل عليه الجنس

يه في ان التقابل ليس جنسا للاربعة لانا قد نعقل ماهيه المضايف وان لم نخطر
بالبال امتناع اجتماعها وذلك يعرفنا عدم تقوم المضايف بهذا الاعتبار المسمى بالتقابل

يو في احكام الاضداد وهي ستة **فا** الضدان اما ان يكون احدهما بعينه لا بد

التقابل

للموضوع مثل البياض للثلج واما الا يكون له اما ان يمتنع خلو المحل عنهما وهو مثل الصحة والمرض فان البدن لا يخلو منهما على ما سياتي واما ان يجوز ذلك وحينئذ اما ان يكون موصوفا بالتوسط سواء عبر عنه باسم محصل كالغابر والاحمر او بسلب الطرفين كقولنا لا عادل ولا جائر لكن ليس كل ما يعبر عنه بسلب الطرفين كان متوسطا فانا نقول للفلكي انه لا ثقيل ولا خفيف ولا تشير به الى حصول حالة متوسطة له واما الا يكون موصوفا بالتوسط ايضا وهو كالشفاف ب الاجناس لا تضاد دليل الاستقرا والذي يظن ان الخير والشر مع كونهما جنسين لانواع كثيرة ضدان باطل لان الشر ليس له طبيعة وجودية وتعقل كونه كذلك فلا هو ولا الخير جزآن من ماهية ما تحتهما لان الخير يعبر عنه بكون الشي ملايما والشر بانه عبارة عن كون الشي منافرا وقد يعقل الاشيا التي يقال عليها الخير والشر وان لم يعقل كونها خيرات او شرورا فليست جنسين لما تحتهما ج شرط عروض التضاد للانواع الاخيرة دخولها تحت الجنس الواحد الاخير للاستقرا ونوقض ذلك بالشجاعة فانها مضادة للتهور مع انها داخلة تحت جنس الفضيلة والتهور داخل تحت جنس الرذيلة **وجوابه** ان الشجاعة لها حقيقة وكونها فضيلة صفة عارضة لها وهي في ذاتها لا تضاد التهور لانها ليست في غاية البعد عنه واما ان يكون الشجاعة فضيلة وكون التهور رذيلة بينهما تضادا فلا شك فيه فالحاصل ان التضاد بين العارضين لا بين المعروضين د ضد الواحد واحد لانه لو وجد شيآن في غاية البعد من البياض لكانت مخالفتها للبياض اما بوجه واحد يشترك بينهما او يكون كل واحد منهما مخالفا له بوجه آخر فان كان الاول كان مضاد البياض في ذلك الوجه الواحد المشترك وان كان الثاني كان هناك وجوه من التضاد لا وجها واحدا **ولقائل ان يقول** لم لا يجوز ان يكون البياض بالاعتبار الواحد يخالف امورا كثيرة وان لم يكن لتلك الامور اشتراك في امر واحد به يقع المخالفة فانه لا يلزم من اشتراك تلك الامور في مضادة البياض اشتراكها في وجه باعتباره يقع المضاد فان المختلفات يجوز اشتراكها في لازم واحد لا نرى ان المختلفات على اختلافها مشتركة في كون كل واحد منها مخالفا للآخر ه الاضداد منها ما يصح عليها التعاقب كالسواد والبياض ومنها ما لا يصح مثل الحركة عن الوسط والبه فانه لا بد وان يتوسطهما سكون في المشهور والاكثرون الانتقال الى الضد لا يكون الا بعد الانتقال الى الوسائط

ضادة

مثل ان الابيض تغير او تحمر او تخضر او تسود و قبل ما ضاد شيا ما ضاده وربما عبر عنه بان المخلفين غير المتضادين لا يضادهما شي واحد وبينوه بالاستقرا ومن اثبت الموت عرضا نقضه به لانه يضاد الحياة والعلم وهما مختلفان غير ضدين ز في ان التقابل بالسلب والايجاب اقوى من التقابل بالتضاد لوجوه ثلثة ف لان ما ليس بخير فقيضه عقد انه ليس بخير وفيه عقد انه شر وعقد انه ليس بخير لا ينافيه عقد انه شر لانهما قد يصدقان ولا عقد انه ليس بشر لانهما قد يصدقان فاذن المنافي له عقد انه خير واذا ثبت ان المنافي لعقد انه ليس بخير ليس الا عقد انه خير وجب الا يكون المنافي لعقد انه خير الا عقد انه ليس بخير تحقيقا للمنافاة من الجانبين ب للخير انه خير وهو امر ذاتي له وانه ليس بشر وهو امر عرضي له واعتقد انه ليس بخير يرتفع اعتقاد كونه خيرا وهو الامر الذاتي واعتقاد انه شر يرتفع اعتقاد انه ليس بشر وهو الامر العرضي والرافع للامر الذاتي اقوى معاندة من الرافع للامر العرضي فاعتقاد انه ليس بخير اقوى معاندا لاعتقاد انه خير من اعتقاد انه شر له ج الشر لولا انه ليس بخير لما كان اعتقاده رافعا اعتقاد كونه خيرا ولو كان بدل الشر شي آخر مما ليس بخير لكان مع ذلك يمتنع اعتقاد انه خير وانه ليس بخير وذلك يدل على ان التنافي بالذات ليس الا بين السلب والايجاب ح في الرد على من جعل الوحدة والعدد مبادي للاشيا لو ثبت القول بهما لكانا لا محالة عرضين على ما مر والعرض لا يكون مبدا للجوهر الذي يتقدمه بالذات ط في المثل المنقول عن افلاطون انه لا بد في كل طبيعة نوعية من شخص باق ابدي ازلي ونحن قد نصرنا هذا القول في باب الوجود كما عرفته وحكوا عنه انه احتج على ذلك بانه لا شك في وجود هذا الانسان فالانسان الذي هو جزء من هذا الانسان موجود والانسان مشترك بين الاشخاص المحسوسة المختلفة العوارض فهو مجرد عن كلها والا لم يكن مشتركا فيه بين الاشخاص المحسوسة فلا بد من اثبات انسان مجرد عن كل العوارض **وجوابه** انا بينا الفرق بين الانسان لا بشرط شي وبين الانسان بشرط لا شي فالاعتبار الاول موجود في الخارج ولكن لا يجب ان يكون موجودا الا في التجرد فقد لاح للانسان والمشترك ليس الا الانسان المعرى عن كل القيود ك احتج ارسطو على ابطال هذه المثل بان ذكر المجرد اما ان يكون بعينه مشتركا

بين هذين الاختصاص اولا يكون والاول يقتضي ان يكون ذلك المجرد موصوفا بجميع الصفات الحاصلة
من الاشخاص حتى يكون ما علمه زيد يعلمه عمرو وبالعكس وذلك محال والثاني محال لان
لازم الطبيعة الواحدة فالاستغناء عن المادة او الحاجة اليها يجب ان يكون مطردا في جميع واحد ح
اشخاص النوع ولا قدرة للناعلى ان ما لا يكون نوعه في شخصه لابد وان يكون تشخصه
بالمادة **والجواب** انا نختار القسم الاخير وقوله افراد الطبيعة الواحدة مشتركة
في الاستغناء القابل او الحاجة اليه منقوض بالوجود فانه لا جنس مع الفصول وقوله ثانيا
ما لا يكون نوعه في شخصه لا يكون تشخصه الا بالمادة مبني على الاول فبطلانه يكشف عن فساد
ذلك وبالله التوفيق

الباب الرابع في الوجوب والامكان والامتناع وهو يد بحثا فا في تعريفها

قد برهنا على ان تصور انها غنية عن الاكتساب ولكنا لا شك ان تصور الوجود اقدم من تصور العدم فما كان من هذه الثلثة اقرب الى طبيعة الوجود كان اعرف فكان الوجود اعرف **في تفصيل القول في الوجوب والامكان** الممكن له انه لا اقتضاء في ذاته للوجود ولا للعدم وله انه محتاج في وجوده وعدمه الى غيره والاعتبار الثاني مغاير للاول ولذلك فانا اذا حكمنا على شيء بالحاجة طلب العقل لذلك علة فاذا اسندناه الى كونه في ذاته غير مقتض للوجود ولا للعدم قنع العقل ولو لا مغايرهما والا لما صح ذلك واذا ظهر ذلك في الممكن ظهر ايضا في الواجب لان الواجب له كونه مستحقا للوجود من ذاته وله عدم توقفه في وجوده على الغير وهذا الاعتبار الثاني معلول الاول والاحاطة بهذا التفصيل مخلصه عن كثير من الشبهات

ب **في ان الوجوب ليس بثبوتي** ان اريد بالوجوب عدم توقفه في وجوده على غيره فلا شك في كون ذلك عدميا وان اريد به استحقاقه الوجود من ذاته فهذا ايضا لا يمكن ان يكون امرا ثبوتيا لوجوه ثلثة فا لو كان امرا ثبوتيا لكان مساويا في ثبوته لسائر الموجودات ومخالفا في ماهيته لها ومابه الاشتراك مغاير لما به الامتياز فوجوده مغاير لماهيته فماهيته ان لم يكن مستحقة لذلك الوجود لما هي كانت ممكنة العدم لما هي فيكون الواجب لذاته ايضا ممكن العدم لما هو هو هذا خلف وان كانت مستحقة لذلك الوجود كان استحقاق ماهيته لوجوده ان كان زايدا لزم التسلسل وان لم يكن زايدا لم يكن الوجوب

ثبوتيا وهو المطلوب ب استحقاق الوجود متقدم عليه فلو كان الاستحقاق وصفا ثبوتيا لكان ثبوت الصفة للموصوف قبل ثبوت الموصوف هذا خلف ج لو كان وصفا ثبوتيا لكان لا محالة خارجا عن الذات لان استحقاق الماهية للوجود نسبة خاصة لها اليه والنسبة متاخرة عن كل المنتسبين والمتاخر عن الشيء خارج عنه وكل ما كان خارجا عن الشيء كان محتاجا اليه فكان ممكنا فكان لذاته فلا يجب الا لوجوب نسبته فيكون للماهية وجوب قبل هذا الوجوب هذا خلف **ولمن اثبته** ان يقول فا استحقاق الوجود مقابل للاستحقاق الصادق على الممتنع وعلى الممكن الذي يجوز عدمه والصادق على المعدوم معدوم فالا استحقاق عدميه فالاستحقاق يجب ان يكون ثبوتيا لوجوب كون احد النقيضين ثبوتيا ب وجود الشيء سابق على اوصافه العدميه لان العدميات ليس لها في انفسها تخصصات والا لكانت امورا ثبوتية بل تخصصها تبع لتخصص الموجودات التي وصفها العقل بتلك السلوب لكن وجود الشيء متاخر عن حصول استحقاق ذلك الوجود فاذن استحقاق الوجود متقدم على جميع الصفات السلبية بدرجتين فيمتنع ان يكون وصفا سلبيا **والجواب** عن الاول ان قولكم الا استحقاق محمول على الممتنع وهو معدوم مغالطة لان الممتنع ان كان له في نفسه تخصص امكن ان يكون موصوفا بالصفة الثبوتية وان لم يكن في نفسه تخصص استحال الحكم عليه الا من حيث الذهن يستحضر ماهيته ثم يحكم عليها بالامتناع في الوجود الخارجي فالمحكوم عليه بهذا الحكم هو تلك الماهية الحاصلة في الذهن وعلى هذا لا يكون المحكوم عليه عدميا وعن الثاني ان استحقاق الوجود سابق عليه والسابق على وجود الشيء يمتنع ان يكون صفة ثبوتية على ما قررناه

ج **في ان الامكان العام ليس امرا ثبوتيا** انه لو كان وجوديا لكان ثبوت وجوده لماهيته بالامكان العام فيلزم التسلسل ب ولان صحة وجود الماهية سابقة على حصوله لها فتلك الصحة لو كانت صفة ثبوتية لزم ان يكون ثبوت الصفة الثابتة للشيء سابقا على ثبوت الشيء في نفسه **ومن اثبته يحتج** بانه نقيض الامتناع العدمي فيكون وجوديا وقد مر جوابه

د **في انه لو كان ثبوتيا لما كان جنسا لما تحته** لان الواجب داخل تحته فلو كان جنسا لما تحته لكان الواجب مركبا هذا خلف ه **في ان الامكان الخاص ليس امرا ثبوتيا** لوجوه ثلثة

فا لو كان امرا ثبوتيا لكان مساويا في ثبوته لغيره ومتمايزا في ماهيته عن غيره ومابه الاشتراك غير مابه الامتياز فوجوده مغاير لماهيته فاتصافه بالوجود ان كان لذاته كان ذاتيا للذاته فيكون الصفة المحتاجة الى الممكن لذاته واجبة لذاتها هذا خلف ولان شرط ثبوت الصفة الثبوتية للموصوف كون الموصوف ثابتا فلو كان الامكان صفة ثبوتية واجبة لذاتها وهي حاصلة للممكن كان ثبوت الممكن شرطا لوجود ما هو واجب لذاته وما كان كذلك كان واجبا لذاته فالممكن لذاته واجب لذاته هذا خلف وان لم يكن كذلك كان ممكنا فيكون امكان الامكان موجودا زايدا عليه لانه كيفيه لانتساب الامكان الى ماهيته فلزم التسلسل ب امكان وجود الشئ سابق على وجوده فلو كان امرا ثبوتيا فان كان ثابتا للممكن كان ثبوت الصفة للشئ قبل ثبوت الشئ هذا خلف وان كان لغيره كان وصف الماهية ولازمها حاصلا لا فيها بل في غيرها وهو محال ج الامكان نسبة حاصلة بين الماهية والوجود فلو كان امرا ثبوتيا وثبوت النسبة متاخرة عن ثبوت كل المضافين لزم تاخر امكان الشئ عن وجوده هذا خلف **واحتج** الشيخ على اثباته انه لا فرق بين قولنا القابل لا امكان له وبين قولنا امكانه لا فلو لم يكن ثبوتيا لم يكن الشئ في ذاته ممكنا **واحتج اخرون** بان الامكان لكونه منافيا للامتناع العدمي يجب ان يكون ثبوتيا **والجواب** عن الاول انه منقوض بالامتناع فانه ان جاز ان يكون الشئ في نفسه ممتنعا مع ان الامتناع ليس حكما ثبوتيا جاز مثله في الامكان وايضا يلزم منه ان يكون العدم نفسه وجوديا لان العدم ان لم يكن وصفا ثبوتيا لزم الا فرق بين قولنا لا عدم وبين قولنا العدم لا وحينيذ يلزم ان يكون العدم نفسه ثبوتيا هذا خلف فظهر ان هذه الحجة تقتضي كون الشئ نفس نقيضه وعن الثاني ان نقول بل هو لكونه عدما للوجوب الوجود عدمي فان جعلوا الوجوب عدميا فقد ناقضوا لانه عدم الامتناع العدمي

د في ان الوجوب بالذات غير خارج عنها اما بالوجوب بالذات فبتقدير كونه ثبوتيا يمتنع ان يكون خارجا عن الذات لان كل وصف خارجي فهو محتاج فيكون ممكنا لذاته وواجبا بغيره ويلزم المحال الذي ترى

ز في كيفية عروض الامكان للماهيات قد عرفت ان الماهية لو اخذت مع الوجود او العدم او مع علة الوجود او علة العدم امتنع عروض

الامكان لها بل الامكان انما يعرض لها اذا اخذناها مع قطع النظر عن هذه القيود اصلا

هاشك وهو ان الامكان اما ان يكون عارضا للبسيط او المركب والاول محال لان الامكان حال اضافيه والاضافيات يمتنع عروضها للشئ الواحد والثاني ايضا محال لان كل واحد من بسايط المركب اذا امتنع عروض الامكان له فكل واحد منها يكون واجبا ويلزم من وجوبها وجوب المركب واذا كان المركب واجبا لم يكن ممكنا **وجوابه** المعارضة بنفس الوجود ان سايرانواع الاضافات يمتنع عروضها للمفرد الواحد مع انه يعرض لمجموع المفردات فكذا هنا وقد مر جواب اخر عما يقرب منه حيث بينا كون البسايط بجعوله

ح في اقسام الممكنات الممكن قد يكون ممكن الوجود في ذاته وقد يكون ممكن الوجود لشئ وكل ما كان ممكن الوجود لشئ كان ممكن الوجود لذاته ولا ينعكس فانه قد يكون ممكن الوجود في ذاته ولا يكون ممكن الوجود لشئ بل اما واجب الوجود لشئ كالاعراض او ممتنع الوجود لشئ كالمفارقات

ط في كيفية فيضان الممكنات عن عللها قالوا انك ستعرف انتهاء الممكنات الى سبب واجب الوجود من جميع جهاته وكل ما كان كذلك كان عام الفيض فيكون اختلاف الفيض لاختلاف الاستعداد في القوابل ثم ان كان الامكان اللازم للماهيات يكفي في فيضانها عن واجب الوجود وجب ان يدوم ذلك الفيض وان لم يكف ذلك بل لا بد من حصول شروط اخر كان لمثل هذا الشئ امكانان احدهما الامكان العايد الى ماهيته والاخر الاستعداد التام الذي يتحقق عند اجتماع الشرايط وارتفاع الموانع وهو يكون سابقا على الحدوث سبقا زمانيا فاذن لا بد لكل حادث من ان يكون مسبوقا بحادث اخر ليكون كل سابق مقربا للعلة الموجدة الى المعلول بعد بعد ها عنه ولا بد لتلك الحوادث من محل لتخصص الاستعداد بوقت دون وقت وبحادث دون حادث وذلك المحل هو المادة فكل حادث فله مادة سابقة عليها وحركة سابقة عليها واعلم ان لنا في المقدمة القايلة ان واجب الوجود من جميع جهاته يكون عام الفيض كلاما سيأتي في باب العلل ان شاء الله تعالى

ى في ان الامكان محوج الى السبب العلم الاول حاصل بان الوجود والعدم لما تساويا بالنسبة الى الماهية لم يترجح احدهما على الاخر الا لمرجح **ولم اباه** ان يقول انا اذا عرضنا على العقل هذه القضية وان الواحد نصف الاثنين لم يجد ها في قوتها فكيف

يكون اوليه والعلوم الاولية لا تقبل الاشتداد لان احتمال النقيض ان حصل لم يكن علما وان لم
يحصل امتنع التفاوت ثم الذى يقدح فى المطلوب ان الحاجة ليست امرا ثبوتيا لوجوه
اربعة **اما اولا** فلانها لو كانت ثبوتية لكانت مساوية فى الثبوت لغيرها ومخالفة لغيرها
فى ماهيتها فثبوتها يغاير ماهيتها فاتصاف ماهيتها بوجودها ان كان واجبا كانت الحاجة واجبة
الوجود لذاتها فيكون الصفة المحتاجة الى الممكن الموجود لذاته واجبة لذاتها هذا محال
وان لم يكن واجبة كانت ممكنة فان كانت محتاجة كانت حاجتها ايضا عليها ولزم التسلسل
والا كان الممكن غنيا عن السبب فلا يكون به حاجة وهو يقدح فى مطلوبكم **واما ثانيا**
فلان حاجة الاثر الى المؤثر سابقة على وجوده فلو كانت صفة ثبوتية لزم ان يكون اتصاف
الشئ بالصفة الوجودية سابقا على وجوده **واما ثالثا** فلان الحاجة اضافة مخصوصة
بين الماهية والوجود وهى متاخرة عن المضافين فيكون حاجة الماهية فى وجودها الى المؤثر متاخرة
عن وجودها هذا خلف **واما رابعا** فلان الامكان امر عدمى فلو علل الحاجة به لزم تعليل
الوجود بالعدم وهو محال **الثانى** ان امكان الوجود هو بعينه امكان العدم فلو احوج
فى جانب الوجود الى السبب لاحوج فى جانب العدم وهو محال والذى يقال ان علة
العدم عدم العدم باطل لان العليه صفة ثبوتية فلا يتصف بها العدم ولان العدم لو كان
له من الخصوصية ما يكفى فى انتساب امر اليه فليكف ذلك القدر فى جانب الوجود
حتى يعلل الوجود بالعدم **واعلم** ان بديهة الفطرة شاهدة بان الطرفين المتساويين
لا يترجح احدهما على الاخر الا المرجح وليس زيادة قضية اخرى عليها فى الجلاء قادحة فى جلائها
لاحتمال التفاوت فى العلوم **واحتجاجهم** على ان الحاجة ليست امرا ثبوتيا صحيح
ولكن لا يلزم الا يكون الشئ محتاجا كما انه لا يلزم من القول بان العدم ليس امرا ثبوتيا الا يكون الشئ
معدوما واما عدم الممكن فهو لعدم علة وجوده والعلية ليست صفة ثبوتية على
ما سياتى والبديهة حاكمة بصحة اسناد عدم الممكن الى عدم علته ومانعه باسناد
جانب الوجود الى العدم وجزم البديهة كاف **يا** **فى انه هل يعقل ان يكون احد** بالعدم
طرفى الممكن اولى به لذاته وان لم ننته الى حد التعين هذا محال لان تلك الاولوية ان عقل
زوالها

عند وجود شئ اخر اعتبر فى تحققها عدم ذلك الشئ فماهية الممكن اذا اعتبرت مع قطع النظر
عن ذلك العدم لم يكن مقتضيه لتلك الاولوية وان امتنع زوالها بمعنى اصلا كانت حاصلة
ابدا وممتنعة الزوال فيكون منتهيه الى حد التعين **ب** **فى ان الممكن ما لم يصر واجبا لم يوجد** ان كان الممكن مع السبب كهو لا مع السبب لم يكن السبب سببا وان كان
الترجح وقد علمت ان الترجح لا ينفك عن التعين كان حصوله عن السبب واجبا وهو المطلوب وايضا
مع حصول ذلك الترجح ان امتنع حصوله لم يكن مرجحا اصلا او لا حصوله وهو المطلوب او
لا يمتنع واحد منهما فيكون تارة يقع وتارة لا يقع فوقوعه تارة ولا وقوعه اخرى مع
ذلك المرجح فى الاوقات كلها يكون ترجحا لاحد طرفى الممكن المتساوى على الاخر لا لمرجح وانه
محال وايضا فالمساوى لما امتنع وقوعه كان امتناع وقوع المرجوح اولى واذا امتنع وقوع
المرجوح تعين وقوع الراجح لامتناع الخروج عن النقيضين **ج** **فى ان لكل ما يستفيد**
الوجود من غيره وجوبين احدهما سابق على وجوده وهو وجوب فيضانه عن علته
والاخر متاخر عن وجوده وهو الضرورة المشروطة بشرط المحمول الذى هو الوجود **ب**
فى ان الامكان للممكنات واجب لانه ان لم يكن واجبا امكن زواله فحينئذ
ينقلب الممكن واجبا او ممتنعا هذا خلف ولان الامكان لو كان ممكنا للممكن لكان امكان الامكان
زايدا على نفس الامكان فلزم التسلسل والاحتياج فى حصوله الى المؤثر الذى نا ثيره فيه مسبوق بالامكان
فيكون هو مسبوقا بنفسه هذا خلف واما الامكان الثانى للحوادث المسمى بالاستعداد
التام فهو غير لازم على ما لا يخفى وبالله التوفيق

الباب الخامس

فى القدم والحدوث وهو ٥ مباحث **فا** قد يراد بالحدوث حصول الشئ بعد عدمه
فى زمان مضى وبهذا التفسير لا يكون الزمان حادثا لاستحالة ان يكون عدم الشئ مقارنا للوجود
وقد يراد به احتياج الشئ فى وجوده الى غيره دامت تلك الحاجة او لم تدم وللقدم معنيان
مقابلان للمفهوم للحدوث هذا هو المقول والتحقيق فيه سياتى فى مسئلة الحدوث
ب **فى اثبات الحدوث الذاتى** الممكن يستحق من ذاته لا استحقاق الوجود
والعدم لذاته ويستحق من غيره استحقاق احدهما وما بالذات اقدم مما بالغير فالا استحقاقيه

اقدم من ذلك الاستحقاق وهو الحدوث الذاتي ج في ان الحدوث لا يمكن ان يكون
علة للحاجة الى المؤثر لانه عبارة عن مسبوقيه وجود الشيء بالعدم التي هي متاخرة عن وجود
الشيء المتاخر عن تاثير الفاعل فيه المتاخر عن حاجة الاثر الى المؤثر المتاخر عن علتها فالحدوث
متاخر بهذه المراتب عن علة الحاجة الاثر الى المؤثر فهو لا يكون علة لتلك الحاجة ولا جزءا منها
ولا شرطا لعليتها د في ان الحدوث كيفية زائدة على وجود الحادث
ليس حدوث الحادث هو وجود الشيء الحاصل في الحال والا لكان الشيء في حال بقايه حادثا و
لا العدم السابق لهذا بل هو مسبوقيه الشيء بالعدم فهو امر مغاير للوجود الحاصل والعدم السابق
وحدوثه نفسه حتى لا يلزم التسلسل ه في ان الحدوث الزماني مشروط بتقدم المادة
والزمان عليه قد بينا قولنا فيه واما الذي اعتمد الشيخ عليه فهو ان كل محدث فهو قبل حدوثه
ممكن الحدوث وهذا الامكان ليس هو الامكان العايد الى القادر لان صحة اقتدار القادر عليه
معللة بهذا الامكان والعلة غير المعلول ثم انه امر ثبوتي والا فلا فرق بينه وبين نفي الامتناع
وهو امر نسبي فيستدعي محلا ومحله ان كان حادثا عاد الكلام فلا بد ان ينتهي الى محل قديم فنقول
لا نسلم ان الامكان وصف ثبوتي على ما مر وان سلمناه ولكن المعدوم انما يوصف بالامكان
اذا حضر في العقل وحينيذ يكون موجودا في الذهن والعقل يقضي بوجود امكانه في الخارج
لا بامكان وجوده في الخارج فلا يستدعي اذن محلا في الخارج واما بيان ان كل محدث فهو
مسبوق بالزمان فقد مرت الاشارة اليه في اول هذا الباب وسياتي تمام الكلام فيه في
باب الزمان فهذا اخر الكلام في الباب الاول وبالله التوفيق

الكتاب الثاني

في احكام الجواهر والاعراض والكلام فيه مرتب على مقدمة وجملتين **اما المقدمة** ففي بيان حقيقة
الجوهر والعرض واحكامها الكلية وهي ج بحثا **فا** في تحقيق ماهية الجوهر والعرض **اعلم**
ان كل موجود فاما ان يكون في شيء او لا يكون مختصا بشيء اخر وسار فيه بحيث يكون الاشارة الى احدهما
اشارة الى الاخر تقديرا او تحقيقا ومع ذلك يكون بائنا عنه او لا يكون فان كان الاول سمي الباقي
حالا والمتموت محلا ولا بد فيهما من ان يكون لاحدهما حاجة الى صاحبه والا لم يتوقف وجود
واحد منهما على الاخر ولا امتنع حصول ذلك الحلول فاما ان يكون المحل سببا لوجود الحال فيسمى المحل

موضوعا والحال عرضا او بالعكس فيسمى المحل هيولى والحال صورة فالموضوع والهيولى يشتركان
اشتراك الاخصين تحت اعم وهو المحل والعرض والصورة يشتركان اشتراك الاخصين تحت اعم
وهو الحال وينبغي ان تعلم ان الشيء اذا كان اعم من غيره فسلب ذلك العام اخص من سلب ذلك
الخاص فكما ان اللون اعم من السواد فعدم السواد اعم من عدم اللون فان كل ما صدق عليه انه
غير ملون صدق عليه انه غير اسود ولا ينعكس واذا ثبت ذلك فنقول شرط الجوهر الا يكون
في موضوع والا كون في الموضوع اعم من الا كون في المحل لان الموضوع اخص من المحل فيكون سلبه اعم
من سلب المحل فالجوهر هو الماهية التي اذا وجدت في الاعيان كانت لا في موضوع وحينيذ يخرج البارئ
تعالى عنه لانه ليس له وجود الا اليه ماهية ويدخل فيه الصور الكلية المرتسمة في الذهن من الجواهر لانها وان
كانت في الحال حالة في الموضوع لكن مع ذلك يصدق عليها انها متى وجدت في الاعيان كانت لا في
موضوع هذا كله على قول الشيخ واما على قولنا فانت بعد احاطتك بما سلف خبير بما ذهب
اليه **واما العرض** فهو الموجود في موضوع واذا عرفت ذلك فنقول الجوهر اما ان
يكون في محل واما الا يكون والذي يكون في المحل الصورة والذي ليس في المحل فان كان محلا فهو
الهيولى وان لم يكن محلا فان كان مركبا من الهيولى والصورة فهو الجسم فان كان متعلقا بالجسم بالتدبير فهو
النفس والا فهو العقل **ولقايل ان يقول** انه لا بد من الدلالة على ان الجوهر المركب من
الحال والمحل هو الجسم فانه لا استبعاد في العقل في وجود جوهر غير جسماني ويكون مركبا
من جزئين بل هذا هو الواجب على اصولكم فان الجوهر جنس والمفارقات مندرجة فيه فيكون
لكل واحد منها فصل فيكون ذات كل واحد منها مركبة من جنس وفصل فالجنس بوجه ما كالمادة
عندهم والفصل كالصورة فالمفارقات جواهر مركبة من حال ومحل ويمكن ان يقال ايضا الوجود
اما ان يكون حالا في شيء او لا يكون والاول اما ان يكون سببا لوجود محله وهو الصورة او لا يكون
وهو العرض والثاني اما ان يكون متحيزا وهو الجسم او جزءا منه وهو الهيولى او لا متحيزا
ولا جزءا منه واما ان يكون مدبرا للجسم وهو النفس او جزءا منه وهو كما بيناه اجزاء العقول
النفوس على مذهبهم او لا مدبرا ولا جزءا منه وهو العقل **ب في ان الجوهر غير معقول**
على ما نحته حمل الجنس لثلثة اوجه **فا** لانا اذا قلنا للجسم انه جوهر فهنا امور ثلثة **احدها**

وان قيل ج

هو ج

الاستغناء عن الموضوع **والثانى** كون ماهيته علة لذلك الاستغناء **والثالث** الماهية
التى عرضت لها هذه العلية فان فسرنا الجوهر به بالاول لم يكن جنسا لكونه سلبيا وان
فسرناها بالثانى لم يكن جنسا لان العلية ليست صفة ثبوتية على ماسياتى وبتقدير ذلك
كانت خارجة عن الماهية وان فسرناها بالثالث لم يكن جنسا لاحتمال ان يكون المشترة كانت
فى هذه العلية مختلفة فى الماهية مع ان الجنس يجب ان يكون مشتركا فيه **ب** الماهيه التى
يقال عليها الجوهر ان كانت بسيطه لم يكن الجوهر جنسا لان كل ما اندرج تحت الجنس فهو مركب
والبسيط ليس بمركب وان كانت مركبة فبسايطها ان كانت اعراضا كان الجوهر متقوما
بالاعراض هذا خلف وان كانت جواهر وهى لبساطتها غير مندرجة تحت الجنس فالجوهر ليس
بجنس **ج** الجوهر لو كان جنسا لكان الفصل المقوم لنوعه جوهرا ضرورة ان مقوم الجوهر
جوهر فيكون الجنس داخلا فى طبيعة الفصل هذا خلف **ج** **فى ان كليات الجواهر**
جواهر وان الجزيات اولى بالجوهرية من الكليات هذا ان تفاوتت الصور الذهنيه وسع ذلك
نقول اما الاول فلان الشئ ليس جوهرا لانه فى الحال موجود لا فى موضوع والا لكان
الشك فى وجود الانسان فى الحال يقتضى الشك فى جوهريته بل لانه ماهية اذا وجدت فى
الاعيان كانت لا فى موضوع والصور الكلية المأخوذة من الجواهر كذلك فهى جواهر **وامّا الثانى** الذهنيه
فلان اثار الجوهرية للجزيات اكثر منها للكليات لان الاثر المعرف للجوهر الاستغناء عن
الموضوع وهو بالفعل للجزيات ومنتظر للكليات ولان الجواهر الكلية محتاجة الى الجزية
من غير عكس ولان القصد فى التكوين متوجه الى صيرورة النوع شخصا وانت من هذا ان الانواع تعريف
اولى بالجوهرية من الاجناس والفصول **د** **فى ان الجوهر لا ضد له** ان اعتبرنا فى التضاد
التوارد على الموضوع لم يكن له ضد لانه لا موضوع له وان اكتفينا بالمحل كان للجواهر الصورية
ضد **ه** **فى ان الجوهر مقصود اليه بالاشارة** الاشارة دلالة حسية او عقلية الى
الشئ لا بشركة فيها غيره وهى تتوقف على تشخص المشار اليه وتشخص الاعراض تابع لتشخص
محالها فاذن الاشارة لا تتناول بالذات الا الجواهر وظاهر ان الاشارة الى الجواهر الكلية لو صح
القول بها غير ممكنة **و** **فى ان الجوهر هو القابل للاضداد على سبيل التعاقب** احترزنا

اجتماع المثلين ولانه ليس حلول احدهما فى الاخر اولى من العكس ولانه يلزم احتياج مقدارية
محل المقدار الى محل اخر لا الى نهاية وان لم يكن حصول المقدار فى الجزء تبعا لحصوله
محله فيه بل يكون حصوله فى كل المحل فيه تبعا لحصول المقدار فيه فيكون المقدار محلا والذى
فرض محلا له حالا فيه هذا خلف **ب** **فى الخواص التى منها يمكن الوقوف على ماهية الكمية**
وهى عندهم ثلثة **فا** قبول المساواة واللامساواة وذلك لاجل الكمية لا للجسمية لان الجسم الصغير
لا يخالف الكبير بجسميته بل بالمقدار **ولقايل ان يقول** كما ان الجسم الكبير لا يخالف الصغير
بجسميته فكذلك المقدار الكبير لا يخالف المقدار الصغير لكونه مقدارا فان افتقر الاول الى اثبات
مقدار زايد على الجسمية افتقر الثانى الى اثبات مقدار زايد على المقدار الاول وهلم جرا الى
ما لا نهاية له **ب** قبول الانقسام وهو ثانى الخاصية الاولى وهذا القبول قد يراد به
كونه بحيث يمكن ان يفرض فيه شئ غير شئ وهذا المعنى يلحق المقدار لذاته وقد يراد به الاتصال
بحيث تحدث للجسم هويتان وهذا المعنى لا يلحق المقدار لان الملحوق يجب بقاؤه عند اللاحق
والمقدار الواحد اذا انفصل فقد حصل مقداران وهما قبل الانفصال ما كان موجودين بالفعل
والا لكان فى المتصل الواحد متصلات غير متناهية فالمقداران لما حدثا فقد بطل المقدار
الاول فاذن المقدار لا يبقى عند ورود الانفصال وما لا يبقى عند ورود الشئ لا يكون ملحوقا
لذلك الوارد فاذن هذا الانقسام غير عارض للمقدار بل للمادة بسبب المقدار ومن الجايز ان
تعد صفة ما دائما لا يتقرر معها كالحركة التى تهيؤ الجسم للسكون وهنا ابحاث ستعرفها
فى باب المادة **ج** انك ستعلم ان المقدار قابل للتنصيف الى غير النهاية والتنصيف فى المقدار
تضعيف فى العدد فالعدد غير متناه فى طرف الزيادة وينتهى فى النقصان الى الواحد والمقدار
بالعكس ولما كان المقدار قابلا للتجزية وجب ان يكون قابلا للتعديد والعدد كما عرفت مبداه
الواحد فاذن المقدار لذاته قابل لان يفرض واحد فيه او فى غيره ويصير هو معدودا به
واما كون العدد بهذه الصفة فلا شك فيه واذا عرفت هذه الخواص للكمية فنقول لا يمكن
تعريفها بالمساواة التى لا يمكن تعريفها الا بانها الاتحاد فى الكم ولا بقبول القسمة فانه مختص
بالمتصل مع تعريفه بالثالثة هذا انه انما يمكن ان يوجد فيه شئ واحد عاد سواء كان موجودا

بالفعل كما في المنفصل او بالقوة كما في المتصل ج **في تقسيم الكم** الكم اما ان يكون بحيث يمكن
ان يفرض فيه اجزاء لا في حد مشترك وهو المتصل او لا يكون كذلك وهو المنفصل والمتصل
اما ان يكون قارّ الاجزاء وهو المقدار او لا يكون وهو الزمان في المقدار اما ان يكون امتدادا
واحدا فقط وهو الخط او يمكن ان يفرض فيه امتدادان متقاطعان على زاوية وهو
السطح او يمكن ان يفرض فيها ثلثة امتدادات متقاطعة على قوايم وهو الجسم التعليمي ويسمى
ثخنا لانه حشو ما بين السطوح وعمقا اذا اعتبر النزول وسمكا اذا اعتبر الصعود
الزمان ب وانما قلنا في انه متصل لان الآن المتوهم فيه يكون نهاية للماضي وبداية للآتي ولانه مطابق
للحركة المطابقة للجسم المتصل والمتصل ومطابق المتصل متصل هكذا قيل في هذا الموضع والذي
عندنا فيه فسيأتي في باب الزمان واما الكم المنفصل فهو العدد اما كميته فلانه معدود
بالذات بواحد فيه او ليس فيه واما انه منفصل فلانه ليس اي اجزاءه حد مشترك واعلم ان الكم
المنفصل ليس الا العدد لان قوام المنفصل من المتقومات التي هي مفردات التي هي احاد فان
احد الواحد من حيث هو واحد فقط لم يكن الحاصل من اجتماع اثنين الا العددوان احد
من حيث انه انسان او جسم مثلا لم يكن اعتبار كونها كميات منفصله الا عند اعتبار كونها معدودة
بالاحاد التي فيها فمتى ما كانت كميات منفصله بالحقيقة لكونها معدودة بالوحدات التي
فيها فاذن الكم المنفصل ليس الا العدد د **في تقسيم اخر للكم** الكم اما ان يكون ذا اجزاء
الى ج قارّ متصل بعضها ببعض متربتة ترتيبا يمكن الاشارة كل واحد منها انه اين هو عن صاحبه
او لا يكون والاول هو الكم ذو الوضع وهو الخط والسطح والجسم والثاني هو الزمان والعدد اما الزمان
فلانه وان كان متصلا لكنه غير قارّ واما العدد فلانه وان كان قارا لكنه غير متصل ه **في الطول**
والعرض والعمق تقدر اد بالطول الامتداد كيف كان والامتداد الذي يفرض اولا واطول
الامتدادين والامتداد الآخذ من راس الانسان الى قدمه والامتداد الآخذ من مركز العالم الى محيطه
والعرض تقدر اد به المقدار الذي فيه بعدان والبعد المقاطع للبعد المفروض اولا واقصر
البعدين المحيطين بالسطح والآخذ من يمين الحيوان الى شماله والعمق تقدر اد به السمن والبعد المقاطع
للسمن الثالث والبعد الذي يحويه في الانسان قدامه وخلفه وفي سائر الحيوانات ما يحويه فوقه
واسفله ثم نقول ان اريد بالطول والعرض والعمق اعم الامتدادات فهي كم بالذات
وحينئذ يكون كل خط طويلا وكل سطح عريضا وكل جسم عميقا وان اريد بها سائر المعاني
فهي كميات ماخوذة مع اضافات وحينئذ لا يكون الامر كما ذكرنا ثم ان الكميات الماخوذة
مع الاضافة قد توجد بحيث لا يكون شرط اضافتها الى شيء اضافتها الى ثالث كالخط
الذي يقال له انه طويل بالقياس الى اخر قصير وقد يكون كذلك كالطول فانه اطول
بالقياس الى طويل كذلك الطويل طويل بالقياس الى قصير و **في الكم بالعرض** وهو
الذي يكون موجودا في الكم كما عددناه او الكم موجود فيه كالعدد الموجود في المعدودات
سواء كانت متصلة بالذات كالمقارنات اوليست كذلك كالمفارقات والزمان متصل
بذاته كما عرفت وبالعرض ايضا لانطباقه على الحركة المنطبقة على المسافة المتصلة
بالذات ولذلك يتقدر بالمسافة فيقال زمان فرسخ ومنفصل بالعرض عند انقسامه
الى الساعات والايام او حالا في محل الكم كما يقال للبياض انه طويل وعريض او متعلقا
بما عرض له كما يقال للقوة انها متناهية او غير متناهية بسبب كون المقوى عليه متناهيا
او غير متناه في العدة او في المدة ز **في ان الثقل والخفة** ليسا من الكم بالذات لان الثقل
هو الميل الى اسفل او ميداوه وليس ذلك قابلا للمساواة والتعدد بالذات ح **في ان الكم**
لا ضد له اما المنفصل فلان كل عدد اما مقوم للعدد الاخر او متقوم به والشيء لا يكون ضدا
لمقومه او المتقوم به ولانه ليس لشيء من العددين موضوع قريب مشترك وكل ضدين كذلك
واما المتصل فالمقادير منه كل واحد منها اما قابل للاخر او مقبول له فلا يتحقق التضاد
واما الاستقامة والانحناء والمتصل والمنفصل والزوجية والفردية ففي بعضها التقابل
ليس الا بالعدم والملكة والذي يكون تقابلها بالتضاد ففي ليست كميات بل عوارض لها
ط **في ان الكم لا يقبل الاشتداد والتنقص** من الظاهر انه لا يعقل ثلاثة اقوى في الثالثة
من ثلاثة اخر ولا خط اشد في الخطية من خط اخر بل يمكن ان يكون اطول منه ولكن ذلك لا يكون
اشتدادا بل تزيدا ي **في اللانهاية** فقد يقال ذلك بالحقيقة اما على السلب
وهو ان يسلب عن الشيء الامر الذي لاجله يصح ان يقال انه متناه كما يقال الله تعالى لا نهاية له

او على العدول وهو ان يكون ذلك الامر حاصلا للشئ لكن النهاية لا تكون حاصلة له اما لكونه
بحيث انك اذا اخذت منه اى مقدار شئت وجدت شيئا خارجا عنه من غير حاجة الى
العود كما يقال الاجسام غير متناهية فى العظم اولانه لا طرف بالفعل لحده المحيط به
كما يقال انه لا نهاية للدائرة وقد يقال بالمجاز وهو البعد الذى يكون سلوكه متعذرا او متعسرا
يا فى تناهى الابعاد معتمدنا انا اذا فرضنا كرة خرج عن مركزها خط متناه مواز
لخط اخر غير متناه مفترض فى الابعاد الغير المتناهية فاذا تحركت الكرة حتى زالت الموازاة
الى المسامته فلابد وان يفترض فى الخط الغير المتناهى نقطة هى اول نقطة المسامته
لكن ذلك محال فى الخط الغير المتناهى لانه لا نقطه الا ومسامته ما فوقها لطرف الخط
المتناهى قبل مسامتتها له لان المسامته مع الفوقانية تحصل بزاويه اصغر مما يحصل
بها المسامته مع التحتانية وكل زاوية مستقيمة الخطين فهى منقسمه الى غير النهاية
فاذن ليس فى الخط نقطة هى اول نقط المسامته وقد كان ذلك واجبا هذا خلف فالابعاد
متناهية وقد لاح ان هذه اللحة مبنية على تى الجزء فان قيل الواقف على طرف العالم
ان لم يمكنه مد اليد الى الخارج فهناك جسم مانع وان امكنه ذلك كان الذى يتسع خارج العالم
لطرف اصبعه غير متسع لكليهما فخارج العالم امر قابل للزيادة والنقصان فيكون ذلك
موجودا مقدارا وايضا الجسم ماهيه لا يمنع نفس تصورها من وقوع الحركة الى غير نهاية
لان كل مقدار حصل من الجسم فان الجسم لكونه جسما لا يمنع من ان يكون محمولا على ما هو اكثر
فلو امتنع شئ من الاحسام لم يكن ذلك الامتناع لكونه جسما ولا لشئ من لوازمه لان ذلك اللازم ايضا
ماهيه لا يمنع نفس تصورها من الحركة الى غير نهاية فاذن لو امتنع كان ذلك الامتناع لشئ من العوارض
التى يجوز زوالها وما كان كذلك كان ممكن الدخول فى الوجود فاذن الاحسام الغير المتناهية
ممكنة الوجود والجواب عن الاول ان تعذر مد اليد لا لوجود مانع بل لعدم الشرط وهو
عدم الحيز والمكان وعن الثانى ان الامتناع حكم عدمى فلا يعلل يب فى انه كيف
يصح تزايد الجسم لا الى نهاية انه يمكن ان تاخذ جسما فتنصفه بنصفين ثم تنصف
احد نصفيه بنصفين اخرين وتضم الاول احد نصفى النصف الثانى ثم تضم نصف الربع

اليه

الباقى ولا تزال تاخذ مما بقى نصفه وتضم الى المبلغ الاول واذا كان الجسم قابلا للتقسيمات
لا نهاية لها كان ذلك التزايد ممكنا الى غير النهاية يج فى كون الماضى والمستقبل
غير متناهيين اما فى الامور الماضية فاذا قلنا انها غير متناهية لم نعن به كل واحد منها
بل مجموعها ان حسب الوجود اما على السلب وهو ان جملة الاشخاص الماضية ليست امرا له
عدد متناه وهو حق او العدول وهو ان جملة الاشخاص الماضية امر له عدد غير متناه وهو
باطل لان موضوع المحمول الثبوتى يجب ان يكون ثبوتيا ومجموع الاشخاص الماضية غير موجود
فى شئ من الاحوال قط ولا فى الذهن ايضا لانه لا يقوى على استحضار عدة لا نهاية لها بالفعل
نعم يقوى على استحضار اللانهاية لانها معنى واحد وتارة يحسب الوهم على معنى انه لا
يستحضر الوهم ما مضى عددا الا ويمكنه استحضار غيره من غير حاجة الى التكرير واما
فى الامور المستقبلة فالنظر اما فى وجودها او فى تناهيها اما فى وجودها فلا شك
انها ليست بالفعل بل بالقوة فاما ان يقال ان كل واحد منها بالقوة فى وقت معين وهو حق
او فى كل الاوقات وهو باطل او يقال الكل من حيث هو كل موصوف بانه بعضا
منه موجود والبعض معدوم وهذا باطل من حيث انه لا وجود للكل الكلية حتى يوصف
بوصف ثبوتى وصحيح من حيث ان تلك الماهية لا ينقطع تعاقب جزئياتها او ان ذلك
الكل المعدوم كل واحد منه بالقوة التامة بحسب وقت معين وان لم يكن شئ منه
بالفعل واما فى تناهيها فهى ابدا متناهيه بالفعل بالقياس الى النهاية الحاصلة وبالقوة
بالقياس الى التى لم تحصل وستحصل ولا بالقوة ولا بالفعل بالقياس الى النهاية التى
لا نهاية بعدها يد فى ان اللانهاية ليست من المبادى ان مجرد مفهوم
اللانهاية يمتنع ان يكون مبدا لانه اعتبار ذهنى لا وجود له بالاستقلال فضلا عن
ان يكون مبدا لغيره يه فى ان اللانهاية طبيعة عدمية القوة عنها لا يزول
يو فى ان الجسم الذى لا نهاية له يمتنع ان يتحرك المتحرك يمتنع ان يكون غير متناه من
الجانب المتحرك اليه لانه ليس هناك فراغ حتى ينتقل اليه ولا من الجانب المتحرك عنه والا
لظهر له طرف من ذلك الجانب يز فى انه ليس كل ما يقبل الزيادة والنقصان

يجب ان يكون متناهيا فالت الحكما كل ما له ترتيب في الوضع كالاعداد او في الطبع كالعلل
يدخول ما لا نهاية له فيه محال وكل ما ليس كذلك اما لان اجزاءه غير مجتمعة كالحوادث الماضية
او لانها وان اجتمعت لكن ليس لها ترتيب في الطبع ولا في الوضع كالنفوس البشرية فدخول
ما لا نهاية له فيه جايز والذي يقال ان كل عدد فهو محتمل للزيادة والنقصان وكل ما كان
كذلك فهو متناه ضعيف لان المتناهي الذي هو الحد الاكبر اما ان يكون المراد منه الانتهاء الى
طرف لا يبقى منه شيء وذلك انما يتحقق فيما له ترتيب في الطبع او في الوضع لانه اذا انطبق على
جزء من الزايد شيء في درجته استحال ان ينطبق على ذلك الجزء جزء اخر من الجزء الاخر ينطبق على
غيره فلا جرم يظهر في الزايد فضل خال عن العوض اما الذي لا يكون فيه ترتيب في الطبع ولا في
الوضع لم يتحقق فيه ذلك الانطباق فلا يجب انتهاء الزايد الى حيث يبقى بعد ذلك اجزاء خالية
عن العوض فلا يتحقق النهاية بهذا المعنى او انه حصل في الزايد ما لم يحصل في الناقص فحينيذ
لا يبقى بين موضوع الكبرى ومحمولها فرق او امر ثالث ولا بد من بيانه لنتكلم عليه و
لما قضينا وطرنا عن احكام الكم من حيث هو كم وجب ان نتذكر احكام اقسامه اما المتصل فالكلام
في اثباته واحكامه واقسامه قد تقدم والمتصل فالكلام في الزمان اخرناه الى الحركة فلنذكر
هنا الاحكام المشتركة للثلاثة الباقية وهي اربعة ثم ملخص كلامها ج في ان المقدار
لا يوجد في الخارج مفارقا عن المادة لان كونه كذلك ليس لذاته ولا للوازمها والا لكان كل مقدار
كذلك ولا لعارض والا كان الغني بذاته عن المحل يصير محتاجا اليه لعارض او بالعكس لا يقال
احتياج الحيوان الذي هو الانسان الى الناطق ان كان لذاته او للوازمها لزم احتياج كل حيوان اليه
هذا خلف وان كان لعارض كان الغني بذاته عن الشيء يصير محتاجا اليه لعارض لانا نقول
الجنس يحتاج الى الفصل فلا جرم كانت هذه الحاجة حاصلة معه دايما ما هذا الفصل بعينه
فلم يتعين لما يرجع الى الجنس بل لاستعدادات اخر في المادة هذا اذا قلنا بقولهم في الجنس والفصل
وان لم نقل به لم يلزمنا ذلك ب في المقادير التعليمية المقدار وان كان لا يفارق المادة في
الخارج لكنه يفارقها في الذهن فانه يمكننا ان نتخيل المقدار مع الذهول عن كل المواد فاذا تخيلنا
الجسم غير ان نلتفت الى ما عداه كان ذلك جسما تعليميا ثم انه لا يمكننا ان نتخيل الجسم الا متناهيا

وهو سطحه فاذا تخيلنا ذلك السطح من غير ان نلتفت الى شيء مما يقارنه في الاجسام الطبيعية
من اللون والضوء كان ذلك سطحا وكذا القول في الخط والنقطة ك في الفرق بين كون
الجسم تعليميا وبين كون السطح والخط تعليميين الفرق الثاني لا بشرط ان يكون معه شيء وبين اخذه بشرط
الا يكون معه معلوم فالجسم التعليمي يمكنك ان تاخذه بالوجهين واما السطح والخط التعليميان
فلا يمكن اخذهما بالاعتبار الثاني لانك اذا تخيلت السطح فلا تتخيله الا بحيث يفترض له جهتان
فيكون ذلك جسما لا سطحا فالسطح لا يمكن ان يوجد بشرط الا يوجد معه الجسم ك
في عرضيه هذه الامور اما عرضية الجسم فعلى قولنا في اثباته ظاهر واما على تقدير تجرده فهو حال
في المادة وكل حال فهو عرض واما على قولهم فلانه يزيد وينقص بالتخلخل والتكاثف والجوهر باق
على طبيعة نوعه ولقايل ان يمنع ذلك ولان نصف الجسم البسيط مساو للكل في الماهية ومخالف
له في المقدار فالمقدار حال غير مقوم ولقايل ان يعارض ذلك بالمقدار وما بيان عرضية الثلثة
الباقية فذكر فرع على وجودها ومن الناس من انكرها الثلثة اوجه فا السطح نهاية الجسم
ونهاية الشيء هي التي يفنى الشيء فلا يبقى منه شيء وذكر امر عدمي ب لو كان وجوديا لكان اما ان يكون
قايما بنفسه فيكون منقسما في الجهات الثلث فيكون جسما فيكون نهاية الجسم جسما هذا خلف
او يكون حالا في الجسم المنقسم في الجهات الثلث والحال فيما هذا شانه منقسم في الجهات الثلث
فيكون السطح والخط والنقطة كذلك هذا خلف ج اذا التقى جسم جسما فلا بد وان يلتقي سطح
احدهما سطح الاخر فان كان بلاقي السطحين بالكلية كان السطحان متداخلين فيلزم اجتماع المثلين
وهو محال او لا بالكلية فيكون لكل واحد من السطحين وجهان فيكون السطح جسما هذا خلف
وعلى اثبتها وجهان فا نجد الاجسام متماسة وليست ماستها بتمام ذواتها فان ذلك هو
المداخلة بل بسطوحها ومن المعلوم بالضرورة ان مباينة التماس لا بد وان يكون امرا وجوديا ب
الجسم المتصل اذا قطع حدث له سطح بعد ان لم يكن فلا بد وان يكون امرا وجوديا اذا ثبت وجود
هذه الامور ثبت كونها اعراضا لوجهين فا انها صفات الجسم التعليمي الذي ثبت كونه عرضا
فهي بالعرضية اولى ب اذا صيت ما على ما اخر فقد بطل بالكل واحد منهما فالسطح المعين
وحدث للكل سطح اخر فاذا فرقته مرة اخرى بطل ذلك السطح وحدث سطحان اخران غير الذين

عدما اولا لاستحالة اعادة المعدوم مع ان حقيقة الجسم باقية بحالها **كب في السطح**
بحسب الاعتبار ان احدها كونه قابلا للقسمة بعدين متقاطعين على قائمة وذلك لكونه نهاية الجسم فان كون
الجسم نهاية لقابل الابعاد الثلاثة من حيث هو كذلك يقتضي ان يكون قابلا لبعدين وهو بهذا الاعتبار
مضاف مشهور وثانيهما كونه بحيث يمكن ان يخالف غيره من السطوح في القدر وهو بهذا الاعتبار كم
كج في النقطة والبحث عنها من اربعة اوجه **فا** نهاية الخط غير منقسمة والا لافترض
لها جزآن فيكون الجزء الاخير منها هو النهاية لا هي هذا خلف وبهذا ثبت ان الخط لا يتجزأ في
العرض والسطح في العمق **ب** الذي يقال من ان النقطة تفعل الخط بحركتها كلام غير محقق
لانها نهاية الخط فيكون محتاجة اليه فلا يكون علة له لامتناع الدور **ج** النقط اذا اجتمعت
فان تلاقت لا بالكلية انقسمت هذا خلف او بالكلية فلا يزداد الجسم وحينئذ لا يحصل الخط من تالف
النقط اصلا ولا السطح من تالف الخطوط ولا الجسم من تالف السطوح ولذلك قيل انه لا مناسبة
بين الاجسام والسطوح والخطوط والنقط ولا لبعضها مع بعض **د** الذي ذكره اوقليدس
في رسم النقطة انه شيء لا جزء له انما ذكره لان غرضه تمييز النقطة بهذا الوصف عن سائر ما ينظر فيه
المهندس وذلك حاصل وان اردنا الرسم التام فلنا شيء ذو وضع لا جزء له لما كان المذهب المنصور في
المشهور ان المكان هو السطح الباطن من الجسم الحاوي لاجرم ذكرنا المكان هنا **كد في اثبات**
المكان ذهب الناس من انكر لانه لو كان موجود المكان اما ان يكون جوهرا او عرضا فان كان جوهرا
فاما ان يكون متحيزا او لا يكون والاول باطل لوجهين **اما اولا** فلان المتمكن حال في المكان فلو كان
المكان متحيزا مع ان المتمكن ايضا كذلك لزم تداخل المتحيزين فيلزم اجتماع المثلين وهو محال ولانه
لو جاز ذلك لجاز ان يجتمع العالم في مقدار الخردلة وهو محال **واما ثانيا** فلان كل متحيز فانه يصح
عليه الانتقال من مكان الى مكان فاذن لكل متحيز مكان فلو كان المكان متحيزا كان للمكان مكان
ومكانه ان كان هو الذي جعل متمكنا فيه لزم كون محل واحد منهما مكانا للاخر ومتمكنا فيه لكن المتمكن
محتاج الى المكان على قولنا في تثبيت المكان فيلزم حاجة كل واحد منهما الى الاخر وهو محال وان كان
غيره لزم التسلسل واما ان لم يكن متحيزا فهو محال لوجهين **اما اولا** فلان الجسم ينشار الى مكانه وجهته
عند من يثبت المكان وذلك شيء ان يكون مكانه شيئا غير منشار اليه **واما ثانيا** فلان المكان ينتقل عنه
واليه بالحركة

ولا شيء من المجردات بكذلك واما ان كان عرضا فهو محال لانه اما ان يكون حالا في المتمكن او في غيره والاول
باطل لوجهين **اما اولا** فلان الحال ينتقل بانتقال محله والمكان لا ينتقل بانتقال المتمكن **واما ثانيا**
فان الحال محتاج الى المحل والمحل الذي هو الجسم محتاج الى الحيز والمكان عدمهم فلو كان المكان حالا في
المتمكن لزم الدور والثاني باطل لوجهين **اما اولا** فلان العرض القائم بغير المتمكن اما ان يكون
قائما بمتحيز او بغير متحيز فان كان الاول افتقر ذلك المتحيز الى مكان اخر لان التحيز عندنا يقتضي المكان
لا بمعنى الاختصاص بحيز وجهة وحينئذ يعود الدور او التسلسل وان لم يكن متحيزا لم يكن
العرض القائم به مشارا اليه ايضا وقد عدت المحالات **واما ثانيا** فلان العرض القائم بجسم
يستحيل ان يكون جسما حاويا لما فيه وكل مكان فان المتمكن فيه ساريا فيه فالعرض القائم بالجسم يستحيل
ان يكون مكانا لجسم اخر فهذا عمدة نفاة المكان **والجواب** عنها ان وجود المكان
معلوم بالضرورة ان المتحرك ينتقل من جهة الى جهة ومن حيز الى حيز فلولا هذه الاحياز والا لما صح ذلك.
واذا كان ذلك معلوما بالضرورة كان الاستدلال على نفيه استدلالا على نفي ما علم وجوده بالضرورة فلا يستحق
الجواب **كه في تفصيل القول في ماهية المكان** اعلم ان مكان الجسم ليس هو الجسم
ولا جزء من ماهيته لان جزء الشيء ينتقل مع انتقاله والمكان لا ينتقل مع المتمكن والمحكي عن افلاطون
ان مكان الجسم هو هيولاه يجب ان يكون محمولا على غير الهيولى التي يعتقد كونها جزءا من ماهية الجسم
لان ذلك مما لا يشتبه على عاقل فضلا عمن كان في درجة افلاطون بل لعله اسمى المكان بالهيولى لكونه
مشاركا له في توارد المتمكنات عليه الوجه الذي يمكن وقوع الاشتباه فيه امران احدهما ان المكان
هو البعد الذي ينفذ فيه بعد الجسم وثانيهما انه السطح الباطن من الجسم الحاوي الماس للسطح الظاهر من
الجسم المحوي والاول مذهب افلاطون والثاني مذهب ارسطو ثم ان القائلين بالبعد منهم من جوز خلق
عن الاجسام ومنهم من منع **كو في الكلام على القائلين بالبعد** الذي يدل على فساد
قولهم وجهان **فا** البعد الذي يفرض مكانا للجسم اما ان يصح عليه الحركة او لا يصح فان كان الاول فمن
المعلوم ان الحركة انتقال من جهة الى جهة فاذا كان المكان قابلا للحركة كان البعد الذي هو المكان مكان
اخر فان كان ذلك المكان الاخر بعدا فتوالى ابعاد اخر فيلزم ان يكون هناك ابعاد متداخلة الى غير النهاية
وذلك محال ومع تسليمه فالمقصود حاصل لانها بأسرها قابلة للحركة فاذا تحركت بأسرها فقد انتقلت

من جهة الى جهة فتلك الجهة التى انتقل منها كل الابعاد لا محالة ليس ببعد فالمكان ليس ببعد وان
كان الثانى فامتناع الحركة على ذلك البعد اما ان يكون لماهيته او لما يحل فيه او لما يكون محلا لها او
لما لا يكون حالا فيها ولا محلا لها والاول يقتضى امتناع الحركة على الاجسام لما فيها من الابعاد والثانى
ان كان لازما عاد هذا المحال فيه وان لم يكن لازما عاد القسم الاول والثالث باطل لوجهين اما اولا
فلانه يلزم كون هذه الابعاد مادية واصحاب هذه المقالة لا يقولون به واما ثانيا فلان
طبيعة البعد قابلة للانتقال من حيث هو هو وهذا البعد المخصوص ليس امتناع الانتقال
عليه عليه لمعنى ان الطبيعة التى لاجلها يصح الحركة مسلوبة عنه بل لمعنى انه يجب
استمرار ذاته فى تلك الجهة وكل ذلك يقتضى ان يكون لذلك البعد اختصاص بالجهة والحيز
وحينئذ يعود المحال والرابع باطل لانه لو لم تختص هذا البعد بما لاجله استعد لقبول
هذا الاثر لخاص عن المفارق والا لم يكن هو باستحالة الانتقال اولى من غيره وحينئذ يعود
الاقسام المذكورة ب لو كان المكان بعدا لزم اجتماع البعدين وذلك محال فالقول
بكون المكان بعدا محال بيان الشرطية ان المتمكن اذا حصل فى المكان فلو لم يبق بعدا هما لكان
اما بعدا معا فيكون المعدوم متمكنا فى المعدوم وهو محال او احدهما فيكون المعدوم متمكنا فى
ان الموجود او بالعكس او يبقيا متحيزين وهو محال على ما مر فى باب الوحدة او متميزين وهو
المطلوب بيان امتناع الثانى لثلاثة اوجه فا لا معنى للبعد الشخصى الا البعد الذى بين
طرفى هذا الآن مثلا فلو امكن تشكيك العقل فى ان هذا البعد الموجود بين طرفى هذا الآن
ان ليه بعد ان مع المشار اليه بالحس ليس الا الواحد فلنشكك فى ان الشخص الذى هو فى الاشارة
الحسية واحد هل هو فى نفسه واحد ام لا يلزم وحينئذ تجويز الا يكون الانسان الواحد فى الحس واحدا
فى الحقيقة بل اشخاصا غير متناهية لا يقال انا انما حكمنا بان الموجود بين طرفى هذا
الآن بعد ان لانا لما قدرنا خروج الما عن ذلك الآن وعدم دخول جسم اخر فيه قضى العقل
هناك بوجود بعد بين طرفى الآن فلما دخل فيه الما علمنا انه اجتمع ذلك البعد مع بعد الما
فحكمنا باجتماع البعدين ولم يوجد مثل هذا الطريق فى الانسان الواحد فلم يلزمنا ان نقول
فى هذا المشار اليه انه اثنان لانا نقول ان بالطريق الذى ذكرتموه فى البعد عرفنا

ان الثنى وان كان واحدا فى الحس فقد لا يكون واحدا فى الحقيقة فلعل فى الانسان الواحد فهب انه لم
يوجد فيه ذلك الطريق لكن لا يلزم من عدم الدليل المعين عدم المدلول فحينئذ يبقى الاحتمال
المذكور ب البعد ان المتساويان فى الماهية وجميع لوازمها لو تداخلا لارتفعت الاثنية
وذلك محال ج قد ثبت ان البعد لا يوجد الا حالا فى الجسم فالبعد الذى جعل مكانا لابد
وان يكون حالا فى الجسم فلو حل فيه جسم اخر لزم تداخل الجسمين ولو جاز ذلك جاز تداخل العالم
فى حيز حركة واحدة وهو محال واحتج القايلون بالبعد بانا لو قدرنا خروج الهواء من
الانا وعدم دخول جسم اخر فيه افترض من اطراف الانا ابعاد خالية ولان المكان اما البعد
او السطح والثانى باطل على ما سياتى فتعين الاول والجواب عن الاول انا لا نسلم
ان الفرض الذى ذكرتموه ممكن واذا كان كذلك لم يكن القطع بصحة ما بنيتموه عليه وعن الثانى
ان اصحاب السطح يقولون لكن البعد باطل للوجه التى مر ت فتعين السطح كز
فى الكلام على القايلين بان المكان سطح اتفق اصحاب ارسطو عليه وانه
مشكل لوجوه اربعة فا لو كان المكان سطحا محيطا بسطح الجسم لكانت الحركة عبارة
عن مفارقة سطح متوجها الى سطح اخر ولو كان كذلك لكان الطير الواقف فى الهواء والحجر
الواقف فى الما عند جريان الهواء والما عليهما يجب ان يكونا متحركين لان الذى فرض مكانا لهما
قد تبدل عليهما ولما كانا ساكنين وكل ساكن فمسكونه فى مكان علمنا ان مكانهما غير السطوح
المحيطة بهما لا يقال ان عنيت بكون الطير ساكنا ان مماسته مع الاجسام الساكنة
باقية فالامر كذلك لكن هذا السكون لا يتوقف على السكون فى المكان وان عنيت به انه بقى ملاقيا
لسطح واحد فليس الامر كذلك وان عنيت به معنى اخر فبينه لنظر انه هل هو ساكن بذلك
الاعتبار ام لا لانا نقول نحن نعلم بالبديهة ان بقا النسب معلول كون الجسمين اللذين
لاحدهما الى الاخر نسبة ساكنين فكيف يمكن تفسير السكون ببقا النسب واذا كان كذلك
فكون الحجر ساكنا فى الما مغاير لبقا نسبته مع الاجسام الساكنة واذا ثبت انه ساكن وكل ساكن
فهو ساكن فى المكان الواحد فله اذن مكان واحد وليس له سطح واحد محيط به فاذن مكانه
غير السطح ب الجسم الموصوف بالسطح الذى جعل مكانا له ايضا جيد وذلك معلوم

بالبديهة ونحن لا نعني بالمكان الا ذلك الحيز ولا يمكن ان يجعل لذلك الجسم سطحا اخر محيطا به لامتناع التسلسل فاذن الحيز مفسر بامر غير السطح **لا يقال** الفلك الاعلى له وضع و لا مكان له **لانا نقول** الوضع هو الهيئة الحاصلة للجسم بسبب النسب الحاصلة بين اجزايه بعضها الى بعض بالقياس الى الجهات الخارجة فاذن ما لم يتقرر لكل واحد من تلك الاجزا اختصاص بجهة لم يحصل لبعضها الى البعض نسبة وما لم تحصل تلك النسب لم تحصل تلك الهيئة للكل والبحث انما وقع هناك عن ماهية اختصاص الجسم بالجهة والحيز وذلك حاصل للفلك الاعلى بكليته وباجزايه لحصوله لساير الاجسام **ج** العقلا يعلمون بالبديهة ان الجهة والحيز ليس له جهة اخرى وحيز اخر وان السطح له جهة وحيز فانه قد يتنقل من حيز الى حيز وايضا فالناس يصفون المكان بكونه فارغا تارة ومملوا اخرى ولا يصفون السطوح كذلك ولولا ما تقرر في بدايه عقولهم من الفرق بين المكان والسطح والا لما كان كذلك **د** احتج ابن الهيثم على افساد القول بان المكان هو السطح فقال **ا** لو كان المكان سطحا لكان المكان قد يزداد مع بقا المتمكن بحاله في موضعين **ب** الجسم المتوازي السطوح اذا فصل بسطوح متوازيه ومتوازيه للسطحين الاولين فلا شك ان السطوح المحيطه بذلك الجسم قبل تفريقه اقل من التي تحيط به بعد تفريقه الى اجزا كثيرة مع ان المتمكن باق كما كان **ج** الشمعه اذا جعلت كرة فان السطح المحيط بها اصغر من السطح المحيط بها عند ما كانت مكعبة لان الدايرة اوسع الاشكال فالمتمكن باق مع ان المكان ازداد عند التكعيب وقد بقي المكان بحاله مع انتقاص المتمكن فان الما الذي في القربه مكانه سطح داخل القربه فاذا عصرنا القربه حتى فاض الما من ايسما بقي سطح القربه محيطا بباقي الما فالمتمكن قد انتقص والمكان بحاله ما كان فقد يتنقص المتمكن ويزداد المكان مثل الملعب اذا نقرت في احد جوانبه نقرة عميقة فان السطح المقعر اعظم لا محالة من قاعدته المستويه وما بقي من الجسم بعد الحفر اصغر بكثير مما كان اولا فهنا انتقص المتمكن وازداد المكان ولما كانت النوالي ظاهرة الفساد كان القدح مثلها **واحتج** القايلون بان السطح هو المكان لابد وان يكون شيا يحصل المتمكن فيه وذلك اما بان يكون مداخلا فيه وهو محال على ما تقدم او بان يكون

بما يماسه وما ذاك الا السطح الباطن من الجسم الحاوي المماس للسطح الظاهر من الجسم المحوي **واعلم** ان من المعلوم بالضرورة ان كل متحيز فله حد وحيز وذلك الحيز ان جعلناه امرا وهميا تقديريا فهو محال لانه كيف يمكن ان يكون الجسم حاصلا في شي يفرضه الفارض ويعتبره المعتبر بحيث لو لم يحد ذلك الفرض لا تحقق ذلك المفروض مع ان الجسم يكون حاصلا في الحيز وان جعلناه امرا ثبوتيا فاما ان يكون مشارا اليه او لا يكون والثاني مشكل ايضا لانا نشير الى هذا الحيز فكيف يمكن جعله شيا غير مشار اليه والاول لا يخلو اما ان يكون بعدا او سطحا او غيرهما وقد قررنا كل ما يمكن ان يقال في الوجهين الاولين وليك الاختيار بعقلك بعد ذلك **ح** في الخلا هو ان يوجد جسمان لا يتلاقيان ولا يكون بينهما ما يلاقيانه واختلف الناس في صحته ولنذكر الاقوى من الجانبين نفيا واثباتا **اما المثبتون** فاقوى ما لهم طريقان **فا** ان سطحا اذا القي سطحا اخر ارتفع عنه دفعة واحدة وجب وقوع الخلا بينهما حال ارتفاع فلتبين امكان هذه الامور اما انه يصح ان يلقى سطح سطحا فلانه لو امتنع ذلك لكان القول بالخلا ظاهرا وايضا فالبديهة حاكمة بصحته لانا اذا وضعنا بالمحراب صبغا على جسم اخر علمنا بالبديهة انه لا يمكن ان يقال انه لم يحصل الملاقاة الا بين نقط متفرقة في اصبغنا وبين نقط متفرقة في ذلك الجسم واما انه يصح ان يرتفع احد السطحين عن الاخر دفعة فلان الجزا الاول من السطح الاعلى اذا ارتفع عن السطح الاسفل فلو بقي الجزا الثاني من السطح الاعلى مماسا للسطح الاسفل لزم وقوع التفكك في السطح الاعلى لان الجزا الاول اذا ارتفع فقد تحرك الى الفوق فلو بقي الجزا الثاني مماسا لما كان مماسا له قبل ذلك فهو حينيذ لم يتحرك اصلا والجسم اذا تحرك احد جانبيه ولم يتحرك منه الجانب الاخر اصلا لزم ان يتفكك كل واحد من هذين الجزين عن الاخر وهذا هو الذي احتج به الحكما في ابطال الجزء الذي لا يتجزى حيث قالوا ان تحرك بعض اجزا الرحى عند سكون البعض لزم التفكك لكن التفكك باطل فالقول بان السطح الاعلى لا يرتفع عن الاسفل دفعة واحدة باطل وايضا فلنفرض وقوع التفكك فنقول اللامماسة من الامور التي تحصل في الآن فالسطحان المفروضان لا شك انهما كانا متماسين فاذا صارا لا متماسين فهذا الذي صار لا متماسا دفعة اما ان يكون سطحا او نقطة فان كان الاول فقد حصل المطلوب

وان كان الثاني لزم تشابع النقط وتتالي الآنات وهما محالان واما انه لما ارتفع احدهما عن
الاخر دفعة لزم خلو الوسط لانه لو حصل بينهما جسم فاما ان يقال انه كان بينهما او انتقل اليه حين
ارتفعا الاعلى من الاسفل والاول باطل لانه من الممكن ان نطبق سطحي على سطح كما بيناه واذا
كان ذلك ممكنا فلنفرض وقوعه لان المبني على ما ثبت امكانه ممكن والثاني باطل لان الانتقال اليه
اما ان يكون من مسامت الاعلى والاسفل او من الجوانب والاول باطل لان الاجسام وان كان فيها منافذ
الا ان بين كل نفسين سطحا متصلا والا لم يكن في السطح ذي المنافذ سطح متصل فحينئذ يكون
الجسم عبارة عن نقط متفرقة وذلك محال واذا كان في السطح ذي المنافذ سطح متصل
ونجد سطح ذا المنافذ ترتفع عما تحته دفعة علمنا ان كل واحد من تلك السطوح المتصلة
قد ارتفع عما تحته دفعة فاذا لم يكن في ذلك السطح شيء من المنافذ استحال ان يقال الجسم
يدخل من منافذه والثاني باطل لان انتقال تلك الاجسام من الجوانب الى الوسط اما ألا يحتاج
الى المرور بالطرف وهو ظاهر الفساد او يحتاج وحينئذ لا يخلو اما ان يقال انه حين ما يكون
في الطرف يكون في الوسط ايضا وهو ظاهر الاستحالة او لا يكون فيكون الوسط حين ما يكون
ذلك الجسم المنتقل حاصلا في الطرف خاليا وهو المطلوب ب لو كان العالم ملا لكان الجسم
اذا انتقل فاما ان ينتقل الى مكان كان مملوا او كان فارغا والثاني هو المطلوب والاول لا يخلو اما
ان ينتقل الى مكان الجسم الذي انتقل الى مكانه او الى مكان اخر والاول باطل لان حركة الجسم عن
مكانه موقوفة على فراغ المكان المنتقل اليه فلو انتقل كل واحد منهما الى مكان صاحبه لزم
احتياج حركة كل واحد منهما الى حركة الاخر فيكون دورا والثاني باطل لان الكلام
في كيفية انتقال ذلك الجسم كالكلام في انتقال الجسم الاول فيلزم تداخل الاجسام باسرها
حتى يلزم من حركة البقة حركة السموات وذلك معلوم الفساد **لا يقال** لم لا يجوز ان
ينتقل كل واحد منهما الى مكان الاخر وأما الزام الدور فهو منقوض بحركة السمكة في الماء فانا
نعلم انه ليس في خلل الماء خلا لانه لو كان كذلك لما انخدر الماء محالة الى مكان السمكة لانه لما
وجد فيما لم مكان السمكة اماكن كثيرة غير التي كانت السمكة فيه فلم حاجة به الى دخول ذلك
المكان ولان الماء لطيف سيال فلم اذا لم يدخل تلك الفرج الخالية ولا يمكن ان يقال اجزاء الماء تدفع

الى الاجزاء الخالية التي في الهواء فوق سطح الماء لانه يلزم ان يقال مهما تحرك الحيوان الصغير
في قعر البحر المحيط ان يتحرك ذلك البحر بالكلية حتى يتأدى مواجه الى الساحل ولو جاز
التزام ذلك فلم لا يجوز التزام حركة السموات عند حركة البقة ثم ان سلمنا فساد هذا
القسم لكن لم لا يجوز ان يقال لما ثبت ان المقدار زائد على ذات الجسم فلا استحالة في
ان يزول عن الجسم مقدار ويحصل عقيبه فيه مقدار اخر ازيد او انقص واذا ثبت جواز
ذلك فنقول المتحرك اذا تحرك الى جهة اندفع الهواء الذي قدامه بمعنى انه يزول
عنه ذلك المقدار العظيم الذي كان يحصل فيه مقدار صغير فحينئذ يحصل للمتحرك مكان
واما الهواء الذي وراءه فانه يمتد بمعنى انه يزول عنه المقدار الذي كان فيه ويحصل مقدار اعظم
منه فحينئذ لا يحصل الخلا **لانا نقول** اما الاول فهو محتمل والدور الذي ذكرناه
قاطع والمحتمل لا يعارض القاطع واما الثاني فهو مبني على ان المقدار زائد على ذات الجسم وقد
مر القول فيه وان سلمنا ذلك لكن لا نسلم ان الجسم الواحد يمكن توارد المقادير عليه على
ما سيأتي **واما نفاة الخلا** فقد تمسكوا بامور بعضها يدل على استحالة الخلا بالتفسير
المذكور وبعضها على استحالة وجود ابعاد خالية وبعضها مشترك بين الامرين اما الاول
فقالوا لو قدرنا جسمين غير متماسين الجسم بينهما فانه قد يكون ما بينهما تارة بحيث يمثلى
بالذراع الواحد وتارة بحيث لا يمثلى به وتارة بحيث لا يتسع له والذي بين جسمين اخرين
فقد يكون مخالفا لما بين الاولين في احتمال الاجسام العظيمة والصغيرة وليست هذه
الاوهام احكاما كاذبة بل لتحققه وجودية فاذن ليس ما بينهما عدما صرفا بل هو امر
وجودي ثم انه قابل للمساواة والمفاوتة لان الخلا الذي بين السماء والارض مثلا اضعاف ما بين
مدينتين وذلك من خواص الكم فالخلا كم فاما ان يكون منفصلا او متصلا والاول باطل لوجهين
اما اولا فلان الكم المنفصل حصوله من اجتماع وحدات غير قابلة للانقسام فكان يجب
ان يستحيل ان يحصل فيه الجسم القابل للانقسام واما ثانيا فلان الكم المنفصل غير ذي وضع
والمكان ذو وضع فالخلا اذن كم متصل فاما ان يكون متصلا بالذات او بالعرض فان كان الاول
ولا شك انه كم ذو وضع فالخلا مقدار وكل مقدار ففي مادة فالخلا مقدار في مادة فكان

الخلا جسما

فكان الخلا ملا هذا خلف وان كان الثاني فاما ان يكون الخلا حالا في المقدار او بالعكس او في محل
المقدار فان كان الاول والمقدار حال في الجسم فالخلا حال في الحال في الجسم فيكون حالا فيه فيكون الخلا ملأ
وان كان الثاني كان جسما لانه لا معنى للجسم الا الذي فيه قابلية الابعاد الثلاثة والثالث قريب من الاول فثبت
ان الذي فرضوه خلا هو جسم وملأ ب هذه الابعاد اما ان يكون غير متناهية وهو باطل على ما تر
او متناهية فهي مشكلة وذلك الشكل ان كان له ذاته كان جزؤه مساويا في الشكل لكله لاشتراك الكل والجزء
في تمام الماهية او لا لذاته فحينئذ يكون قابلا للاشكال المختلفة والفصل والوصل لا معنى للجسم الا ذلك
ولقائل ان يقول على الاول لا نسلم ان الخلا شيء له وجود واما وصفه بالزيادة والنقصان فذلك
لا يقتضي كونه امرا موجوديا فانه يمكننا ان نتوهم العالم على وجه يكون نصف قطره ازيد من نصف قطر
هذا العالم الموجود بمقدار ذراع ثان وبمقدار ذراعين اخرى مع انه لا يلزم من ذلك اثبات ابعاد
موجودة خارج العالم فان قلتم الفرق بين الامرين هو ان ذلك مجرد وهم كاذب فان عندنا يستحيل ان
يوجد خارج العالم جسم واما الابعاد المفترضة بين جسمين داخل العالم فهي موصوفة بامكان ان يحصل
فيها اجسام مختلفة وذلك الامكان امر محقق فنقول فحينئذ يرجع حاصل الامر الى ان هذا
الامكان حاصل هنا وغير حاصل هناك والامكان يستدعي محلا ثابتا وذلك باطل لما بينا ان الامكان
لا ثبوت له في نفسه ولا حاجة به الى محل ثابت فبطل هذا الفرق وان سلمنا انه امر ثبوتي قابل للتقدير
فلم يلزم ان يكون ملأ لقوله كل ما كان كذلك كان جسما قلنا ان عنيت بالجسم الموجود الممتد في الابعاد
الثلاثة فكل من اثبت الخلا وفسر بالبعد قال يكونه جسما بهذا التفسير مقولكم لو كان كذلك
لكان جسما الزام للشيء على نفسه وان عنيتم بالجسم امرا اخر وراء ذلك وجب ان تفيدونا تصورة ثم
التصديق به هذا ملخص اعتراض صاحب المعتبر واما الوجه الثاني فالاعتراض عليه انه بنا على
وجود الابعاد وفيه النزاع ج واما الذين تمسكوا به في ابطال القولين فعلى نمطين الاول
الوجوه العقلية وهي ثلثة فا القول بالخلا يقتضي الا يتحرك الجسم والا يسكن وذلك محال فالقول
بالخلا محال بيان الشرطية ان الخلا اما ان يكون بعدا ممتنعا بها او عدما صرفا وعلى التقديرين
فانه لا اختلاف فيه اصلا واذا كان كذلك فكل جسم صح حصوله في خلا صح حصوله في كل خلا والا لزم
وقوع الاختلاف في الخلا واذا كان كذلك استحال ان يسكن الجسم شيء منها لانه ليس حصوله فيه اولى

وحينئذ تتحدد غاية القرب من كل واحد لكن لا تتحدد غاية البعد عنه او يكون الواحد
منها محيطا بالاخر وحينئذ يكون المحيط كافيا في التحديد على ما بيناه فيقع المحاط به حشوا
في ذلك الحكم فثبت ان تحدد الجهات لا تحصل الا بالمركز والمحيط وجب على طالب الحق ان
يستقصي في تلخيص الحدود الثلث التي في هذه المسئلة وبالله التوفيق

الفن الثاني في الكيف

وفيه مقدمة واربعة اقسام **اما المقدمة** ففيها فصلان **الفصل الاول** في رسمه وهو العرض الذي لا يتوقف
تصوره على تصور غيره ولا يقتضي القسمة والا قسمة في محله اقتضاء اوليا فبالعرض يتميز الجوهر
وبالذي لا يتوقف تصوره على تصور غيره عن المقولات النسبية فان تصورها متوقف على
تصور امر آخر وان كان ربما اوجب تصورها تصور غيرها ى غير الكيفيات وبقولنا لا يقتضي القسمة والا قسمة
يتميز عن الكم والوحدة والنقطة وبقولنا اقتضاء اوليا يتميز عن العلم بالمعلومات التي
لا تنقسم لانه ليس لذاتها لا يقبل القسمة لكن بواسطة وحدة المعلوم **واعلم** ان الاجناس
العالية لا حدود لها اصلا لان الرسوم التامة بل لا يمكن تعريفها الا بالرسوم الناقصة ثم المذكور
في ذلك الرسم الناقص ان امور سلبية وان ثبوتية وجب ان يكون تلك الامور اعرف من
المعرف ثم من العلوم ان طبايع الاجناس العالية امور خفية فاذا قيل الكيف ما لا يكون
جوهرا ولا كما ولا اينا ولا متى كان المذكور سلب امور ليست هي اعرف من المعرف فلم يكن
التعريف صحيحا فاما اذا اعتبرنا العرضية وعدم توقف تصور الغير والا يكون
علة اولية للانقسام والانقسام كانت هذه القيود امورا جلية في التصور فلا جرم انه صح
جعلها رسما ناقصا **الفصل الثاني** في تقسيم الكيف الى انواعه الاربعة
اتفقوا على ان الكيف جنس تحته اربعة انواع فا الكيفيات المحسوسة فان كانت راسخة
سميت انفعاليات والا انفعالات ب المختص بذوات الانفس فان كانت راسخة سميت
ملكات والا حالات ج الاستعداد الشديد نحو الانفعال ويسمى لاقوة طبيعية ووهنا
طبيعيا او نحو اللاانفعال ويسمى قوة د الكيفيات المختصة بالكميات اما المتصلة كالتربيع
والتثليث والاستقامة والانحناء او المنفصلة كالزوجية والوترية **واجود ما ذكروه**

في الحمران الكيفية اما ان يكون مختصه بالكمية كالتربيع والتوجيه او لا يكون وهو اما ان يكون
محسوسا وهو الانفعاليات والانفعالات او لا يكون وهو اما ان يكون استعدادا نحو الكمال
وهو القوة واللاقوة او كلا وهو الحال والملكة واعلم انا لما فسرنا الحال والملكة
بالكيفيات النفسانية رجع حاصل هو التقسيم الى ان كل كيفية غير مختصه بكمية
ولا محسوسه اذا لم يكن استعدادا لقبول او دفع شيء كيفية نفسانية وذلك ما لا دليل
عليه لان من المحتمل وجود كيفية جسمانية لا تكون مختصه بالكميات ولا تكون محسوسة
ولا تكون مختصه بذوات الانفس ولا يكون ما بإزائها نفس الاستعداد واذا كان كذلك فالجزم
بان كل كيفية غير مختصة بالكمية ولا محسوسة ولا استعداد كانت حالا او ملكة دعوى
لا دليل عليها **القسم الاول** في الكيفيات المحسوسة وفيه خمسة ابواب

الباب الاول في امور كلية لهذا القسم ج مباحث

فا فيها لاجل سمي هذا النوع بالانفعاليات والانفعالات لعلتين **فا** انفعال الحواس
عنها اولا اذ لم يعتبر الاولية دخلت الاشكال والحركات والعدد وغيرها فيه لكن الثقل
والخفة منع ان كونهما من المحسوسات الاول كلامنا **ب** حدوثها اما بالشخص واما
بالنوع تابع للمزاج اما بالشخص فكحلاوة العسل وصفرة من به سوء مزاج الكبد واما بالنوع
فكحمرة النار فان من شان نوعها ان تحدث بالمزاج واما الرطوبة واليبوسة هل شانها
ذلك فيه كلام لكن الاشكل ليس كذلك بالاتفاق وآثار الكيفيات المحسوسة الغير المستقرة
فهي وان كانت انفعاليه لها غير العلتين لكنها لقصر مدتها وسرعة زوالها منعت اسم جنسها واقتصر
في تسميتها على الانفعالات وان لم تكن هي في انفسها انفعالات **ب** **في الرد على من**
زعم ان هذه الكيفيات نفس الاشكال منهم من زعم انه ليس في النار حمرة ولا في الماء برودة ولا في الثلج
بياض ولا في الفار سواد بل ليس هنا الا انفعالات تعرض للحواس **اما** القدماء من الفلاسفة
فزعموا ان الاجسام تنتهي تحليل تركيبها الى اجزاء اطلبه قابلة للانقسام الوهمي لا للانقسام الفعلي وزعموا
انها مختلفة في اشكالها فالتي يحيط بها اربعة سطوح تكون مفرقة لاتصال العضو فيحس منه
بالحرارة والتي يحيط به ستة مربعات تكون غليظة غير نافذة فيحس منه بالبرد وكذلك الطعوم

والجهات

فان الذي يقطع العضو الى اجزاء صغار ويكون شديد النفوذ وهو المحرق الحريف والمتلاق
لذلك التقطيع هو الحلو وكذا القول في الالوان فان الذي ينفصل منه شعاع مفرق للبصر
هو الابيض والذي ينفصل منه شعاع جامع له هو السواد ويحصل من اختلاط نوعي الشعاع
الالوان المتوسطة **واما المتاخرون** من المتكلمين فزعموا انه ليس في النار حرارة لكن
الله تعالى اجرى عادته بخلق الحرارة في العضو عقيب ملاقاة النار وكذا القول في الطعوم
والروائح والالوان قالوا ولا يلزم من تسخين النار كونها حارة كما انا نتسخن من الشمس وان
لم يكن هي حارة عند الفلاسفة **واعلم** ان العلم بثبوت هذه الكيفيات من اجلى العلوم
بالامور المحسوسة وقد عرفت ان الاستدلال على الضروريات عبث **والمشاؤون** ابطلوا
قول القدماء بان الاشكال ملموسة وغير متضادة والالوان بالعكس والحرارة والبرودة ضدان
والاشكال لا تضاد فيها فهذه الكيفيات غير الاشكال **والمتاخرون** قالوا لهم انه لا خبر
عندنا من حال النار الا ما يحصل في اعضائنا عند القرب منه من السخونة وهذا القدر لا يقتضي
كونها متسخنة في نفسها كالشمس والحركة **ج** **في الرد على من جعل** هذه الكيفيات
نفس الامزجة لا معنى للمزاج الا الكيفية الحاصلة من تفاعل الحار والبارد مثلا الذي يستحيل
بالقياس الى البارد دبا بالعكس وهي بالحقيقة من جنس الحرارة والبرودة فيكون من الكيفيات الملموسة
فاللون والطعم وغيرهما ما ليس بملموس ولا يكون نفس هذا المزاج نعم ربما جعلناها تابعة
له وتابع الشيء ليس هو هو **الباب الثاني**

في الكيفيات الملموسة وهي الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة واللطافة والكثافة
والزوجة والهشاشة والخفاف والبلة والثقل والخفة وقد يدخلون فيها الخشونة والملاسة
والصلابة واللين **يد** **مبحثا** **فا** **في الحرارة والبرودة** ان هاتين الكيفيتين من اظهر المحسوسات
وكل ما كان كذلك كان غنيا عن التعريف لكنا نذكر من خواصها اربعا **فا** من شان الحرارة افادة الميل
المصعد وبواسطته التحريك لان المركبات لما كانت مركبة من اجسام مختلفة في اللطافة
والكثافة وكلما كان اللطف كان اقبل الخفة من الحرارة فان الهواء اسرع قبولا للزاكر من الماء الذي هو
اسرع فيه من الارض لاجرم اذا علت الحرارة في المركب بادر الاقبل منها للتصعد قبل مبادرة الابطا

والابطا دون العاصي فيعوض من ذلك تفرق الاجسام المختلفة الطبايع التي منها تركب المركب ثم
تحصل عند تفرق تلك المختلفات. فهذا السبب اجتماع المتشاكلات بمقتضى طبايعها لكل الخسيسه
علة للضم فلهذا السبب يقال الحرارة من شانها تفريق المختلفات وجمع المتشاكلات وهذا
الجمع والتفريق انما يعرضان في المركب الذي لا يكون بسايطه شديدة الالتحام اما الذي يكون
التحامها شديدا فلا يخلوا اما ان يكون اللطيف والكثيف فيه قريبين من الاعدال او لا يكونا فان
كانا كذلك فاذا قوي عمل الحرارة فيه حدثت حركة دورية كما في الذهب لان النار انما لا يفرقه
لان التلازم بين بسايطه شديد جدا فكما يمال اللطيف الى التصعد جذبه الكثيف المايل الى الانحدار
فحدثت حركة دورية وان كان الثاني فان كان الغالب هو اللطيف تصعد بالكلية واستصحب الكثيف
كالنحاس المزنجر زنجرة محكمة بالنوشادر فانه ربما تصعد بالكلية بالنار القوية او الكثيف فان
لم يكن غالبا جدا اثرت النار في تليينه لا في تسييله كالحديد والا لم يقو ايضا على تليينه كما في
الطلق والنورة الا بالجهد ب تسويد الرطب وتبييض اليابس وقد يظن ان بياض الجص منه
لانه يداخله الهوا والابلغ السحق والتصويل بجر الجص الى ذلك البياض والبرودة بالعكس منها
ج افادة العوام كما في بياض البيض د انها تحدث بالحركة دليله التجربة والكن صاحب المعتبر
قال لان العناصر الثلاثة في وسط الاثير والافلاك كالقطن في البحر المحيط فلو كانت الحركة
مسخنة لاثرت الحركات السريعة التي في الافلاك مع الاثير في تسخين هذه العناصر الثلثة حتى
كان يصير الكل نارا وهذا ضعيف لان الاجرام الفلكية وان كانت متحركة لكنها غير قابلة للسخونة
والتي كما يعتبر في حصوله الفاعل فيعتبر فيه ايضا القابل فلا يلزم من حصوله الحركة في الاجرام العلوية
كونها متسخنة وايضا فان مقعر الفلك اذا محدب النار سطحان ملسان فلا يلزم من حركة احد
السطحين حركة الاخر فاذن اجرام الافلاك غير متسخنة حتى يلزم من سخونتها سخونة العناصر
ولا يلزم ايضا من حركاتها حركات هذه العناصر حتى يلزم من حركاتها سخونتها فاذن لا يلزم من حركات
الافلاك مع عظمها وسرعتها سخونة هذه العناصر على صغرها ب في اثبات البرودة
من الغد ما من جعل البرودة عدم الحرارة وهو باطل لانه لو كان كذلك لكان الذي تدركه من الجسم البارد اما
الجسم او عدم الحرارة والاول باطل والا لكنا اذا ادركنا الجسم الحار وجب ان ندركه على حالة البرودة

لان برودته هو نفس جسميه المدركة حال حرارته لكن ذلك محال والثاني باطل لان العدم
لا يحس به ج في ان الحرارة هل لها سود البرودة ضد القول فيه مشكوك
د في تعديد ما يقال له انه حار او بارد الحار قد يقال على ما حس بسخونته كالنار وعلى
ما يكون ظهور تلك الكيفية موقوفا على ملاقاته لبدن الحيوان كالغذا والدوا الحارين ثم الحرارة
والبرودة على هذا الوجه اما ان يعرف بالتجربة او بالقياس من وجوه اضعفها اللون ثم الطعم
والرايحة وسرعة الانفعال وعسره. والقانون فيه ان المتحلل اسرع انفعالا مما يلاقيه من
المتكاثف لضعف جرميته وقوة جرمية المتكاثف واذا كان كذلك فالمنفعلان ان كانت متساوية
في القوام ثم تفاوتت في قبول الحرارة من فاعل واحد على نسبه واحد فالاقبل احر لانه لما
استوى الفاعل والقابل والنسبة فلولا اختصاص الاقبل بقوة مسخنه والا لما ازدادت
سخونته وان اختلفت فالاقوى قوا اما ان انفعل اسرع دل على ان فيه ما يعين على حدوث
تلك الكيفية واما الاضعف فلا يدل سرعة انفعاله على شئ لاحتمال ان يكون ذلك لضعف
قوامه وما يستدل به حال الاشتعال والخمود وكانه نوع من الانفعال فيكون حاله كالحال
في الانفعال ه في ماهية الحرارة الغريزية وفيها وجهان فا ان يكون
المرجع بها الى الحار وهو ان الحر الناري الذي في المركب الذي يفيد الطبخ اذا لم يبلغ في الكثرة الى
حد الاحراق ولا في القلة الى حيث يبقى المركب معه فجا حصل الاعتدال بسبب ذلك الحر الناري وهو
الحرارة الغريزية وانها كانت ترفع البرودة بالمضادة فهي ترفع الحار الغريب ايضا لان الحار الغريب
اذا حاول التفريق فالحر الناري يدفع اثره بما يفيده من الاتصال الحاصل بالطبخ فعلى هذا الحرارة
الغريزية انما تخالف الغريبة بكونها جزا من المركب ولو فرضنا كون الغريبة جزا من المركب وكون
الغريزية خارجة لكانت الغريبة غريزية وبالعكس ب ان تجعل الحرارة التي هي الكيفية
جنسا لانواع فمن انواعها الحرارة التي في النار وهي غير ملايمة للحياة ومنها التي في بدن
الحيوان ومنها الفايضة عن الاجرام السماوية وهذا الوجه هو الاشبه ومما يدل على ان
الحرارة النارية مخالفة بالنوع للحرارة الشمسية تاثير حر الشمس في اعين العشي دون حر النار
و في الرطوبة المايعة وصفان احدهما الكيفية التي لها يكون سهل الاتصال بالغير

سهل الانفصال عنه وثانيهما الكيفية التي بها يكون سهل التشكل بشكل الحاوي الغريب سهل الترك
له فان جعلنا الرطوبة اسما للاول لم يكن الهوا رطبا وان جعلناها اسما للثاني كان رطبا وكانت
النار ارطب لكونها ارق والنزاع في ذلك لفظي لكن الشيخ ابطل الاول بان الالتصاق بالغير
لو كان لاجل الرطوبة لكان الارطب اشد التصاقا لكن الثاني باطل لان الماء ارطب من الدهن
والعسل وليس اشد التصاقا بالاصبع منهما فليس الالتصاق بالغير لاجل الرطوبة وهذا
ضعيف لان من فسر الرطوبة بسهوله الالتصاق والانفصال سلم ان الارطب اسهل التصاقا
وانفصالا والماء لما كان ارطب كان اسهل التصاقا وانفصالا من الدهن والعسل فان غمس
الاصبع في الماء اسهل من غمسه في العسل وبعد الاخراج كان انفصال الماء اسهل من انفصال
العسل **لا يقال** لو كان الالتصاق معتبرا في الرطوبة لزم ان يكون الادوم التصاقا ارطب
والعسل ادوم التصاقا فيكون ارطب **لانا نقول** انا لا نقول الرطوبة بيس الالتصاق
ي بل الكيفية التي باعتبارها يستعد الجسم لسهوله الالتصاق ولا يلزم من ذلك ان يكون الادوم
التصاقا ارطب كما انه لما جعل الرطوبة هي الكيفية التي باعتبارها يستعد الجسم لسهولة
قبول الاشكال لا يلزم ان يكون الاثبت شكلا وهو اليابس ارطب فكذا هنا ومما يدل على ان تفسير
الرطوبة بما ذكرناه اولا اتفاق الكل على ان الرطب واليابس اذا امتزجا افاد الرطب اليابس استمساكا
على التشبث ومعلوم ان الهوا متى اختلط بالتراب لا يفيده الاستمساك ولانه يلزم كون النار ارطب العناصر
لكونها الطفها وذلك مما لم يقل به احد **ز في اليبوسة** فسرها الشيخ بالكيفية التي
بها يعسر قبول الاشكال الغريبة وتركها وهذا بالصلابة اولى والاولى ان يقال نرى من الاجسام
المتصلة ما ينفرك بسهولة ومنها ما لا يكون كذلك فالثاني هو الصلب والاول على قسمين منها ما يكون
مركبا من اجزاء صغار لا يقوى الحس على ادراك كل واحد منها بفردا ويكون كل واحد منها صلبا
عسر الانفراك ولكنها متصلة بلحامات سهلة الانفراك ومنها ما يكون كل جسم في طبيعة تلك
اللحامات فالاول هو الهش والثاني هو اليابس فاليبوسة هي الكيفية التي بها يكون الجسم سهل
التفرق عسر الاجتماع **ح في اثبات الرطوبة واليبوسة** على تفسير الشيخ قال
اذا قلنا الرطوبة ما لاجله يسهل قبول الجسم للاشكال فهو مجاز لان السهل والصعب من باب المضاف

والرطوبة

والرطوبة واليبوسة ليستا منه بل التحقيق ان الرطب هو الذي لا مانع فيه من الالتصاق والانفصال
على ما قلنا، او لا مانع فيه من قبول الاشكال على ما قاله الشيخ واليابس هو الذي فيه مانع منه اما
على تفسير الشيخ فبتنبيه ان يكون التقابل بينهما بالعدم والملكة لان الرطوبة اما ان يفسر بتلك القابلية
او بعلتها فان كان الاول لم يكن امرا وجوديا لان قابليه الجسم لعرض لو كانت عرضا لكانت
قابليته لذلك العرض عرضا اخر ولزم التسلسل والثاني باطل لان الجسم لذاته قابل للاشكال فان
القبول حاصل لليابس واذا كانت هذه القابلية لذات الجسم استحال تعليلها بعرض زايد
لان الحكم الواحد لا يكون بالذات وبالغير معا ثبت ان الرطوبة على تفسير الشيخ يجب الا يكون
امرا وجوديا وايضا فبتقدير كونها وجوديه فهي غير محسوسة اصلا والا لكنا نحن بها في
الهوا الخالي عن الحر والبرد والحركة ولو كان كذلك لعلمنا بالضرورة في مثل هذا الهوا انه ملا وغير
خلا ولما لم يعلم ذلك الا بالدليل علمنا ان هذه الكيفية غير محسوسة واما على تفسيرها فلا شبهة
كونها امرا وجوديا محسوسا **ط في ان الرطوبة** جنس او نوع منهم من زعم ان رطوبة
الماء مخالفة لرطوبة الدهن وهي مخالفة لرطوبة الزيبق فيكون الرطوبة جنسا تحتها انواع ومنهم
من جعلها نوعا واحدا وزعم ان الاختلاف بسبب اختلاط اليابس الرطب وكلا القولين محتمل
ك في تضاد الرطوبة واليبوسة اما امتناع اجتماعهما فمعلوم بالضرورة
واما انه هل في الامكان ثالث ينافيهما كالحمرة مع السواد والبياض فيه وهل في الوجود ذلك
فغير معلوم **لا يقال** لما ذا لا يجعل الخشونة ضد الرطوبة والملاسة ضد اليبوسة لانا
نقول سنبين بعد ذلك ان شاء الله تعالى ان الخشونة والملاسة ليستا من الكيفيات
الملموسة **يا في السيلان** انه عبارة عن حركات توجد في اجسام متفاصلة
في الحقيقة متواصلة في الحس لدفع بعضها بعضا حتى لو قدرنا ذلك في التراب او الرمل لقيل
انه سيال فثبت ان السيلان غير الرطوبة وغير مشروط بها فيما يقال للحرارة والبرودة
انهما فاعلتان وللاخيرين انهما منفعلتان لانه ثبت بالبرهان ان الحار واليابس يوثر كل واحد
منهما في صاحبه وفي الرطب واليابس ولم يثبت بالبرهان ان الرطب يجعل اليابس رطبا لا على سبيل
البل واليابس يجعل الرطب يابسا لا على سبيل التنشف ولا ثبت برهانا في الحرارة والبرودة

والذى يقال من ان ذاك لان الحرارة والبرودة تعرفان بالاثار الفعلية اعنى الجمع والتفريق
والرطوبة واليبوسة بالاثار الانفعالية فقد عرفت ضعفه **ب** **فى اللطافة و**
الكثافة اللطافة يقال بالاشتراك على رقة القوام وهى سهولة قبول الاشكال الغريبة وتركها
وقبول الانقسام الى اجزاء صغيرة وسرعة التأثر من الملاقى والشفافية ويقال الكثافة على
مقابلات هذه الاربعة بالاشتراك **ج** **فى الزوجة والهشاشة** الزوج هو الذى
يسهل تشكيله باى شكل اريد ولكن يعسر تفريقه بل يمتد متصلا والهش هو الذى يصعب
تشكيله ويسهل تفريقه **د** **فى البلة والجفاف** الجسم اما ان يقتضى طبيعه نوعه
كيفية الرطوبة وهو الرطب او لا يقتضيها ولكن التصق به الجسم الرطب فاما ان يكون مع ذلك
غايصا فيه وهو المتبع او لا يكون وهو المبتل **مباحث الثقل والخفة**
ج فا فى اثباته ان مدافعه وهى مغايرة للحركة لان الزق المنفوخ المسكن تحت الماء قسرا
فيه مدافعه صاعدة ولا حركة فيه والثقيل المسكن فى الجو قسرا فيه مدافعه هابطة
ولا حركة فيه للطبيعة لان المدافعة قد يوجد بدون الطبيعه وهى المدافعة النفسانيه و
الطبيعه قد يوجد بدون المدافعة حال كون الجسم فى مكانه الطبيعى **ب** فى ان العلة القريبه
لهذه المدافعة ليست هى الطبيعة والقوة النفسانية المحركة لان الحلقة التى تجذبها جاذبان
متساويان حتى وقفت فى الوسط لا شك ان كلا واحد منهما فعل بها فعلا معوقا لحركة الحلقة الى جانب
الاخر وليس ذلك هو نفس المدافعة لانها غير موجودة اصلا ولا قوة الجاذب الاخر اليه لانه ان لم
يفعل فى المجذوب فعلا لم يصر مجرد قوته عاينا ان يفعل فيه غيره فعلا فاذن قد فعل
كل واحد منهما فيه فعلا غير الميل حيث لو خلى عن المعارض لاقتضى انجذاب الحلقة الى جانبه
فثبت وجود شئ لو خلى عن المعاوق لاقتضى المدافعة الى جهة مخصوصه وليس ذلك نفس
الطبيعة لان طبيعة الحلقة تقتضى الحركة الهابطة والذى فعل المتجاذبان ليس كذلك فثبت
ان هذه المدافعة علة قريبة غير الطبيعه والقوة النفسانية **ج** فى الثقل والخفة الثقل
قوة طبيعية تحرك بها الجسم الى حيث ينطبق مركز ثقله على مركز العالم لو لم يعقه عايق وقد يقال
على الطبيعة المقتضية لهذا على المدافعة الحاصلة منه بالاشتراك والخفة **د** فى اصناف الثقل

والخفاف الثقيل منه مطلق وهو الراسب تحت الاجسام باسرها وهو الارض ومضاف كالماء و
الخفيف منه مطلق وهو الطافى على سائر العناصر وهو النار ومضاف وهو الهوا واعلم
ان الثقل والخفة انما يصيران اضافيين اذا اعتبرنا فيهما حركة الجسم الى حقيقة المركز والمحيط فاما اذا
اعتبرنا كون الماء شاملا للارض مشمولا للهوا او كون الهوا فوق الماء وتحت النار فانه لا يصير الثقل
والخفة بهذا الاعتبار اضافيين **ه** **فى اقسام الميل** قد يكون بالطبع اما طبيعيا كما فى
الزق المنفوخ المسكن تحت الماء والثقيل المسكن فى الهوا واما نفسانيا كما يعتمد الحيوان على غيره
وقد يكون بالقسر كالحجر المرمى الى فوق قسرا والميل الطبيعى يتوجه طبيعى نحو جهة والجهات الحقيقية
اثنتان فالميل الطبيعى اثنان السافل وهو الثقل والصاعد وهو الخفة والميل النفسانى قد يكون
مستديرا ومستقيما وتختلف ذلك بحسب اختلاف الحركات **و** **فى ان الميل الطبيعى**
لا يوجد فى الجسم عند كونه فى حيز الطبيعى ذلك انما يكون اما فى الثقيل فعند ما ينطبق مركزه على
مركز العالم وهناك يستحيل ان يوجد فيه مدافعة بالطبع والا لكان الامر الطبيعى مطلوب الترك
بالطبع هذا خلف واما فى الخفيف فعند ما يلتصق سطحه بسطح الفلك والامر فيه ايضا كما
فى الثقيل **ز** **فى امتناع اجتماع** الميل الطبيعى والقسرى ان اريد بالميل نفس المدافعة
فذلك ممتنع لان المدافعة الى الشئ مع المدافعة عنه لا يجتمعان وان اريد به علتها لم يمتنع ذلك لانا
نجد حال الحجرين الموميين مزيد واحد فى مسافة واحدة بقوة واحدة مختلفة فى السرعة والبطء
اذا اختلفا فى العظم والصغر وما ذاك الا ان الميل المعاوق فى الكبير اكثر وان كان مغلوبا **ولقايل ان يقول**
المعاوق هو الطبيعة **ح** **فى انه هل يجوز اجتماع ميلين فى جسم واحد الى جهة واحدة**
احدهما طبيعى والاخر غريب اما اذا كانت الحركة الطبيعية معارضة بالعايق فهو جايز
بالاتفاق كحركة الحجر الهاوى فان الهوا يقاومه وبقدر تلك المقاومة يحصل الفتور فلا يبعد ان
يحصل مع الميل الطبيعى ميل غريب ويكون الحركة عند ذلك اسرع مما اذا لم يوجد ذلك الغريب
كما اذا دفعنا الحجر الى اسفل بقوة شديدة فان الحركة حينئذ ربما كانت اسرع مما اذا تحركت بطبعها
وحدها واما اذا لم يكن كذلك فالمشهور انه غير جايز لان الطبيعة اذا لم يكن ممنوعا بالعايق
بلغت الغاية فى سرعة الحركة وذلك باطل لانا سنبين فى باب الحركة ان التفاوت بالسرعة
والبطء

في الحقيقة تفاوت في الماهية واذا كان كذلك فلا يبعد ان يقوى قوة على افادة نوع اخر ط
في بقاء الميل عند الوصول الى المطلوب الميل انما يدفع الى الحد المعين ليوصل الجسم اليه
فهو علة الاتصال وعلة الاتصال موجودة حال الوصول فالميل موجود حال الوصول فانه ما
يحدث دفعة لما ثبت انه موجود ان الوصول كان انيا فيكون حدوثه وقتاوه دفعة ك في
قوله للاشد والاضعف وانحصار ذلك بين طرفين اما الاول فمعلوم بعد الاختيار
بالضرورة واما الثاني فلان كل تغير فمن شيء الى شيء تعاند فان كان التعاند في الغاية فهما الضدان والا فهما
متوسطان ومتى وجد المتوسط وجد الطرفان **يا في سبب اشتداد الميل** الطبيعي عند
القرب من المطلوب وضعف القسري عند الوصول الى المطلوب واشتداده في الوسط اما الاول
فلان الطبيعة اذا لم يكن ممنوعا بالضد اوجدت الميل بعد الميل فهي لا تزال تزايد فلا جرم لا يزال الحركة
تقوى وتشتد واما الثاني فلتزايد ضعف الميل القسري عند الانتهاء الى الغاية واما الثالث اما
انه فلان تاثير السهم المرمي الى الجسم القريب يكون ضعيفا وكذا في الجسم البعيد واما المتوسط
بين القرب والبعد فان تاثيره فيه يكون قويا جدا فعلمنا ان الميل القسري يقوى في الوسط
واما الميته فقد قيل ان الحجر اذا تكرر على المرمى اكثر تسخن اكثر فلا يزال تزداد السخونه
وتضعف القوة الا ان اللطيف المستفاد بالتسخين يكون موفيا على ما يفوت بالضعف
فلا جرم يزداد التاثير فاذا ازداد الصلد على القوة واستر خت جدا ضعفت ولم يبلغ الحد
مبلغا يتدارك الضعف **بيب في انه ليس بين الثقل والخفة** انفعال لانهما يوجبان
التباعد والانفعال انما يحصل بالتلاقي **بج فيما ظن انه من الكيفيات الملموسة**
وليس كذلك وهو اربعة **فا الخشونة والملاسة** فالخشونة عبارة عن اختلاف الاجزاء التي في ظاهر
الجسم بان يكون بعضها ناتئا وبعضها غائرا وهو من باب الوضع والملاسة هو استواء السطح
وايضا فلا يحس بها الا بواسطة المقادير والحركات والاشكال ويشترط ان يكون تلك الاجزاء فيها
صلابة او حران او رطوبة او مختلفة في ذلك **ب الصلابة واللين** ليسا من هذا الباب لان اللين
هو الذي ينغمر وذلك اما بتموج ثلثة ا الحركة الحاصلة في سطحه ب شكل التغير المقارن
لحدوث تلك الحركة ج كونه مستعدا لقبول ذينك الامرين والاولان ليسا من اللين لانهما
محسوسان بالبصر

واللين ليس كذلك واما الثالث فمن باب القوة واللاقوة وكذلك الصلب فيه امور اعدم
الانغمار **ب** الشكل الباقي وهو نوع من الكيفيات المختصة بالكميات **ج** المقاومه
المحسوسة وليست هي ايضا بصلابة لان الهواء الذي في الزق المنفوخ فيه مقاومة ولا
صلابة فيه وكذا الرياح القويه فيها مقاومه ولا صلابة فيها الا عند اشتداد التبريد نحو
اللانجماد وذلك من باب القوة واللاقوة فظهر خروجها عن هذا النوع وبالله التوفيق

الباب الثالث في المبصرات

بالذات وهي
اللون والضوء **القسم الاول** في اللون **ي** مباحث **فا** هذا الجنس بانواعه متصور لنا
تصورا اوليا ولا يمكن تعريفه بحد ولا رسم والذي يقال من ان السواد هيئة قابضة للبصر
والبياض هيئة مفرقة للبصر كليل لان العقلاء بداية عقولهم يدركون التفرقة بين السواد والبياض
واما كون احدهما قابضا للبصر وكون الاخر مفرقا له فلو تحصل مفهومه لم يغب الابرق النظر
وبعد معرفة السواد والبياض واستقرار احوالهما وعلى التقدير الاول يكون تعريفا للشيء
بما هو اخفى منه وعلى الثاني تعريفا دوريا **ب في اثبات** ان القدماء من زعم
انه لا حقيقة للالوان اصلا والبياض هو الذي يتخيل عند مخالطة الهواء الاجسام الشفافة
المتصغرة جدا **واحتج عليه** بان زبد الماء ابيض ولا سبب لبياضه الا ذلك
وكذا الثلج ابيض ولا سبب لذلك الا ان هناك اجزاء صغارا جدية شفافة خالطها
الهواء ونفذ فيها الضوء وكذا البلور المسحوق والزجاج الثاني المسحوق يرى ابيض لذلك
فانا نعلم ان اجزاءها الصلبة عند الاجتماع لم ينفعل بعضها عن بعض والبلور الكبير اذا
انشق روي ذلك الموضع منه ابيض واما السواد فانما يتخيل لعدم نفوذ الجسم الضوء منهم
من سلم كون السواد لونا حقيقيا ومنع منه في البياض وفرق بينهما بان السواد لا ينسلخ
واما الابيض فهو قابل لكل الالوان والقابل لكل الالوان يجب ان يكون عاريا عن كلها واعلم
ان وجود هذه الالوان معلوم بالضرورة والضروريات لا يناظر لها وعليها بنى الشيخ
سلم في الشفاء ان البياض المحسوس قد يكون على الوجه الذي قالوه لكنه ذكر في موضع اخر
انه لم يتبين له انه هل يحدث البياض على غير ذلك الوجه ام لا وفي موضع اخر انه وان كان

الالوان مح

قد يكون على ذلك الوجه الا انه قد يكون ايضا كيفية حقيقية قايمة بالجسم واحتج
عليه بامور اربعه ا البيض المسلوق يصير بياضه شفافا ابيض وليس ذاك لان النار
احدثت فيه هوايه لانه يصير بعد الطبخ اثقل ب ابيضاض البزر العذر اليس
لانه ضح لان اجزاء هوايه خالطت الاجزاء المايية بعد الابيضاض بخف وقبله لا تخف وذلك
يدل على ان الارضيه بعد الابيضاض اكثر مما قبله ج الاخاذ من البياض الى السواد
قد يكون بان ياخذ الى الغبر ثم الى العودية ثم الى السواد وقد يكون بان ياخذ الى
الحمرة ثم القتمه ثم السواد وقد يكون بان ياخذ الى الخضرة ثم النيليه ثم السواد
وهذه الطرق انما يجوز اختلافها لاختلاف ما يتركب عنها الالوان فان لم يكن الاسود
وبياض ولا حقيقة للبياض الا مخالطة الضوء للاجزاء الشفافة لم يكن في تركيب
السواد والبياض الا الاخذ في طريق واحد ولم يقع الاختلاف فيه الا بالشدة والضعف
د الضوء اذا انعكس من جسم اسود الى غيره لم يصير المنعكس اليه اسود فلو كانت
الالوان المختلفة لاجل اختلاط الشفاف بالمظلم والانعكاس انما يكون في الشفاف
فقط لان الاسود وجب الا ينعكس من الاحمر والاخضر الا عما فيه من الاجزاء الشفافة
فيجب الا ينعكس الا البياض واعلم ان هذه الطرق غير وافيه بهذا المطلوب اما
الاول فلانا نقول لما جوزت في اختلاط الهوا بالشفاف ان يكون سببا لان يحس منه بالبياض
وان لم يكن البياض كيفية قايمة بالجسم فلم لا يجوز في المسلوق ان يحس منه بالبياض وان لم يكن كيفية
قايمة بقولك انه لم يوجد فيه اختلاط الهوا بالشفاف ليس بشيء لان هذا الاختلاط سبب لان
يحس بالبصر من الجسم كيفية البياض وان لم يكن تلك الكيفية موجودة حقيقة ولا يلزم من عدم ذلك
السبب عدم ذلك الحكم لاحتمال ان يثبت بسبب اخر نحن لا نعرفه وبالجملة لما جوزنا ان نبصر شيئا لا وجود
له لم يمكنا ان نستدل بالابصار على وجوده ولا يمكننا ان نستدل بعدم السبب الواحد على عدم
هذا الابصار الكاذب لان الحكم لا يجب ان يزول لزوال العلة الواحدة وهكذا الكلام على الحجة
الثانية والثالثة لانه من المحتمل ان يوجد امور مختلفة لاجلها يحس بالكيفيات المختلفة وان لم يكن
لها وجود في الحقيقة كما احتمل ذلك في اللون الواحد وكذا القول في الرابعة فظهر ضعف هذه الوجوه

والحق ان ثبوت هذه الالوان من اظهر العلوم فلا يجوز جعلها من المباحث النظرية ج

في الالوان المتوسطه

من الناس من زعم ان اللون الحقيقي ليس الا السواد و
البياض وما عداهما انما يحصل من تركيبهما ومنهم من زعم ان الالوان الحقيقيه خمسة
السواد والبياض والحمرة والصفرة والخضرة وجعل البواقي مركبة منها واعلم انه
لا شك ان الاجسام الملونة بهذه الالوان الخمسة اذا سحقت جدا ثم خلطت فانه يحصل منها
بحسب مقادير المخلطات الوان مختلفة فمن المحتمل ان يكون كل واحد منها او بعضها الوانا
مفردة حقيقية واما ان طبايع الالوان هل هي متناهية او غير متناهية فذاك ايضا
مشكوك فيه د

في ان الغبرة هل هي لون ام لا

وبتقدير كونه لونا فهل خالص او لا
اما الاول فلانه لو لم يكن لونا لكان المرجع به اما الى ذات الجسم او الى عدم اللون والاول يقتضي ان
يكون اغبر وان كان اسود او ابيض لان ذاته باقية في هذه الحالة ولانه يقتضي ان يدركه بالبصر اغبر
والثاني محال لان العدم لا يبصر والغبرة هيئة مبصرة متميزة عن سايرالالوان المدركة واما
الثاني فلانا اذا سحقنا الجص والمداد حصلت الغبرة من خلطهما وذلك يغلب على الظن
انها ليست لونا بسيطا ه

في ان السواد والبياض هل يجتمعان ام لا

من الناس من جوز ذلك وزعم انه حينيذ يدرك على ماهية الغبرة وهو باطل لان السواد والبياض
بعد اجتماعهما اما ان يبقى كل واحد منهما على صرافته فحينيذ يدرك الجسم في غاية البياض وغاية
السواد هذا خلف او لا يبقى واحد منهما على صرافته فحينيذ لا يكون واحد منهما موجودا
وانما الموجود لون متوسط وذلك غير اجتماع السواد والبياض و

في سبب اشتداد هذه الالوان وضعفها

فيه وجوه ثلثة اتفقوا على احتمال واحد منها وهو ان
مختلط الاجزاء السوداء بالاجزاء البيض اختلاطا لا يتميز والحس يعضها عن البعض فيرى هذا الابيض
اقل ابيضا ضام الابيض الذي لا يكون كذلك ولما كانت مراتب هذا الاختلاط كثيرة كانت مراتب
قوة البياض وضعفه كثيرة ووجهان اخران وقع اختلاف في كل واحد منهما فاما اذا اجتمع
في المحل الواحد بياضات كثيرة وذلك مما اتفقت الفلاسفة على فساده لاستحالة اجتماع
الامثال ب البياض الضعيف نوع اخر مخالف للبياض وان الالوان المختلفة بالشدة
والضعف

لانه ضح

لا جزء ج

القوى ج

سايرالالوان على هذا الوجه كل واحد من هذه الالوان يحس بالبصر من الجسم
من التغير بطريق الوانا مفردة وتختلف ان يكون ثم

مختلفة بالنوعية وذكر ما يقيم الدلالة على ثبوته لقيام الاحتمال الاول وعلى فساده ايضا

ز في ان وجود اللون لا يتوقف على وجود الضوء زعم الشيخ ان الالوان غير موجودة بالفعل في الاجسام حال كونها مظلمة واحتج عليه بانا لا نراها في الظلمة فاما ان يكون ذلك لعدمها وهو المطلوب او لان الهواء المظلم عائق عن ابصارها وهو باطل لان الهواء المظلم ليس فيه كيفية عائقة عن الابصار فانك اذا كنت في غار وفيه هواء كله على الصفة التي يظن كونها مظلمة فاذا صار الجسم مستنيرا رايته انت ومن كان بقرب ذلك الضوء لا يدرك ولو كان الهواء متكيفا بكيفية مانعة لما كان كذلك وجوابه لا نجوز ان يقال الضوء ليس شرطا لوجود اللون وان كان شرطا لصحة كونه مبصرا لان صحة كونه مبصرا حكم زايد على ذاته ح في ان اللون هل يوجد في عمق الجسم المشهور ان ذلك غير موجود لان عمق الجسم ليس بمضيء وكل ملون مضيء لكنا لما قدحنا في الكبرى توقفنا في هذه المسئلة b في تعديد بعض الالوان السواد والبياض هما الطرفان اللذان في غاية التباعد واذا اختلطا وجدها حصلت الغبرة وان خالط السواد الضوء كان مثل الغمامة التي يشرق عليها الشمس ومثل الدخان الاسود يخالط النار فان غلب السواد حصلت الحمرة وان اشتدت الغلبة حصلت القتمة وان غلب الضوء حصلت الصفرة ثم الصفرة ان خالطها سواد مشرق حصلت الخضرة ثم الخضرة ان انضم اليها سواد حصلت الكرابية الشديدة وان انضم اليها بياض حصلت الزنجارية ثم الكرابية ان خلط بها سواد وقليل حمرة حصلت النيلية ثم النيلية ان خلط بها حمرة حصلت الارجوانية وعلى هذا قس ك في تقسيم الالوان الى المشرقة والمظلمة الارجوانية والفيروزية والخضرة والناصعة الوان مشرقة فيه من طبايع الضوء ولذلك ينعكس الى غيرها كالاصفر والغبرة والكهبية والعودية والسواد وامثالها الوان مظلمة ولذلك لا ينعكس الى غيرها القسم الثاني في الضوء والظل والظلمة يا مبحثا فا من الناس من حد الضوء بانه كال بذاته للمشفاف من حيث هو شفاف ومنهم من حده بانه الكيفية التي تتوقف ابصارها على ابصار شيء اخر وقد عرفت فساد امثال هذه التعريفات والذي يحكى عن القدماء انهم من جنس الحرارة

الكيفية نعم ربما قيل انه سبب الحرارة فاما نفس الحرارة فلا لان الشيء قد يكون حارا مضيئا وباردا مضيئا والحرارة ملموسة غير مبصرة والضوء بالعكس ب في انه هل هو امر زايد على اللون لا منهم من زعم انه عبارة عن نفس اللون فالظهور المطلق هو الضوء الخفاء المطلق هو الظلمة والمتوسط بينهما هو الظل ويختلف مراتبه بحسب مراتب القرب والبعد من الطرفين فاذا الف الحس مرتبة من الخفاء شاهد بعده ما هو اكثر ظهورا منه ظن ان هناك بريقا وشعاعا وليس الامر كذلك بل ذلك بحسب ضعف الحس والدليل عليه ان ظهور الاشياء الملاصقة بالليل اقل من ظهور السراج الذي هو اقل من ظهور القمر الذي هو اقل من ظهور الشمس فالحس اذا ضعف في الظلمة وكان لكل الاشياء قدر من الظهور ليس لغيرها ظن ذلك الظهور كيفية زايدة ثم اذا تقوى نور السراج ونظر الى تلك الاشياء لم يرها لمعانا وكذلك لمعان السراج يذهب عند ضوء القمر وهو يذهب عند النور الذي يكون في البيوت المستترة نهارا ومع ذلك فالناس يرون لظهور القمر لمعانا ولا يرون للنور الذي يكون في البيوت المستتر لمعانا واعلم انا لا ننكر ان يكون لما ذكره تاثير في اختلاف احوال الادراكات بحسب اختلاف الحس في القوة والضعف لكن ندعي مع ذلك ان الضوء كيفية وجودية زايدة لان البياض والسواد قد يشتركان في الاضاءة ويختلفان في ماهيتهما وما به الاشتراك غير ما به الاختلاف وقد وجد كل واحد منهما مع عدم الضوء بالعكس كالبلور اذا كان في ظلمة ووقع الضوء عليه وحس فانه يرى ضوءه دون لونه وكذلك يدل على المغايرة بين الضوء واللون ج في ان النور ليس بجسم كون الجسم مضيئا الذي قد يخالفه فيه جسم اخر غير حسية التي لا يخالفه جسم فيها والذي يقال انها اجسام موصوفة بهذه الكيفية منقطعة عن المضي متصلة بالمستضيء باطل لوجوه اربعة اما اولا فلان تلك الاجسام ان لم يكن محسوسة لم يكن الضوء محسوسا هذا خلف او كانت محسوسة فكانت سائرة لما تحتها ويلزم انها كلما ازدادت عظما ازدادت سترة لكن الامر بالعكس فان الضوء كلما ازداد قوة ازداد اظهارا واما ثانيا فلان النور لو كان جسما لكانت حركته بالطبع الى جهة واحدة لكن النور ما يقع على كل جسم في كل جهة واما ثالثا فلان النور اذا دخل من الكوة ثم سددناها

دفعة فتلك الاجزاء النورانية ان خرجت عن الكوة قبل ان سددناها فهو باطل او عدمت فكان
مرورا صعبا بين الشمس وبينها معدما لها وهو بعيد فاذن هي باقية في البيت ولا شك
في زوال استنارتها وذلك هو الذي يذهب اليه من ان النور كيفية تحدث في المقابل عن المضئ
واما رابعا فلان الشمس اذا طلعت من الافق استنار وجه الارض دفعة ومن البعيد ان
ينتقل تلك الاجزاء من الفلك الرابع الى وجه الارض في تلك اللحظة التي لا تحس بها لا سيما والحرق على
الفلك محال في المشهور **شبهة المخالف** ان الشعاع متحرك وكل متحرك جسم بيان الصغرى
اما اولا فلان الشعاع منحدر من عند الشمس واما ثانيا فلانه يتحرك بحركة المضئ واما ثالثا فلانه
ينعكس عما يلقاه والانعكاس حركة **والجواب** ان الصغرى كاذبة بل المضئ لما كان عاليا سبق
الى الوهم ان الضوء منحدر وكذا القول في الانتقال والانعكاس في الفرق بين الضوء والنور
والشعاع والبريق الضوء كيفية منبسطة على الاجسام من غير ان يقال انها سواد او بياض او
حمرة او صفرة واللمعان هو الذي يتفرق على الاجسام ويستر لونها وكانه شئ يفيض عليها وكل
واحد من القسمين اما ان يكون له مرآة او من غيره فالضوء الذاتي هو المسمى بالضوء والعرضي
هو النور والتفرق الذاتي كالشمس هو الشعاع والعرضي كالمرآة هو البريق **د في**
ان المضئ لا يضئ الا المقابل اذا كان المتوسط متشابه الشفيف واضاء المضئ
لا بالانعكاس فانه لا يضئ الا المقابل لانه اذا دخل ضوء الشمس من ثقب الى بيت مظلم وكان
هواء البيت كدرا بغبار او دخان فان الضوء يظهر مستقيما وان كان هواء البيت صافيا لم يكن
ان يعتبر ذلك من وجوه اربعة **فا** اذا اخذنا جسما كثيفا وقطعنا به المسافة المستقيمة التي بين
الثقب وبين الموضع المضئ من البيت وجدنا الضوء ظاهرا على ذلك الكثيف ومنقطعا عن موضعه
من البيت ولو اعتبر ذلك في المسافات المتوجهة التي بين البيت وبين الموضع المضئ من البيت لم يظهر
ذلك الضوء **ب** لو مددنا خيطا مستقيما من الثقب الى موضع الضوء صار كله مضيا
ج اذا اخذنا جسما كثيفا وثقبنا فيه ثقبا دقيقة وقابلنا به جرم الشمس وجدنا الضوء
بعد فيها على سمت مستقيم ووجدنا الاجلة التي بين المواضع المضيئة من البيت مساوية
للابعاد التي بين تلك الثقب او مناسبة لها واذا اعتبرنا سائر الكواكب الدرية كالشعرى

وثانيهما بعد وهو انقلاب الهوآء من المسافة التي تسلكها القارع ثم يلزم المتباعد من الهوآء ان
ينقاد للتشكل والموج الواقعين هناك **ز في سبب اختلاف** الاصوات بالجهارة والخفاء
فيه الوجوه الثلثة المذكورة في اشتداد الالوان وضعفها **ح في سبب الثقل والحدة**
سبب الحدة صلابة المقروع وملاسته في بعض الاجسام وقصر المتقدم وضيقه وشدة التوائه في
بعضها فيحدث عن هذه الاسباب قوة وملاسة سطح في الهوآء الممتوج وتراخي اجزائه فتأدى على
تلك الصورة الى السمع وسبب الثقل مقابلاتها وهذه الاسباب محتملة للزيادة والنقصان ولاجلها
تختلف الاصوات في الحدة والثقل **ط في الصدى** الهوآء اذا تموج وقاوم ذلك التموج
جسم كجبل او جدار املس بحيث يرد ذلك التموج ويصرفه الى خلف ويكون شكله شكل الاول وعلى
هيئته كما في الكرة المرمية الى الحائط المقاوم حين يبطل حدث من ذلك الصوت هو الصدى والاشبه
ان الفاعل لهذا الصدى ليس هو الهوآء الذاهب اولا لان الراجع ثانيا لانه اذا اصدمه ذلك الجسم
الكثيف لم يبق على ذلك الشكل المخصوص بعد رجوعه لا يكون حاملا لذلك الصوت بل تحدث
من تموج هوآء اخر الى مكان الهوآء الاول حين ذهاب الهوآء الاول اذ ذاك الجبل **ى في ان لكل صوت**
صدى الاشبه ذلك لانه متى تموج عنه هوآء لا بد وان يتموج اليه حينئذ هوآء اخر فيكون فاعلا
للصدى لكنه قد لا يسمع اما لانتشاره كما في الصحرا او لقلته قرب الزمانين فيحس بهما كالصوت الواحد
ولذلك يكون صوت المغني تحت السقف ارفع منه في الصحرا **القسم الثاني**
في الحرف والنظر في ماهيته واحكامه اما الاول فقد حد الشيخ بانه هيئة عارضة للصوت
يتميز بها عن صوت اخر مثله في الحدة والثقل بما في المسموع وفيه اشكال وهو ان الصوامت الاربعة
لا توجد الا في الآن الذي هو بداية زمان الصوت فلا يكون عارضة له حقيقة ويمكن ان يقال انها
عارضة له عروض الآن للزمان والحروف اما مصوتة وهي التي تسمى في العربية حروف المد واللين
ولا يمكن الابتداء بها واما صامتة وهي ما عداها ويمكن الابتداء بها اما المصوتة فلاشكال انها من الهيئات
العارضة للصوت واما الصوامت فمنها ما لا يمكن تمديده كالباء والتاء والواو والطاء
وهي لا توجد الا في الآن الذي هو اخر زمان حبس النفس واوله زمان ارساله وهي بالنسبة الى
الصوت كالنقطة بالنسبة الى الخط والآن مع الزمان وهي ليست من الاصوات ولا من عوارضها

الهوايه خ

الطيفه ح

لها ه

الاعلى كونها اطرافا لها وتسميتها بالحرف اولى من تسميه غيرها به لان الحرف هو الطرف وهذه بالحقيقة
هي الاطراف ومنها ما يكون ذكر فيها منها ما الظن الغالب انها آنيه وان كانت زمانيه فالحس مثل الكاف والخا
فان الظن از هذه حالات متواليه كل واحد منها آني لكن الحس لا يشعر بامتياز ما منها فيظنها حرفا
واحدا زمانيا ومنها ما الظن الغالب كونها زمانيه حقيقه كالسين والشين فانها هيات عارضة
للصوت مستمرة باستمرار فهذا حاصل الكلام في الحرف وكانه لا حاجة بماهيته الى التعريف
لما عرفت **اما النظر في احكامه** فاما في المفردات او المركبات اما المفردات فاما في الصوامت
او المصوتات اما الصوامت فمن وجوه خمسة **فا الحروف** المستعملة في لغة العرب مشهوره
وهنا حروف اخر في لغات اخر تحصر الحروف في عدد معين متعذر واما انها بحسب ماهياتها النوعية
متناهية او غير متناهية فكالقول في الالوان **ب الصوامت** اما ان تكون مختلفة او متماثلة
والمختلفة اما ان تكون اختلافها بالعرض او بالذات اما بالعرض فذلك بان يوجد حرفان متساويان
في الماهية يكون احدهما ساكنا والاخر متحركا او يكون حركة احدهما مخالفة لحركة الاخر او تخالف احدهما
الاخر في الجهاز والخفايه وان كنت تعلم ان منهم من جعل ذلك اختلافا بالذات واما اختلافها بالذات
فكالباء والتاء وغيرهما فانا نعلم بالضرورة انه لا يمكن ان ينطق بحرفين من هذه الاحرف دفعة واحدة
بل بمخرج واحد وهذا ذكر الامتناع لذاتيهما او لفقدان شرط وحضور مانع الاول التوقف فيه **ج**
ولا نعني بذلك ج لا يجوز ان يكون الحرف ساكنا او متحركا حلول السكون والحركة فيه لانهما من صفات الاجسام بل المراد
انه يوجد عقيب الصامت مصوت مخصوص **د** الصامت انما يصفو عن الشوايب عند الاشكان
اما عند الحركة فانه يمتزج بحركته شيء ما بعده دليل التجربة **لا يقال** وانه عند الاشكان يمتزج به
ايضا ما شيء ما قبله لان حس الحرف بعده لا قبله فلا يمتزج بذلك الحس الحرف الذي قبله بل الذي بعده
ه لا بد ابا الصامت الساكن محال للاستغراء ومنهم من جوزه والا لزم توقف الصامت المتقدم
على المصوت المتاخر المحتاج الى ذلك المتقدم وهو محال **واما المصوتات** فهي خمسة
احاث **فا** اوسعها الالف ثم الياء ثم الواو وهو معتبر بمقدار انفتاح الفم **ب** اثقلها الضمه
لانها لا تتم الا بعمل العضلتين الصلبتين الواصلتين الى طرفي الشفة ثم الكسرة التي يكفي فيها العضله
الحاذية الفتحة التي تكفي فيها عمل ضعيف لهذه العضله وقد يختلف ذلك ايضا بحسب اختلاف
الامزجة

اجتمع ؟

ج نهايه تمديد المصوتات الى الهمزة بالاستقراء ولميته ان الصوت لا يتولد من الانبساط
بل من الانقباض عند اخراج الهواء الرئوي ولذلك الانقباض حد معين لان كل ما في الرئة من الهواء
لا يخرج والا لخرج الروح معه فاذا انتهى اخراج الهواء الى حيث لا يمكن الازدياد عليه
وقفت الطبيعه وانقطع النفس وهناك مخرج الهمز **د** الحركات ابعاض المصوتات
لوجهين **اما اولا** فلان هذه المصوتات قابلة للزيادة والنقصان وكل ما كان كذلك فله
طرفان ولا طرف في النقصان الا هذه الحركات بالاستقراء **واما ثانيا** فلو لم يكن الحركات
ابعاض المصوتات لما حصلت المصوتات بتمديدها لان الحركة اذا كانت مخالفة لها
فاذا ذكرت الحركة لم يمكن ان تذكر المصوت الا بانضمامها وصامت اخر يجعله تبعا له
لكن التالي كاذب بشهادة الحس فالمقدم مثله **ه** الصامت سابق على الحركة لوجهين
اما اولا فلان الصامت البسيط حقيقة وجدانا آني والحركة زمانيه وما حدث في الآن
الذي هو اول زمان وجود الشيء كان سابقا على ما يحدث فيه **واما ثانيا** فلو كانت الحركة
سابقة على الحرف لكان التكلم بالحركة غنيا عن التكلم بالحرف لان السابق غني عن المسبوق
ولكن التالي كاذب فالمقدم مثله **اما في المركبات** فالنظر اما في كميتها او في كيفيتها
اما الكمية فالثلاثيات اعدلها لان الحرف المبتدا به لا يكون الا متحركا والموقوف عليه
لا يكون الا ساكنا وبينهما متاخر فلا اعتدال الا بهذه الثلثة **لا يقال**
فذلك المتوسط اما ان يكون متحركا او ساكنا وعلى التقديرين فالاشكال عايد **لانا نقول**
الحركة الابتدايه اثقل من المتوسطة فالملايمة بين الحركة المتوسطة وبين السكون اكثر مما
بين الابتدايه وبين السكون وايضا فاذا حصل النطق بحرفين متحركين حصل ضرب من
الملال فليستلذ السكون فوق ما يستلذ بعد النطق بالحركة الواحدة **واما الكيفية**
فالنظر اما ان يكون في تركب الحروف او الحركات او السكنات او الحروف مع الحركات او مع
السكنات او الحركات مع السكنات اما الاول فقد يكون متضادا كما في قول
وليس قرب قبر حرب قبر ٥ وسببه ان الحروف المختلفة اما ان يكون قويه او
ضعيفة وعلى التقديرين فاما ان يكون متقاربة المخرج او متباعدته فالاول وهو الصلبه
المتقاربة

المخرج اشد الاقسام تنافرا لان الحروف اذا تقاربت مخارجها كان الفاعل لها عضله
واحده فاذا تركبت الكلمة من امثالها فعند التكلم بها تواردت الافعال الشاقه على العضله
الواحده فحصل بينها ضرب من الكلال لايقال فكان ينبغي ان يكون التكلم بالحرف الواحد
مرارا كثيره في المشقه كالتكلم بهذه الكلمات المتنافره لانا نقول الفرق هو ان التكلم
بالحرف الواحد مرارا كثيره وان كان سببا للكلال الا انه سبب لحصول الملكة لان كثرة الفعل
سبب لحصول الملكات فقد صار هنا علة العسر معارضه بعلة اليسر واما التكلم بالكلمات
المتنافره فقد وجد فيها سبب الكلال لتوارد الافعال الشاقه على العضله الواحده ولم
يوجد سبب حصول الملكة فلاجرم كانت المشقه هناك اكثر **والقسم الثاني**
وهو المقابل للاول الرخو المتباعد وذلك يقتضي السهولة من الوجهين فاما حصول الملكة فلا
والثالث السهلة المتقاربه **والرابع** الصلبة المتباعدة ويشبه ان يكون هذا اصعب
من الاول **واعلم** ان الذي اعتبرناه من التلاؤم والتنافر انما هو بحسب النظر الى حال الحروف
من حيث هي هي وقد تتغير عما قلناه بحسب الامزجة **واما** تركب الحركات فهي كلما كانت اثقل
كان تركيبها اثقل وبالعكس **واما** تركب السكنات فالمشهور انه غير جائز لادائه الى الابتداء بالساكن
واحتج مجوزه بان الحروف الممتده مع المدغم يجتمع فيها ساكنان **وجوابه** ان الامر وان كان
كذلك لكن الاول مصوت والثاني صامت والاشتراك فيه لان الخط يبتدئ من نقطه فلا محاله يبتدئ
اليها الا المجتمع تواليا الصامتين **لايقال** انا نقف فيما سكن عينه من الثلاثي وحينئذ يجتمع
الساكنان الصامتان **لانا نقول** ذكروا ان الصامت الاخير يشوبه حركه مختلسه ثم
اذا جوزنا اجتماع الساكنين فلا شك ان اجتماعهما مع الحروف الممتده اقرب من غيرها **واما**
حال الحروف مع الحركة فانها بالنسبة الى الكل على السوا وكذا حال الحرف مع السكون **واما** حال
الحركة بالنسبة الى السكون فلا شك ان الحركة متى كانت اخف كانت اقرب الى السكون ۞

الباب الخامس في الكيفيات المذوقه

والمشمومه وبيان عرضيه هذه الانواع ۞ **ا** ساحث **فا** في **الطعوم** الجسم اما ان يكون
عديم الطعم وهو النقي المسح اما حقيقه او في الحس وهو الذي له طعم لكنه لشدة تكاثفه لا يحلل

منه شيء يخالط اللسان حتى يدركه ثم اذا احتيل في تلطيف اجزايه احس منه بطعم كما في النحاس
والحديد واما ان يكون له طعم وبسايط الطعوم ثمانية لان الجسم الحامل للطعم اما ان يكون لطيفا
او كثيفا او معتدلا والفاعل في الثلثه اما الحراره او البرودة او القوة المعتدله بينهما فالحار اما
ان يفعل في الكثيف حدثت المرارة او في اللطيف حدثت الحموضة كالحرافه او في المعتدل حدثت
الملوحة والبارد ان فعل في الكثيف حدثت العفوصة او في اللطيف حدثت الحموضة
او في المعتدل حدثت القبض والمعتدل ان فعل في اللطيف حدثت الدسومة او في الكثيف
حدثت الحلاوة او في المعتدل حدثت التفاهه الغير البسيطه فالحرافه اسخن الطعوم
ثم المرارة ثم الملوحة وانما اخرنا الملوحة عن المرارة اما بالاضافة فلان الملح المر والبورق اكثر
تسخينا من الملح المأكول واما باللميه فلان الملوحه انما تتولد من المخالطة اجزاء ارضية محترقه
اجزاء مايه وهذه الاجزاء المايية غير معتبرة في المرارة والعفوصة ابردها ثم القبض
ثم الحموضة ولذلك يبتدر بالفواكه العفوصة فاذا اعتدلت قليلا باسخان الشمس مالت
اولا الى القبض ثم الى الحموضة لكن الحامض وان كان اقل بردا لكنه اكثر تبريدا للشوء عوضه
بسبب لطافته والعفص والقابض يتقاربان لكن القابض يقبض ظاهر اللسان والعفص
يقبض الظاهر والباطن **ب** في **اجتماع الطعوم** قد يجتمع طعمان في الجسم الواحد مثل
المرارة والقبض في الحضض ويسمى البشاعة واجتماع المرارة والملوحة في السخه ويسمى الرعونة
واجتماع الحلاوة والحرافة في العسل المطبوخ واجتماع المرارة والحرافة والقبض في الباذنجان
ج في **ان هذه الطعوم** كيفيات حقيقية او تخيلية يشبه ان تكون هذه الطعوم انما
تتكثر لانها مع ما تحدث ذوقا يحدث بعضها لمسا فيتركب من الكيفية الطعمية
والتاثير اللمسي امر واحد لا يتميز في الحس فاذا احس مع طعم تفريق واسخان سمي جملة ذلك
حرافة واذا صحبه تفريق من غير اسخان وهو الحموضة واذا صحبه تكثيف وهو
العفوصة وعليه فقس **د** في **الروايح** انه ليس عندنا لها اسم الا اسما من جهة الموافقة
والمخالفة بان يقال رايحه طيبة ومنتنه واما بان يشتق لها من الطعوم المقاربة لها
اسم فيقال رايحه حلوة وحامضة ۞ في **عرضيته** هذه الانواع كون الجسم اسود

فكانه

اما ان يكون نفس كونه جسما او جزء منه وهما محالان والا لكان كل جسم كذلك او خارجا عنه وهو اما
ان يكون واجب الحصول في المحل فيتحقق عرضيته او لا يكون فحينئذ يمكن وجوده لا في محل وذلك
محال لانه حينئذ اما ان يكون اليه اشارة او لا يكون فان كان الاول كان في جهة فيكون له امتداد فيما
ومفهوم كونه سوادا غير مفهوم الامتداد في الجهة فهو حينئذ مقارن للمقدار وقد فرض مجردا
عنه هذا خلف وان كان الثاني لم يكن الاحساس به فلم يكن ماهيته باقية لانا لا نعني بالسواد
الا هذه الهيئة المحسوسة هذا اقوى ما عندي فيه وفيه نظر **القسم الثاني**
في القوة واللاقوة **مبحثان** **فا** في انواعه انها في المشهور ثلثة **فا** الاستعداد الشديد
على الانفعال كالمراضية والليونة وهو المسمى باللاقوة **ب** الاستعداد الشديد على
اللانفعال كالمصاحية والصلابة **ج** الاستعداد الشديد على ان ينفعل وهذا القسم
بالحقيقة خارج عن هذا النوع لان القوة على المضاد غير تتعلق بامور ثلثة **ا** العلم بتلك الصناعة
ب القوة القوية عليها وهما من باب الحالة والملكة **ج** كون الاعضاء بحيث يتيسر عطفها و
تقلبها وهو في الحقيقة عبارة عن القوة على المقاومة واللاانفعال فاذا اردنا ان نعرف
القدر المشترك بين القسمين الاولين قلنا انه الذي يتوجه به التقابل في احد جانبي قبوله ولا قبوله
ب في التقابل بين الصلابة والليونة يشبه ان يكون ذلك تقابل العدم والملكة لان قبول
الانفعال ليس الا قبول حركة وشكل وتلك القابلية حاصلة للجسم لكونه جسما فلا يجوز تعليله
بصفة اخرى لان الحكم الذي بالذات لا يكون بالغير ايضا واما الامتناع من قبول الانفعال فليس
لذات الجسم ولا لعدم شيء والا كان ضده وهو قبول الانفعال معللا بمعنى وجودي فلا بد وان يكون
معللا بعلة وجودية فظهر ان التقابل بين الصلابة والليونة تقابل العدم والملكة والله الموفق
القسم الثالث في الحال والملكة الكيفية النفسانية ان كانت غير
راسخة سميت حالا وان كانت راسخة سميت ملكة فهما بالغة فان بالعوارض المفارقة لا
بالفصول بل الصفة النفسانية اول حدوثها يكون حالا ثم هي بعينها تصير ملكة وفي تذكر
بعض انواع هذا الجنس هنا ونوخر الباقي الى علم النفس في جملة ابواب هو

الباب الاول في العلم والنظر فيه في ثلثة

اطراف العلم والعالم والمعلوم **الطرف الاول** في العلم **كز** مبحثان **فا**
في ان العلم هل يعتبر فيه حصول صورة للمعلوم في العالم المشهور عند الحكماء ان الادراك لا يتم
الا بحصول صورة المدرك في المدرك واستقصاء القول فيه قد مر في باب الوجود **ب** في
انه لو ثبت القول بالانطباع فالادراك ليس نفس هذه الصورة بدليل عليه وجهان
فا وهو شامل لكل الادراكات انه لو كان الادراك نفس حصول ماهية المدرك في المدرك لكان
الجماد الموصوف بالسواد مدركا له والتالي ظاهر الفساد فالمقدم مثله **لا يقال** الادراك
عندنا عبارة عن حصول الماهية المدركة للذات المدركة والجماد ليس مدركا وايضا ماهية
النفس مخالفة لماهية الجسم فلا يلزم من كون حصول السواد في النفس ادراكا للسواد ان يكون
حصوله للجسم ادراكا له وايضا فحصول السواد للشيء انما يكون ادراكا له اذا وقع ذلك الحصول
على وجه مخصوص وهو التجرد عن المادة ولا كذلك الحصول في الجسم وايضا الصورة المعقولة
اذا حلت في الجوهر العاقل اتحدت به ولا كذلك الشيء الحال في الجماد **لانا نجيب** عن الاول
بان الادراك لو كان نفس الحصول لكان المدرك له الحصول لكن لما صدق على الجماد ان السواد
حاصل له وكذب عليه انه مدرك له علمنا ان الادراك ليس هو الحصول وعن الثاني ان النفس محل
الادراك والمحل مباين للمحال فلو كانت حقيقة الادراك هي الحصول فانما تحقق الحصول كان
ادراكا الا ان يجعل قولنا الوجود على الامر يرتبط بالادراك وهو باطل لانا ان جعلنا وجود الشيء
نفس ماهيته استحال ان تختلف وجودات الماهية الواحدة بحسب اختلاف القوابل وان جعلناه
زايدا استحال ان يكون بالادراك المتفق بالاتفاق والبراهين السالفة وعن الثالث ان المجرد
عن المادة ان كان هو الحقيقة الموجودة عاد المحال وان كان زايدا سلبيا كان زايدا فحصل المطلوب
وعن الرابع ان الاتحاد محال على ما مر **ب** وهو خاص بالتعقل ان علمنا بذاتنا اما ان يكون
نفس ذاتنا او لا يكون والاول باطل لاربعة اوجه **اما اولا** فلانه يلزم ان كل من علم ذاته ان يعلم
كونه عالما لتغايرهما والتالي ظاهر الفساد **واما ثانيا** فلانه يلزم ان يدوم علمنا بذاتنا والتالي
ظاهر الفساد لانا اذا تجردنا الالتفات الى ذاتنا نجد تفرقة بين هذه الحالة وبين ما قبلها **واما**
ثالثا فلان علمنا بذاتنا نسبة مخصوصة لذاتنا الى ذاتنا والنسبة مغايرة للذات التي هي عارضة لها

ثم ان الشئ اما ان يعلم نفسه او غيره فان علم نفسه استحال ان تحقق هذا العلم مع عدم المعلوم
في الاعيان فلا جرم كفى وجوده في تحقق هذا العلم واما ان يعلم غيره فانه يصح ان يعلم ذلك الغير
حال عدمه في الحضور فلا بد وان يكون له ثبوت اخر والمثبتون للصور الذهنية اثبتوها
منطبعة في الذهن ونحن اثبتناها مسلمين فيما قالوه بانفسها على ما كان يقول به الامام افلاطون
وقد عرفت ما في كل واحد من القولين واما انه هل يعتبر في تحقق هذه الاضافة المسماة بالشعور
امر اخر حقيقي او اضافي او عدمي فذلك مما لا حاجة اليه في البحث عن ماهية العلم فهذا ما عندنا
في هذا المقام بعد البحث التام مع الانصاف

د في الرد على من قال النفس لا تعقل المعقول الا عند اتحادها بالعقل الفعال والمعقول قد ذهب الى كل واحد من القولين

ذاهب وها باطلان لوجه مشترك وهو فساد القول بالاتحاد والذي يخص الاول هو ان
النفسين اذا عقلتا معقولا واحدا حتى اتحدتا بالعقل الفعال فاما ان يكون الذي اتحدت
احدى النفسين به هو الذي اتحدت الاخرى به فيلزم اتحاد النفسين فيلزم انه اذا عقلت
ما عقله زيد ان تصير نفسي نفس زيد حتى اعقل كل ما عقله زيد هذا خلف او غيره فيكون
له بحسب انواع التعقلات المتناهية اجزاء غير متناهية مختلفة في الماهية ويكون له
بحسب كل واحد من الافراد غير المتناهية التي للنوع اجزاء غير متناهية متساوية في الماهية
فيكون للعقل الفعال اجزاء غير متناهية لامر واحد بل امرا غير متناهية وذلك محال
لوجهين اما اولا فلذاته واما ثانيا فلان الامتياز بين الامور التي لا تخالف بعضها بعضا
بالماهية واللوازم والعوارض محال واذا لم يثبت الامتياز لم يثبت التعدد والذي يخص
الثاني ان النفس اذا اتحدت بمعقول فاما ان يكون المتحد به كله فيلزم الا يعقل بعد
ذلك شيئا اخر والا لزم ان يتحد شيئان فيكون الشئ الواحد له حقيقتان وهو محال او بعضه
فيعود المحالات المذكورة

ه في الفرق بين حلول الصور العقلية في النفس وحلول سائر الصور في الجسم

تفريعا على اثبات الصور العقلية الصور الجسمانية ممتنعة والعظم منها
لاحل المادة الصغيرة والصغيرة تزول عند حدوث القوية ويكون محسوسة بالحواس
والصور العقلية بالخلاف في الكل

و في كون الصور العقلية كلية

واما رابعا فهو ان علمنا بعلمنا بذاتنا ان كان نفس علمنا بذاتنا الذي هو نفس ذاتنا وكذا القول
في المرتبة التي بعدها الى غير النهاية لزم ان يكون كلها حاضرة بالفعل ابدا لكن التالي كاذب فما ندرك
التفرقة بين ما اذا استحضرنا هذه المراتب بالفعل وبين ما اذا لم نستحضرها وان كان غيره فانا
نبطله بما يدل ايضا على امتناع ان يكون علمنا بذاتنا صورة مغايرة لذاتنا وهو ان تلك الصورة
ان كانت مساوية لذاتنا لزم اجتماع المثلين والا يكون احدهما بالحالية والاخر بالمحلية اولى من العكس
وان كانت مخالفة لم تعقل الشئ عبارة عن حصول ماهية المعقول للعاقل ولان هذين القسمين
لم يذهب الى واحد منهما احد من الحكماء واما الوجوه التي تخص الادراكات الحيالية والحسية
فسيأتي في علم النفس ان شاء الله تعالى

ز في تلخيص القول في ماهية العلم انا نعلم بالضرورة

علمنا بالسماء والارض ووجودنا ووجود لذاتنا والآنا وتميز بينه وبين سائر احوالنا النفسانية
وذلك متوقف على تصور ماهية العلم والذي يتوقف عليه البديهي اولى ان يكون بديهيا فتصور
العلم بديهي ثم ان هذه الحالة الوجدانية المسماة بالعلم اما ان يكون عدميه او وجودية والاول
باطل لوجهين اما اولا فلانا نجد بالضرورة امتيازها عن غيرها والعدم لا يكون كذلك واما ثانيا
فلانها لو كانت عدما لكانت الاعدام مايقا بها وهو الجهل اما البسيط الذي هو عدم العلم
عما من شأنه العلم فيكون ثبوتيا او المركب الذي هو الاعتقاد غير المطابق وهو باطل لخلو المحارس
الاربع كما في الجماد لا يقال لم لا يجوز ان يكون عبارة عن التجرد عن المادة لانا نقول
ان عنيتم بالتجرد عن المادة الا يكون جسما ولا جسمانيا ولا حالا في محل فليس ذلك هو العقل لان
قد نعقل الشئ لذاته مع انا نشك بعد ذلك في كونه عالما وان عنيتم به امرا آخر فاذكروه لنتكلم
عليه فان الكلام بالرد والقبول بعد التصور وايضا فانه يصح ان يقال في الشئ انه عالم بهذا
لا بذاك ولا يصح ان يقال انه مجرد عن المادة بالنسبة الى هذا دون ذاك فالعالمية ليست
نفس هذا التجرد واما الثاني فاما ان يكون حقيقيه او اضافية او ما يتركب عن الثلثة
اما الحقيقية فاما ان يكون نفس الصورة المساوية لماهية المدرك وقد ابطلناه واما الا يكون
كذلك وذلك مما لم يقم الدلالة على ثبوته وبالجملة فنحن نعلم بالضرورة ان الشعور لا يتحقق
الا عند اضافة مخصوصة بين الشاعر والمشعور به وان الاضافة لا تتحقق الا مع المضافين

افراد النوع الواحد مشتركة في طبيعة ذلك النوع وتباينه تشخصاتها وما به الاشتراك غير
ما به الامتياز فتلك الطبيعة محذوفا عنها جميع القيود العرضية والوجود به يلزمها ان
يكون مشتركا فيها بين تلك الافراد فالعلم المتعلق بها علم كلي لا على انه في نفسه كلي لانه علم
جزئي في نفس جزئية بل اما لان المعلوم به كلي فسمي كليا مجازا او لانه لا تختلف نسبتها الى
واحد من افراد ذلك النوع اي انها سبق الى النفس كان الاثر الحاصل منه فيها ذاك بعد حذف
المشخصات وهذا الوجه وان كان هو المذكور لكنه عند التحقيق لا يتخلص عن شوايب الشبه
الا عند العود الى الاول ثم ان النفس كما يمكنها ان تاخذ صورة كلية من الافراد التشخصية على
الوجه المذكور امكنها ان تاخذ صورة كلية ثانية من الصورة الاولى وهي ايضا يكون جزئية
في نفسها الا ان كلية الصورة الثانية بالنسبة الى افراد نوع الصور الاولى التي كليتها بالنسبة
الى افراد النوع المعلوم ثم الكلام في الصورة الثانية كالكلام في الصورة الاولى لا الى نهاية
لكن بالقوة في النفوس البشرية اعني المفارقات فبالفعل وذلك بوجوه وجود علل ومعلولات
لا نهاية لها وهي غير ممتنعة انما الممتنع الا ان يكون لها بداية وليس الامر هناك كذلك

في مراتب التعقل التعقل قد يكون بالقوة وهو عدم التعقل عما من شانه ذلك
وقد يكون بالفعل التام وانت الشيخ مرتبة ثالثة وهي كمن علم مسئلة ثم غفل عنها ثم سئل
عنها فانه بمجرد الجواب عنها في ذهنه وليس ذلك بالقوة لوجهين اما اولا فلانه عالم في ذلك الوقت
باقتدار على الجواب وذلك يتضمن علمه بذلك الجواب واما ثانيا فلانه يدرك التفرقة البديهية
بين حاله قبل سماع ذلك السوال وبين حاله بعده وقد كانت القوة حاصلة قبل فقد حدث في ذلك
الوقت علم بالفعل وهذه المرتبة عندي باطلة لان تلك التفاصيل ان كانت معلومة له وجب ان
يتميز كل واحد منها عند عن غيره فيكون العلم التفصيلي حاصلا والا لم يكن العلم بها حاصلا اصلا
بل ربما كان المعلوم حاضرا من احوالها لكن تلك الحالة معلومة له على التفصيل فما هو معلوم له مفصل
عنده والذي ليس مفصلا عنده غير معلوم له والجواب انه عالم باقتدار على ان يدفع ذلك الاشكال
فاما ذلك الشيء فغير معلوم فماهية الجواب غير معلومة ولا الاقتدار على تلك الماهية المفصلة معلوم
وانما كون تلك الماهية جوابا فهو عارض من عوارضه وهو معلوم على التفصيل وهذا كما انا قد نعلم

من

من النفس انها شيء محرك للبدن وان كنا لا نعلم ماهيتها فانه حينئذ يكون العارض معلوما والمعروض
غير معلوم وعن الثاني ان التفرقة انما حصلت لحصول العلم التفصيلي بهذا العارض في احد
الحالتين دون الاخرى **في ان العلم عرض** اما على قولنا فلانه حالة اضافية
فيكون موجودا في شيء لا محالة منه ولا يصح قوامه دون ما هو فيه واما على اصولهم فالصورة
الذهنية ليست من الاضافات حتى يكفي امتناع بقائها مفارقة عن الموضوع وعرفت
ضعف ما يقال ان الغنى عن المحل لا يحله بل الاشكال عليهم وارد لان الجوهر حين لم تحته
فالمعقول الذي يكون جوهرا جوهرية في صقع ذاته له والعقل يجب ان يكون صورة
مساوية للمعقول في تمام الماهية والمساواة في تمام الماهية لا تحقق الا مع الاشتراك في كل
الذاتيات فالصورة العقلية حين ما يكون عقلية جوهر ولا شيء من الجوهر بعرض فالصورة
العقلية ليست بعرض **اجابوا** عنه بان الجوهر هو الذي اذا وجد في الاعيان كان
لا في موضوع فكونه لا في موضوع مع هذا الشرط لا ينافي كونه في موضوع بدون هذا الشرط
فالصورة العقلية عرض في العقل لانها موجودة في المحل الذي هو الموضوع وجوهر لانها لو وجدت
في الاعيان لكانت لا في موضوع فلا منافاة بين كونها جوهرا عرضا معا **لقائل** ان يسالوا التفهم على هذا
الجواب بان النفس من الموجودات الغنية موجب في هذه الصورة ان يكون جوهرا عند كونها
عقلية **واجابوا** بانا نعني بكون هذه الماهية موجودة في العين ان تكون قابلة لاثارها وبكونها
ذهنية ان يكون حالة في النفس ومن المحتمل ان تختلف احوال الماهية الواحدة بسبب اختلاف
قوابلها هذا نهاية تحقيقهم في هذا الموضع وهو ضعيف لان النفس اذا عقلت الجسم
والحركة مثلا فان كان التعقل عبارة عن حصول صورة مساوية للمعقول في العاقل او
يعتبر فيه ذلك وجب ان يكون الحاصل في الذهن جسما منحصرا حاصلا في المكان موصوفا بالاعراض
وذلك جهالة وان لم يكن كذلك لم يكن الحاصل في العقل ماهية مساوية لتمام ماهية الجسم
فليقال ليست ماهية الجسم هذه الامور بل ما اذا وجد لا في النفس يلزمه هذه الامور
عادة الاشكالات في كيفية تعقل هذه اللوازم وبالجملة فالعلم الضروري حاصل بان الكيفية
الحاصلة في النفس التي لا تحس ليست مساوية للانسان الموجود في الخارج في تمام الماهية

والحق

ولو جاز انفكاك ذلك لكان التزام كون السواد مثلا للبياض اولى لان المباينة بين الكيفية
وبين الموجود القائم بنفسه في الخارج اشد من المباينة بين العرضين وذكر دخول في الجهالات

ط في ان الشئ كيف يعقل ذاته هذا مشكل اما على قولنا حيث جعلنا العلم حالة
اضافية فالاشكال ظاهر لان اضافة الشئ الى نفسه من الوجه الواحد محال والذي يغاير الذات
من حيث انها عاقلة مغايرة ظاهرة من حيث انها معقولة فصحت الاضافة ضعيف لان
الاضافة المسماة بالتعقل لما توقفت على تغاير الجهتين اللتين هما العاقلية والمعقولية كانتا
سابقتين عليها لكن كون الشئ عاقلا او معقولا متوقف على تحقق التعقل فلزم الدور واما
على مذهب من جعله عبارة عن حصول ماهية المعلوم للعالم فلان الذي حصل للعاقل ان
كان غير ذاته فهو باطل لوجهين اما اولا فلان ذلك الغير لابد وان يكون مساويا للمعلوم
في تمام ماهيته فيلزم اجتماع المثلين ولانه لا يكون احدهما اولى بان يكون عقلا والاخر بان يكون
عاقلا اولى من العكس واما ثانيا فلانه اما ان تعلم العالم كون تلك الصورة مساوية لذاته
فيكون علمه بذاته حاصلا قبل حصول هذه الصورة فلا يكون عالما بذاته ولئن كان غير ذاته لزم
اضافة الشئ الى نفسه واختار الشيخ هذا القسم واجاب عن هذا الاشكال بان العاقل
هو الذي حضر عنده ماهية مجردة وهذا اعم من الذي يحضر عنده ماهية مجردة مغايرة ولا يلزم
تركب الخاص كزيد العالم وان سلمنا انه لابد من المغايرة لكن كل شخص فانه زايد على ماهيته
النوعية التي لا يتميز نفس تصورها من الشركة بقيد زايد فيكون هناك قيدان مجتمعان منها
فاذا جعلنا العاقل هو المجموع والمعقول كل واحد من القيدين حصلت المغايرة وبهذا
الاعتبار صح منا ان نقول ذاتي وذاتك **والجواب** عن الاول انه لا يلزم من كون احد القيدين
اعم من الاخر في اللفظ والعقد صحة وجود ذلك العام بدون ذلك الخاص في نفس الامر كما ان
قولي في شئ انه علة لشئ اعم من قولنا انه علة لشئ اخر غيره ومع ذلك فلا يلزم صحة كون الشئ
علة لنفسه وعن الثاني ان ذلك الغير جيد في كون ذلك المجموع عالما بكل واحد من جزيه لكنه
حينيذ لا يكون عالما بنفسه بل بكل واحد من جزيه فما في كونه عالما بنفسه فالاشكال
بعينه قايم فهذا منتهى القول في هذا الموضع ولا نضيع الكلام الا بالتزام اضافة العلم الى

فاذا عقل الشئ غيره

نفسه من الوجه الواحد وفيه ما فيه **ك في كون الشئ عقلا وعاقلا ومعقولا**
اما اذا عقل الشئ غيره فالعاقل ليس هو المعقول بالبديهة فاما اذا عقل ذاته فالمعقول هو
العاقل بمعنى ان الذي عرض له ان كان معقولا هو الذي عرض له ان كان عاقلا فما نفرض كونه عاقلا فهو
مغاير كونه معقولا لانه قد يفهم من الشئ كونه معقولا مع الشك في كونه عاقلا وبالعكس وذلك يقتضي
تغاير المفهومين وهل هما ومصداقهما متغايران في الخارج ام لا فيه نظر فاما كون الشئ عقلا فيستحيل
ان يكون هو نفس ذات العاقل لان المعقول من العقل اضافة حاصلة بين ذات العاقل والمعقول
والاضافات عوارض فيكون مغايرة للذات المعروض بل متاخرة عنها وعلى هذا التحقيق يظهر
ان كون الشئ عقلا وعاقلا ومعقولا يستحيل ان يكون امرا واحدا **يا في اقسام التصديقات**
حكم الذهن يتصور على متصورا اما ان يكون جازما او لا يكون والاول فاما ان يكون مطابقا للمحكوم عليه
او لا يكون والاول فاما ان يكون لموجب او لا يكون والاول فاما ان يكون الموجب حسيا وهو العلوم
الحاصلة بواسطة الحواس او عقليا وهو اما ان يكفي في ذلك الحكم مجرد تصور الموضوع والمحمول وهو
الاوليات او لا يكفي وهو النظريات او مركبا من الحس والعقل فاما ان يكون من السمع والعقل وهو
المتواترات او من البصر والعقل وهو المجربات والحدسيات والذي لا لموجب فهو اعتقاد
المقلد والجازم الغير المطابق فهو للجهل المركب وغير الجازم ان كان على السواء فهو الشك والا
فالراجح ظن والمرجوح وهم **يب في كيفية حصول العلوم الاولية** ان هذا الخزف كل
ما بالقوة الى الفعل متى حصلت الشرايط وارتفعت الموانع باسرها على ما ستطلع ان شاء الله تعالى
ولا شك ان النفس الانسانية في مبدا الخلقة قابلة للصور العقلية والا لما صارت قابلة لان ما بالذات
لا يزول فنقول لو كانت الشرايط حاصلة باسرها والموانع مرتفعة باسرها في تعلقات النفس
لكانت حاصلة في مبدا الخلقة وفساد التالي يقتضي فساد المقدم والشرط الذي يمكن ان يشار اليه
هو ان حصول التصورات في النفس مشروط بكثرة الاحساس بجزئياتها فاذا حصل هذا الشرط
حصلت التصورات ثم انها قد يكون بحيث يقتضي تصور الشئ منها حكم الذهن بنسبة احدها الى
الاخر نفيا او اثباتا والا كان ثبوت كل شئ لكل شئ بواسطة شئ لزم التسلسل ومع التزامه
فالمقصود حاصل لان تلك الاشياء المتلاصقة الغير المتناهية لابد وان يكون ثبوت كل واحد منها

لما يلاصقه لذاته لا بواسطة وبالكل فاعتبار الواسطة في كل لزوم يوقع القول باللزوم وبالواسطة
واذا ثبت اللزوم من غير واسطة في نفس الامر وجب ان يكون في الذهن كذلك والا لم يكن الحكم الذهني
مطابقا فكان جهلا ومثاله اما في النسب فكما اذا عقلنا ماهيتين فمجرد تصورهما يقتضي حكم الذهن
بان احدهما ليس الاخر واما في الاثبات فكما اذا عقلنا الكل والجزء والاعظم فمجرد تصورات هذه
الامور يقتضي جزم الذهن بان الكل اعظم من الجزء وهذه القضايا انما تسمى اوليه لان ثبوت محمولاتها
لموضوعاتها اول واما الذي يكون بالواسطة فانه يكون ثانيا لانه يثبت اولا الواسطة للموضوع
وثانيا للمحمول واما الصور التي لا تحقق بينها الحكم على هذا الوجه فلابد وان يستفاد من الخارج
اما من البصر كعلمنا بان الشمس مضيئة او من الحس كعلمنا بان النار حارة او السمع كالمتواترات او
النظر كالنظريات وذلك بان تمزج تلك الاوليات او الحسيات مزجا يعلم صحته بالبديهة وعند
علم اخر بديهي ان اللازم من البديهي بديهي فيعلم ان الحاصل عند ذلك المزج ايضا علم وبهذا الطريق ينتهي
تحليل النظريات الى الضروريات من غير دور ولا تسلسل

يج في ان القوة العاقلة كيف يتقوى على توجيد الكثرة وتكثير الواحد اما الاول فلقوتها على ان تجذف عن الامتحاص ما به امتياز بعض
حتى تبقى الطبيعة النوعية واحدة وعلى ان تضم الفصل الى الجنس فيحصل النوع وتضم العوارض
الى النوع حتى يحصل الشخص الواحد واما الثاني فلانه ياخذ الشخص فيميز الموصوف عن الصفات
وكل واحد من الصفات عن الاخرى اذا خرت التقسيمات الممكنة بحسب المركبات الخارجية والذهنية
ولو كان التعقل اتم من الاحساس وان كان تابعا له فان الاحساس انما مند لتناوله الشخص
من حيث هو هو وفيه كلام سياتي

يد في اول الاوايل في التصديقات هو العلم بان
الشيء لا يخلو عن النفي والاثبات ولا يتصف بهما وهذه القضية لا يمكن اقامة الحجة عليها لان
الذي جعل دليلا على شيء فهو الذي يستدل بثبوته او انتفائه على ثبوت شيء اخر او انتفائه فلو جوزنا
الخلو عن الثبوت والانتفاء لما امكن في ذلك الدليل ان يخلو عن الثبوت والانتفاء وبهذا التقرير لا يبقى
له دلالة على الاول وايضا فالنفي يدل على انها لا يجتمعان لابد وان يعرف منه اولا انه لا اجتماع
فيه دليلا ولا دليلا اذ لو احتمل ذلك لم يمكن اقامة الدلالة على استحالة الاجتماع مانعة من الاجتماع
ومع هذا الاحتمال لا يحصل للمقصود فاذن ما يدل على طرفي هذه القضية لا يمكن ان يدل عليها

الا بعد صحتها فلو استفدنا صحتها من ذلك الدليل لزم الدور

يه في ان سائر القضايا الاولية
متنوعة عليها العلم بان الموجود لا يخلو عن القدم والحدوث علم بان الاولية والاثانية لا يجتمعان
والعلم بانه لا يخلو عن الوجوب والامكان علم بان صحة العدم ولا صحته لا يجتمعان والعلم بان
الكل اعظم من الجزء انما حصل لانه لو لم يكن كذلك لم يكن بين وجود ما به زاد الكل على الجزء وبين
عدمه فرق فيلزم ان يجتمع فيه الوجود والعدم والعلم بان الاشياء المساوية لشيء واحد متساوية
انما حصل لانها لما كانت مساوية لشيء واحد كانت طبايعها واحدة ولو لم تكن متساوية لما كانت
طبايعها واحدة فيلزم ان يصدق على طبايعها انها واحدة ولا واحدة معا والعلم بان الجسم لا يكون
في مكانين انما حصل لانه لو جاز ذلك لم تتميز الجسمان الحاصلان في المكانين دفعة عن الجسم الواحد
الحاصل في مكانين دفعة واذا كان كذلك لم يتميز وجود ما به زاد الاثنان على الواحد من عدمه
فيصدق عليه الوجود والعدم وليس لطاعن ان يطعن فيما قلنا، بان هذا الوجه خفيه
وهذه العلوم جليه والجلي لا يستفاد من الخفي لان هذا الوجه وان خفيت عند التدارج
لكنها مقررة في العقول ولذلك لو نازعك احد في هذه القضايا لم تذكر الا هذا الوجه

يو في ان النفس مع بساطتها كيف تتقوى على التعقلات اما من جواز ان يصدر عن البسيط
اكثر من الواحد فلا يشكل ذلك عليه واما من منع منه فانه يجوز ذلك عند اختلاف الالات
والاحساسات المختلفة الات النفس في اكتساب العلوم الضرورية وهي الاتهاء في اكتسابها
العلوم النظرية

يز في اثبات القوة القدسية وتعني بها النفس التي تمتاز
عن سائر النفوس بكثرة الضروريات وسرعة انتقالاتها منها الى النظريات مع السلامة
عن الغلط لا شك ان الانسان يمكنه ان يتعلم من نفسه فان كان من اول علمه مدده لابد
وان يستخرج بفكر ما لم يسمعه من غيره وان قل والتجربة تصدق ذلك واذا ثبت ذلك
فنقول نرى الناس مختلفين في هذه الحالة فكما جاز الانتهاء في النقصان الى حيث لا يتيسر له
شيء منه جاز الانتهاء في الزيادة الى الحد الذي ذكرناه ومن خواص هذه النفس ان المقدمات
تحضر فيها وتترتب ترتيبا صحيحا ثم الانشاق الى النتيجة من غير شوق منه الى ذلك الشوق
وغيرها تغير المطلوب ثم مطلب المقدمات الحاضرة له ثم ترتيبها ترتيبا ملايما واذا

كان كذلك كان النوع الاول من الانتقال كالطبيعي فلا يعرضه الغلط والثاني كالتكلفي فلا يعرضه الغلط فيه كثيرا ح في ان قبول النفس للصور لا يتوقف على الفكر لو توقف عليه لوجد مع وجوده لامتناع المشروط عند عدم الشرط لكنه يستحيل ان يحصل معه لان الفكر طلب وذلك لا يتاتى مع وجود المطلوب ولان العلم يحصل حالة تذكر النظر من غير تحقق النظر فعلمنا انه لا حاجة به اليه والتحقيق انه ان اريد بالفكر العلوم المترتبة الضرورية الموجبة للعلم النظري فالعلم النظري يستحيل حصوله بدونه لان المحمول اذا كان ثبوته للموضوع بواسطة فلو انتفى الذهن له لا بواسطة كان ذلك حكما غير مطابق للموجود فيكون جهلا وان اريد به الحركات التخيلية فهي غير معتبرة لما بينا ان النظريات لا بد من انتهائها الى علوم ضرورية حتى حصلت اوجبت العلم النظري واذا كانت تلك العلوم الضرورية موجبة لذواتها العلم النظري وكانت غنية في ذواتها عن الفكر لم يكن العلم النظري موقوفا على الفكر وقد ظهر في تحقيق هذه القاعدة فساد قول من زعم ان النفس بعد المفارقة لا تعقل شيئا ط في امكان اجتماع التعقلات الكثيرة دفعة واحدة اما في التصورات فلانه لو لم يصح ذلك لما صح التصديق اصلا لانه نسبة اثر الى امرين وهي لا يتاتى الا مع تعقلهما وفساد التالي يدل على فساد المقدم وايضا قد نتصور المركب بحده وذلك لا يتاتى الا بتصور جميع اجزايه دفعة واما في التصديقات فلانه لو امتنع اجتماعها لما حصل في الذهن الا مقدمة واحدة ابدا ولو كان كذلك لما حصلت النتيجة اصلا لانا نعلم بالضرورة ان المقدمة غير منتجة وفساد التالي يدل على فساد المقدم والذي يقال انا متى وجهنا ذهننا الى معلوم امتنع منا توجيهه الى معلوم اخر وجب ان يكون المرجع به الى الخيال لا العقل الذي صححنا ذلك فيه ك في ان العلم بالعلة يوجب العلم بالمعلول ولا ينعكس اما الاول فلثلثة اوجه فا متى عقلنا العلة فقد حصل في الذهن ماهية موجبة لماهية المعلول ومتى كان كذلك كان العلم بالمعلول حاصلا والمقدمتان ظاهرتان بنا على ان التعقل يستدعي حصول ماهية مساوية للمعقول في العاقل ب اذا كانت العلة لذاتها موجبة للمعلول ثم عرفنا ذات العلة لا بد وان يعرف منها انها لذاتها توجب المعلول وذلك يقتضي العلم بالمعلول

على الحصول في النفس عدم توقف النوع الاول عليه ثم بتقدير ذلك لا يلزم ايضا منه ان الماهية المعقولة اذا وجدت في الخارج صح ان يقارنها سايل الماهيات المعقولة لان ذلك يقارنه المحل للمحال وهو نوع مخالف للنوع غير الاول وما يولد القول بانه ليس حكم كل واحد من هذه الانواع حكم الاخر هو ان الانسان الخارجي قايم بذاته وحاس ومحسوس ومتعقل ومدرك وكل ذلك في الانسان الذهني محال وبالعكس ثم ان سلمنا ان صحة ان يقارنها شتى اخر لا يتوقف على كونها عقليه فلم قلتم ان مثلها اذا وجد في الخارج وجب ان يصح ذلك عليه بيانه ان تلك الماهية حين كانت ذهنية لا بد وان يمتاز عنها حين تصير خارجية فلم لا يجوز ان يقال ان ما لاجله صارت ذهنية شرط لتلك الصحة او ما لاجله صارت خارجية مانع منه ثم ان سلمنا انه ليس كذلك لكن لا نسلم ان حكم الشي حكم مثله فان حصه كل نوع من جنسه مساوية في الماهية لحصه النوع الاخر منه وتمام الماهية ثم مع ذلك الفصل المقارن لكل واحد منها ممتنع على الاخر فلم يكن حكم الشي حكم مثله لا يقال ان ذلك الامتناع ما جاز جانب الجنس بل من جانب الفصل لانا نقول هب ان الامر كما ذكرتموه لكنا بينا ذلك انه قد يصح على احد المثلين ما يمتنع على الاخر وذلك مما تحقق مقصودنا ثم ان سلمنا ان المجرد اذا وجد في الخارج صح ان يقارنه سايل الماهيات فلا نسلم انه يلزم من صحة ذلك المقارنة كونه عاقلا فانا الى الآن ما رايا احدا منهم استقل باقامة الدلالة على ان العاقلية نفس ذلك الحصول وانها ليست عبارة عن اضافة زايدة عليه ثم ان سلمنا انكم ذكرتم دلالة على ذلك لكنها معارضة بالوجوه التي ذكرناها في ابطال ذلك ثم ان سلمنا ذلك لكن هذه لا الدلالة ان دلت على مطلوبكم وهو ان كل مجرد يصح ان يكون عاقلا من الوجه الذي ذكرتموه لكنه يبطله مزوجه اخر وهو ان الصورة حين كانت عقلية استحال ان يكون عاقلة فجاز ما تصير خارجة وجب بقائها لاستحالة ضرورة ان حكم الشي حكم مثله ثم ان سلمنا ان كل مجرد فانه يصح ان يعقل كل ما عداه فلم قلتم ان يعقل ذاته قوله لان كل من عقل شيا امكنه ان يعقل انه يعقل ذلك الشي قلنا دعوى البديهة ممنوعة فاي البرهان ثم ان سلمنا ذلك فلم قلتم انه يلزم منه كونه عالما بذاته لا يقال لان من علم كونه عالما بشي فقد حكم على ذاته بالعالمية والحكم بامر على امر لا بد وان يحصل عنده

نصير الامين

اولوجودها له اما على الاطلاق فيلزم ان يكون كل ما حصلت له تلك الصورة ان يكون عقلا
بالفعل فيكون ايجادات عاقله بالفعل هذا خلف اولانها موجودة لشئ من شانه ان يعقل
فحينئذ اما ان يكون معنى ان يعقل نفس وجود الصورة له فيكون كانه قال انما كانت تلك الصورة
حاصلة للنفس لان من شانها ان تكون حاصلة لها او معنى اخر لكنا قد فرضنا ان التعقل
نفس هذه الصورة هذا خلف وانما قلنا انه لا يجوز ان يكون العاقل بالفعل هو تلك
الصورة لان على هذا التقدير الذى كان عقلا بالقوة لم يخرج قط الى الفعل بل حدث
شئ هو العقل بالفعل وكل ما امتنع خروجه الى الفعل لم يكن بالقوة فالعقل ليس
عقلا بالقوة هذا خلف وانما قلنا انه لا يجوز ان يكون العاقل بالفعل مجموعها لانه
اما ان يعقل غيره او جزء من اجزايه او نفسه فان كان الاول لم يكن تعقله لذلك الخارج
جزءا من ذلك المجموع بل خارجا عنه وكلامنا فى الصورة التى هى جزء المجموع وان كان الثانى
فاما ان يعقل كل واحد من الجزئين نفسه او بالجزء الاخر فان كان الاول كان العاقل و
المعقول فى كل شئ هو نفسه فلم يكن هناك شئ هو عقل بالقوة ثم خرج الى الفعل
وان كان الثانى فحينئذ يكون كون كل واحد من الجزئين عاقلا شيا خارجا عنه وليس ذلك
هو القسم الذى نحن فيه الآن بل بعض ما تر وتعود المحالات المذكورة فثبت فساد
الاقسام الثلثة وظهر ان الصورة المجردة اذا حصلت للعقل بالقوة انحدت به
واما الكبرى فلان الصورة المجردة لما كانت بحيث اذا حلت غيرها صيرتها
عقلا بالفعل فاذا كانت قائمة بذاتها كانت اولى بالعقلية فان الحرارة اذا صيرت الجسم
الذى هى فيه مسخنا فلو انها قامت بذاتها كانت اولى بالتسخين وكذلك الجسم اذا كان قابلا
للبصر عند حلول السواد فيه فلو كان السواد قايما بذاته كان اولى بذلك **والاعتراض**
ان يقول لا نسلم ان الاتحاد ممكن وتقريره ما تر ثم ان سلمنا ذلك لكن ما الدليل عليه
ونختار من الاقسام الثلثة المذكورة الاول وان العاقل بالقوة يعقل الصورة الحالة فيه وهو
وان تعقله لها زايد على نفس وجودها له وانه حال اضافى على ما تر تقريره وهذا
القدر كاف فى القدح فى الصغرى وان كان الاعتراضات عليها كثيرة ثم ان سلمنا الصغرى

لانا نقول هذه القاعدة منقوضة على مذهبكم لانا نحكم على الجزئى باندراجه تحت
الكلى مع انه ليس على مذهبكم شئ واحد هو بعينه يعلم الكلى والجزئى لان العالم بالكلى يجب
الا يكون جسمانيا والعالم بالجزئى يجب ان يكون كذلك والشئ الواحد لا يكون موصوفا
بالوصفين **ب** كل مجرد فان ذاته المجردة حاصلة له لا لغيره وكل مجرد حصل له مجرد فانه
لابد وان يعقل ذلك المجرد فاذن كل مجرد فانه يعقل ذاته ثم ان كان ذلك المجرد علة لذاته
لغيره فانه يلزم ان يعقل ذلك الغير لانه متى عقل نفسه علم من نفسه كونه مبدا لغيره
وذلك يتضمن علمه بغيره **والاعتراض** لا نسلم ان كل مجرد فان ذاته المجردة
حاصلة له فان ذلك اضافة والاضافة لا تعقل الا عند التفاير على ما تر تقريره **لا يقال**
الست قلت ذاته فقد اضفت ذاته الى نفسه **لانا نقول** ذاك لضيق العبارة ثم
ان سلمنا ذلك لكن لا نسلم ان كل ما حصلت له ماهية فانه يعقلها وما الدليل على ان التعقل
نفس هذا الحصول والا لجاز ان يكون عبارة عن اضافة مخصوصة وانها تارة تحصل عند
حصول ماهية مجردة لماهية مجردة وتارة لا تحصل فان الماهيات المختلفة لا يستبعد ان
تختلف فى لوازمها واحكامها ثم ان سلمنا ذلك لكنا قد ذكرنا وجوها تبطل ذلك ثم
ان سلمنا ان كل مجرد يعقل ذاته فلا نسلم انه لابد وان يعقل معلولاته وبيانه ما تر
ان العلم بالعلة لا يقتضى العلم بالمعلول ج المصورة المجردة اذا حلت فى الجوهر العاقل
بالقوة صيرته عقلا بالفعل واذا كان كذلك وجب ان يكون الصورة المجردة ايضا عقلا
بالفعل اما الصغرى فلان العاقل بالقوة اذا حصلت له الصورة العقلية بالفعل
فاما ان تتحد تلك الصورة بالعاقل وهو المطلوب او تبقى متميزة عنه حالة فيه حلول السواد
فى الجسم وذلك باطل لان العاقل بالفعل اما ان يكون هو المحل او الحال او مجموعهما والثلاثة
باطلة فالقول بعدم الاتحاد باطل وانما قلنا انه لا يجوز ان يكون العاقل هو المحل
لانه لا يخلو اما ان لا يكون الصورة الحالة فيه معقولة له فهو حينئذ لم يخرج فى العاقلية
الى الفعل لان كل من عقل شيا امكنه ان يعقل كونه عاقلا له وقد فرض انه صار عاقلا
بالفعل هذا خلف او تكون معقولة له فاما ان يعقلها لاخذ صور اخرى منها فيلزم التسلسل

لكن الكبرى ممنوعه وماذكروه من الاولوية فهو كلام اقناعي غير برهاني لان حكم المخلوقين لا يجب
ان يكون واحدا فهذا ما عندي في هذه المسالك وبالجمله فكلام فيها تقرير او تزييف في غاية
الوقة مع انه لا طايل تحتها منها البته وبالله التوفيق ج في انا هل نعقل ذاتنا ابدا
لكنا لما اعتقدنا ان عقل الشيء لذاته يقتضي وجوده لذاته جزمنا القول بان الانسان
يعقل ذاته ابدا ولان التجربه دالة عليه لان النائم اذا هرب من البرد لم يكن هربه من البرد المطلق
والا لهرب من برد غير بل من برده الذي لا يعلم الا بعد علمه بذاته وبالجمله متى حاول الحيوان ادراكا
او تحريكا لم يكن مقصورا الى الادراك والتحريك المطلقين بل الى ادراك وتحريك يصدران منه وذلك مسبوق
لا محاله بعلمه بذاته د في ان علم الانسان بذاته غير مكتسب لو فرضنا الامر على ما قلتم
وان اردنا زيادة عليه قلنا اما ان يستدل الانسان بالاثر المطلق على نفسه وهو باطل لان
الاثر المطلق يستدعي موثرا مطلقا لا هو او بالاثر الصادر عنه على نفسه وهو محال لانه لا يعلم
كون ذلك الاثر صادرا منه الا بعد علمه بذاته فلو استفاد علمه بذاته من ذلك لزم الدور ه في ان
الصور العقليه غير ملازمة لجوهر النفس من جعل التعقل بالفعل نفس هذه الصور
ظهر فساد هذا القول على اصله والا لكان التعقل بالفعل حاضرا عند عدم حضوره هذا خلف ومن
جعله حالا اضافيه احتاج الى الاستدلال على فساد ذلك لاحتمال ان يكون هذه الصور حاضرة
ابدا لكن لعدم تلك الحاله المسماه بالعلم لم يحصل الشعور بها كما في الصور الخياليه وغير مشعور بها
لكنه لم يدل دليل على انتفائها فلم نجزم بها و في فساد قول من قال التعلم تذكر القايلون
بتقدم النفوس زعموا انها كانت قبل هذه الابدان عالمه بامور كثيرة الا انها نسيتها عند التعلق
بهذه الابدان لاشتغالها في تدبيرها والافكار تذكرات لتلك العلوم واحتجوا بان
الفكر طلب ومحال ان يكون المطلوب معلوما لان طلب الحاصل محال وان يكون غير معلوم لانه
اذا وجد كيف يعلم انه هو الذي كان مطلوبا له فاما اذا قلنا هذه العلوم كانت حاصلة بالفعل
والتفكر تذكر لا جرم اذا وجد عرفها والجواب اما حدوث النفوس فسياتي واما
هذه الشبهه فحلها ان تصور طرفي القضيه حاصل والمحمول والتصديق بانه اذا وجد مبين عن
غيره بالاعلانيه المعلومه وهو تصور الطرفين الطرف الثالث في العلوم

ج مباحث فا في ان البسيط يمكن ان يكون معقولا لو لم يصح تعقل البسيط لم يصح تعقل
شيء اصلا وفساد التالي يدل على فساد المقدم بيان الشرطيه ان كل ما يعقل فان كان بسيطا فهو
المطلوب وان كان مركبا فان لم تعقل شيء من بسايطه استحال تعقله وان عقل فهو المطلوب
وكذا القول في التعريفات الرسميه ب في ان المعدوم كيف يعقل المعدوم ان كان بسيطا مثل
العلم بعدم ضد الله تعالى فانما يعقل بالتشبيه كما يقال ليس لله تعالى شيء نسبته اليه نسبة السواد
الى البياض وان كان مركبا مثل العلم بعدم اجتماع الضدين فالعلم به انما تم بسبب العلم باجزايه
الوجوديه مثل ان يعقل السواد والبياض والاجتماع حيث يعقل ثم يقال ذلك الاجتماع غير
حاصل بين السواد والبياض ج في درجات المعلومات منها ما وجوده في غاية القوة واولها
واجب الوجود ثم اسار المفارقات ومنها ما في غايه الضعف كالمعدوم والزمان والحركه لقربهما
من العدم ومنها ما يكون متوسطا بين الامرين مثل الاجسام والكيفيات والكميات فالعقول البشريه
قاصره عن الاحاطه بالقسم الاول لكماله كما تبهر الشمس ابصار الخفافيش وعن الثاني لنقصانها كما
يعجز البصر عن ادراك الالوان الضعيفه واما القسم الثالث فهو الذي يسهل الاحاطه به وهذا البحث
خطابي لا برهاني وبالله التوفيق

الباب الثاني
في القوى والاخلاق

ز مباحث فا في القوة انها موضوعة اولا للمعنى الذي
به يتمكن الحيوان من مزاوله الافعال الشاقه ولهذا المعنى مبدا وهو القدره اي كون الحيوان بحيث
اذا شاء ان يفعل فعل واذا شاء ان يترك ترك ولازم وهو الا يتعذر عليه ولا يضعف فنقلت اليهما ثم
ان للقدرة جنسا وهو الصفه الموثره ولازما وهو امكان الفعل فنقلت اليهما حتى يقال ذات القوة
اسود بالقوة ثم انه سمي الحصول المقابل له بالفعل الكون مقابل المنقول عنه هذا الاسم مسمى بذلك
ثم ان المهندسين سموا الخط الذي مربعه يساوي مربعي خطين اخرين في قوتهما وان لم يكن المساوي
بالفعل حاصلا اي المربع الذي يمكن حصوله منه مساو للمربعين اللذين يمكن حصولهما منهما واذا عرفت
القوة عرفت القوي وان غير القوي اما الضعيف او العاجز او السهل الانفعال او الضروري او غير
الموثر او الا يكون للخط بالوصف المذكور فاما القوة بمعنى الامكان فقد سلف وبمعنى عسر الانفعال
فهو احد النوعين النوع الثاني من الكيف وبمعنى الشدة او القدره فكل انواع الصفة الموثرة

لفظ

ف قال الفاضل

خ والجواب هو التصديق

فلنتكلم في القوى بهذا المعنى ثم في اقسامها ب **في تحديد هذه القوى** وتقسيمها هي الصفة
المؤثرة وهي اما ان يكون مصدرا لفعل واحد او افعال كثيرة وعلى التقديرين فاما ان يكون لها به شعور
او لا يكون فالاقسام اربعة **فا** القوة العديمة الشعور التي يصدر عنها فعل اما على مذهب الشيخ
خاصة فينقسم الى ما يكون مقومة لمحلها وهي الصورة كالنارية وغيرها او لا يكون كذلك وهي العرض
كالحرارة وغيرها واما على قولنا وقولنا فالى ما يكون جسم بسيط كالنارية والى ما يكون مركب
كطبايع الاعضية والادوية والاول هو الطبيعة ثم انهم حدوها بانها المبدا بالذات لحركة
ما هو فيه وسكونه بالذات وهذا اعم من الطبيعة على الوجه الذي ذكرناه بل القوة المساوية لها
انها قوة عديمة الشعور حالة في جسم بسيط هي لذاتها علة للحركات والسكنات بالذات
ب القوة العديمة الشعور التي تصدر عنها افعال مختلفة وهي النفس النباتية ج القوة
الشاعرة التي يكون مبدا لفعل واحد وهي النفس الفلكية د القوة الشاعرة التي تكون مبدا للافعال المختلفة كما في
الحيوانات وهي المسماة بالقدرة ج **في احكام القدرة** وهي ج **فا** انها ليست نفس المزاج لان
المزاج كيفية متوسطة بين الحرارة والبرودة يسخن بالقياس الى البارد ويبرد بالعكس فيكون من جنسها فيكون تاثيرها
من جنس تاثيرها وتاثير القدرة مضاد لتاثيرها فالقدرة ليست مزاجا ب زعم قوم ان القدرة مع الفعل و
استبعد الشيخ والتحقيق انه ان اريد بالقوة القوة المؤثرة حال اجتماعها جميع الامور المعتبرة في المؤثرية
واستحال تاخر الفعل عنها وان اريد بها مجرد القوة الفعلية التي تصير مؤثرة عند انضمام الارادة الجازمة اليها
فلا شك انها قبل الفعل ج زعم قوم ان القدرة ليست على الضدين والتحقيق هنا ايضا انه ان اريد بالقدرة
مجموع الامور التي يترتب الاثر عليها فليست القدرة قدرة على الضدين لان الاثر لا يصدر عنه ما لم يجب
ذلك الصدور فلو كان بالنسبة الى الضدين كذلك لزم حصولهما وان اريد بها القوة الفعلية وحدها
وانها حيث لو انضم اليها القصد الى احد الضدين حصل ذلك الضد وان انضم اليها القصد الى الضد الثاني
حصل الضد الثاني فلا شك ان القدرة قدرة على الضدين د **في ان كل جسم يصدر عنه اثر** لا بالقسر
ولا بالعرض فهو قوة موجودة فيه ذلك الاثر ممكن حادث فلا بد له من مؤثر وهو اما الجسم او محله او
حاله او ما لا يكون محله ولا حالا فيه والاول باطل لوجهين **اما اولا** فلان تلك الاجسام باسرها متساوية
في الجسمية ومختلفة في الاثار واما ثانيا فلان الاثر قد يفنى مع بقاء الجسمية وبهذا الوجه خاصة بطل القسم
الثاني

والثالث هو المطلوب والرابع باطل لانه ان كان جسما او جسمانيا عاد التقسيم والا كان
حصول اثره في بعض الاجسام دون البعض ان كان لامر اختص به ذلك الجسم لاجله قبل ذلك
الاثر من ذلك الفارق فهو المطلوب والا فحينئذ قد ترجح احد طرفي الممكن على الاخر لا لمرجح
وانه محال **فان قيل** لم لا يجوز ان يرجح القادر احد مقدوريه على الاخر لا لمرجح
على ما سياتي تقريره والذي نثبته انه كما ان الجسم مختص بالاثر الخاص فهو ايضا مختص بالقوة
المؤثرة فان افتقر الاختصاص الاول الى قوة فلنفتقر الاختصاص الثاني الى ما لا نهاية
وهو محال فان اجيب بان الاستعداد السابق كاف في ذلك فلم لا يكفي في الاختصاص بالاثر
اجابوا بان الثوب هو ان الماء اذا سخن بتقاسر فعند زوال القاسر يعود باردا فلولا ان
فيه قوة تقتضي البرودة والا لما عادت البرودة الا لسبب جديد مبرد بخلاف الماء
اذا صار هواء فالقاسر فانه عند زوال القاسر لا يصير ذلك الهواء ماء بل يبقى على طبيعة
الهوائية فعلمنا ان تلك القوة غير مستندة الى قوة اخرى ه **في الخلق**
حد انه ملكة يصدر بها عن النفس افعال بسهولة من غير تقدم روية والفرق بينه وبين
اصل القدرة ان نسبة القدرة الى الضدين على السوا بالوجه الذي عرفتم وهو ليس كذلك
وليس عبارة عن نفس الفعل ايضا لان الفعل قد يكون تكلفيا **و في الفضايل**
الخلقية اصولها ثلثة الشجاعة والعفة والحكمة ومجموعها العدالة والكل واحد من هذه الثلثة
طرفان هما رذيلتان فالشجاعة محتوشة بالجبن والتهور والعفة بالجمود والفجور والحكمة بالجربزة
والغباوة والاطراف رذايل لما فيها من الافراد والافراط فضايل ز **في الحكمة الخلقية**
ظن بعضهم ان الحكمة العملية المذكورة هنا هي التي تجعل قسيمة للنظرية حيث يقال الحكمة اما نظرية
او عملية وذلك باطل لان المراد من هذه الحكمة الملكة التي يصدر عنها الافعال المتوسطة بين افعال الجربزة
والغباوة والمراد بتلك الحكمة العلمية العلم بالامور التي وجودها من افعالنا والغرض من العلم والملكة معلوم

الباب الثالث في الالم واللذة ز مباحث فا ان كل

عاقل يدرك كل حساس يدرك هذين الامرين من نفسه ومن غيره كل واحد منهما عند حاجة وغيره عند اعدامها بالضرورة
وما هذا شانه امتنع تعريفه فظهر فساد قول من قال اللذة ادراك الملايم والالم ادراك المنافي لان

الافراط

تصور اللذة والالم اجلى من تصور الملايم والمنافي والتصديق بان المرجع بها الى هذين الادراكين مما لا ينبغي
الابرهان دقيق ب **في ان اللذة هل هي ادراك الملايم** والالم هل هو نفس ادراك المنافي
او لا انا نجد من انفسنا عند الاكل والشرب والوقاع حالة مخصوصة ونعلم ايضا انا ندرك هذه
الاشياء الملايمة فنريد ان نعلم ان تلك الحالة هل هي نفس هذا الادراك او لازمة له او ملزومة او لا لازمة
ولا ملزومة ولا يكفي في بيان انها نفس هذا الادراك ان يقال انا نجده به فيكون هو هو لان هذه
حجة لفظية فان للسايل ان يقول ان كنت جعلت اسم اللذة اسما لهذا الادراك فلا منازعة فيه
لكني لم اقبل ان الحالة المخصوصة التي تجدها في النفس هي هذا الادراك ومعلوم ان هذا المقصود نفس ح
لا يحصل بهذا الطريق فنقول اما الاستقراء فقد دل على ان هذه الحالة لا تحصل لنا الا اذا
ادركنا ما يلايم مزاجنا وان كان للنزاع فيه مجال لانا نلتذ بالرياسة وان لم يكن الرياسة من حيث
هي ملايمة لمزاجنا واما انه هل يمكن حصول تلك الحالة من دون هذا الادراك وان كان قليلا
فالاولى فيه التوقف ثم بتقدير المساعدة على ان الحالة المسماة باللذة لا تحصل الا عند ادراك
الملايم فهل يمكن حصول ادراك الملايم من غير حصول هذه الحالة هذا ايضا مما لم يظهر احد طرفيه
بالبرهان بل فيه شك وهو ان الوطوبة المحسوسة في سوء المزاج الرطب محسوس وهو غير مولم ثم بتقدير
المساعدة على ذلك فانه لا يلزم من ملازمة كل واحد منهما صاحبه ان يكون المرجع بهما الى امر واحد
فليجتهد طالب الحق في طلب البرهان على احد المطلبين ج **في الرد على من زعم ان اللذة** عود الى
الحالة الطبيعية بسبب هذا الظن احدهما بالعرض مكان ما بالذات لان اللذة لا تتم لنا الا بالادراك
والادراك الحسي وخصوصا اللمسي انما تحصل بالانفعال عن الضد فاذا استوفت الكيفية لم تحصل
الانفعال فلم يحصل الشعور فلم تحصل اللذة فلما لم تحصل اللذة اللمسية الا عند تبدل الحال غير
الطبيعي ظن ان اللذة نفسها هي ذلك الانفعال وهذا باطل لان الانسان قد يلتذ بالنظر الى الوجه
الحسن وبالوقوف على مسئلة علمية وبوصول مال اليه من غير ان يكون قد خطر بباله تلك الاشياء قبل
وصوله اليها حتى لا يقال انه بالوجدان دفع ضرر الشوق د **في ان تفرق الاتصال**
ليس مولما بالذات خلافا للكرابيسي لوجوه اربعة **فا** التفرق يعني لانه عدم الاتصال عما شانه
ان يتصل والالم وجودي بالضرورة والعدم لا يكون علة بالذات للوجود ب السكين الحاد جدا ربما

عقر الاصبع ولا يحس بالالم الا بعد زمان ولو كان التفرق علة بالذات للالم لما تخلف عنه ج الكيفيات
الحادثة في الاجسام التي يحدث عن القمر انما تحدث عن مبدا عام الفيض وانما تختلف الاعراض والصور في
اجسام هذا العالم لاختلافها في الاستعداد وهذه المقدمة متفق عليها بين الفلاسفة وان كنا لا نقول
بها فنقول الجسم المركب انما اختص بكيفيته المخصوصة لان ذلك المزاج افاده
استعدادا لقبول تلك الكيفية عن واهب الصور دون سائر الكيفيات فما دام ذلك
المزاج يبقى استحال زوال تلك الكيفية فيكون السبب القريب للذة والالم ثبوتا وانتفاء هو المزاج
لا التفرق د البرهان والشيخ متطابقان على ان العزا انما يصير جزءا من المغتذي بالفعل
بان تفرق ايصال جوهر المغتذي ويتوسط فيما بينهما وينسبه بهما واذا كان الاعتدال
الا هذا التفريق والاعتدال حاصل لجميع الاعضا فالتفرق حاصل في اكثر الاوقات لا كثر
الاعضا مع انا لا نجد الالم فالتفرق ليس مولما بالذات **لا يقال** ان تلك التفريقات صغيرة
جدا فلذلك لا يحس بالالم المتولد منها وايضا فهي لما كانت حاصلة في اكثر الاوقات الفتها الطبيعة
فلا يشعر بها **لانا نجيب** عن الاول بان كل واحد منها وان كان صغيرا جدا الا انها حاصلة في كل
الاعضا صغيرة كانت او كبيرة وهي كثيرة جدا لان الاعتدال غير مختص بموضع دون موضع وعن
الثاني ان الالم كيفية محسوسة فاذا لم يحس بها مع السلامة وحصول الشرايط دل ذلك على عدمها
واذا كان الالم معدوما والتفرق حاصلا علمنا ان التفرق ليس سببا للذات **فان قيل** انا
نعلم بالضرورة ان تفرق الاتصال مولم فيكون ما ذكرتموه من الوجوه استدلالا على ابطال
ما علمت صحته بالضرورة فيكون مردودا **قلنا** المعلوم بالضرورة حصول الالم عند التفريق
في بعض الاوقات لا به ونحن لا ننازع في الاول بل في الثاني فلا يكون ذكر نزاعا في الضروريات
وغاية ما عندكم في الاستدلال على كونه علة الدوران وقد بينا انه غير حاصل وبتقدير حصوله
فانه لا يفيد الا الظن ثم التفصيل ان الحيوان مركب من العناصر التي تقتضي طبيعة كل واحد منها
كيفية مخالفة لما تقتضيه طبيعة العنصر الاخر الا انها ما دامت متصلة انكسر البعض بالبعض
وحصل الاعتدال فاذا تفرقت بقيت طبيعة كل واحد منها خالية عما يعوقها عن افاضة
الكيفية الخارجة عن الاعتدال فحينئذ يفيض عنها تلك الكيفيات غير المعتدلة فيقع الاحساس

للمنافي فيحصل الالم ه في تعين سبب الالم ذهب جالينوس الى انه ليس الا النوق وعن
الشيخ انه النوق وسوء المزاج ولما تقرر عندنا ان النوق ليس سببا بالذات دل الدوران على انه لا سبب
الا سوء المزاج على الوجه الذي قررناه و في ان الموجب سوء المزاج المختلف لا المتفق اما انيته
فبمثل ما مر فان حرارة الدواء اشد كثيرا من حرارة العضو مع ان المدقوق لا يحدث من الالتهاب ما يحدث
المغسول ب المعافص بالاستحمام شتاء اذا استحم بالماء الحار تاذى منه لان كيفيه بدنه
يبعد عنه بعد المكث يستلذه ثم ساعة ربما استبرده واما اللميه فلان المنافاه لا تتحقق
الا بين شيئين فاذا كان للعضو كيفية فورد عليه ما يضادها في الكيفية فاما ان يبطل الوارد
كيفية العضو فحينئذ لا يبقى هناك كيفيان متنافيتان فلم يكن المنافاه حاصله فلم يكن الاحساس
بالمنافاه حاصلا فلم يكن الالم حاصلا او لا يبطلها فحينئذ تتحقق المنافاه والالم فلاجل ذلك يكون سوء
المزاج المختلف مولما وسوء المزاج المتفق لا يكون مولما ز في كيفية الانزداد قال جالينوس اللذة
والالم يحدثان في الحواس كلها الا انه كلما كان الحس اكثف كانت مقاومته مع المحسوس الوارد اقوى
فكانت اللذة اتم والطفها البصر لانه يتم بالنور الذي شبيه النار التي هي الطف العناصر فكانت اللذة
الحاصلة فيها اضعف ويليه السمع لان آلته الهواء ثم الشم لان آلته ثم الذوق لان آلته الماء الذي
هو الرطوبة الغذيه واللمس اغلظها لانه في قياس الارض فلاجرم صارت اللذة والاذى فيه اقوى من
الكل وللناس فيه تفاصيل اخر وليس في شئ منها الا الاقناعيات **الباب الرابع**
في الصحة والمرض والبحث عنهما من وجوه اربعة فا في حد الصحة هي الكيفيه التي بها يكون بدن الحي
بحيث يصدر عنه الافعال الا يقتضيه سليمه ب في جنسها الشيخ جعلها من باب الحال
والملكة ولقايل ان منع ذلك لوجهين فا المرض ليس من الكيفيات النفسانية فالصحة لا تكون
منها ايضا بيان الاول ان الاطباء اتفقوا على انه جنس لثلثه انواع سوء المزاج وسوء التركيب
وتفرق الاتصال اما سوء المزاج فهو غير داخل تحت الكيفيات النفسانية لانه انما يحصل عند
تجاوز هذه الكيفيات الاربع ازيد او انقص مما ينبغي بحيث لا تتفق الافعال مع تلك الزيادة
والنقصان سليمة وهناك امور ثلثة احدها ذات تلك الكيفية وثانيها كونها غير ملايمة للبدن
وثالثها اتصالها البدن بها فان جعلنا المرض هو الاول مثل ان نقول الحمى تلك الحرارة التي هي غريبه

الصحة م

لم يكن ذلك من الكيفيات النفسانية بل من الكيفيات المحسوسة وان جعلناه الثاني لم يكن ايضا من
الكيفيات النفسانية لان كونها غريبه او ملايمة او منافرة من باب المضاف وان جعلناه الثالث
كان ذلك مقولة ان ينفعل فثبت ان سوء المزاج ليس من الكيفيات النفسانية واما سوء التركيب
فهو عبارة عن مقدار او عدد او شكل او وضع او انسداد مجرى يخل بالافعال وليس شئ منها
من الكيفيات النفسانية واما كونها منافية فمن المضاف واما اتصال البدن بها فمن مقوله
ان ينفعل واما تفرق الاتصال فهو امر عدمي فلا يمكن جعله من الكيفيات النفسانية واذا
ثبت ذلك فنقول لما كان المرض عبارة عن هذه الامور كانت الصحة عبارة عن امور وجودية
مقابلة لهذه الامور التي سميناها بالمرض وهي مزاج ملائم وهيئة ملايمة واتصال ملايم واما
عن امور عدمية وهي عدم تلك الاشياء المسماة بالمرض وعلى التقديرين لم تكن الصحة كيفية نفسانية
اللهم الا اذا اثبتنا كيفيات اخر وراء المزاج والهيئة والاتصال الملايم ووراء عدم هذه الاشياء
المنافيه ونجعل الصحة عبارة عنها لكن ذلك مما لم يدل عليه شبهه فضلا عن حجه فثبت ان الصحة
ليست من الكيفيات النفسانية ج في التقابل بين الصحة والمرض ان جعلنا المرض
اسما للمزاج والهيئة المنافيتين والصحة اسما للمزاج والهيئة الملايمتين كان التقابل بينهما تقابل
الضدين وان جعلنا احدهما اسما لعدم الجانب الاخر كان التقابل بينهما بالعدم والملكة وحينئذ يصير
هذا البحث لفظيا د في انه هل بينهما واسطة ان عنينا بالمرض كون الحي بحيث تختل
جميع افعاله وبالصحة كونه بحيث تسلم جميع افعاله فبينهما وسط وهو الذي تسلم بعض افعاله
دون البعض او في بعض الاوقات دون البعض وان عنينا به كون الموضوع الواحد بالنسبه
الى الفعل الواحد في الوقت الواحد بحيث يكون سليما او لا يكون فلا واسطه بينهما وحينئذ يصير
هذا البحث لفظيا **الباب الخامس** في بقيه الكيفيات
النفسانيه التي نذكرها هنا د مباحث فا في الفرح واسبابه اما ماهيته فغنيه عن
التعريف كما مر واما سببه فاما ان يبحث عن سبب اصل الفرح او عن سبب اشتداده اما الاول فله سبب
جسماني وهو السبب المقوي وهو كون حامله الذي هو الروح على اعتدال حوالي في الكم والكيف اما
في الكم فلان زيادة الجوهر في الكم توجب زيادة القوى على ما سيجيء ولانه اذا كان كثيرا بقي قسط واف

سة المبدا وقسط واف للانبساط الذى يكون عند الفرح لان القليل يحلله الطبيعه وتمسكه عند
المبدا ولا يمكنه من الانبساط واما فى الكيف فان يكون معتدلا فى اللطافة والغلظ وان يكون
شديد الصفا واذا عرفت ذلك ظهر ان المعد للغم اما قلة الروح كما للناقهين والمهمومين
بالامراض والمشايخ واما غلظه واما رقته كما للسوداويين واسباب نفسانيه
وهى الاسباب الفاعلة والاصل فيها تخيل الكمال والكمال راجع الى العلم والقدرة ويندرج فيها
الاحساس بالمحسوسات الملايمة والتمكن من تحصيل المراد والاستيلاء على الغير ولو فى شئ ما واظهار
ذلك والخروج عن الموم وتذكر الملتذات وتقابلاتها اسباب الغم واما الثانى فالسبب فيه
بعد استعداد الاسباب المذكورة تكرر الفرح والغم لان الجسم الواحد اذا اتصف بكيفية
مرارا كثيرة حصل فيه استعداد تام لقبولها ويدل عليه امران فا الاستقرا فان الجسم اذا
سخن مرارا كثيرة اسعد لسرعة التسخن وكثرة الافعال بسبب حدوث الملكات ب
الفرح يتبعه امران احدهما يقوى الطبيعة ويتبعه اما اولا فاعتدال مزاج الروح وحفظه
عن التحلل وكثرة توليد بدل المتحلل واما ثانيا فتحلل الروح ويتبعه الاستعداد للانبساط
ولطف الغوام والثانى انجذاب المادة الغاذية اليه بحركته بالانبساط الى غير جهة حركة الغذا
ومن شان كل حركة من الصفة ان يستتبع ما وراءها اما لقوة جاذبة او لضرورة الخلاء على اختلاف
المذاهب وكل ذلك مما يعد روح القلب لشدة الفرح واما الغم فلانه وصفان يقابلان
للوصفين التابعين للفرح احدهما ضعف القوة الطبيعية والاخر تكاثف الروح للبرد الحادث
عند انطفا الحرارة الغريزية لشدة الاحتقان من الروح ويتبع ذلك اضداد ما ذكرناه ب
فى الفرق بين ضعف القلب والتوحش ان فى ضعف القلب انفعالين انفعالا بالنادر
وانفعالا بالشوق الى الفرار وفى ضيق النفس انفعالا واحدا وهو النادر ولا يلزمه الشوق
الى الهرب بل ربما اختار المقاومة للبطش والدفع وايضا ضعف القلب يلزم عند حصول
المودى الذى خصه جمود من الحرارة الغريزية والتوحش قد يلزمه اشتعال منها ج فى اسباب
سائر العوارض جمع العوارض النفسانية يحصلها حركة الروح اما الى خارج اولى داخل اما
دفعة او قليلا قليلا فالاول فى الخارج ان كانت دفعة فهى كما فى الغضب وان كانت يسيرا يسيرا

لاجل ان الوضع يعتبر فيه مع القيود المذكورة قيد اخر وهو نسب اجزا الجسم الى الامور الخارجة
عنه فان القايم على رجليه اذا قلب حتى صار راسه على الارض ورجلاه فى الهوا لم يختلف نسب بعض
اجزايه الى بعض البتة ومع ذلك فقد اختلف وضعه لانه اختلف نسب اجزايه الى الامور الخارجة
عنه والشكل لا يعتبر فى تحققه هذا القيد لان المربع لا يختلف مربعيته عند اختلاف نسب اطرافه
الى الامور الخارجة عنه ولقايل ان يقول السلم قلتم ان الكيف هو الذى لا يتوقف
تصوره على تصور غيره وهل الهيئة يتوقف تصورها على تصور السطح والاطلاع فليكن
خطا كيفا وما ذكره الشيخ ضعيف لانا لا نعتبر فى ماهية الوضع القيد الذى اعتبره الشيخ بل
نقول الوضع هو الهيئة الحاصلة للجسم بسبب نسب بعض اجزايه الى بعض ثم ذلك ينقسم الى ما يعتبر فيه
ايضا النسبة الى الامور الخارجة كما ضربنا من المثال والى ما لا يعتبر فيه ذلك كما فى الاشكال فى الزاوية
قيل انها من الكم وهو باطل لانه لا شئ من الكم يبطل بالتضعيف وكل زاوية فانها قد تبطل بالتضعيف
لان القايمة تبطل بالتضعيف ولا شئ الزاوية حينئذ اصلا ولا يلزم من قبولها المساواه والفاوته
كونها كما لاحتمال ان يكون ذلك بالعرض لكون محلها كما ومنهم من جعلها كيفا لقبولها المشابهة
واللامشابهة وليس ذلك بسبب محلها لان محلها كم وهو غير قابل بالذات للمشابهة فذلك القبول
ليس بالعرض بل بالذات فهو كيف وهو ضعيف لاحتمال ان يكون ذلك بالعرض لا من محلها بل مما يحل
فيها ومنهم من جعلها مضافا استدلالا بقولك او قليدس انها تماس خطين واعلم ان هذا الحد
باطل لان كل زاوية فانها توصف بكونها كبرى وصغرى ولا شئ من التماس كذلك ويوصف كل واحد من
الخطين بانه ماس لصاحبه ولا يوصف بكونه زاوية لصاحبه والتحقيق انه لا يمكن تصور الزاوية
فى الالة الا اذا اعتبر المقدار متحددا بين حدين تلتقيان بحد اما المسطحة فهى السطح المتحدد
بخطين يلتقيان بنقطة والمجسمة هى الجسم المتحدد بسطحين يلتقيان بخط فلنتكلم الان
فى المسطحة فنقول السطح الذى احاط به خطان فلتلاقيان اما ان يكونا محاطين به
معا غيرهما او لم يكن كذلك والثانى لا يخلو اما ان يكون ذلك الخطان يلتقيان عند حد اخر او لا
يلتقيان فالذان لا يلتقيان فاما ان يكونا بحيث اذا مدا كل واحد منهما يلتقيان او لا يلتقيان
بل يذهبان الى غير النهاية فان التقيا كان كالمحاط المحيط بقطعة دايرة او بشكل هلالى او اسى

الحدان خ

الخطين ص

ثم ان هذا القسم سواء لم يوجد له الحد الثالث او وجد لكن لم يلتفت اليه بل اعتبر تحدد بحدين فقط
فاعتباران من حيث هو كذا كر هو اعتبار الزاوية واما المتحدد بالحد الثالث فاعتباره من حيث
هو كذا كر هو الشكل ثم كما ان الشكل حقيقة ملتئمة من السطح والحدود وهي احاطة الحدود كذلك الزاوية
المسطحة حقيقتها ملتئمة من السطح والخطين المتلاقيين على حد واحد وهي احاطة ذينك الخطين فاما السطح
والخطان فمن الكم واما تلك الهيئة فالقول فيها كالقول في الشكل

ب في تقسيم الزوايا

انها تنقسم بالقسمة الاولى الى مسطحة ومجسمة والمسطحة فاما ان تحدث من خطين مستقيمين او
مستديرين او احدهما مستقيم والآخر مستدير والاول لا يخلو اما ان يكون مثل الخط المتصل
بالثاني على الجانبين على السواء فيكون الزاويتان قائمتين والا فالاصغر من القائمة حادة والاكبر منها
منفرجة والثاني فاما ان يكون المحيط بها حدبتا القوسين او تقعيرا هما او حدبة احداهما و
تقعير الاخرى والثالث فاما ان يكون المحيط بها مع الخط المستقيم حدبة الدايرة او تقعرها
واما المجسمة فاما ان يكون المحيط بها بسيطا واحدا كالتي في راس المخروط او بسيطا وهي الزاوية
التي تقع على راس نصف المخروط او سطوحا وهي ظاهرة

الباب الثالث في بقية انواع هذا الجنس

يحتاج فا في خواص الكم المنفصل
العلم المشتمل على شرح ذلك بالاستقصاء هو الارثماطيقي والذي نورد هنا ان الفردية
والزوجية ليستا من الامور الذاتية لتصورنا العدد الذي هو زوج او فرد مع ذهولنا عن كونه
زوجا او فردا والفردية عبارة عن عدم الزوجية لانا متى تصورنا عدم قبوله الانقسام بمتساويين
سميناه فردا من غير اعتبار آخر ب في الخلقة انها حالة تحصل من اجتماع اللون والشكل
وباعتبارها يوصف الشخص بالحسن والقبح واعلم ان الخلق الظاهر دليل على الخلق الباطن وانا
توصلنا اليه من حيث انهم وجدوا الافعال الانسانية تارة طباعية واخرى تكلفية فانه ليس
كل ما يميل اليه طبع الانسان مفعولا ولما كان كذلك تعذر الاستدلال بنفس الانسان على خلقه
واما سائر الحيوانات فان افعالها في الاكثر طباعية فانه ليس لها عقل داع ولا حياء رادع الا في
النادر واذا كان كذلك امكن الاستدلال بافعالها على اخلاقها فلما عرف اخلاقها تبعوا تلك
الاشكال المقارنة لتلك الاخلاق لان المقتضي للخلق والاخلاق هو القوة المزاجية فغلب على ظنهم

ان الخلقة الفلانية يقارنها الخلق الفلاني فمتى رأوا في الانسان تلك الخلقة استدلوا بها على خلقه
وهذا مبدأ علم الفراسة

الفن الثالث في بقية المقولات وفيه بابان

الباب الاول في المضاف

يو مبحثا فا المضاف يقال بالاشتراك على الاضافة نفسها وهو الحقيقي وعلى معروضها وحده
وعلى المجموع الحاصل منها ومن معروضها وهو المشهور واعلم ان اسم كل واحد من المضافين
المشهورين اما ان يكون دالا على ماله من الاضافة بالتضمن كالاب والابن او اسم احدهما كذلك
فقط اما المضاف كالجناح او المضاف اليه كالمعلوم ثم للمضاف خاصيتان فا التكافو
في لزوم الوجود بالقوة وبالفعل ونقضوه بان المتقدم الزماني لا وجود له بالاعتبار الذي به
كان متقدما مع المتاخر الزماني وبان العلم بان القيامة ستكون حاصل مع انها غير حاصلة و
اجيب عن الاول بان اضافتي التقدم والتاخر لا وجود لهما الا في الاذهان وهما حاصلتان
حين يعتبر العقل تكافوهما وعن الثاني ان كون الشيء ستكون يعني حاصل في الذهن فلازم
تحققت الاضافة معها ب وجوب الانعكاس وهو ان تحكم باضافة كل واحد منهما
الى صاحبه من حيث كان مضافا اليه فكما يقال الاب ابو الابن يقال الابن ابن الاب فاما اذا
لم يراع ذلك بل قيل الاب ابو الانسان لم تحقق الانعكاس وفيه بحث في تعريف تلك الجهة
طريقه الدور ان في العقل ثم هذا الانعكاس منه ما يحتاج الى حرف النسبة وذلك اذا كان
المضاف بما هو مضاف اسما كالعظيم والصغير ومنه ما يحتاج اليه وهو اما ان يتساوى
فيها كقولنا العبد عبد للمولى والمولى مولى للعبد او لا يتساوى كقولنا العالم عالم بالعلوم والعلوم
معلومة للعالم ب في ان الاضافة هل لها وجود في الاعيان المنكرون لذلك احتجوا
بخمسة امور فا لو كانت الاضافة صفة موجودة لكان حصولها في المحل اضافة لها الى المحل
فحصولها في المحل عنه نفسها فيكون للاضافة اضافة اخرى ثم تلك الاضافة ايضا حاصلة في المحل
ويكون حصولها في المحل مغايرا لذاتها ثم الكلام فيها كالكلام في الاولى ويلزم التسلسل
لا يقال المفهوم من الابن مثلا لما كان مغايرا للمفهوم من حصولها في ذلك المحل البتة
حصول الابوة فيه صفة زايدة عليها واما الحصول في ذلك فليس له مفهوم ازيد من كونه حصولا

المحل

في ذلك المحل فلا جرم كان حصول ذلك الحصول في المحل نفس ذاته فانقطع التسلسل **لانا نقول**
ان حصول الشئ في المحل يستحيل ان يكون هو نفس ذلك الشئ لان تحقق الشئ في نفسه متقدم على
حصوله في غيره وتقدم الشئ على نفسه محال **ب** لو كانت الاضافة امرا موجودا لكانت
مشاركة لسايرالموجودات في الوجود وممتازة عنها بخصوصيتها وعالم يتصف تلك الخصوصيه
بالوجود لم يكن الاضافة موجودة لكن اتصافها به نفس الاضافة فالشئ لا يوجد الا ان يوجد
قبل ذلك هذا خلف **ج** لو كانت الاضافة صفة وجودية لكان الباري تعالى محلا للحوادث لان
له مع كل حادث اضافة المعية حين وجوده والقبلية والبعدية قبل وجوده وبعده **د** لو كانت
الابوة صفة وجودية في ذات الاب لكانت اما ان تنقسم بانقسام ذلك الجسم حتى يكون للابوة
نصف وثلث وربع وهلم جرا وذلك محال او لا تنقسم فتكون الصفة الاحدية الماهية حاله
في المنقسم وذلك محال **ه** الاضافتان لا يوجدان الا معا فلو كان التقدم والتاخر امرين موجودين
لما وجدا الا معا فالتقدم من حيث هو متقدم اعني في الزمان لا يوجد الا مع التاخر من حيث
هو متاخر هذا خلف **والمثبتون احتجوا** بان كون السماء فوقا ليس مجرد فرض
غير مطابق للخارج كفرضنا الخمسة زوجا ولا امرا سلبيا لانه نقيض اللافوقية التي هي امر عدمي
ولا ايضا نفس كونه سماء فان كونه سماء غير مقول بالقياس على غيرها وكونها فوقا مقول بالقياس
الى غيرها فهي اذن عرض زايد على الذات **وجوابه** ان ذلك يقتضي كون الامسية والقدمية
صفة ثبوتية وذلك محال لان اليوم لا يصير امسا الا بعد عدمه والمعدوم المحض لا يتصف
بالصفة الثبوتية **ج في كيفية نوع الاضافة** الاضافات مضافة الى معروضاتها
لانقسامها فلا جرم انها تختلف اختلافا جنسيا او نوعيا او شخصيا بحسب اختلاف المعروضات
في هذه المراتب ثم انه لا يمكن الاشارة الى اجناس الاضافة وانواعها الا بذكر اجناس
معروضاتها وانواعها واشخاصها لا على انها داخلة في ماهيات تلك الاضافة بل لانه
لما لم يوجد لتلك الاضافات اسما لاجرم تعذرت الاشارة الى الاضافة الخاصة الا
بذكر معروضها فالمعروضات تذكر لتكون معرفة لخصوصيات تلك الاضافات
وكذلك اذا قلنا زيد في الدار فالمحمول بالحقيقة معنى الفيئية لكنها لما كانت جنسيا

التعريف بالعرض

وليس لمعنى النوع اسم لاجرم لم يمكن ذكرها الا بذكر معروضها **د في تحصيل الاضافة** انها ان كانت
في معنى احد الطرفين بحصله او مطلقة كانت في الجانب الاخر كالضعف المطلق بازاء النصف
المطلق كما ان الضعف المعين بازاء النصف المعين واما تحصيل موضوعها فانه لا يقتضي تحصيلها فان
الراسية اضافة عارضة لعمودها بالقياس الى ذي الراس فاذا حصلنا ذلك العمود من حيث هو
جوهر حتى صار هذا الراس لم يلزم في العلم به العلم بالشخص المعين الذي له ذلك الراس **ه**
في تحصيل النوع اما النوعي فكالمساواة فانك ان ابدلت الكمية بغيرها لم تتحقق المساواة
واما الصفي فكما اذا قرن بالموضوع عارض غريب لم يكن لم يبعد بقاء تلك الاضافة كابوة الرجل
العادل والجايز واما الشخصي فكابوة هذا وذاك **و في تقسيم الاضافات** وذلك
في وجوه **فا** منها ما هو متفق في الطرفين كالمساوي والمساوي ومنها ما هو مختلف فيها
اما اختلافا محدودا كالضعف والنصف او غير محدود كالزايد والناقص **ب** المضافان
اما ان لا يحتاج في اتصافهما بالاضافتين الى اتصاف بصفة حقيقية كالميامن والمياسر فانه ليس
في واحد منهما صفة ~~بل السواد منصرف عليه انه من حيث هو سواد مثل سواد اخر ومخالف للبياض~~
~~منصرف عليه انه من حيث هو سواد مضاف الى السواد الاخر او البياض فان التماثل والاختلاف ليسا~~
~~متقومين بالاضافة~~ **ولقايل ان يقول** لم لا يكونا داخلين تحت الاضافة وظاهر عدم دخولها
تحت سايرالمقولات كانا خارجين عن كل العشرة ولان الكبر مصادر من حصل التماثل والاختلاف
وغير للاضافة **لم** نسلم ان السواد من حيث هو سواد لا يضايف للبياض لان السواد من حيث
انه سواد لما كان مخالفا للبياض وعدم ان المخالفة نوع من انواع الاضافة فكيف يسلم مع
ذلك ان السواد من حيث هو سواد غير مضاف الى البياض **ج في ان كون الشئ مخالفا لغيره**
ومماثلا ومغايرا هل هي امور ثبوتية زايدة على الذات الكلام فيها اثباتا ونفيا كالكلام في الوحدة
والمغايرة وسياتي تحقيق القول فيه **د في ان التماثل** والاختلاف هل هما جنسان تندرج
تحت كل واحد منهما انواع لم يقم دلالة قاطعة على ان مخالفة السواد للبياض هل هي في النوع
مساوية لمخالفة السواد للحمرة او لمخالفة المران للحلاوة او غير مساوية لها الاحالة ان
الاختلافات يسوغ فيها الاشتراك وفيه كلام **ه في الكل والجزء** يقال الكل على الاشتراك على
الماهية التي

لاجلها يصير كذلك او يحتاج اليه كالعاشق والمعشوق فان في العاشق هيئة ادراكية هي مبدء الاضافة وفي المعشوق هيئة مدركة لاجلها صار معشوقا او يحتاج اليه احدهما دون الاخر كالعالم والمعلوم فان العالم لا ينضاف الى المعلوم الا لحصول صفة حقيقية فيه ولا كذلك المعلوم ج الاضافة عارضة للمقولات كلها اما في الجوهر فكالاب والابن وفي الكم المتصل كالعظيم والصغير وفي المنفصل كالكثير والقليل وفي الكيف كالاحمر والابرد وفي المضاف كالاقرب والابعد وفي الاين كالاعلى والاسفل وفي متى كالاقدم والاحدث وفي الوضع كالاشد انتصابا والحنا وفي الملك كالكسي والحرب وفي الفعل كالقطع والاصرم وفي الانفعال كالاشد تسخنا وتقطعا ز في عروض التضاد للاضافة الاضافة تابعة فان تضاد المعروضات فيها كذلك كالاحمر والابرد والاقلم يتضادا كالعظيم والصغير ولقايل ان يطالب على المقدمة الاولى بالدلالة ثم ينقضها بالمساواة والمفاوتة فانها من لواحق الكم القابل للزيادة والنقصان وهما لا يقبلان ذلك فبطلت التبعية من هذه الجهة واذ قد تكلمنا في كليات احكام الاضافة فلنتكلم في احكام اقسامها ح في تفسير التماثل والتشابه والتماس والتداخل والالتصاق والاتصال المتماثلان هما اللذان ليس لاولهما بل لطرف واحد وذلك بالجملة اما اولا فلانه لا يبقى حينيذ فرق بين التماس والاتصال واما ثانيا فلان المتماسين اذا لم يكن لهما طرفان استحال ان يكون طرفاهما معا وذلك يبطل حده وشكك اخر وهو ان النقطة يتصدق عليها انها متماسة ولا يتصدق عليها ان نهايتها مجتمعة لانها نهايات لا ذوات نهايات فالتماس غير اجتماع النهايات والجواب عن الاول ان الاطراف تتلاقى بالكلية عند التماس والامتياز انما يحصل وهو كون كل واحد منها طرفا لغيرها الاخر طرف له وعن الثاني المنع من تصدق الصغرى والالتصاق بكون الشيء ماسا لغيره بحيث ينتقل بانتقاله واسبابه اما النفس او تلازم السطوح او الضرورة الحالا او توسط جسم عزوي المزاج ط في المتقدم والمتاخر ومعا تصورات هذه الاسباب اولية لما تردد كره ثم نقول المتقدم يقال على المتقدم في الزمان اما في الماضي فكل ما كان ابعد عن الان وفي المستقبل فكل ما كان اقرب اليه وعلى ما بالترتيب وهو كل ما كان اقرب من مبدا معين بالغرض سواء كان الترتيب بعد ذلك طبيعيا كما في الاجناس والانواع او وضعيا كما في الصفوف وعلى ما بالشرف كتقدم ابي بكر على عمر وعلى ما بالطبع وهو الذي يمتنع وجود المتاخر لا عند وجود المتقدم ولا يلزم منه العكس كالواحد والاثنين وعلى ما بالعلية كتقدم ضوء الشمس على ضوء الاستنار بها لا يقال تقدم بعض اجزاء الزمان على البعض خارج عن هذه الاقسام ولا يشبه شيء منها به الا التقدم الزماني وهو ايضا باطل والا لزم كون الزمان زمانيا الى غير النهاية لانا نقول نكتفي في التسلسل على التسابق ولا حاجة الى التساوق والمثبت لهذا الحكم هو القياس لا الاستقراء ي في كيفية تقدم العلة على المعلول ان تقدم حركة اليد على حركة الكم اما ان يعتبر فيه علتيتها لها وهو محال لان العلية والمعلولية اضافيان وهما معا والمع لا يكون قبلا ولا بعدا او لا يعتبر فيها علتيتها فلا يكون ذلك تقدما بالعلية والحق عندي انه ان اريد بهذا التقدم كونها بحيث يحتاج اليه المعلول ويكون موثرا فيه فذلك معقول ولا يتوجه عليه الاشكال وان عني به معنى اخر وهو الاظهر من كلام الشيخ لتعليله هذا التقدم بالموثرية فلا بد من افادة تصوره اولا ثم من تقرير التصديق به بالحجة ثانيا ثم من حل الشكوك المذكور ثالثا يا في التماثل والاختلاف والتغاير العلم الضروري حاصل بان السواد

مثل السواد و مخالف للبياض ولو لم يكن المخالفة و المماثلة متصورتين تصورا اوليا لما كان
ذلك التصديق تصديقا اوليا **بيت في جنسهما** لمنازع ان ينازع في دخولها تحت
الاضافة لان السواد يصدق عليه انه من حيث هو سواد مثل السواد الاخر و مخالف للبياض
ولا يصدق عليه انه من حيث هو سواد مضاف الى السواد الاخر او البياض فالتماثل
والاختلاف ليسا متقومتين بالاضافة **ولقايل** ان يقول لو لم يكونا داخلتين تحت الاضافة
وظاهر عدم دخولها تحت سايرالمقولات كانا خارجين عن كل العشرة ولان الكيف مضادة
لان من جعل التماثل والاختلاف نوعين للاضافة لم يسلم ان السواد من حيث هو سواد
لا يضايف البياض لان السواد من حيث انه سواد لما كان مخالفا للبياض وعنده ان المخالفة نوع
من انواع الاضافة فكيف يسلم مع ذلك ان السواد من حيث هو سواد غير مضاف الى البياض
يجز في ان كون الشئ مخالفا لغيره و مماثلا و مغايرا هل هي امور ثبوتية زايدة على الذات
الكلام فيها اثباتا ونفيا كالكلام في الموثرية والمتاثرية وسياتي تحقيق القول فيه **بد**
في التماثل والاختلاف هل هما جنسان يندرج تحت كل واحد منهما انواع لم تقم الدلالة قاطعة
على ان مخالفة السواد للبياض هل هي في النوع مساوية لمخالفة السواد للحمرة او لمخالفة المرارة
للحلاوة او غير مساوية لها الا ما قيل ان الاضافات يتنوع لتنوع المضافات وفيه كلام
به في الكلي والجزي يقال الكلي بالاشتراك على الماهية التي لا تمنع نفس تصورها من الشركة
وعلى تلك الماهية وحدها وعلى ذلك العارض وحده وهو احد انواع الاضافة وهو جنس لانواع
خمسة هي الجنس والفصل والنوع والخاصة والعرض واعني بهذه الخمسة الخمسة المنطقية
لا الطبيعية والعقلية وقد مر تحقيق هذا النوع من الكلام في المنطق في التام وفوق
التمام والمكتفي والناقص التام هو الذي يحصل له جميع ما ينبغي ان يكون حاصلا له وهو الكامل
ايضا فان تام غيره حاصلا منه فهو فوق التمام وفوق الكمال واعلم انه يندرج فيه العدد
والجمهور لا يطلقون التام الا على الثلاثة فما فوقها لاستجماعها المبدا والوسط والنهاية والمقادير
كما يقال فلان تام القامة والقوى كما يقال فلان تام القوى والمكتفي هو الذي اعطي غايته بتمكين
من تحصيل كمالاته كالنفوس السماوية والناقص ما لا يكون كذلك كالعناصر **يو في الفرق**

بعد معرفته ماهية العلة بالدلالة فكيف يجعل جزءا ما يعرف العلة **ب** في الحصر قيل ما يحتاج
الشئ اليه اما ان يكون جزءا منه او لا يكون والاول اما ان يكون جزءا به يكون موجودا بالفعل وهو
الصورة او بالقوة وهو المادة والثاني فاما ان يكون موثرا في وجود الشئ وهو العلة الفاعلية
او الموثر في موثرية الموثر وهو العلة الغايية **القسم الاول** في العلل الفاعلية **بط** بحثا
فا في ان البسيط حقا لا يصدر عنه دفعة من غير تعدد الآلات والقوابل اكثر من الواحد
المشهور ذلك لثلثة اوجه **فا** مفهوم ان كذا مصدر آ غير مفهوم انه مصدر **ب** فهما ان كانا
جزيه كان مركبا او كانا خارجين وهما لا حقان كان مصدرا لهما فيعود الكلام فيه فاما ان يتسلسل
وهو محال لاستحالة علل و معلولات لا نهاية لها ولما مر ان توقيف كل لازم على لازم اخر ينتهي القول
بالملزوم او ينتهي الى ما لا يكون كذلك وهو المطلوب او احدهما داخل والاخر خارج لكن كل ما له جزء
فهو مركب والجزء لا يكون معلولا فهذه ماهية مركبة ومعلولها واحد **ب** اذا صدر عن كذا
آ و ب و آ ليس ب فقد صدر عنه من الجهة الواحدة آ لم يصدر عنه الا ب لما كان غير آ
كان ذلك لازما **ج** يستدل بتسخين النار و بتريد الماء على اختلاف طبيعتيهما فاذا اختلف الاثار
على اختلاف الموثرات فبان يدل على تغايرها اولى **والجواب** عن الاول ان قوله مصدريتا العلة
للمعلول ليس اما ان يكونا داخلتين في ماهية العلة او خارجتين عنها او احداهما داخلة والاخرى خارجة
مقدمة كاذبة لان هذا التقسيم انما يصح لو كانت مصدرية العلة للمعلول صفة ثبوتية وذلك
باطل لانها لو كانت صفة ثبوتية لكانت اما في ذات المصدر وهو محال لان المصدرية اضافة
عارضة لذات العلة بالنسبة الى ذات المعلول والعارض متاخر والشئ لا يكون نفسه او جزءا منه
وهو محال لان الجزء متقدم والعارض متاخر والمتقدم ليس هو المتاخر او خارجا عنه وهو محال
لما مر قبل واذا بطل كونها امرا ثبوتيا فسد التقسيم المذكور ثم ان سلمنا صحة المنفصلة
فلم لا يجوز ان يكون المفهوم من داخل فيه قوله لانه يقتضي التركيب قلنا يقتضي التركيب
في المجموع الحاصل من الذات والمصدرية او في الذات التي عرضت لها المصدرية الاول مسلم
ولا يضرنا لانا اذا علمنا ان شيا مصدر لشئ كان معلومنا مجموع ذات ذلك الشئ مع وصف كونها
علة لشئ اخر وهذا المعلوم مركب من ذات المعروض ومن العارض وذلك مما لا نزاع فيه انما النزاع في
ذات العلة

التي هي معروض العلية وحدها هل يجب ان يكون مركبة وماذكروه لا يقتضي ذلك لانه من الجايز ان
يوجد الشئ الواحد مع وصف ثان ومع وصف اخر اخر فيكون احد المجموعين مخالفا في المفهوم للمجموع
الاخر مع ان الماخوذ في احد المجموعين هو الماخوذ بعينه في الاخر بدليل اربعة امور **فا** ان الوحدة
الواحدة قد توجد مع وحده بعينها فيحصل ثنوته بعينها ومع وحده اخرى فيحصل ثنوته اخرى فالمجموعان متغايران وان كانت الوحدة الواحدة ماخوذة فيها بعينها **ب** الشئ الواحد حقيقة يسلب عنه امور متعددة ثم مفهوم انه مسلوب عنه كذا مخالف لمفهوم انه مسلوب
عنه على اخر فلا يلزم من اختلاف المفهومين الا تغاير السلبين فاما وقوع التعدد في المسلوب عنه
فلا فكذلك هنا لا يلزم من اختلاف المفهومين كون الواحد مصدرا لهذا وذاك الا التغاير في الاضافة
فاما في الذات التي عرضت لها تلك الاضافات فلا **ج** مفهوم ان هذا الانسان متكلم غير مفهوم
انه ساكت او جالس او متحرك ولا يلزم ان يكون الموصوف بكل واحد من هذه الاوصاف شيا اخر فكذا
هنا **د** مفهوم ان الجسم قابل للسواد مغاير لمفهوم كونه قابلا للحركة فيلزم الا يقبل الشئ الواحد
الا شيا واحدا وذلك باطل لان القابل الواحد قد يقبل مقبولات كثيرة **وعن الثاني** ان نقيض
انه يصدر عنه **آ** هو انه لم يصدر عنه **آ** لا انه صدر عنه ما ليس **با** فلا يلزم من صدور الالف والباء
عنه معا اجتماع النقيضين كما في جانب القابل **وعن الثالث** ان الاستدلال على ان طبيعة الما
مخالف لطبيعة النار بتخلف اثر كل واحد منهما عن الاخر لا باختلاف الاثار فان ذلك غير نافع في
النزاع **ب في ان المعلول** الواحد الشخصي لا يجتمع عليه علتان مستقلتان لان الشئ من
حيث انه واجب يكون غنيا عن العلة والمعلول مع العلة المستقلة واجب الوجود
فحينيذ يلزم استغناء ذلك المعلول بكل واحدة من العلتين عن كل واحد منهما وذلك محال
ج في ان المعلول الواحد النوعي يجوز استناده الى علل مختلفة بالنوع لان مختلفات
الماهية قد يشترك في لازم واحد واللوازم معلولة فالمختلفات قد تكون مشتركة في المعلول
ولان طبيعة الجنس كالحي قد يقوم بالفصول المختلفة والذي يقال افتقار المعلول الى العلة
ان كان لذاته او لوازمها افتقر كل ما يماثله الى مثل تلك العلة وان لم يكن كذلك كان غنيا في ذاته عن
العلة والغني عن الشئ غير معلول به ضعيف لانه لذاته مفتقر الى علة تحالا الى تلك العلة وتغير العلة

ما جاز من جانب المعلول يلزم من جانب العلة لان تلك العلة لما وجدت واوجدت المعلول
استند ذلك المعلول اليه **د في ابطال الدور** امتناع احتياج كل واحد من الشيين الى
الاخر اما بغير واسطة او بواسطة معلوم بالضرورة والذي يقال المحتاج بعد فلو دارت
الحاجة لكان كل واحد منهما بعد بعد نفسه فيكون بعد نفسه ضعيف لانه ان اريد بهذه
البعدية نفي سوء الحاجة فلا بد من بيانه لانه غير معلوم وان اريد بها الحاجة فلانسلم ان المحتاج الى
المحتاج الى الشئ يحتاج اليه لان في غير صورة الدور لو قدرنا وجود العلة القريبة مع عدم العلة
البعيدة حصل المعلول ولو كان بالعكس لم يحصل فالمعلول لا حاجة به في الحقيقة الى العلة البعيد
فاذن لا يلزم من احتياجه الى ما يحتاج اليه احتياجه الى نفسه وربما امكن الجواب عن هذا
الشكل بما فيه بعض الرقة **ه في ابطال التسلسل** مجموع تلك العلل يحتاج الى كل واحدة
منها التي هي ممكنة والمحتاج الى الممكن ممكن والممكن لا بد له من علة فلذلك المجموع علة وهي اما كل
تلك الاحاد وهو محال لان كلها هو المجموع او كل واحد منها وهو محال لان كل واحد لا يكون علة
لنفسها ولا لعلة نفسها قريبة كانت ام بعيدة لامتناع الدور او واحد منها معينة وهو محال
لان تلك الواحدة لا تكون علة لنفسها ولا لما قبلها فلا يكون علة للمجموع او شئ خارج عنها وهو
اما ان يكون ممكنا وهو محال لان الخارج عن كل الممكنات لا يكون ممكنا او واجبا وهو المطلوب
لا يقال لانسلم ان تلك العلل غير متناهية لها مجموع لان المجموع مشعر بالتناهي وما لا يتناهى
لا يتصف بالوصف المشعر بالتناهي فاذن لا يمكنكم وصف تلك العلل بالكل والمجموع الا بعد ان
تبينوا كونها متناهية ولو بينتم ذلك استغنيتم عن هذه الدلالة وايضا فينتقض ما ذكرتم
بالحركات الماضية والنفوس المفارقة فانها غير متناهية وايضا فالحوادث المحسوسة
ان لم تستدع اسبابا كان الممكن الحادث غنيا عن السبب وهو قادح في الاصل وان استدعت
اسبابا فهي اما ان تكون حادثة او قديمة فان كانت حادثة فاما ان يحتاج السبب او لا يكون
المسبب فيكون الكلام في ذلك السبب كالكلام في الاول فيفضي الى تسلسل الاسباب و
المسببات الى غير النهاية دفعة وذلك عين ما يبطلونه او لا يحتاج فحينيذ يمكن استناد
كل شئ الى شئ كان موجودا قبله ولم يزل معه واذا جوزنا ذلك جوزنا في كل ممكن ان يكون مستندا

الى سبب كان وجوده قبله لا الى اول والفلاسفة لا يمتنعون منه فينسد باب اثبات واجب
الوجود وان كان السبب قديما فان لم يقف تاثيره فيه على شرط لزم اما قدم الحادث واما ان يكون المؤثر
المستجمع لتمام مؤثريته قد يصدر عنه الاثر تارة ولا يصدر عنه اخرى فيكون اختصاص ذلك التاثير
بذلك الوقت دون ما قبله او بعده ترجحا للممكن من غير سبب وهو قادح في الاصل او يقف على ذلك
الشرط ان كان قديما عاد المحال وان كان حادثا فاما ان يكون مقارنا للحادث فيكون الكلام في
حدوثه كالكلام في الاول فيلزم التسلسل في الحوادث دفعة او سابقا عليه فالعلة حال
وجود ذلك الشرط ما كانت مؤثرة في ذلك المعلول وحال عدمه صارت مؤثرة فيه فذلك المؤثر ليه
ان لم يكن لها مؤثر فقد ترجح الممكن لا عن سبب وان كان لها سبب فالسبب اما الذي مر فيكون
الحادث مستندا الى ما كان يسد اثبات واجب الوجود او المقارن وهو اما امر عدمي فيلزم استناد
الثبوت الى العدم او وجودي وهو اما ذلك المعلول فيلزم الدور او غيره فيكون الكلام في حدوثه
كالكلام في حدوث المعلول ولزم التسلسل فالحاصل من هذا الاشكال انه لا يتم حدوث هذن
الحوادث الا بالتزام احد ثلثة اصول وهي اما استغنا الممكن عن المؤثر او استناد الحاصل
الى ما كان موجودا قبل او القول باسباب ومسببات لا نهاية لها دفعة وكل ذلك يسد على
الفلاسفة باب اثبات واجب الوجود **لا نا نجيب** عن الاول بانا نعني بالمجموع تلك الامور بحيث
لا يشذ واحد من العلل خارجة عنها وهذا الاعتبار معقول فرضت متناهية او غير متناهية
ومما يقرر ذلك انه اذا قيل الاسباب غير متناهية لم نعن بذلك ان كل واحد منها غير متناه بل ان
مجموعها كذلك وذلك يدل على ان لفظ المجموع غير مشعر بالتناهي **وعن الثاني** انا لا ندعي ان الحادث يجب
ان يساوق كل واحد من احادها في كل الاحكام فان ذلك باطل بالضرورة بل قد تكون وقد لا يكون والامر
فيه موقوف على الدليل وقد دللنا نحن على انه لما كان لكل واحد من الاسباب امكن محتاجا لم ان يكون
الكل كذلك فان دللتم على انه لما كان لكل حادث ونفس اول كان لكل الحوادث والنفوس اول لم تقع
المعارضة ولكن لا بد من بيان تلك الدلالة **وعن الثالث** ان الحوادث مستندة الى سبب قديم
ولكون كل حادث متقدم شرطا لحدوث التاخر عنه وعلى هذا العلة لا يكون مؤثرة في الحادث
عند وجود الشرط ويصير مؤثرة فيه بعد تقضيه ولا يلزم افتقار تلك المؤثرية الى سبب لما بينا ان المؤثرية

ليست من الامور الثبوتية **وللسايل** ان يعود فيقول ذات السبب القديم ان كفت في حدوث
هذا المعلول لزم قدم هذا الحادث هذا خلف وان لم يكف فلا بد معها من قيد زايد وهو ان كان
عدميا كان العدم جزاء العلة الحقيقية للموجود هذا خلف وان كان وجوديا عاد الاشكال المذكور
في اول السوال واعلم انه لا خلاص عن هذا السوال اذا جعلنا المؤثر موجبا على ما يقوله الفلاسفة فاما
اذا اعتقدنا كونه قادرا مختارا وهو الحق الصريح زال الاشكال لان القادر يمكنه ان يرجح احد مقدوريه
على الاخر لا لمرجح فهذا منتهى هذا البحث **و في وجوب** وجود العلة عند وجود المعلول
ترجح الممكن يستجد ان يكون لشيء سابق عليه زمانا والا فعند حصول المرجح لا ترجح فلا يكون المرجح مرجحا
هذا خلف وعند حصول الترجح لا مرجح فلا يكون للمترجح مرجح هذا خلف **ز في وجوب**
وجود المعلول عند وجود العلة قالت الفلاسفة كلما لاجله كان الباري تعالى موثرا في وجود الممكنات
اما ان يقال انه كان حاصلا في الازل او لا يكون فان كان الاول فاما ان يكون صدور الاثر عن المؤثر
حال استجماعه جميع جهات المؤثرية مساويا للا صدور عنه وهو محال والا يكون
ترجح صدور الاثر عن ذلك المؤثر على لا صدوره عنه ترجحا لاحد جانبي الممكن المتساوي على
الاخر لا لمرجح او يكون راجحا عليه وذلك الرجحان ان لم ينته الى حد الوجوب فهو محال لانه على
هذا التقدير لا يلزم من فرض عدم وقوعه نان ولا وقوعه اخرى محال فلنفرض كل واحد من الامرين
وقتين مع ان جميع جهات المؤثرية بالنسبة الى الوقتين على السوا فيكون اختصاص احد
الوقتين بذلك الترجح دون سايرالاوقات مع ان النسبة جميع جهات مؤثرية المؤثر الى الوقتين على السوا
ترجحا لاحد طرفي الممكن المتساوي على الاخر لا لمرجح وهو محال وان انتهى الى حد الوجوب.
وجب حصول الاثر لا محالة مع المؤثر وان كان الثاني فالكلام في حدوث ذلك المعتبر في
مؤثرية الله تعالى في العالم كالكلام في حدوث العالم فان افتقر الى حادث اخر لزم التسلسل
وان استند بالاخرة الى قديم عاد حصول المطلوب **قال** الملبون هذا الاشكال
انما يتوجه في المؤثر الموجب اما في المؤثر القادر فلا لان القادر يمكنه ترجيح بعض مقدوراته
على البعض لا لمرجح منفصل ثم ان سلمنا انه لا بد من مرجح ولكن لم لا يجوز ان يكون المرجح هو ان
ارادة الله تعالى واجبة التعلق بايقاع العالم في الوقت المعين الذي اوقعه فيه وممتنعة التعلق

الاثر هـ

بايقاعه في الوقت الذي لم يوقعه فيه وان سلمنا ان هذه الارادة غير واجبة لكن لم لا يجوز ان يكون المرجح
هو انه تعالى لما علم ان العالم في اي وقت يقع وفي اي وقت لا يقع وما علم الله تعالى استحال وقوع خلافه
وما كان محالا كان غير مراد فلا جرم اراد الله تعالى ايقاع العالم في الوقت الذي اوقعه فيه واراد الا يوقعه
في الوقت الذي لم يوقعه فيه وان سلمنا ان هذا العلم غير صالح للترجيح لكن لم لا يجوز ان يكون المرجح
هو ان الله تعالى علم انه لو خلق العالم في الوقت الذي خلقه فيه حصل فيه للمكلفين نوع مصلحة
ولو خلقه في وقت اخر لم يحصل تلك المصلحة فلا جرم خصص خلقه بذلك الوقت وان سلمنا ان ذلك
غير صالح للمرجحية لكن متى يلزم من حصول المؤثر مع تمام جهاته المؤثرية حصول الاثر اذا كان الاثر
في نفسه ممكنا او اذا لم يكن **ع** لكن الفعل في الازل غير ممكن لان الفعل حاله اول والازل لا
اول له والجمع بين الاولية وعدمها محال ولما كان كذلك لم يلزم من تقدم الله تعالى تقدم الفعل وان
سلمنا ان ذلك يفيد مطلوبكم لكنه منقوض على اصولكم بسبعة امور **ف** تعيين نقطتين معينتين
دون سائر النقط مع تماثلها في تمام الماهية للقطبين وتعيين دايره معينه لان يكون منطقه وخط
معين لان يكون محورا دون سائر الدوايرو الخطوط **ب** اختصاص كل واحد من الافلاك
بحركة الى جهة معينة بسرعة معينة دون ما يخالفها **ج** اختصاص كل فلك وعنصر بحد محدود
من الثخن دون غيره اختصاص كل العالم بمقدار معين دون غيره **د** اختصاص كل واحد من الكواكب
بكل واحد من التداوير وكل واحد من الاوجات والحضيضات بجانب معين من الفلك مع
تساوي سائر الجوانب والا لم يكن الفلك بسيطا هذا خلف **ه** اختصاص كل جانب من جوانب
المتممات بمقدار معين من الثخن دون غيره مع كونه على طبيعة واحدة **و** انصاف مادة كل
عضو بصورته اما ان يكون لاستحقاق تلك المادة لتلك الصورة او لا يكون كذلك فان كان الاول لم يكن
ذلك الاستحقاق للجسمية المشتركة فيها بل لامور اخر ها فيكون كل جزء من اجزاء حامل ذلك الاستحقاق
موصوفا به والقوة القابلة لحامل ذلك الاستحقاق كذلك فاما ان يكون تاثير تلك القوة في ذلك
الجسم تاثيرا متشابها والجسم الذي يكون متشابه الشكل هو الكرة فينبغي ان يكون اعضاء الحيوانات
على شكل كرات مضموم بعضها الى بعض هذا خلف او لا يكون تاثيرها فيها متشابها مع ان
نسبتها الى جميع اجزاء حاملها على السوا فقد جوزتم في الموجب ان يترجح بعض اثاره على البعض

كل ج

مع استوا نسبته الى الكل واذا جوزتموه في الموجب فبان تجوزوه في القادر كان اولى وان كان
الثاني كان واهب الصور قد خصص كل واحد من مواد الاعضا بصورة مخصوصة مع ان نسبة
جميع تلك المواد الى جميع تلك الصور على السوا وذلك يقدح في اصل كلامكم **ز** العالم هب قديم انه ج
الذات لكنه محدث الصفات ويلزمكم في الصفات المحدثة ما الزمتمونا عليه في حدوث اصل العالم
عما مر تقريره في مسئلة التسلسل **اجابت** الفلاسفة بان المتقرر في اوايل العقول عن الاول ج
ان الشيء الذي يكون نسبة الوجود اليه كنسبة العدم من غير رجحان اصلا لاحد الجانبين على الاخر فانه
فانه يستحيل ارجحان احدهما على الاخر الا لامر منفصل واذا كانت القضية بينة على كليتها اندرج
فيها القادر وغيره ولو جاز تكذيبها في بعض جزياتها جاز ذلك ايضا في الكل فحينيذ ينسد باب
اثبات الصانع **وعن الثاني** بان وجوب تعلق ارادة الله تعالى بايقاع العالم في الوقت المعين
اما ان يعتبر فيه ذلك الوقت المعين فيكون المرجح الاول هو الوقت وسياتي ابطاله او لا يعتبر فيه فحينيذ
يكون ارادة الله تعالى متعلقة بايقاع العالم من غير ان يكون لحضور ذلك الوقت اثر فيه فيلزم وقوع
العالم سوا حضر ذلك الوقت او لم يحضر وحينيذ يعود الالزام **وعن الثالث** ان العلم بالوقوع
وقت كذا تبع الوقوع في ذلك الوقت الذي هو تبع الايقاع فيه فلو جعلنا الايقاع تبع العلم بالوقوع
فيه لزم الدور **وعن الرابع** ان فاعليه الباري ان اعتبر فيها رعاية المصلحة وجب فيما لا يكون مصلحة
الا يوجده لكن خلق الكافر وتكليفه مع العلم بانه لا يستوجب الا العقاب ليس بمصلحة فوجب
الا يوجد هذا خلف وان لم يعتبر فيها تلك فقد بطل اصل الجواب وان سلمنا تعليل فاعليته
برعاية المصالح لكن لم لا يكون الوقت المعين منشا للمصلحة مع كونه مساويا لسائر الاوقات في مجرد
كونه وقتا يستدعي مخصصا وحينيذ يعود الاشكال ولانا نعلم بالضرورة بان الله تعالى لو قدم
خلق العالم على الوقت الذي خلقه فيه بجزء من الف الف جزء من لمحة واحدة او زاد فيه جزا لا يتغير
في نفس الامر على ما هو الان عليه فانه لا يحتمل ذلك شيء من مصالح المكلفين **وعن الخامس** ان تاثير
الشيء في الشيء لا يستدعي كون الاثر مسبوقا بالعدم على ما سياتي تقريره فلا يلزم من صدور العالم عن
الازلي الباري تعالى كونه مسبوقا بالعدم حتى يلزم المحال الذي ذكرتموه وان سلمنا ذلك لكنه لو وقع
العالم قبل الوقت الذي وقع فيه بمقدار سنة فقط لم يصر بسبب ذلك ازليا فحينيذ يتحقق
الاشكال

لايقال هذا السوال باطل لانه عايد على كل تقدير **لانا نقول** اهو سوال حق
لانه عايد على كل تقدير **وعن النقوض** اما القطب والمنطقه والمحور فكذلك تابع لتعين الحركه
المخصوصه وسبب تعينها في الجهه والسرعه اما ان مادة كل فلك لا يقبل غير ذلك النوع من الحركة
اولا نها ان كانت قابلة لسايرالانواع لكن العناية بالسافلات لا تحصل الا من هذه الحركة اولان نسبة
كل فلك بالجوهر المفارق الذي هو معشوقه لا تحصل الا بهذه الحركه واما اختصاص كل فلك بحد معين
من المقدار فلان مادته غير قابلة لما هو ازيد او انقص منه ولما كان الزايد والناقص محالا لا جرم استمر
ذلك الامتناع ابدا واما حدوث العالم قبل ان حدث فلو كان ممتنعا لاستمر ذلك الامتناع ولما حدث
اصلا فلما حدث في وقت علمنا انه كان ممكنا في كل وقت واما اختصاص الكواكب والتداوير والاوجات
بمواضع معينه من الفلك فالعذر عنه انا لا نقول الفلك حصل اولا ثم حصل الكوكب واحدث فيه
نقرة حتى يقال انه احدث النقرة من ذلك الجانب دون سايرالجوانب بل نقول حدث الفلك و
الكوكب معا ولزم من حدوث الكوكب حصول تلك النقرة ثم استحال بعد ذلك انتقال الكوكب منه
لاستحالة الخرق على الفلك ويقرب منه العذر عن التمامات واما اختصاص مادة كل عضو بصورته
والكلام في حدوث الاعراض والصور فذاك لان تلك المادة كانت مستعدة لتلك الصورة بسبب امور حادثة
سابقة عليها والسبب في حصول تلك الامور السابقة حال حصولها امور اخر سابقة عليها لا الى اول

قال المليون اما قد حكم بانه قد تقرر في البدايه ان الممكن كيف كان لا بد له من مرجح سواء كان
قادرا او لم يكن فضعيف بل لو ادعينا الضرورة في نقيضه كان اولى فان الجايع اذا اشتد به الجوع ثم
وضع عنده قرص فانه يبتدي بجانب معين دون سايرالجوانب لا لامر اقتضى ترجيح ذلك الجانب على غيره
وان خطر بباله ان شيء ما يمكن ان يكون مرجحا مثل ان يكون احد الجوانب اقرب اليه او احسن لونا او اكثر
نضجا فلسفرض الاشتراك في كل هذه الامور وحينيذ اما ان لا يبتدي بجانب منها الى ان يموت جوعا
وذلك قريب مما ان يدعى العلم الضروري بفساده واما ان يبتدي ببعض جوانبها على الترجيح من غير
مرجح وذلك يدل على المقصود واما قد حكم في الجواب الثاني بانه اما ان يعتبر في تعلق الارادة بايقاع
العالم في وقت معين ذلك الوقت او لا يعتبر فضعيف لانا لم ان عينتم يكون ذلك الوقت معتبرا
ان للوقت اثرا في كون الارادة متعلقة بايقاع العالم في ذلك الوقت فذلك مما لا نقول به وان عينتم

الجواب الاول

البعض

به ان ارادة الله تعالى اقتضت لذاتها من حيث هي هي ايقاع العالم في ذلك الوقت على ان يكون الوقت
ظرفا للوقوع لا مقتضيا للايقاع فنحن وانتم ما ذكرتم في ابطال هذا الاحتمال شيا ولا يلزم منه
دوام العالم واما النقوض فهي وان كانت باسرها قوية لكن اقواها ثلثة احدها اختصاص الكواكب
والتداوير والاوجات بمواضع معينة من الفلك واختصاص كل جانب من التمامات بمقدار خاص
وعذرهم عنه ركيك لان حصول الكوكب على وجه يكون حاصلا في ذلك الجانب لحصوله على وجه يكون
حاصلا في جانب اخر فترجح احدهما على الاخر ترجح الممكن لا عن سبب وثانيها اختصاص مواد الاعضا
بصورها وعذرهم عنه ان تلك الاستعدادات الحاصلة بسبب الامور السابقة ضعيف لان
تلك الامور السابقة كانت حاصلة في كل تلك المادة الحاصلة لذلك الاستحقاق فيلزم تشكل حامل
كل قوة بشكل الكل على سابر تقديره واما عذرهم عن الحوادث المحسوسة فقد مر افساده في مسلة
ابطال التسلسل ثم ان سلمنا صحة ذلك العذر لكنه لا يتم مع القول بذلك العذر اثبات قدم الافلاك
لاحتمال ان يقال انه واجب الوجود مريد بارادات حادثة لا اول لها وكل سابق منها علة لحصول اللاحق
على الوجه الذي ذكرتموه في الحركات ثم ان تلك الارادات انتهت الى ارادة حادثة متعلقة بايجاد الاجسام
تعالى هذا الحوادث وان لم يكن لها بداية الا ان الاجسام مع ذلك يكون حادثة **لايقال** هذا
انما يصح لو صح كون الباري تعالى عالما بالجزيات قاصدا الى ايجادها لكن ذلك محال اما اولا فلانه غير عالم
بالجزيات واما ثانيا فلانه تعالى يستحيل ان يكون قاصدا الى ايجاد هذه الاشيا **لانا نقول**
الاصلان ممنوعان وسياتي فساد مذهبكم فيهما ان شا الله تعالى ثم ان سلمنا ذلك فلم لا يجوز ان يقال ان
ذات واجب الوجود علة لذاته لوجود موجود غير جسماني كعقل او نفس وذلك الموجود له ادراكات
جزية وارادات جزية لا بداية لها ثم انه انتهت تلك الارادات الى ارادة متعلقة بخلق الاجسام وعلى هذا
الفرض يكون الاجسام محدثة فان قالوا المقصود الجزية لا يحصل الا مع الادراكات الجزية وهي لا يحصل
الا مع الالات الجسمانية فيلزم من لا اولية تلك الادراكات لا اولية الجسم قلنا لا نسلم ان الادراكات الجزية
لا تتاتى الا بالالات الجسمانية على ما سياتي تقريره في علم النفس واذا كان كذلك ثبت ان الاحتمال الذي ذكرناه
قايم ومع قيامه لا يمكن الجزم بقدم الاجسام وعلم ان هذا الاحتمال مما ذهب اليه قوم من القدما الحكما
القايلين بحدوث السما وكان محمد بن ذكريا من المتاخرين ناصرا له وان اصح ارسطو لم يشتغل احد منهم

بابطاله وبالله التوفيق

ح في انه لا يشترط في تاثير الشئ في الشئ تقدم العدم بالزمان على الاثر النوع يجري في
الكتب ان ذلك مسلم خلاف بين المليين والفلاسفة وليس الامر كذلك فان المليين يسلمون انه لا يلزم
من تاثير الشئ في غيره تقدمه عليه بالزمان اذا كان المؤثر موجبا بل الاكثرون منهم يجعلون ذلك والفلاسفة
يسلمون ان المختار اذا قصد الى ايجاد شئ وتكوينه فانه لابد وان يكون ذلك الشئ مسبوقا بالعدم سبقا
زمانيا فظهر انه لا خلاف في المعنى نعم ههنا خلاف لفظي وهو ان تقدير كون العالم صادرا عن البارئ تعالى
ازلا هل يسمى فعلا ومحدثا ومخلوقا وهل يسمى ذلك التاثير ايجادا وخلقا وفعلا وامثال هذه المباحث
مما ليس فيها فايدة عقلية فالاولى متابعة اهل اللغة فيها ثم انا مع ذلك نذكر وجوها ثلثة
في هذه المسئلة فا الاثر المستمر حال استمرار ممكن والممكن محتاج الى السبب فالاثر حال استمرار
محتاج الى السبب فالمحتاج الى السبب لا يجب ان يكون حادثا لا يقال الممكن محتاج في وجوده
الى السبب حال ما لا يكون الوجود اولى به من العدم وهو حال الحدوث اما حال البقا فالوجود اولى به من
العدم فلا جرم يستغني عن المؤثر لانا نقول هذه الاولوية اما ان يقال انها كانت حاصلة قبل زمان
البقا او ما كانت حاصلة فان كان الاول فان كانت مغنية عن المؤثر لزم استغنا الشئ حال حدوثه عن السبب
هذا خلف وان لم يكن مغنية لزم الا يستغني الاثر حال بقايه عن السبب وان كان الثاني فتلك الاولوية
حادثة فلابد لها من سبب فالمعلول مفتقر الى تلك الاولوية حال البقا فيكون الباقي حال بقايه مفتقرا
الى الاولوية المفتقرة الى السبب الجديد فيكون الممكن حال بقايه مفتقرا الى السبب ب العالم
وصدوره عن الله تعالى وتاثير الله تعالى فيه وجميع ما يتوقف عليه هذه الامور ان لم يكن ممكنا لذاته في كل
وقت لم يكن ممكنا في وقت والا لزم انقلاب الممكن لذاته ممتنعا لذاته هذا خلف وان كان ممكنا في
كل وقت فتقدم صدور الاثر الازلي ولسايل ان يعارض ذلك بالحادث الزماني من حيث
هو لذلك فان صحة حدوثه حاصلة في وقت فيجب حصولها في كل وقت ثم لم يلزم منه صحة حصولها
في الازل لما بينه وبين الازلية من المنافاة فكذا ههنا ج الحاجة الى الشئ امر اضافي والاضافات
لا يتحقق الا عند تحقق المضافين فلو كان وجود الفعل او تاثير الفاعل فيه مفتقرا الى العدم المتقدم
لزم ان يكون العدم المتقدم معارنا هذا خلف ط في ان الوجود وحده لا يصلح للعلية
والمعلولية منهم من ذهب الى انه لا تاثير للعلة الا في الوجود الذي للمعلولات اما في ماهياتها فلا

ومنهم من جعل وجود الشئ الذي يسمونه بالعقل الاول علة لما بعده من العقول وذلك بالهلان وجود
كل علة وكل معلول يساوي وجود غيره والمتساويات في الحقيقة متساوية في الاحكام فوجب ان يكون
كل علة تفيد ما تفيده كل علة لو كان المعلول وهو هو الوجود او كان وهو علة د في انه لا يجوز
ان يكون الامكان علة منهم من جعل امكان عقلهم الاول علة لوجود الفلك الاقصى وهو باطل لوجهين
اما اولا فلانه يلزم ان يكون كل امكان كذلك لتساوي الامكانات للوجوه المذكورة في تساوي الوجودات
ويلزم ان يكون الفلك نفسه علة لوجود نفسه فحينئذ يكون وجوده لنفس ذاته فيكون الممكن لذاته
واجبا لذاته واما ثانيا فلان الامكان حالة عدمية والاحوال العدمية لا يكون عللا للوجود ولا اجزاء
يا في ان القوة الجسمانية لا يكون موثرة اصلا لان تاثيرها ان كان بمشاركة قابلها فذلك القابل معالة
من القابلية يكون جزءا من المؤثر وهو محال على ما سياتي او لا بمشاركة فيكون غنيا في موجديتها عنه والغنى
في الموجدية عين الغير الغنى في الموجودية عنه لان الموجودية جزء من الموجدية ومتى كان المركب غنيا
عن الشئ كان بسايطه غنية عنه لا محالة ولقايل ان يقول الكذب في قولكم الموجودية
جزء من الموجدية لان الموجدية حالة اضافية بين العلة والمعلول والاضافات لوازم خارجية
عن معروضاتها ثم ان هذه الحجة معارضة بحلول العرض في المحل فانه يقول حلوله في المحل اما
ان يكون بمشاركة من ذلك المحل وهو محال والا لكان المحل ايضا حالا او لا بمشاركة فيكون غنيا في الحلول عنه
فيكون ذاته غنية عنه ايضا لان الموجود جزء من الموجود الحال فيكون الحال غنيا عن حال وكان هذا
الكلام ركيكا فكذا ما ذكروه ب في ان القوة الجسمانية لا يوثر الا بمشاركة الوضع معنى
هذا الكلام ان القوة الجسمانية لا يظهر منها اثر الا في محلها او فيما يجاور محلها او فيما يجاور
ذلك المجاور وتاثيرها فيما كان اقرب الى محلها اسبق من تاثيرها فيما كان ابعد واذا حصل المطلوب
فالاعتماد في اثباته على التجربة والتي يقال تاثيرها في القريب من محلها لو كان كتاثيرها في البعيد
عنه لم يكن تكونها حالة في ذلك المحل اولى من كونها حالة في غيره ضعيف لما مر في المنطق ج
في ان القوة الجسمانية لا يقوى على ما لا نهاية له بحسب الشدة لو صح ذلك لوقعت الحركة الماضية
في زمان وهو محال لان كل حركة فعلى مسافة منقسمة يقع نصفها في نصفها قبل وقوع كلها في كلها
او في زمان هو ايضا محال لان كل زمان منقسم فيكون قطع تلك المسافة في نصف ذلك الزمان اسرع من قطعها

في كله لما يكون تطعها في كله اسرع الحركات **وللقابل** ان يقول لم قلتم ان الاحتمال الذي ذكرتموه
ممكن في نفس الامر **يد في ان القوة** الجسمانية لا يتوهم على ما لا نهاية له بحسب العدد والمدة
والمقدم مقدمه وهو ان تلك القوة اما ان يكون طبيعية او قسرية اما القوة الطبيعية فانه يجب
ان يكون قبول الجسم الاعظم للتحريك عنها مثل قبول الاصغر والا لكان المانع اما الجسمية او لوازمها
وهو ظاهر الفساد او ما وراء ذلك وهو اما ان يكون طبيعيا وهو محال والا لكان العائق عن الحركة
الطبيعية طبيعيا او قسريا وقد فرضنا عدمه فتبين ان الجسم العظيم والصغير لا يمكن ان يختلفا
في قبول الحركة عن تلك القوة فاذن الجسمان لو اختلفا في ذلك القبول لم يكن ذلك الاختلاف بسبب
المتحرك بل بسبب المحرك فان القوة في الجسم الاكبر اعظم مما في الاصغر لان الموجود في الاصغر موجود
في الاكبر وزيادة واما القوة القسرية فانه يختلف تحريكها للجسم العظيم والصغير لاختلاف
المحرك بالان القابل كلما كان اعظم كان العائق فيه اكثر واذا عرفت هذه المقدمة فنقول
اما القوة الطبيعية فانه يمتنع فيها ان يحرك تحريكا غير متناه لان كل قوة جسمانية فهي منقسمة
بانقسام محلها فقوة الكل اقوى من قوة البعض لوا فرد فاذا حركا جسميهما من مبدا موضوع
فان حركت القوة الصغرى حركات غير متناهية فالكبرى ان لم تزد عليها كان حال التي لا مع غيره
كحالها مع غيره وان زادت عليها وقعت الزيادة على غير المتناهي من الجهة التي هو بها غير متناه
وان حركت الصغرى حركات متناهية وقد ثبت ان نسبة الاثرين كنسبة المؤثرين ونسبة بعض القوة
الى كلها نسبة متناه الى متناه كانت نسبة الحركتين ايضا نسبة متناه الى متناه فجعل كل القوة
متناه وهو المطلوب **واما القوة القسرية** فيستحيل ان يكون فعلها غير متناه لان تحريكها
لكل الجسم من مبدا معين اقل من تحريكها جزءا منه فيقع زيادة حركة الجزء على حركة الكل من الجانب الذي
فرض الكل غير متناه فيه وذلك محال **وللسايل** ان يقول هذا ينتقض على اصلكم فان
دورات القمر اكثر من دورات زحل مع ان ذلك لم ينتقض على قولكم اولا لها فليس اجتمع عنه بان
المحكوم عليه بالزيادة والنقصان يجب ان يكون امرا ثبوتيا ومجموع الدورات الماضية غير ثابت
كان ذلك بعينه جوابنا عما ذكرتموه في هذه الحجة **واحتج** على نقيضه بوجهين **الاول**
فبان ذات القوة وتاثير العلة الموجدة لها وتاثيرها في اثرها اما ان ينتهي الى حيث ينقلب من

الامكان الذاتي

غاية فان القوة الحيوانية لما كانت قوة على الضدين لم يكن احدهما بالوقوع اولى من الاخر الا
عند الروية فتلك الروية سبب لصيرورة احد ذينك الضدين غاية للقوة المحركة على التعيين لما
ذكرتموه **وعن الثاني** انا لم نقل ان كل ما تحصل مع الشيء ايما او اكثريا كان غاية ذاتية له
فان لوازم الغايات الذاتية ليست غايات ذاتية مع انها كذلك بل قلنا انه لا بد وان يوجد فيها
غايات ذاتية ولما استحال ان يكون الفساد غاية ذاتية وجب جعل التركيب غاية ذاتية
ثم ان سلمنا ذلك لكن لم لا يجوز كون الموت غاية ذاتية من وجه اخر وهو ان المادة لو بقيت
مشغولة بصورة معينة لتعطل سائر الجزيات ولان تخليص النفس السعيدة عن علايق البدن
غاية ذاتية **د في اثبات الغاية** للحركات الحيوانية اقرب مباديها اليها القوة المحركة
ثم القوة الشوقية ثم اما التخيل واما الفكر فاما غاية القوة المحركة فهي التي انتهت الحركة
اليها لا غير وهي حاصلة لا محالة واما غاية القوة الشوقية فقد تكون هي نفس غاية القوة
المحركة مثل ما اذا صخر انسان عن المقام في موضع فتذكر موضعا اخر واشتاق الى المقام فيه
وقد يتغاير ان كما اذا تحرك الى موضع للقاء الحبيب وهنا اذا لم تحصل غاية القوة الشوقية سميت
تلك الحركة باطلة بالقياس الى القوة الشوقية فاما اذا حصلت الغايتان وكان المبدا
التخيل لا الفكر فاما ان يكون المبدا هو التخيل وحده وهو الحراف والعبث او مع طبيعة
كالتنفس وهو القصد الضروري او مع خلق وملكة نفسانية وهو العادة ثم ذكر التخيل
قد لا يكون مشعورا به لقصور زمانه فان التخيل غير متخيل التخيل وغير المشعور بالتخيل وسبب
حدوثه اما الملال عن الحاصل او الشوق الى المستحصل واما اذا كان المبدا الفكر فالغاية هو
هي الخير المظنون او المعلوم **ه في اثبات الغاية** للحركات الفلكية جعلها د مقراطيس
لغايات اتفاقية وذلك لانه كان يثبت الخلا ويجعل الجسم مركبا من اجزاء كرية قابلة للانقسام
وهلا وقوعا ولما كان الخلا متناهيا لم يكن استقرار كل واحد من تلك الكرات في جانب
منه اولى من الجانب الاخر فهي اذن كانت متحركة ابدا في ذلك الخلا الغير المتناهي ثم
اتفق فيها ان تصادمت على شكل خاص فلزم من تصادمها حصول هذا الفلك وما في داخله
على هذا الشكل وافساد هذه الشبهة باضداد اصولها **و في ان فاعلية الله ليست**
لغرض

كرجامرا

لتعطل

ايضا

الحركة فهي التي انتهت اليها الحركة واما غاية القوة

قيل لان كل من فعل فعلا لغرض وجب ان يكون حصول ذلك الغرض اولى له من لا حصوله ولو كان كذلك لكان الله مستكملا بغيره فيكون محتاجا في ذلك **وللسابل** ان يقول ان كنت تعني بهذه الحاجة ان ذلك الاولوية لا تحصل له تعالى الا عند ذلك الفعل فهذا مذهبي فلم قلت انه محال وهل النزاع وقع الا في القريب منه وان عنيت به انه يلزم من ذكر انتفاء ذاته في تحققه ووجوده الى موثريته فممنوع انه عارض هذا الانتفاء باتفاء اخر اقوى منه وهو ان من فعل فعلا لا لغرض الاحسان فانه لا يستحق المدح والحمد عليه فلو كان الباري فاعلا لا لغرض الاحسان لكان الله تعالى الله عنه **ز في تناهي العلل الغائية** اما عند المقارنة فلانها بديهية واجبة للدلالة المذكورة في العلة الفاعلية واما على التعاقب فهي غير واجبة كما في الحركات التي لا اخر لها والاقيسة التي لا يزال يصير نتيجة كل واحد منها مقدمة قياس اخر الى نهاية **اما الخامسة** فهي في الامور المشتركة بحثان **فا** في علة عدم الشيء المشهور انها عدم الوجود لان عدم الشيء بعد وجوده ليس لذات الشيء والا لم يوجد اصلا بل لامر منسوب منفصل وهو اما ان يكون وجوديا او عدميا والاول باطل لان ذلك الشيء الوجودي اذا وجد فاما ان يحل لاجل امر من الامور المعتبرة في علية علة وجود المعلول او لا يحل فان كان الاول كان عدم المعلول لعدم العلة بالحقيقة وان كان الثاني لزم بقاء العلة من الوجه الذي باعتباره صدر عنه المعلول مع ان المعلول لا يحصل منه وذلك محال وبتقدير صحته فالمقصود حاصل لانه اذا جاز حصول العلة بمجموع الجهات المعتبرة في كونها علة منفكة عن المعلول جاز ايضا حصول الشيء الموثر في عدم المعلول بمجموع جميع جهات الموثرية مع انه لا يحصل ذلك العدم واذا كان كذلك لم يكن الامر الوجودي الذي جعل علة للعدم علة له هذا خلف واما ان كان عدم المعلول لعدم شيء فاما ان يكون لعدم ما عدا العلة وهو محال لان ما لا يحتاج اليه الشيء لا يلزم من عدمه عدم الشيء او لعدم العلة وهو المطلوب **وللمنازع** ان يحتج بثلثة امور **فا** ان ذلك يستدعي امتياز احد العدمين عن الاخر في نفسه **ب** العلية والمعلولية وهما ثبوتيان فيستحيل اتصاف العدم بهما **ج** عدم علته اما ان يكون لذاته فيصير الموجود في وقت ممتنعا لذاته في وقت اخر وهو محال وبتقدير صحته فان جاز ذلك فليجز مثله في المعلول حتى يكون عدمه لذاته لا لغيره او لا لذاته فيكون السبب فيه اما عدم علته وهو محال لان الكلام فيه كالكلام في الاول ولا يلزم التسلسل لان استناد الممكنات بالاخرة الى واجب الوجود الذي يستحيل

خ ذاته

علة م

منه م

في وجوده م

علية العدم ينتهي لا محالة الى معلول يكون عدمه لا لعدم علته فيكون السبب الاول لعدم المعلول لا عدم علة بل شيأ اخر ثم نقول ليس يجب ان عدم المعلول قد يحصل لعدم علته لكنه قد يحصل ايضا لضده كالبياض المنتفي لحلول السواد والذي يقال من ان انتفاء ذلك الضد كان حرا من لازم الذي لا يحصل هو الا مع حصوله فكان انتفاؤه عند طروء الضد يكون بالحقيقة انتفاء المعلول لانتفاء العلة ضعيف لان القيد العدمي لا يكون حرا من الموثر في الوجود بل الاشكال القوي فيه ان حدوث الضد الطاري مشروط بزوال الباقي فلو علل به طروء الحادث لزم الدور وهو محال **ب في انه هل كل ما لا بد منه في تحقق المعلول كان حرا من العلة** فيه اشكال ان **فا** العدم قد يكون معتبرا في ذلك مع انه يستحيل جعل حرا من الموثر في الوجود **ب** يلزم وقوع التركيب في العلة الموثرة وهو محال لان كل واحد من تلك الاجزاء اذا اجتمعت فاما ان يحصل لها عند الاجتماع امر ما لم يكن حاصلا قبل ذلك او لا يحصل فان كان الاول فالمقتضي لذلك الزايد ان كان كل واحد منها او الواحد منها لزم استغلال المستقل بل بغوا الزايد وان كان مجموعها كان الكلام في كيفية حصول ذلك الزايد كالكلام في حصول المعلول الاول فان كان لزايد اخر لزم التسلسل وان كان الثاني وجب ان لا يحصل المعلول من تلك الامور حال الاجتماع كما لم يحصل منها حال الانفراد ولكن الفرق في هذا الاخير بالهيات العددية والاجتماعية وبالله التوفيق

الفن الخامس في الحركة والزمان

الحركة م

وهو على اربعة اقسام **القسم الاول** في الامور الكلية وهو في البحث عن ماهيتها ووجودها وما لا يتقرر حقيقتها بدونه **يو** مبحثان **فا** في تعريفها الموجود يستحيل ان يكون بالقوة من كل وجه والا كان في وجوده وكونه بالقوة بالقوة فيكون القوة حاصلة وغير حاصلة هذا خلف بل لا بد وان يكون اما بالفعل من كل وجه او من بعض الوجوه وكل ما بالقوة فاما ان يكون خروجه الى الفعل دفعة وهو المسمى بالكون او لا دفعة وهو الحركة فالحركة هي الحصول او الحدوث او الخروج الى الفعل يسيرا يسيرا او على التدريج او لا دفعة وقد طعن ارسطو في هذا التعريف فقال لا يمكن تعريف قولنا يسيرا يسيرا وعلى التدريج الا بالزمان المعرف بالحركة فيلزم الدور وقولنا لا دفعة لا يمكن تعريفه الا بالدفعة المعرفة بالآن المعرف بالزمان المعرف بالحركة فيلزم الدور **والجواب** ان تصور ماهية الدفعة والتدريج اول والذكر فانه حاصل لمن تخطر بباله شيء من مباحث الحكماء عن الآن والزمان فلا دور بل الاشكال الواقع

يسيرا يسيرا او على التدريج م

ان يقال الحدوث على سبيل التدريج غير معقول لان الشئ اذا تغير فذلك التغير لابد وان يكون لحصول
شئ ما كان اولئ والشئ كان فانه ان لم يكن كذلك كان حاله عند التغير كحاله قبله فلا يكون حال التغير متغيرا
هذا خلف فلنفرض انه حدث فيه شئ فذلك الذي حدث قد كان معدوما ثم صار موجودا او كل ما كان كذلك
فلوجوده ابتداء وذلك الابتداء غير منقسم والا لكان احد جزئيه هو الابتداء لا هو واذا كان كذلك
فذلك الذي حدث في ذلك الابتداء اما ان يكون موجودا فيه او لا يكون فان لم يكن فهو بعد في عدمه
لا في ابتداء وجوده. وان حصل له وجود فلا يخلو اما ان يكون قد بقي منه شئ بالقوة او لم يبق فان لم يبق
فالشئ قد حصل بتمامه في اول حدوثه فهو حاصل دفعة لا يسيرا يسيرا وان بقي منه شئ بالقوة
فذلك الذي بقي اما ان يكون هو عين ما وجد وهو محال لاستحالة كون الشئ الواحد موجودا معدوما
دفعة او غيره. فيكون الذي قد حصل او لا حاصلا بتمامه والذي لم يحصل فهو معدوم بتمامه فليس هناك
شئ واحد له حصول على التدريج بل ليس هناك الا امور متتالية كل واحد منها في الحقيقة حصل دفعة
واما ارسطو فانه قال الحركة امر ممكن الحصول للجسم فيكون حصولها كمالا للجسم لكنها تفارق
سائر الكمالات من حيث انه لا حقيقة لها الا التأدي الى الغير وما كان كذلك فله خاصيتان **احداهما**
انه لا بد هناك من مطلوب ممكن الحصول ليكون التأدي تأديا اليه **وثانيهما** ان ذلك التوجه ما دام كذلك
فانه بقي منه شئ بالقوة فان المتحرك انما يكون متحركا بالفعل ادام يصل الى المقصود وما دام كذلك فقد بقي منه
شئ بالقوة فاذن هو الحركة متعلقة بان يبقى منها شئ بالقوة وما لا يكون المتأدي اليه حاصلا بالفعل
واما سائر الكمالات فلا يوجد فيها واحد من هاتين الخاصيتين فان الشئ اذا كان مربعا بالقوة
لم يصر مربعا بالفعل فحصول المربعية من حيث هو هو لا يوجب نفس ماهيته ان يستعقب
شيئا اخر وايضا فعند حصولها لا يبقى منها شئ بالقوة واذا عرفت ذلك فنقول الجسم اذا كان
في مكان وهو ممكن الحصول في مكان اخر ففيه امكانان احدهما امكان الحصول في ذلك المكان والثاني
امكان التوجه اليه وهما كمالان والتوجه مقدم على الحصول والا لما كان الوصول على التدريج بل دفعة
وليس كذلك فاذن التوجه كمال اول للشئ الذي بالقوة لكن لا من كل وجه فان الحركة لا تكون كمالا
للجسم في جسميته وانما هو كمال له من الجهة التي هو باعتبارها كان بالقوة فالحركة كمال اول لما بالقوة
من جهة ما هو بالقوة **ولطاعن** ان يطعن في هذا التعريف من وجهين **فالتعريف**

بما هو اخفى منه غير جايز وتصور الحركة اسهل من تصور ما ذكروه فان كل عاقل يدرك التوجه
بالضرورة بين كون الجسم متحركا وبين كونه ساكنا والامور التي ذكروها مما لا يتصورها
الا الاذكياء من الناس **ب** الكمال الاول لا يفترض الا فيما يكون حدوثه يسيرا يسيرا وقد بينا
فساد ذلك **ج** هب ان الحدوث يسيرا يسيرا غير ممتنع لكن الكمال الاول مما لا يمكن تصور ثبوته
الا في الشئ الذي يفرض حدوثه على سبيل التدريج فان كان تصور الحدوث على سبيل التدريج متوقفا
على تصور الحركة على ما يعتقده اصحاب ارسطو فقد فسد هذا التعريف وان لم يكن متوقفا
عليه كان تعريف الحركة ابتداء بانها الحدوث على التدريج اولى مما ذكروه من التطويلات **واجود**
ما قيل في تعريفها ما ذكره افلاطون وهو انها عبارة عن كون الجسم بحيث لا يفرض في الآنات
الا ويكون حالة فيه مخالفا حاله في الآن الذي يكون قبله او بعده والذي يقال من ان تصور الآن والقبلية
والبعدية متوقف على تصور الزمان المتوقف على تصور الحركة فليس بشئ لما بينا ان تصورات هذه
الامور اوليه غير محتاجة الى شئ من التعريفات **ب في وجود** المنفول عن ارسطو من ما يدل
وغيرها انه لا حركة لانه لو كانت الحركة موجودة لكانت اما ان يكون قابلة للقسمة ابدا او لا يكون
كذلك والاول باطل لان الحركة اما ان يكون لها وجود في الحال او لا يكون والثاني باطل لان ما لا
وجود له في الحال لا وجود له ايضا في الماضي والمستقبل لان الماضي هو الذي كان موجودا في وقت كان
حاضرا فيه والمستقبل هو الذي يستحضر في وقت فاذا استحال ان يكون
ماضيا ومستقبل وذلك ينفي للحركة اصلا وهو المطلوب. وان كان لها وجود في الحال فذلك القدر
الحاضر منه في الحال اما ان يكون منقسما او لا يكون والاول محال لان احد نصفيه لا محالة يكون سابقا
على النصف الاخر لان الاجزاء المفترضة في الحركة متقضية غير مستقرة فحينئذ لا يكون الحاضر حاضرا
هذا خلف وايضا فاما الا حضر منه شئ اصلا وهو القسم الاول او حضر منه بعضه فيعود
الكلام في ذلك البعض انه غير منقسم فثبت ان الحاضر من الحركة غير منقسم والذي حصل عقيبه ايضا
غير منقسم فيكون الحركة مركبة من امور متتالية غير قابلة للقسمة وذلك ايضا محال لوجهين
اما اولا فلان ذلك الجزء من الحركة يقطع مسافة منقسمة على ما يستظهر ذلك في مسئلة الجزء يكون
الحركة الى نصفها نصف كل تلك الحركة فذلك الجزء من الحركة منقسم **واما ثانيا** فلانا لو قدرنا تركب
المسافة

من الاجزاء التي لا يتجزأ فاذا تحرك جزء من جزء الى آخر فالحركة ان حصلت حال كونه ملاقيا لتمام
الجزء المتحرك عنه فهو محال لانه حينئذ لم يتحرك اوعند كونه ملاقيا لتمام الجزء المتحرك اليه وهو محال
لانه حينئذ قد انقطعت الحركة اوفيما بينهما فيكون المسافة منقسمة والحركة عليها منقسمة **لايقال**
الحركة عبارة عن كون الشئ مماسا للشئ بعد كونه مماسا للشئ آخر وعلى عبارة المتكلمين انها الحصول في الحيز
الثاني عقيب الحصول في الحيز الاول **لانا نقول** اما اولا فلان ذلك من تفاريع اثبات الجزء وهو
باطل مع القول بتسليمه فالقول بالحركة ايضا غير معقول لان الحركة اما المماسة الاولى او الثانية او
مجموعهما او انتقال الجسم من احدها الى الاخر والاولان باطلان والا لكان متى حصلت تلك المماسة فقد
فقد حصلت الحركة والثالث ايضا باطل لوجهين **اما اولا** فلانهما لا يوجدان معا فاذا كانت
الحركة عبارة عنهما معا وجب الا يكون للحركة وجود اصلا **واما ثانيا** فلان المماسة الاولى هي التي عندها
الحركة والمماسة الثانية هي التي اليها الحركة والعلم الضروري حاصل بان الحركة ليست هي نفس ما عنه
الحركة او اليها ولانه لو كان كذلك لزم تناهي الآنات وتشافع النقط والرابع ايضا باطل لان انتقال
الجسم من احد المماسين الى الآخر معناه انصافه باحد المماسين بعد انصافه بالآخر وقد بينا ان
انصاف الجسم بما يحاذيه ليس امرا ثبوتيا بل هو امر فرضي اعتباري وبتقدير كونه امرا ثبوتيا الا انه لا يكون
ذلك الامر الثبوتي الذي حصل منه الحركة لانه نهاية الحركة ونهاية الحركة ليست نفس الحركة **ثم قال** زستون
واما سلمنا ان الحركة ليست بمعدومة فقد عرفت الوجود على طريقين **فاقول** الجسم لو لم يكن متحركا فصار متحركا فلا بد من تجدد امر
ب الحركة حالة محسوسة ورأى الجسم وذلك لا بد وان يكون امرا وجوديا والاول ضعيف لان الحادث
بشرط كونه مسبوقا بالعدم يمتنع ان يكون صحة حصوله على هذا الشرط ازلية والا اجتمع النفي والاثبات
فهو قد كان ممتنعا ثم صار ممكنا وقد ثبت بالدلالة ان الامتناع والامكان يستحيل كونهما
امرا ثبوتيا ولان التي انجدوته حادث وغير باق ثم يصير بعد ذلك باقيا ويزول عنه كونه حادثا
مع ان الحدوث يستحيل ان يكون صفة ثبوتية والا لزم التسلسل والبقاء ايضا ليست صفة ثبوتية
والا لزم الدور وكذا القول في جميع الاحوال الاعتبارية التي لا ثبوت لها في الخارج والثاني ايضا
ضعيف لانا سنقيم الدلالة في باب الحق والمحسوس ان شاء الله تعالى على ان الحركة يستحيل ان تكون مدركة
بالبصر فهذا جملة ما ذكره زستون **فاقول** ارسطو الحركة اسم لمعنيين **فالامر**
المنقل

المعقول للمتحرك من المبدأ الى المنتهى وهو الحركة بمعنى القطع وذلك مما لا حصول له في الاعيان لان
المتحرك ما دام لم يصل الى المنتهى فالحركة لم توجد بتمامها واذا وصل فقد انقطع فاذن لا وجود لهذا
المعنى في الاعيان بل في الذهن لان للمتحرك نسبة الى المكان الذي تركه والى المكان الذي ادركه فاذا التأمت
الصورتان في الخيال معا حصل الشعور بامر ممتد من اول المسافة الى آخرها **ب** وهو الامر الموجود
في الخارج وهو كون الجسم متوسطا بين المبدأ والمنتهى اللذين للمسافة وذلك انما يتحقق اذا لم يكن للجسم
حصول في شئ من حدود المسافة الا آنا واحدا اذ لو استقر في حد واحد اكثر من ذلك لكان ذلك الحد
منتهى حركة فحينئذ يكون حاصلا في المنتهى لا في الوسط بين المبدأ والمنتهى ثم قد عرفت ان الماهية
انما يتشخص بامور خارجية وتلك الامور هنا وحدة الموضوع والزمان وما فيه الحركة فاذا وجد
الثلثة علة لتشخص ماهية الحصول في الوسط الذي هو الحركة فيكون الحركة الواحدة بالعدد هي
التوسط بين مبتدا بالتشخص ومنتهى بالتشخص لموضوع واحد بالتشخص في زمان واحد في نوع
واحد وهذا المعنى امر واحد موجود في الآن مستمر باستمرار الزمان كسائر الاعراض ثم اذا اتفقت
للمسافة حدود معينة فعند وصول المتحرك اليها يعرض لذلك الحصول في الوسط ان صار حصولا في ذلك
الوسط لكن ضرورة حصولا في ذلك الوسط امر زايد على ذاته الشخصية فاذا خرج الجسم عن ذلك الحد
فقد زال كونه حاصلا في ذلك الوسط وما زال كونه حاصلا في الوسط بين ذلك المبدأ وذلك المنتهى
فلا جرم تلك الحركة باقية بالشخص لكن زال عنها عارض من عوارضها ثم لا يكن تعاقب احاد هذه العوارض
لان تعاقبها انما يكون بتعاقب النقط في المسافة والآنات في الزمان ولما امتنع ذلك امتنع تعاقب هذه
العوارض **فاقول** زستون اما الحركة بمعنى القطع فقد سلمتم انه لا وجود لها
في الخارج وقولكم انها ذهنية فالكلام عليه سائر على الوجود الذهني واما الحركة بمعنى الحصول في
الوسط فهي اما ان يكون من الموجودات القارة او المنقضية فان كان الاول لم يكن تحققه محتاجا
الى حصول تغير اصلا كما ان حصول سائر الماهيات القارة لا يحتاج الى شئ من التغيرات وان كان
الثاني فنقول ذلك المنقضي اما ان كان قابلا للقسمة الى غير النهاية او لا يكون ويعود التقسيم
هذا منتهى البحث في هذا الموضع والاولى عندي ان يقال ما ذكره زستون
تشكيك في الضروريات فلا يستحق الجواب **ج** في الامور التي لا بد للحركة منها هي ستة

جزئية لو كان له جزء والجسم البسيط لا جزء له فبطل هذا التوقف وان سلمنا ان له جزءا لكن لا نسلم
ان حركة الجسم يتوقف على حركة جزء بل الوقف انه يتوقف على سكونه لكان اولى لان الجزء لو تحرك بالذات
لكان هو متحركا بالاستقلال فلا يكون الكل متحركا بالذات بل حركة الجزء عند حركة الكل حركة له بالعرض
لا بالذات وان سلمنا انه لا بد من حركة الجزء لكن ذلك يقتضي الا انه لا بد في حركة الجسم من امر اخر
فما انه لا بد فيها من امر اخر ورآء حركة الاجزاء فذلك غير ثابت فلا يكون مطلوبكم حاصلا واعلم
انا انما زيفنا هذه الطرق بامور هي مذهب الفلاسفة وان كنا نيا ضعفها واذا كان كذلك
كانت صحيحة على اصولنا وان كانت واهية على اصولهم ه **في ماهيته** الحركة وما اليه و
احكامها فيه ثلثة مباحث **فا** قد يكونان متضادين بالذات اما في الكيف فكالحركة
من السواد الى البياض واما في الكم فكالانتقال من غاية الزبول الى غاية النمو وقد يكونان بين
المتضادين بالذات كالانتقال من الصفرة الى النيلية ومن الزبول الذي ليس في الغاية الى النمو
الذي في الغاية وقد يكونان متضادين بالعرض اما لاجل عرضين لازمين كما في المركز والمحيط فانهما
متضادان لا لذاتيهما فان كلا واحد منهما نقطة بل لعارضين عرضا لهما وهو كون احدهما
غاية القرب من الفلك والاخر غاية البعد عنه او غير لازمين كما اذا انتقلت من جانب المسافة
الى جانب اخر فان احد طرفيها مبدا والاخر منتهى وكونهما كذلك ليس بالطبع بل بالاتفاق **ب**
كل نقطة نفرض في المستدير فان الحركة منها حركة اليها فيكون كل نقطة منها مبدا ومنتهى لكن
لا في آن واحد بل في آنين فتلك النقطة وان كانت واحدة بالعدد لكنها اثنتان بالاعتبار وذلك
يكفي في كونها بداية للحركة ونهاية لها وهن النقطة لا يجب ايضا ان تكون موجودة بالفعل والا
امتنع تحرك الفلك الا عند قاطع على الافق بل يكفي ان يكون موجودة بالقوة **ج** مبدا الحركة و
منتهاها له ذات وله انه مبدا او منتهى وهذان العارضان اما ان يكونا معتبرين بالقياس الى الحركة
او يعتبر كل واحد منهما بالقياس الى الاخر فالاول قياس التضايف لان المبدا مبدا الذي المبدا وبالعكس
والثاني على سبيل التضايف لانه ليس من عقل مبدا عقل منتهى وبالعكس وظاهر انه ليس تقابل
السلب والايجاب والعدم والملكة فلم يبق الا ان يكون تقابل التضاد وبالله التوفيق
و في نسبة الحركة الى المقولات معناها ان الجسم يتغير من صنف من تلك المقولة
الى صنف اخر

ما منه الحركة وما اليه وما فيه ومالة وما به والزمان **د في ان الكل متحرك** حتما او يمتنع
احتجوا فيه بسبعة اوجه **فا** لو تحرك لذاته لامتنع سكونه لان ما بالذات يبقى ببقاياها وفساد
التالي يدل على فساد المقدم **ب** ولدام كل جزء من الاجزاء المفترضة في الحركة ولو دام لما حصل الجزء الاخر
فلا يكون حركة فاذن الجسم لو اوجب لذاته الحركة لما اوجب الحركة **ج** لو تحرك لذاته لكان اما ان يكون له مكان
مطلوب فعند وصوله اليه يجب ان يسكن فلا يكون متحركا لذاته او لا يكون فحينئذ ليس بان يتحرك الى
جانب اولى بان يتحرك الى غيره. فاما ان يتحرك الى الكل وهو محال او لا الى شيء منها وهو المطلوب **د**
لو تحرك لانه لو جاز في كل جسم ذلك اولا به جسم ما فالمحرك لتلك الخصوصية **ه** الجسم قابل للحركة
فلا يكون فاعلا لها لاستحالة كون الشيء الواحد قابلا وفاعلا على ما مر **و** المتحرك اذا حرك فاما ان
يحرك بان يتحرك فيكون الحركة سابقا على نفسها او لا بان يتحرك فالمحرك من حيث هو محرك غير المتحرك **ز**
حركة الحركة الجسم يتوقف على حركة جزئيه وجزء غيره. فحركة الجسم يتوقف على حركة غيره وما يتوقف
على الغير لا يكون بالذات **ولقايل** ان نعترض الثلاثة الاول بالطبيعة فانها محركة لذاتها
مع انه لا يلزم من دوامها دوام الحركة ودوام اجزائها وحصرها عند الوصول الى المطلوب **فان قلتم**
اقتضاء الطبيعة الحركة مشروط بزوال حالة ملايمة فتجدد الحركة لاجل تجدد الغرب والبعد من
تلك الحالة والسكون انما يحصل عند الوصول الى الملايم **فنقول** اذا عقلتم هذا العذر في الطبيعة
فاعقلوا مثله في الجسم وحينئذ لا يمكن دفع هذا الاشكال الا بان الجسمية لو اقتضت ذلك لكان كل
جسم كذلك وهو الحجة الرابعة التي لو صحت لاستقامت فتقع الثلثة الاول حتما **ثم الاعتراض**
عليها انا لا نسلم استواء الاجسام في الجسمية لا سيما على مذهب الحكماء على ما سياتي تقريره ان شاء الله تعالى
ثم ان سلمنا ذلك لكن لا نسلم انه يلزم من الاستواء في الجسمية الاستواء في جميع الصفات اللازمة فان
الافلاك متساوية ومساوية للعناصر في الجسمية مع انه يستحيل على كل واحد منها اكثر مما وجب للاخر
لاستحالة الخرق عليها عندكم فكل ما جعلتموه عذرا هناك فاقبلوه منا وعذركم هناك ان ذاك
لاختلاف المواد فلم لا يجوز في مسئلتنا مثله **واما السادسة فركيكة** لان من قال المحرك هو
المتحرك لا يعني به انه من حيث هو متحرك علة لحركة نفسه بل يعني به ان الشيء المعروض له المتحركية
هو الذي عرض له المحركية بعينه **واما السابعة فضعيفة** لان حركة الجسم انما يتوقف على حركة

منها وقد يعتقد انها عبارة عن بقاء حال العوض الواحد المعين مع بقائه بعينه وذلك باطل
على ما مر ز في المقولات التي تقع فيها الحركة المشهور وقوعها في اربع الكم والكيف
والاين والوضع اما الكم فالمشهور ان وقوع الحركة فيه على وجهين فا بالتخلخل والتكاثف
ب بالنمو والذبول واحتجوا على الاول بامرين ولمبتين اما الاولى فان
تمص فتكب على المآ فيدخلها المآ فاما ان يكون لحصول الخلا فيها وهو محال اولان الجسم الكائن
فيها ازداد مقدارا عند المص بالقشر ثم تكاثف بطبعه عند صعود المآ وهو المطلوب
ب تصدع الاواني عند غليان مآئها اما ان يكون لشيء خارج عنها او داخل فيها والاول
هو ان يقال النار نفذت في المآ فعظمت حجمه وذلك باطل لانها اما ان تنفذ في ثقب كانت
خالية وهو محال لاستحالة الخلا ولانها اذا امتلأت وجد الازدياد الحجم او في ثقب مستحدثة
وهو ايضا باطل لان ازدياد الحجم اما ان يكون قبل النفوذ وهو محال لان الماس قبل نفوذه
في المحسوس لا يزيد في حجمه اومعه وذلك محال لان النفوذ حركة وليس في الحركات شيء غير
منقسم حتى يقال انه اول الحركة او بعدها وهو محال لان النفوذ موجب لزيادة الحجم الموجبة
للانصداع فيلزم وقوع الانصداع قبل وقوعه هذا خلف واما ان كان لشيء داخل الآنية
فنقول كذا ما لحركة مكانيه وهو محال لان تلك الحركة ان كانت الى جهة واحدة وجب ان تنقل
الماء اليها لان تنقله اسهل من صدعه او الى جهات مختلفة فيكون الطبيعة المتشابهة تفعل
افعالا مختلفة واما لازدياد مقدار ما في داخلها وهو المطلوب واما اللمبتان
فا الجسم مركب من الهيولى والصورة والهيولى ليس لها في ذاتها مقدار وما لا مقدار له في ذاته
كانت نسبته الى جميع المقادير واحدة فمادة الجسم الكبير قابلة لمقدار صغير وبالعكس ب الجسم
سواء كان مركبا من الهيولى والصورة او لم يكن كذلك لكن مقداره زائد على ذاته ونصف الجسم البسيط
مساو في تمام الطبيعة لكله والمتساويان في تمام الماهية يتساويان في جميع الاحكام فاذن كل الجسم
امكن انضافته بجسم نصفه وبالعكس وهو المطلوب واعلم ان التقسيمين في الوجهين الاولين
غير محيحين بطرق النقيض والثالث والرابع يقتضيان جواز التخلخل والتكاثف على الافلاك
وهم لا يقولون وان يصير البحر في مقدار القطرة وبالعكس والا يكون لشيء من المواد استحقاق

لمقدار معين من المقدار فوجب الا يكون استمرار الاشياء على مقاديرها المعينة دائما ولا اكثريا هذا
بعد المساعدة على ما هو الاصل لهذا الباب وهو كون المقدار عرضا ح في النمو
والذبول اذا ازداد الجسم بسبب اتصال جسم آخر به وكانت الزيادة مداخلة في الاجزاء
اجزاء الى جميع الاقطار متشابهة بطبيعته فذاك هو النمو وضده الذبول والمشهور ان ذلك
نوع ثان للحركة في الكم وهو بعيد عندي فان الاجزاء الاصلية والزائدة باقية كل واحد على مقداره
الذي كان نعم ربما تحرك كل واحد منها في اينه او وضعه او كيفه لكن ذلك في الحقيقة ليس حركة في الكم
ط في الحركة في الكيف ولنتكلم في انواعه الاربعة اما الانفعاليات والانفعالات فوقوع
الحركة فيها يستدعي بيان مقامين فا ان جواهلها قد يتغير فيها مع بقاء طبايعها النوعية
ب ذلك التغير لا يقع دفعة بل على التدريج اما المقام الاول فمن الناس من انكر
الاستحالة فزعم ان الحار لا يصير باردا ولا بالعكس وخرجوا تسخن النار اما بنفوذ اجزاء نارية خارجة
فيه او ببروز اجزاء كامنة فيه او بانقلاب بعض اجزاء المآ نارا واختلاطها بالباقي فاما ان تسخن
جرم المآ مع بقاء مآئيته فلنبطل هذه الوجوه الثلثة اما الكمون فبالطل الوجهين فا الاجزاء
النارية الكامنة في المآ اما ان يقال ان سطح البشرة ما كان يصل اليها حال كونها كامنة او كان
يصل اليها والاول باطل لان المآ لطيف يسهل تفريق اتصاله لا سيما ما يكون اتصاله به غير طبيعي
والثاني يقتضي ان يحس به ابدا كما حس حال تسخنه ب البروز لا بد له من سبب خارجي والا كان
حاصلا ابدا وهو النار ثم ان النار الخارجية لو اقتضت بروز النيران الكامنة لاقتضى كل واحد
من النيران الكامنة بروز المثلين في الجزء الاخر وانجذابه اليه وذلك يقتضي انجذاب كل واحد من تلك
النيران الى موضع واحد وانفصالها عن الخليط واما الورود فهو باطل لثلثة اوجه فا ان
جبلا من كبريت تمسه نار صغيرة قدر شعلة مصباح ثم يبعد عنه بعجلة فيشتعل كله نارا فان كان
بالورود عليه من الخارج وجب الا يكون اكثر من تلك الشعلة ب الجدار اذا وضع على شيء يرده
فان كان ذلك لتحلل اجزاء حديدية نافذة فيه فذلك باطل لان البارد نفور بالطبع عن الحار فلا تحرك اليه
بالطبع اللهم الا ان يقال ان مجاورتها سبب لحصول الاستعداد لذلك النفوذ وذلك قول
بالاستحالة ج الجسم قد تسخن بالحركة وقد يغضب الانسان فيتسخن بشرته من غير ورود نارية

عليه واما انقلاب بعض اجزاء الماء نارا فذلك ايضا باطل لان الاجزاء المائية متشابهة فلا يكون بعضها
بالانقلاب نارا اولى من الباقي الا لان القريب اولى بقبول الاثر من البعيد فكان يجب اذا ظهرت
السخونة ان يظهر كل السخونة في بعض الماء حتى يصير بعضه كالنار ويبقى الباقي على كمال برودته
لكن ليس الامر كذلك بل يظهر بعض السخونة في كل الجسم ولما بطلت الاحتمالات الثلثة ثبت
القول بالاستحالة **واعلم** ان الجمهور تنعوا في اثبات الاستحالة في هذا النوع من الكيف
مطلقا بما ذكرناه وانه غير كاف لان ذلك انما يدل على وقوع الاستحالة في حرارة بعض الاجسام
وبرودتها فاما في الكل حتى يقال النار مع بقاء ناريتها تبرد فلا واما ان الارض مع بقاء
ارضيته يصير رطبا لا على سبيل البل والماء مع بقاء مائيته يصير يابسا كيبوسة الارض لا على
سبيل التشف وان الاسود يصير ابيض وان الحلو يصير مرا الى غير ذلك من الكيفيات المحسوسة
فذلك مما لم يشتغلوا به اصلا نعم ربما حاولوا ان الارض ينقلب ماء او بالعكس ولكن ليس
ذلك مما ذكرناه في شيء لانه فرق بين اثبات ان الارض هل يمكن زوال الصورة الارضية عنه ويتصف
بالصورة المائية وبين ان يقال الارض مع بقاء صورتها الارضية هل يمكن اتصافها بالرطوبة فثبت
ان هذا المطلب لا بد من تصحيحها بما مر وبما ذكروه **المقام الثاني** في ان تبدل
هذه الكيفيات لا توجد دفعة بل يسيرا يسيرا فما رايت احدا منهم اشتغل بالبرهان عليه
بل كانهم تنعوا فيه بما لحس من ان انتقال الماء من البرودة الى السخونة وانتقال الحصرم
من الحموضة الى الحلاوة ومن الخضرة الى الحمرة على سبيل التدرج **واعلم** انه ليس كل ما حدث
في الحس دفعة كان في الحقيقة كذلك وبالعكس اما الاول فلان الشيخ حكى حجة في افساد
الشعاع البصري الخارج وهو انه كان يجب ان يكون نسبة زمان حركة الشعاع الى شيء على بعد ذراعين
الى زمان حركته الى الثوابت نسبة المسافتين فيجب ان يظهر بين الزمانين تفاوت عظيم
فكان يجب اذا فتحنا العين الا ترى الثوابت الا بعد زمان ثم انه زيفها وقال من الممكن ان
يفرض زمان غير محسوس قصيرا ويحصل فيه حركة الشعاع الى الثوابت ثم انه يمكن ان نقسم ذلك
الزمان الى غير النهاية وحينئذ يحصل فيه جزء نسبة المسافة القصية الى المسافة البعيدة فهذه
النسبة تكون حاصلة مع ان الزمان العظيم لا يكون محسوسا **فاقول** هذا تفريح

اثبات م

بانه ليس كل ما كان في الحس دفعة كان في الحقيقة دفعة واما العكس فلان نحن الصور الحيوانية
تحدث دفعة مع انا نرى المني تكون حيوانا يسيرا يسيرا وما ذاك الا لانه وان كان متدرجا في الحركة
حاصلة دفعة في الحقيقة واذا ثبت ذلك ظهر انه لا يمكن التعويل في وقوع الحركة في هذه الكيفيات
على التدرج المحسوس ثم الذي يدل على فساده ان الكيفية اذا تغيرت فهي اما ان لا تبقى مع التغير او تبقى
فان لم تبق فاما ان يكون عدمها على التدرج وهو محال على ما مر او دفعة فيكون آنيا وحينئذ ان
استمر بعد ذلك لم يكن الحركة في الكيف مستمرة لان استمرار الكيف حدا استمرار الحركة
في الكيف او لا يستمر فيحدث لا محالة كيفية اخرى حدوثا آنيا فاما ان لا يكون بين الآنين زمان فيلزم
تتالي الآنات وهو محال او يكون فلا يكون التغير مستمرا في الحقيقة واما ان بقيت تلك الكيفية
فاما ان يكون قد حدث حال تغيرها شيء او زال شيء او ما حدث شيء ولا زال شيء والاول والثاني
يعود التقسيم المذكور فيهما بعينه والثالث ممنوع من وقوع التغير اصلا **واعلم** ان المحققين
اتفقوا لاجل هذه الدلالة على استحالة بقاء الكيفية الواحدة بالشخص مع الاشتداد او
النقصان بل زعموا ان المعنى منها تتوالى انواع متباينة بالماهية كل واحد منها آني الوجود
واذا كان كذلك فلا بد من تخلل الاعدام بين تلك الآنات لئلا يلزم تتاليها وذلك يقرر ما قلناه
من هذا الحدوث وان كان متدرجا في الحس لكنه في الحقيقة ليس كذلك **واجاب**
الفارابي عنه بان هذه الانواع موجودة بالقوة فيكون تلك الآنات المتتالية بالقوة لا بالفعل
وهذا ليس بشيء لانا لما دللنا على انه لا معنى للتغير الا تلك الانواع المتتالية لزم من كون ذلك التغير
بالفعل كون تلك الانواع بالفعل **فان قيل** لما اقمتم الدلالة على الحدوث التدرجي حقيقة
فما قولكم في هذه التدرجات المحسوسة **قلنا** لتحقق قولنا فيه في مثال واحد حتى يقاس عليه
الباقي فلنفرض بين السواد والبياض عشر مراتب فاذا جعلنا المرتبة الاولى السواد في تلك الالوان
المتوسطة ما يكون بالحقيقة مخالفا للسواد الذي هو الطرف لكن الحس لا يفرق بينهما ثم يتلو ذلك
النوع نوع آخر لا يظهر التفاوت بينه وبين ما قبله وكذا القول في الثالث والرابع الى آخر المراتب
فكل نوعين متتالين من تلك الانواع المختلفة في الماهية مما لا يقوى الحس على ادراك ما بينهما من
المخالفة الا ان المرتبة الاخيرة اذا نسبت الى المرتبة الاولى ظهر التفاوت العظيم المحسوس فاذا وجدت

امتناع ص

الحاصل

نسبة

كل واحد من هذه المراتب في آن واستمر كل واحد منها زمانا كان التدرج الحسي حاصلا وان لم يكن التدرج الحقيقي حاصلا واذا تلخص ذلك **فاعلم** انا متى قلنا في عرض من الاعراض انه مما يقع فيه الحركة عنينا به هذا التأويل **واما الغير** **ى في الحركة في الحال والملكة** اما وقوعها في العلم فلما نزاع ان نازع فيه من حيث ان الذي فرض علما ان حصل معه احتمال النقيضة ولو على ابعد الوجوه لم يكن علما وان لم يحصل ذلك الاحتمال اصلا استحال ان يوجد ما هو اقوى منه واما الظنون والارادات والكراهات والالام واللذات والشهوة والنفور والصحة والمرض والاحساسات فكل ذلك مما يقع فيه الحركة على الوجه الذي لخصناه والعلم به ضروري **يا في الحركة** في النوعين الاخيرين واما وقوع الحركة في الفوق والاتحاد وامتناع وقوعها في الكيفيات المحضة بالكميات فظاهر بنفسه ويمكنك الاستمداد مما مر ايضا **بيت في وقوع الحركة** في الاين والوضع اما الحركة في الاين فمعلومة بالضرورة واما الوضع فكلام الشيخ يوهم انه هو الذي وقف عليها دون من قبله وليس الامر كذلك فان الفارابي ذكره في مختصر له مسمى بعيون المسايل في موضعين ثم الدلالة عليه ان الجسم الذي لا مكان له كالفلك الاعظم او ما لا مكان له لكنه لا يخرج عن مكانه كسايط الافلاك اذا تحرك لا عن مكانه بل فيه لم يكن حركته مكانية بل انما يتغير نسبة اجزايه الى امور خارجة عنه اما حاوية او محوية واذا تغيرت تلك النسب تغيرت الهيئة الحاصلة بسببها وهي الوضع **فان قيل** كل واحد من اجزاء الفلك متحرك حركة مكانية قلنا انكر الناس ينازعون في ذلك وبتقدير ثبوته فالمقصود حاصل لان الاجزاء وان تحركت عن امكنتها والبتها لكن المجموع ليس كذلك ولا شك ان الهيئة الحاصلة له بسبب ما يعرض من لاجزايه من النسب متغيرة عند تغيرها **بحث في بيان انها لا يقع** في سايط المقولات اما الجوهر فالامر فيه على قولنا ظاهر لان الجوهر هو القايم بالنفس والحركة لا يتأتى الا في الصفة على ما لخصناه واما على قول ارسطو حيث اثبت الصور الجوهرية فانه لا بد له من الدلالة على ذلك ولا بد من بيان مقامين **الاول** ان الصور الجوهرية ممكنة الزوال عن مواداتها في العناصر والخلاف مع منكر الكون والفساد والكل انما جوزوا ذلك في العناصر لا في الافلاك والكواكب **واعلم** ان العناصر لما كانت اربعة كان ممكنات الكون اثني عشر الا انا متى اثبتنا لكل واحد منها وهو صورة الارض ماء والماء هواء والهواء نارا

وهو المقصود

منها

حصل المقصود في الكل لانه يتبين هذا القدر ان المادة مشتركة بين الكل **واحتجوا** على انقلاب الارض ماء بان اهل الحيل يحفرون مياها عادة ويجعلون فيها اجسادا صلبة مجوفة حتى تصير مياها جارية كما يعقدون المياه الجارية احجارا صلبة وعلى انقلاب الماء هواء تبخر الماء عند التسخين وعلى عكسه بان القدح اذا وضع في الجب يبقى طرفه خارجا عنه ويشد راسه فانه يجتمع فيه ماء كثير وعلى انقلاب الهواء نارا بانه عند الالحاح بالنفخ يحصل ذلك وعلى عكسه بما يحصل عند الانطفاء واعلم ان هذه امور جزيية غير بعيدة عن جهات الاحتمالات فلا يفيد هذا المطلوب العلمي وقد ذكرنا ان كل الجهات التي للمباحث المشرفية بالمعتمد الاجسام متساوية في الجسمية ومختلفة في هذه الصفات فلو وجب اتصاف شيء منها بشيء لكان ذلك لاجل الجسمية وهو محال لامتناع الاختلاف في المعلول عند الاتحاد في العلة **الثاني** ان الامر حال في الجسم وهو محال لانه ان كان لازما عاد المحال وان لم يكن لازما لها لم يكن هذه الكيفيات الحاصلة بسببها لازمة اولما يكون محلا لها وهو محال لما ذكرنا في باب ان المقدار عرض انه يستحيل ان يكون للجسمية محل اولما لا يكون حالا ولا محلا وهو محال لان ذلك ان كان جسما او جسمانيا عاد التقسيم والا كانت نسبته الى كل الاجسام واحدة فاما ان يجب افادته للكل كل الصفات وهو محال او لا يجب شيء منها وهو المطلوب وهذه الطريقة متينة وفيها ابحاث دقيقة ذكرناها في نهاية العقول ولكنها لا يتمشى على اصول الفلاسفة فانهم يجعلون الكون والفساد على الافلاك

المقام الثاني في ان حدوث هذه الصور لا يمكن ان يكون على سبيل التدرج هذه الوظيفة متوجهة عليهم لا علينا **وقد احتجوا** عليها بامور ثلثة **فا** الصورة عند استدادها او تنقصها اما ان يبقى نوعها فيكون قد حدث معها شيء لم يكن او زال شيء كان مع كون تلك الصورة كما كانت وان لم يبق فذاك عدم الصورة لا اشتدادها ثم لا بد وان يحصل عقيبها صورة اخرى ثم ان تلك الصور المتعاقبة اما ان يوجد فيها ما يبقى اكثر من آن واحد فيكون حال الحركة لا حركة او لا يوجد ذاك فهناك صور آنية متتالية وهو محال لامتناع تتالي الآنات **ب** الحركة في الصور انما تكون بتعاقب صور لا يوجد واحد منها اكثر من آن واحد وعدم الصورة المعقوبة يوجب عدم الذات فاذن لا يبقى شيء من تلك الذوات زمانا وكل متحرك فانه موجود زمان

حينيذ

الحركة

فالتي من المواد تتحرك في صورها ج الصور جوهر والجوهر لا ضد له وما لا ضد له فلا يتحرك عنه
واليه فالصورة لا يتحرك عنها واليها واعلم ان الوجه الاول دلالة جيدة ولكنها مانعة من الحدوث على التوالي
مطلقا سواء كان الحادث جوهرا او عرضا وذلك يقتضي المنع من الحركة في الكيف والكم والثاني ضعيف لان
قوله الصور المقومة توجب عدم الزوال ان عنى به انه يوجب عدم المجموع الحاصل منها ومن حاملها
فذلك حق لكن لا نجعل المتحرك ذلك المجموع وان عنى به ان ذلك يوجب عدم المادة الحاملة فذلك باطل
والا لزم عدم المادة عند عدم الصور المعينة وحدوثها بحدوث الصور المعينة وكل كاين وفاسد
فله مادة عند الشيخ فللمادة مادة الى نهاية هذا خلف والثالث ضعيف لما بينا ان قولهم
الصورة لا ضد لها نحن لفظي هذا ملخص ما في هذا البحث فان قيل بكيف الحال عندكم فيه
قلنا قد بينا ان المعنى بالاشتداد والتنقص توالي امور مختلفة في الماهية متماثلة في الحس وليس
في الوجود شيء يخالف قوة الحياة في الحقيقة ويشابهها عند التخيل ولما لم يكن الامر كذلك لا جرم
لم يكن القوة الحيوانية والانسانية قابلتين للمفاوتة واما سائر القوى فلم يثبت عندنا انه لا يعرض
لها الحركة بالتفسير الذي ذكرناه واما المعقولات النسبية فانها تابعة للموضوعات ان كانت
متحركة فهي كذلك والا فلا وفيه ايضا كلام قد تقدم ید في السكون الجسم اذا استقر في
المكان الواحد قيل كونه مستقرا فيه وهو امر ثبوتي من مقوله الاين بالاتفاق وله انه ليس بمتحرك
وهو امر عدمي بالاتفاق وانت بالخيار في اطلاق اسم السكون على اي منهما شيت وظهر ان الخلاف المشهور
في ان السكون عدمي او وجودي لفظي لكن المشهور عند الحكماء انه عدم الحركة عما من شانه ان يتحرك وهذا
القيد الاخير احترازي عن المفارقات یه في ان المقابل للحركة اي سكون زعم بعضهم ان
مقابلها السكون فيما عنه الحركة وآخرون انه ليس كذلك بل الحق ان السكون في المكان مقابل
للحركة منه واليه لان السكون ليس عدم حركة خاصة والا لكان كل متحرك ساكنا لان كل متحرك فقد عدم
عنه ما عدا تلك الحركة فالحركات بأسرها عدم كل حركة نعم ان جعل المقابل للسكون الحركة التي يطرأ
عليه فهي الحركة عن المكان وان جعل المقابل الحركة التي يطرأ عليها السكون فهي الحركة الى المكان وان
جعل المقابل الحركة التي يمكن طروها على السكون وطرو السكون عليها على البدل فذاك غير
موجود یو في ان الجسم كيف يخلو عن الحركة والسكون انه لا يخلو عنهما وايضا كليات العناصر

ارادوا به احتراز عن عدم
التضاد بالاضافة وحدوا
عليه

واحد من انواع النهايات حدا محدودا بالطبع في الصغر لكنه لا يتعداها والا مر فيه كما ذكرناه
في الكيف التقسيم الرابع الحركات قد تكون متضادة وقد لا تكون هاهنا ز
مباحث فا في تضادها اما المختلفة الاجناس كالنقلة والاستحالة والنمو فقد تجتمع
معا فان تعاندت في بعض الاوقات فليس ذلك لماهياتها بل لامور خارجية واما الداخلة
تحت جنس واحد فهما متضادان كالسوة والتبيض ب في علة تضادها
ليست هي تضاد المحل لان حركة الحجر فسرا وحركة النار طبعا الى فوق غير متضادتين مع
تضاد هاتين الفوقيتين ولا لازمه لانها غير متضادة وبتقدير ذلك لكنها عارضة للحركة وتضاد
العارض لا يوجب تضاد المعروض ولا منافيه للحركة لان الصاعدة ضد الهابطة مع وحدة الطريق
فمن ان يكون العلة تضاد ما عنه وما اليه لا يقال مبدا الحركة ومنتهاها نقطتان غير
مختلفتين بالماهية فكيف يقتضيان تضاد الحركة لانا نقول تعلق الحركة بهما لا من
حيث كونهما نقطتين بل من حيث ان احدهما مبدا والاخر منتهى وهما من هذا الاعتبار متضادان
ج في ان تضادها ليس للحصول في نفس الاطراف بل للتوجه اليها لو كان التضاد للحصول
في نفس الاطراف لما كان بين الحركات الموجودة تضاد لكن التالي كاذب فالمقدم مثله بل ذاك للتوجه
الى الاطراف د في ان الحركتين الطبيعيتين المختلفتي المأخذ هل تختلفان لا مثاله نزول
الحجر من حيز الهواء وصعود من حيز الارض ولا شك في اختلافهما وامتناع اجتماعهما لذاتيهما
في المحل الواحد ولا باس بان تفعل القوة الواحدة فعلين متضادين عند شرطين متنافيين
ه في ان الحركة المستقيمة لا تضاد المستديرة لخط المستقيم يمكن ان يكون وترا
لقسي غير متناهية فلو كانت الحركة المستقيمة ضدا للحركة المستديرة لكان للشيء الواحد اضداد
غير متناهية وهو محال لان ضد الواحد واحد وايضا فكل قوس يفرض ضد الذكر لخط فهناك
قوس اخرى اعظم تحد بامنه هي اول بالقدرة فاذن لا قوس الا وهناك قوس اخرى بعدها في
الخط المستقيم اشد من بعد القوس الاولى فاذن لا شيء من القسي باضداد للذكر لخط المستقيم
فيلزم الا يكون ذلك الخط المستقيم ضدا لشيء من تلك القسي لان المضادة لا تحقق الا من الجانبين
و في ان الحركات المستديرة لا تتضاد الذي يظن ان الحركة على التوالي تضاد ما لا يكون
كذلك

بالطلان كل واحد منهما يفعل مثل ما يفعل الاخر في النصف الاخر والذي عندي ان امثال هذه المباحث
لفظية لانه ان اريد بالضدين كل معينين يمتنع اجتماعهما في المحل الواحد دفعة واحدة فالحركة المستقيمة
تضاد المستديرة والمستديرات ايضا متضادة لامتناع اجتماعها وان اريد بالضدين مع ذلك
ان يكون ما منه وما اليه امورا موجودة بالفعل متضادة في الحقيقة فالمستقيم على هذا
التقسيم لا يضاد المستدير وكذا المستديرات وامثال هذه المباحث مما لا يعجبني الاطناب فيها

ز في تضاد السكنات انها لا تتضاد لتضاد الساكن والمسكن والزمان على ما مر في
الحركة وليس له تعلق بما منه وما اليه فتعين ان يكون ذلك لتضاد ما فيه ثم ان السكون في المكان الاعلى ضد
السكون في المكان الاسفل **القسم الخامس** لحركة قد يكون مستقيمة
ومستديرة وتركيبه منهما كحركة العجلة والكرة المدحرجة وهي اللولبية وفيه ٥ مباحث

فالاول انه لا يجب انتهاء كل حركة مستقيمة الى سكون هذا هو مذهب افلاطون خلافا
لارسطو لنا الحجر لو وجب وقوفه بين حركتيه لما كان رجوعه دايما ولا اكثريا وفساد
التالي يدل على فساد المقدم بيان الشرطية ان القوة المحركة للحجر الى اسفل باقية فيه فلا تفرق
الهوآء الا لوجود ما يفوق الطبيعة عن التحريك الى اسفل وذلك المعوق يستحيل ان يعدم لذاته
والا لما وجد ولا للقوة الطبيعية او للجسم الحامل لها اولشيء مما وجد فيه والا لما وجد مع شيء
منها بل انما يعدم لسبب خارجي ثم لا يخلو اما ان يكون وصول السبب الخارجي المعدم لذلك
العايق الى الحجر واجبا او لا يكون فان كان واجبا لزم امتناع حصول هذا العايق ويلزم من
امتناع حصوله امتناع حصول السكون وان لم يجب لم يكن جميع حصوله مطردا دايما ولا اكثريا فلا
يكون زوال ذلك العايق دايما ولا اكثريا فلا يكون عود الحجر دايما ولا اكثريا **لا يقال**
لم لا يجوز ان يقال السكون المتخلل واجب فاستغنى عن السبب وان سلمنا انه لا بد من سبب لكن
لم لا يجوز ان يقال القوة القسرية كانت في اول الامر غالبة على القوة الطبيعية فلا جرم كان
حصول مقتضى القوة القسرية ارجح من حصول مقتضى القوة الطبيعية ثم ان القوة القسرية
لا تزال تضعف بسبب مصاكات الهوآء المخروق الى ان تصير معادلة للقوة الطبيعية وهناك
يحصل الوقوف ثم ان القوة القسرية تضعف بعد ذلك فتستولي القوة الطبيعية حينئذ وينزل

الحجر

او تقول لم لا يجوز ان يقال العاسر كما افاد قوة تحرك الحجر الى فوق فقد افاد مع ذلك قوة
تسكنه في ذلك الموضع المخصوص فلاجلها سكن هناك **لانا نجيب** عن الاول بان ذلك السكون
ان كان واجبا لذاته لزم كونه دايما وان كان ممكنا لذاته فلا بد له من سبب وايضا فكل سكون فهو في
زمان وكل زمان منقسم والذي يقع في نصف ذلك الزمان ايضا سكون وهو كاف في كونه
فاصلا بين الحركتين فاذن كل سكون يفرض فيما اقل منه بلا غاية فلا يكون وقوع ذلك القدر واجبا
وعن الثاني ان القدر الذي بقي من القوة القسرية حال الاعتدال لا بعدم لذاته بل لا بد له من
سبب وليس هناك سبب ضروري يوجب عدمه مثل ان يكون هناك واقع او جاذب الى
اسفل والقوة القسرية انما تضعف لمصاكات الهوآء وهي انما تحصل حال الحركة فاما
حال السكون فلا واذا لم يوجد سبب يبطل تلك القوة القسريه المعادله للقوة الطبيعية
وجب ان يكون بقاؤها اكثريا فيكون وقوف الحجر في الجو اكثريا لكن رجوعه هو الدايم
او الاكثري هذا خلف وعن الثالث ان القوة المسكنة التي افادها القاسر محال لوجهين
اما اولا فلان تلك الافادة اختيارية فلا بد وان يكون معلومة للمفيد ومتى رمى حجرا الى فوق
فانه لا يخطر بباله السكون والقوة المسكنة ولا يقصد الا تحريك الحجر الى العلو **واما ثانيا**
فلان تلك القوة حين ما يصير مسكنة بالفعل وجب استمرارها الا اذا وجد ما بعدمها وذلك
المعدم ليس الطبيعة ولا الجسم ولا شيء مما كان فيه والا لما وجدت هذه القوة فلا بد
وان يكون امرا خارجيا اتفاقيا وحينئذ يعود الالزام المذكور **دليل آخر** اذا فرضنا
نزول جبل عظيم من الهوآء في تلك الحالة رمينا حجرا له الى فوق فحينما وصل الجبل اليها
لا بد وان ترجع تلك الحجر له فلو وجب وقوعها بين حركتيها لزم حينئذ وقوف الجبل في الهوآء
وذلك مستبعد جدا **واحتج** الشيخ على وجوب هذا السكون بان الميل هو العلة
القريبة لحركة الجسم من حد الى آخر من المسافة والشيء اذا حرك جسما الى حد فلا بد وان يكون
هو الموصل له اليه وعلة الوصول حاصلة معه والوصول الى الحد في الآن فذلك الميل موجود
في ذلك الآن ثم اذا رجع الجسم عن ذلك الحد فلا بد وان يكون الميل آخر وهو ايضا آني فاما ان يجتمع
الميلان في آن واحد وهو محال لاستحالة ان يجتمع الميل الاتي مع الميل عنه او في آنين فان لم يكن بينهما

زمان لزم تناهي الآنات وان كان قد حصل **والجواب** عنه من وجهين **اما اولا** فهن الحجة لا تتمشى في الحركة في الكم والكيف لانه لا حاجة بها الى الميل **واما ثانيا** فلان لم امتناع الميل دفعة واحدة وقد مر تقرير ذلك في مباحث التقدم والحدة **ب في ان الحركة** اجتماع م

المستديرة بالذات لا يكون الا ارادية لان حركة الطبيعية هرب عن حالة منافرة وطلب لحالة ملايمة وذلك لا يتاتى في المستديرة اما انها لا يمكن ان يكون هربا فلان كل نقطة تتحرك عنها الجسم بحركة مستديرة متحركة عنها عين حركته اليها لما مر وايضا لا يكون مقصودا فتلك الحركة ليست هربا بالطبع عن شئ **لا يقال** ليس ان الجرم المستقيم الحركة يطلب بحركته نقطة وعند وصوله اليها يفارقها بالطبع مع انها كانت مطلوبة بالطبع **لانا نقول** هربه عنها ليس بعينه توجها اليها بخلاف المستديرة واما انها ليست طلبا لحالة ملايمة فلوجهين **فا** الطبيعة اذا وصلت الجسم الى الحالة المطلوبة سكنته والمستديرة ليست كذلك **ب** الطلب الطبيعي للكل فاية لابد وان يكون على اقرب الطرق والا لكانت الطبيعة صارفة عنه فيكون الطبيعة محركة اليه صارفة عنه وذلك محال واقرب الطرق هو المستقيم فكل حركة طبيعية مستقيمة وينعكس انعكاس النقيض ان ما لا يكون مستقيما لا يكون طبيعيا فالحركة المستديرة غير طبيعية ولا قسرية لان القسر على خلاف الطبيعة ولما لم يكن هناك طبيعة يقتضي امرا استحال ان يوجد ما يعاندها فامتنع كونها قسرية فهي اذن ارادية **فان قيل** الحركة الارادية لا يبقى على نهج واحد **قلنا** هذا باطل لان الاختيار الواحد يمكن ان يبقى زمانا ومتى بقي الاختيار بقي الفاعل فاعلا لذلك المختار لاستحالة تعلق ما مر واذا امكن استمرار الفعل الحيواني زمانا قصيرا امكن ذلك دايما وعنه **قال** مطلوبية المختار اذا طلب الافضل لم يكن بينه وبين الطبيعي فرق **ج في ان الحركة** المستديرة هي العلة لحدوث الحوادث بالذات الحوادث العنصرية مبادئها اما ان يكون عنصرية او لا يكون فان كانت عنصرية فاما ان يكون نفس اجسامها او قوى مركوزة فيها والاول باطل لما مر غير مرة والثاني فاما ان يكون القوى لها شعور بما يصدر عنها او لا يكون والاول هو القوة الاختيارية والثاني لا يخلو اما ان يكون تلك القوى ملايمة لذلك الجسم او لا يكون فالاول هو القوة الطبيعية والثاني هو القوة القسرية والقوة الطبيعية

اما ان يكون حاصلة للبسائط كالنارية والهوائية او لا يكون وهي كقوة المغناطيس على جذب الحديد فظهر ان القوى العنصرية هي هذه الاربع الارادية القسرية الطبيعية البسيطة الطبيعية المركبة وان شيا منها ليس مبدا اول لحدوث هذه الحوادث اما الاختيارية فلانها قوى على الطرفين فلا بد لها من مرجح فان كان ايضا اختيارا لزم اما التسلسل او الانتهاء الى غيره فلا يكون هو مبدا اول واما الطبيعية التي للبسايط فهي ايضا ليست مبادئ اول لوجهين **اما اولا** فلان كل عنصر يصح عليه الكون والفساد فاختصاص حامل تلك القوة بها ان كان للجسمية ولوازمها عاد المحال في انها لا يكون متخالفة الطبيعة واذا لم تكن متخالفة لم يكن متفاعلة فلا يكون القوة الطبيعية مبدا فضلا عن ان يكون مبدا اول وان كان لامر مفارق لم تكن القوة الطبيعية مبدا اول **واما ثانيا** فلان الاختبار دل على ان شيا من القوى الطبيعية لا يفعل افاعيلها الا عند تلاقي حواملها والاجسام المتفاعلة متخالفة بالطبع لان الشي لا يفعل في مثله والاجسام المتخالفة بالطبع متنازعة بالطبع الى التباعد وما كان كذلك لا يكون متلاقيه بالطبع فاذن تلاقيها لامر اخر وذلك الامر ان كان جسما عاد البحث والا فحينيذ يتوقف حدوث الحوادث على القوى الطبيعية على تفاعلها المتوقف على تلاقيها المتوقف على الجامع القاسر لها على الالتقاء مع ان ذلك الجامع ليس من العناصر فالقوى الطبيعية ليست مبادئ اول والقوى المركبة اولى الا يكون كذلك واما القسرية فظاهر انه لا يستند كل قسر الى قسر اخر بغير نهاية بل لا بد من الانتهاء بالاخرة الى طبيعة او ارادة فاذا لم يصلح لتلك كانت القسرية بالآخرة تصلح لها اولى فاذن الحوادث العنصرية لا بد من استنادها الى امور غير عنصرية وهي اما ان يكون حادثة او قديمة فان كانت حادثة احتاج كل واحد منها الى اخر الى نهاية فتلك الامور ان كانت معا لزم علل ومعلولات لا نهاية لها دفعة وهو محال وان كان بعضها قبل البعض لم يكن السابق علة موجبة للآخر حتى وان كان قديما فاما ان يكون صدور الحوادث عنه موقوفا على تغير او لا يكون فان كان الثاني لزم من قدمه قدم الحوادث هذا خلف وان كان فتلك الامور المتغيرة اما ان يكون آنية وهو محال لاستحالة تناهي الآنات وتقدير صحته فكل واحد منها لا يكون متعلقا بما بعد فلا يكون واجب الانتهاء اليه فلا يكون علة لما بعد

بالعرض او زمانية وهي الحركة وهي اما مستقيمة وهو محال لان كل حركة مستقيمة منتهية
الى السكون او مستديرة وهو المطلوب ومثال ذلك ان الثقيل في هويه لا ينتهي الى حد من
حدود المسافة الا ويصير ذلك الانتهاء سببا لان يتحرك منه الى الحد الذي يليه والموثر في تلك الحركة
بالحقيقة هو الثقل ولكن لولا انتهاء الجسم بالحركة السابقة الى ذلك الحد لاستحال وجود تلك
الحركة لان قبول الانتهاء الى ذلك الحد استحال ان يوجب الثقل تحريكه من هناك ولما تحرك الى ذلك
الحد صار الثقل بحيث يمكنه تحريكه منه فالحركة السابقة قربت الثقل من تلك الحركة بعد بعده
عنها ومن الحركات الارادية ان ارادة الذهاب الى الحج ارادة كلية وهي سبب لحصول ارادات
جزئية مترتبة يكون كل واحد منها مقربة للارادة الكلية الى ما بعده لانه لا ينتهي الى حد من
حدود المسافة الا وذلك القصد الكلي عند ذلك يقتضي حصول قصد جزئي الى الانتقال من ذلك الحد
الى حد اخر **واعلم** ان الكلام في هذا الفصل واقع في مقامين **فا** لو كان سبب هذه قولهم
الحوادث قديما وكان صدورها عنه غير متوقف على تغير لزم قدم هذه الحوادث فانا قد
بينا كذب هذه المقدمة **ب** انه لما كان لا بد من تغير دائم فليس ذاك الا الحركات الجسمانية
وهذا ايضا كاذب لاحتمال ان يكون ذاك هو التصورات المتجددة والتعقلات المتعقلة اما
لله تعالى او لعقل او نفس على ما حققنا في مسئلة الحدوث وبالله التوفيق **د**
في ان الحركة المستديرة اقدم من غيرها بالذات والشرف لان الحركة في الكم ان كانت
بالنمو والذبول فلا تخلو عن حركة مكانية وان كانت بالتخلخل والتكاثف فلا تخلو عن الاستحالة
التي لا تحصل الا بعد الحركة المكانية التي لا تحصل الا بعد تجدد الجهات التي لا تحصل الا بالجرم
المستدير المتحرك بالاستدارة وذلك يقتضي التقدم **ه** **في ان الجسم الواحد** لا يوجد فيه
مبدا حركة مستقيمة وحركة مستديرة قبل لانه يلزم اما حصول الاثرين معا في الجسم حتى
يكون متحركا بالاستقامة والاستدارة معا وذلك محال لانه بالحركة المستقيمة يكون متوجها
الى تلك الجهة وبالحركة المستديرة يكون منصرفا عنها والجسم الواحد يستحيل ان يكون متوجها
الى جهة ومنصرفا عنها في آن واحد واما ان يحصل حالة متوسطة بين الحركة المستقيمة والمستديرة
وذلك ايضا محال لان الاستقامة والاستدارة لا يقبلان الاشد والانقص فيستحيل ان

يجعل عند امتزاجهما حالة متوسطة او لا يحصل واحد منهما اصلا فحينئذ لا يكون في الجسم
مبدا حركة مستقيمة ومستديرة معا بل انما قد فرضنا حصولها فيه او يلزم حصول المبدا مع
تعذر حصول الاثر مطلقا وذلك محال **ولقايل** ان يقول لم لا يجوز ان يقال ان ذلك
المبدا يقتضي الحركة المستقيمة بشرط كون الجسم خارجا عن مكانه والحركة المستديرة بشرط
كونه في مكانه كما ان الطبيعة الواحدة يقتضي السكون عند كون حاملها في مكانه والحركة عند كونه
خارجا عن مكانه في الحركة اللولبية انها ليست حركة بسيطة لان الاستقامة والاستدارة
لا يقبلان الاشد والانقص حتى يحصل هناك حركة واحدة بسيطة متوسطة بينهما
بل لا بد وان يكون مركبة من حركات مستقيمة ومستديرة لا تتميز في الحس انفصال بعضها
عن بعض **القسم السادس** الحركة اما ان يكون بالذات وهي
اما ان يكون طبيعية او قسرية او ارادية واما ان يكون بالعرض وهنا **ز** مباحث **فا**
في بيان الحد الشيء اذا وصف بالحركة فاما ان يكون الحركة غير حاصلة فيه بل فيما يقارنه
او يكون حاصلة فيه فالاول يسمى حركة بالعرض كحركة الرجل الجالس في السفينة حركة
السفينة والثاني لا يخلو اما ان يكون تلك الحركة لقوة موجودة فيه او ليس كذلك والثاني
قد يطرء في باب القوى والاول لا يخلو اما ان يكون تلك القوة مستفادة من سبب خارجي
ولولاه لما وجدت وهي القسرية او لا يكون كذلك وهي اما ان يكون لها شعور بما يصدر عنها
وهي الارادية او لا يكون وهي الطبيعية **ب** **في ان الحركة لا يكون** طبيعية على الاطلاق
لو كانت الطبيعة موجبة لها من غير اعتبار شرط اخر لبقيت الحركة ببقاء محلها بل الحق
انها انما توجبها لحصول حالة غير ملائمة في الجسم فحينئذ تحاول الطبيعة رده اليها اما
في الاين فكالحجر المرمى الى فوق وفي الكيف فكالماء المسخن قسرا وفي الكم فكالذابل
ذبولا مرضيا فما دامت الحالة الغير الطبيعية باقية بقيت الحركة وتختلف
اجزاء الحركة بحسب اختلاف القرب والبعد من الحالة المطلوبة فاذا حصل الوصول
اليها بطل الطلب **ج** **في ان المطلوب بالحركة** الطبيعية ماذا كل حالة طبيعية
يمكن ان التمها بالقسر فعند زوال القاسر يعود الجسم بطبعه اليها وهذا ظاهر لكن

ة الحركات المكانيه **اشكالا** وهوان مطلوب الطبيعه في اعادة الجر ليس الحصول في المكان المطلق والا لوقف في المقابل اما ان ينطبق مركز ثقله على مركز العالم فحيثما يوقفه عنه عايق وقف هناك واما ان يتصل بكليه الجرم المشاكل له في الطبيعه وتحقيق الحق من هذين القولين سياتي في ان الحركة بسبب الهرب عن غير الطبيعي او بسبب الطلب الطبيعي الحق هو الثاني والا لم يكن حركته الى جانب اولى منها الى سايز الجوانب **د في الحركة القسرية** اما في الابنية فقد يكون خارجة عن الطبع فقط كحركة الحجر على وجه الارض وقد يكون مضادة للطبيعة كتحريك الحجر الى فوق فقد يكون بالجذب والدفع واما الحمل فهو بالعرض مثبه والتدوير القسري مركب من جذب ودفع وقد يكون بسبب تعارض الحركتين كما في السبكة المذابة فان الجزء المستقر يصعد الجزء فاذا علا برد فمال الى السفل وقد عرض لبعض ما كان في الاسفل ما عرض للاول وتلك الاجزاء متلاصقة فحدثت كثرة مستديرة لاعلى المستقر بل فيما بين العلو والقرار واما الدرخوجة فربما كانت عن سببين خارجين وربما كانت عن ميل طبيعي مع دفع او جذب كالكون المرميه من العلو واما في الكم فالزيادة في النمو كالعظم الكائن بالاورام والسمن المختلف وفي التخلخل فكانبساط الهوا الذي في القارورة والتقبض فكالذبول الذي بسبب الامراض واما التشوهه فبالقياس الى الطبيعة العام طبيعي وبالقياس الى ذلك الشخص خارج عن الطبيعي واما في الكيف فالاستحالة الطبيعيه في الحال والملكة كالصحة البحرانيه وفي الانفعاليات والانفعالات فكتسخن الماقسر اواما في الوضع فكانحنى للخشبة المستقيمة بالقسر فانه اذا خلي سبيله من غير كسر اورض عاد الى وضعه الاول واما الكون فقد يكون طبيعيا كتكون الجنين والنبات من المني والبذور وقد يكون قسريا كاحداث النار بالقدح والفساد قد يكون طبيعيا كالموت الهرمي وقسريا كالموت بالقتل او بالسم **ه في سبب الحركة القسرية**

حركة الحجر المرمي الى فوق اما ان يكون لسبب غير موجود فيه مثل ان جسما قدامه جذبه او حلقه دمعه وذلك باطل لان الحركة الجاذبه والدافعه ان لم تبقيا بعد مفارقه المحرك القاسر فللحركة القسرية علة غيرهما وان بقيتا فالكلام في احتياجهما الى العلة كالكلام في نفس الحركة القسرية واما ان يكون السبب موجودا فيه وهو اما ان لا يكون باقيا مثل ان يقال المحرك يفعل حركة وهي تولد

في الوقت الثاني

حركة اخرى وهلم جرا وهو باطل لاستحاله كون المعدوم علة للموجود ويكون باقيا وهو ان يقال المحرك يفيد المتحرك قوة محركة الى جهة مخصوصه وتلك القوة باقية الى اخر الحركة لكنها لا يزال يضعف بمصادمات الهوا المخروق الى ان يصير في الضعف بحيث يغلبها الطبيعة فحينئذ الجسم الى السفل وهذا هو اختيار اكثر الحكما **وفيه اشكال** وهو ان تلك القوة اما ان تضعف بمصادمات الهوا المخروق او لا تضعف والاول باطل لما بينا ان الشي الواحد يستحيل ان يتطرق اليه الاشتداد والتنقص وانه لا معنى لذلك الا تتالي انواع مختلفة بالماهية وحينئذ يكون الكلام في علة تلك القوة الحادثة كالكلام في علة الحركة الحادثة فان اسندنا حدوثها الى القوة السابقة عليها فليحز مثله في الحركة حتى يكون السابقة منها علة للاحقة وحينئذ يستغني عن اثبات هذه القوة وان اسندناها الى قوة اخرى فهي ان كانت بحيث لا يتطرق اليها الاشتداد والتنقص عاد الاشكال الاول وان لم يتطرقا اليها فهذا هو القسم الثاني من القسمين المذكورين في اول الدلالة وهو باطل لانها اذا كانت باقية بحالها من غير تطرق ضعف ولا فتور اليها استحال عدمها ولو كان كذلك لوجب ان يصعد الحجر الى سطح الفلك **واخر** وهو ان القوة ما دامت غالبة اقتضت الصعود ومتى لم تصر مغلوبة لا يزال الحجر بين الغالبية والمغلوبية لا بد من حاله متوسطة وهي العادلة وذلك يقتضي وقوف الحجر ثم حال الوقوف لا يكون مصادمات الهوا المخروق حاصلة فلا يكون سبب الضعف حاصلا فوجب الا يضعف تلك القوة عن تلك الدرجة فوجب بقاء تلك المعادلة فوجب الا يرجع الحجر **ويمكن ان يجاب** عن الاول بان ذات القوة وان بقيت كما كانت لكن الهوا عند التموج ربما يلتذ وصار بحيث لا يخرق بالسهولة كما كان اذا حاولنا تفريق اتصاله سريعا فانه ربما عسر ذلك وحينئذ يرجع الحجر **وعن الثاني** انا لا نسلم وجوب حصول المعادلة **و في الحركة التي بالعرض** التي اذا لم يوجد فيه الحركة بل فيما يقارنه قيل انه متحرك بالعرض وهو قد يكون قابلا للحركة وهو كحركة الورقة التي في الحقة عند حركتها وقد لا يكون كالصور والاعراض الحالة في الاجسام المنتقلة واما الذي لا يكون جسما ولا حالا فيه كالنفس مع البدن فانه لا يقال لها انها متحركة بالعرض بحركة البدن **ز في ان الجسم الواحد هل يجتمع**

فيه حركتان الى جهتين الاكثرون جوزوه مثل الاكر المكوكيه فان لها حركه عرضيه الى المغرب وحركه
ذاتيه عنه وكما اذا تحرك الرحى الى جهة وتحرك النملة الى خلاف حركته **وفيه اشكال** وهو
ان التوجه الى جهة يقتضى الحصول فيها فلو توجه الجسم الواحد الى جهتين سواء كان التوجهان طبيعيين
او قسريين او احدهما طبيعيا والاخر قسريا لزم حصول الجسم الواحد دفعة فى جهتين وانه محال
ولقوة هذا الكلام اثبت بعضهم الحركة اليوميه للكرة الارض لا للسما وان كان ذلك باطلا على
ما سياتى وبالله التوفيق **القسم الرابع فى الزمان** وفيه ٥
مباحث **فا** فى وجود الزمان انا نعلم بالضرورة ان وقتنا وما ضيا ومستقبلا وان كنا لا نعرف
اول الامر وجوده كما نعرف ان احكانا ووجوبا وان كنا لا نعرف كونها امورا وجوديه ثم من
الناس من انكر وجوده فى الاعيان لانه لو كان موجودا لكان اما ان يكون مستقرا او متقضيا
والاول محال والا لكان هذا اليوم بعينه هو يوم الطوفان فيكون الحادث فى هذا اليوم حادثا
فى يوم الطوفان بل قبله بل ابد الاباد هذا خلف والثانى محال لوجهين **اما اولا** فلانه يقتضى ان
يكون الاجزا المفروضه فيه متعاقبه وحينئذ يصح ان يقال فى كل واحد منها انه حدث الآن لا قبل
ولا بعد لكن الان والقبل والبعد بسبب الزمان فيلزم ان يكون للزمان زمان الى ما لا نهاية
له وذلك محال **لا يقال** معيه المتغيرين هى الزمان ومعيه المتغير مع الثابت هى
الدهر ومعيه الثابت مع الثابت هى السرمد **لانا نقول** لا نزاع فى هذه الاسامى الهاينه
لكنا نقول المعيه حالة معقولة فان لم تتحقق هذه الحالة الا لاجل وجود اخر سواسميتموه
بالزمان او الدهر او السرمد لزم التسلسل والا فقد بطل القول بوجود الزمان
واما ثانيا فلان تلك الاجزا اما ان يكون لها حضور او لا يكون فان كان الاول وواحد من تلك
الاجزا حال حضوره غير منقسم والا كانت الاجزا المفروضه فيه بعضها قبل البعض فلا يكون
الحاضر حاضرا هذا خلف واذا كان كذلك كان الزمان مركبا من تلك الاجزا المتتالية فيلزم تتالى
الاتات وان لم يكن لها حضور اصلا لزم القول بنفى الزمان اصلا لان الماضى هو الذى كان
موجودا فى وقت كان حاضرا فيه والمستقبل هو الذى يتوقع حضوره فى وقت فلا استحاله
ان يكون لشئ من اجزايه حضور اصلا ان يصير شئ منه ماضيا او مستقبلا وما كان كذلك لزم

الجزم بعدمه لان بديهة العقل حاكمة بان ما لا يتقرر له وجود لا فى الماضى ولا فى المستقبل
ولا فى الحاضر فانه لا يكون موجودا اصلا واقوى ما على هذا الوجه المعارضة بالحركة على
ما قررنا ونحن نمنع ذلك ونقول مع ان انكار الحركة باطل بالضرورة **واحتج المثبتون** بامرين
فا كل حركة نفرض فى مسافة على مقدار من السرعة واخرى معها على مقدارها من السرعه
وابتدا معا فانها تقطعان المسافة معا وان ابتدات احداها ولم يبتدا الاخرى
ولكن تركها معا فان احداها تقطع من المسافة اقل مما تقطعه الاخرى وان ابتدا معها
بطى وانفقا فى الاخذ والترك وخذ البطى قد قطع اقل والسريع اكثر واذا كان كذلك
كان يمكن اخذ السريع الاول وتركه امكان قطع مسافة معينه بسرعه معينه واقل
منها بحجم معين ويمكن اخذ السريع الثانى وتركه امكان اقل من ذلك بتلك السرعة
المعينه بحيث يكون هذا الامكان جزا من الامكان الاول واذا كان كذلك كان هذا الامكان
قابلا للزيادة والنقصان فيكون امرا وجوديا مقداريا **والاعتراض** المقصود
من هذه الحجة اما اثبات وجود الزمان او اثبات حال من احواله والاول باطل لانكم بينتم
هذه الحجة على امور ثلثه **فا** ان هنا حركة سريعة وبطيئة **ب** هنا حركتان يبتديان
معا وينقطعان معا **ج** هنا حركتان يبتدى احداهما بعد الاخرى وكل ذلك مما يتصور
الجزم بوجوده الا بعد الجزم بوجود الزمان لان السريع هو الذى يقطع مثل ما قطعه البطى
فى اقل من زمانه او اعظم منه فى مثل زمانه او اقل والبطى بالعكس وقولنا فى الحركتين انهما يبتديان
معا وينتهيان معا ان ابتدا وجودهما وانتهايهما آن واحد والآن لا يعقل الا بعد تعقل الزمان
وكذا القول فى القبلية والبعدية فاذن دعوى ثبوت هذه الامور لا يصح الا بعد ثبوت
الزمان فلو اثبتنا وجود الزمان بهذه الامور لزم الدور واما الثانى فلان من المعلوم ان
القدر المذكور لا يفيد الا ان الزمان موجود فما انتم اى شئ هو وكيف وجوده فغير خاطر
منه **لا يقال** انا ندعى العلم الضرورى باصل وجوده وبثبت بهذه الحجة كونه مقدارا
منقضيا **لانا نقول** دعوى الضرورة باطلة لما قدمنا من الدلالة القاطعة على ان
امرا زايدا على الحركة لم تزل تتوالى فى هذا المقام ولكن من هب لكن المحكوم عليه بالزيادة والنقصان
لا بد ان يكون موجودا وبه اجبتم عن دلالة من استدل على ان الحوادث لها بداية بقولها الزيادة والنقصان ثم المعلوم ان الزمان
ليس من الامور القارة بل من الامور المنقضية واذا كان كذلك لم يصح الحكم عليه بالزيادة والنقصان

فهو باطل

فاذن ما تريدون اثباته وهو الزمان في الاعيان لا يمكن ان يكون محكوما عليه بالزيادة والنقصان
وما كان محكوما عليه بذلك وهو الفرض الذهني لم يكن هو الزمان في الاعيان ثم ان سلمنا
انه محكوم عليه بالزيادة والنقصان لكن لا يجوز ان يكون ذلك من الامور الفرضية الاختيارية
على ما قررنا مثله في مسئلة الخلاء ان سلمنا ذلك ولكنه تعارض نفس الزمان فان بين ابتداء كل
زمان وانتهاءه امكانا يتسع لمثل ذلك المقدار ولا يتسع لما هو اعظم منه ولا يمتلئ بما هو
اصغر منه وامكانا اخر اقل منه لا يتسع لذلك الزمان ولا لما هو اعظم منه ويمتلئ ببعضه واذا
كان كذلك لزم ان يكون للزمان زمان فليس جعلتم ذلك من الامور الاعتبارية فقولوا بمثله في الحركة
ب قالوا كون الاب قبل الابن معلوم بالضرورة فذلك القبلية اما ان يكون نفس وجود الاب
وعدم الابن وهو محال لان الوجود والعدم قبل كلهما بعد والقبل ليس بعدا وزايدا عليهما وهو
اما ان يكون عدما محضا وهو محال لانها نقيض القبلية التي هي عدم محض ونقيض العدم ثبوت
او امر ثبوتي اما في الذهن فقط كفرضنا الخمسة زوجا وهو باطل بالضرورة او في الخارج وهو
اما ان يكون قايما بنفسه وهو محال لان القبلية من النسب والاضافات التي لا يعقل وجودها
مستقلا او موجودا في محل ثم من المعلوم ان كل شيء فانه لا يقبل هذه النسبة فان الاب من حيث
انه جوهر جسماني ليس قبل الابن من حيث هو كذلك فاذن لا بد هنا من شيء يلحقه القبلية والبعدية
لذاته وهو ان كان ثابتا كان محالا وان كان منقضيا فهو اما الحركة وذلك باطل لان الحركة
المفروضة قبل انعقد حصرها بعد وبالعكس فلا بد من موجود اخر وهو الزمان الاعتراض
لا سلم ان القبلية والبعدية امر ثبوتي وما ذكرتموه من التناقض فقد قرر الاعتراض عليه في مواضع كثيرة
من هذا الكتاب والذي يزيده الآن وجهان فا القبلية والبعدية اضافيان فلو كانتا موجودتين
لوجدتا معا ولو وجدتا معا لوجد معروضاهما معا فيلزم ان يكون القبل والبعد موجودين
معا من حيث هما قبل وبعد فالشيء من حيث هو قبل مع هذا خلف ب القبلية لو كانت امرا
وجوديا لكانت اما ان تكون قبلا او بعدا او معا بالنسبة الى كل ما عداه فيلزم التسلسل وان
سلمنا ان ما ذكرتموه يقتضي اثبات الزمان لكنه يقتضي اثبات زمان اخر للزمان من حيث ان بعض
اجزاء الزمان سابق على البعض وذلك السبق ليس بزمان والا لزم في كل جزء يفرض منه سابقا على

جزء اخر ان يكون مخالفا للكل الاخر بهويته والامور المختلفة بالماهية متناهية بالفعل لكن الانقسامات
التي يمكن فرضها في الزمان غير متناهية فيلزم تركب الزمان من آنات متتالية غير متناهية
بالفعل وذلك محال وايضا فليس تقدم بعضها على البعض بمجرد التقدم الذاتي الذي
بين العلة والمعلول لان هناك المتقدم حاصل مع المتاخر وليس الامر هنا كذلك بل التقدم
الذي هنا كتقدم الحركة السابقة على اللاحقة فان كان هذا النوع لا يتقرر الا مع الزمان وجب
ان يكون للزمان زمان والا فجوز وا في سائر الاشياء مثله ب في ماهية الزمان فيه اقوال
اربعة لانه ان كان جوهرا فاما ان يكون مجردا او جسما وان كان عرضا فهو غار وهو اما الحركة
او مقدارها فالاقوال التي قيلت في الزمان هي هذه فا انه موجود قايم بنفسه ليس بجسم
ولا جسماني وانه واجب الوجود لذاته واحتجوا عليه من وجهين فا ان الزمان موجود متى
فرض معدوما لزم المحال من مجرد ذلك الفرض وكل ما كان كذلك كان واجبا لذاته اما الصغرى
فلان وجود الزمان معلوم بالضرورة فان العلم باني ما كنت موجودا زمان الطوفان واني موجود
الآن اجلى العلوم الضرورية والعلم بوجود الآن والماضي جزء من العلم باني الآن موجود واني كنت
معدوما قبل والعلم بالجزء السابق على العلم بالكل والسابق على الاول اولى ان يكون اولا فالعلم
بوجود الآن والقبل والبعد علم ضروري واما انه يلزم من فرض عدمه لذاته محال فلان كل
ما كان موجودا فمتى فرض عدمه كان عدمه لا محالة بعد وجوده بعدية زمانية فاذن
الزمان موجود حين فرض معدوما فاذن لا يتقرر عدمه الا مع وجوده وذلك محال لذاته
واما الكبرى فلان كل ما لزم المحال من مجرد فرض عدمه كان فرض عدمه محالا لذاته وما كان
كذلك كان واجبا لذاته وكل جسم وجساني فانه غير واجب لذاته فاذن الزمان موجود واجب لذاته
ليس بجسم ولا جساني ب لو كان الزمان امرا منقضيا لكان معناه هو انه بعدم منه شيء
ويوجد منه شيء والذي فني غير الذي سيوجد لا محالة فنقول الذي فني اما ان يكون
قد فني مع وجوب ان يفنى او مع جواز ان يفنى والاول باطل والا لزم ان ينقلب الشيء
من الامكان الذاتي الى الامتناع الذاتي وهو محال والثاني يقتضي صحة استمراره فنظرا الى ذاته
اللهم الا لسبب منفصل اما عدم سببه او حصول ضده وهذا ما هو حاصل في جميع الممكنات

سابق

يكون الزمان ممكن البقا فبطل ما يقال انه لذاته منقض وانه غير قار الذات **واعلم** ان هذه المقالة باطلة لان الزمان ان لم يكن منقضيا كان اليوم هو بعينه سائر الايام فكل ما حدث في سائر الايام فهو حادث اليوم وبالعكس وذلك اول الفساد وان كان منقضيا استحال ان يكون واجب الوجود وهذا الذي ذكرنا معارضة لاجل **ب** انه فلك معدل النهار لان الزمان محيط بجميع الحوادث وفلك معدل النهار محيط بجميع الحوادث لكنك تعلم ان الموجبتين في الشكل الثالث لا ينتجان وان عكست الكبرى صارت جزئية لا يصلح لان يكون كبرى في الاول **ج** انه حركة معدل النهار وذلك بالجملة لاربعة اوجه **ا** الحركة توصف بانها اسرع او ابطا والزمان لا يوصف بذلك فانه لا يقال هذا الزمان اسرع من ذاك الزمان او ابطا منه **ب** قد يوجد حركتان معا ولا يوجد زمانان معا **ج** يصح ان يقال الحركة السريعة هي التي تقطع مثل ما قطع البطي في زمان اقل ولا يجوز ان يقال في حركة اقل **د** الحركة من اول اليوم الى اخره مساوية لنصفها في الماهية ولوازمها والسرعة والبطو غير مساوية **ا** في المقدار فالمقدار غير الحركة وهذا الوجه يصح ان يعارض بنفس الزمان والحاصل ان الحركة والزمان يحمل على كل واحد منهما ما لا يحمل على الاخر فوجب الا يكون احدهما الاخر **د** الزمان عرض هو مقدار الحركة وهو مذهب ارسطو واختيار المتاخرين **واحتجوا** عليه بامرين **ا** لحجة الاولى من الحجتين الدالتين على وجود الزمان دلت على كونه قابلا للمساواة والمفاوتة وكل ما كان كذلك فهو كم وهو اما منفصل او متصل والاول بالجملة لا يمكن منقسما ابدا لان الوحدة غير قابلة للقسمة لكنه كذلك لان كل زمان ففيه حركة واقعة على مسافة منقسمة فيكون لتلك الحركة الى نصف تلك المسافة واقعة في نصف ذلك الزمان فكل زمان منقسم فاذن الزمان كم متصل وهو اما ان يكون قار الذات او لا يكون والاول باطل والا لكان الآن هو كل ما مضى وكل ما يستقبل فهو اذن غير قار الذات فيكون اجزاؤه على التقضي وكل ما كان كذلك فله مادة فللزمان مادة ثم الزمان اما ان يكون مقدار المادة او لها فيها والاول بالجملة اما ان يكون مقدار المادة المسافة وهو محال لان المختلفين في هذا المقدار قد يستويان في المسافة وبالعكس او للمتحرك وهو باطل لذلك ايضا ولانه يلزم ان يكون الابطا اعظم جسما لكون هذا المقدار فيه اعظم هذا خلف والثاني لا يخلو اما ان يكون مقدار المهية قائمة او غير قائمة فالاول باطل لان مقدار المهية القائمة لا بد وان يكون قائما فاذن الزمان مقدار لهيئة غير قائمة هيه

وهو الحركة فالزمان مقدار الحركة وهو اما ان يكون نفس ما لهاذ السرعة او ابطا وهو محال لان الحركة تساوي جزءا ما في سرعتها او بطئها وتخالفه في هذا المقدار فهو اذن امر زايد تثبت ان الزمان عرض قايم بالحركة مغاير لسرعتها وبطئها وهو المطلوب **ب** لما كان الشعور بالحركة انما كان الشعور بالزمان انما ولذلك فان المتنعم بمرور الزمان قد يستطيله وان كان المستوفز بالطرب يستقصر لكون الاول شاعرا بالحركات وكون الثاني غافلا عنها ولذا قالوا النايم كما في حق اصحاب الكهف ما لم يكن لهم شعور بالحركة لم يكن لهم شعور بالزمان فعلمنا ان الزمان مقدار الحركة فهذا ما قيل في نصرة مذهب ارسطو **وللسايل** ان يعترض على الاول فيقول لا نسلم ان كل ما قبل المساواة والمفاوتة كان كما لكنكم ما بينتم ذلك ولا بد من بيانه لان منهم من ذهب الى انه جوهر قايم بنفسه وله نسب مختلفة الى الحوادث وهي قابلة للمساواة والمفاوتة فما لم تبطلوا هذا الاحتمال لا يحصل مطلوبكم ثم ان سلمنا انه كم فلم قلتم انه متصل قوله لو كان منفصلا لما وقعت الحركة فيه **قلنا** اما ان نعني به الحركة بمعنى القطع وهو الامر الممتد في الوهم من اول المسافة الى اخرها او كونه متوسطا بين مبدا المسافة ومنتهاها بحيث لا يكون قبله ولا بعده فيه اوليا اخر فان كان الاول فلا وجود له في الاعيان فكيف يتصور الزمان في الخارج لاجله وان كان الثاني فهو واقع في الآن لا في الزمان وهذه الجملة ما صرح الشيخ به في الفصل الاول من ثانية طبيعيات الشفا وان عنيتم به شيا اخر فبينوه وان سلمنا انه مقدار الحركة فلم قلتم انه لا بد وان يكون عرضا فيها قوله لان كل حادث فله موضوع قلنا منقوض بالتغورات الناطقة فانها حادثة وغير حالة في المادة **وعلى الثاني** انا لا نسلم ان النايم انما لم يشعر بالزمان لانه لم يشعر بالحركة بل النوم مانع من الشعور بهما معا بدليل هذا العلم اول فان من جلس في بيت مظلم لا شعور له بشيء من الحركات وانه مع ذلك يكون شاعرا بالزمان ثم ان سلمنا ان ما ذكرتموه يقتضي كون الزمان مقدار الحركة حالا فيها لكن هنا ما يمنع منه وذلك من ثمانية اوجه **ا** لو كان الزمان مقدار الحركة لكنا متى فرضنا عدم الحركة وجب ان يتعذر علينا مع ذلك فرض وجود الزمان والتالي باطل فالمقدم مثله بيان الشرطية ان فرض وجود مقدار الحركة مع انه لا حركة محال كما ان فرض وجود مقدار الجسم مع انه لا جسم محال بيان الثاني

انا بعد فرض عدم الحركة بتباسرها نعلم بالضرورة ان ذلك العدم لابد وان يكون بعد الوجود وتلك البعدية بالزمان فالاولى امتنع عليه ان ينفك عن تصور الزمان مع انه فرض عدم الحركة وهذا اقناعي ب

ولكان اما ان يكون الحركة من حيث هي حركة او من حيث انها حركة مخصوصة والثاني باطل والا لكنا اذا فرضنا وجود حركة سوى تلك الحركة المخصوصة وجب ان تتحقق وجودها بدون الزمان لكن ذلك محال لان كل حركة فهي مسافة منقسمة ويكون نصفها قبل كلها فلا يكون الحركة المنفكة عن الزمان منفكة عنه هذا خلف والاول يقتضي ان يكون الحركة من حيث هي حركة مستدعية زمانا ثم ليس بان يكون الزمان حاصلا لبعضها ابتدا وللباقي بالتبعية اولى من العكس لانه لما كان جهة الاقتضاء حاصلة في الكل استحال ان تختص به بعض الحركات دون البعض فاما ان يحصل لكل حركة زمان على حدة او يحصل للكل زمان واحد او لا يحصل الزمان لشيء منها والاول باطل لوجهين اما اولا فلانا نعلم بالضرورة ان ليست هذه الساعة الواحدة ساعات كثيرة بعدد الحركات بل ليست الا ساعة واحدة

واما ثانيا فلان تلك الازمنة توجد معا فمعيتها لابد وان يكون لزمان اخر محيط بها وذلك لانه يلزم التسلسل وبتقدير صحته فالمحال ايضا لازم لان الامر الذي لاجله حصل اجتماع جميع الازمنة لابد وان يكون محيطا بجميعها والمحيط بجميعها لا يكون زمانا لانا قد حصرنا الازمنة بأسرها في ذلك المجموع فالمحيط بها الخارج عنها لابد وان لا يكون زمانا لكن الذي لذاته يقتضي المعية والقبلية والبعدية هو الزمان فاذن ذلك الخارج زمان وليس بزمان هذا خلف واما الثاني فذلك الزمان الواحد اما ان يكون حالا في كل الحركات فيكون الواحد حالا في محال كثيرة وذلك اذا عدمت حركة فقد عدم مقدارها ايضا مع بقاء مقدار الحركة الاخرى فلو كان ذلك المقدار واحدا لزم وجودها وعدمها معا وهو محال

واما الثالث فهو المطلوب ج ولكان اما ان يكون مقدار اللامتوهم الممتد مراوا لمسافة الحركة وهو محال لان ذلك الممتد لا وجود له في الخارج كما قررناه ومالا وجود له في الخارج استحال ان يكون محلا للزمان الموجود في الخارج او الحاصل بالوسط وهو ايضا باطل لانه اني ولا شيء من الاني بزماني د ولكان محتاجا الى الحركة احتياج المحال الى المحل لكن الحركة محتاجة الى الزمان لانه ما لم يتقرر في العقل زمان معين اما الماضي او الحاضر او المستقبل استحال تعقل حصول الحركة وحينئذ يلزم الدور ه اعلم بالضرورة ان الحركة اليومية انما حصلت بذاتها وجميع صفاتها في هذا اليوم

جمع

التي لا يحصل الا للافراد ب اذا قلنا الجسم ما يكون كذا فان كان المقصود ان المراد من لفظ الجسم كذا لم يعرف منه ان الجسم المشاهد هل هو كذلك وحاصله الى تفسير اللفظ وان كان المراد ان الحقيقة المشار اليها بالمشاهدة موصوفة بهذه الصفة كان ذلك دعوى ولابد في اثباتها من الضرورة او النظر ولان الدعوى لا يمكن الا بعد تصور المحكوم عليه فقولنا الجسم ما يمكن فرض الابعاد الثلثة فيه متوقف على تصور الجسم فلو استفدنا تصور الجسم منه لزم الدور لا يقال الجسم متصور لذاته ابتدا وهذا التعريف يفيد كمال تصوره لانا نقول هذا التعريف رسم وانه لا يفيد كمال التصور ج

الجسم عندكم مركب من الهيولى والصورة ولا يجوز ان يكون للصورة مدخل في قابلية الابعاد لان الصورة هي الجزء الذي به يكون الشيء بالفعل فلو كان مع ذلك جزء من القابل لكان الشيء الواحد مبدا للقبول والفعل وذلك محال واذا لم يكن الصورة جزءا ما هو قابل للابعاد من حيث هو قابل لها لم يكن القابل لها الا الهيولى فيكون الحد الذي ذكرتموه غير متناول للجسم البتة بل للهيولى غاية ما في الباب ان يقال الهيولى لا يقبل الابعاد الا بعد قبول الصورة اولا لكن فرق بين الهيولى بشرط الجسمية وبين مجموع الهيولى مع الجسمية فالقابل للابعاد هو الهيولى بشرط حصول الجسمية فيها لا مجموع الهيولى ولكن الهيولى بشرط حصول الجسمية فيها ليست الا الهيولى فظهر ان التعريف الذي ذكرتموه لا ينطبق على مذهبهم الا على الهيولى وقد يمكن تكلف الاجوبة عن هذه الشكوك لكن الاولى ان يقال ان ماهية الجسم متصورة تصورا اوليا لان كل احد يعلم بالضرورة ان الجسم الكثيف المشاهد كونه متحيزا ومميزا بينه وبين ما ليس كذلك وقد عرفت ان ما كان كذلك لا يتوقف تعريفه بل من اثبت كون الجسم مركبا من الاجزاء التي لا تتجزأ لا يفسر الجسم بالمتحيز لان الجزء الواحد متحيز وليس بجسم بل الجسم عند اسم لعدد مخصوص من تلك الاجزاء المتالفة المتماسة مخصوصا وذلك بالحقيقة يحتاج

ب في الجزء الذي لا يتجزأ

ان جسما وكل جسم فاما ان يكون مركبا من اجزاء هي اجسام مختلفة الطبايع كبدن الانسان ولا شك ان اجزاءه حاصلة بالفعل ومتشابهة واما الا يكون كذلك كالماء الواحد ولا شك انه قابل للانقسام والانقسامات الممكنة اما ان يكون حاصلة بالفعل او غير حاصلة وكلا القسمين اما ان يكون متشابهة او غير متشابهة فحاصل من هذا التقسيم اقسام اربعة فاما كون الجسم مركبا من اجزاء متشابهة بالفعل كل واحد منها لا يقبل القسمة بوجه اصلا وهو مذهب المتكلمين ب كونه مركبا من اجزاء غير متشابهة بالفعل

قال في المحصل وهو مذهب النظام وبعض اصحابه ه

قال في المحصل وهو مذهب جمهور المتكلمين ه

ج لكون الاجزاء بالفعل بل بالقوة وهي متناهية د ان يكون الاجزاء بالقوة وهي غير متناهية وهو
مذهب ارسطو ومتبعيه وتقرير مذهبهم ان الجسم البسيط في نفسه شيء واحد كما انه في الحركة كذلك وليس
فيه شيء من المفاصل اصلا لكنه قابل للتقطيع وكل ما بالقوة لا يخرج الى الفعل الا بسبب والاسباب الموجبة
لخروج المفاصل من القوة الى الفعل ثلثة فا التقطيع ب اختلاف الاعراض اما مضافة كاختلاف
المماستين او غير مضافة كما في السلفة ج التوهم فاذا لم يوجد احد هذه الاسباب كان الجسم في نفسه
واحدا ويجب ان يفهم من قولهم الجسم قابل للانقسامات غير متناهية مع قولهم يستحيل خروجها الى الفعل
ما تفهمه من قولنا الله تعالى قادر على مقدورات غير متناهية مع قولنا ان حدوث ما لا نهاية له محال فكما
ان المراد هناك هو ان قادرية الله تعالى لا ينتهي الى حد الا ويصح منها الايجاد بعد ذلك فكذلك الجسم عندهم
لا ينتهي الى حد الا ويتميز فيه طرف عن طرف واعلم ان على فساد القول بالجزء ادلة مختلفة الماخذ وهي
اربعة فمنها ما يتعلق بالمماسة وهو من ثلثة اوجه فا لو قدرنا جزءين جزء بين فالمتوسط اما ان
يلاقي ما على يمينه بالوجه الذي به يلاقي ما على يساره حتى يكون الوجه الذي من احدهما غير الوجه الذي
ليس منه اليه وهو سفسطة او بغيره وهو قولنا بالتجزية ب اذا ركبنا خطا من ثلثة اجزاء ووضعنا
جزءين على طرفيه فاما الاربعة الحركة على هذين الجزءين مع كون كل واحد منهما قابلا للحركة وفراغ الجزء المتوسط
وذلك محال لوجهين اما اولا فبالعرف واما ثانيا فلانه يلزم الانحياز لان
لا حيز الا ويمكن وقوعه على متصل حيزي او يصح تحييزه فيكون النصف من كل واحد منهما ما شغل النصف
من الوسط والنصف من الجزءين الطرفيين من الخط الاسفل فيتقسم الاجزاء كلها ج ولو ركبنا خطا
من اربعة اجزاء ووضع طرفه الايمن جزء تحت طرفه الايسر جزءا ابتداء بالحركة وانتهيا الى اخر
الخط دفعة واحدة فلا شك انه لا يمر كل واحد منهما بصاحبه الابعد تحاذيهما وذلك لا يتحقق الا على
متصل الثاني والثالث وهو يوجب التجزية ب ومنها ما يتعلق بالحركة وهو من اربعة اوجه فا
الجزء اذا انتقل من جزء الى اخر لا صفة فاما ان يوصف بالتحركية عند ما يكون ملاقيا لتمام الاول وهو محال
لانه حينئذ بعد لم يتحرك او عند ما يصير ملاقيا لتمام الثاني وهو ايضا محال لانه حينئذ قد انتهت الحركة
او فيما بينهما وهو موجب للانقسام ب لو لم يكن البطوء في الحركات لتخلل السكنات لكان القول
بالجزء باطلا لانا اذا قطعنا مسافة بحركة سريعة فقد قطعنا ما فيها من الاجزاء على القول بها ولا بد

وان يقع قطع كل واحد منها في زمان معين وفي مثل ذلك الزمان لا بد وان يقطع البطيء اقل فينقسم الجزء
لكن المقدم حق على ما مر فالتالي مثله ج اذا دارت الرحى فاما ان يقال مهما قطع الطوق العظيم
جزءا قطع الطوق الصغير اقل من جزء فينقسم الجزء وجزءا فيكون الصغير مثلا للعظيم او يقال
انها تسكن في بعض الاوقات وتتحرك في بعض واما الدواير العظيمة فانها تتحرك ابدا وذلك يقتضي
تفلك اجزاء الرحى وهو باطل لاربعة اوجه اما اولا فبالحس واما ثانيا فلانا نرى هذا الطلام
في الفلك مع ان الخرق عليه محال واما ثالثا فلما فيه من الامر العجيب وهو ما اعطى كل جزء من اجزاء
الرحى من القطنة حتى علم الابطأ منها انه كم ينبغي ان يقف حتى لا يزوا عن سمته الذي كان له الى الاخر
مع ان الانسان عاجز كل العجز فطنة يعجز عنه واما رابعا فان الانسان لو وضع عضده على الارض ثم
ادار نفسه عليه دون تامه لزم ان يقال انه في تلك الحالة تفككت اجزاؤه بالكلية وكل ذلك
باطل واعلم ان هذه الحجة يقتضي انقسام الزمان والمسافة معا لان الكبرى اذا قطعت
قوسا فالصغرى قطعت اقل منها فيكون الصغرى قاسمة للمسافة والكبرى قطعت ما قطعته
الصغرى في زمان اقل فيكون الكبرى قاسمة للزمان د الفرجار والشعب الثلث اذا قطعت
الشعب الخارجة منها جزءا فلا بد وان تقطع الشعبة المتوسطة اقل من جزء على ما بيناه ومنها
ما يتعلق بالسماوات وهو من سبعة اوجه فا الصحفة المركبة من الاجزاء التي لا تتجزأ اذا
اشرقت الشمس عليها حتى صار اسفلها مضيئا دون الثاني فانه لا بد وان يكون المضيء مغايرا
لغير المضيء ب الخشبة المغروزة في الارض اذا وقع لها ظل فمن المعلوم ان الظل ينقص عند
ازدياد ارتفاع الشمس فاما ان يكون مهما ارتفعت الشمس جزءا انتقص من الظل جزء فيكون طول
الظل كمدار الشمس او قد يرتفع الشمس مع انه لا ينتقص من الظل شيء وهو محال لوجهين اما اولا
فلانه لو جاز ذلك في الجزء الواحد لجاز في الجزءين والثلثة وهلم جرا حتى تنتهي الشمس الى غاية ارتفاعها مع
بقاء الظل كما كان واما ثانيا فلان الخط المرتسم فيما بين الشمس وطرف الظل اذا تحرك الطرف المتصل
منه بالشمس دون الطرف المتصل بالظل حدث لا محالة خط راسان وهو محال لانه يوجب كون
الزايد مساويا للناقص او مهما ارتفعت الشمس جزءا انتقص من الظل اقل من جزء وهو المطلوب ج
الجسم قد يكون ظله في وقت من السنة مثليه فيكون مثله من الظل ظل نصفه فالجسم الذي اجزاؤه

وتريكون ظله شفعا فيكون لظله نصف ونصف ظله ظل نصفه فيكون لذلك الجسم نصف فينتصف
الجزء د قدرنا لله اجزآ هكذا ه ه ه ثم وضعنا فوق احد طرفيه جزا ثم تحرك الخط
حتى دخل امكانا جديدا و ب دخل مكان آ و ب مكان ب ثم عند حركة آ الى المكان
الجديد تحرك الجز الذى فوقه الى سمت حركته فاما ان يقال انه تحرك الى المكان فوق مكان آ
وهو محال لانه حينيذ لم تحرك عن آ بل بقى ملاقيا له او الى المكان الملاقى لما فوق المكان الجديد فيكون
حركة الجز الفوقانى اسرع من حركة آ لانه قطع حيزين فى ذلك الزمان فيكون زمان حركة آ
منقسما فكانت تلك الحركة منقسمة لان الواقع منها فى احد نصفى ذلك الزمان غير الواقع منها فى
النصف الثانى واما كانت الحركة منقسمة كان المتحرك عنه والبه منقسما لان الذى وقع فيه احد نصفى
الحركة غير الذى وقع فيه النصف الاخير فيكون المسافة منقسمة ابدا ه وليكن الخط المفروض
كذلك لكن عند ما تحرك الخط الى جانب تحرك الجز الذى فوق طرفه الى خلاف ذلك الجانب فاذا انتقل عن
آ فان صار ملاقيا لب فهو محال لان ب قد دخل فى مكان آ فلو قدرنا الجز الذى كان فوق آ
وتحرك عنه انما تحرك الى ب مع ان ب حصل فى مكان آ فذلك الجز الفوقانى لم تحرك عن آ مع انا قد
فرضناه متحركا عنه هذا خلف فبقى ان يقال انه متحرك عن الجز الذى كان فيه الى الجز الذى يليه
وهو الذى فوق ج بعد حركة الخط على الوجه المفروض فاذن الجز الفوقانى بلغ الثالث فى الزمان
الذى قطع ما تحته جزا واحدا فينقسم الزمان ويعود المذكور و البير التى عمقها مائة ذراع
اذا كان ما ينصفها خشبة وعلى عليها جمل مقدار خمسون ذراعا وعلق على الطرف الاخر
من الحبل دلو فاذا ارسل جمل بقدر خمسين ذراعا وشد على طرفه كلاب فاذا جعل الكلاب فى
طرف الحبل الذى علق الدلو على الطرف الاخر منه ثم جر الى اعلى البير فان الدلو ينتهى من اسفل
البير الى اعلاها فى الزمان الذى ينتهى الكلاب من وسط البير الى اعلاه وذلك يقتضى انقسام
الزمان والحركة ز السفينة يتحرك الى جانب والرجل الذى فيها الى خلاف تلك الجهة فى الزمان
الذى تحرك السفينة جزا ان تحرك الرجل جزا ذهب الزايد بالناقص ووقف فى مكانه وهذا
هو السبب فى وقوف المتحيز وان تحرك اكثر من جز انقسم الزمان ويلزم من انقسامه انقسام الحركة
والمسافة وهذه الوجوه لها تعلق شديد بالحركة وان كان لها تعلق ايضا بالمساحات ومنها

ما يتعلق بالاشكال وهو من اثنى عشر وجها فا الجز شئ فهو مشكل فيحيط به حد
او حدود فان احاط به حد واحد كان كرة والكرات اذا انضم بعضها الى البعض حصلت
الفرج فيما بينها فمتى ان اتسعت للاجزاء التى اصغر منها وعلى كل حال تبقى الفرج التى هى اصغر
من تلك الاجزاء فينقسم الجز وان احاط به حدود مثل ان يكون مثلثا او مربعا كان جانب
الزاوية منه اقل من جانب الضلع فينقسم الجز ب لو صح الجز لامتنعت الدايرة لان
الخط المركب من اجزاء لا تتجزا ان لم يكن جعلها دايرة وجب امتناع ذى العرض دايرة
لان الجسم ذا العرض ليس الا خطوطا منضما بعضها الى بعض على مذهبهم فلو امتنع على كل
واحد منها ذلك وجب ان يمتنع ايضا على الكل وان لم يمتنع فاذا جعلنا ذلك الخط دايرة فاما
ان تلاقى ظواهرها كما تلاقى بواطنها فيكون مساحة ظواهرها كمساحة بواطنها
فاذا احاطت بها دايرة اخرى كان حكمها ايضا كذلك فيكون ظاهر الدايرة المحيطة المساوى
لباطنها المساوى لظاهر المحاط به المساوى لباطنه مساويا لباطن المحاط به ثم لا يزال
يجعل الدوايرة محيطا بعضها بالبعض الى ان يبلغ الى ذايرة طوقها مثل طوق الفلك الاعظم
ولا يكون فيها فرجة اصلا ومع ذلك فلا يزيد اجزاؤها على اجزاء الدايرة الصغيرة المفروضة
اولا هذا خلف واما الا تتلاقى ظواهرها مع تلاقى بواطنها فيلزم التجزية من وجهين
اما اولا فلان الجوانب الملاقية غير الجوانب الغير الملاقية واما ثانيا فلان كل واحد
من تلك الفرج ان اتسع لتمام جز فليملاه به فاما ان يرتفع بعض الجز عن تلك الفرجة فيلزم الانفصال
او لا يرتفع فيكون ذلك الجز المالى اصغر من تلك الاجزاء التى وقعت فى ظواهرها تلك الفرج
فيلزم القسمة ايضا لكن التالى باطل فالمقدم مثله ج القاية التى كل واحد من الضلعين
المحيطين بها عشرة كان وترها لا محالة جذر مايتين بشكل العروس لكن ليس للمايتين
جذر صحيح فلا بد من انكسار الاجزاء د كل خط متناهى الجانبين فانه يمكننا ان نعمل
عليه مثلثا متساوى الاضلاع فالخط المركب من جزين اذا عملنا عليه مثلثا متساوى
الاضلاع وقع كل واحد من الاجزاء على متصل الجزين الاخرين ه اخذنا خطا من جزين
ووضعنا على احد الجزين جزا اخر فيحصل هناك زاوية قايمة فوترها ان كان من جزين كان وتر القايمة

مساويا لكل واحد من الضلعين المحيطين بها وان كان من ثلثه كان الوتر مساويا لمجموع الضلعين
هذا خلف فاذن هو اكثر من الاثنين واقل من الثلثه و او قليدس برهن على ان كل خط
يصح تنصيفه فالخط المركب من الاجزاء الفرد يصح تنصيفه فينتصف الجزء وبين ان الهيثم
في شرحه شكوكا وقليدس ان كل خط امكن تقسيمة بثلثه اقسام متساوية فالخط المركب
من جزئين او اربعة او خمسة اذا قسم كذلك لزمت التجزية ز مثلث متساوي الاضلاع على
خط من ثلثه اجزاء خرج من احدى زواياه خط الى الجزء الثاني من الضلع الذي يوتره فوجب
ان ينقسم ذلك المثلث الى مثلثين متساويين برهان الشكل الرابع من المقاله الاولى لاوقليدس
ويكون الخط المخرج من تلك الزاوية الى ذلك الضلع قايما فكل واحد من هذين المثلثين فيه قايمة
والزاوية الاخرى منه ثلثا قايمة وهي احدى زوايا المثلث الاول والباقية ثلث قايمة
لكونها نصف احدى زوايا المثلث الاول فنقول وتر القايمة هنا ثلثه اجزاء ووتر
الزاوية التي هي ثلثا القايمة جزآن فوتر الزاوية التي هي ثلثا القايمة اكثر من جزء فان كانت
ثلثه كان ضلع القايمة مثلا لوترها هذا خلف وان كانت اقل من ثلثه فقد انقسم الجزء
وفي هذا المثلث وجوه اخر كثيرة مبطله للجزء ح برهن اوقليدس في المقاله الاولى ان
السطوح المتوازيه الاضلاع التي على قاعدة واحدة وفي جهة واحدة وفيما بين خطوط
باعيانها متوازية مساو بعضها البعض وذلك يبطل الجزء لانا اذا قدرنا احد السطحين
اربعة في اربعة حتى كان مجموعه ستة عشر والسطح الاخر طوله من المشرق الى المغرب
يلزم ان يكون مجموع تلك الاجزاء الكثيرة مساوية لستة عشر جزءا وانه محال لايقال
وهذا المحال لازم ايضا على اوقليدس لان احد السطحين اذا كان ذراعا في ذراع والاخر طوله
من المشرق الى المغرب فكيف يكون احدهما مساويا للاخر لانا نقول السطحان المتوازيان
اذا كان احدهما قايما على قاعدته والاخر كان ماييلا وكانا جميعا على قاعدة واحدة وفيما بين خطين
متوازيين فانه بمقدار ما يزيد في طول السطح الماييل ينقص عن عرضه والمحال انما يلزم لو كان
عرض السطح الماييل هو القاعدة المشتركة وليس الامر كذلك بل كلما ازداد الطول انتقص العرض
ط بيّن اوقليدس انه يمكن قسمة كل خط بحيث يكون ضرب كل واحد من قسميه مساويا لمربع
القسم الاخر

وذلك يوجب التجزية لان الخط المركب من ثلثه اجزاء اذا قسم بقسمين متفاوتين كان احدهما
اثنين والاخر واحدا وضرب الكل في الواحد ثلثه ومربع الاثنين اربعة وذلك لا يصح فيه وكان
هذه الدلالة لايتم الا ببعض ما تري ك فرضنا اربعة خطوط كل واحد منها من اربعة اجزاء
وضممنا البعض الى البعض على اقصى ما نقدر عليه فلا شك ان القطر انما يحصل من الجزء الاول
من الخط الاول والثاني من الثاني والثالث من الثالث والرابع من الرابع فهذه الاجزاء
في جانب القطر ان كانت متلاقيه كان القطر مساويا للضلع هذا خلف او غير متلاقيه
فهناك فرج فكل واحد منها ان اتسعت لجزء فلنفرض اخلاوها به فيصير القطر سبعة
اجزاء فيكون القطر مساويا للضلعين هذا خلف او لا يتسع له فينقسم الجزء يا اذا وقعا
خطا مستقيما كالوتر على قاية حتى الوتر جذر مجموع مربع الضلعين وفرضنا كل واحد
من الضلعين خمسة كان هذا الوتر جذر خمسين فان حركنا طرف هذا الوتر من احد الجانبين
جزءا تحرك الطرف الاخر اقل من جزء فانه ان تحرك جزءا صار احد الضلعين ستة والاخر اربعة
فيكون الوتر جذر اثنين وخمسين وقد كان هو بعينه جذر خمسين هذا خلف فاذن قد تحرك اقل من
يب ليفضل من آب من جانب ب جزء من الف جزء وهو بج ولنخرج خط جد
اه من نقطتي ج ا كل واحد منهما مركب من اجزاء متساوية كم كانت وليكن ثلثه على قايمتين
ولنخرج من ب الى د خط والى ه اخر فلا شك ان به يقطع جد على نقطه ولكن
ز فنقول مثلثا بجز بها متشابهان فنسبة بج الى با كنسبة
جز الى اه فجز جزء من الف جزء من ثلثه اجزاء لا تجز اهذا خلف ولو زدت في طول
آب وعملت العمل المذكور ازداد انقساما ولما كان ذلك محالا كان القول بالجزء باطلا
فهذا مجموع ما للنفاه

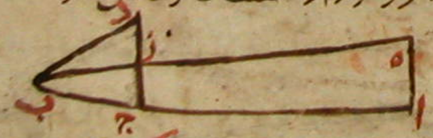

واحتج مثبتوا الجزء بامور خمسة فاوهو الاقوى لو كانت الحركة
في القسمة الى حيث لا يقبل القسمة لكان الجسم ايضا كذلك لان القدر الذي يقطع بالحركة التي
لا تنقسم ان كان منقسما كانت الحركة الى نصفه نصف الحركة الاولى فينقسم الحركة التي فرضناها
غير منقسمة

لكن المقدم واجب للوجه التي ذكرناها في باب الحركة تقرير الكلام ذ ستون فلا نطول بالاعادة
قال الى مثلثه **ب** لو وضعنا كرة على سطح فموضع الملاقاة اما ان يكون منقسما او لا يكون
والاول باطل لثلثة اوجه **اما اولا** فلانه لو كان كذلك لكان منطبقا على السطح المستقيم
والمنطبق على المستقيم مستقيم فمى الكرة سطح مستقيم هذا خلف **واما ثانيا** فلان
اوقليدس برهن على ان كل خط مستقيم وصل بين نقطتين من الدايرة فانه يقع داخلها فلو
كان موضع الملاقاة منقسما لارتسم خط مستقيم على ظاهر الدايرة منطبق على السطح فيكون
ذلك الخط داخل الدايرة وخارجها **واما ثالثا** فلان موضع الملاقاة لو كان منقسما امكن
ان يخرج من المركز خطان ينتهيان الى طرفي موضع الملاقاة فيصيران مع الخط المرتسم من موضع
الملاقاة ثلثة خطوط محيطة بسطح فيحصل هناك مثلث قاعدته موضع الملاقاة فاذا
اخرجنا من مركز الدايرة الى قاعدة المثلث الواقع في الدايرة عمودا قايما عليه كانت الزاويتان
الحاصلتان عن جنبي العمود القايم قايمتين وينتصف ذلك المثلث بمثلثين قايمي الزاوية ويكون
الخطان الطرفيان وتري الزاويتين القايمتين ويكون العمود وترا للزاويتين الحادتين ووتر القايمة
اعظم من وتر الحادة فالخط العمودي اقصر من الخطين الطرفيين مع ان الخطوط الثلثة خرجت
من المركز الى المحيط هذا خلف فثبت ان موضع الملاقاة غير منقسم فاذا ادرنا الكرة على السطح
حتى يتم الدايرة فلا شك انه متى زالت الملاقاة الحاصلة بنقطه حصلت الملاقاة بنقطه اخرى وليس
بين النقطتين متى يغايرهما فان الكلام في الملاقاة الحاصلة في اول زمان حصول اللاقاة بالنقطة
الاولى فاذن قد ارتسم الخط عن تلك النقط واذا حصل الخط عن تركب النقط حصل ايضا السطح
عن تركب الخطوط والجسم عن السطوح فاذن موضع الملاقاة من الكرة متى غير منقسم حصل من انضمامه
الى امثاله العظم والمقادير وهو الجزء الذي لا يتجزى **لا يقال** لانسلم امكان كرة وسطح على الوجه
الذي فرضتموه ثم ان سلمنا ذلك لكن لانسلم صحة تدحرجهما عليه ثم ان سلمنا ذلك لكن لانسلم ان
الكرة حال حركتها تماس السطح بالنقطة ثم ان سلمنا ذلك لكن النقطة انما توجد في الكرة
بالمماسة فعند زوالها تعدم تلك النقطة وتحدث اخرى فلا يوجد ابدا الا نقطه واحدة
ثم ان سلمنا ان المماسة انما تحصل بالنقط لكن لم لا يجوز ان يقال بين كل نقطتين خط

لانا نجيب عن الاول بان المنع من وجود الكرة غير مستقيم لان هذا الشكل هو الذي
يقتضيه عند كم جمع الطبايع البسيطة والتركيب ايضا ذ والسطح المستوي ايضا
ممكن لان سبب الخشونة الزاوية وهي لابد وان يكون من سطوح صغار ملس والا لزمت
الزوايا الى غير النهاية واذا حار سطح صغير مستو جاز في الكبير ذلك نعم ربما لا يمكننا
الحكم بوجوده لكن الكلام غير مبني على الوجود بل على الامكان لان ما يلزم من الممكن ممكن
لا محالة واما المنع من امكان التدحرج فغير مضر اذ لا شك في ازالتها عليه ويلزم منه النقط
المتمالية في السطح قوله انها تماسه بالخط قلنا هذا باطل لان الخط لا يماس خطا اخر
الا بان ينطبق عليه فلو ماست الكرة السطح حال حركتها بالخط لوجد في الكرة خط منطبق
على السطح المستقيم والمنطبق على المستقيم مستقيم ففي الكرة خط هذا خلف قوله
الموجود ابدا نقطه واحدة قلنا لانسلم لاحتمال ان يكون في الكرة خط ذو نهايتين بالفعل
ثم انها تلقى السطح ثم عند زوال الملاقاة عنها تحصل الملاقاة بنقطه اخرى فيكون النقطه
الثانية بالفعل بسبب المماسة والاولى بالفعل لكونها نهاية حاصلة بالفعل لذلك الخط وان سلمنا
ذلك لكن المماسة اثنان فيلزم من تمثل تلك المماسات تمثل الاثنين وهو المقصود قوله
لم قلتم ليس بين النقطتين خط قلنا لانه اذا زالت الملاقاة عن النقطه الاولى فقد حصل
هناك امران احدهما زوال الملاقاة والاخر حصول اللاقاة فاما زوال الملاقاة فهو
حركة وهي لا تقع الا في الزمان واما اللاملاقاة فهي من جملة ما يحصل الآن ويستمر في جميع
الزمان الذي بعده فثبت ان اللاملاقاة لها بداية هي حاصلة فيها فنقول الآن الذي
هو اول زمان اللاملاقاة اما ان يكون هو الآن الذي حصلت فيه الملاقاة او غير ذلك والاول
باطل والا لكانت تلك الكرة في الآن الواحد بالنقطه الواحدة ملاقية للسطح وغير ملاقية
له هذا خلف وان كان غيره فاما ان يكون بين هذين الآنين زمان او لا يكون فان كانت الكرة
في ذلك الزمان ملاقية للنقطه الاولى فيكون ساكنة في ذلك الزمان وان لم تكن بينهما
زمان فقد تمالت الآنات **وايضا** فالآن الذي هو اول زمان اللاملاقاة بتلك النقطه
اما ان يكون الكرة فيه ملاقية بنقطه اخرى او لا يكون فان كان الثاني لم يكن الكرة ملاقية

للسطح هذا خلف وان كانت ملاقية فاما ان يكون ملاقية بالنقطه الاولى فيكون الملاقاة
بها حاصلة حال حصول اللاملاقاة بها هذا خلف او بنقطه اخرى فاما ان يكون بينهما
واسطة حينيذ يكون ملاقاة الكرة بتلك الواسطة للسطح قبل ملاقاتها السطح بالنقطه
الثانيه فلا يكون ملاقاتها السطح بالنقطة الثانية فى اول ان حصول اللاملاقاة بالنقطه
الاولى وقد فرض كذلك هذا خلف اولا يكون بينهما واسطة فقد تشابهت النقط فهذا
غاية الكلام فى هذه الحجة وليس فيها عندى شئ جيد الا ان يقال انها مبنية على الدايرين
والحركة وقد بينا ان القول بهما لا يستقيم مع اثبات الجزء ج الخط القايم على الخط
اذا تحرك عليه حتى انتهى الى آخره لابد ان يكون قد ماس بطرفه كليه الخط المتحرك عليه لان
الحركة على الشئ بدون مماسته غير معقوله فالخط المتحرك عليه مركب من امور مماستها طرف
الخط المتحرك وطرف الخط المتحرك نقطه والذى يماسه النقطه نقطه فالخط المتحرك عليه
مركب من النقط وهو المطلوب وهذه الحجة قريبة من التى مرت واجود منها من حيث
انه لا حاجة فيها الى اثبات الكرة والسطح لا يقال لا نزاع ان الخط المتحرك انما
يلقى المتحرك عليه بنقطه وانه يلقاه بعد ذلك بنقطه اخرى لكن لم لا يجوز ان يقال بين
تينك النقطتين خط وبين ذينك الآنين زمان فان انكر ذلك فقد صادر على المطلوب
الاول لانا نقول حصول الملاقاة بين النقطتين لا شك انه آنى ولا حصوله ايضا
آنى ليست اقول زوال الملاقاة عنه آنى واذا كان اللاحصول آنيا فالآن الذى هو اول زمان
حصول اللاملاقاة بتلك النقطه اما ان يكون ملاقيا للشئ اولا يكون ويعود التقرير المذكور
فى الحجة الثانية د النقطه شئ ذو وضع لا ينقسم فهى اما ان يكون مستقلة بذاتها او
حالة فى محل فان كان الاول فهو الجزء الذى لا يتجزى وان كان الثانى كان محلها اما ان يكون منقسما
فيلزم انقسامها لانقسام محلها وهو محال او لا يكون منقسما فان كان مستقلا بذاته فهو
المطلوب والا عاد التقسيم ولا ينقطع الا عند الانتهاء الى شئ غير منقسم وهو المطلوب
لا يقال النقطه شئ لا وجود لها فى الخارج بل فى الذهن فقط وان سلمنا ذلك لكن
ما المعنى بقولكم انها اما ان تكون فى المحل او لا تكون فان غرضكم بهذه الشعبه كونها سارية فى
المحل

اثبات ج

سريان اللون فى محله فليس كذلك وان عنيتم بها حاجتها فى الوجود الى ما يكون صفة له فهى
فى المحل بهذا الاعتبار لكن لا نسلم ان هذا القدر يقتضى انقسامها لانقسام محلها لانا نجيب
عن الاول من وجهين فا النقطة طرف الخط ونهايته فاذا كان الخط متناهية بالفعل كانت
نهايته موجودة بالفعل فكانت النقطة موجودة بالفعل ب الحركات المحسوسة
بداية ونهاية فالامر الذى يقع فيه ابتداؤها وانتهاؤها لا بد ان يكون موجودا بالفعل فهو
اما ان يكون منقسما او لا يكون والاول باطل لانه لو كان كذلك لكان اما ان يكون كل واحد من نصفيه
مبدا للحركة معا حتى يكون الشئ الواحد ملاقيا دفعة واحدة لشيئين وهو محال او يكون
احد نصفيه هو المبدا فيكون المبدا هو ذلك النصف لا الكل وقد فرض الكل كذلك هذا
خلف ثم انا ننقل الكلام الى ذلك النصف فان كان منقسما عاد المحال وان لم ينقسم وهو موجود
بالفعل فان كان مستقلا بنفسه فهو الجزء وان افتقر الى محل عاد التقسيم وعن الثانى ان كون
الشئ نعتا لغيره وصفة له امر متصور تصورا اوليا لا حاجة بنا الى التفسير واذا كان كذلك
فنقول الموصوف بهذه النقطه ان كان شيئا غير منقسم فهو المطلوب وان كان منقسما
لزم انقسامها لانقسام ذلك الموصوف لانا نعلم بالضرورة ان كل ما كان صفة للشئ
فهو مغاير لما كان صفة لغيره ه لو كان فى الجسم اجزاء غير متناهية لزم المحال من اربعة
اوجه فا انه يستحيل من المتحرك قطع المسافة الا بعد قطع نصفها ولا قطع نصفها الا
بعد قطع نصف نصفها فاذا كان فيه اجزاء غير متناهية وجب امتناع قطعه الا
فى زمان غير متناه ب يلزم الا يلحق السريع البطى ابدا لان السريع اذا ابتدا بالحركة
بعد البطى فاما ان يصل الى موضع البطى فيكون البطى قد تحرك عن ذلك الموضع ثم اذا تحرك
السريع الى ذلك الموضع يكون البطى قد انتقل منه الى موضع اخر فلو كان فى الجسم اجزاء
غير متناهية بالفعل لزم الا يلحق السريع البطى ج كل كثرة فالواحد فيها موجود فالجزء
الواحد من تلك الاجزاء الغير المتناهية اذا انضم الى غيره فان لم يزد المقدار لم يكن تاليفها
مفيدا للعظم وان ازداد كان تاليفها سببا للمقدار فيكون نسبة المقادير بعضها
الى بعض كنسبة الاعداد التى تركبت منها تلك المقادير فاذا كانت نسبة المقادير

نسبة متناهية وجب ان يكون في افرادها ايضا كذلك د حصول التاليف في تلك
الاجزاء محتاج اليها فيستحيل ان يكون بها حاجة الى التاليف لاستحالة الدور واذا كان
كذلك صح وجود تلك الاجزاء منفكة عن التاليف فيكون كل واحد منها جزءا لا يتجزى لا يقال
هذه المحالات انما يلزم اذا قلنا الجسم مركب من اجزاء غير متناهية بالفعل ونحن لا نقول بذلك
بل نقول الجسم في نفسه شيء واحد لكنه قابل للتقسيمات الغير المتناهية لا نا نقول
الكلام عليه من وجهين الاول ان نبين امتناع كون الجسم واحدا مع كونه قابلا للانقسام
من اربعة اوجه فا وحدة الجسم ان كانت ذاتية او من لوازمها لزم ان يكون التقسيم اعداما
او متضمنا له وان لم يكن من لوازمها كان صفة قائمة بالموصوف بها ان كان منقسما لزم انقسامها
لانقسام محلها فالموحد منقسمة هذا خلف وان لم يكن منقسما عاد الاشكال الاول
من ان كونه غير منقسم اما ان يكون لذاته او من لوازمها ولا يكون من لوازمها لا يقال
الجسم من حيث هو جسم ليس الا الجسم وكونه منقسما او غير منقسم وصفان قائمان به فاذا اخذت
الجسم من حيث هو جسم استحال ان يقال فيه انه منقسم او غير منقسم لا نا نقول لا نزاع في ان
الشيء من حيث هو هو مغاير لجميع ما يعرض له لكن الماهية من حيث هي هي لا توجد في الاعيان الا
مع المشخصات التي متى حللت بطل ذلك التشخص فان هذا الانسان اذا بطل فلا نقول بان
الانسان من حيث انه انسان شيء قائم في الاعيان ويتوارد عليه التعينات بل اذا فني هذا الانسان فقد فنى
هذا التشخص وحدث تشخص اخر بعده فكذلك هنا الجسم وان كان من حيث هو جسم مغايرا لكونه منقسما
او غير منقسم الا ان الشخص منه لا بد دخل في الاعيان الا مع احد هذين الوصفين ومتى بطل عنه ذلك الوصف
فلا بد وان يفنى ذلك التشخص وحينئذ يلزم ما ذكرنا من كون التقسيم اعداما ب اذا اردنا القسمة
على جسم واحد حتى صار جسمين فلا نخلو اما ان يكون هويته كل واحد من هذين الجسمين كانت حاصلة
قبل تلك القسمة او ما كانت حاصلة فان كان الاول فالهويتان كانتا حاصلتين فقد كانتا
موجودتين وبتوجه الاشكال وان كان الثاني فقد حدثت هاتان الهويتان عند القسمة وبطل
ذلك الجسم الواحد الذي كان موجودا قبل فيكون التفريق اعداما للمقسم وايجادا للمقسم فاذا
طارت البعوضة ووقعت على البحر المحيط وشقت بوائر ابرتها حرائق سطح الماء لزم ان
يقال انها

اعدمت البحر الذي كان واوجدت بحرا اخر لانه متى تفرق الاتصال في ذلك الموضع فقد فنى
ذلك المقدار ومتى فنى ذلك المقدار فقد فنى ما كان متصلا به وهلم جرا الى اخر البحر
لا يقال المقادير والجسميات وان عدمت لكن هناك هيولى مشتركة لا نا نقول
تلك الهيولى ان كانت عند وجود الجسم واحدة فعند القسمة قد انقسمت فيعود المحال وان كانت متعددة
بحسب الانقسامات الممكنة فالمقدار والجسمية الحالة في كل واحد منها غير الحالة في الاخر فيكون الاجزاء المتشابهة
كل واحد منها عين الاخر بمادته وصورته ويعود المحال ج اني اذا نظرت الى الجسم البسيط اعلم بالضرورة
ان احد نصفيه مغاير للنصف الاخر وممتاز عنه فكيف يمكن مع ذلك الحكم بكون ذلك الجسم واحدا في الحقيقة
لا يقال لم لا يجوز ان يقال الكثرة بالفعل انما حصلت بسبب التوهم او اختلاف الاعراض لا نا نقول
التميز في الاشارة متوقف على التميز في المشار اليه لاستحالة ان يتميز في الاشارة ما ليس بمتميز في
ذاته فلو جعلنا التميز في المشار اليه معللا بالامتياز في الاشارة لزم الدور وكذا القول فيما
يقولونه من وقوع الامتياز بسبب اختلاف الاعراض وايضا فانا اعلم بالضرورة ان احد جانبي هذا
الجسم قد كان ممتازا عن جانبه الاخر سواء وجد متوهم يتوهم شيئا او لم يوجد فالقول بان هذا
الامتياز انما حصل حال التوهم مكابرة د اذا حكمت على الجسم البسيط بانه موجود فالمحكوم عليه
ليس الا الجملة المتخيلة من تلك الابعاض المفترضة فيه فلو قلنا ان تلك الابعاض امور تحدث عند القسمة
وان الموجود قبل القسمة امر وراء تلك الابعاض كان ذلك خروجا عن المعقول لا نا لا نعقل من جملة هذا
الجسم الا المجموع الحاصل من اجزائه وجوانبه فثبت بهذا الوجه ان اجزاء الجسم حاصلة بالفعل
نعم انها حالة الاتصال غير منفاصلة بالفعل فليست اجزاء بالفعل اذ ليس انفصال بعضها عن
البعض حاصلا بالفعل ومعلوم ان الدلالة التي ذكرناها لا تختلف حالها بان كانت الاجزاء منفاصلة
او متواصلة الثاني سلمنا ان الجسم في نفسه شيء واحد بالفعل لكن لم لا يجوز ان يكون
على هذا التقدير ايضا من وجهين فا الجسم اذا تحرك على جسم فان طرف المتحرك ابدا يلقى من المتحرك عليه
شيئا غير ما لقيه قبل ذلك واخلاق الاعراض المضافة عند كل سبب لحدوث القسمة فالقاسم اذن
ابدا قابل والمنقسم ابدا قابل فوجب ان يحدث فيه انقسامات بالفعل غير متناهية لا نه متى
صار خلاقيا لحد من المسافة فقد حدث ذلك الحد وقبل ذلك الحد كان خلاقيا لحد اخر بالفعل

وقبل ذلك الحد الحد آخر فاذا كان قبول القسمة غير متناه فلا نفرض حدا الا وقد حدث قبله حد
آخر غير متناهية بالفعل بسبب الملاقيات المتعاقبة وحينئذ يعود المحال ب لنا اختلاف
الاعراض الاضافية عندكم موجب لحدوث الانقسام بالفعل وكل جسم موجود فانه لابد وان يلاقي
باحد طرفيه شيأ غير ما يلاقيه بالطرف الآخر فيلزم ان يحدث في ذلك الجسم انقسام بالفعل لان
احد نصفيه يلاقي باحد وجهيه شيأ غير ما يلاقيه بوجهه الآخر فيلزم ان ينتصف ذلك النصف
ايضا فاذا كان قبول القسمة حاصلا ابدا وكان المقسم بالفعل وهو اختلاف المماسات حاصلا
بالفعل ابدا لزم حصول الانقسامات بالفعل ابدا فظهر ان الجسم لو كان قابلا لانقسامات غير
متناهية لكانت تلك الانقسامات باسرها حاصلة بالفعل **لا يقال** هذا الوجه الآخير مبني
على ان الجسم اذا التقى باحد طرفيه شيأ غير الذي يلقيه بطرفه الآخر فانه ينتصف ذلك الجسم وذلك
باطل لجواز ان احد جانبيه عن الآخر بالفعل وجانبه سطحه وهو عرض **لانا نقول** لاشك انه
اذا التقى باحد جانبيه غير ما لقيه بجانبه الثاني فقد امتاز احد جانبيه عن الآخر بالفعل فالحاملان
اما ان يكون المرجع بهما العرضين فايهما يمين به او الى جزء ذاته فان كان الاول وجب امتياز محل
ذينك العرضين فان كان ذلك المحل عرضا لزم التسلسل وان انتهى ذلك الى جزء ذاته وهو المطلوب الثاني
فقد توجه الاشكال فهذا تمام هذه الحجة وهو آخر الكلام في هذه المسئلة ولما قويت الكلمات
من الجانبين لاجرم توقفنا في المسئلة **في تفاريع تتعلق بالجزء الذي لا يتجزأ** وهي ثلثة **فا**
القايلون بان القسمة الوهمية غير متناهية اختلفوا في القسمة الانفكاكية فزعم كثير من القدماء ان الاجسام
تنتهي في الحالها الى جزء اصلب غير قابلة للتفكيك واتفق المتاخرون على ان القسمة الانفكاكية حاصلة
الى غير النهاية لوجهين **فا** كل متقسم في ذاته فانه يفترض فيه طرفان يتميز كل واحد منهما عن الآخر
في الوهم فالتحام النصفين اعني الاتصال الذي يمتنع زواله ان كان لنفس الماهية او لوازمها وجب ان يحصل ذلك
بين الجزئين وان يحصل بين نصفي الجزء الواحد من الانفصال ما حصل بين الجزئين لاتحاد ماهيات تلك الاجزاء ووجوب
الاشتراك في اللوازم وان لم يكن كذلك صح عند الاتصال الابالانفصال وبالعكس وهو المطلوب والقايل
ان يقول لم لا يجوز ان يكون كل واحد من الاجزاء مخالفا في الماهية للجزء الآخر وهذا وان كان مستبعدا لكن
لابد في ابطاله من الدلالة وما يجعله فالحال عندنا في اختلاف تلك الاجزاء كالحال عندهم في اختلاف الاجزاء الفلكية

ب الجانب

ج ج

التي يستحيل عليها الاتصال والانفصال وان سلمنا ذلك لكن لا يجوز ان يكون شخصية كل واحد منها
مانعة عن ذلك لا سيما وعندهم تفريق الجسم المعين اعدام لتلك الجسمية المعينة ب كل واحد من تلك
الاجزاء لابد وان يكون كريا لان الكرة ابعد الجسمات عن قبول الافات ولان الطبيعة الواحدة لا يفعل افعالا
مختلفة ولان جانب الزاوية من الضلع اصغر من جانب الضلع منه وحينئذ يحصل عند انضمامها الفرج
الخالية فيما بينها وقد سبق الكلام في هذا ب القايلون بان القسمة الانفكاكية غير متناهية
اختلفوا فان الجسم مع بقاء صورته النوعية هل يقبل الانقسام الى غير النهاية فالمشاؤن منعوا منه
وزعموا ان للنملة مثلا احداما معينا في الصغر فاذا وصل اليه فلو انقسم بعد زالت الصورة النملية عنه
وصار هواء والاشبه ذلك لان الجسم اذا افرط في الصغر استولى عليه ما يحيط به وينقله الى
طبيعته يدل عليه الاستقرا ج زعم الشيخ ان الجسم مركب من الهيولى والصورة الجسمية حالة
في محل ومجموع ذلك الحال والمحل هو الجسم **واحتج عليه** بامرين **فا** ثبت ان الجسم البسيط في
نفسه شيء واحد فاذا انفصل فالقابل للانفصال اما ان يكون هو الاتصال وهو محال لان القابل
يبقى مع المقبول والاتصال لا يبقى مع الانفصال او شيأ اخر غير الاتصال كان قابلا للاتصال حال
وجوده ثم صار قابلا للانفصال بعد ذلك وهو الهيولى **لا يقال** الافلاك غير قابلة للانفصال
فكيف يتبين كونها مركبة من الهيولى والجسمية **لانا نقول** لما ثبت في الاجسام القابلة للانفصال
حاجة جسميتها الى الهيولى وجب في جميع الجسميات ذلك لان الطبيعة الواحدة لا تختلف مقتضاها
ب كل جسم فهو من حيث انه جسم موجود بالفعل ومن حيث انه مستعد الى استعداد شيء
فهو بالقوة والشيء الواحد من الجهة الواحدة لا يقتضي قوة وفعلا لما ثبت ان الواحد لا يصدر عنه
الا الواحد فاذن الجسم مركب مما عنه له القوة وهو الهيولى ومما عنه الفعل وهو الجسمية ج
انه سبق ان التغير على الفلك المحدد محال في مقداره وشكله وموضعه فنقول اختصاصه
بذلك ليس للجسمية العامة والا لكان كل جسم كذلك ولا لما يحل فيها لان ذلك الحال ان كان لازما فان كان
لزومه لنفس الجسمية عاد المحال وان كان لامر اخر عاد السوال وان لم يكن لازما لم يكن اللازم سببه لازما
ولا لما لا يكون حالا ولا محلا لان ذلك الشيء ان كان جسما او جسمانيا عاد المحال وان لم يكن كذلك
لكان الاجسام واحدة فلم يكن بان يقتضي ذلك الوصف لبعض الاجسام اولى من ان يقتضيه للباقي فلم يبق في
القسمة

ما يمكن جعله سببا لوجوب هذه الصفات الا المحل وهو ان يقال تلك الجسمية حالة في محل ذلك المحل ماهيته مخالفة لمحل سائر الجسميات وانه لذاته المخصوصة يقتضي لجسميته ويقتضي تلك الاعراض المخصوصة فلاجل ذلك وجب لتلك الجسمية تلك الصفات فاذا ثبت افتقار جسمية الفلك الى الهيولى فلذلك جميع الاجسام لما قررنا في الطريقة الاولى وهذه الحجة قد تكلفنا لها لهم والكل ضعيف **اما الحجة الاولى** فقولك لا يجوز ان يقال الزايد هو الوحدة والطارء هو العدد وهما عرضان والمورد هو الجسم **لا يقال** الجسم قبل القسمة كان واحدا وله هوية مخصوصة باعتبارها امتاز عن سائر الافراد المشاركة له في الماهية فاذا ورد القسمة عليه امتنع بقاء تلك الهوية واذا عدمت تلك الهوية فقد عدمت تلك الجسمية لان الشخص المعين انما يصير هو هو لماهيته والا لكان هو غيره بل ومعيار نه فظاهر ان ورود القسمة عليه سبب لزوال تلك الجسمية وحدوث جسمين اخرين وكل حادث وزايل فلابد له من مادة عامة فاذن الجسمية لها مادة **لانا نقول** هذا الاشكال وارد في تلك المادة لانها كانت واحدة عند كون الجسم واحدا ثم انقسمت عند انقسام الجسم فيلزم افتقارها الى مادة اخرى لا الى نهاية وذلك محال وبتقدير تسليمه فالمقصود حاصل لانه ان بقيت هناك مادة واحدة حالتي الوحدة والكثرة للجسم لم يكن توارد هما على الشيء سببا لعدم الشيء وبطلت الحجة وان لم يبق منه شيء اصلا لم يكن للكلام الفاسد مادة باقية وهو يبطل اصل الحجة ولانه يلزم كون التقسيم اعداما وهو محال **واما الحجة الثانية** فلا نسلم ان الشيء الواحد لا يكون مبدأ لاثرين وان سلمنا ذلك لكن لا نسلم ان القابلية التي ذكرتموها منقوضة بالنفس الناطقة فانها موجودة بالفعل ومستعدة للانفعالات وليست مركبة من الهيولى والصورة **واما الثالثة** فهي بعد تسليم ان الفلك يستحيل عليه التغير في المقدار والشكل مبنية على كون الاجسام متحدة في الطبيعة الجسمية لكن ذلك لم يتم بدلالة قاطعة **واعلم** ان الاظهر ان المتحيز موجود قائم بنفسه لا حاجة به الى محل اصلا وان منشأ هذا الخيال ان القدماء كانوا يقولون ان الجسم لما كان موصوفا بالاعراض فلو خلي هو لا بد وان يكون معيارا لكل تلك الاعراض فالجسم من حيث هو لا يخلو اما ان يكون ملونا او لا ملونا وكيفا او لا طويلا او لا عريضا او لا عميقا وفي مكان او لا في مكان وهي ان ماهيته مغايرة لهذه الاحوال فظن بعض المفضلين ان المراد منه اثبات موجود اخر وراء الجسم المحسوس ثم انه لحسن ظنه بالمتقدمين يشيد هذا الخيال الفاسد بهذه الوجوه المتكلفة والاظهر ان غرض المتقدمين من هذا الكلام ليس الا التنبيه على الفرق بين ماهية الجسم وبين عوارضها ☞

الاجسام الفلكية بصورها النوعية فلان لكل فلك مادة مخالفة بالماهية لمادة الفلك الاخر وكل مادة لا تقبل الا الصور التي حصلت فيها **لانا نقول** اذا جوزتم ذلك فجوزوا مثله في الكيفيات حتى نقول الاجسام العنصرية انما اختص كل واحد منها بالكيفية المعينة لانه كان قبل الاتصاف بتلك الكيفية موصوفا بكيفية اخرى لاجلها استعدت المادة لقبول الكيفية اللاحقة واما الاجسام الفلكية فانما اختص كل واحد منها بالكيفية المعينة لان مادته لا يقبل الا تلك الكيفية وعلى هذا التقدير يسقط الحاجة الى اثبات هذه الصور ثم ان سلمنا انه لابد من امر زايد في الجسم ليكون مبدأ لهذه الكيفيات لكن لم قلتم انه لابد من اثبات ذلك في كل جسم **بيانه** ان عدم قبول الفلك لكيفيات مختلفة لا يمكن القطع بانه لابد وان يكون لاجل صورة زايدة لان تلك الصورة ان لم يكن لازمة لجسمية ذلك الفلك لم يكن الحكم المعلل وهو عدم قبول الكيفيات المختلفة لازما وان كانت لازمة فذلك اللزوم ليس لنفس الجسمية ولا لشيء من لوازمها ولا لما لا يكون حالا فيها ولا محلا لها لان كل ذلك باطل وبتقدير صحته فالمقصود حاصل لانه لو جاز ان يكون لزوم تلك الصورة لاحد هذه الاقسام فليجز مثله في لزوم التشكل والمقدار فنقول ان يكون ذلك اللزوم للمادة واذا كانت المادة كافية في لزوم تلك الصورة فلا يبقى في لزوم هذه الاعراض من غير حاجة الى اثبات هذه الصور واما العناصر فهي على قسمين لان منها ما يقبل الاشكال بسهولة وهو الرطب ومنها ما يقبلها بعسر وهو اليابس واذا كان كذلك فلم لا يجوز ان يقال ان سهولة قبول التشكلات معللة بعلة وجودية واما صعوبة قبولها فانها معللة بعلة عدمية وهي عدم تلك العلة او بالعكس وعلى هذا التقدير لا يظهر امتناع خلو الاجسام عن الصور النوعية ثم ان سلمنا انه لابد في الصفات الثلث من اسنادها الى علل وجودية فلم قلتم ان تلك العلل صور **بيانه** ان الصورة عبارة عن الحال المقوم لمحله اي الحال الذي يكون سببا لوجود محله واذا عرفت ذلك فمهما ان الحجة التي ذكروها دالة على تعليل هذه الاعراض بامور موجودة في الاجسام لكن لا بد في الدلالة على ان تلك الامور اسباب لوجود تلك الاجسام حتى يثبت كون تلك الامور صورا او لا من ان تكون صورا بل اعراضا واذا الآن ما رأيت احدا منهم حاول اثبات هذه المطلوب ثم ان سلمنا ان الحجة التي ذكروها يدل على اثبات الصور النوعية لكن هنا ما يدل على تغايرها وجوبا فما هذه الصور اما ان تكون حالة في الجسم او في الهيولى لكن شرط حلول الجسمية فيها وعلى التقديرين فانها في وجودها محتاجة

الى الجسمية فلو كانت الجسمية معللة بها لزم الدور ب انهم اما ان يثبتوا في الجسم صورة واحدة تكون هي مبدا المائية في الكيف والمقدار والشكل فحينئذ قد حكموا بانه قد صدر عن الصورة الواحدة الكثرة الكثيرة واحد وهو عندهم منكر او يثبتوا في الجسم بحسب كل عرض مخصوص صورة مخصوصة فحينئذ قد حكموا باثبات الصور الكثيرة للمادة الواحدة وذلك عندهم ممتنع لا يقال هذه الصور متترتبة لانا نقول هذه الاعراض غير مترتبة فانه ليس يمتنع حصول الجسم في الاين المخصوص لاجل اتصافه بالمقدار المخصوص اولى من العكس وكذا القول في الشكل والجران والبرودة بل ليس يمتنع ان يقال اتصاف النار باليبوسة لاجل اتصافها بالحرارة اولى من العكس فانا نجد كل واحدة منهما منفكة عن الاخرى واذا لم يكن بين هذه الاعراض ترتب وجب الا يكون بين علليها ترتب ايضا فلا تكون تلك الصور مترتبة وحينئذ يعود الاشكال

الباب الثاني في احكام العامة للاجسام

وهي مباحث فا في ان لكل جسم حيزا طبيعيا هذا هو المشهور عند المتاخرين لوجهين فا الجسم لو قدرناه خاليا عن جميع العوارض المغايرة تماما ان يجعل في كل الامكنة او في لا شيء منها وهما محالان او في مكان معين فيكون ذلك المكان هو المكان الطبيعي ولقايل ان يقول لو استدعى الجسم مكانا معينا لكان استدعاؤه لذاته اما ان يكون لجسميته او لوازمها فيكون كل جسم فيه وان كان لا لغير لازم فاتصاف ذلك الجسم بذلك الامر ان كان لا لامر فهو محال وبتقدير جوازه فليجوز ايضا ان لا يكون شيء من الامكنة مستحقا له ثم انه يحصل على سبيل الاتفاق في واحد منها او لامر وهو ان كان بمقارنة كان الكلام فيه كالكلام في الاول فلزم التسلسل او بمناسبة عليه على نحو ان اليابس اعد الجسم للاتصاف بالوصف الحاصل واذا جاز ذلك فليجز ان يقال ايضا ان حصول الجسم في المكان المعين انما كان لانه قبل حصوله في ذلك المكان كان حاصلا في مكان اخر او موصوفا بصفة اخرى لاجلها حصل في هذا المكان وان لم يقبل الاستحقاق الطبيعي حاصلا ب اذا رمينا الحجر الى فوق عاد ولولا انه بطبعه طالب للمركز والا لما كان كذلك ولقايل ان يقول لم لا يجوز ان يقال انما عاد لكونه طالبا لكليه الارض على ما هو مذهب ثابت بن قرة فانه قال الذي يغلب ان الارض طالبة للمكان الذي هي فيه بالطبع لانه ليس يتوهم في شيء من الامكنة خلاء بعض ذلك المكان بل لو توهمت الاماكن خالية ثم جعلت الارض بأسرها في اي جانب منها التقى وجب ان يقف فيه ولا ينتقل الى غيره وعوده الآن انما كان لطبعها كلية عنصرها

فانا لو توهمت الاماكن على ما ذكرنا من الخلاء جعل بعض اجزاء الارض في موضع من ذلك الخلاء وباقيها في موضع اخر وجاز بجذب الكبير الصغير ولصارت الارض نصفين ووقع كل واحد من النصفين في جانب اخر كان طالب كل واحد من القسمين للاخر مساويا لطالب هاجسه لحتى يلتقيا في الوسط بل لو توهم ان الارض كلها تحدرت نحو الفلك الشمس ثم اطلق من الموضع الذي هي الآن فيه حجر لكان يرتفع ذلك الحجر اليها لطلبه كلية الارض لا يقال هذا باطل من اربعة اوجه فا الحجر المرسل من راس البير وجب ان يلتصق بتسفير البير ولا يذهب عمودا فان اتصاله بكلية الارض حاصل هناك ب الكل لا يمكن ان يجذب الجزء لان الشيء لا ينفعل عن مثله ج يلزم ان يحصل هذا الاعتبار في اجزاء كل واحد من العناصر حتى يكون كل واحد منها كرة مصمتة وهو محال الوجود ولانه يلزم منه الخلاء د هب ان عود الحجر انما كان لجذب كلية الارض اياه لكن يبقى الكلام في ان كلية الارض لم اختصت بهذا الجزء فان ذلك امر ممكن فلا بد له من سبب والجذب هنا غير معقول فلم يبق الا ان يكون ذلك لطلب الطبيعة لانا نجيب عن الاول بان كل واحد من الاجزاء تطلب الاتصال بجميع الاجزاء لكنه لما تعذر ذلك رفع بالممكن وهو ان يكون قربه من الكل قربا واحدا وذلك انما يحصل عند حصوله في الوسط فلو بقي الحجر ملتصقا بالتسفير لما كان طالبا للقرب من الكل بل للقرب من ذلك الجزء وهو محال اذ ليس للجزء المعين خاصية ليست لسايل الاجزاء بل طلب القرب من جميع الاجزاء لا يحصل الا بالتوسط وعن الثاني ان الحس يشهد بتلازم صفائح الاجسام ووقوع الامور العجيبة بسبب ذلك والتلازم ليس لاختلاف طبايعها فان التلازم لا يليق بالمتباينة بل بالمتشاكلة واذا عقل ذلك في موضع فليعقل مثله في سايل المواضع وعن الثالث ان الطبيعة كانت تفعل ذلك لولا وجود مانع منع منه وبيان ذلك المانع ان الاجسام المختلفة متساوية في الجسمية فحكمها في طلب بعضها بعضا لاجل ذلك التشابه كحكم اجزاء العنصر الواحد في طلب بعض اجزايه بعضا فاذن قد وجدنا سببا يمنع عن احدهما جذب كل جزء من العنصر الواحد سايل الاجزاء الى ذلك العنصر الى نفسه حتى يصير كل عنصر كرة مصمتة وهذا يقتضي وقوع الخلاء ان يصير الجذب الحاصل بسبب الاستدارة في مطلق الجسمية ملغى فلا جرم عدلت الطبيعة الى ما يكون اقرب الى الجمع بين مقتضيات هذه الاسباب فجمعت بين اجزاء كل عنصر على حد طابقتها في المشابهة ثم جعل البعض محيطا بالبعض لمايشهما في المشابهة في الجسمية ثم عرض

اللا كيف ان رب واللا لطف ان طفا فلهذا المعنى ترتيب الاجسام على هذا الترتيب و
بالجملة فهذا الاحتمال قايم فعلى المدعى لكون كل جسم ذا حيز طبيعي ابطاله **دعي الرابع** انا لا نقول
النار بعد تكونها نارا تطلب الترب من الفلك والارض بعد تكونها ارضا تطلب البعد عنه بل نقول الجسم
الملاصق للفلك صار نارا بسبب تلك الملاصقة والجسم البعيد عنه صار ارضا بسبب ذلك البعد حتى لو
توهمنا انتقال النار الى المركز والارض الى المحيط واستمرارهما في هذين الموصوفين لانعكست طبايعهما
على مرور الايام **لا يقال** هب ان الامر كذلك ولكن لم حصل بعض الاجسام في المركز حتى صار ارضا
وبعضها في المحيط حتى صار نارا **انا نقول** هذا عود الى الطريقة الاولى وهي ان اختصاص الجسم المعين
بالحيز المعين يستدعي سببا وهو معارض باختصاصه بسبب ذلك الاختصاص وقد بينا ان ذلك يوجب
اما التسلسل واما سقوط الحاجة الى العلة التي ذكروها واعلم ان الوقوع في ظلمات هذه الشبهات
للعدول عما هو الحق المبين والدين المتين وهو ان هذه الاجسام انما اختصت بالطبايع بتخصيص
الفاعل المختار الذي له الخلق والامر **ب في التفريع** على ان لكل جسم مكانا طبيعيا الجسم الواحد
ليس له مكانان طبيعيان لثلثة اوجه **ا** اذا حصلا في احدهما فاما ان يطلب الثاني فحينئذ لا يكون الاول
حصل فيه طبيعيا له او لا يطلبه فلا يكون ذلك الثاني طبيعيا له **ب** اذا كان جاريا عنهما لم يكن توجهه الى
احدهما اولى من توجهه الى الاخر فاما ان يتوجه اليهما معا وهو محال او لا يتوجه الى واحد منهما فلا يكون واحد منهما
طبيعيا **ج** البسيط له طبيعة واحدة فلا يقتضي الا حيزين متنافيين والحصول في احد الحيزين ينافي الحصول في
الحيز الاخر وهذه الوجوه الثلثة منقوضة بكل واحد من اجزاء البسيط الواحد **ج في المكان**
الطبيعي للمركب المركب اما ان يكون تركيبه عن بسيطين او اكثر فان كان الاول فاما ان يكونا متساويين او احدهما
اغلب فان تساويا فاما ان يكون كل واحد منهما مانعا للاخر عن حركته او لا يكون فان لم يكونا مانعا فالامر ظاهر
وان تمانعا فهو محال لان تكون النار اسفل والارض فوق فالنار تقصد الصعود والارض تقصد النزول وحينئذ
اما ان يكون بعد كل واحد منهما عن حيزه بعدا واحدا او لا يكون فان كان الاول فلا بد من المقاومة وحينئذ
تحبس المركب هناك لاستوائهما في الحد المانع لحيزهما جميعا وان كان الثاني انجذب الى حيز الاقرب لان
الحركات الطبيعية تشتد عند القرب وتضعف عند البعد وبالعكس واما ان كان احدهما غالبا في القوة والمقدار
وهناك قاسر يحفظ ذلك الامتزاج فلا تكون انجذاب المركب الى مكانه واما ان تركيبه من ثلثة فان غلب

احدها بالكيفية والكمية حصل المركب في مكانه وان تساوت فان كانت من ثلثة متجاورة حصل المركب
في حيز الوسيط وكذا ان كانت متباينة مثل الارض والماء والنار تساوى الجذب من الجانبين ولا تشترك
الارض والماء في الميل الى اسفل واما ان تركب من اربعة فان كانت متساوية حصل المركب في الوسط
والا ففي حيز الغالب والا تشبه الاستقسام المركب المعتدل الا قليلا لسرعة حصول العلة ولو في القليل
د في ان الجسم كيف يقف بالطبع في المكان الغريب اذا توهمنا النار في المركز بحيث لا يكون
لجزء منها ميل الى جهة فيستحيل ان تتحرك الى جهة دون لعدم المخصص ويستحيل ان تتنوع عن فرجة في وسطها جهة ج
الى ان يلقى كل جزء من ذلك المنبسط ما هو اقرب اليه من المكان الطبيعي لان الهواء حينئذ لا يكنه من مداخلها
لوجهين **اما اولا** فلان ذلك النفوذ لا يمكن الا بالخرق وهو انما يكون في جهة مخصوصه مع انه لا مخصص
واما ثانيا فلانه يلزم وقوع الخلاء في الوسط وهو عندهم محال فاذن النار تبقى ساكنة في الوسط **ه**
في ان لكل جسم بسيط شكلا طبيعيا وهو الكرى البسيط لطبيعة واحدة وهي لا تفعل
في المادة الواحدة الا فعلا واحدا وكل شكل سوى الكرة ففيه افعال مختلفة فانه يكون جانب منه
خطا واخر زاوية واخر نقطة فاذن شكل البسيط الكرى **ولقايل** ان ينقض ذلك بالمتممات فانها
مع بساطتها مختلفة النحن وبالاكر المكوكبة فانها على بساطتها متنقلة في موضع دون موضع ولان
الكرات المحيطة لها سطحان محدب ومقعر وهما بعد اختلافهما بالتحدب والتقعر يختلفان
بالمساحة فهذا اثر ان صدرا عن تلك الطبيعة وهو ايضا منتقض بالقوة المصورة التي هي مبدا خلقة اعضا
الحيوانات على ما مر تقريره في باب العلة **ثم نزعوا على هذا الاصل** ان الماء الذي يماس به الكوز عند
كونه في اعلى الجبل اقل مما يماس به الكوز حين كونه في اسفل الجبل لان الدايرة التي تمر حول الارض بطرفي
الكوز عند كونه اسفل الجبل اصغر من التي تمر بطرفيه عند كونه في اعلاه والفصل الواصل بين طرفي
الكوز من الدايرة الصغيرة اكثر تحدبا من التي يصل بينهما من الدايرة العظيمة ومتى كان التحدب اكثر
كان احتماله للماء اكثر لان السطح الظاهر من الماء الذي في الكوز يحدب وبالله التوفيق

الباب الثالث في الاجسام البسيطة

وهو على مقدمة وقسمين **اما المقدمة** ففي حقيقة البسيط والمركب **الجسم البسيط**
قد يرسم مع نفي الطويل بانه الذي يكون جزء مساويا للكل في الاسم والحد وبانه الذي لم يتركب حقيقة

من اجسام مختلفة الطبايع فاذا اعتبرنا الاول بحسب الحقيقة لم يكن العظم واللحم وما يشبههما
بسيطا لانها مركبة من العناصر الاربعة واذا اعتبرناه بحسب الحس كانا بسيطين لكن الفلك لا يكون
بسيطا لان الجزء المحسوس منه ليس بفلك واما الثاني فاعتباره بحسب الحقيقة يمنع من بساطة
اللحم والعظم ولا يمنع من بساطة الفلك وبحسب الحس يدخل فيه العظم واللحم والفلك وهو اعم الاعتبارات
ومتى عرفت البسيط عرفت المركب الذي يقابله ومرادنا بالبسيط هنا الجسم الذي لا يكون حقيقته
مركبة من اجسام مختلفة الطبايع وهي اما فلكية واما عنصرية **القسم الاول**

في الفلكيات وهي مج مسئلة فا في ان يحدد الجهات

لا يصح عليه الحركة المستقيمة لا بجسم ولا جسم فله حيز طبيعي فللجسم حيز طبيعي فلو خرج عنه
وجب ان يعود اليه بطبعه فيكون الحركة منجبرة اليه لا بجذاحلف **ب في انه بسيط**
لو كان مركبا لصح عليه الانحلال والتالي محال فالمقدم مثله بيان الشرطية ان كل مركب ففيه بسيط
وكل ما يلاقيه البسيط باحد طرفيه فانه يصح ان يلاقيه بطرفيه الاخر لاستواء طرفيه في تمام الطبيعة
ووجوب اشتراكهما في هذا الشأن في كل الاحكام ومتى لاقى باحد طرفيه الشيء الذي كان يلقاه بطرفه الاخر
فقد وقع فيه الانحلال بيان امتناع التالي ان الانحلال لا يتحقق الا بالحركة المستقيمة وهي عليه
محال **ولقائل** ان يقول لم لا يكون على الشرطية صحة ان تماس فلك عطارد مثلا مثلا مثلا
الزهرة وذلك يقتضي وقوع الخرق في الافلاك ثم ان سلمنا ان هذه الدلالة تقتضي البساطة لكن في الفلك
المحدد خاصة لان في سائر الافلاك وانتم تدعون بساطتها باسرها فما الدلالة على ذلك **ج في امتناع**
الخرق على الافلاك احتجوا بوجوه اربعة **فا** الافلاك لو انخرقت لتحركت الاجزاء المتخرقة عند نفوذ
الخارق عن مواضعها وعند خروجه اليها بالاستقامة لكن الحركة المستقيمة ممتنعة فالخرق محال
ب ثبت لنا بناء على امتناع الخرق على الفلك ان حركة الكوكب ليست بنفسه بل بحركة الفلك فيكون
الفلك متحركا على الاستدارة ففيه ميل مستدير فلو انخرق لخرج ذلك الجزء عن موضعه الطبيعي فاذا زال
الخارق فاما الا يعود فحينئذ يكون المكان الغريب مطلوبا بالطبع والطبيعي متروكا بالطبع هذا خلف
او يعود فيكون ذلك حركة مستقيمة فيكون فيه ميل مستقيم في الجسم الواحد مبدا ميل مستقيم ومستدير
وقد بينا ان ذلك محال **ج** الخرق الفلك اما ان يكون لذاته وهو محال والا لم يخرج الا نفسا ما تالي

لانهاية لها الى الفعل او لسبب منفصل وهو اما ان يكون جسما او جسمانيا او لا جسما ولا جسمانيا والاول
باطل لانه اما ان يكون بسيطا او مركبا والبسيط ليس الا الافلاك والكواكب والعناصر اما الافلاك فلو
اقتضى جانب من فلك الخرق جانب من فلك اخر لاقتضى كل جوانب ذلك البساطة الفلك الفاعل والقابل
واما الكواكب فاما ان تخرق الفلك بحركتها فيه وهو باطل بالادلة على ان حركة الكوكب ليست لذاته بل
بحركة الفلك او لوجه اخر وهو غير معقول واما العناصر فالاجسام لا تؤثر الا بالمماسة والمماس
للفلك هو النار من جميع الجوانب فلو اقتضت الخرق بعض جوانب الفلك لاقتضت الخرق كل
جوانبها **واما المركبات** فانها لا يصل الى الفلك الا النار تخرقها قبل وصولها الى الفلك **واما**
القوى الجسمانية فهي ان كانت في الجسم المخرق فان كانت طبيعية لزم الخرق في كل الجوانب لبساطة
الفلك وان كانت قسرية عاد الطلب في سبب حصولها وان كانت في جسم اخر عاد الكلام في ان ذلك الجسم
اما ان يكون فلكيا او عنصريا واما ان لا يكون جسما ولا جسمانيا استحال ان يختص بعض جوانب الفلك بالخرق
دون البعض الا لامر اختص به ذلك الجانب فيعود الكلام الى القسم الثاني وقد ابطلناه وهذا الوجه
قد ذكره الشيخ في رسالته الى ابي الريحان وقد اصلحناه جدا حتى صار هكذا **د** الالات الرصدية
شاهدت بقاء الاجرام السماوية على مقاديرها واشكالها وحركاتها ولانه لم يتطرق التغير اليها في متى
من ذلك اصلا ولو كان التغير ممكنا لوقع **ولقائل** ان يعترض على الاول بانها بعد صحة مقدماتها
مختصة بالفلك المحدد لا غير **وعلى الثاني** لا نسلم ان الفلك متحرك على الاستدارة والوجوه المذكورة
في ان حركات الكواكب ليست لانفسها بل بحركة الفلك سيأتي الاعتراض عليها وان سلمنا ذلك لكن
لا نسلم انه لا يجتمع في الجسم الواحد مبدا ميل مستقيم وميل مستدير على ما مر تقرير في باب الحركة
وعلى الثالث ان تقسيمكم غير منحصر وان سلمنا ذلك لكن لا نسلم ان الكوكب لا تخرق الفلك بحركته
على ما سيأتي ان شاء الله تعالى سلمنا ذلك لكن لم لا يجوز ان يقال الله تعالى لكونه فاعلا مختارا خلق
من ورائه اخرى وان سلمنا كونه موجبا لكن لم لا يجوز ان يختلف حاله في الاستعداد للرتق تارة والفتق
اخرى بواسطة الحركة الاولى او حركتين وبالجملة فكما جوزوا اختلاف حال البسائط العنصرية بواسطة
الحركات السماوية فليجوزوا اختلاف احوال اكثر السماويات بواسطة حركة الفلك المحدد وان سلمنا
ذلك لكن الافلاك والكواكب عندهم احيانا طفقة فلم لا يجوز ان تحتار بعض الافلاك او بعض الكواكب

خرق الفلك اخر وان سلمنا ذلك لكنه انما يدل على انها لا تخرق لعدم الخارق ولا يدل على انها غير قابلة
للاخراق **وعلى الرابع** ان عدم احساسنا بعدم التغير لا يدل على عدمه حقيقة فان الذي يتخلل من
ني اليا قوت في مدة عمر الواحد منا شيء قليل لا يحس به مع صغر جرم اليا قوت وقربه منا فكيف لو قدرنا
تخلل شيء قليل من هذه الاجرام العظيمة البعيدة عنا ثم ان سلمنا عدم التغير لكن عدم الوقوع لا يدل
على امتناع الوقوع **واعلم** ان المتقدمين لما لم يحسوا بوقوع التغير في شيء من هذه الاجرام ولم
ينقل اليهم وقوع ذلك في شيء من التواريخ غلب على ظنهم بسبب هذا الاستقرا انها غير قابلة للتغير
لان من المستبعد ان يكون الشيء قابلا للتغير ثم لا يتغير اصلا في هذه المدد المتطاولة فحكموا بهذا
الحكم الكلي لهذا السبب ثم حاول المتاخرون اثبات ذلك بطرق برهانية فوقعوا في هذه
الوجوه المتكلفة **ومن الناس** من اثبت كونها قابلة للخرق بوجهين **فا** الاجسام باسرها
متساوية في الجسمية فلو وجب اتصاف جسم الفلك بصفة لكان ذلك الوجوب اما لكونه جسما فيلزم
عموم ذلك او لما يكون حالا فيه وهو ان كان لازما عاد طلب علته ذلك الوجوب ويلزم اما الاشتراك
المذكور واما التسلسل ومع ذلك يلزم الاشتراك في غير لازم فلا يكون الصفات الحاصلة بسببه لازما
او لما يكون محلا له وهو محال لما بينا في اول باب الكمان المتحيز والجسم يستحيل ان يكون حالا في محل او محلا
لا يكون حالا فيه ولا محلا له وهو ان كان جسما او جسمانيا عاد السوال وان لم يكن كذلك فاما ان يكون
الاجسام باسرها متساوية في قبول ذلك الاثر عنه فحينئذ يصح على كل واحد منها ما يصح على الباقي او لا يكون
متساوية فيعود السوال عن علة ذلك التفاوت وفي هذه الطريقة ابحاث عميقة اصولها قررت
في هذا الكتاب وتفاصيلها مذكورة في كتاب النهاية **ب** الرقة لازمة للطافة والصلابة
للكثافة والاجسام الفلكية لطيفة فهي اذن رقيقة **ولقايل** ان يقول ان عنيت بلطافتها
شفافيتها فلا نسلم ان كل لطيف رقيق بدليل البلور والزجاج وان عنيت بها غير ذلك فبينه
وان سلمنا كونها لطيفة على الاطلاق لكن لم يلزم كونها رقيقة بيانه ان الاشتراك في اللوازم لا يقتضي
الاشتراك في الملزومات **د في ان الافلاك** لا ثقيلة ولا خفيفة الفلك جسم وكل جسم فله حيز
طبيعي فالفلك له حيز طبيعي فحينئذ الطبيعي اما ان يكون هو الذي هو فيه او ما هو داخل فيه او ما هو خارج
عنه والاول هو المطلوب والثاني يقتضي تداخل الاجسام والثالث يقتضي الخلا خارج العالم واذا

كان كذلك استحال خروج الفلك وكليته عن موضعه فاذن يستحيل عليه الحركة الى الوسط وعنه
وكل ما استحال عليه ذلك لم يكن ثقيلا ولا خفيفا فالفلك لا ثقيل ولا خفيف **واما ان كل واحد**
من اجزايه كذلك فلما ثبت ان الخرق عليه محال فيستحيل على شيء من اجزايه ان يخرج عن موضعه
على شيء من اجزايه ان يتحرك الى الوسط او عنه والكلام فيه ما مر والكلام على اصوله **ه في ان الفلك**
ليس بحار **احتجوا** بامور ثلثة **فا** الفلك لا ثقيل ولا خفيف وكل ما كان كذلك لم يكن حارا ولا باردا
لان الحرارة توجب الخفة والبرودة توجب الثقل بالاستقرا **ولقايل** ان نقول الحركة توجب
السخونة وهي حاصلة في الفلك فان لزم من وجود الشيء الذي علمت موثريته في بعض المواضع وجود
الاثر لا محالة في كل المواضع لزم من وجود الحركة في الفلك وجود السخونة وهو يبطل قولكم وان لم
يجب ذلك لان الاثر كما يعتبر في تحقق الفاعل يعتبر القابل ايضا ومن المحتمل ان لا يكون جوهر الفلك
قابلا للاثر فلم لا يجوز مثله في الحرارة مع الخفة **ب** لو كانت الافلاك حارة لكانت في غاية الحرارة
والتالي باطل فالمقدم مثله بيان الشرطية ان طبايعها لو اقتضت السخونة مع انها في اجرام بسيطة
خالية عن العايق وجب ان يحصل كمال السخونة لان الفاعل اذا لقي القابل خاليا عن العايق وجب حصول
كمال الاثر **ولقايل** ان السخونة ايضا مسخنة معاضدة للطبيعة في افادة زيادة السخونة فوجب
ازديادها بيان فساد التالي انه يلزم ان يكون اعالي الهوا اسخن من الهوا الملاصق للارض لكان
من الواجب ان تحترق كل هذه العناصر لانها في وسط الافلاك كالقطن في البحر وكان يلزم
الا يظهر تاثير الشمس في الاسخان عند الطلوع لان المؤثر الضعيف لا يظهر اثره عند المؤثر
القوي **ولقايل** ان ينقض دليل الشرطية بسخونة الهوا ويوسه النار على مذهبهم
فان كل واحد منها بسيط مع ان طبيعة الهوا لم تقتض السخونة الكاملة وطبيعة النار لم تقتض
اليبس الكامل اعتذروا عن الهوا بان طبيعته مقتضية للرطوبة والحرارة والرطوبة عايقة عن
كمال الحرارة **والجواب** عنه من خمسة اوجه **فا** اذا جوزت ذلك فلم لا تجوز ان يكون الطبيعة
البسيطة الفلكية مع اقتضايها الحرارة تقتضي كيفية اخرى مانعة عن كمال الحرارة لا نا عرفنا
بما ذكروه ان بساطة الجسم لا تمنع من ذلك **ب** النيران اذا عاق احدهما عن الاخر كان الاخر عايقا
عنه فالرطوبة لو عاقت عن الحرارة عاقت الحرارة ايضا عنها فيلزم الا يكون رطوبة الهوا في الغاية

وذلك الطل عندهم لان الهوآء ارطب الاجسام عندهم ج الرطوبة التى فى الهوآء عبارة عن الرقة واللطافة واى عاقل يجوز ان يجعل الرقة واللطافة مانعة عن كمال الحرارة نعم الرطوبة المانعة للحرارة هى التى بمعنى البلة وهى غير موجودة فى الهوآء د جعلتم الرطوبة مانعة عن الحرارة البالغة ولم تجعلوها مانعة عن اصل الحرارة فالحرارة البالغة وجب ان تكون مخالفة بالماهية لاصل الحرارة واذا كان كذلك فلم لا يجوز ان تكون الطبيعة الفلكية مقتضية لاحد النوعين وهو الاصل دون الثانى وهو الكمال ه اذا كان بين الرطوبة والحرارة منافرة كانت الطبيعة الواحدة قد فعلت فعلين متضادين وهو محال فان قيل لانقول الرطوبة مضادة للكمال الحرارة بل نقول الرطوبة تجعل المادة محدودة الاستعداد قلنا الطبيعة المسخنة التى للهوآء اما ان تكون فى قوتها اقتضاء السخونة البالغة اوليس فان كان الاول كان امتناعها للرطوبة وتحقق الالزام وان كان الثانى لم يلزم من وجود الطبيعة المسخنة حصول السخونة البالغة وهو المطلوب واعتذروا ايضا عن يبس النار بان غاية حرارتها منعت من كمال اليبس وهو ضعيف للوجوه التى مرت والذى يزيد هنا انهم جعلوا غاية رطوبة الهوآء مانعة من كمال حرارتها واذا كان كذلك وجب ان تكون غاية الحرارة منافرة للرطوبة لان المعاندة تحصل من الجانبين وذلك يقتضى ان تكون غاية الحرارة ملايمة لغاية اليبوسة اللهم الا ان يقال ان غاية الحرارة منافرة لغاية الرطوبة واليبوسة وملايمة للاعتدال ولكن اذا جاز ذلك فلم لا يجوز ايضا ان تكون الطبيعة الفلكية منافرة لغاية الحرارة والبرودة وملايمة للحرارة المعتدلة ومقتضية لها وهو المطلوب ثم ان سلمنا السلامة عن النقوض لكن ما الدليل على الشرطية فانا قد بينا ان الحرارة المعتدلة مخالفة بالماهية للحرارة الضعيفة ولا يلزم من كون الشئ بحيث يكون فى ذاته اقتضاء ماهية ان يكون فيها اقتضاء ماهية اخرى مخالفة لها بالنوع فلا يلزم من كون الطبيعة مفيدة للسخونة المعتدلة ان تكون مفيدة للسخونة التى فى الغاية لا يقال هب ان الطبيعة الفلكية ليس فى قوتها الا افادة السخونة المعتدلة لكن الحركة ايضا مسخنة وتلك السخونة ايضا مسخنة لكل مادة يلاقيها فاذا وجب تسخن المادة الخارجة عنها فالمادة الملاقية لها اولى واذا كان كذلك وجب ان تحدث عن الحركة وعن تلك السخونة سخونة زائدة لان جزئى السخونة من حيث هى سخونة

فان تلك الزيادة سخونة لا تتأخر كان مسخنا اخر اوانضاف اليه لكان مفيد سخونة اخرى لانا نقول المعلول كما يعتبر فى تحققه حصول العلة الفاعلة يعتبر ايضا فيه حصول العلة القابلة فلم لا يجوز ان يقال المادة الفلكية لم يكن فى قوتها الا قبول ذلك النوع من السخونة كما انه ليس فى قوتها على مذهبكم الا قبول القدر الخاص من المقدار واذا كان ذلك محتملا سقط قولكم لا يقال القول بانه ليس فى طباع تلك المادة الا قبول ذلك النوع المعتدل من الحرارة مفض الى المحال لان الطبيعة الفلكية مستقلة باقتضاء ذلك القدر من السخونة والحركة السريعة التى للفلك مستقلة باقتضايه فقد اجتمع على الاثر الواحد علتان مستقلتان فليت احداهما بالاقتضاء اولى من الاخر فاما ان يكونا موثرتين فيه معا وهو محال لاستحالة استناد المعلول الشخصى الى علتين مستقلتين او لا الى واحدة منهما فاما ان يحصل من غير سبب وهو محال او لا يحصل اصلا وهو ايضا محال لانه يلزم تعذر المعلول عند قوة علته ولانه تحصل مطلوبنا من كون الفلك غير جار فثبت ان ما ذكرتموه يفضى الى هذه الاقسام الباطلة فيكون باطلا وثبت ان المادة الفلكية قابلة لجميع انواع السخونة لانا نقول لا يجوز ان يقال ان الحركة الفلكية غير موثرة فى السخونة ولا يسلم ذلك بما شاهدنا من كون الحركة مسخنة لان الحركة الفلكية مخالفة بالنوع للحركات التى نراها ولا يلزم من كون نوع من جنس موجبا شيا ان يكون جميع انواع ذلك الجنس كذلك ثم ان سلمنا كون الحركة مسخنة وانها مساوية للطبيعة الفلكية فى الاستقلال بافادة ذلك القدر من السخونة لكن لا يجوز ان يقال الطبيعة اولى بافادته من الحركة لكون الطبيعة متقدمة على الحركة تقدما بالطبع والعلية وان سلمنا ان الحركة اولى لكن لا يجوز ان يقال ان الطبيعة الفلكية لا تقتضى السخونة اصلا لكن الحركة السريعة التى له تقتضى تلك السخونة وعلى هذا لا يلزم اجتماع العلتين على المعلول الواحد قوله السخونة الصادرة عن تلك القوة يجب ان تفعل سخونة اخرى قلنا هذا بعيد جدا والا لزم ان يصدر عن كل سخونة سخونة اخرى لا الى غاية فيكون فى المحل سخونات غير متناهية قوله تلك السخونة اذا سخنت ما يلاقى محلها فلان تسخن محلها اولى ضعيف لاحتمال ان يكون شرط افادتها ان يكون الاثر فى محل اخر وما يؤكد هذا الاحتمال انها لو افادت سخونة اخرى فى محلها لزم اجتماع السخونتين ثم ان سلمنا الشرطية ولكن مقصودكم انما يتحقق

لوكانت سخونه الفلك من طبيعته فاما اذا حصلت من الفاعل المختار فذلك غير لازم ثم ان سلمنا
ان ماذكرتموه يمنع من سخونه الفلك لكنه لايمنع من كون الشمس ذات حار لكنها لغايه بعدها
عنا لايصل الينا التاثير العظيم من حرارتها وكذا القول في ساير الكواكب ح النار شفافه و
الكواكب ليست شفافه فالكواكب ليست نيرانا **ولقايل** ان يقول الاشتراك في اللوازم
لايقتضي الاشتراك في تمام الماهيه فلم لايجوز ان يكون الكواكب والنار مشتركين في غايه السخونه
لكن الكواكب مخالفه في ماهياتها لماهيه النار فلاجل ذلك كانت النار محرقه التي عندنا شفافه
وتلك الكواكب غير شفافه **و في ان الفلك ليس ببارد** لوكان باردا لكان في غايه
البرودة فكان يستولي البرد والجمود على العناصر فما كان تكون الحيوانات **لايقال** لم لايجوز
ان ينكسر برده لمجاورة النار **لانا نقول** لوكان كذلك لكانت المادة الفلكيه قابلة للحران
ولوكان كذلك لوجب ان تصير في غايه السخونه بسبب الحركة السريعة التي لها والكلام هنا
كالكلام على ماتر **و في ان الفلك ليس برطب ولا يابس** الرطب هو الذي يقبل الاشكال
بسهوله او الذي يتصل بغيره بسهوله واليابس هو الذي يكون كذلك بعسر ولا يتم شئ من ذلك الا بالحركة
المستقيمة وهي على الفلك محال **ولقايل** ان يقول هذه الدلاله مختصة بالممدد لا غير
ح في ان الافلاك غير ملونة **احتجوا** بامرين **ف** قالوا لو كانت ملونه لحجبت الابصار
عن رويه ماوراءها فكان يجب ان لاترى الكواكب **ولقايل** ان يقول لانسلم ان كل لون حاجب فان
الهاله لون ولا تكاد ترى وكذا الزجاج والبلور وهما لا يحجبان فان تلتم هذه الاشياء تحجب عن الابصار
الكامل لهذه الاشياء قلنا وكيف عرفتم انكم ادركتم هذه الكواكب ادراكا تاما حتى تعلموا
ان هذه الافلاك لا لون لها ثم ان سلمنا ان اللون مطلقا تحجب ولكن ذلك انما يدل على ان الافلاك التي
تحت كره الثوابت غير ملونه حتى لا يمنع عن ادراك الثوابت لكن لا يقتضي ان الفلك الاعظم لا يكون
ملونا لانا لا نرى جرما فوق هذا الجرم حتى نستدل بذلك على كونه غير ملون وعلى هذا التقدير لا يمكنهم
القطع بكون الفلك الاعظم غير ملون **لايقال** لوكان الفلك الاعظم ملونا لوجب ان نرى
ذلك اللون لما ثبت ان ساير الافلاك التي تحته غير حاجبة **لانا نقول** لم لا يجوز ان يكون لونه
ضعيفا كلون الزجاج والبلور فلاجرم لا نراه من البعيد ثم ان سلمنا انه لابد من رويه لونه لكن لم لا
يجوز ان يكون

وهو الهوا

هذه الزرقه التي نشاهدها هي ذلك اللون **لايقال** هذه الزرقه لون متخيل في الجو الواقف
بين السما والارض وذلك لان السموات شفافه والشفاف اذا لم ير ورآء ملون ير كما لمظلم وفي الجو
اجزا غبارية وبخارية مضيه محسوسة فاختلط المضي المحسوس بالمظلم الغير المحسوس فتخيلنا
من مجموعها هذه الزرقه **لانا نقول** انكم ما اقمتم دلاله يقينيه على ان هذه الزرقه
لايمكن الا على هذا الوجه لكنكم لما اعتقدتم ان السموات غير ملونه طلبتم لهذه الزرقه المحسوسه
مخرجا فذكرتم هذا الوجه واذا كان لذلك كان القول بصحة هذا الوجه متوقفا على القول
بان السما غير ملونه فلو قرعنا ذلك على هذا الوجه لزم الدور فثبت انه لابد لكم من دلاله اخرى
على ان هذه الزرقه المحسوسة ليست لونا للفلك الاعظم **ب** الافلاك بسيطه والبسيط
لا لون له **ولقايل** ان نمنع كليه الصغرى على ما مر وينقض الكبرى بالقمر **ط في ان الفلك**
الاعظم غير مكوكب **احتج** بطلمبوس عليه بانه لو كان مكوكبا لرايناه لان تلك الكواكب لان السموات
شفافه لاتحجب الابصار عن ادراك ماوراءها لكنا لا نراها فهو غير مكوكب **ولقايل** ان نمنع
الشرطيه من وجهين **ف** لم يثبت بالدليل ان الفلك الاعظم غير ملون **ب** لو ثبت ذلك لكن من
المحتمل ان يكون الكواكب التي في الفلك الاعظم صغيره فلصغرها وغايه بعدها عنا لا نراها تحقيقه
ان عطارد اصغر من الارض كذا الف مره واصغر كوكب من الثوابت وهو الذي يسمى بالبصر اعظم
من الارض كذا مره فلو قدرنا كواكب مثل هذا الكوكب الصغير من الثوابت على الفلك الاعظم وجب
الا نراه فضلا عما يكون في قدر عطارد واصغر وان سلمنا الشرطيه لكن لانسلم فساد التالي بيانه
انا انما عرفنا ان هذه الكواكب التي نراها ليست في الفلك الاعظم لان اسبب الارصاد وجدوا لها
حركه مختلفه في كل ست وستين سنه درجه واحده واعتقدوا ان حركات الكواكب ليست لانفسها
بل بسبب حركه الفلك الذي هي مركوزه فيه وعلموا ان الجسم الواحد لا يتحرك بالذات حركتين مختلفتين
فلاجرم قالوا هذه الثوابت مركوزه في جرم اخر غير الجرم الاعظم وهذا الطريق انما يتاتى في الكواكب
المرصودة لكنهم اتفقوا على ان الكواكب باسرها غير مرصودة فلا يكون الطريق الذي توصلوا به
الى كون الكواكب في الكره الثامنه حاصلا في كل الكواكب فاذن لا يمكن القطع بان شيا من هذه الكواكب
غير مركوزة في الفلك الاعظم **لايقال** لوكان الامر كما قلتم لوجب ان لا يبقى النظام بين المرصودة

وغير المرصودة على حالة واحدة **لانا نقول** ومن الذين يمكنه القطع بان ذلك التفاوت القليل لم يوجد واما التفاوت الكثير فانما يحصل في من لا يتمرن اعمارنا بضبطها **والجيب** ان يجب فيقول لانسلم ان هناك كوكبا غير مرصود الحركة **ي** في ان نور القمر مستفاد من الشمس ذكروا فيه طريقين **فا** لو لم يكن كذلك لما تقدرت الانوار بحسب ما يتوجه وضعه من الشمس قربا وبعدا **واعتابل** ان يقول القمر كرة فلم لا يجوز ان يكون احد وجهيه مضيا لذاته والاخر يكون مظلما او احاطه سطح مظلم ثم انه يكون متحركا على مركز نفسه حركة مساوية لحركة فلكه الذي يحركه حول الارض فيكون عند الاجتماع جزء المضيء الجانب الاعلى فاذا تحرك بحركة فلكه وبعد عن الشمس تحرك هو ايضا على نفسه مثل تلك الحركة فيظهر جانبه المضيء اولا فاولا فاذا صار في مقابلة الشمس يكون هو ايضا قد دار نصف دايرة ويكون جزء المضيء اليها حينئذ يظهر مستديرا ومع هذا الاحتمال لا يمكن الجزم بان نوره مستفاد من الشمس **ب** زوال الضوء عنه عند توسط الارض وهو مبني على القدح في المختار وقد عرفت فيما وهذا القدح ثم اذا قلنا ان نوره مستفاد من الشمس فهل هو على سبيل الانعكاس من غير ان يصير هو في جوهره مستنيرا كما في المراة او يصير هو في جوهره مستنيرا الاشبه الاخير لان الذي على الوجه الاول لا يكون جميع اجزايه منيرة والقمر كله او اكثر من اجزايه منير بدليل اعتبار احواله عند الطلوع والغروب والكسوفات ومقادير نوره مراولة هلالية الى صيرورته بدرا **يا** في ان انوار سايير الكواكب ذاتية الاشبه ذلك والا لظهر فيها عدم النور والهلالية والتزيد والتنقص لاجل البعد من الشمس كما يتوهم ذلك في القمر **لا يقال** السلم زيفتم هذا الوجه في القمر ثم الفرق ان القمر لكونه تحت الشمس يكون له وجه اليها ووجه اليها فعند الاجتماع كان الوجه الذي يليها هو الوجه الذي يلينا فلم يكن فيه نور وعند الاستقبال وجهه الذي يليها هو الذي يلينا وفيما يرى الكواكب تختلف حاله في الزيادة والنقصان بحسب القرب والبعد واما سايير الكواكب فلكونها فوق الشمس يكون الوجه الذي لها الينا هو الذي يعينه الى الشمس فلا يعرض لها المحاق والاهلة والزيادة والنقصان **لانا نجيب** عن الاول بان كل ما نون مستفاد من الشمس وجب ان تختلف حاله عند الاختلاف في القرب والبعد من الشمس والموجبة الكلية لا تعكس كليه **وعن الثاني** ان هذا الشكل لا يتوجه في الزهرة وعطارد لكونها تحت

من ج

الشمس واما العلوية فهي اذا كانت على سمت الراس ولم يكن الشمس مقابلة لها ولا مقارنة لم يكن الوجه المقابل منها للشمس هو الوجه المقابل منها لنا بل بعض ذلك فكان الواجب ان تختلف حالها في الزيادة والنقصان ولانه يلزم انكسافها في المقابلات اذا كانت في حضيض المنطقة **بيت** في انه هل للكواكب الوان الاظهر ذلك اما في القمر فظاهر عند الخسوف **ولقايل** ان يقول السماوات شفافة فكان يجب ان يرى القمر عند الاجتماع على لون الحامية واما سايير الكواكب فلا شبهة ذكر مثل كمودة زحل ودريه المشتري وحمرة المريخ وصفرة عطارد وفي الشمس خلاف **يج** في الطريق الى معرفته مواضع الكواكب فيه وجهان اختلاف المنظر والكشف وهما غير عاميين اما الاول فلانه لا تحرك في العلويات واما الثاني فلانه لا تحرك في الكواكب الثابتة من القطبين فلانه لا يمر تحتها شيء من السيارات فلا ينكسف شيء منها فلا يعرف انها مركوزة في الفلك الذي فوق فلك السيارات الاعلى حسن الظن بجعل كل الثوابت في فلك واحد **لا يقال** لو كانت مركوزة في اكر السيارات لاختلف وضعها مع الثوابت التي عرف بالكسف كونها مركوزة في الفلك الثامن **لانا نقول** لم لا يجوز وجود كرة اخرى تحت كرة القمر يساوي حركتها حركة الكرة الثامنة وهي مركوبة بكواكب القطبين او لم لا يجوز وجود مثل هذه الكرة فيما بين اكر السيارات ولا يمكن ابطاله بان ابعد كل كوكب سافل مساو لاقرب قرب الكوكب الذي فوقه وذلك يمنع من وجود كرة اخرى في خلال اكر السيارات لان تلك المقدمة كاذبة لانها ابعد بعد القمر واقرب قرب عطارد نحن فلك جوز هو القمر واما سايير الكواكب فالمحققون من اصحاب الهيئة ذكروا ان عرض الوداع والالسعاد في العلوية الثلثة لا يتقرر الا بان يكون فلك التدوير الذي لكل واحد منها ثلث اكر محيط بعضها بالبعض ويكون جرم الكوكب مركوزا في الكرة الداخلة واذا كان كذلك كان مقدار نحن اربع كرات من تلك التداوير من كل واحد منها نحن كرتين حايلا بين اقرب قرب السافل وابعد بعد العالي واما في السفليه فقد اثبتوا لها خمسة تداوير فيكون بين اقرب قرب الزهرة وابعد بعد عطارد نحن ثماني كرات فظهر بهذا كذب هذه المقدمة على قولهم ثم ان سلمنا سلامته عن النقض لكنهم انما اعتقدوا ان اقرب قرب العالي مساو لابعد بعد السافل لاعتقادهم ان انه ليس بين هذه الافلاك ما تختلفها فلا يمكن

بنا ذلك عليه والا لزم الدور بل لابد فيه من دلالة زايدة **بيد** في حركات الكواكب المشهور انها انما تتحرك بحركة الفلك بها الوجهين عامر واخرى خاصين اما العامان **فا** لو تحركت بانفسها لاخرق الفلك **ب** نرى لكل واحد من الكواكب حركة بطيئة شرقية وحركة سريعة يومية غربية فهما ان الحركتان ليستا بالذات فهما لواحدها بالعرض وذلك لانها تاتي الا اذا كانت حركتها بحركة الفلك التي هي فيه **واما الخاصان** فالذي يخص الثوابت انه لو لم يكن حركتها بحركة الفلك لتقدم او تاخر بعضها عن بعض لانه من المستبعد ان يكون بمقدار السرعة والبطء مع اختلاف دوايرها بقدر بالحفظ الاوضاع التي لبعضها الى بعض حتى يشبه حركة جلتها حركة فلك واحد يدور على قطبين ومنطقة ويقوى ذلك اتفاقها في حركاتها الطولية اعني ان لكل واحد منها في مقدار من الشبر قدرا خاصا من الحركة بالنسبة الى نقطة الاعتدال والذي يخص السيارات ان الجسم الواحد لا يتحرك بذاته الى جهتين مختلفتين فلو كانت حركات السيارات بانفسها لاستحال وجود البعد المضاعف في القمر وعطارد **ولقايل** ان يعترض على الاول بانا بينا انه ليس لكه دلالة على استحالة الخرق على الافلاك المكوكبة ثم ان سلمنا ذلك لكن لم لا يجوز ان يقال انه ينفصل من تخن الفلك جسم يشبه حلقة ويكون قطر ثخنها مساويا لقطر الكوكب ثم ان الكوكب اذا اخرق اعتمد على تلك الحلقة فيتحرك الحلقة والكوكب معا ويكون الفلك واقفا من غير ان يعرض له اخراق اصلا ثم انا لا نشاهد حركة تلك الحلقة لكونها شفافة مثل اكثر جرم السماء وعلى هذا التقدير لا يلزم من استقلال الكوكب بالحركة اخراق الفلك **وعلى الثاني** انه بناء على صحة ان تتحرك الجسم الواحد دفعة واحدة حركتين الى جهتين احداهما بالذات والاخرى بالعرض وقد مر في باب الحركة ما فيه من الاشكال **وعلى الثالث** انه مجرد استبعاد **وعلى الرابع** انه لا يجري في اكثر السيارات ثم بما به اعترضنا على الثاني **يه** في عدد الكرات الناس لما اعتقدوا ان الكوكب لا يتحرك الا بحركة الفلك استدلوا باضافة الحركات على عدد الكرات و المشهور ان الكرات الكلية تسع والحق ان الرصد دل على هذه التسع انيتها واما الزايد كالمعلم بثلثة المنطقة والكواكب المنتظم للشيخ ان كرة الثوابت كرى واحدة او كرات منطبق بعضها على بعض وهذا الاحتمال واقع لان الدور على ان تستند كرة على واحدة كرة الثوابت ليس الا ان حركاتها متشابهة ومتى كان كذلك كانت مركوزة في كرة واحدة والمعدة متان غير بقتين اما الصغرى فلان حركاتها وان كانت في الحس متشابهة لكن لعلها لا يكون في الحقيقة واحدة لانا قد رنا ان الواحد منها يتم الدور

او ان ثبت على فاسون قوله لم يكن الحاوي محركا للمحوي فانه يكون محركا له بالعشق لا بالمماسة **كد** في ان حركات الافلاك نفسانية الافلاك متحركة بالاستدارة طبعا وكل ما كان كذلك كانت نفسانية وانت فقد عرفت ما في كل واحد من المقدمتين ثم قالوا ان المعلوم ان نسبة كلية العالم الى كلية الافلاك اقل من نسبة البرة التي يبتلعها الانسان الى بدنه فاذا لم يمنع تلك البرة بل اكثر من الاخلاط والاعضاء الغير الحية التي فيه من اطلاق اسم الحيوان عليه فكذا العناصر لا يمنع من اطلاق اسم الحيوان على كل العالم **كه** هل الافلاك تشي من الحواس الخمس الظاهرة او الباطنة او الشهوة او الغضب لو كان لها شيء من الحواس الظاهرة لكان معطلا وفساد التالي يدل على فساد المقدم بيان الشرطية ان الغرض من خلقة الحواس الظاهرة في الحيوانات جلب النافع او دفع الضار ولما كانا على الفلك محالين لم يكن في الحواس التي لها فايدة بيان فساد التالي انه لا معطل في الطبيعة **ولقايل** ان يقول هذا القياس انما يتم بمقدمات ثلثة مع ان شيئا منها غير يقيني **فا** انه لا فايدة في خلقة الحواس الا جلب النفع ودفع الضرر وذلك غير يقيني فلم لا يجوز ان يكون نفس هذه الحواس منفعة لا ان يكون الغرض منها منفعة اخرى **ب** المنفعة والضرر على الفلك محال قد بينا انه ليس لكم على ذلك دلالة حينئذ **ج** لا معطل في الطبيعة وهذه المقدمة مقبولة عند الاكثرين لكونها منقولة عن الاقدمين ولكن لا بد مع ذلك من الدلالة واما الشهوة والغضب فقد نفوها بهذا الطريق بعينه واما الحس الباطن فقد اضطرب كلام الشيخ فيها وجد نفاها استدلالا عليه بانها متعلقة بالحواس الظاهرة فان النحل تحفظ صور المحسوسات والتوهم يدرك احوالها الجزية والتفكر يتصرف فيها فلو لم يوجد الاحد وجب الا يوجد التبع **ولقايل** ان يقول الا نسلم انه لا فايدة فيها الا حفظ صور المحسوسات واحوالها الجزية فلم لا يجوز ان يكون فيها فوايد غير ما ذكرتم ثم ان سلمنا ذلك فلم قلتم انه لا معطل **كو** في المتعلق الاول لقوة الحياء فيها قيل الكوكبي الفلك كالقلب في البدن فكما ان القلب اول عضو يتعلق به النفس فكذا الكوكب واشار هذه المباحث لا يرجى فيها الا الظنون الضعيفة **كز** في ان الافلاك كرات تعويلهم على البرهان اللمي وهو انها بسايط والبسيط شكله الكرة وقد عرفت ما في كل واحد من المقدمتين وبعد تسليمهما نقول انه لا يلزم من هذا القدر وجوب كونها كرية لجواز زوال الاحوال الطبيعية عند عروض القواسر وهذا الاحتمال لا يندفع الا بان السموات لا يعرض لها الاحتراق وغيرها مما يجاريها الطبيعية لكنا قد تكلمنا على هذه المقدمة **واما الرياضيون**

فقد ذكر واطرفا اخر انبه **فا** لو كان الفلك مضلعا او بيضيا او عدسيا لزم وقوع الخلا عند
حركته وفساد التالى يدل على فساد المقدم **ولقايل** ان يقول الخلا انما يلزم من حركة النبضى على قطره
الاقصر والعدسى على قطر الاطول واما بالعكس فلا وقول ثامسطيوس فى تقرير الحجة ان الامر
وان كان كذلك لكن كان يلزم الخلا بتقدير وقوع الحركة على ذلك الوجه ضعيف **لانا نقول** فلم لا يجوز
ان يقال المحال انما يلزم من فرض وقوع الحركة على الوجه الذى ذكرتموه لان كذب المقدمة المستلزمة
فى قياس الخلف لا يظهر الا عند صحة سائر المقدمات **ب** نبين ان الفلك مستدير فى طوله
ثم فى عرضه اما الطول فلان اجزاء الفلك فى طوله اما ان يكون متساوية القرب من الارض او لا
يكون فان كان الاول ثبت كونها كرة وان كان الثانى فنقول انا مستقيم الدلالة على ان السما محيطة
بالارض وان الارض كرة فحينئذ افق كل موضع نصف نهار موضع اخر فيلزم ان يرى الكوكب
فى البلد الذى يكون افقه ابعد من نصف نهار عند كونه على ذلك الافق فى غاية الصغر وحينئذ يكون
على نصف نهاره فى غاية الكبر وفى البلد الذى يكون الامر فيه بالعكس ان يرى على العكس مما
ذكرناه وفى بعض البلاد يكون الكوكب فى احد الافقين اعظم منه فى الاخر وان يكون غاية
ارتفاعهم فى احد الافقين اعظم منه فى الاخر والتوالى كاذبة فان احوال الطلوع والغروب
فى جميع البلاد الموضوعة على طول البلاد على نسق واحد **واما** العرض فلان السائرين من
الجنوب على خط من خطوط نصف النهار يظهر له من الجانب الشمال بمقدار ما يخفى منه من
الجانب الجنوبى وذلك لا يتم الا بان يكون على شكل الكرة **ح** الاسطرلاب ذوات الحلق
والرحايات وسائر الالات انما عملت وسطحت على ان شكل السماء كرة وحركتها دورية وسطحت
على الاسطرلاب وسائر الالات الافقية ودوائر المقنطرات والسموت وما شاكلها
على ان الارض كرة انا شاهدنا الالات متوافقة وموافقة لما يظهر فى الحس وهاتان
الحجتان من الاقناعيات **كح فى ان السموات** يصح عليها الكون والفساد منع
الاسطو منه وليس مراده منه هنا كونها ازليا ابديا بل ان الاجسام التى منها تكونت
الاشياء لا يقبل الانتقال الصورفى ما دامت موجودة كانت متصورة بتلك الصور والا عدمت
واحتج عليه وجهين **فا** لو كان الفلك كائنا لصحت الحركة المستقيمة وفساد التالى يدل

على فساد المقدم بيان الشرطية ان كل متكون فهو جسم وكل جسم فله حيز طبيعى فللمتكون
حيز طبيعى فاما ان يتكون فى حيز او فى حيز اخر فان كان الثانى فاما ان يتحرك بالطبع الى حيزه فيكون
متحركا بالاستقامة او لا يتحرك فلا يكون المكان الطبيعى مطلوبا بالطبع والاول لا يخلو اما
ان يقال ان ذلك الحيز قبل تكون هذا الجسم فيه كان خاليا وهو محال لاستحالة الخلا او كان
فيه جسم فعند حصول الجسم الذى يتكون ان يبقى الجسم الاول لزم التداخل وان لم يبق فالجسم
الذى خرج عنه ان لم يكن من نوع هذا المتكون فحيز دخل فيه لا شك انه قد اخرج الجسم الذى
هذا المكان مكان طبيعى له ولا شك ان ذلك الجسم لطلب العود اليه بميل مستقيم فهذا المتكون
ايضا قابل للميل المستقيم لانه من جنسه والا لكان للمكان الواحد جسمان مختلفان بالطبع وانه
محال وان كان من نوعه فكذلك قد ثبت ان كل كائن ففيه ميل مستقيم واما فساد التالى فلان الفلك
فيه ميل مستدير والميلان لا يجتمعان **ب** الفلك قبل ان حصلت الصور الفلكية فى مادته
ان كان فى حيزه الذى هو الآن فيه وعلى هذا التقدير فقد كان فلكا قبل صيرورته فلكا هذا خلف
وان لم يكن كذلك فانتقاله اليه لا بد وان يكون بحركة مستقيمة وذلك على الحدد محال واعلم
انا قد ذكرنا فى هذا الكتاب ولا سيما فى هذا الباب منه ما لو وقفت عليه لم تخف عليك
وجه هذا الكلام على هذين الوجهين وبالله التوفيق

القسم الثانى فى البسايط العنصرية وفيه فصلان

الفصل الاول فى الاركان وهى

كز مبحثا **فا** فى ترتيبها اقربها الى الفلك النار لوجهين **لما** وهو ان طول محاكة الفلك للجسم
الذى يتحرك عليه يجعله نارا **وانى** وهو ان الشهب اجسام محترقة فلولا النار فى الجو العالى لما
كان كذلك واما الجسم الذى فى غاية البعد عن الفلك فهو فى غاية البعد عن وصول اثر حركته اليه فكان
ساكنا جامدا وهو الارض واما الجو الذى لا يكون شديد القرب من الفلك فانه لا يتسخن الى الغاية وهو
الهوا وما لا شك فيه ان الماطف على الارض وراسب فى الهوا فعلمنا ان مكان المكان يكون تحت الهوا
ولقايل ان يعترض على ما ذكرتموه اولا فى النار بانا لا نسلم ان الفلك لا يحتوى فيه اصلا حتى
يتشبث تشبثا اجزاء الجسم المجاور له واذا كان كذلك لم يلزم من حركة الفلك حركة ما يجاوره فلا يلزم
سخونتها واما الفلك فهو فى نفسه ليس بحار حتى يتسخن ما يجاوره به وعلى ما ذكروه ثانيا انه

كتاب نهاية الادراك فى دراية الافلاك

لا يتمشى الا بالقدح في الفاعل المختار وهذا القدح باطل وعلى قولهم في كتابه الارض انكم لما علمتموها
بعد وصول تاثير الفلك اليه فقد علمتم الامر الوجودي بالعلمي وانه محال ب مباحث الارض
وهي سبعة فا في شكل الارض هو الكرة وذكر وافيه وجوها ثلثة فا الارض في طولها
اما ان تكون مستقيمة او مقعرة او محدبة والاول باطل والا لكان طلوع الشمس على جميع البلاد
الموضوعة على ذلك السطح وغروبها عنهم دفعة والثاني كاذب لانا لما اعتبرنا من القمر خسوفا
واحدا بعينه واعتبرنا احدى احواله المضبوطة الاربع لم نجد ذلك في البلاد المختلفة الطول
في وقت واحد من النهار والليل والثاني ايضا باطل والا لكان طلوعها على اهل المغرب قبل طلوعها
على اهل المشرق ولما بطل القسمان ثبت كونها في الطول محدبة وفي العرض ايضا كذلك لانا لو كانت
مسطحة لكان السالك على خط من خطوط نصف النهار الى الجانب الشمالي وجد الازداد عليه
ارتفاع القطب الشمالي وانخفاض القطب الجنوبي ولا يظهر له في الشمال من الكواكب ما كان
خفيا عنه وفي الجنوب بالعكس ولو كانت مقعرة لكان كلما كان التوغل في الجانب الشمالي اكثر
كان خفا القطب الشمالي والكواكب القريبة منه اكثر وكل ذلك باطل فالارض في طولها وعرضها محدبة وذلك التحدب
على شكل الكرة لاتحاد التفاوت في اوقات الخسوفات وفي عروض البلدان على حسب تفاوت اجزاء الدائرة فالارض
كرة ولقائل ان يقول المعمور من الارض في الطول ليس الا النصف واما النصف الثاني فمغمور في الماء
ونحن لا نعرف حال ذلك النصف فلعل ذلك النصف مسطح مستو بحيث يقع الضوء على كله دفعة او يكون مقعرا
بحيث يكون وقوع الضوء على جانبه الغربي قبل وقوعه على جانبه الشرقي وقد ذهب الى كل واحد من هذين الاحتمالين
قوم فهذه الدلالة لا تبطل احتمال ان الارض على صورة نصف كرة بل لا سطوحا كونها على صورة ربع
كرة بل لا يثبت ايضا كونها على شكل تمام ربع الكرة لان ذلك انما يثبت لو امكننا ان نتقدم من خط الاستوا
الى الموضع الذي يكون القطب على سمت الرؤس ومعلوم ان ذلك متعذر لا يقال لما ثبت بحصر الحجة
ان القطعة المعمورة من الارض على شكل قطعة كرة وجب ان يكون شكل تمامه شكل الكرة لان مقتضى
الطبيعة البسيطة لا تختلف لانا نقول هذا انما يجب لو كان شكل هذه القطعة شكلا طبيعيا
فلم قلتم ذلك ولم لا يجوز ان يكون قسريا كما انكم تعتقدون ان بروزها على الماء قسري فان قلتم الاستدارة
هي الشكل الطبيعي للاجسام فنقول فاذن ليكلم انا نبين لو بينتم ان شكل الجسم البسيط هو الكرة وهذا

لو ثبت لكان كافيا فيكون الاشتغال بما ذكرتموه لغوا ثم ان سلمنا ان شكل الارض محدب لكن لم قلتم
انها محدبة تحدبا كريا قوله نجد التفاوت في الطول والعرض بحسب التفاوت في اجزاء الدائرة
قلنا هذا انما يثبت لو اتفق وقت ان جلس في جميع البلدان المتفاوتة الاطوال بدرجة درجة
اناس يرصدون خسوفا واحدا ثم وجدوا مقادير التفاوت بين الساعات بحسب مقادير التفاوت
في الدرجات او بالعكس ومعلوم ان ذلك مما لم يوجد قط نعم الذي في بالرصد وقوع التفاوت
فاما وقوع التفاوت على الوجه المذكور فذلك انما قيل به بناء على كرية الارض فلو اثبتنا به كرية الارض لزم
الدور ب ظل الارض مستدير وكل ما ظله مستدير فهو مستدير بيان الصغرى ان انخساف القمر
نفس ظل الارض وانخساف القمر مستدير فاذن ظل الارض مستدير واما قلنا ان انخساف القمر نفس ظل
الارض لانه لا معنى للظل الا عدم النور عن الشيء القابل للنور بسبب توسط الكثيف بين المضيء والمستضيء
وانخساف القمر ليس الا كذلك واما ان انخساف القمر مستدير فبالحس وبيان الكبرى ان امتداد الظل
يكون على شكل الفصل المشترك بين القطعة المضيئة بأشعة الشمس عليها وبين القطعة المظلمة منها
فاذا كان الظل مستديرا وجب ان يكون ذلك الفصل المشترك الذي شكل الظل مثل شكل مستديرا
فالارض اذن مستديرة ثم ان هذا الدليل غير مختص بجانب واحد من جوانب الارض لان القاطع
الموجب للخسوف يتفق في جميع اجزاء الفلك البروج مع ان شكل الخسوف ابدا على الاستدارة
لا يقال الشيء ذو الاضلاع الكثيرة من البعيد مستديرا فلم لا يجوز ان يكون الامر كذلك ههنا
لانا نقول هذا انما يصح لو اوجدنا ان الارض كرة حقيقية وكيف نذهب الى ذلك معها
نشاهد فيها من الاغوار والانجاد ما لو اعتبرناه بالنسبة الى كرية الشكل من الكرة ج الارض بطبعها
الى الوسط ومتى كان حال كل اجزائها ذلك وجب ان يكون شكلها قريبا من الكرة فان قيل كرية
الارض باطلة لوجهين فا مركز ثقل الارض ان كان هو مركز حجمه او قريبا منه وجب ان يكون
عروضنا في الماء من جميع الجوانب على السواء فكان يجب الا يكون شيء منها بارزا وان لم يكن كذلك وجب
ان يكون بعض جوانبها اثقل من البعض لكن الارض جسم بسيط واذا كان كذلك كان جانب الارض
ثقلا ازيد مقدارا فالارض لا بد وان يكون بعض جوانبها ازيد طولا من بعض والجانب الاخر ازيد
عرضا من الاول حتى تعتدل الجوانب في الثقل وذلك يقدح في كونها كرة ب كيف يكون الارض

كرة معانشاهد فيها من الاغوار والانجاد **والجواب** عن الاول انا لانسلم كون
الارباع الثلثة مغمورة في الماء ان سلمنا ذلك لكن لم لا يجوز ان يكون التفاوت بين جوانب الارض
لاسبب التفاوت في الثقل بل للتفاوت في الخاصية من كون بعضها اكثر اكتنازا او تحجرا
فكان اثقل والجانب الاخر اكثر رخاوة وسخنة فكان اخف **وعن الثاني** ان ذلك انما يقدح
في كونها كرة حقيقية وذلك لا ندعيه بل المدعي انها بالكرة اشبه وهذه الاغوار والانجاد
اذا قيست الى كلية الارض وجدت اقل من الخشونات التي تكون على ظاهر الكرة الصغيرة

ب في سكون الارض من الناس من جعل الارض متحركة ومنهم من جعلها ساكنة والاولون
منهم من جعلها هاوية ومنهم من جعلها صاعدة ومنهم من جعلها متحركة بالاستدارة وهؤلاء
انما ذهبوا الى هذا القول لانهم رأوا الكواكب حركات بسيطة الى المشرق وحركة سريعة الى
المغرب واستحال عندهم كون الجسم الواحد متحركا دفعة الى جهتين سواء كانت الحركتان بالذات
او بالعرض واحداهما بالذات والاخرى بالعرض فرعموا ان الافلاك متحركة الى المشرق حركة بطيئة و
اما الارض فانها متحركة من المشرق الى المغرب بهذه الحركة اليومية فبسبب ذلك ترى الكواكب
طالعة وغاربة كما ان السفينة في الماء متحركة من المشرق الى المغرب والشط ساكن وان كان يتخيل
حركة الشط الى الجانب المضاد للجانب الذي اليه تتحرك السفينة ويدل على بطلان الحركة المستقيمة
انا اذا رمينا الدرة الى فوق عادت ولو كانت الارض صاعدة لما احتاجت الدرة الى العود
ولو كانت هاوية لما وصلت اليها لان الاثقل اسرع والسريع لا يدرك الاسرع **ب** لو كانت
صاعدة لكنا كل يوم نقرب الى الفلك فكان يجب ان يزداد عظم الكواكب كل يوم وليس كذلك
ولكان المرئي لنا من الفلك كل يوم اقل ولو كانت هابطة لكان الامر بالعكس ويدل على فساد
حركتها بالاستدارة وجهان **ف** دور الارض عشرون الفا وميلا وبستون ميلا على ما ذكره اصحاب
الاعداد وهو مقدار سيرها في اربع وعشرين ساعة وحصة الساعة الواحدة ثمانمائة واربعون
ميلا ولكل دقيقة من ساعة اربعة عشر ميلا وهو اربعة فراسخ وثلثا فرسخ وهو ستة وستون
الف ذراع ولنتحرك الواحد منا بسيره العنيف في تمام يوم وليلة اثنى عشر فرسخا فيكون
حصة الدقيقة الواحدة من الساعة من هذا السير جزاء من عشرين جزءا من ميل وذلك مائتا
ذراع فيكون

قوله لما الارض فانها متحركة من المشرق الى المغرب اقول الصواب ان يقال
متحركة من جهة المغرب الى المشرق
كما هو المسطور في تحرير المجسطي وغيره
من الكتب المشهورة
جار الله

احد المسيرين من الاخر جزاء من الفي جزء واذا ثبت ذلك فلو كانت الارض متحركة على النحو المذكور
لكان الطير اذا طار ساعة واحدة بعدي موضعه اما نحو المغرب فاثنين وثمانين فرسخا
وزيادة بما طار واما نحو المشرق فاثنين وثمانين فرسخا منقوصا منها ما طار ولما كان كذلك
باطلا ثبت ان استدارة الارض باطلة **ب** بنو محجر الرحا اذا اسرعت حركاتها اداروا
ما حاوين من الاجسام الرقيقة مع نفسها فلو كانت الارض متحركة على هذا الوجه لادارت الهوا
مع نفسها فوجب الا ترى السحاب ولا الرياح متحركة نحو المغرب **واما القائلون** بسكون
الارض فمنهم من جعلها غير متناهية من جانب السفل ويدل على فساده الدلالة المذكورة في تناهي
الاجسام والرصد فانه دال على ان اول الليل في نهاية العمران بالمشرق وهو اخر الليل في نهاية العمران
بالمغرب وهو اقناعي ومنهم من سلم كونها متناهية ثم منهم من منع ان يكون شكلها الكرة ومنهم من
سلم ذلك والاولون فريقان منهم من جعل جزء الارض فوق وسطحها اسفل على الماء والهوا
ومن شأن الثقيل اذا انبسط ان يتدحرج على الماء ومنهم من عكس الامر فيه وهذان القولان باطلان لان
الكلام في وقوف الجسم الذي تحت الارض كالكلام في وقوف ما فوقها واما الذين سلموا كونها كرة
فمنهم من جعل سبب سكونها جذب الفلك لها من جميع الجوانب فلزم وقوفها في الوسط ومنهم
من جعل السبب في الفلك وضع لها من جميع الجوانب والاول لان الاصغر الاقرب اسرع انجذابا
فما بال الدرة المرمية الى فوق لم تجذب الى الفلك والثاني ايضا باطل والا لكنا نحن بتلك
المدافعة كما نحس بمدافعة الرياح المقوية ولانه كان يجب ان يكون انتقالنا الى ناحية المغرب
اسهل ولانه يلزم ان يكون حركة الثقيل النازل من الابتدا اسرع منها عند الانتها لانها عند الابتدا
اقرب الى الفلك ومنهم من زعم ان النصف الاسفل من الارض صاعد والنصف الاعلى هابط فيتمانعا
فيبقى في الوسط وهذا باطل لانها بسيطة ولان اقدام الواقفين على طرف العمارة بالمشرق
ومحاذية لاقدام الواقفين على طرف العمارة بالمغرب مع ان طبيعة الارض في هذين الموضعين هابطة
واما الذي اتفق عليه الحكما ان الارض بطبعها طالبة للمركز اي طالبة لان يتطبق مركزها على مركز
العالم ومذهب جمهور المسلمين ان الله تعالى فاعل مختار يمسكها بالاختيار وهذه الطريقة اسلم
وعن الشبهات ابعد **ج في حركات الاركان** منهم من جعلها بأسرها ثقيلة طالبة للمركز

باطل

لكنها متعاونة في الثقل والاثقل اسبق ويعرض منه طفوا لاقل ثقلا عليه وهو بالحلل لاجل حركة النار
على هذا العرض قسرية والجسم كلما كان اعظم كانت حركته القسرية ابطا فكان يجب ان يكون حركة
النار العظيمة ابطا من حركة النار الصغيرة ومنهم من جعلها لطلب الجزء الكل ومنهم من جعلها طبيعية
وقد عرفت ما فيها **د في سبب رسوب بعض الاجسام** وطفو بعضها كل جسم
فاما ان يكون الماء وهو منه للما في الحجم ما ويا له في الثقل او اثقل او اخف فان كان الاول فاذا
القي شيء منه في الما اخذ من المكان بقدر ما يأخذه ما يساويه في الحجم من الما فيعرض له الا يرسب
لانه ليس اثقل من الما ولا يطفو لانه ليس اخف بل يصير بحيث ينطبق سطحه الاعلى على
السطح الاعلى من الما وان كان الثاني نزل وان كان الثالث رسب في الما بقدر ما لو امتلا
بالما لكان ما ويا له في الثقل وبقي الباقي جار مثل الخشبة الطافية **ه في الرد**
على من زعم ان احد هذه الاربعة هو الاصل هذه الاربعة مشتركة في الجسمية ثم ليس لبعض
هذه الكيفيات تقدم على البعض فليس البعض جعل البعض اصلا والباقي تبعا اولى
من العكس لا سيما والحكما اثبتوا ان كل واحد منها ينقلب الى الاخر **و في الاجزاء الاصلية**
للتراب الاجزاء الترابية ليست في التلاصق كالاجزاء المائية والهوائية بل هي متفاصلة
بالفعل فكل واحد من تلك الاجزاء متغاير للاخر متمايز عنه ولا شك انه جسم قابل للقسمة الوهمية
الى غير النهاية لكنه قيل انه لا يقبل القسمة الانفكاكية البتة لانها غير طبيعية ولا الحصلت
الا بانقسامات بالفعل الى غير النهاية ولا قسرية لانها في الصغر بحيث لا يعلم فيها شيء من الآلات
فهي اذن غير قابلة للقسمة **ز في ان الارض** البسيطة غير ملونة وان كانت ملونة فالونها
اما الاول فمنهم من قال الارض البسيطة الخالصة شفافة لان البسيط لا لون له وهو
باطل لان الارض التي نراها ان لم تكن بسيطة لكن الغالب عليها الارضية فكان يجب ان
يكون الغالب عليها الشفافية كالما الذي نراه والهوا الذي نشاهده وهذه حجة اقناعية
والذي يقال البسيط لا لون له فهو مقوض بالقمر وتحقيقه ان كون المزاج علة للون
لا في حصوله من غير المزاج لاختلاف حصول الاحكام المتساوية بالعلل المختلفة واما الثاني فالمشهور
ان لونها الغبرة اذا جعلنا الغبرة لونا بسيطا فاما اذا جعلناها مركبة فلونها السواد
وانما لم يكن لون

الثوب في غاية السواد لاختلاف الاجزاء الهوائية به وذلك موجب للبياض كما في الزبد
وموضع الشق من الزجاج والمسحوق منه ويدل على ان لونه السواد ان الحرارة تسود الرطب
وتبيض اليابس والبرودة بالعكس **ج في مباحث الما** وهي سبعة **ا**
في ان بشكله الكري ذكروا مما يخصه وجوها ثلثة **ا** راكب البحر اذا قرب من جبل ظهرت له
قلته اولا ثم اسفله ثانيا مع ان البعد بينه وبين القلة اكثر مما بينه وبين الاسفل وما ذاك الا لان حدبه
الما مانعه **ولقايل** ان يقول لم قلتم انه لا مانع الا ما ذكرتموه فان الجدار الذي يرى اسفله واعلاه
لم يكن رويتنا للشيء الموضوع اسفل ذلك الجدار كرويتنا للشيء الموضوع في اعلاه فعرفنا بذلك ان هنا
مانعا ورا ما ذكرتموه ثم نقول لم لا يجوز ان يكون ذلك المانع هو ان الارض المتصاعدة من الارض
القريبة من وجهها متكاثفة مكدرة للهوا فلا جرم لا ينفذ البصر فيه فلا يرى حضيض الجبل فاما
قلته فان الارض الواصلة اليها قليلة فلا جرم انارايناها وايضا فان القوس الصغيرة من الدايرة
العظيمة يكون بالحس كالخط المستقيم واذا كان كذلك فمن المستبعد ان يكون تحدب القوس التي
بين الناظر وحضيض الجبل مرتفعا على دور البحر المحيط بالارض ما نعاين زاوية اسفل الجبل ووسطه
اذا رمينا الما الى فوق نرى قطراته متشكلة بشكل الكري واذا صببنا قطرات الما على تراب لطيف
جدا نرى تلك القطرات متشكلة بشكل الكري **ج** الما جسم بسيط وجميع اجزايه مشتركة في طلب
المركز والهرب عن المحيط **ب في ان الما محيط** بالارباع الثلثة من الارض ذكر شيء يقال لاعتقادهم
ان كليات العناصر لابد وان يكون متعادلة في الحجمية ولو لم يكن الما محيطا بالارباع الثلثة الباقية
لكان اقل بكثير من كلية الارض لكنا ما رايناهم في تقرير هذه المقدمة شبهة فضلا عن حجة فعلى هذا
من المحتمل ان يكون في الارباع الثلثة عمارات كثيرة لكن ما وصلت الينا اخبارهم لما بيننا وبينهم من البحار
المغرقة والجبال الشاهقة **ج في ان البحر هو الما الكلي** لو لم يكن كذلك لكان ذلك الما اما ان
يكون في باطن الارض فلزم ان يكون كلية عنصر الما اصغر من كلية عنصر الارض والا يكون حاصلا في مكانها
الطبيعي وكل ذلك بعيد ولان ما البحر لا يقصر عن ذلك الما فلم لا يجعل ما البحر هو الركن او على ظاهرها
هو البحر **د في احوال البحر** وهي خمسة **ا** ملوحة ما البحر ليست لذاته والا لكان كل ما ملحا ولانه
اذا قطر عذب ولا لمخالطة الهوايية لانها تزيد رقة وعذوبة بل لمخالطة اجزاء ارضية مرة الطعم

محترقة والعلة الغائية فيهما الاياحس ولاحدث الوبا بسبب انسداد حوضه ب تنقل ماء البحر
بجانب ج الملوحة وكثرة ارضيه ج اختصاص البحر دون جانب امر غير واجب بل الحق ان البحر ينتقل
في مدد لا تفي بضبط تواريخها الاعمار من جانب الى جانب لان استمداد البحر من الانهار والعيون
ومياه السمائم لا العيون ولا مياه السمائم يجب ان تتشابه احوالها في بقاع واحدة فان كثيرا من
العيون يغور وكثيرا ما تغيض السماء ولا بد حينئذ من تصور الاودية والانهار وتعرض سبب ذلك
تصوب البحر د سبب حركة البحر الرياح تنبعث امامن قعره او تعصف في وجهه او لمصقع تقفط
الماء فيه من الجوانب الى الوسط او لاندفاع اودية فيه مموجه ه سبب المد والجزر في المشهور
طلوع القمر وغروبه اليومي والشهري ه في برودة الماء لاشك ان الماء اذا زالت القواسر
عنه برد لكن المشهور ان برده ازيد من برد الارض لان اللمس يستبرد فوق ما يستبردها ولقايل
ان يقول ليس كل ما كان في الحس اقوى كان في الحقيقة اقوى لان سخونة الفلزات المذابة اقوى من سخونة
النار الصرفة في الحس وليست اقوى منها في الحقيقة لان المكسور بالضد يستحيل ان يكون اقوى من
البسيط ثم التفصيل ان الماء اللطافة ينبسط على العضو ويصل الى عمق كاجزائه ويلتصق
به واما التراب فلكثافته لا يصل الى عمق العضو ولا يلتصق به بل يتناثر عنه سريعا فلاجرم كان
تبريد الماء فوق تبريد الارض ومن المتاخرين من جعل برودة الارض اقوى من برودة الماء لوجهين فا
الارض اكثف من الماء واكثف ابرد لان الكثافة من آثار البرد ب الارض ابعد عن وصول الحركة الفلكية
من الماء فكانت ابرد ولقايل ان يعترض على الاول بانه هب ان البرودة معلة الكثافة لكن لا يلزم من ذلك
الا يحصل الكثافة الا للبارد لجواز تعليل الحكم المتساويين بعلتين مختلفتين فيجوز ان يكون زيادة
كثافة الارض لا لزيادة برودتها بل لعلة اخرى وعلى الثاني انه بنا على ان سبب كثافة الارض وبردها
بعدها عن الحركة الفلكية وقد ابطلنا ه وفي جمود الماء طبيعة الماء مقتضية للبرد والبرد مقتض
للجمود فطبيعة الماء مقتضية للجمود لكن الشمس اذا قربت من سمت الراس تسخنت تلك الاراضي وتسخن
الهواء الملاصق لها فمنعا طبيعة الماء من اقتضاء الجمود واذا بعدت من سمت الراس عادت الارض الى مقتضى
طبعها من البرد وبرد الهواء الملاصقة الارض يبلغ فانه ان برودها على تجميد الماء والتحقيق ان طبيعة الماء
وحدها مقتضية للبرد المقتضي للجمود واما السيلان فلا شبهة انه غير طبيعي بل قسري بسبب سخونة

الارض والهواء والا لزم كون الطبيعة الواحدة مقتضية فعلين متضادين وهو محال ز في ان الماء
هل له لون وطعم ام لا لو لم يكن له لون لما كان مرئيا ولما انعكس الشعاع عن القارورة المملوة ماء كما لا ينعكس
عن القارورة المملوة هواء ولو لم ينعكس لما قامت مقام البلورة المدورة في الاحراق واما الطعم ففي محل
التوقف لانا لا ندري ان احساسنا عند شرب الماء بالقوة اللامسة او القوة الذائقة د في مباحث
الهواء والنار ثمانية فا في شكلها المشهور انه الكرة للطبقة العامة من ان شكل البسيط الكرة
والذين جعلوا تكون النار تابعا لحركة الفلك يلزمهم ان يجعلوها كرة لان الموضع القريب من القطب حركته
بطيئة والحركة البطيئة غير مسخنة فيكون هناك هواء غير قوي في السخونة بل يكون شكل النار والهواء هكذا
ب في ان الهواء حار فيه وجهان فا اما اذا اريد جعله هواء سخن فضل تسخين فاذا استحكم التسخين
فيه صار هواء ب الهواء رطب على ما سياتي فهو ان كان باردا كان ماء فكان حيزه حيز الماء لكن التالي
كاذب لانه لا يستقر في حيز الماء بدليل الازقاق المنفوخة فانها لا تسكن تحت الماء الا قسرا وان كان
حارا فهو المطلوب ولقايل ان يعترض على الاول بانا لا نسلم ان الماء ينقلب هواء بما ترى في باب الحركة
وان سلمنا ذلك لكن لا نسلم ان تسخن الماء لما كان سببا لانقلابه هواء وجب ان يكون الهواء حارا في نفسه فان
الشيء قد يتاذى الى مقابله كالحركة المستقيمة فانها لا محالة منتهية الى السكون وعلى الثاني انا لا نسلم
ان الهواء رطب وان سلمناه لكن ما الدلالة على ان كل رطب اما حار واما بارد وان سلمناه لكن لا نسلم انه
ليس بارد فقوله لو كان بارد الكان ماء قلنا لا نسلم لان البرودة والرطوبة وصفان عرضيان والاشتراك
في الصفات لا يقتضي الاشتراك في الماهيات واحتج من منع كون الهواء حارا بثلثة امور فا بعد
الشمس عن مسامته الراس وبرد ذلك الموضع من الارض برد الهواء الملاصق له ولولا ان حرارة الهواء
عرضية والا لما كان كذلك ب كلما كان الهواء ابعد من الارض كان ابرد فان الهواء الذي على قلل الجبال
ابرد مما يقرب من الارض فعلنا ان سخونة الهواء مكتسبة من السخونة الحاصلة للارض بسبب انوار
الشمس والكواكب ج لو كانت طبيعته مقتضية السخونة لكانت مقتضية للسخونة في الغاية
لان المادة الحاملة لتلك الطبيعة قابلة لغاية السخونة وليس فيها ما يعاوق عن غاية السخونة لثلثة اوجه
احدها اولا فلاستحالة ان يصدر عن الطبيعة الواحدة اثران متنافيان وثانيا فلان الكيفية التي للهواء
هي الرقة وهي غير مانعة من كمال السخونة بل معينة عليها وثالثا لان الفاعل القابل خالياً عن العوائق وجب

ان يكمل الاثر **واما ثالثا** فلان المجاور هو النار التي هي في الغاية في السخونة فكان يجب ان يتسخن الهوا
الى الغاية ولو كان كذلك لكان نارا باردا والتالي محال فالمقدم مثله **ولقايل** ان يعترض على الاول
بانه لم لا يجوز ان يقال الهوا متسخن بطبعه لكنه مجاور للارض والماء البارد فيلطافته يصير باردا
بمجاورته اياها **وعلى الثاني** بان ذلك البرد ليصاعد الاجزاء المائية الى قلل الجبال **وعلى الثالث**
ما مر في ان الفلك ليس بحار **والحق** الهوا جوهر لطيف لذاته وانه لا يصير حارا ولا باردا الا لسبب منفصل
ج في ان الهوا رطب لا شك في انه ليس برطب بمعنى البلة وانه رطب بمعنى سهولة قبوله الاشكال
وقد مر كلامنا في حقيقة الرطوبة واليبوسة **د** في ان النار حارة اما كون النار التي عندنا محرقة فلا شك
فيه واما ان كرة النار هاهنا كذلك فقد اختلفوا فيه والمشاهدون على انها محرقة لوجوه اربعة **فا**
الطبيعي السخنة اذا وجدت في الجسم البسيط وكانت خالية عن العايق فوجب ان يقوى الاثر في
الغاية **ب** النار التي عندنا مركبة لانها مخلوطة بالهوا والارض ولولاهما لكانت شفافة والبسيط
اقوى من المركب فاذا كانت النار التي عندنا محرقة فالتي عند الفلك مع بساطتها اولى ان تكون كذلك
ج الحركة الشديدة الفلكية اذا افادت مقدارا من السخونة فالحركة التي بعدها لا بد وان يفيد
الزيادة عليه والمادة قابلة للزيادة ولا مانع فوجب ان يوجد الزيادة الى ان تحصل اقصى الغاية **د**
لولا كون تلك النار محرقة والا لما حصلت الشهب **ولقايل** ان يعترض على الاول بما مر
وعلى الثاني بانه لم لا يجوز ان تكون الطبيعة النارية التي عندنا مخالفة في الماهية للتي هناك
بمعنى ان تلك الطبيعة لا تقتضي الا سخونة معتدلة والتي عندنا ماهية لا تقتضي الا سخونة قوية
فان ابطلتم ذلك بان الطبيعة لا يمكن ان يكون مقتضية للسخونة المعتدلة بان الفاعل اذا القى
القابل من غير عايق فلا بد وان يقوى الاثر كان ذلك عودا الى الوجه الاول وعلى الثالث انا
بينا ان الحركة الشديدة التي للفلك لا يفيد السخونة اصلا فضلا عن كمالها وعلى الرابع انا لا نسلم
ان علة الشهب ما ذكرتموه بل ما سيأتي ان شاء الله تعالى **واحتج** من منع من ذلك بانها لو كانت
محرقة لصار ما يجاورها على مرور الدهر مجاورة لا تخللها بارد لذلك فكان يجب ان ينقلب الهوا
كله نارا والكلام عليه معلوم مما مر **ه** في ان النار يابسة ان اريد باليابس ما لا يلتصق بغيره
فلا شك ان النار كذلك لكن الرطب لكونه مقابلا لليابس وجب ان يكون مفسرا بما يسهل التصاقه

بغيره فلا يكون الهوا حينيذ رطبا اصلا وان فسر اليابس بما يعسر تشكله بالاشكال الغريبة
فالنار غير يابسة بهذا المعنى ويدل عليه الاستقرا من وجوه ثلثة **فا** الهوا كلما كان اشد
سخونة كان ارق واللطف **ب** الشيء كلما كان ابرد كان اكثف وكلما كان اسخن كان الطف
ج النار المحسوسة وان لم يكن نارا صرفة لكن الغالب عليها النارية انا لا نجد فيها شيئا من الكثافة
والصلابة وكل ذلك يغلب على الظن ان النار الصرفة لا يكون صلبة بل يكون في غاية الرقة واللطافة
واحتج القايلون بكونها يابسة بانه لا شك في كونها جافة فهو اما ان يكون رطبة او يابسة فان
كانت رطبة كانت هوا فكان يجب ان تتحرك بالطبع عن حيز الهوا وان كانت يابسة فهو المطلوب
ولقايل ان يقول الاشتراك في العوارض لا يقتضي الاشتراك في الماهية فلا يلزم من اشتراك
الهوا والنار في الحرارة والرقة اشتراكهما في تمام الماهية **و** في ان النار غير ملونة لثلثة اوجه
فا لو كانت النار البسيطة ملونة لكانت النار التي تحت الفلك ملونة ولو كانت كذلك لحجبت
عن ابصارنا الكواكب وقد والتالي يدل على فساد المقدم **ب** النار كلما كانت اقوى كان لونه
اقل فان كير الحدادين اذا قويت النار فيه ذهب لونها **ج** النار المتعلقة باصل الفتيلة الاخرى
مع انها اقوى من الصنوبرية المربية حتى لا يقال انا لم نر النار المتعلقة باصل الفتيلة لاستتارها
وانا رايا ما بعد عنها لاستخصامها فان الاصل اولى بالقوة والكثرة **ولقايل** ان يعترض على الاول
بانا لا نسلم ان النار التي عندنا لما كانت ملونة كانت النار التي تحت الفلك كذلك لما بينهما من احتمال
اختلاف النارين في الطبيعة وان سلما ذلك لكن لا نسلم ان النار التي تحت الفلك لو كانت ملونة لحجبت
بدليل البلور والزجاج وعلى الثاني انا لا نسلم ان الجو الذي في كير الحدادين نار وكيف والنار حاصلة
بالطبع في حيز الهوا اذا لم يعق عايق فكيف يقال بان ذلك الجو الواقف بالطبع نار بل
هو هوا حار جدا وعلى الثالث ان الصنوبرية المربية لو انها انما كانت مربية لما فيها من الاجزا
الارضية فمعلوم ان تلك الاجزا انما تصاعدت من اصل الفتيلة فكان يجب الا يكون اصل
الفتيلة مثل الصنوبرية في اللون لان اصل الفتيلة كما انها اصل للاجزا النارية فكذلك هي اصل
لتلك الادخنة **ز** في ان كرة النار متحركة دور الحركة الفلكية فيه وجهان **لمي** وهو ان كل جزء
من النار فقد تعين له جزء من الفلك كالمكان الطبيعي والشيء يتحرك بحركة مكانه الطبيعي فلا جرم وجب

حركة كرة النار لحركة الفلك **واني** وهو الاستدلال بالشهب **ولقايل** ان يعترض على الاول
بان النار جسم متشابه الاجزا والفلك ايضا كذلك فنسبة كل واحد من اجزا النار الى كل واحد من
اجزا الفلك على السوا فيستحيل ان يلتصق شئ من اجزا النار بشئ من اجزا الفلكية التصاقا
بالطبع فلا يلزم من حركة الفلك حركة النار وايضا يلزم من حركة كرة النار حركة كرة الهوا ومن حركتها
حركة كرة الماء وحركة كرة الارض وعلى الثاني ان حركة الشهب قد يكون الى الشمال والى الجنوب
فعلمنا ان حركتها ليست بسبب حركة كرة النار **ح** **في** سبب اشتعال النار وانطفايها
النار المشتعلة ليست نارا واحدة باقية بل كل نار تشتعل فانها تبطل وتتجدد اخرى على
الاتصال لان كل نار تشتعل فهي تتحرك بطبعها الى فوق فيلحقها من البرد ما يبطلها واما
الانطفا فعلى وجهين **احدهما** ما يكون لقوة النار على احالة المادة الى النارية احالة
تامة فاذا صارت نارا خالصة صارت شفافة لما عرفت ان النار البسيطة لا صوت لها
وثانيهما ما يكون لضعف النار وذلك عند ما يعرض لها شئ يبرد يطفيها وقد عرفت ذلك
فنقول انطفا النار في الجو العالي من القسم الاول والذي عندنا من القسم الثاني ويظهر من
هذا ان انطفا الكواكب المقتضية من القسم الاول لا محالة **د** **المباحث المشتركة**
بين هذه الاربعة وهي اربعة **فا** في طبقات العناصر يشبه ان يكون للارض ثلث طبقات
طبقة هي ارضية محضة وهي القريبة من المركز وطبقة طينية وطبقة بعضها منكشف
وبعضها احاطه البحر **ب** لطبقة البحر ثم الطبقة الاولى من الهوا وهي الملاصقة للارض ثم
الطبقة الباردة بسبب ما خالطها من الابخرة ان قلنا انه حار بالطبع او بسبب بعده
عن الارض الموثر في تسخينه ان قلنا ان حرارته عرضية وليه الطبقة الصرفة من الهوا و
والرابعة الهوا الذي اختلطه شئ من النار ثم الطبقة النارية **ب** **في** ان **طبايع**
هذه الاربعة هي هذه الكيفيات او غيرها المشهور ان نارية النار مثلا ليست
نفس حرارتها وبيوستها بل صورة مقومة هي المبدا لهذه الكيفيات ثلثة اوجه **فا** هذه
الاعراض قابلة للاشتداد والنقص والطبيعة النارية غير قابلة لها **ب** ليست الحرارة
بان تكون صورة دون البيوسة اولى من العكس فما ان يكونا صورتين معا فيتقوم المادة بكل من
الصورة الواحدة

والبلة واللزوجة والهشاشة والصلابة واللين والخشونة والملاسة اللطافة والغلظ
والبلة والجفاف فالمرجع بها الى الرطوبة واليبوسة على بعض الاعتبارات واما اللزوجة
والهشاشة فهما كيفيتان مزاجيتان على ما مر وكذا الصلابة واللين والخشونة والملاسة
فهما من الوضع فلم يبق بعد الاستقرا كيفية صالحة للامر المطلوب الا الاربع المذكورة ويتركب
منها اربع مزاوجات دل الحس على وجودها حار يابس وهو النار وحار رطب وهو الهوا
وبارد رطب وهو الما وبارد يابس وهو الارض **ولقايل** ان يقول لا نسلم ان المزاوجات
التي خرجت من تقسيمكم مطابقة لما في الوجود لان اليابس عندكم هو الذي يعسر قبوله
للاشكال الغريبة وهو الصلب او قريب منه ثم انا لم نشاهد شيا يكون طبيعته مقتضية
لليبس بهذا المعنى والجمر ان لان النار التي عندنا هي الحارة بالطبع وليست هي يابسة بالمعنى
الذي ذكرتموه والاجسام الصلبة كالاحجار وغيرها فهي يابسة بهذا المعنى لكنها غير حارة
بالطبع واعلم انا نحتاج في اثبات المطلوب الذي حاولناه الى اثبات امور ثلثة **فا** ان
ما ورا هذه الاربع غير نافع في تولد المركبات والاعتماد فيه على الاستقرا ليس **الا** **ب**
هذه الكيفيات نافعة وقيل الغاية من الرطوبة واليبوسة ان يتخمر الرطب باليابس فيحصل
لذلك المركب من اليابس حفظ الشكل ومن الرطب قبوله والغاية من الحرارة حصول النضج
ومن البرودة ان يحفظ المركب على ما هو عليه التركيب من الشكل **ولقايل** ان يقول
الغاية المذكورة من الرطوبة واليبوسة لا يحصل الا من الرطوبة بمعنى سهولة الالتصاق
فما معنى سهولة قبوله الاشكال فانا ان اردنا ذلك فان الترابي اذا اختلط به الهوا لا يفيد اجتماعا
بل تفتتا والغاية المذكورة من البرودة انما يحصل لو كانت قوية صرفة واما البرودة المكسورة
التي في الحيوان فانها لا تفيد الجمود **د** الاركان الاربعة هل تحتاج اليها في تولد المركبات
ولقايل ان يقول الحاجة الى الهوا اما لحرارته او لرطوبته او لكيفية اخرى والاول باطل لان
في النار غنية والثاني باطل لان الرطوبة بمعنى سهولة قبول الاشكال لازمة للرطوبة بمعنى
سهولة الالتصاق وهذا المعنى موجود في الما فيكون الاول حاصلا فيه بالاغنية عن الهوا والثاني
بينا ان الرطوبة التي في الهوا لا تفيد اليابس اجتماعا على التفرق والثالث يقتضي ان يكون للمركب حاجة
الى كيفية اخرى

وآخذ الاربع واما عنصر فلا حاجة بالمركب الحيوانى والنباتى اليه لما بينا ان الحرارة الغريزية
مخالفة بالنوع للحرارة النارية ثم ان سلمنا ان الحرارة الغريزية من جنس الحرارة النارية لكنا
نعلم بالضرورة بالمشاهدة انه لا فايدة للمركبات من كره النار لانه من المستحيل ان تنزل النار
من هنا الى عمق الارض بالطبع وليس هنا قاسر يصل الى ما هناك فيقسر النار على النزول
ولان الشعل النارية على قوتها وعظمها اذا انفصلت انطفأت وصارت هواء واذا كان
كذلك فمن المستحيل ان تبقى الاجزاء النارية الصغيرة جدا على طبيعتها النارية مع اختلاطها
باضدادها من الماء والارض مدة مديدة وعددا طويلا **واجيب** عنه بانه وان كان
مستبعدا لكنه موجود فان الاجزاء النارية موجودة بالفعل في النورة الغير المطفاة
بدليل انك لو رششت الماء عليها انفصلت الاجزاء النارية مع انها لو سحقت جدا فان
الاجزاء النارية لا ينفصل عنها **ولقايل** ان يقول لا نجوز ان يقال الاجزاء النارية غير
موجودة فيها لكن لها طبيعة تقتضي تولد النار بشرط وصول الماء اليها فان الاجزاء النارية
لو كانت موجودة فيها فلم لا يتحرك صاعدا عند عدم العايق واعلم ان الحق في هذا الباب ان
الاستقراء العرفي دل على ان شيا من المتولدات التامة لا يتكون الا عند حصول هذه الاربع
فاما انها هل هي باسرها اجزاء تلك المركبات او بعضها كذلك دون بعض وانه هل يمكن عقلا
ان تتولد المركبات من غيرها فذلك مما لم يثبت بشيء من الادلة **واما الخاتمة** في بيان ان العالم
واحد اعتمد الفلاسفة على وجهين عاميين وثالث خاص **اما العاميان** فالوجه
عالم اخر لكان شكله الطبيعي الكرة والكرتان اذا لم تحط احداهما بالاخرى حصل الخلا بينهما وهو
محال **ولقايل** ان يقول لا نسلم ان الشكل الطبيعي للعالم الكرة وان سلمنا ذلك فلا نسلم ان الخلا
محال وان سلمنا ذلك فلم لا يجوز ان يكون الفلك الاقصى بما فيه من الافلاك والعناصر مركوزا في
تخن فلك اخر وان يكون في تخن ذلك الفلك الف الف كرة مثل الفلك الاقصى بما فيه من الافلاك
والكواكب والشموس والاقمار بل لم لا يجوز كون ذلك الفلك الكبير مركوزا في تخن كرة اخرى الى
ما شاء الله تعالى وان كانت الاجسام باسرها متناهية **ب** لو كان في الوجود عالم اخر
لاستند الى الباري تعالى فيلزم ان يكون قد صدر عنه اكثر من الواحد **ولقايل** ان يقول لا نسلم ان

صدور المعلولات من العلة الواحدة محال وان سلمنا ذلك ولكن معا اما على الترتيب فلا نسلم ان
يستند العالم الى الباري تعالى بواسطة كما استندت الافلاك الكثيرة اليه بواسطة وان سلمنا ذلك لكن ذلك انما يمتنع
في العلة اما في الفاعل المختار فلا والله تعالى فاعل مختار **واما الخامس** فهو انا لو قدرنا عالمين في كل
واحد منهما ارض وماء وهواء ونار لزم ان يكون للاجسام المتفقة بالطبع امكنة مختلفة بالطبع وذلك
محال او يكون هناك قسر دايم وهو محال **ولقايل** ان يقول لم لا يجوز ان يكون نار احد العالمين
وان شاركت نار العالم الاخر في الحرارة واليبوسة والبعد عن المركز والقرب من المحيط لكنها
تختلفان في الصورة المقومة فان الاشتراك في اللوازم لا يقتضي الاشتراك في الملزومات ثم ان سلمنا
اشتراكهما في الصورة المقومة لكن لم لا يجوز اختلافهما في الهيول كما يقولون الافلاك مع اشتراكها
في الاستدارة والشفافية والحركة المستديرة وغيرها من الصفات تخالف هيول كل واحد منها
هيول الاخر حتى اختص كل واحد منها بموضع خاص اختصاصا يستحيل عليه الانتقال ولم لا يكون ذلك امرا
دايما فلم لا يجوز مثله هنا فقد عرفت من مباحث هذا الباب ان العقول البشرية عن واقفة
الا على القليل من احوال المخلوقات وان من حاول تقدير ملك الله وملكوته بمكيال عقله فقد ضل
ضلالا مبينا وبالله التوفيق

الباب الرابع في الافعال والانفعالات وهو مشتمل على فصول

في حقيقة المزاج

اما في بيان ان العناصر المتضادة
الكيفيات اذا اجتمعت انكسرت صرافة كيفية كل واحد منها بالاخر وهو المسمى بالتفاعل وحصلت كيفية متشابهة
في الكل متوسطة بين الاضداد وهي المزاج واما ان هذا التفاعل لا يتحقق الا مع الملاقاة فهي مقدمة استقرايية
لا برهانية والذي ظنوه برهانا عليه وان كان في غاية الضعف فهو منقوض بان الشمس تسخن الاباء الملاقاة
ولا تسخن الهوا المتوسط فان الافلاك عندهم لا تسخن وكذلك المريخ يلقى الشبح في العنبر من غير ملاقاة ولا يكيف
المتوسط بذلك الشبح واما كيفية ذلك الانكسار فهي ان كل واحد من العناصر يفعل بصورته وينفعل بمادته
وقد ذكرنا انه لو كان الكاسر نفس الكيفية لحصلت صرافة كل واحد منها عند انكسار كل واحد منها وهو
محال **لا يقال** هذا منقوض بالماء الحار والبارد فانهما اذا امتزجا اعتدل المركب مع انه ليس في الماء الحار
قوة يكسر بها برد الماء البارد **لانا نقول** القول بوجود قوة مسخنة في الماء الحار لم يبطل بدلالة قاطعة
وما ذكرناه من الدلالة توجب القول بها فوجب الاعتراف بها **وهنا بحثان** وهو ان تلك العناصر

هل بقي على طبايعها حال كونها اجزا المركب ام لا مذهب المشايين انها بقي على تلك الطبايع والتفاعل انما حصل في الكيفيات ومن المتاخرين من زعم ان تلك الطبايع بطلت وحصل للمركب طبيعه واحده وهذا البحث متفرع على ان طبايع هذه العناصر ليست نفس هذه الكيفيات والحق مذهب المشايين لوجهين

فا اذا وضعنا المركب في القرع ذا الانبيق حصل الثامنه جوهر مائي وجوهر هوائي وكلس ولولا اختلاف اجزا المركب والا لما كان كذلك لان الاجزا المتشابهة في الطبيعه لا يفعل الفاعل الواحد فيها الا فعلا واحدا

ب بينا ان الكاسر لابد من بقايا حال حصول الانكسار فتلك الطبايع باقيه حال انكسار تلك الكيفيات

واحتج لخصم بان الجزا النارى مع بقا طبيعه النارية لو اتصف بالصور اللحمية لما امتنع ان يعرض للنار الصرفه عارض حتى يتنحى حرارته الى ذلك الجزا الذى حصل له عند كونه جزا من المركب وحينئذ يصير النار البسيط كما ب النار لا يبقى على طبيعتها النارية عند اختلاطها بالاضداد كما في الشعل

والجواب عن الاول انه لازم عليكم ايضا لان عندكم ذلك الجزا النارى حين اتصل بغير من العناصر عرض له ما ازال عنه الصورة النارية وكساه الصورة اللحمية فيلزمكم ان تجوزوا عروض ذلك العارض للنار البسيط فلئن اجبتم بمنعه بان هذا المحال لا يعرض ذلك العارض للنار الا عند التركيب فهو جوابنا وذهنا ظهر انه كما يعتبر في تكون المركبات النسب التي بين بسايطها فكذلك يعتبر ايضا لكل واحد منها قدر خاص وعلى الثاني ما ترب

في تقسيم المزاج

فيه وجهان فا المزاج اما ان يكون اولا هو الذي حصل عن تفاعل هذه الاربعه ابتدا اولا يكون اولا وهو الذي حصل عن تفاعل الكيفيات المزاجيه اوليه كانت او ثانيه كالذهب المتولد عن الزيبق والكبريت وغيرها ب المزاج اما ان يكون معتدلا بمعنى ان ما فيه من مزاجا العناصر متساويه وقد بينا ان ذلك وان كان ممكن الوجود لكنه اقل الوقوع و لاستمرارها واما ان لا يكون وحينئذ خروجه عن الاعتدال اما ان يكون في كيفيه واحده او في كيفيتين اما الاول وهو ان المعتدل الحراره والبروده اما ان يكون زايدا في الرطوبه او في اليبوسه او بالعكس وهو رابع واما الثاني فهو ان الزايد في الحراره اما ان يكون زايدا في الرطوبه او في اليبوسه وكذا الزايد في البروده وهو رابع اخر والمجموع ثمان ومع المعتدل تسع ج

في اقسام انفعالات

الحار والبارد والرطب واليابس اما التي للفاعليتين فالمنسوب الى الحرارة كالنضج والطبخ والشي والتسخير والتدخير والاشتعال والاذابه والحل والعقد ومقابلاتها منسوبه

الخشونه التي لا معنى لها الا عدم النفوذ لما فيه من المقاومة ومتى وقفت على هذه الفاعلية امكنك تخريج اكثر جزيات الاحوال الطبيعية في الامتزاج

يا في سبب تعاقب الحر والبرد

اذا استولى البرد على الظاهر قل موضع تاثير المنضج فقوى فعله فان فعل الفاعل الواحد في المحل الصغير اقوى من فعله في المحل العظيم

يب في النشف

الجسم الارضي ذو مسام اذا احتبس الهوا فيه لضرورة الخلا فاذا حصل فيها من الاجزا الماييه ما يقوم مقام تلك الاجزا الهوايه قاومت الاجزا الهوايه على مفارقة تلك المنافذ وايضا فكثير ما ينشف يعرض له اختناق في الحال لان الرطوبة اذا كانت قليله انجذبت بالقوة الى الباطن ثم ان المسام الظاهر تجذب هوا اخر الى نفسها

لا يقال لو بقيت الاجزا الماييه في المسام الظاهر بقيت الاجزا الهوايه في المسام الباطنه وهو قسر ولو انجذبت الاجزا الماييه الى المسام الباطنه اخاجت المسام الظاهر الى جذب هوا اخر وهو ايضا قسر فلم كان احد القسرين اولى من الاخر

لانا نقول الجسم اذا كان في موضعه الطبيعي كان عدم المثل بالفعل فحصل الترجح وهذا السبب مفرع على نفي الخلا وعلى اثباته فسببه مجهول ج

في ان الجسم كلما كان اعظم كان اقوى

ان الحديده اذا جعلت في النار الصغيره فالسطح الذي يحيط بها منها مساو لما يحيط بها من النار العظيمه مع انها يليق في النار العظيمة ولا يليق في الصغيره والسبب فيه ان الفاعل الجسماني كما يوثر متاثر فاذا كان صغيرا ظهر الضعف لعدم المتدارك وان كان عظيما لم يظهر لوجود

لا يقال فكان يلزم ان يكون نسبه ما يجذبه من البر وعند الشروع في الما القليل الما يجذبه منه عند الشروع في ما البحر لنسبه الماين

لانا نقول هذا انما يلزم لو ثبت ان النسبة الحاصله في الاصل محفوظة في الزيادة وذلك ممنوع وبالله التوفيق

الباب الخامس في الكاينات

التي حدوثها بغير تركيب وهي اما ان تحدث فوق الارض او على وجهها او تحتها

القسم الاول

فيما يتكون فوقها وهو ج مبحثا فا

في السحاب

والمطر والثلج والبرد والطل والصقيع السبب الاكثري لها تكاثف البخار الصاعد ثم ان كان قليلا وكان في الهوا ما يحلله لم يحدث منه السحاب وان كان كثيرا او قليلا لكن لم يوجد المحلل فاما ان يبلغ في صعوده الى الطبقة الباردة من الهوا او لا يبلغ فان بلغ فاما ان يكون

البرد هناك قويا اولا يكون فان لم يقو البرد تكاثف ذلك البخار بذلك القدر من البرد
واجتمع وتقاطر فالبخار المجتمع هو السحاب والمتقاطر المطر واما ان كان البرد شديدا
فاما ان يصل البرد الى اجزاء السحاب قبل اجتماعها وانحلالها جبان او بعد صيرورتها كذلك
فان كان الاول نزل الثلج وان كان الثاني نزل بردا واما اذا لم تبلغ الابخرة الى الطبقة الباردة
فهي اما ان تكون كثيرة او قليلة فان كانت كثيرة فهي قد تنعقد سحابا قاطرا وقد لا تنعقد
اما الاول فلاجل امور خمسة فا اذا منع هبوب الرياح عن تصاعدها ب
ان يكون الريح ضاغطة اياها الى الاجتماع بسبب وقوف جبال قدام الريح ج ان يكون
هناك رياح متقابلة تمنع صعود الابخرة د ان يعرض للبخار المتقدم وقوف لثقله
لم يلتصق به سائر الاجزاء ه شدة الهواء القريب من الارض واما الذي لا ينعقد سحابا
قاطرا فهو الضباب واما اذا كانت الابخرة القليلة الارتفاع قليلة اللطيفة فاذا ضربها
برد الليل وكثفها وعقدها ما محسوسا فترك في اجزاء صغارا لا تحس بنزولها الا عند
اجتماع شيء يعتد به فان لم يتجمد كان طلا وان تجمد كان صقيعا ونسبة الصقيع الى الطل
نسبة الثلج الى المطر ب **في المقدمات** التي يحتاج اليها في معرفة الآثار
الظاهرة على السحاب وهي سبعة فا اذا وقع الضوء من مضيء على صقيل انعكس منه الى جسم
اخر وضعه من ذلك الصقيل كوضع المضيء من ذلك الصقيل بشرط ان يكون جهته مخالفة لجهة
المضيء ويكون زاوية الانعكاس مساوية لزاوية الشعاع ب الحال في انعكاس البصر
كالحال في انعكاس الضوء فاذا فرضنا خروج خط شعاعي من وسط الحدقة الى المرآة فان كان
قائما عليها انعكس الى الراي وان لم يكن قائما انعكس الى كل ما وضعه من المراة وضع الحدقة منها
ورآى كل ما بين الخطين ج المرآة ان صغرت لم يتفهم فيها اشكال المرئيات لان الجسم لا يرى مشكلا
الا وهو بحيث تنقسمه الحس فكيف يرى مشكلا ما لا ينقسم في الحس واما ان كانت مقعرة فربما
لا يرى ما يؤديه من اللون ايضا فاما اذا كثرت وتلاقت اداى كل واحد منها لونا ولم يؤد
واحد منها الشكل فاتصل من جملتها من تاديه اللون ما لو كانت متصلة متحدة لادت الشكل
مع ذلك د المرآة الملونة لا تودي لون المرئيات كما هو بل لونا متوسطا بين اللونين مثل

الضوء

البرد هناك قويا اولا يكون فان لم يقو البرد تكاثف ذلك البخار بذلك القدر من البرد
واجتمع وتقاطر فالبخار المجتمع هو السحاب والمتقاطر المطر واما ان كان البرد شديدا
فاما ان يصل البرد الى اجزاء السحاب قبل اجتماعها وانحلالها جبان او بعد صيرورتها كذلك
فان كان الاول نزل الثلج وان كان الثاني نزل بردا واما اذا لم تبلغ الابخرة الى الطبقة الباردة
فهي اما ان تكون كثيرة او قليلة فان كانت كثيرة فهي قد تنعقد سحابا قاطرا وقد لا تنعقد
اما الاول فلاجل امور خمسة فا اذا منع هبوب الرياح عن تصاعدها ب
ان يكون الريح ضاغطة اياها الى الاجتماع بسبب وقوف جبال قدام الريح ج ان يكون
هناك رياح متقابلة تمنع صعود الابخرة د ان يعرض للبخار المتقدم وقوف لثقله
لم يلتصق به سائر الاجزاء ه شدة الهواء القريب من الارض واما الذي لا ينعقد سحابا
قاطرا فهو الضباب واما اذا كانت الابخرة القليلة الارتفاع قليلة اللطيفة فاذا ضربها
برد الليل وكثفها وعقدها ما محسوسا فترك في اجزاء صغارا لا تحس بنزولها الا عند
اجتماع شيء يعتد به فان لم يتجمد كان طلا وان تجمد كان صقيعا ونسبة الصقيع الى الطل
نسبة الثلج الى المطر ب **في المقدمات** التي يحتاج اليها في معرفة الآثار
الظاهرة على السحاب وهي سبعة فا اذا وقع الضوء من مضيء على صقيل انعكس منه الى جسم
اخر وضعه من ذلك الصقيل كوضع المضيء من ذلك الصقيل بشرط ان يكون جهته مخالفة لجهة
المضيء ويكون زاوية الانعكاس مساوية لزاوية الشعاع ب الحال في انعكاس البصر
كالحال في انعكاس الضوء فاذا فرضنا خروج خط شعاعي من وسط الحدقة الى المرآة فان كان
قائما عليها انعكس الى الراي وان لم يكن قائما انعكس الى كل ما وضعه من المراة وضع الحدقة منها
ورآى كل ما بين الخطين ج المرآة ان صغرت لم يتفهم فيها اشكال المرئيات لان الجسم لا يرى مشكلا
الا وهو بحيث تنقسمه الحس فكيف يرى مشكلا ما لا ينقسم في الحس واما ان كانت مقعرة فربما
لا يرى ما يؤديه من اللون ايضا فاما اذا كثرت وتلاقت اداى كل واحد منها لونا ولم يؤد
واحد منها الشكل فاتصل من جملتها من تاديه اللون ما لو كانت متصلة متحدة لادت الشكل
مع ذلك د المرآة الملونة لا تودي لون المرئيات كما هو بل لونا متوسطا بين اللونين مثل

مثل ان الكافور الاحمر لا على بياضه ه صور المرئيات غير منطبعة في المرآة و كذلك
اذا كان مشعاورى مشعا بالفعل لم يمكن ان يرى عليه هذا الخيال واذا روى عليه ذلك ليس
مشعا وان كان وراء الشفاف جسم ذو لون ادى اللون والا فلا ز اذا كانت النسبة التي
بين الرآى واجزاء المراة وبين المرئي واحدة كانت الزوايا التي تحدث من خطوط تتوهم خارجة
من البصر الى المرآة ومنعكسة الى الشبح زوايا متساوية يكون بمثل الشكل المرتسم من زوايا الشبح
مستديرين فهذا جملة ما نحتاج اليه من المقدمات ونبراهينها في علم المناظر ح

في الهالة اذا توسط بين الراي والقمر غيم رطب رقيق لا يستر فالذي يقابل القمر
منه لا يستر ولا يرى ايضا خيال القمر فيه فان الشيء انما يرى على الاستقامة نفسه ح
لا سحه واما الاجزاء التي لا تقابل القمر وكانت لطيفة رقيقة ادى كل واحد منها حال القمر
ولما كان كل واحد منها صغير الاجرم ما ادى شكله بل صوره فلا جرم ظهر الضوء في كل واحد منها
ثم ان القمر اما ان يكون على سمت الراس او لا يكون فان كان الاول كانت نسبة الحدقة الى
المرايا والمرئي واحدة فوجب ان يرى الهالة مستديرة وان كان الثاني وجب ان يكون البخار
ثخينا لانه حينئذ يكون الجانب الذي يلي سمت الراس من ذلك السحاب اقرب اليه من
الجانب الاخر فلو لم يكن السحاب ثخينا ووقفت الخطوط على ظاهر السحاب كان الخط المتصل
بالجانب الاقرب اقصر من المتصل بالجانب الابعد وذلك يخل باستدارة هذا الخيال اما اذا
كان السحاب ثخينا نفذ الخط المتصل بالجانب الاقرب من السحاب في عمقه حتى يصير طوله
مساويا لطول الخط المتصل بالجانب الاخر ثم له احكام ثلثة فا اذا وجدت سحابتان بالصفة
المذكورة احداهما تحت الاخرى امكن تولد هالة تحت هالة والتحتانية يكون اعظم وذكر
بعضهم انه راى سبع هالات ب هالة الشمس نادرة جدا لان الشمس في الاكثر تحلل
السحب الرقيقة ومع ذلك فقد يوجد حكى الشيخ انه راى حول الشمس هالة تامة في الوان
قوس قزح واما يقرح الهالة الشمسية لكثافة ذلك السحاب وظلمته وحكى ايضا
انه راى حول القمر هالة قوسية اللون وكان ذلك لغلظ السحاب ح الهالة قلما ترى
مكسوفة بالافق والشمسية في الاكثر انما ترى قريبة من وسط السماء د

في قوس قزح

اذا وجد في خلا وجهه الشمس اجزاما يه شفافه كما
وكان وراها جسم كثيف اما جبل او سحاب مظلم ثم كانت الشمس في الافق الاخر او قريبا
منه فاذا ادبر الانسان على الشمس ونظر الى ذلك الهوا الرشي فاجزا الماكل واحد منها
صقيل ووضعها بحيث ينعكس شعاع البصر عنها الى الشمس فكل واحد من تلك الاجزا صغير
فلا يودى الشكل بل يودى الضو ويكون ذلك اللون مركبا من لون المراة ومن الشمس والسبب
في استدارة هذ القوس ان الاجزا التي ينعكس عنها شعاع البصر وقعت بحيث لو انا
جعلنا الشمس مركز دايرة كان القدر الذي يقع من الدايرة فوق الارض تمر على تلك الاجزا فان كانت
الشمس على الافق كان الخط المار بالناظر والشمس على بسيط الافق وهو المحور فيكون
حينيذ سطح الافق يقسم المنطقه بنصفين ويرى القوس نصف دايرة وكلما كان الارتفاع
اكثر كانت القوس اصغر في الشمسيات لهاذ الاسباب القابليه ثلثة فاما ان يحصل بقرب
الشمس غيم كثيف صقيل فيقبل في ذاته ضو الشمس كالقمر به لا يقبل الضو في ذاته لكن يودى
حال الشمس لان المراة الكبيره كما يودى اللون تود الشكل ح البخار اللزج اذا تصاعد
وتشكل بشكل الاستدارة على ما هو طبيعة الاجسام الرطبه في الهوا وبلغ في صعوده الى كرة النار
اشتعلت النار فيه وهو مستدير الشكل فكان شكله شكل الشمس وربما كانت المادة كثيفه
فبقيت اياما وليالي بل شهورا وربما وصل الى الموضع الذي يتحرك بتبعيه الفلك فهو ايضا يتحرك بالاستدارة
وهذا الجسم لابد وان يكون العنصران الخفيفان غالبين فيه على الثقيلين ولا لم يبق في الهوا مدة مديدة
ولابد وان يكون الامتزاج الذي بين اجزايها محكما جدا والا لم يبق مدة مديدة ومن الاسباب
الفاعلية ثلثة اما اتصالات فلكيه او قوى روحانيه او ان الله تعالى يخلقها ابتدا وهو الاصح
لكونه تعالى مختارا ه في النيازك هي حالات شبيهة بقوس قزح في لونها
الا انها يكون في جنبه الشمس ممنه وبسره فقط وسبب استقامتها انها اما ان يكون قطعا
صغارا من دوايرا كبار فرويت مستقيمة واما لان مقام الناظر بحيث يرى المنحدب مستقيما
وهو قل ما يوجد عند كون الشمس في نصف النهار بل عند الطلوع والغروب لان الشمس في ذلك الوقت
تحلل السحاب الرقيق في الاكثر و في الرعد والبرق الاكثر انه لا يرتفع بخار

ودخان خالصين بل معا فاذا ارتفع ذلك المختلط ووصل الى الطبقه الباردة من الهوا وانعقد
سحابا احتبس الدخان في جوف البخار المنعقد فان بقي حارا والحالة هذ قصد العلو ومزق
السحاب تمزيقا عنيفا فيحصل من ذلك التمزيق الرعد وان صار باردا ثقيلا قصد السفل
ومزق السحاب فحصل منه الرعد وانما سمي رعدا لارتعاد اجزا السحاب عند تمزقها ولان
هذا الدخان جسم لطيف وفيه مايه وارضيه عمل فيها الحران والحركة الحاصله عملا قويا
فقرب لذلك مزاجه من الزهنية فهو لا محاله يشتعل بادنى سبب مشعل فكيف بالحركة
الشديده فاذا اشتعلت تلك الحوادمن شدة المحاكة عند تمزق السحاب كان ذلك برقا وربما
كان البرق سببا للرعد فان الدخان المشتعل ينطفي في السحاب فيسمع لانطفايه صوت هو
الرعد ز في الصاعقه الدخان الذي يخرج من السحاب الى اسفل اما لثقله او
لمانع منع من صعوده فاذا وصل الى الارض فربما كان في غاية السخونه وكان لطيفا جدا فينفذ
في المتخلخل ولا يحرقه بل يبقى منه اثر سواد ويذيب ما يصادمه من الاجسام الصلبه كما يذيب
الصاب المصبه على الترسه من الفضه والنحاس ولا يحرق الترسه وكثيرا ما يقع على
الجبل فيدكه دكا وعلى البحر فيغوص فيه ويحرق ما فيه من الحيوانات وربما كان حرم الصاعقه
دقيقا جدا مثل السيف فاذا وصل الى شي قطعه بنصفين ولا يكون مقدار الانفراج الا
قليلا والاول في ذلك ايضا ان يضاف الى الاتصالات الفلكيه او القوى الروحانيه او الفاعل
المختار وهو الله تعالى لان المادة اللطيفة تكون بالانفعال اولى منه بالفعل فيمتنع في
هذ المواد اللطيفه هذه الافعال القويه ح في الانوار المشاهدة
في الليالي المواضع التي فيها طبيعه كبريتيه ترتفع منها في الليالي الحر على تلك الطبيعه ويخالط
هوا ها الذي صار رطبا بسبب برد الليل فيصير ذلك الهوا على طبيعه الادهان السريعة
الاشتعال وتشتعل من انوار الكواكب ط في الكواكب المنقضه
المادة الدخانية اللزجة الدهنية اذا وصلت الى كرة النار وانقطع اتصالها عن الارض
اشتعلت فربما سعى فيها الاشتعاك فيرى كان كوكبا يقذف وربما لم يشتعل بل احترق
وثبت فيه الاحتراق وبقي على صورة دوابه او ذيب او حيه او حيوان له قرون وربما

بالحران ح

بقى ذلك الشهر او قد يكون الادخنة الصاعدة غليظة فرويت العلامات المقابلة الحمر والسود وقد يقف تحت كوكب وتدور بدوران النار فكان ذنبا لذلك الكوكب وربما كان عريضا فروى كانه نجم كوكب وربما كانت المادة غليظة فاذا اشتعلت فيها ظهرت الحمرة فرايت كالجمر وربما كانت المادة اغلظ فرويت سودا على شكل الفحم وربما حميت الادخنة فى برد الهوا للتعاقب المذكور او لشدة المحاكة فاشتعلت وهذا هو السبب عند من ينكر كون الاتوى فى الحريق اذا ارتفع من الارض بخار دخانى لزج دهنى وتصاعد من غير ان ينقطع اتصاله عن الارض فاذا وصل الى حيز النار اشتعلت النار فيه ثم لا يزال النار يسرى الى الاسفل ويسرى فى هذه الحالة كان بينا مشتعلا ينزل من السما الى الارض فاذا وصلت النار الى الارض احترقت تلك المادة بالكلية وكل ما كان يقرب منها وسبيل ذلك كالسراج المطفا اذا وضع تحت السراج المشتعل فاذا اتصل الدخان من المنطفى بالمشتعل اخذ اللهيب الى قنيلة المطفى فاشعلها بسرعة

ب الريح السبب الاكثرى ان الادخنة اذا تماعدت فعند وصولها الى الطبقة الباردة اما ان ينكسر حرها بهذا الهوا فجيد ينعقد ويتزايد فيحصل من نزولها تموج الهوا فيحدث الريح واما ان يبقى على حرارتها فلا يدوان تتصاعد ان ملاقاة النار المتحركة بحركة الفلك وجيد لا يتمكن من الصعود لان الحركة الدورية القوية التى للنار تعوقها ذلك فيرجع تلك الادخنة وتحدث الريح وهذا السبب وحده غير مستقل بافادة هذا الحكم لان الحركة الطبيعية فشدة فى الاخ والقسرية تفتر وحركة الدخان الذى هو بالحقيقة اجزا الارض منه وليست حركة قسرية ونزول الغبار حركة طبيعية ثم ان الريح الشديدة عند حركتها منه وليست انما قلعت الاشجار وخربت الجدران بل قلعت تلك الجبال فكان يلزم ان البلد الغبار النازل من السما السقف ولما لم يكن كذلك بطل ما قالوه بل الاول ان يكون ذلك سببا ما دنيا والسبب الفاعل فهو الله سبحانه ابتدا او بعض القوى الروحانية او الاتصالات الفلكية على ما مر ج

ج فى الاعصار هو الريح الذى يستدير على نفسه وقد يكون صاعدا وقد يكون هابطا اما الهابط فسببه انه اذا انفصلت ريح من سحابة وقصدت النزول وعارضها فى طريقها قطعة من السحاب مع الة يدفعها من الفوق سايرا جزا الريح وقع

ذلك الجزين دفع ما فوقه اياه الى اسفل ودفع سحابه التى تحته اياه الى فوق فيعرض من الارفعين المتمانعين ان يتدير واما الصاعد فهو ان المادة الرجيحة اذا وصلت الى الارض وقرعها قرعا عنيفا ثم رجعت فلقيها ريح اخرى من جهتها وكونها حدثت الحالة المذكورة وقد يحدث ايضا من تلاقى ريحين شديدتين من جهتين مختلفتين وربما بلغت قوة الاعصار الى حيث تقلع الاشجار وتخطف المراكب من البحر والاشبه ان يكون سببه الفاعل هو الله تعالى او القوى الروحانية او الاتصالات الفلكية

ح مهاب الرياح قسموا دايرة الافق باثنى عشر قسما ثلثة منها شرقية وهى مشرق الاعتدال ومشرق الصيف وهو مطلع راس السرطان ومشرق الشتا وهو مطلع راس الجدى وثلثة اخرى مغربية يقابلها وثلثة شمالية فاحداها تقطع نقطاعه نصف النهار والافق والاخريان تقطعان تقاطع الافق دايرتين موازيتين لدايرة نصف النهار من جنبتيه متساويتين للدايرتين الدايميتى الظهور والخفا من غير قطع هكذا قاله الشيخ وهو باطل لان هاتين الدايرتين تختلف عظمها وصغرها باختلاف عروض البلدان ولا يكون هذه المهاب تقطعا معينة بل البلدة الشمالية التى عرضها مثل تمام الميل يكون الدايرة الابديه الظهور فيها هى المرتسمة من مدار راس السرطان وهناك نقطتا التقاطع بين هاتين الدايرتين وبين الافق راس السرطان الذى جعلناه احد للمهاب المشرقية واذا كان عرض البلدة اكثر من تمام الميل وجب ان يكون المهب الشمال اقرب الى مهب مشرق الاعتدال من مهب مشرق الصيف اليه وان كان عرض البلدة تسعين درجة كانت الحركة الفلكية هناك رحويه ولم يفترض فيه التحديد المذكور بل الحق ان الرياح تهب من كل جانب لكنهم قسموا دايرة الافق باثنى عشر قسما متساوية ووضعوا لكل واحد منها اسما

القسم الثانى فيما يحدث على وجه الارض وتحتها وهى مباحث

ا فى سبب ارتفاع القدر المعمور من الارض من الما

الما حصل فى بعض جوانب الارض جبال وتلال وفى غيرها اغوار ووهاد سال الما الى المواضع العميقة وانكشفت الجوانب المشرقة والموتى فى تلك الاغوار والاحاد اما الاتصالات الفلكية او القوى الروحانية على راى الفلاسفة المعتبرين وعندنا الله سبحانه

ب فى مقدار المنكشف

اصحب الرصد وجدوا طول البر نصف الدور لما انهم وجدوا انهايته مقدار تفاوت الخسوف الواحد نصف الدور وعرضه من خط الاستوا فى ناحية الشمال الى

ست وستين درجة وقد وجد بطلميوس في الجانب الجنوبي الى يو درجه شيا من العمارات
وقد ذكرنا انه لم يقم على عدم العمارة في الباقي دليل ج **في امزجة البلدان**
اكثر المشايين على ان الارض مقسومة بخمسة اقسام بفصلها دايرتان موازيتا لمعدل النهار فمن
ذلك دايرتان بعضلان الخراب من العالم بسبب القرب من القطبين وشدة البرد يحيط بكل واحد
منها قطعه من محيط الكرة وسطح مستقيم والباقي مقسوم بثلثة قطوع دقيقة يحيط بكل
واحد منها من الجانبين سطحا دايرتين ويصل بينهما سطح دقي والذي المتوسط وهو الذي
على خط الاستوا خراب مزجة لحر وزعم الشيخ ان خط الاستوا اشد المواضع اعتدالا
في الحر والبرد وهذا سقدمه سفرع عليها هذه المسئلة وهي ان شدة السخونة قد يكون لقوة
المسخن وقد يكون لدوام اسخانه وان كان ضعيفا وقد يزداد تاثير الضعيف على تاثير القوي
اذا كان تاثيره ادوم ويدل عليه امور ثلثة ولمي فالاولة خمسة فا تسخين الشمس الجانب
الشمالي عند كونها في السرطان اضعف من تسخينها عند كونها في الاسد مع ان قربها من سمت
الراس في السرطان اقرب مما في الاسد ب لحر عند كونها في الاسد والسنبلة اقوى منه
في كونها في الجوزا والثور ح تسخن الحديد في النار اللينة في المدة الطويلة اقوى من تسخنه
في النار القوية في المدة اللطيفة د الحر بعد الزوال اشد منه قبل الزوال ه البرد في
الاسحار وقد قرب طلوع الشمس اشد منه في نصف الليل مع انها والحالة هذه ابعد من
وتر السما **واللمي** ان المسخن يفيد في الوقت الاول اثرا فاد ابقي الى الوقت الثاني اشد
الاستعداد فكان الاثر اقوى واذا ثبت ذلك فنقول الذي يدل على ان خط الاستوا
في غاية السخونة ان البلدة التي عرضها ضعف الميل اذا وصلت الشمس الى غاية القرب من سمت
روس اهلها كان بعدها عن سمت روسهم كبعدها عن سمت روس سكان خط الاستوا مع
ان الشمس كانت في جميع السنة في البعد عن سمت روس اهل البلدة المفروضة وذلك يقتضي قوة
البرد وفي القرب من سكان خط الاستوا وذلك يقتضي قوة الحر فخط الاستوا لم يكن قليل
ذلك في جميع السنة من مثل هذا التسخين او مما هو اقوى منه بكثير اما من مثل هذا التسخين
فذلك عند كونها في غاية الميل من الجانب الاخر واما من الاقوى فذلك عند كونها لا في غاية الميل

تمامه

150

واما سكان ضعف الميل فاسباب البرد الشديد كانت موجودة لهم في كل السنة السالفة
فالشمس حين كونها في غاية الميل كالمسخن المتوسط بين حسين احدهما كان المسخن العظيم
ملاقيا له لطول السنة السالفة والاخر كان المبرد العظيم ملاقيا له لطول السنة السالفة
ومن المعلوم ان تسخن البارد اضعف بكثير من تسخن ذلك المتسخن بل لا نسبة لاحدهما الى الاخر
لانا بينا ان دوام التاثير يفيد المادة استعدادا تاما لقبول الاثر فيخرج مما قلنا انه لا نسبة
لحر سكان خط الاستوا في صميم شتائهم الى حر البلدة المفروضة في صميم صيفهم ثم ان
الحر ان الشديدين في البلدة المفروضة حاصلة بحيث لا يطيقها اهلها فحر خط الاستوا اقوى
في غاية القوة واذا كان كذلك فاطنكم بحرهم في غاية صيفهم فثبت بما ذكرنا ان الحر هناك عظيم جدا
واحتج الشيخ بامرين فا الشمس لا يسامت خط الاستوا الا عند وصولها الى نقطتي الاعتدال
ثم انها تنتقل في غاية السرعة لان الميل هناك تزداد كثيرا فلا يقوى السخونة ب الليالي
والنهر في خط الاستوا معتدلة فيعتدل حر النهار ببرد الليل **الجواب** عن الاول
ان المسامتة وان كانت لا تبقى زمانا بعتد به ولكن بعد الشمس عن مسامتة روسهم ليس
بعظيم فهم دايما اما في المسامتة او فيما يقرب من المسامتة فيكون الشمس دايرة فوق روسهم
ابدا فيكون الحر عظيما وعن الثاني ان ذلك التفاوت اقل من التفاوت الحاصل بين البرد
في اول الليل الصيفي الحار جدا والبرد في وسطه ومعلوم ان في ذلك قليل جدا د **في ان مدار**
راس المنقلبين في غاية السخونة ذاك لان الميل يقل هناك فيكون الشمس كالواقفة على سمت
روسهم فيكون التاثير اقوى للدوام ولان نهرهم الصيفية طويلة فيقوى السخونة ولكن الاول
معارض بحصول اسباب البرد فيما قبل ذلك من السنة والثاني معارض بان طول الستوية
يوجب زيادة البرد فالمقابلة حاصلة بينهما ومن الناس من زعم ان اشد المواضع سخونة
ما يقرب من مدار المنقلب الشتوي لان الشمس هناك اقرب وهو ايضا ضعيف لان التفاوت
بين مركز العالم ومركز الفلك الحامل للشمس قليل وايضا فاوج الشمس متحرك وهو الآن في
اواخر الجوزا فاذا وصل الميزان كان الحضيض في الحمل فيكون حينئذ خط الاستوا في غاية السخونة
واذا وصل الى الحمل كان مدار المنقلب الصيفي في غاية السخونة فالاعتبار الذي ذكروه لا يقتضي تعين
موضع

لان يكون في غاية الحران ٥ **في از الاحوال** في خط الاستوا قريبة من التشابه
لما لم يكن بعد الشمس عن سمت رؤسهم كثيرا لم يعظم التفاوت بين شتائهم وصيفهم ويعرض
ان يكون هناك في كل دور تامة للشمس صيفان وخريفان وستاء ان وربيعان لان الشمس
متى سامت رؤسهم كان الوقت صيفا لكنها سامت مرتين فهناك صيفان وعلى هذا القياس
سائر الفصول ومدة الخريف من حيث يصير سل الشمس نصف الميل الاعظم وذلك في اوايل
الثور ومبدا الربيع في اواخر الاسد فيكون زمان الربيعين والصيفين قريبا من نصف زمان
الخريفين والشاتين و **في منابع الما** الاحجار التي تحت الارض ان كانت كثيرة
قوية على تفجير الارض بحيث تستتبع كل جزء منها جزا اخر حدثت العيون السيالة فان
فات القيد الثالث فقط حدثت العيون فان فات الثاني ايضا فهو مياه القنى لانها متولدة
من الحجر تاقصة عن شق الارض فاذا ازيل عن وجهها ثقل التراب صادفت تلك الاحجار
منفذا فاندفعت اليه بادنى حركة فان اضيف اليه ما يمد ويسيل فهو ما القناة والامنهو
التردد بينهم خلاف في ان هذه المياه متولدة عن الاجزا المائية المتفرقة في عمق الارض او هي هوا
ينقلب ما والاول اولى بالاكثرية ز **في الزلزلة** اذا تولد تحت الارض بخار دخاني
حار كثير المادة وكان وجه الارض متكاثفا عديم المسام فاذا حاول ذلك البخار الخروج ولم
يتمكن منه لكثافة وجه الارض فحينئذ يتحرك بذاته وتحرك الارض وربما كان في القوة الى ان
يشق الارض وربما افتعل نارا محرقة وحدثت اصوات هائلة فهذا هو السبب الاكثري
وهنا اسباب اخر اقليلة مثل ان يكون في باطن الارض انهار فيسيل اليها مياه عظيمة او
ينهدم قطعة عظيمة منها فيقل الهوا الذي تحت الارض وقد يكون لسقوط قلل الجبال عند كثرة
الامكان لة طبعها وسهولة انفصال بعضها عن البعض وعند قلتها لجفافها وسهولة بعضها

الباب السادس في الجبال والمعادن

وهو يا بحثا ما **في سبب التحجر** الطين اللزج اذا عملت الحرارة فيه
حتى استحكمت امتزاجة بين رطبه ويابسه صار حجرا كحوز القفاع ب **في**
تكون الجبال الحر العظيم اذا صادف طينا كثيرا زجاجيا دفعه او على مرور الايام

الاصطكاك

عقده حجرا عظيما والسبب الاكثري لارتفاع الجبال ان الطين بعد تحجره يختلف اجزاؤه
في الصلابة والرخاوة فاذا وجدت مياه قوة الجري او رياح عاصفة احفرت الرخوة و
ثبتت الصلبة ثم لازال الرياح والسيول تعوض في تلك الحفر الى ان يغور غورا شديدا ويبقى
الاجزا الصلبة شاهقة ج **في عروق الطين الموجودة** في حضيض الجبال وجبلها
فانه تنفتت بعض اجزا الجبال وتنثر به وتسيل عليها المآ وتخلط بها الطين الجيد ب
تعرض للبحران يفيض قليلا قليلا عن سهل وجبل فيعرض للسهل ان يصير طينا رجا مستعدا
للتحجر القوي وللجبل ان تفتت كالاجزا المتقوعة في المآ والطينة الجرة المتقوعة في المآ
اذا عرضا على النار بقيت الاجزا وتحجر الطين د **في الرمان** شبيها قريب مما تر
في عروق الطين ٥ **في منافع الجبال** اكثر العيون والسحب والمعادن انما
تتكون في الجبال او فيما يقرب منها اما العيون فلان الارض اذا كانت رخوة انفصلت الاحجار
عنها واذا كانت صلبة احتقنت فيها فصارت مبدا للعيون والجبال اصلب الاراضي فكانت
اقواها على حبس الاحجار ويشبه ان يكون مستقر الجبال مياها وقد يشهد الجبال بالاباريق
والاراضي التي تحتها بالرزم والعيون بالادمال والبخار والاودية بالقوابل واما السحب فلثلثة
اوجه فا كان في باطن الجبال من الدواوات مما لا يكون في سائر الاراضي ب الجبال اسبب ارتفاعها
ابرد فيبقى على ظواهرها من الاندا والثلوج ما لا يبقى على غيرها ج الاحجار المتصاعدة تحتبس
في الجبال فلا تستغرق ولا تتحلل واما المعادن فلان مادتها الاحجار الباقية مدة مديدة في موضع واحد
وهي لا توجد الا في الجبال و **في تقسيم المعادن** انها اما ان يكون قوية التركيب
او ضعيف التركيب فان كان الاول فاما ان يكون مطرقا وهو الاجساد السبعة او لا يكون
اما لغاية لينه كالزيبق او لغاية صلابته كالياقوت والثاني فاما ان يحل بالرطوبات وهو
الاجسام الملحية كالزاج والنوشادر والشب والقلقند واما الا يحل وهو الاجسام الارضية
كالزرانيخ والكباريت ز **في حد المطرقات السبعة** انها اجسام ذات
صابرة على النار مطرقة فالذات يميزها عن الاكلاس والاحجار التي لا يذوب والصابر
يميزها عما يتحجر بالنار كالشمع والقمر والمنطرق مما لا يكون كذلك كالزجاج والمينا

لايقال الحديد لايذوب **لانانقول** انه يسهل ذوبه بالحيله ولما كان الذهب نوعا
من انواعه وهو اما يتميز عن غيره بوصفين اخرين وهو الزرانه والمصفر كان ذكرهما مع
الاوصاف المذكوره كالحد له **ح في كيفية تولد** الاجساد السبعة جعلوا اصل هذا
الباب ان عنصر المطرقات الزيبق محتاج الى بيان كيفية تولد الزيبق ثم الى بيان انه عنصر
المطرقات اما الاول فقالوا ان تولده من مخالطة ارضية لطيفه جدا كبريتيه مخالطة
شديده حتى انه لايتفرد سطح الاوعيه من تلك اليبوسه شئ فلذلك لايعلق باليد
ولايحصر احصارا شديدا لتشكل ماحوله ومثاله قطرات الماء المرشوشه على تراب
غاية اللطافه فانه يحيط بكل واحد منها غشاء ترابي حافظ لذلك الماء على وجه ذلك التراب
واذا تلاقت قطرتان فلابعد ان يحرق الغلافان الترابيان ويصار الماء ان واحدا ويصار الغلافان
غلافا واحدا واما الثاني ففيه وجوه ثلثة **فا** هن السبعة عند الذوب مثل الزيبق اما
الرصاص فلا علك فيه واما غيره فعند الذوب يكون كالزيبق المحمر **ب** تعلق الزيبق بها **ج**
اذا عقد الزيبق برائحه الكبريت كان كالرصاص واذا عرفت هذا الاصل فنقول هذه
الاجساد اما تكون لاختلاط الزيبق بالكبريت فاختلافها اما ان يكون لاختلاف حال الزيبق
او لاختلاف حال الكبريت او لاختلاف تاثير احدهما من الاخر فان كان الزيبق والكبريت صافيين
وكان انطباخ الزيبق بالكبريت انطباخا تاما فان كان الكبريت مع ذلك ابيض تولدت
الفضة وان كان احمر وفيه قوة صباغه لطيفة غير محرقه تولد الذهب واما ان كانا
نقيين وكان في الكبريت قوة صباغه لكن قبل استكمال النضج وصل اليه برد عاقد تولد
الخارصيني وان كان الزيبق نقيا والكبريت رديا فان كان في الكبريت قوة احراقيه تولد النحاس
وان كان الكبريت غير جيد المخالطة مع الزيبق تولد الرصاص وان كان الكبريت والزيبق رديين
فان كان الزيبق متخلخلا ارضيا وكان الكبريت رديا محرقا تولد الحديد وان كانا مع رداتهما ضعيفي
التركيب تولد الاسرب **واصحاب الكيميا** انما يصححون هذه الدعاوى لانهم يعتقدون
الزوايق بالكباريت انعقادات محسوسة فيحصل لهم ظن غالب بان الاحوال الطبيعية
تقارنه للاحوال الصناعية **ط في تولد سايرالاجسام** اما الذي يكون قوي التركيب

ولايكون منطرقا كالاحجار الشفافه فمادتها مائية وليس جمودها بالبرد دفعة بل بالنضج
المحيل للمائية الى الارضية وليس فيها رطوبة دهنية فلذلك لاتنطرق واما الذي يكون ضعيف
التركيب سهل الانحلال فكله من جنس الاملاح لان النوشادر مائية اكثر من ارضيته ولذلك
يتصعد بكليته فهو ما خالطه دخان حار لطيف جدا كثير النار به وانعقد باليبس والى
الكباريت فقد عرض لمائيتها **ا** ان تحمرت بالارضية وللارضيه ان تحمرت بالماسه
تحمرا شديدا يتحمر الحران حتى صارت دهنيه ثم انعقدت بالبرد واما الزاجات
فانها مركبه من ملحيه وكبريتيه ومحاة فيها قوى بعض الزاجات كالقلقند والقلقطار
واعلم ان هذه الاحكام مجرد ظنون واوهام غير متاكده بحجه اقناعيه فضلا عن حجة
برهانية والله الحافظ لها **ى في امكان الكيميا** الامكان العقلي ثابت لان الاجسام
مشتركه في الجسمية فوجب ان يصح على كل واحد منها ما صح على الكل على ما ثبت واما الوقوع
فلان انفصال الذهب عن غيره باللون والزرانه وكل واحد منها يمكن اكتسابه ولا منافاة
بينهما نعم اذا **يا في صحة حدوث** الانواع النباتية والحيوانية بالتولد
دون التوالد ذلك مشاهد في كثير من الحيوانات مثل النحل المتولد من احشاء البقر و
العقارب المتولدة من البر والصادروح والحيات المتولدة من الشعر اذا القي في
الماء والقار المتولد من المدر والضفادع المتولدة في المطر **والمعتمد الكلي**
ان بدن الانسان وغيره انما حدث لان اجزاء العناصر الاربعة معينة في المقدار والنسبة تفاعل
تفاعلا مخصوصا ومن المعلوم ان حصول كل واحد من تلك الاجزاء لا ازيد ولا انقص غير مستحيل
واجتماعها ايضا غير مستحيل وعند اجتماعها واختلاطها فالتفاعل واجب وعند حصوله فان
حدوث ذلك النوع واجب فاذن حدوث هذه الانواع على سبيل التولد معلق بامور ممكنة
والمعلق بالممكن ممكن فحدوث هذه الانواع على سبيل التولد ممكن ولكن هذا اخر كلامنا
في البحث عن احوال الاجسام وبالله التوفيق **الفن الثاني في النفس**
وفيه مقدمة وثمانية ابواب **اما المقدمة** ففي حقيقة النفس الانسان
وسايرالحيوانات والنبات يسارك العناصر والمعادن وغيرها في الجسمية ويخالفها في
الانسانية

والحيوانية والنباتية ومابه الامتياز مغاير لمابه الاشتراك وهو النفس ثم قالوا هذه
النفس بالقياس الى انها يقوى على الفعل الذى هو التحريك وعلى الانفعال من المحسوسات
والمعقولات الذى هو الادراك قوة وبالقياس الى المادة التى ينضم اليها فيحصل من
اجتماعها نبات او حيوان او انسان صورة وبالقياس الى ان طبيعة الجسم كانت ناقصة
قبل الفصل فكملت به كمال وتعريف النفس بالكمال الاول من تعريفها بالصورة لان النفس
الانسانية غير حالة فى البدن فلا يكون صورة فيه وان كانت كمالا له ومن القوة لانه ليست
القوة الفعلية بان يكون جزء هذا التعريف اولى من الانفعالية ووقوع لفظ القوة عليها
بالاشتراك وهو يجتنب عنه فى التعريفات ولان القوة اسم لها من حيث انها مبدا
الافعال والكمال اسم لها من هذه الجهة ومن حيث انها مكملة للنوع وما يعرف الشئ من جميع جهاته
اولى مما يعرفه من بعض جهاته فظهر ان الكمال اولى لكن الكمال منه اول وهو الذى به
يصير به النوع نوعا بالفعل ومنه ثان وهو الذى يتبع نوعيته الشئ فالنفس كمال اول
لجسم غير صناعى كالسرير وغيره بل لطبيعى ولا لكل جسم طبيعى فليست النفس كمالا للبسائط
العنصرية والمركبات الناقصة المعدنية بل هى فى عالمنا كمال لجسم طبيعى يصدر عنه كماله
الثانى بواسطة الالات فالنفس كمال اول لجسم طبيعى آلى وقد جعل بعض المتاخرين
الطبيعى صفة للكمال الاول هكذا النفس كمال اول طبيعى لجسم آلى وزعم ان الكمال الاول
قد يكون طبيعيا كالقوى التى هى مبادى الافعال والانفعالات الحيوانية والنباتية
وقد لا يكون كالتشكيلات الصناعية فالنفس كمال اول طبيعى لانها كذلك دون الصناعى

لا يقال علمنا بنفسنا اولى لانه حد الحد نفس نفسنا فيكون علمنا بالنفس التى هى
جزء نفسنا اولى ان يكون ضروريا والمعلوم بالضرورة غنى عن التعريف **ولانا** تعريف
الواضح بالخفى غير جايز وعلم كل احد بذاته التى هى نفسه اظهر من علمه بهذا التعريف
ج ولان النفس احد انواع الجوهر فيكون مركبة من الجنس والفصل فيكون لها حد وما له حد
كان تعريفه به اولى من تعريفه بالرسم هذا اذا جعلتم هذا التعريف تعريفا لماهية النفس
اما اذا جعلتموه تعريفا لها من حيث انها شئ يدبر البدن من غير بيان ان ذلك الشئ ما هو كان
ذلك ايضا

واستعمال الاخر واللاحقة فساد احدى الصورتين وكون الاخرى فالحالة السابقة هى فعل القوة الهاضمة
والاخرى فعل القوة الغاذية فهذا هو الفرق بين هاضمة كل عضو وغاذيته ومذهب جالينوس
وسايراطباء ان الغاذية هى الهاضمة وهو اقرب لانهما اقاموا دلالة على ان الهاضمة التى هى المبدا
لبعض مراتب التغيرات لا يجوز ان يكون هى المبدا التام تلك التغيرات لا سيما على قولنا فى تغير الصور
النوعية واما فعل الهاضمة فى الفضلات فالفضلة ان كانت غليظة ففعل الهاضمة فيها الترقيق
ليسهل اندفاعها وان كانت رقيقة ففعلها التغليظ لان الرقيق قد يتشربه جرم العضو فيتغير الاجزاء
المتشربة فيه ولا يندفع واذا غلظت لم يتشربها العضو فاندفع بالكلية وان كانت لزجة ففعلها
فيها التقطيع حتى يسهل اندفاعها **د** **الرافعة** يدل عليها امران **فا** نرى المعدة
عند القى كانها تندفع من موضعها الى فوق حتى تحرك معها عامة الاحشاء ونرى عند التبرز اذا كان
البراز معتقلا او كان فى الامعاء فضل الزاع كان الامعاء تنزع من موضعها لدفع ما فيها الى اسفل
ونرى عامة الاحشاء تتحرك الى اسفل بحركة عضل البطن حتى اندفاعها الخلع المعى المستقيم لقوة الحركة
الرافعة **ب** **الوم** يرد على الاعضاء مخلوطا بالاخلاط الثلثة فياخذ كل عضو ما يليه فلو لم يكن
فيه قوة دافعة للنافى لبقى عنده ولم يتميز من الاعضاء الاخلاط الفاسدة **ه** **فى تغاير هذه**
الاربع **لقايل** ان يقول لم لا يجوز ان تكون هذه القوى واحدة بالذات واربعا بالاعتبار فتكون القوة
جاذبة عند الازدراد وماسكة بعد ومغيرة عند الامساك ودافعة للفضل المستغنى عنه
والحجة المشهورة فى ابطال هذا الاحتمال ان القوة الواحدة لا تكون مبدا للافعال المختلفة وهى ضعيفة
على ما سياتى والاجود ان يقال نرى العضو الواحد ضعيفا فى احد هذه الافعال قويا فى الباقى ولولا
تغايرها لاستحال ذلك **وللمكون** ان يقول لم لا يجوز ان يكون [illegible] مع اختلاف الشرايط والمواضع
لاختلاف القوى **و** **فى ان هذه القوى لا تفعل الا بما** [illegible] ان الة الجاذبة
فى الجذب اللزج اللطيف المطاول والماسكة النهائى فى الامساك اللزج الغليظ المورب والدافعة النهائى فى الدفع اللزج
المستعرض والكلام عليه من وجهين **فا** ما اقاموا برهانا على توقف صدور هذه الافعال
عن هذه القوى على هذه اللزوجات والمناسبة لا يفيد الا الظن نعم الصواب ان جذب المرى والمعدة
يتوقف على اللزج المطاول ودفعهما على اللزج المستعرض لانه متى وقع الخلل فى احد هذين اللزجين

وقع الخلل في ذلك الفعل ب لحم الكبد والرية والطحال والرطوبة الجليدية وكل واحد من سطا بالليف
ليس فيها شئ من الكيفيات معان فيها القوى الثلث ز في ان افعال هذه القوى لا يتم الا بالحركة
ان فاعليه هذه القوى لا يتم الا بالحركة اما الجذب والدفع فلما شكل انهما لا يتمان الا بالحركة المكانية واما
الهضم فلانه لا يتم الا بتغير الغذا وذلك التغير حركة في الليف وهو لا يحصل الا بتفريق الاجزا الغليظة
وجمع الاجزا الرقيقة وذلك الجمع والتفريق لا يحصلان الا بحركة مكانية فاذن الهضم حركة في الليف
مفتقرة الى حركات مكانية واما الامساك فهو ليس بحركة بل منع منها ولكنه لا يحصل الا بتحريك الليف
على هيئة الاستمال فاذن لا بد فيه من الحركة فثبت ان افعاله ز لا يتم الا بالحركة ح في كيفية
انتفاع هذه القوى بالكيفيات الاربع انتفاع هذه القوى بالبرد ليس بالذات لانه ممسك جاذب
بل بالعرض واكثرها انتفاعا به الماسكة من حيث انه يحفظ الليف على هيئة الاستمال الصالح للامساك
ثم الدافعة من وجهين فا لانه يمنع من تحلل الرطوبة المعينة على الدفع ب لانه يمنع الليف العريض العامر
من الدفع واما سايز الكيفيات اذا قايسنا بها هذه القوى الاربع وجدنا حاجة الماسكة
الى اليبس امس من حاجتها الى غيره ية لان الماسكة البتة واما البرد فقد مر القول فيه
واما الحر فلان الحاجة اليه عند الحركة ن حركة الماسكة اقل من مرة سكونها فكان انتفاع الماسكة
باليبس اكثر من انتفاعها بغيره واما جاذبة فلا حاجة بها الا الى الحر واليبس ن حاجتها الى التحريك
اشد من حاجتها الى التسكين ولان الحرارة معينة على الجذب واما الدافعة فحاجتها الى اليبس اقل من حاجة
الماسكة والجاذبة لانه لا حاجة بها الى التسكين بل الى الدفع نعم لها حاجة الى قليل تكييف يعين
على العصر اما الهاضمة فلا حاجة بها الى اليبوسة اصلا بل الى الرطوبة وحاجتها الى الحرارة شديدة
جدا فاشد القوى حاجة الى الحرارة الهاضمة ثم الجاذبة ثم الدافعة ثم الماسكة واما اليبس فاشد
القوى حاجة اليه حاجة الماسكة ثم الجاذبة ثم الدافعة ط في ان هذه القوى مضاعفة
في بعض الاعضا اذا قلنا اختلاف الانفعال يدل على اختلاف القوى فالاشبه ان هذه الاربع مضاعفة
في الآت الغذا فالمعدة فيها قوة تجذب غذا كلية البدن والتي تمسكه هنا ك والتي تغيره الى ما يصلح
ان يصير دما والتي يدفعه الى الكبد وفيها ايضا قوة جاذبة لما يغتذي به المعدة خاصة وقوة
ماسكة وقوة تغيره الى خلط المعدة وقوة دافعة للفضلات وكذا القول في سايز الآلات لان اصلاح

خ العامر

الغذا الكلية البدن غير اصلاحه لجوهر المعدة ي في ان جاذبة كل عضو مخالفة بالماهية
لجاذبة عضو آخر وكذا القول في سايز الكيفيات لان اختلاف اللوازم يدل على اختلاف الملزومات

الطرف الثاني في الغذا وهو مشتمل على اربعة امور فا وهو الذي يقوم
بدل ما يتحلل عن البدن بالاستحالة الى نوعه وقد يقال لغذا وهو بعد بالقوة غذا كالخطة ح
ويقال لغذا اذا لم يحتج الى غير الالتصاق في الانعقاد د ويقال لغذا بعد ما صار جزا من
المغتذي وشبيها به بالفعل والمشهور ان الحيوان لا يغتذي بالاجسام البسيطة لان الغذا
يشبه المغتذي بالقوة والبسيط لا يشبه المركب ولقايل ان يقول لا نسلم ان النبات يجذب
الما الى نفسه ويصيره ذلك الما جزا منه فاذا جاز ذلك في النبات فلم لا يجوز مثله في الحيوان ما لم تعتدل
اذا الاستقرا الطرف الثالث في كيفية تصرف القوة الغاذية في الغذا وذكر
بحثان فا قالوا فعل الغاذية اتمامها بامور ثلثة فا تحصيل الخلط الذي هو بالقوة القريبة يشبه
العضو وقد يحل به كما في عدم الغذا ب تصييره جزا للعضو وقد يحل به كما في الاستسقا اللحمي
ج تشبيهه به في قوامه ولونه وقد يحل به كما في البرص والبهق وجب علينا تحقيق القول
هنا في كيفية التحلل وفي المحتاج الى البدل وفي كيفية التصاق البدل بالاصل اما الاول
فالاشكال عليه ان المحلل هو الحرارة وهي اما الحرارة الخارجة او الداخلة والاول باطل والا كان
الهوا كلما ابرد كانت الحاجة الى الغذا اقل لكن الامر بالعكس ولانه يلزم ان يكون حاجة ظاهر البدن
الى الغذا اكثر من حاجة باطنه لكن الثاني كاذب والثاني باطل لوجوه ثلثة فا لو كان كذلك لكان
التحلل في المرض الحار جدا اكثر منه في حال الصحة لكن الثاني كاذب فانه قد يبقى منقطعا عن الغذا
ايا ما كثيرة من غير تحلل ولا ذبول لا يقال لا يجوز ان يقال المحلل هو النفس بواسطة
الحرارة وفي وقت المرض يكون النفس مشغولة بهضم الاخلاط الفاسدة فلا يتفرغ لهضم
الاخلاط الجيدة لانا نقول لو كانت النفس هي المباشرة للتحليل والايراد لكانت عالمة
بكمية مراتب كل واحد منهما وكيفيته وفساد الثاني يدل على فساد المقدم وان سلمنا ذلك لكن النفس
اما ان يكون في فعل التحليل والايراد مختارة او لا تكون كذلك لا بد لها منهما فان كان الاول لزم
ان يكون جوع الانسان وشبعه بحسب اختياره وهو باطل وان كان الثاني عاد السوال على سبب

الفسوية ح

الكلام

وجودها

فان كانت الحرارة عادت الاشكالات والابطل القول بان المحلل هو الحرارة ب الحرارة الباطنة
سارية في جوهر العضو سريانا متشابها فليست بان تحلل بعض تلك الاجزاء دون الباقي
فاما ان تحلل الكل وهو باطل او لا تحلل شيأ منها وهو المطلوب لا يقال هذا ملتقى اذا عملت
الحرارة في الرطوبة فانه يرتفع عنها بخار فقد صار ارتفاع بعض اجزاء تلك الرطوبة اولى من ارتفاع
الباقي سواء عمل الحرارة في الكل على السواء لانا نقول لانسلم ان عمل الحرارة في الكل على السواء لان
المسخن هنا خارج عن المتسخن فيكون بعض جوانبه اقرب اليه من الاخر فيكون بعض جوانبه اولى بالتسخن من
الاخر بخلاف مسئلتنا فان المسخن سار في المتسخن موجود في داخله فيكون نسبته الى الكل على السواء ج الجزء
الذي انفصل اما ان يقال انه كان ملتصقا بالعضو قبل ذلك او ما كان ملتصقا به والاول باطل لان سبب ذلك
التحلل لما كان الحرارة وقد كانت الحرارة موجودة قبل ذلك الانفصال لزم حصول الانفصال قبل
حصوله والثاني باطل لانه يقتضي الا يكون شئ من الاجزاء البدنية متصلا بالاخر ولو لحظة يسيرة واما الثاني
وهو المحتاج اليه فليس المجموع من الجزء الباقي والزائل لانه عليم موجود بعد زوال الزائل ولا الجزء الزائل
ولا المجموع من الباقي والآتي ولا الآتي لان الشئ لا يحتاج الى نفسه بل الى كان ولا بد فالجزء الباقي لكن احتياجه
الى الجزء الآتي مشكل لوجهين ا الغذا شبيه المتغذى بالقوة والفعل فالآتي شبيه الباقي مطلقا
والشئ لا يحتاج الى مثله والا احتاج الى نفسه ب احتياج الباقي الى الآتي ان كان لذاته او لشئ
من صفاته لاستحال ان يقاوم قبل حصول الآتي فيلزم عدم التغذي اول زمان الغذا وان لم يكن لذاته ولا
لشئ من صفاته استحال احتياجه اليه واما الثالث وهو كيفية قيام الغذا بدل المتحلل
فنقول لا نزاع في ان القوى الغاذية سارية في ظاهر المتغذى وعمقه فلا غذا حاصل لظاهر الجسم
ولعمقه فلا جزء الغذا بيه نافذة في عمق المتغذى فاما ان يقال تلك المواضع كانت موجودة في عمق
المتغذى قبل نفوذ الغذا فيها او ما كانت فان كان الاول لزم ان يكون المتغذى مجموع اجزاء صغيرة بالغ
كل واحد منها في الصغر الى حيث لا يحس به مع ان شيأ منها لا يلاقي صاحبه فلا يكون هناك عضو واحد
متصل الاجزاء البتة سواء قيل ان تلك المواضع كانت خالية او قيل انها كانت مشغولة باجسام اخر
مخالفة في الماهية لماهية المتغذى وان كان الثاني لزم ان يكون الاجزاء الغذائية مفرقة لاتصال العضو
لكن ذلك الفعل سار في جملة الاعضاء لان الاعتذاء سار فيها ولا شك ان تفريق الاتصال موجب

ان يكون الالم سار يا في كل الاعضاء في اكثر الاوقات والجواب انه انما يجب علينا الاعتذار
عن هذه الاشكالات لو لم تقل بالفاعل المختار فاما اذا قلنا به وهو الحق المبين لم يتوجه علينا شئ
منها ولكنا حينئذ لا يمكننا القطع باثبات القوى المذكورة باسرها ب في سبب وقوف
الغاذية وضرورة الموت المشهور في السبب الفاعل انها قوى جسمانية وكل قوى جسمانية
فهي متناهية ثم ان النفوس الفلكية عندهم جسمانية وهي باقية ابدا واعتذروا بانها وان
كانت جسمانية لكن لما يسنح عليها من نور العقل المفارق يبقى ابدا قيل لهم لما جاز ذلك
فلم لا يجوز بقا القوى التي في الابدان لما يسنح عليها من نور العقل الفعال فاعترف
الشيخ بعد ذلك بان السبب في ضرورة الموت كون البدن مركبا من الطبايع المتضادة
وهذا اشارة الى السبب المادي واعترف بسقوط الاول وتقرير السبب المادي هو ان
الرطوبة العزيزية بعد سن الوقوف ناخذ في الانتقاص المتادي الى الاضمحلال ومتى
اضمحلت الرطوبة انطفات الحرارة الغريزية وتسلط الحرارة الخارجية والداخلية
والحركات النفسانية والبدنية لا نا القوة الغاذية من ايراد بدل
ما يتحلل من تلك الرطوبات لا نا نقول ه على ذلك الا ان المتحلل وقت
الكهولة اكثر منه وقت الشباب فلا يكون ما تورده الغاذية وقت الكهولة مساويا
للمتحلل فلا جرم ينتهي الى الفناء فاعاد السايل عقال المتحلل في زمان الشباب كان مساويا
للوارد فلو ازداد في زمان الكهولة ذلك اما لازدياد المحلل وهو باطل لان المحلل ليس
الا الحرارة الداخلة والخارجة والحركات النفسانية والبدنية وقد يكون وجود هذه
الاشيا في زمان الكهولة اقل منه في زمان الشباب فظاهر المساواة ولان الغاذية
صارت اضعف فصار الغذا الوارد اقل وهو ايضا باطل لان الغاذية لا تضعف لا
لنقصان الحرارة ولا ينتقص الحرارة الا لنقصان الرطوبة فلو علل نقصان الرطوبة
بنقصان الغاذية لزم الدور فنقول ـــ نختار القسم الاول وهو ان ذلك ازدياد
المحلل لازدياد المحلل فقوله الاسباب المحللة زمان الكهولة هي التي كانت زمان الشباب
فنقول نعم لكن مدة تاثيرها زمان الكهولة اطول من مدة تاثيرها زمان الشباب

الفعال ج

الى ج

وقد عرفت فيما مر ان الضعيف قد يكون اقوى فعلا من القوى اذا كان اطول مدة منه فكيف
عند التساوى فثبت ان الرطوبات الغريزية تاخذ فى الانتقاص من زمان الكهولة وهى غذا
الحرارة الغريزية فيكون نقصانها سببا لنقصان الحرارة الغريزية وذلك سبب لكثرة الرطوبات
الغريبة لضعف الحرارة الغريزة الضعيف عن اصلاحها وهضمها وكثرة الرطوبات
الغريبة سبب لنقصان الحرارة الغريزية ولا تزال تتاكد هذه الاسباب بعضها ببعض
الى ان ينتهى الامر الى فنا الرطوبة الغريزية التى هى للحرارة الغريزية كالدهن للسراج وكثرة
الرطوبات الغريبة التى هى لها كالماء للسراج فيلزم حينئذ انطفا الحرارة الغريزية امامن
الاول فلعدم الشرط ولمن الثانى فلحضور المانع وهو الموت واما السبب الغايى
فامران احدهما تخلص النفوس السعيدة من الابدان الى السعادة العظمى فان لم يكن فليسو
الاختيار الذى هو ايضا بقدر ب ان يوجد القوم الاخرون لان المادة لا تصل اليهم
الا بموت الحاضرين فليسوا بدوام العدم اولى منا بدوام الوجود بل العدل ان يكون لكل حظ
فى الوجود

القسم الثانى فى القوة النامية ج مباحث

فا **فى حقيقة النمو** الجسم اذا ازداد لا يقال جسم اخر به من جنسه فاما
ان يكون الزيادة متداخلة فى اجزاء المزيد عليه او لا يكون فالاول النمو وضده الذبول و
الفرق بينهما وبين التعفن والهزال ان الواقف فى النمو قد يسمن كما ان النامى قد يهزل **ولميته**
ان الزيادة اذا احدثت المنافذ فى الاصل ودخلت فيه واشتبهت بطبيعته واندفعت
اجزاء الاصل الجميع الاقطار على نسبة واحدة فهو نمو هذا هو النمو واما الشيخ
اذا صار سمينا فان اجزاء الاصلية قد جفت ب فلا يقوى الغذا على تفريقها و
النفوذ فيها فلا جرم لا يتحقق النمو **ثم هنا ابحاث فا** النامى اما ان يكون فيه شى
ثابت او لا يكون فان كان فالثابت اما الصورة وهو محال لاستحالة بقا الصورة بعينها عند
تبدل المادة او المادة وهو محال لانه اما ان يكون كل المادة باقيا على حالة واحدة او
الثانى الاول كما سبق واما الزايد عليه فيكون فى التبدل والاول باطل لما ثبت ان البدن
دايما فى التحلل والاستحالة والثانى ايضا باطل لان البدن ينتهى تحليل تركيبه الى الاعضا البسيطة

وكل واحد من الاجزاء المفترضة فى كل واحد منها على طبيعة واحدة فلا يكن البعض بالنسبة الى الباقى
والبعض بالتحلل اولى من العكس واما ان لم يبق المادة ولا الصورة اصلا لم يكن ذلك نموا
بل الحادث فى كل وقت شخص اخر وعلى انه ايضا باطل لانا نعلم بالضرورة ان الشخص الذى رايناه
بكرة هو الذى رايناه صحق **والجواب عنه** اما بالنقض على الفاعل المختار ب

فى وقوف النامية

الابدان مخلوقة من الدم والمنى فلا محالة يكون اول الامر طبعه
ثم لا يزال تتحف يسيرا يسيرا وعرفت ان النمو لا يحصل الا عند تمدد الاعضا وذلك
لا يكون الا بفضل الغذا فى المسام المستحدثة ولا يمكن استحداثها الا اذا كانت الاعضا
لينة ملاجم ليستمر النمو من اول الكون الى وقت تصلب الاعضا فحينئذ تقف النامية

ج فى الفرق بين الغاذية والنامية

لقايل ان يقول الغاذية فعلها تحصيل الغذا
والالصاق والتشبيه والنامية فعلها ايضا هذه الثلثة لان هذه الامور ان كانت على
قدر ما تحلل فهو الاغتذا وان كانت ازيد منه فهو نمو والجزء الزايد لا بد وان يكون مساويا
للمزيد عليه والا لم يكن نموا والقوة القوية على الشى مثل فالقوة القوية على التغذية
هى القوية على التنمية الا انها فى الابتدا يكون قوية ر والمادة مطيعة فيكون وافيه
باراد المثل والازيد وبعد ذلك يضعف فلا يقوى اه ر اراد المثل تحقيقه ان الغاذية
فى سن الانحطاط والذبول تورد اقل مما يتحلل وقد كانت ر د فى سن الوقوف المثل
فيكون اراد هاوقت الوقوف اكثر من اراد هاوقت الذبول اذن القوة الواحدة
يجوز ان تختلف اراد ها بالزيادة والنقصان واذا جاز ذلك فلم لا يجوز ان يكون القوة
الواحدة تورد فى اول الامر ازيد من المثل ثم انها فى الوسط تورد المساوى

القسم الثالث فى الصورة و مباحث فا

الذى اقطع به انه
لا يجوز ان يقال المبدا الحدوث خلقة الاعضا وصورها قوى مركوزة فى المنى لانه جسم
متساوية فى الحس فاما ان يكون متشابهة الاجزاء فى الحقيقة او لا يكون فان كان الاول
وجب ان يكون الشكل الحادث من تلك القوة فى تلك المادة الكرة لان القوة التى تفعل
لا شعورا اذا كانت سارية فى المادة وكانت المادة متشابهة لم يكن الاثر الا واحدا متشابها

وان كان الثاني كان المني مركبا من اجسام كل واحد منها بسيط فيلزم ان يكون متشكل كل واحد منها
كن بالتصوير المذكور فيكون المتولد من المني مجموع كرات مضموم بعضها الى بعض واعلم
ان بداهة العقول شاهدة بان التركيب العجيب الذي في ابدان الحيوانات وخاصة الانسان
لا يجوز صدوره الا عن مدبر حكيم وهذا هو الذي اختاره جالينوس في المنافع ونقله عن افلاطون
وبقراط فيما صنفه من اراء بقراط وافلاطون ومن استند ذلك الى قوة حالة في حرم المني عليه
الادراك والشعور فقد قال ما يعلم فساده بالضرورة

ب في ماهية المني

انه فضل الهضم الاخير وذلك انما يكون عند نضج الدم في العروق وصيرورته مستعدا
استعدادا تاما لان يصير من جوهر الاعضاء الاصلية ولذلك فان الضعف الذي يحصل من
استفراغ المني اقوى مما يحصل من استفراغ اشاله من الدم لان ذلك يورث الضعف في
جواهر الاعضاء الاصلية

ج في انه هل للمرة مني

ظاهر كلام ارسطو مشعر بانكاره
واثبته جالينوس فقال ان مني الذكر ممتاز عن سائر الرطوبات بصفات اربع
فاما انه ابيض لزج ب سيلانه على العضو المخصوص سبب للذته المخصوصة ج خروجه
مندفقا فيه قوة يعاقة فلنتكلم ان المرة هل لها رطوبة موصوفة ببعض الصفات
الاربع اما الصفة الاولى فحاصلة لان جالينوس حكى انه وجد رعاة المعز في الاناث مملوا رطوبة
بيضا لزجة ولانه لولاه لكان خلو البيضتين واوعيه المني لهن عبثا والثانية ايضا حاصلة
لان جالينوس حكى انه كان بعضهن سيء باحساق الرحم لطول عزوبتها ثم استفرغت
منيا كثيرا ووجدت لذة كلذة الجماع ولانه قد تحتلم فيتوفر منيها وسبب اللذة سيلان
المادة الجارية اللزجة على عضو يفعل فيه كالنزع اللطيف وتتبعه تغريه وتدسيم
كالملاقي لذلك فيكون اللذة من عود الحال الى المجرى الطبيعي عند عروض حالة خارجة عن
المجرى الطبيعي غير مفرطة وهي التي في الجماع اشد لشدة الاسباب الفاعلة والمنفعلة
والمعين عليها واما الثالثة وهي الاندفاق فغير حاصلة والرابعة وهي القوة العاقدة
غير موجودة في الرطوبة التي للمرة والا لظهر فعلها اذ لا قوة الا تفعاليه لانه
لا معنى للقوة الفعلية الا القوة التي متى لاقت المادة القابلة من غير مانع ظهر الفعل المخصوص

لكن الثاني باطل فان المرة اذا قضت شهوتها وسال منيها الى رحمها قبل نزال الرجل فهناك حصل
مني المرة في رحمها فلو كان في تلك الرطوبة قوة عاقدة لكانت ملاقية للقوة المنعقدة فكان
يجب ان يحصل الولد فلما لم يكن كذلك علمنا عدم القوة العاقدة لا يقال لم لا يجوز ان يكون القوة
العاقدة التي في مني المرة غير مستقلة بذلك الفعل وانما يحصل الاستقلال عند انضمام
ما للرجل اليه لانا نقول القوة العاقدة هي التي يقوى على العقد فاذا كانت القوة
التي في الرطوبة المنوية غير قوية عليه لم يكن فيها قوة عاقدة واما الرطوبة التي للرجل ففيها من
القوة لانها لو حصلت في رحم المرة منعكس الرطوبة التي لها لاستقلت بالعقد فظهر ما ذهبنا اليه
فثبت ان الوصفين الاولين حاصلان للرجل والمرة والاخير ان غير حاصلين للمرة فان وضع اسم المني
للرطوبة الموصوفة بالوصفين الاولين كان للمرة مني وان وضع للرطوبة الموصوفة بالصفات الاربع
لم يكن لها مني واقوى ما احتج به جالينوس ان الاولاد تشبههم والدتهم فلهم اصل هو
المشبه لهم منها وليس ذلك دم الطمث لانه غير حاصل للاب وليس هناك شيء اخر الا المني فوجب حصول
المني للمرة وان يكون فيه قوة عاقدة حتى يحصل التشبه الجواب المشابهة لو كانت لما ذكرتموه
لكانت المشابهة بالابوين حاصلة ابدا لكن التالي كاذب والمقدم مثله بيان الملازمة ان المشابهة بالاجداد وساير
الاقارب البعيدة حاصلة وفساد التوالي يدل على فساد المقدم ثم ان القديم الذي ذكروه غير
منحصر بل قد اهملوا القسمة الصحيحة وهي الفاعل المختار وبالله التوفيق

د في ان مني الذكر هل فيه قوة منعقدة

حتى يصير جزءا من الجنين او ليس حتى لا يصير
ظاهر كلام ارسطو مشعر بالمنع منه واثبته جالينوس واحتج المتعصبون لارسطو
بان البيض الذي يكون قبل سفاد الديك اذا عرض
فاد الديك صغار مفرخة ان زرع
الديك ما نفذ فيه واحتج جالينوس بشد
آل الرحم للمني وضعف كلي الكلامين
ظاهر وميل الشيخ الى ان مني الذكر يصير جزءا
ولم يصح نجعه قوية بل مال اليه
على سبيل الاولى ثم تارة يقول مني الذكر يتولد من
مثل للقوى وتارة انه يصير
جزءا من العضو فكون الانثى جزءا من الجنين وعند ارباب
هذه المباحث ان كل علم
الى خالق الكل

ه في ان عضو يتكون هو القلب

يرد عليه التجربة والقياس الاقناعي

اول ع

اما التجربة فلان المشرحين زعموا ان التشريح دلهم على ذلك وقول بقراط ان اول الاعضاء
الدماغ وقول محمد بن زكريا ان اولها الكبد لا يقدح فيما ذكرنا لانهما انما ذهبا الى قوليهما
لقياس فاسد اما بقراط فلانه شاهد ذلك في بعض الطيور فقاس الانسان عليه واما ابن زكريا
فلانه قال حاجة الجنين الى الغاذية والمنمية اشد من حاجته الى القوة الحيوانية والنفسانية
فالعضو المتولد اولا هو الكبد اقدم وهذا خطا لان اغتذاء العضو متاخر عن تكونه الذي
لا يتم الا بالقوة الحيوانية والحرارة الغريزية اللتين منبعهما القلب واما القياس فهو ان
في المني هوائية وناريه كثيرة فانه يتخثه الحر لما فيه من الهواء ولذلك يشتد بياضه ويرقه
البرد الذي هو اول بالتجميد لانفصال الهوائية عنه واذا عرفت ذلك وجب ان يكون اول
متكون فيه الروح لان تكونه من الهوائيه والناريه اسهل والحاجة اليه امس ثم لا بد
من اجتماع تلك الارواح في موضع واحد لان الجنسيه علة الضم وليس بان يكون ذلك المجتمع
بعض الجوانب اولى من البعض فلا بد وان يكون هو الوسط وهو الموضع الذي اذا استحكم
مزاجه كان قلبا ز ج اول تعلق النفس الناطقه بالبدن

ميل الشيخ الى ان القلب والدماغ اذا وجدا في الناطق تعلقت بهما النفس الناطقة وفاضت
منها القوى الحسية اما النطقية فلا تكون عاملة بل تكون كما في السكران والمصروع وانما
يظهر الاثر عند استكمال المشاعر وما يناسب هذا المكان القول في القوة الحيوانية
والمراد منها القوة التي يستعد بها الاعضاء لقبول قوى الحس والحركة الارادية واحتجوا
عليها بان العضو المفلوج فيه قوة نفسانية لان ما فيه من العناصر المتنازعة الى الانفكاك
لا يبقى على الاجتماع الا لقاسر قبل الامتزاج والمزاج وتوابعه متاخر فذلك القاسر امر
مغاير للمزاج وتوابعه وهو اما ان يكون قوة للحس والحركة وهو باطل لان العضو
المفلوج ليس كذلك هذه القوة او قوة التغذية وهو ايضا باطل لانها قد تبطل مع بقاء
القوة الحيوانية ولان الغاذية لو اعدت لقبول قوى الحس والحركة لكان نبات مستعدا
لها او مغايرا القسمين وهو المطلوب ولقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون المرجوع به
الى قوة الحس والحركة وعدم ظهور اثارها لا يدل على عدمها لان عدم الاثر قد يكون لحضور

المانع كما قد يكون لعدم المقتضي وكذا القول على ما ذكروه اولا في ابطال ان يكون المرجوع بها
الى قوة التغذية واما الوجه الثاني فضعيف لان غاذية النبات مخالفة بالنوع لغاذية
الحيوانات ولا يلزم من اتصاف نوع بصفة اتصاف ما يخالفه بها والله التوفيق

الباب الثاني في الادراكات الظاهرة

وهو على ستة اقسام **القسم الاول في اللمس** وفيه ز مباحث

فا الحيوان الارضي مركب من العناصر الاربعة وصلاحه باعتدالها وفساده بتغالبها فلا بد
وان يكون له قوة ساريه في كليته بها يدرك المنافي ليحترز عنه وهو اللمس ولما كان الذوق يجلب
النفع وكان دفع الضرر اقدم من جلب النفع لاجرم كان اللمس اقدم من الذوق ب لما كان
الغرض من القوة اللامسة ان يكون له شعور بالمفسد ليحترز عنه وجب ان يكون كل من له هذه
القوة متمكنا من الحركة فكل حساس متحرك بالارادة والذي يقال الاسفنجات حساسة
وغير متحركة بالارادة كذب فان لها حركة انقباض وانبساط ولولاها كيف يعرف حسها ج
قالوا قوى اللمس اربع الحاكمة بين الحار والبارد والحاكمة بين الرطب واليابس والحاكمة
بين الصلب واللين والحاكمة بين الاملس والخشن فزاد آخرون والحاكمة بين الثقيل
والخفيف وهو بناء على ان القوة الواحدة لا يصدر عنها الا اثر واحد وفيه كلام د من خواص
اللمس ان حامله هو الواسط ومن شرط الواسطة خلوه عن الكيفية المؤداة لينفعل عنه
انفعالا جديدا فنقع الشعور به فلاجرم الاقرب الى الاعتدال اشد احساسا ه
اللمس كما يشعر بالكيفيات الاربع فكذلك يشعر بتفرق الاتصال كما يحصل من الضرب
وبعود الاتصال كما يحصل من لذع الجماع فان سيلان الرطوبة اللزجة الحادة على العضو الشبيه
باللحم الفروحي كانه تفريقه يفيد ايلاما والنوع الاول من الادراك هو الالم او ملزومه
والنوع الثاني اللذة او ملزومها **ولمنازع** ان ينازع فيقول التفرق غير مدرك لمساواتنا
المدرك هو الالم و قيل العناصر الاربعة حساسة لانا انما عرفنا حس البهائم لطلبها
ما يلايمها وهربها عما ينافرها وذلك حاصل في العناصر فان الارض تهرب من العلو الى السفل
على طريقة واحدة والنار بالعكس وعند صعودها لو عارضها في صوب حركتها معارض رجعت

الى اسفل وصعدت عن جوانبها وذلك يدل على شعورها بالملايم والمنافر والحجة ضعيفه
والمطلوب مستبعد ز قال في اول الادوية عدم قبول البسائط لقوة الحياة
لصرافه كيفياتها وتضادها فلاجرم كلما كان اقرب الى الاعتدال كان اولى بالحياة وهو
ضعيف لان القلب بالنسبة الى الحار غير معتدل بل بالغ في الحرارة موجب الا يكون العضو
الرئيس القلب بل الجلد **القسم الثاني في الذوق** وفيه بحثان فا
هو تالي اللمس كما عرفت ومشروط به لكنه لا يكفي فيه الملامسة بل لابد من متوسط وهو
الرطوبة اللعابية المنبعثة عن الملعبة فان جففت الرطوبة الطعوم ادتها بصحة وان خالطها
طعم كما في المرضى فلا ب هذه الرطوبة اما ان تتوسط على سبيل انها تخالطها اجزاء ذي
الطعم ثم تغوص في اللسان حتى تخالطه فمحسوبة واما ان تكيف بنفس تلك الرطوبة بتلك
الطعوم من غير مخالطة فان كان الاول لم تفد بتلك الرطوبة الا تسهيل وصول المحسوس
الى الحس ويكون الاحساس بوجود الملامسة من غير واسطة وان كان الثاني كان المحسوس هو
الرطوبة فالاحساس لا بواسطة وهما محتملان وعلى التقديرين فا احساس القوة الذائقة
محسوسة من غير واسطة **القسم الثالث في الشم** زعم بعضهم ان ادراك
الرائحة انما يكون بان تتحلل اجزاء الجسم ذي الرائحة وتتبخر وتخالط المتوسط ويصل الى
الحاسة وقال لو لم يكن كذلك لما كانت الحرارة ومايهيج الروائح من الدلك والتبخير مما يدركها
وزعم اخرون ان الهواء المتوسط يتكيف بتلك الكيفية فقط وقدح في الاول بانه لو كانت
ز الروائح التي مما المحامل يستلزم التحلل لانقص وزن الجسم ذي الرائحة ولانا نجد الكافور يتحرا
يأتي على كليته فيكون منه منتشرة انتشارا الى حد يمكن ان ينتشر مثلها في مواضع كثيرة كل واحد
منها كالاول فاذا كان في كل واحد من تلك المواضع يتبخر منه شيء فكون بجميع الاشياء التي يتحلل
منه في جميع تلك البقاع مضاعفة لما حصل عند التبخير او مناسبا له ومن البين فساد
الوارد عليه في ذلك الوقت قريبا او مناسبا له لكن ليس الامر كذلك فثبت ان الاستحالة مدخلا في هذا
الباب والحق ان كلا هما ممكن ومنهم من زعم ان ادراك الشم يتعلق بالمشموم من حيث هو وهو البعد
الوجوه **القسم الرابع في السمع** والمشهور انه لا يحصل الا عند ادى الهواء المنضغط

بين قارع ومقروع الى الصماخ وقد مر الكلام فيه في باب الصوت فاذا فرغنا عليه فلا شك ان
الصوت القايم بالهواء القارع مسموع فاما الصوت القايم بالهواء الخارج فالصحيح انه ايضا
محسوس لانا نسمعه حيث هو لما ادركنا جهته لان لجهة لا يتبع منها اثر في الصوت
ولان شعور اللمس بالملموس اذا لم يكن الا عند الملاجرم لا يشعر اللمس بجهة مجى الملموس فكذا
هنا والاشكال الذي في هذا الكلام قد مر في باب الصوت **القسم الخامس**
في الابصار والكلام فيه وفي متعلقاته **الطرف الاول في الابصار**
ط مباحث فا كون الواحد منا رائيا امر يحدث العالم من نفسه ويميز عن سايرالاحوال
الوجدانية بالضرورة انا المحتاج الى الدلالة تميزه عن العلم والمعتمد انه لولا تغايرهما لما افترق
الحالان بين كوننا رايين للشيء وبين حالنا عند كوننا عالمين به بعد غيبته وفساد التالي يدل على فساد
المقدم **لا يقال** لم لا يجوز ان يكون التفرقة عايدة الى انا عند فتح العين نعرف من تفاصيل
المدرك ما لا نعرفه عند غيبته وان سلمنا انه لابد من زايد لكن لم لا يجوز ان يكون ذلك الزايد
عبارة عن تاثر الحاسة عن صور المبصرات **لانا نجيب** عن الاول بانا قد نشاهد الجسم الصغير
مشاهدة بينة ونعرف تفصيلا فاذا طبقنا عيننا اسقط العلم الاول بقرب مباين الاماكن
وبتقدير ان نحن علمنا شيئا من احواله لكنه قليل جدا بحيث لا يفي الشعور به فلو كان الادراك هو
العلم لكان التفاوت بين حال الادراك وعدمه معدوما او قليلا غير مشعور به وعن الثاني
انا نعلم بالضرورة ان الابصار حالة اضافية تعرض بين الراي والمرئي والصورة المرتسمة من المرئي
في العين ليست نفس الاضافة بل ان كان ولابد فذات اضافة وذلك لا يقدح في غرضنا ب
في كيفية حصول هذه المدركية الجمهور من الفلاسفة والمعتزلة اتفقوا
على انه متى كانت الحاسة سليمة والشرايط التي سنذكرها حاصلة وجب الادراك وقوم
اخرون ابوا ذلك **واما الاولون** فحاصل كلامهم يرجع الى امرين فا دعوى الضرورة
فان كل عاقل يعلم بالضرورة انه متى كانت الشمس على نصف النهار وكانت الحاسة سليمة والحجب
مرتفعة فانه لابد وان يراها ب لو جوزنا مع حصول هذه الامور عدم الرويه لما امنا
ان يكون بحضرتنا جبال شاهقة وصور اصوات هايلة ونحن لا نراها **واما المجوزون**

فلهم طريقان فا نرى الجسم الكبير من البعيد صغيرا فاما ان يقال رايناه جميع اجزايه
وهو باطل والا رايناه كبيرا او مارايناه شيا منها وهو ايضا باطل والا مارايناه اصلا او رايناه
بعض اجزايه دون البعض مع ان جميع الشرايط المذكورة حاصل لجميع تلك الاجزاء وذلك ينقض
الاصل الابصار عند حصول هذه الشرايط لا يقال لا يجوز ان يقال الجزء الذى
هو وسط المرى اقرب الى الراى من غيره لان الخط الذى بين الناظر وبين وسط المرى مع
الخط الذى من وسط المرى الطرفة يحيطان بزاوية قايمة ويوترها الخط الذى من الناظر الى
طرف المرى ووتر القايمة التى فى المثلث اعظم من كل واحد من الضلعين المحيطين بها
فاذن الخط الذى بين الناظر ووسط المرى اقصر من الذى بينه وبين الطرف فبطل
قولكم جميع الاجزاء متساوية بالنسبة الى الراى وان سلمنا تساوى الاجزاء لكن هنا سيان
يقتضى كل واحد منهما رويته الكبير صغيرا فا وهو علة اصحاب الانطباع ان الرويته لاجل
الانطباع صورة المرى فى الرطوبة الجليدية وانه يرتسم فيما بين الناظر وبين المرى مخروط
متوهم زاويته على الناظر وقاعدته على المرى وكلما كان المرى ابعد كانت الزاوية اصغر
فكانت الصورة المنطبعة فيها اصغر ب وهو علة اصحاب الشعاع انا ان اعتبرنا
اتصال الشعاع بالمرى نفسه فاذا طالت المسافة بينهما تفرقت الاشعة فلا يقوى
على الابصار التام وان لم نعتبر ذلك بل اكتفينا باتصاله بالضيا المتصل بالمرى
فالسبب كثرة الاخون التى تشوب الضيا فيجرحه عن الاضاءة حتى يجرى مجرى
العدم لانا نجيب عن الاول بان البعد الواصل بين الناظر ووسط المرى اذا
كان الف ذراع والذى بين وسطه وطرفه ذراعا واحدا فان قدر الذراع الواحد
الذى هو مجموع الضلعين الطول لا محالة من الخط الواصل بين الناظر والمرى لان مجموع
الضلعين من كل مثلث اطول من الضلع الواحد فكان يجب لو وقع المرى على بعد الف ذراع
ان لا نرى شيا منه فلما لم يكن كذلك بطل عذرهم وعن الثانى من ثلثة اوجه فا انطباع
العظيم فى الصغير ان كان محالا استحال ان يتوقف ابصارنا للاشيا على انطباع
صورها على عظمها فى الجليدية على صغرها وان كان صحيحا لم يلزم من تصغر الزاوية
تصغر الشبح

فبطل هذا العذر ب اذا نظر الناظر الى عمود قايم على الارض طوله عشرون ذراعا على
بعد عشرين ذراعا ونظر فى تلك الحال الى شخص انسان على بعد ذراع فان كان الناظر مضطجعا
وبصره عند سطح الارض الذى العمود والانسان قايمان عليه فانه ليس يرى ارتفاع العمود
اصغر من ارتفاع قامة الانسان مع ان الزاوية التى يرى بها العمود المذكور نصف قامة
والزاوية التى بها يرى الانسان المذكور اعظم من نصف قامة ج اذا ادرك البصر مبصرا
وهو قريب منه ثم تباعد عنه بمقدار قليل فانه لا يراه اصغر مما راه اولا مثاله اذا ادرك
الناظر شخص الانسان على ثلثة اذرع ثم تباعد حتى صار البعد خمسة اذرع فليس يرى
مقدار اصغر من مقداره الاول او ان كان لكن التفاوت غير مشعور به مع ان التفاوت
الواقع فى الزاوية كثير جدا فبطل عذرهم من هذه الوجوه وعن الثالث ان الاجزاء البخارية
ان كانت مانعة عن الابصار وهى متصلة وجب الا نرى المرى وان كانت غير متصلة وجب
ان نرى المرى كما نرى الشئ الكبير اذا نظرنا اليه من المخل وبالجملة نراه كبيرا بروية غير بينة
وان لم يكن مانعة فقد بطل العذر ب اذا نظرنا الى الرقيق فلا شك انه عبارة عن مجموع
اجزاء صغيرة جدا متجاورة فاما ان يكون الاحساس بالجزء الواحد منها متوقفا على حضور
الباقى او الاحساس به وهو محال لوجهين اما اولا فلان تلك الاجزاء اذا تماثلة فلو اقتضى
جزء الاخر صحة كونه مرئيا لاقتضى ذلك الجزء لنفسه ذلك الحكم وحينيذ يلزم استغناء كل
واحد منها فى صحة كونه مرئيا عن الاخر وهو المطلوب واما ثانيا فلان صحة كون احد
الجزئين مرئيا ان لم يكف الجزء الاخر فيها بل لا بد من اكثر منه لم يكن بعض الاعداد اولى من
البعض فاما ان يتوقف على ابصار جميع الاجزاء وهو باطل او لا يتوقف على شئ منها وهو
المطلوب وان كفى كان مجموع الجزئين من تلك الهيات بحيث يصح ان يرى مع انا لا نراه فى العادة
عند حصول الشرايط المذكورة وذلك يدل على عدم وجوب الادراك عند حصولها وهو
المطلوب ثم اجابوا عن كلام المنكرين فقالوا اما ادعاء الضرورة هناك فكادعا
الضرورة بان ما البحر لا ينقلب ارضا دفعه واحدة وحصول الانسان توالدا
وحصول الغرايب عن التشكلات الفلكية ولما كان كل ذلك ممكنا فى ذاته وان كان مستبعدا

فلذا هنا وهو الجواب عما ذكروه من الاستدلال والله التوفيق ج

في شرايط حصول الادراك وهي سبعه

فا الا يكون المرئي في غايه القرب فان الملتصق بسطح البصر غير يرى ب ان يكون مقابلا او في حكم المقابل كالاعراض ج الا يتوسط بينه وبين المبصر حجاب د ان يكون المرئي مضيا اما من ذاته او من غيره ه الا يكون في غايه الصغر وهذا الشرط يختلف باختلاف قوة البصر وضعفه فانه قد يكون الشئ في الصغر بحيث لا يقوى على ابصاره العين الضعيفه وان قويت العين القويه عليها وباختلاف القرب والبعد و ان يكون المبصر كثيفا واعني به ان يكون له لون او ضوء ز الا يكون في غايه البعد ثم ان البعد يختلف حاله باختلاف قوة البصر وضعفه وعظم المرئي وصغره واشراق لون المرئي وكمودته فان الصغير اذا بعد بحيث لا يرى فاهو اعظم منه قد يرى من ذلك البعد ومن كان اقوى حسا قد يراه وما كان اضوا ولونه اكثر شروقا يرى مثاله اذا كان في موضع نار مشتعله وكان حواليها اجسام بيضاوية كل واحد منها جمله الكرة في العظم فان الانسان البعيد منها يرى النار قبل رويته تلك الاشخاص ثم اذا قرب ذلك الانسان فانه يرى من تلك الاجسام ما كان اضوا قبل رويته ما كان اقل ضوا وفي النهار يرى الاجسام المشرقه الالوان من البعد الذي لا يرى منه مثله اذا كان كمد اللون فانه اذا قامت على وجه الارض اشخاصا متساوية الاقدار والابعاد وكان بعضها ابيض ساطع البياض وبعضها ذا الوان مشرقه وبعضها منكسف الالوان وكان الضوء المشرق عليها واحدا فان الانسان الذي يكون على بعد واحد منها يرى البيض الساطعه اولا ثم اذا ازداد قربا يرى الاشخاص المشرقه الالوان ثم في اخر الامر يرى الاجسام الكمدة الالوان فظهر ان مراتب البعد تختلف باختلاف الابصار في قوتها وضعفها والمبصرات في عظمها وصغرها والوانها واضوائها وثبت بالاستقراء ان البصر لا يدرك شيئا من المبصرات التي تكون معها في هواء واحد ويكون ادراكه له لا بالانعكاس الا مع هذه الشرايط وانها اذا حصلت باسرها وكانت الحاسه سليمه حصل الابصار وظهر ايضا ان كل ما يدركه البصر ثم يبعد عنه حتى ينتهي الى حيث يخفى عن البصر فان بين ذلك الحد من البعد وبين ما اذا كان في القرب من البصر بحيث لا يراه

ابعاد مختلفه غير منحصره يدرك البصر ذلك المبصر من كل واحد منها ادراكا صحيحا ويدرك جميع اجزايه وجميع ما فيه من المعاني التي يصح ان يدركها البصر واذا ادرك البصر المبصر على بعد من هذه الابعاد ادراكا صحيحا ثم بعد عنه على تدريج خفيت اجزاء الصغار والمعاني اللطيفة ان كانت فيه كالتقوس والغضون والنقط وكل ما كان من هذا الجنس اللطف فانه يخفى قبل خفاء ما هو اكبر واذا تمادى المبصر في البصر تصاغرت جمله عند البصر قبل خفاء كله وينتهي الامر بالاخره الى الخفاء وظهر ايضا ان المبصر اذا قرب من البصر قربا شديدا وقبل ان يلتصق بسطح البصر يعظم جثته وتشتبه الامور اللطيفة التي فيه بعضها ببعض بحيث لا يتمكن البصر من تمييزها وكلما ازداد القرب من سطح البصر ازداد هذا الالتباس حتى اذا التصق بسطح البصر بطل الابصار ولما ظهر هذه الامور فنقول بعد الذي منه يدرك البصر المبصر ادراكا صحيحا ليس بعدا واحدا معينا والبعد الذي يخفى منه المبصر عن البصر ايضا ليس بعدا واحدا معينا انه يختلف باختلاف الابصار وعظم المبصر والبعد الذي منه يشتبه صوت المبصر ويخفى اجزاء الصغير ومعانيه اللطيفه ليس بعدا واحدا فلنسم جميع الابعاد التي يدرك منها البصر المبصر بجميع اجزايه ومعانيه اللطيفه ادراكا خاليا عن الاشتباه ابعادا معتدله وان كانت كثيرة ولنسم ما عداها الابعاد الخارجة عن الاعتدال د

في اختلاف الناس في الابصار

المذاهب المشهورة بين الحكماء في ذلك ثلثه فا راي الطبيعيين وهو ان الابصار لاجل ان يرد على البصر صوره من المرئي ب راي الرياضيين وهو انه لخروج شعاع من العين على شكل مخروط راسه عند مركز البصر وقاعدته عند سطح المبصر ثم اختلفوا على ثلثه اوجه فا ذلك المخروط مصمت ب الشعاع خطوط مستقيمه هي اجسام دقاق اطرافها مجتمعه عند مركز البصر وتمتد متفرقه الى المبصر فما انطبق عليه من المبصر اطراف هذه الخطوط ادركه البصر وما يحصل بين اطراف تلك الخطوط منه لم يدركه البصر ولذلك قد يخفى عن البصر الاجزاء التي في غايه الصغر والمسام التي في غايه الدقه التي تكون في سطوح المبصرات ج خرج من العين خط واحد مستقيم ينتهي الى المبصر ثم يتحرك على سطحه حركه في غايه السرعه في الطول والعرض

فيحصل الادراك بسبب ذلك ج لا يخرج من العين شعاع ولكن الشعاع الذي فيها
يتكيف الهوا بكيفيته ويصير ذلك اله في الابصار ه

في ابطال الشعاع

يدل عليه ستة امور فا لو خرج عند الابصار من العين شعاع لوجب تشوشه محتدهبوب الرياح
واتصاله بما لا يقابل الوجه حتى يرى الانسان ما لا يقابله ولا يرى ما يقابله وفساد التالي يدل
على فساد المقدم ب حركات هذه الاشعة ليست طبيعية والا لكانت الى جهة واحدة
واذ ليست طبيعية فلا يكون قسريه لان القسر على خلاف الطبيعة وظاهر انها ليست ارادية
فاذن ليست لها حركة فليس الابصار لخروج الشعاع ج الشعاع الخارج عن العين اما
ان يبقى حال خروجه عن العين متصلا به او لا يكون كذلك فان كان الاول فاما ان يتصل به مع ذلك
فكما يرى فيكون قد خرج من العين على صغرها جسم مخروطي عظيمه هذا العظم ويكون
قد ضغط الهوا والافلاك او نفذ في الخلا ولانه يلزم امتناع ان يرى شخصان مريبا واحدا
معا لامتناع تداخل المخروطين الخارجين عن بصر كل واحد منهما واما الا يتصل بكليته فوجب
الا يحصل الاحساس بالمرئي الا بالمواضع المتفرقة التي وقعت عليها تلك الاشعة واما
ان ينفصل الشعاع الخارج عن العين فهو محال ايضا لان الابصار بالشعاع المنفصل
كاللمس باليد المقطوعة وكما ان الاول محال فكذا الثاني د اذا نظرنا الى المرايا
جميع الارض التي تحته فان كان لم يكن قبل ذلك في الماء خلا ثم تفذت فيه الاشعة الكثيرة
التي وصلت الى جميع سطح الارض وجب ان يزداد حجم الماء ازديادا كثيرا او ان قيل
انه كان في الماء خلا فلم يثبت ذلك الفرج خاليه مع ان طبيعة الماء السيلان ه الشعاع
ان لم يكن متحيزا استحال عليه الانشقاق وان كان متحيزا فالشرط حصول ذلك الجسم في الهوا
الذي بين الرائي والمرئي كيف كان فحينئذ بتقدير حصول الشعاع لا خارجا عن العين يحصل الابصار فلم يكن
الابصار متوقفا عليه او بشرط ان يكون خارجا عن العين وهو ايضا محال لان كونه خارجا
عن العين انما يتحقق في آن واحد فوجب الا يحصل المدركية الا في الآن الاول من حال المعتبر هو
انه كان خارجا عن العين وهذا الوصف باق بعد ذلك الآن لكنا قد دللنا على ان موصوفية الشيء
بالشيء في الحال ليس امرا زائدا فضلا عن انه كان موصوفا به و لو لم يبصر الا بالشعاع لوجب الا نرى

المرئي الا بعد انقضاء زمان يتحرك الشعاع فيه الى المرئي وذلك باطل لانا نفتح العين بصر الثواني
مع غايته بعدها عنا وبعض هذه الوجوه اقناعي والذي يدل على فساد القول بكيف الهوا
بشعاع البصر وجهان ز لو توقف الابصار على استحالة الهوا الى حالة تعين البصر على الادراك
لكان كلما كان الرائي اكثر كان الابصار اقوى او لا يحصل الابصار اصلا لان تلك الكيفية ان قبلت الاشتداد
فكلما كانت العيون اكثر كانت اقوى وكان الادراك اقوى وان لم تقبل فعند اجتماع العيون
لو حصلت تلك الحالة لم يكن حصولها لبعض العيون اولى من الباقي لان كل واحد منها علة مستقلة
فاما ان يحصل تلك الحالة الواحدة بكل تلك الاسباب وهو محال لاستحالة تعليل الحكم الواحد
الشخصي بالعلل الكثيرة او لا يحصل بشيء منها وحينئذ يلزم الا يحصل الابصار اصلا ولما كان
فساد اللازمين ظاهرا كان فساد الملزوم مثله ب نعلم بالضرورة ان النور الذي يخرج
من عين العصفور يستحيل ان يبقى على حاله مابينه وبين الثوابت بل ذلك العصفور او الانسان
او الفيل لو كان كله نورا او نار الما قوى على احالة عشرة فراسخ فضلا عن هذه المسافة
العظيمة واحتج القايلون بالشعاع بان احدنا اذا نظر الى ورقة راها كلها
ولا يتبين له من جملة ما يمكنه ان يراه الا الموضع الذي يحدق نحوه . ثم ان ذلك في كل حال يقلب بصره
من شطر الى شطر وما ذاك الا لان مسقط سهم المخروط من الشعاع اصح ادراكا والجواب
ما الدلالة لا سيما لذلك الا الذي ذكرتموه وعليكم الدلالة فانكم انتم المستدلون د

في الانطباع

زعم الشيخ ان المبصر هو الصورة المنطبعة في العين وهذا باطل لانا
ما راينا المبصرات العظيمة لاستحالة انطباع العظيم في الصغير يقال هذا منقوض
بانطباع صور الاشيا العظيمة في المرآة مع صغرها وبالخيال فان المتخيلات العظيمة تنطبع
في مقدم الدماغ مع صغره ثم لم يزل يقال في النقض فتقول الاجسام متساوية في قبول القسمة
الى غير النهاية فالصغير يقبل من القسمة كل ما يقبله العظيم فلم لا يجوز ان يقبل من الشكل ما يقبله
العظيم وان سلمنا امتناع ذلك لكن اللازم منه انا لا نرى العظيم دفعة وذلك مما يلتزمه
لاحتمال ان يقال المدرك لا يدرك من الشيء الا جزا صغيرا وهو قدر ما يحاذيه ولكنه لسرعة انتقالات
الحدقة من جزء الى جزء يظن الرائي انه راى الكل دفعة لانا نجيب عن المرآة بانا لا نسلم انطباع

صور المرئيات فيها على ماسياتي بيانه وعن الثاني انا بينا كيفية القول في العلم بالصور المعدومة
في الخارج وعن الثالث ان بعد تسليم ان الجسم الصغير يقبل من القسمة ما يقبله العظيم لكنا نعلم
ان كل جزء من اجزاء الصغير اصغر من اجزاء الكثير وعن الرابع ان الامر لو كان كما ذكرتموه لوجب
الا يحس الانسان بها الا بمقدار نقطة ناظر لانه ابدا لا يرى الا ما ينطبع فيه ولا ينطبع فيه
الا بمقدار ناظر ولو كان كذلك لما صح الحكم على العظيم بالعظم لان الحكم متوقف على ادراك
المحكوم عليه ب لو لم يبصر الا الصورة المرتسمة في العين لما ابصرنا بعد الشيء عنا ولما
ابصرناه حيث هو وفساد التالي يدل على فساد المقدم واعلم ان الذي نصرناه في النهاية
هو المباحث في الانطباع بهذا الوجه والذي نقوله الآن ان ارسطو كان اجل من ان يذهب
الى هذا الكلام الظاهر فلا بد من تاويل مذهبه على ما يعقل لكن تقريره يستدعي تقديم مقدمة
وهي ان شان الضوء واللون الانعكاس الى المقابل اما الضوء فقد عرفت انه ينقسم الى اول وثان
اما الاول فلا شركة نفوذ من المضيء الى القابل واما الثاني فكالضوء المحسوس في الهواء قبل
طلوع الشمس وبعد غروبها فان ذلك انما كان لكونه مقابلا للهواء المقابل للشمس فينعكس الضوء
منه اليه ثم ان ذلك الهواء يضيء الهواء الذي في محض الدار وهو يضيء الهواء الذي في الصفة وهو
يضيء الهواء الذي لا يكون بابه مقابلا للشمس ثم لو كان في ذلك البيت بيت اخر لا يكون
بابه مقابلا لباب البيت الاول فان هواء البيت الاول يضيء ولا يمكن ان يكون المضيء لهواء بيته
هو الصفة لانه غير مقابل لهواء هذا البيت المفروض فقد ظهر من هذا ان شان الضوء
ينعكس الى المقابل الا ان العلة لما كانت اقوى من المعلول لاجرم كان الضوء الاول اقوى الاضواء
ويليه الثاني ولا تزال الاضواء تضعف في درجه الى ان تنتهي الى الظلمة الخالصة واما الالوان فهي تنقسم
الى المشرقة والمظلمة على ما عرفت والمشرقة من شانها الانعكاس الى ما يقابلها ايضا يدل عليه ما نشاهد
من اخضرار الجدار واحمراره من الثياب الخضر والحمر واذ عرفت ذلك فنقول كان الاجسام
المقابلة للاجسام المضيء واللونة تكيف بتلك الاضواء والالوان فالعين من شانها ذلك ايضا
اما في الضوء فلان الانسان اذا نظر الى قرص الشمس طويلا ثم غمض عينيه فانه يخيل الشمس فيها حتى
انه بعد التغميض كانه ينظر اليها واما في اللون فلان الانسان اذا نظر الى الروضة المخضرة ساعة

طويلة فان عينيه تتكيفان بتلك الخضرة حتى انه بعد التغميض كانه ينظر اليها ولو لم يغمض
عينيه بل نظر الى لون اخر فانه لا يبصره خالصا بل يبصره ممزوجا من اللونين وما ذاك الا لتكيف
العين بلون المرئي الاول فقد ثبت ان امثال الاضواء والالوان يحصل في العين واذا عرفت ذلك
نقول لما كان المبصر اولا وبالذات ليس الا الضوء واللون وثبت بما ذكرنا انه لا بد من
حصولها في الجليديه ولا بد وان يكون الاثر الحاصل مساويا للمؤثر في الشكل لاجرم اطلق
ارسطو انه لا بد في الابصار من انطباع مثال المحسوس وصورته ولم يذهب البته
الى ان المرئي تلك الصورة المرتسمة في العين ولكنه زعم ان الابصار لا بد فيه منها فاذا حصلت في العين
وتاثرت الحاسة بها تنبهت النفس فاحست بالمرئي الموجود من الخارج على عظمه وفي
جهته وبحسب قربه وبعده ويكون نسبة حصول هذه الصورة في العين الى الابصار نسبة
قرع الهواء الحامل للصوت الى السماع وكما ان ذلك القرع ليس نفس السماع بل مبدا له ومنبه عليه
فكذا هذه الصورة المنطبعة ليست نفس الابصار بل مبدا له ومنبه عليه **واما المتاخرون**
فلما لم يفهموا مذهبه على الوجه لاجرم حكموا عليه بما ينبغي فانهم يقولون هذه الصورة نفس
الابصار وانهم يقولون هي الابصار والمبصر معا واما الموجود الخارجي فغير مرئي البتة
ثم انهم تعصبوا لهذه الخرافات وعرضوا عرض ذلك الحكيم العظيم لطخ الطاعنين كما
قيل ويل للشعر الجيد من رواته السوء انك متى حصلت هذه الجملة علمت انه لا تفاوت
بين ما اخترناه هنا وبين ما قررناه في سائر كتبنا لان الذي ابطلناه هناك هو الركيك الذي يذهب
اليه الجمهور من المتاخرين واما الذي ذكرناه هنا فهناك لم نتعرض لابطاله البتة

ز في سبب روية الانسان وجهه في المراة زعم بعض اصحاب الانطباع ان ذلك لانه ينطبع من الوجه
صورة في المراة ثم ينطبع من تلك الصورة صورة اخرى في العين واما اصحاب الشعاع فقد زعموا
ان شعاع العين ينعكس من المراة لصقالتها الى الوجه فيصير الوجه مريا والقولان عندنا
باطلان اما الانطباع فلوجوه اربعة **ح** لو انطبعت صورة الوجه في المراة لانطبعت في
موضع معين ولامتنع ان يتغير عن موضعه بزوال شيء ثالث كما ان الخايط اذا احمر لانعكاس
الضوء عن الحمرة اليه فان ذلك اللون يلزم موضعا واحدا لا يختلف على المستقبل لكنك ترى صورة
الشجرة

ة الآ ينتقل مكانها عن المآ مع انتقال الكـ ب لو انطبعت صورة في المراة لانطبعت اما
في سطحها الظاهر فكان يلزم ان يراها في سطحها كما نرى سايرالنقوش المنقوشة في ظاهرها
هناك لكنا نرى الصورة المرئية في المرآة غايره فيها حيث تقرب ممن يقرب منها وبالعكس
واما في عمقها وهو باطل لوجهين اما اولا فلانه ليس للمراة ذلك العمق واما ثانيا فلان الصورة
المنطبعة في عمقها غير مرئية لكثافة جرم المراة ح لو كانت الصورة المرئية في المراة منطبعة
فيها لكنا اذا رايتنا الجبل العظيم فيها لانطبعت صورته فيها لكن ذلك محال لاستحالة انطباع
العظيم في الصغير فالمقدم مثله د المراة ان لم يكن لها لون فهو باطل لوجهين اما اولا فلان الحس
واما ثانيا فلان اللون والشكل لا يستقر فيه كما لا يستقر في الهوآء وان كان لها لون فعند انطباع
صورة اخرى فيها وجب ان يستتر لون المراة بلون الصورة المنطبعة كما ان الجدار عند انعكاس
الخضرة اليه يستتر لونه بتلك الخضرة وبالجملة فاجتماع اللونين في الجسم دفعة واحدة مع بقآ
كل واحد منهما على حد الصراحة محال لكن التالي باطل فما نرى لون المراة ثانيا كما كان عند ما ترى
صورة الوجه فيها واما الشعاع فباطل ايضا لان انعكاسه عن المراة اما لاصلابتها او
ملاستها او لهما والاول باطل بما مر والثاني ايضا كذلك والا لافترق الادراك مرة اخرى
فاما ان اعتبر في ذلك سطح كبير متصل الاجزاء وهو باطل لان الشعاع الخارج من البصر يكون
عند الخروج في غاية تصغر الاجزاء وانما يلاقي طرف كل خط دقيق منه جزا مساويا له وينعكس
عنه ولا يقع فيه لما مر بل على ان كان السطح الاملس الذي يلاقيه اصغر منه لم ينعكس
عنه لكنا نعلم يقينا ان كل واحد من سطوح اجزا الملح الجريش والبلور اعظم من اطراف
تلك الشعاعات لان من البعيد ان تخرا الكثيف الصلب الى اجزا اصغر مما تجزا اليه الشعاع
اللطيف فثبت انه لا حاجة في هذا الانعكاس الى السطح الكبير وحينيذ يلزم ان يوجد
هذا العكس عن جميع الاجسام وان كانت خشنة لان سبب الخشونة الزاوية ولا بد في تلك
الزوايا من سطوح ملس والا لذهبت الى غير النهاية فاذن كل حس فهو مولف من سطوح
ملس فوجب ان يوجد هذا العكس عن كل الاجسام لا يقال السطوح الخشنة مختلفة
الاوضاع فانعكاس الاشعة عنها الى جهات شتى فتشتت لانا نقول التشتت موجود ايضا

عن المرايا المشكلة اشكالا لا تنعكس الاشعة عنها الى نصف كرة العالم وقد بالغ القشيري
عن الخشن الى ذلك الجزو هنا وجوه اخر مستقصاة في المباحث المشرقية وفيما اوردناه
كفاية فان قيل فما السبب الصحيح عندكم قلنا انه ليس القول بالانطباع
والشعاع محيطا بطرفي التقيض حتى تكون فسادها ممتنعا ولا يجب ايضا في كل شي
ان يكون سببه معلوما لنا على التفصيل فان استحاله في ان يكون لون الصقيل بحيث يكون
نسبة المرى اليه كنسبة المرى اليه يقتضي حصول الاحساس بذلك المرى وان لم نعرف لذلك
علة تفصيلية ح **في سبب الكول** قال اصحاب الانطباع صورة
المرى تنطبع اولا في الجليدية لكن ليس الابصار عندها والا لرايا المرى الواحد باثنين
شيئين كما اذا المسنا باليدين كان لمسين لكن كما ان الصورة الخارجية ممتدة منها في الوهم مخروط
يستدق الى ان يقع زاويته وراء سطح الجليدية كذلك الصورة التي في الجليدية تمادى بواسطة
الروح المصبوبة العصبتين المجوفتين الى ملتقاهما على هيئة مخروط فيلتقي المخروطان هناك
وعند الملتقى روح مدرك وحينيذ تتحد من الصورتين صورة واحدة عند الروح الحامل للقوة
الباصرة لان ما وراء ذلك يكون روحا موديه للمرى لا مدركة والا لافترق الادراك مرة اخرى
لافتراق العصبتين فاما ان لم يتادا الصورتان الى موضع واحد بل انتهى كل صورة الى اخر خرق
الروح الباصر لان مخروطي الصورتين لم يتعدا نفوذا من مثانة التقاطع لزم منه ان ينطبع
من كل شخص يتعذر عن الجليدية خيالان حادثة وهو محال واعترض اصحاب الشعاع عليه
من وجهين ما اذا كان قدامنا جسمان احدهما على مسافة عشرة اذرع فما فوقها والثاني
على مسافة ذراع او ذراعين مثلا وكان الثاني لا يحجب الاول عن بصرنا فاذا نظرنا الى
الشي الاقرب الينا وجمعنا البصر عليه وقصرناه بالنظر كانا لا ننظر الى غيره فانا نراه
واحدا كما هو ونرى في هذه الحالة الشي الابعد شيئين اثنين وعلى عكسه لو نظرنا الى الابعد
وجمعنا البصر عليه فانا نراه واحدا كما هو ونرى الاقرب في تلك الحالة بعينها اثنين وجربه
من نفسك لتقف عليه فلو كان السبب في رويه الواحد اثنين ما ذكروه من اختراق العصبتين
لما تصور ان نرى في حاله واحدة احد الشيئين واحدا والاخر اثنين فانه يلزم ان يكون تركيب

العصبتين باقيا بحاله وزايلا معا وانه محال ب الروح الانساني جسم لطيف فمن الممتنع
بقاؤه في ملتقى العصبتين بحيث لا يتقدم عنه البتة ولا يتاخر واذا كان التقدم والتاخر
جايزا عليه فحينيذ يلزم وقوع الكون في اكثر الامر لاكثر الناس لان الروح الباصر اذا تجاور
الملتقى لم يتجدد الصورتان وقال اصحاب الشعاع السبب ان النور الممتد من كل عين
على شكل مخروط راسه عند العين وقاعدته عند المرئي وقوة هذا النور في سهمي المخروط وهما
يلتقيان عند المبصر وتتحدان في جمع البصر هو ايقاع سهمي المخروط عليه والاحول فان سهمي مخروطي
عينيه لا يلتقيان على شيء واحد بل يتوي الاشياء ابدا دون طرف المخروط لا بوقوع السهمين عليها
والطرفان متباينان فلا جرم يرى الواحد اثنين ط في انه لابد من توسط الشفاف

لكن اتفقوا عليه بناء على امتناع الخلا والكلام فيه مار ولانه يحتمل ان يكون ذلك اتفاقيا لا لزوميا

الطرف الثاني ح مباحث فا في المبصرات وهو الضوء واللون

والاطراف والحجم والبعد والوضع والشكل والتفرق والاتصال والعدد
والحركة والسكون والملاسة والخشونة والشفيف والكثافة والظل والحسن
والقبح والتشابه والاختلاف وهنا امور اخر راجعة اليها كالترتيب الداخل تحت الوضع
والكتابة وسايرالنقوش الداخلين تحت الترتيب والشكل وكالاستقامة والانحنا والتحدب
والتقعير التي هي من الشكل وكالكثرة والقلة الداخلين بوجه ما في العدد وكالتساوي والتفاضل
الداخلين تحت التشابه وكالضحك والبكا الداخلين تحت الشكل والحركة والسرور والطلاقة و
العبوس والتقطيب الداخلة تحت الشكل والسكون وكالرطوبة واليبوسة فان البصر
انما يدرك الرطوبة من السيلان واليبس من التماسك

في المبصرات الحقيقية

اما الضوء واللون فلا شك في كونها مبصرين ثم هنا مباحث سبعة فا هل في الواحد
منها منفرد عن الاخر فيه نظر ب امتياز بعض المرييات الحقيقية سواء كان ذلك في الجنس
كالضوء واللون او بالنوع كالسواد والبياض وضوء القمر وضوء الشمس او بالشدة والضعف مدرك
بالتمييز لا بالحس ج قيد ادراك اللون بما هو لون اقدم من ادراك اللون المخصوص ومن امتيازه
عن غيره اما الاول فلان الاعم اعرف ولان الجسم الملون بالالوان المظلمة كالكحلي والاخضر

اذا وضع في موضع مظلم فان البصر يدرك لذلك الجسم لونا ما وان لم يتميز له ماهية ذلك اللون
واذا لم يكن ذلك الموضع شديد الظلمة يرى ذلك اللون المخصوص فعلمنا ان ادراك اللون بما هو لون
اقدم من ادراك اللون المخصوص واما الثاني فلان امتيازه عن غيره حكم يدركه العقل بعد ابصار ذلك
اللون المخصوص فيكون متاخرا عنه د قيل ادراك خصوصية اللون لا يكون الا في زمان لان الدوامة
اذا اخرج من مركزها الى محيطها خطوط كثيرة بالوان مختلفة ثم ادبرت بسرعة شديدة
فالناظر اليها في تلك الحالة يدرك لها لا ثبات في موضع واحد زمانا محسوسا فالجزء لا يقع
الاحساس بها في موضعها خاصة بل يختلط تلك الالوان ولو لم يكن الزمان المقدر معتبرا في الابصار
لما كان الامر كذلك ه قيل ادراك اللون بما هو لون والضوء بما هو ضوء لا يكون الا في زمان لانا اذا فتحنا
الكوة فاما ان نرى الضوء في الآن الذي هو اول زمان فتحها وهو محال لان في الآن لا يزول الساتر الا هو
الخط والنقطة وهما لا يقبلان الضوء او ان فعلا لكن الضوء واللون المختصين بهما غير محسوسين او انهما زالا
في زمان فتحها وذلك يوجب ما ذكرناه و المشهور ان القوة الباصرة يتعلق بالشخص من حيث انه
هو لا بالماهية الكلية وفيه اشكال فانا اذا رايا شيئين يتساويان مطلقا فانه يشتبه احدهما
بالاخر والاشتباه انما يكون لعدم الشعور بما به يخالف احدهما الاخر لكن كل واحد منهما يخالف
صاحبه من حيث هو هو فلو كانت القوة الباصرة متعلقة به من حيث هو هو لما وقع الاشتباه
لوجوب الشعور بالامتياز وفساد التالي يدل على فساد المقدم ز الاظهر ان الاطراف وهي
النقطة والخط والسطح مرييه لانا ندرك التفرقة بالحس بين العظيم والصغير وما ذاك الا للاحساس
بان سطح احدهما اعظم من سطح الاخر ولكن الاحساس بها مشروط بالاحساس باللون والضوء
اولا ولذلك فانا لا نرى هذه الاشياء في الاجسام الشفافة واما المنكرون لوجودها فانكارهم
لكونها مرييه اول ح في المبصرات غير الحقيقية اما ما عدا الثلاثة المذكورة اعني
الضوء واللون والاطراف فمنها غير مرئي اما المقدار فلان المحسوس لنا من الجسم اما السطح او الواحد
او السطوح المحيطة به واما المقدار الذي هو ماس السطوح فلا شك انه غير مرئي ولذلك لا يدل
الحس على كونه مجوفا ومصمتا واما البعد فكذلك ايضا لانا ما نرى المتباعدين جسما ملونا فنستدل
بتوسطه بينهما على تباعدهما لانعرف تباعدهما ولذلك لما منعت هذه الطريقة في الكواكب المتباعدة

ط ح

لاجرم ما احسسنا بتباعدهما بل اذا نظرنا الى حدارين بعيدين عنا وكان احدهما بعيدا
عن الاخر ونحن لا نرى ما بينهما من الاجسام الملونة فانا لا نحس بعد احدهما عن الاخر واما الوضع
والاتصال ففيهما نظر والشكل عندنا داخل في الوضع والتفرق عدمي والعدد انما يدرك في
بواسطة التفرق واما الحركة فلا شعور بها الا عند اختلاف اوضاع الجسم المتحرك من الاجسام
الملونة فان لم يوجد ذلك لم يحصل الشعور بها كما في الحركة المستديرة الشديدة على وجه
البحر واما السكون فالشعور به للشعور ببقاء الوضع الواحد والملاسة والخشونة فهما داخلان
في الاتصال والوضع والشفيف والكثافة فالشعور بها استدلالي لان الجسم ان لم يحجب عن ابصارنا ما وراءه
علمنا انه شفاف والا فهو كثيف والظل فهو بالحقيقة ضوء ناقص وذلك النقصان عدمي او
هو احد انواع الضوء والظلمة غير مرئية بالحقيقة لان الانسان لا يجد التفرقة بين ان يكون اعمى
فلا يرى شيئا وبين ان يكون في الظلمة الخالصة واما الحسن والقبح فمحالان حاصلان من تركب
اللون والشكل فيكون الحكم فيه تبعا للحكم في الشكل واما التشابه والاختلاف فالتحقيق ان
الذي يدركه البصر من الجسمين ذوي اللونين المختلفين ذات كل واحد منهما فما كون احدهما مخالفا
للاخر فالشاعر به قوة التمييز وكذا القول في الكتابة فان المرئي لون كل واحد من الحروف واطوالها
وعروضها على الوجه الذي مر فما تميز بعضها عن البعض وقياس بعضها الى البعض فالى قوة اخرى

القسم السادس في بقية احكام الحواس الظاهرة بحثان

ف انها لا تزيد على هذه الخمس قالوا الطبيعة لا تنتقل من درجة الى ما فوقها الا وقد استكملت
جميع ما فيها فلو كان في الامكان حس اخر لكان حاصلا للانسان فلما لم يحصل علمنا انها لا تزيد
على هذه الخمس ب **في النوم واليقظة** انا سنقيم الدلالة على ان المتعلق الاول
للنفس جرم لطيف متكون من بخار به الاخلاط يسمى ذلك الجوهر بالروح واذا انصب ذلك الروح
الى الحواس الظاهرة حصلت الادراكات الظاهرة وهو اليقظة وان لم ينصب الروح اليها
او رجع عنها بعد انصبابه اليها تعطلت الحواس الظاهرة وهو النوم وذلك قد يكون طبيعيا
وقد لا يكون فلنذكر اقسام العود الطبيعي اولا ثم اقسام عدم البروز اما العود الطبيعي فاما
ان يكون على طريق التبعية لغيره او لا يكون فان كان الاول فذلك الغير يكون لا محالة من الامور الطبيعية

وذلك هو ان يعود الروح الحيواني الى الباطن لانضاج الغذاء فيتبعه الروح النفساني ايضا كما يتبع
في حركات الاجسام اللطيفة المتمازجة واما الثاني فذلك عند علل قوى للروح عند اليقظة
فيغور في الباطن طلبا للبرد ذلك التحلل واما عدم البروز فعلى وجهين ف ان يكون الروح
قليلا لا بأن يبقى فضل منه في المبدأ ويذهب فضل الى الخارج فلهذه العلة يبقى الروح
في العدم ولا ينبسط ب ان يمتلئ الدماغ من الرطوبات الموافقة ويسد المجاري فلا يتمكن من
البروز وربما ترطب جوهر الروح فلا تقوى على البروز كالنوم السكران او السفيه واما الذي لا يكون
طبيعيا فثمانية ف اذا اقلت الطبيعة على نضج العلة فيتبعها الروح النفساني ب اذا عرض
للروح تحلل غير طبيعي كالاستفراغ والغث وهو يشبه القسم الثاني من النوم الطبيعي ج قد يصيب
بعض الاعضاء المشاركة آفة فينقبض الدماغ بسببها فينسد المجاري فلا ينفذ الروح د قد يضعف
الدماغ نفسه عند ما يصيبه ضربة فيعرض النوم ه البرد سواء كان داخليا او خارجيا وورائيا
او عذابيا منوم لانه يكثف الاذان ويغلظ الروح و الرطوبة منومة لانها يغلظ الروح
ويفسد المنافذ وترخي الاعصاب فينطبق المجاري ز الافكار الكثيرة تنوم لتسخن الدماغ من
كثرة الحركات النفسانية فينجذب الرطوبات اليه ح الجوع العظيم لما حصل معه من انصباب
الروح الى الباطن منوم

الباب الثالث في الادراكات الباطنة

ج مباحث ف في تفصيل القول فيها قالوا القوة المدركة اما ان يكون مدركة للجزئيات
او للكليات والمدركة للجزئيات اما الحس الظاهر وقد عرفته واما الباطن وهو اما ان يكون مدركا
فقط او مدركا ومتصرفا معا والاول اما ان يكون مدركا للصور الجزئية او للمعاني الجزئية واعني
بالصور الجزئية كالخيال الحاصل عن زيد وعمرو وبالمعاني الجزئية كادراكه ان هذا الشخص صديق
وذلك الاخر عدو فالمدرك للصور الجزئية الحس المشترك وهو المجمع لصور المحسوسات الظاهرة
كلها والمدرك للمعاني الجزئية هو الوهم فخزانة الحس المشترك الخيال وخزانة الوهم الحافظة فهذه
اربع قوى ف الحس المشترك ب خزانته ج الوهم د خزانته وهو الحافظة
واما القوة المتصرفة فهي التي من شأنها ان تتصرف في المدركات المخزونة في الخزانتين بالتركيب
والتحليل فتركب صورة انسان بطير وجبل من ياقوت وهذه القوة ان استعملها القوة
الوهمية

الحيوانية سمي متخيلة وان استعملتها القوة الناطقة سمي مفكرة فهذا تلخيص كلامهم في هذه
القوى مع ان لهم خبطا في الزيادة فيها تارة والنقصان عنها اخرى مشروحا في المباحث ب

في اثبات الحس المشترك احتجوا عليه بامور ثلثة فا لو لم يكن فينا قوة تدرك
الملموس والملون معا لما امكننا ان نحكم عليهما بان هذا ذاك فان القاضي على الشيئين لابد وان يحضر
المقضي عليها وهذا الحكم ليس للعقل لما ستعرف ان المحسوسات لا يدركها العقل جسمانية
ولان البهايم التي لا عقل لها عندها هذا الحكم فان صورة الخشبة بذكرها الالم وصورة العشب
بذكرها الطعم فاذن للمحسوسات الظاهرة اجتماع في قوة ورآء العقل واذ ليس شيء من
الحواس الظاهرة كذلك فلابد من قوة اخرى باطنة وهو المطلوب ولقايل ان يقول
كما يمكننا الحكم على هذا الملون بانه هذا المطعوم فكذلك يمكننا الحكم على هذا الشخص بانه
انسان فان لزم في القاضي على الشيئين ان يحضرهما المقضي عليها لزم ان يكون هناك شيء واحد يدرك
الكلي والجزئي معا المدرك للكلي النفس فالمدرك للجزئي ايضا النفس وبطل قولكم وان لم يلزم ذلك بطلت
المقدمة التي عليها مدار هذه الحجة ب نرى القطر النازل خطا مستقيما مع انه في
الخارج ليس كذلك فهذا دليل الشعور كذلك وليس محلها القوة الباصرة فان البصر لا يدرك
الشيء الا كما هو ولا النفس لانها لا تدرك الجزئيات فلابد من قوة اخرى ولقايل ان يقول
لم لا يجوز ان يكون المدرك هو القوة الباصرة والذي ذكروه من ان القوة الباصرة لا تدرك الشيء
الا على ما هو عليه فلم يذكروا عليه برهانا ولكن التعويل فيه على الاستقراء فقيل ان يثبت
للحس المشترك يجوز ان يكون ذلك العارض انما عرض للقوة الباصرة فاذن القول بان هذا
العارض لم يعرض للقوة الباصرة مبني على اثبات الحس المشترك فلو اثبتناه به لزم الدور
وما يحقق هذا الاحتمال ما بينا ان صور المحسوسات تنطبع في الجليدية وانها لا تثبت
ولا تزول الا في زمان فاذا حصلت صورة المحسوس في جهة في الجليدية وقبل زوالها
تحصل صورته في جهة اخرى فيها فيحس بالامرين على شكل الخط وان سلمنا ذلك لكن لم يسلم
انه لا يجوز ان يكون المدرك لذلك النفس وسياتي تقريره ج البناء على المبرسم فقد
يشاهد صورا لا وجود لها في الخارج والا لادركها كل سليم الحس فاذن وجودها في
المدرك

لكن؟

وليس ذلك هو النفس لما سياتي ولا الحس الظاهر لانه معطل في النوم ولان العين اينما كانت
مختلفة فبقي ان يكون المدرك لها قوة باطنة وليس ذلك هو الخيال الذي هو حافظ
الصور والا كان كلما كان يخزن فيه مشاهدا فلابد من قوة اخرى وهو المطلوب
ولقايل ان يقول لا نسلم ان كل صورة موجودة في الخارج فانه يجب ان يدركها كل من
كان سليم الحس على ما مر وسياتي له مزيد تقرير وان سلمنا ذلك لا يجوز ان يكون المدرك لها النفس على
ما سياتي بيانه **واما النافون** لهذه القوة بالكل ب كما نعلم بالضرورة انا لا نذوق الطعوم
ولا نشم الروايح بالايدي والارجل يعلم بالضرورة ايضا انا لا نذوق الطعوم ولا نسمع الاصوات
بمقدم الدماغ **واما الخيال** وهو خزانة الحس المشترك فقد ا ج على مغايرته للحس المشترك
بامور ثلثة فا الحس المشترك له قوة قبول الصور والخيال له قوة حفظها وقوة القبول غير
قوة الحفظ فان المآء له قوة القبول لا قوة الحفظ ب الحس المشترك حاكم على المحسوسات
والخيال غير حاكم فوجب التغاير ج صور المحسوسات اذا انطبعت في الحس المشترك
كانت مشاهدة واذا كانت في الخيال لم تكن كذلك واعلم ان هذه الوجوه باسرها مبنية على
ان القوة الواحدة لا تصدر عنها اثران وقد عرفت ضعف هذا الاصل ثم انا نخص كل واحد منها
بمزيد فنقول اما الاول فباطل لان الذي له قوة الحفظ لابد وان يكون له بعينه قوة القبول
فالحافظ بعد القبول وهو الجواب عن الثاني وعن الثالث انا لا نسلم بقاء تلك الصور مخزونة عند زوالها
عن الحس المشترك بل كان الصور العقلية اذا انمحت لا تبقى مخزونة في خزانة القوة العاقلة بل تفنى
ثم عند ما تذهب النفس لتحصيلها مرة اخرى تفيض عن العقل الفعال فكذا القول في هذه الصور
الخيالية **واحتج** نفاة هذه القوة بان الروح الحامل لها اذا كان جسما واحدا لم يكن انطباع
الصورة المخزونة في بعض اجزاء ذلك الحامل اولى من انطباعها في الباقي فيلزم انطباع تلك الصورة في كل
تلك المادة ثم اذا انطبعت صورة اخرى فقد انطبعت الصورتان في مادة واحدة وذلك سبب
لتشوش الصورتين معا فكيف اذا انطبع فيها الف الف صورة وهي صور جميع ما شاهده
الانسان واحس به **واما مثبتوها** فذكروا من مناقضها انه لولاها لكنا اذا رايتا انسانا ثم غاب ثم
رايناه مرة اخرى لا نعرف ان الذي رايناه ثانيا هو الذي رايناه اولا ولو لم نعرف ذلك حصل

جاز ان يحصل انطباع الصور في الحس المشترك فلا يحصل الفرق فلا تعرف

نظام العالم واحتاج الانسان في كل ما يراه ويسمعه ان يتعرف حاله كما في المرة الاولى ولما
ميز بين العدو والصديق والمحسن والمسيء واما القوة المسماة بالمتخيلة بالمفكرة
اخرى فقد احتجوا على مغايرتها للقوى المذكورة بان لنا ان نركب الصور الخيالية تارة
ونحللها اخرى وهذا التصرف ليس للقوى المدركة فان القوة الواحدة لا يكون مبدأ الا لاثر واحد
ولقائل ان يقول المتصرف لابد وان يكون عالما بما يتصرف فيه لان التصرف في غير المعلوم
محال واذا كان كذلك فهذه القوة التي زعمتم انها متصرفة لابد وان تكون مدركة وذلك يبطل
قولكم القوة الواحدة لا تكون مدركة ومتصرفة واما القوة الوهمية فقد احتجوا
على مغايرتها للقوى المذكورة بانها تدرك معاني جزئية غير محسوسة ولا يجوز ان يكون المدرك
لها النفس لانها لا تدرك الجزئيات ولا سائر الحواس الظاهرة والباطنة لان هذه المعاني غير محسوسة
والقوة الواحدة لا تصدر عنها اثران ولقائل ان يقول لا نسلم ان هذه المعاني جزئية
وذلك لان المدرك هو العداوة التي بين هذين الشخصين في هذا الوقت وهذا المفهوم لا يمنع نفس
تصورها من وقوع الشركة فيه بين امور يصح كل واحد منها بدلا عن الاخر فمن اذن كليته وان سلمنا
كونها جزئية لكن المدرك لعداوة هذا الشخص لابد وان يكون مدركا لهذا الشخص والا لم يكن
مدركا لعداوة هذا الشخص بل لمطلق العداوة وحينئذ يبطل قولهم المدرك لهذه العداوة
ليس المدرك للصور الجسمانية واما القوة الحافظة وهي خزانة الوهم فالكلام فيها كما في غيرها
ثم قالوا وهي ايضا قد تسمى متذكرة لقوتها على استعادة الغائبات ولم تردد في ان المتذكر
هل هو الحافظة ام قوة اخرى واللائق بسياقة كلامهم المغايرة

في تعديد اختلاف

الانظار النفسانية وهو من اربعة اوجه فمنها بالوجود والعدم كالتحريك والتسكين والشك
واليقين بالشدة والضعف كالظن واليقين ومنها بالبطء والسرعة كالحدس واليقين ومنها
اختلاف الانواع اما مع اتحاد الجنس القريب كابصار السواد والبياض وذوق الحلو والمر
او مع اختلاف الجنس اما القريب كادراك الالوان والاصوات او القريب والبعيد كالادراك
والتحريك

في قولهم في القانون الكلي في تغاير القوى

قالوا القسم الاول من هذه
الاربعة لا يستدعي قوتين لان عدم العلة علة العدم والثاني ايضا والا لزم ان يكون مراتب القوى

اسناد الافعال النباتية الى النفس بشعور منها بها وان سلمنا الشرطية لكن لا نسلم
فساد التالي لاحتمال ان يقال النفس لها شعور بهذه الافعال النباتية الا انه لا شعور لها
بذلك الشعور او ذلك الشعور مما لا يبقى لان كثرة تغيرات هذه الافاعيل سبب لنسيان
النفس لها كما ان الانسان اذا سمع كلمات متوالية سريعة الموالاة فانه ينساها ولا
يبقى شيء منها في حفظه فكذا هنا ويمكن ان يجاب عنه بانه لو جاز ذلك لجاز ان يقال
فيها انها عالمة بجميع العلوم النفيسة ولكنها لا تشعر بعلمها بها وهذا جهل وان سلمنا
انه لا يجوز اسناد هذه الافعال الى النفس ولكن لا يجوز ايضا اسنادها الى القوة
التي ذكرتموها على ما قررياه في باب القوة الغاذية بل الحق اسنادها الى المختار

واحتج

من زعم ان مبدأ الافعال النباتية النفس بان الانسان اذا اشتدت حاجته الى الجذب والهضم
لسبب من الاسباب كما يكون للمريض ليلة بحرانه فانه يصير نفسه مقصورة على الادراك والتحريك
وما ذاك الا لاشتغال النفس بتلك الافعال

ولقائل

ان يقول ما الدليل على انه لا سبب الا
ما ذكرتموه فانكم ما لم تدلوا عليه بدلالة قاطعة لا يمكنكم الجزم بما ذكرتموه ثم نقول لم لا يجوز
ان يقال ان خوف النفس
بذلك البدن الذي هو كالمعشوق لها منعها عن الادراك والتحريك
وان سلمنا ان النف
لتلك المواد لكن يجوز ان يكون ذلك بواسطة القوى النباتية
وذلك لا يمنع
ناتها

الموضع الثاني

في الفرق بين الحواس الظاهرة والباطنة والاعتماد
فيه على الحصر الدور
ذكرناها في الفرق بين النباتية والحيوانية وقد مر الاعتراض عليها

الموضع الثالث

في الفرق بين القوى الباطنة بعضها مع بعض وقد مر ذكر ايضا وبالله التوفيق

الباب الرابع في ماهية النفس

مباحث

فمنها

الذي يشير اليه كل احد بقوله انا اما ان يكون جسما او جسمانيا او لا جسما ولا
جسمانيا او مركبا منهما تركيبا ثنائيا او ثلاثيا وان كان جسما فهو اما هذا المشار اليه او فيه او خارجا
عنه وان كان جسمانيا فاما ان يكون صفة لهذا الجسم او جسما في داخله او جسم خارج عنه والحكماء
المحققون اتفقوا على انه موجود ليس بجسم ولا جسماني

واحتجوا عليه

بستة عشر حجة
فالاولى الادراكات الكلية التي للانسان محلها اما الجسم او الجسماني او ما ليس بجسم ولا جسماني

والاولان باطلان فتعين الثالث بيان فساد الاول ان الادراك الكلي لو حل في الجسم لكان منقسما دايما والتالي باطل فالمقدم مثله بيان الشرطيه ان الجسم منقسم دايما والحال في المنقسم منقسم بيان فساد التالي من ثلثة اوجه ا العلم المتعلق بالشئ لو انقسم لكان كل واحد من اجزايه اما ان يكون علما او لا يكون فان كان الاول فاما ان يكون علما بكل ذلك المعلوم وحينيذ يقول اخرا العلم المتعلق كل واحد منها بجزء من اجزا المعلوم اذا اجتمعت فاما ان يحصل هناك امر زايد او لا يحصل فان كان الاول فذلك الزايد ان كان منقسما عاد التقسيم والا فهو المطلوب وان كان الثاني لم يكن المعلوم الا كل واحد من اجزا الشئ الذي فرضناه معلوما فاما من حيث انه هو فغير معلوم فلا يكون المعلوم معلوما هذا خلف واما الثاني وهو ان لا يكون كل واحد من اجزا العلم علما فعند اجتماعها اما ان يحدث زايد او لا يحدث ويعود التقسيم المذكور بعينه ب نعرض الكلام في الامور التي يستحيل الانقسام عليها كالبارئ تعالى والوحدة والنقطه والبسايط التي تتالف عنها المركبات ونقول المعلم المتعلق بها لو انقسم لكان كل واحد من اقسامها اما ان يكون علما او لا يكون ونسوق التقسيم المذكور ج لو انقسم هذا العلم لكان اما الى جزئين متشابهين او مختلفين والاول باطل لوجهين اما اولا فلان كل واحد من الجزئين لا بد وان يكون مخالفا للكل لامتناع ان يكون الكل مساويا للجزء من كل الوجوه فتلك المخالفه ليست بالحقيقة ولا لوازمها والا لم يكن الانقسام الى جزئين متشابهين بل لا بد وان يكون بالعوارض الخارجية كالمقدار والشكل فلا يكون ذلك العلم مجردا عن جميع اللواحق لان نوعه ذلك المقدار وذلك الشكل الذي به يخالف غيره وحينيذ واذا لم يكن مجردا لم يكن متشخصا كما فيه لان الموصوف بصفة يستحيل ان يتشخص بما لا يكون موصوفا بها لكن العلوم الكلية صور مشتركة فيها بين كل الاشخاص فان العقول من الانسان لا شك انه امر يشترك فيه جميع الاشخاص واما ثانيا فلان ذلك الانقسام اما ان يكون شرطا لكون الصورة معقولة او لا يكون والاول محال لوجهين اما اولا فلانه لا يكون كل واحد من الجزئين مخالفا بالماهية للكل لوجوب مباينة الشرط للمشروط واما ثانيا فلان حصول القسمة وجب الا يكون الصورة معقولة لفقدان الشرط وايضا فالشئ الذي هذا حاله وجب ان يكون منقسما وليس كل معقول كذلك والثاني

تقتضي ان تكون تلك الصورة العقلية عند انقسامها مغشاة بعوارض غريبة من جمع وتفرق ويكون في اقل من ذلك بلا ع لان جرمها المنقسم باقل منه مساو له في الماهية مع ان حكم الشئ حكم مثله واما انه يمتنع انقسامه الى جزئين مختلفي الماهية فلان الصورة العقلية لو كانت جسمانية لكان لها اجزا بحسب الانقسامات الممكنة في الجسم وتلك الانقسامات غير متناهية فالاجزا المختلفة التي للصورة العقلية غير متناهية وهو محال لوجهين اما اولا فلما مر من امتناع تركب الجسم الواصر من اجزا متناهية واما ثانيا فلان كل كثرة فلا بد فيها من واحد فتلك الاجزا الغير المتناهية من الصورة العقلية لا بد وان يكون فيها جزء واحد وحينيذ يعود التقسيم

القسم الثاني وهو ان يكون محل الادراكات شيا جسمانيا فهو ان كان منقسما عادت المحالات المذكورة وان لم يكن منقسما فهو النقطة لكن يمتنع كونها محلا للصور العقلية لوجهين اما اولا فلان النقطة مما لا يعقل حصول المزاج لها حتى يختلف حالها استعدادها في القبول وعدم القبول بل ان كانت قابلة للصور العقلية وجب حصول ذلك القبول لها بصور العقلية ابدا ولو كان كذلك لكان المقبول حاصلا ابدا لان المبادي الفعالة عامة الفيض فلا تختص فيضها الا لاختلاف القوابل في القبول فلو كان القابل تام الاستعداد لكان القبول واجب الحصول ولو كان كذلك لكانت الاجسام ذوات النقط عاقلة بالفعل ولكان البدن بعد موته عاقلا بالفعل واما ثانيا فلان النقط لا توجد مستقلة بذواتها كما بينت بل هي اطراف المقادير واذا كان كذلك امتنع حلولها الصور العقلية فيها بل كما انها اطراف المقادير وجب الا يحل فيها الا الاطراف امور حالة في المقادير التي هي اطرافها

تقليبة

الحجة الثانية لو كانت الادراكات الكلية مجردة لكان محلها غير جسم ولا جسماني لكن المقدم حق فالتالي مثله بيان الشرطية ان الادراكات الكلية لو كانت حالة في جسم او جسماني لكان لها لا محالة مقدار وشكل ووضع بسبب محلها فلا يكون تلك الادراكات صورا مجردة حقيقة المقدم ان الادراكات الكلية صور كلية والكل لا بد وان يكون مجردا على ما مر بيانه في المسئلة الاولى

الحجة الثالثة القوة العاقلة تقوى على معقولات غير متناهية ولا شئ من القوى الجسمانية كذلك فالقوة العاقلة غير جسمانية بيان الاولى احد ما تقدر القوة العاقلة على ادراكه تصور الاعداد والاشكال التي لا نهاية لها

بيان الثاني مائة بان العلة **الحجة الرابعة** القوة العاقلة لو كانت حالة في جسم كقلب او دماغ لوجب ان تكون مدركة لذلك المحل ابدا او لا تكون مدركة له اصلا والقسمان باطلان لانا ندرك الدماغ والقلب في بعض الاوقات دون بعض فيلزم الا القوة العاقلة جسمانية بيان الشرطية ان الادراك قد بينا انه لابد فيه من حصول ماهية المعقول للعاقل فبتقدير ان تكون القوة العاقلة حالة في محل يستحيل ان يكون تعقلها لذلك المحل لاجل حصول صورة اخرى منه فيها لانه يلزم اجتماع المثلين في مادة واحدة لان ذلك المحل قد كانت صورته الاصلية حاصلة فيه والآن قد حصلت صورة اخرى في القوة العاقلة التي هي حالة في ذلك المحل والحال في الحال في الشيء حال فيه فثبت انه لو كان الادراك القوة العاقلة لمحلها لاجل حصول صورة اخرى من محلها فيها لزم اجتماع المثلين وهو محال فالان ان كان يكفي حضور صورة ذلك المحل عند القوة العاقلة في ادراكها لزم ان يدوم ذلك الادراك وان كان لا يكفي وجب استمرار عدم ادراكها لمحلها **الحجة الخامسة** القوة العاقلة تدرك ذاتها فادراكها اما ان يكون لاجل شيء ذاتها او لحصول صورة مساوية لذاتها في ذاتها والثاني باطل لانه ليس احدهما بالمحالية والآخر بالمحلية اولى من العكس فيتعين الاول وذلك انما يتحقق لو كانت القوة العاقلة غنية عن محل تحل فيه اذ لو كانت في محل لما كان وجودها لذاتها بل لذلك المحل **الحجة السادسة** القوة العاقلة غنية في فعلها عن الجسم وكل ما كان كذلك كان غنيا في ذاته عن الجسم بيان الاول انها في ادراكها لذاتها وادراكها لادراكها لذاتها وادراكها لآلتها لو احتاجت الى آلة لزم التسلسل وبيان الثاني ان وجود الشيء جزء من وجود بينه وما يحتاج اليه جزء الماهية فانه لابد وان يحتاج اليه الماهية فلو احتاجت القوة العاقلة في وجودها الى المحل لكانت في موجديتها اولى بالافتقار وفساد التالي يدل على فساد المقدم **الحجة السابعة** لو كانت القوة العاقلة جسما لضعفت بضعف البدن لان القوة الجسمانية محتاجة في ذاتها وجميع كمالاتها الى الجسم وجب ان يكون ضعف الجسم سببا لضعفها لكن التالي باطل لان الفكر سبب لضعف الدماغ ولكمال النفس ولان القوة العاقلة تقوى بعد الاربعين مع ان البدن ياخذ في الضعف **الحجة الثامنة** القوة الجسمانية تكل بكثرة الافعال والقوة العاقلة تقوى بكثرة الافعال

فان كل من كان اكثر قراءة ودراسة كان اقوى عليها **الحجة التاسعة** القوة الجسمانية لا تدرك الضعيف بعد القوي فان البصر عند ابصارها الشمس لا يقوى على ادراك الوزنة واللمس عند ادراك النيران العظيمة لا يشعر بالجمر الضعيفة والقوة العاقلة بالعكس **الحجة العاشرة** حجة من زعم ان النفس مدركة للجزئيات انا نتخيل جبلا من ياقوت وبحرا من زيبق ونميز بين بعض المتخيلات وغيره والمتميز عن غيره موجود في الخارج فاذ ليس في الخارج فهو في الذهن ومحال هذه الصورة اما ان يكون جسما او جسمانيا او لا جسما ولا جسمانيا والاول باطل لاستحالة انطباع الصورة العظيمة في الجسم الصغير ومعلوم ان كل بدن بالنسبة الى هذه الصورة في غاية الصغر فتعين القسم الثالث وهو المطلوب **الحجة الحادية عشرة** ان كل واحد من الناس يعلم بالضرورة انه هو الذي كان موجودا قبل ذلك بعشر سنين مع ان الاجزاء الموجودة في تلك السنة قد تطرق اليها التغير بدليل ان الاجزاء البدنية قد تكثر بالنمو والسمن وقد تصغر بما بلتها ولان الحرارة الغريزية ابدا في التحلل والتغذية في الازدياد **لا يقال** لم لا يجوز ان يكون الاجزاء الاصلية باقية **لانا نقول** ان كانت الاعضاء البسيطة غير قابلة للانحلال لم يكن البدن بكليته قابلة له وان كانت قابلة له فالاجزاء المفترضة في كل واحد منها متشابهة في تمام الماهية فليس بعضها اولى من البواقي واذا ثبت ان الاجزاء باسرها سواء في التحلل فالصفات القائمة بها ايضا كذلك لاستحالة انتقال الصور والاعراض لكن كل انسان يعرف بالضرورة ان ذاته هي التي كانت موجودة في سالف الزمان فاذن ذات كل انسان ليست جسما ولا جسمانية **الحجة الثانية عشرة** انه لابد في الانسان من حكم واحد يكون هو بعينه سامعا مبصرا شاما ذائقا لامسا متخيلا متوهما متذكرا حافظا متفكرا عاقلا مشتهيا نافرا مثابا ملتذا مريدا كارها قادرا فاعلا وذلك لا يتم الا مع القول بالنفس اما الاول فلانا اذا ابصرنا خلقة شيء حكمنا بانه حلو او مر او حار او بارد والحاكم على الامور لابد وان يكون مدركا لها فهنا لابد من امر يكون هو بعينه مدركا لكل هذه المحسوسات بكل هذه الادراكات ولانا اذا تخيلنا صور المحسوسات ثم ادركنا ها حكمنا بان ذلك الخيال كان خيالا عن هذا المحسوس وذلك يقتضي وجود شيء يكون الحس والخيال حاصلين له ليمكنه ان يحكم على الصورة

الخيالية بانها خيال هذه المحسوسة ولانا اذا عقلنا ماهية الانسان حكمنا بتحقق تلك الحقيقة
في هذا الشخص الانساني وبعدم تحققها في الفرس المعين فلابد من شيء واحد يكون مدركا للكليات
والجزئيات معا ولانا اذا تخيلنا شيأ اشتهيناه او غضبنا فلو كان صاحب الخيال شيأ وصاحب
الشهوة شيأ اخر لم يلزم من تخيل حصول الشهوة كما انه لا يلزم من تخيل زيد شيأ ان يصير عمرو
مشتهيا له فثبت ان لابد في الانسان من شيء واحد يحصل عنده كل هذه الادراكات واما الثاني
فلانا نعلم بالضرورة انه ليس في البدن جسم او جسماني يحصل عنده جملة اصناف هذه الادراكات
فصاحب هذه الصفات باسرها لابد وان لا يكون جسما ولا جسمانيا **الحجة الثالثة عشرة** محل
العلوم لو كان جسما او جسمانيا لما امتنع ان يحل في جانب منه علم وفي جانب اخر جهل حتى يكون
الانسان الواحد عالما بالشيء وجاهلا به من وجه واحد في زمان واحد وانه محال **الحجة الرابعة عشرة**
العالم بمضادة السواد للبياض لابد وان يكون هو بعينه عالما بها ولا معنى للعلم الا حصول صورة المعلوم
في العالم والعالم بمضادتها لابد وان يحصل فيه ماهيتاهما فلو كان محل هذا العالم جسما او جسمانيا
لزم اجتماع الضدين في الجسم الواحد وانه محال **الحجة الخامسة عشرة** كل جسم قبل صورة فانه لا يمكنه
قبول صورة اخرى من جنسها الا بعد زوال الاولى فان السمع اذا قبل نقشا لا يمكنه ان يقبل نقشا اخر
الا بعد زوال الاول والنفس بخلاف ذلك فانها اذا قبلت صورة عقلية وتقيدت تلك الصورة فيها
ازدادت بها قوة على تصور سائر المعقولات من غير فساد الاولى وكلما كانت الصور العقلية اكثر
كانت القوة على قبول غيرها اقوى فالنفس ليست جسما ولا جسمانية **الحجة السادسة عشرة**
جميع اعضاء الحيوان ظاهرا كان او باطنا آلة يستعملها لغرض ولذلك يضيف الانسان كل واحد منها
الى نفسه فنقول يدي ورجلي ودماغي وقلبي فلابد من شيء اخر يكون هذه الاشياء آلات له وهو
المطلوب فهذا جملة الادلة المذكورة في هذه المسئلة **اما الحجة الاولى** فالاعتراض عليها
الا نسلم ان العلم لو كان جسما او في المتحيز لاقتضى قوله لان المتحيز منقسم والحال في المنقسم منقسم قلنا
لا نسلم ان المتحيز منقسم وبيانه ما مر في مسئلة الجزء وان سلمنا ذلك لكن لا نسلم ان الحال في المنقسم
منقسم باربع صور **قوله** النقطة عرض حال في الخط الحال في المسطح الحال في الجسم وهو باطل فان انقسام
الجسم في جميع الجهات انقسامها كذلك **لانا نقول** لا نسلم ان النقطة امر وجودي وان سلمنا

ذلك لكنها غير حالة في الجسم حلول السريان وبحثنا انما ارجعنا انقسام المحل اذا
كان الحلول على نعت السريان **لانا نجيب** عن الاول بانا قد دللنا فيما تقدم على كون النقطة
امرا ثبوتيا وعن الثاني بانكم اذا عقلتم الحلول على وجه لا يجب انقسام المحل
فلم لا يجوز ان يكون حلول العلم في الجسم على ذلك الوجه **ب** الاضافة عندهم معنى ثبوتي مع انا نعلم
بالضرورة استحالة انقسامها لانقسام محلها فانا نعلم بالضرورة انه لا يمكن ان يقال ثلث
الابوة قايم بثلث بدن الاب وربعها بربعه **ج** التوهم قوي جسمانية مع استحالة الانقسام
عليها والا كان بعضها متعلقا ببعض متعلقها على ما مر فلكون الصداقة نصف وثلث وهو غير
معقول **د** الوحدة عرض جسماني مع استحالة الانقسام عليها والنقطة اقوى من هذا العرض
وان سلمنا انه يلزم انقسام العلم فلم لا يجوز ذلك اما **الذي احتجوا به** اولا فنقول لا نسلم
ان ينقسم العلم بالشيء الى اجزاء كل واحد منها علما بذلك الشيء قوله يلزم ان يكون الجزء مساويا للكل
قلنا يلزم ان يكون الجزء مساويا للكل في الماهية او في جميع العوارض والاول مسلم ولا امتناع فيه
لان جزء الجسم البسيط مساو للكل في تمام الماهية والثاني ممنوع اللهم الا ان يقيموا دلالة
على ان جزء العلم اذا كان متعلقا بكل ما تعلق به كلية العلم فانه يستحيل ان يكون مخالفا له في
شيء من العوارض ولكنهم الى الآن ما فعلوا ذلك وان سلمنا ان جزء العلم لا يجوز ان يكون متعلقا
بكلية ذلك المعلوم لكن لم لا يجوز ان يحصل عند اجتماع تلك الامور التي كل واحد منها غير
متعلق بذلك المعلوم امر واحد متعلق بكلية ذلك المعلوم بيانه ان العشرة هيئة واحدة
حاصلة لمجموع ما فيها من الوحدات فاما الا ينقسم تلك العشرة بانقسام معروضها وهو مجموع
تلك الوحدات فحينئذ يبطل قولهم الحال ينقسم لانقسام المحل او ينقسم فكل واحد من اجزائها
كان مساويا لها لزم ان يكون الجزء مساويا للكل وهو محال وبتقدير تسليمه يبطل كلامهم واما
الا يكون فحينئذ يحصل عند اجتماع تلك الامور هيئة العشرية التي تخالف كل واحد منها واذا
تعقل ذلك هنا فلم لا يعقل مثله في العلم وبهذا الوجه يعترض على ما ذكروه ثانيا واما
الذي استدلوا به ثالثا فنقول لم لا يجوز ان يكون انقسامها الى جزء متشابه غير في الماهية
قوله انها على هذا التقدير لا تكون صورة مجردة قلنا قد بينا في باب العقل ان الذي يقال

من ان الصور العقليه صور مجرده كلام مجازى لا حقيقه له اصلا الا ان يكون المراد انها علم متعلق
بمعلوم كلى وذلك مما لا ينفعكم وان سلمنا كون الصور العقلية مجرده لكن هذا الوجه لو صح
لكان مستقلا بالافاده بعلم كلى المطلوب فان الصوره العقليه سواء انقسمت وسواء كان انقسامها
الى جزئين متشابهين في الماهيه او مختلفين فيها يصح ان يقال انها لو كانت جسمانيه لما كانت مجرده
لانها تكون مقارنه للمقدار والشكل والوضع فلا تكون مجرده والا لم يكن مشتركا
فيها فوجب الا تكون جسمانيه وهذا هو المحذور الثاني وحينئذ يصير جميع ما ذكروه من التقسيمات
ضايعا وان سلمنا ان الصور العقليه لا يمكن ان تكون حالة في الجسم فلم لا يجوز ان تكون حاله
في النقطه واما الذي استدلوا به اولا من ان نقطه لو قبلت صورة عقليه لقبلها
كل نقطه ولو كان كذلك لانصف كل النقط بما قلنا اما الاول فممنوع لاحتمال اختلاف النقط
في ماهياتها لان الذي يقال النقطه شيء لا جزء له رسم فان الشيئيه خارجة عن الماهيه و
لا جزء له عدمي فاذن لا بد هناك من ماهيه موصوفة بهذين الوصفين والمختلفات في الماهيه
يجوز اشتراكها في لازم واحد واذا كان كذلك فمن الجايز ان يكون ماهيه كل نقطه مخالفه
لماهيه النقطه الاخرى وان كانت باسرها مشتركه في اللازمين المذكورين وان سلمنا اشتراكها
في تمام الماهيه لكن لم لا يجوز ان يقال شرط كون النقطه قابلة لصفه كون الجسم الذي حلت تلك
النقطه فيه على صفة خاصة فعند زوال تلك الصفه عن ذلك الجسم زال شرط كون النقطه قابلة
لتلك الصفة فلا جرم لا تبقى قبولها وان سلمنا تساوي النقط باسرها في ذلك لكن انما يلزم من حصول
القابل حصول الاثر اذا كان المبدا الفاعل على سبيل الايجاب اما اذا كان مختارا فلا واما الذي استدلوا
به ثانيا من ان النقطه طرف والطرف اما يحل فيها طرف الشيء الحال في المطروف قلنا
ما الدليل على هذه المقدمة ثم انها منقوضة على مذهبكم فان الجسم الملون المضيء يكون سطحه
موصوفا باللون والضوء دون عمقه مع ان السطح طرف فقد استقل الطرف هنا بالقابليه
واذا جاز ذلك فلم لا يجوز مثله في مسئلتنا **واما الحجة الثانية** فلا اعتراض عليه انا لا نسلم
ان المعقول يجب حصول ماهيته في العاقل على ما مر وان سلمنا ذلك لكنا نقول الصورة
الكليه اذا حصلت في النفس التي يثبتونها لا تكون كليه ولا مجرده عن العوارض لانها صورة

تشخصيه موصوفة بعوارض تشخصيه اعني حلولها في تلك النفس وحدوثها في وقت معين
وعدم قيامها بنفسها الى غير ذلك من المشخصات فبطل قولكم الصور العقلية كليه
لا يقال المعنى بكونها مجرده ان تلك الصور نظرا الى ماهيتها مع قطع النظر عن العوارض
التي ذكرتموها مجرده **لانا نقول** فلم لا يجوز ان يكون تلك الصورة حالة في الجسم ثم انها
تكون مجرده على معنى انها بالنظر الى حقيقتها مع قطع النظر عن العوارض العارضة لها بسبب
حلولها في الجسم مجرده عن جميع العوارض **واما الحجة الثالثة**
فالاعتراض عليها لا سلم ان القوة العاقلة تقوى على الفعل اصلا فضلا عن ان يقال انها تقوى على
افعال غير متناهيه لان التعقل عبارة عن قبول النفس الصور المعقليه وهذا انفعال لا فعل
والانفعالات الغير المتناهية جايزة على الجسمانيات كما في النفوس الفلكيه وهيولى الاجرام العنصريه
وان سلمنا قوتها على الفعل لكن ما الذي تريدون بقولكم القوة العاقلة تقوى على افعال
غير متناهية ان عنيتم انها تقوى على ان يفعل في وقت الواحد افعالا غير متناهية فهو
باطل بل نحن نجد من انفسنا انه يصعب علينا توجيه الذهن نحو معلومات كثيرة دفعة
واحدة وان عنيتم انها لا تنتهي الى حد لا تكون قادرة بعد ذلك على الفعل فلا مرء القوى
الجسمانية ايضا كذلك فان القوة الخيالية لا تنتهي في تصور الاشكال الى حد لا تقوى
على تصور اشكال اخر بعد ذلك وكذا الطبيعة الارضية لا تنتهي في التسخين الى وقت لا تقوى
على التسخين بعده ولا جواب لكم عن ذلك الا قولكم ان هذه القوى متى كانت باقية
كانت قويه على الافعال لكنه يجب انتهاؤها الى العدم لا محالة واذا كان كذلك فلم لا يجوز
ان يقال القوى العاقلة تقوى على هذه التصورات لا الى نهاية على معنى انها متى كانت باقية قويه
على الفعل وان كان يجب انتهاؤها الى العدم وان سلمنا انها تقوى على افعال غير متناهية
فلا نسلم ان القوى القويه على افعال غير متناهية لا تكون جسمانية وقد مر الكلام فيه في باب العلة
وان سلمنا ذلك لكن دليلكم منقوض بالنفوس الفلكية فانها عندكم قوى جسمانية مع انها قويه
على تحريكات غير متناهية **لا يقال** النفس وان كانت جسمانية الا انها لما يفيض عليها
من تاثير العقل المجرد صارت قوية على افعال غير متناهية والحاصل انها لاجل تاثرها

على الفعل

دايما فى العقل يمكنها ان يفعل افعالا غير متناهية **لانا نقول** ان جاز ذلك فلم لا يجوز فى النفوس الناطقة ان تكون جسمانية الا انها لدوام فيض المفارقات عليها تقوى على افعال غير متناهية **واما الحجة الرابعة** فالاعتراض عليها انا لا نسلم ان التعقل نفس حصول المعقول للعاقل على ما مر بيانه بل هو عبارة عن حالة اضافية فتارة تحصل تلك الحالة الاضافية للقلب والدماغ مع نفسها فيحصل الشعور لهما بنفسها وتارة لا تحصل فلا يحصل ذلك الشعور وان سلمنا ذلك لكن لم لا يجوز ان يقال ادراك القلب والدماغ لنفسها لحصول صورة اخرى قوله يلزم اجتماع المثلين قلنا هذا ركيك لان كل احد يعلم بالضرورة ان الصورة الحالة فى النفس من الانسان ليست مماثلة له من كل الوجوه وكيف يمكن ان يقال العرض الحال فى المحل الذى لا يمكن ان يحس ويشار اليه مثل الانسان المحسوس القايم بنفسه وان سلمنا تماثلهما لكن فى الماهية فقط او فيها وفى جميع العوارض **حالة ج** **ع** بيانه ان الصورة العقلية الاولى فى مادة القلب وهى جزء ماهيته الموجودة فى الخارج واما الصورة الثانية فحالة فى القوة العاقلة الحالة فى القلب والقلب يكون غنيا عن تلك الصورة فى ماهيته ووجوده واذا كان كذلك فقد اختصت كل واحدة من هاتين الصورتين بما ليس للاخرى فلا يلزم ارتفاع الامتناع وان سلمنا ذلك لكن دليلكم يقتضى ان تكون النفس عالمة ابدا بجميع صفاتها مثل كونها حادثة باقية مستعدة للتعقلات والالام واللذات العقليين فان تعقلها لهذه الامور ليس بحضور صورة اخرى منها فيها والا لزم اجتماع المثلين بل النفس حضورها فيلزم حضور ادراك هذه الامور دايما **واما الحجة الخامسة** فالاعتراض عليها ان نتعقل القوة العاقلة لذاتها حالة اضافية فلا يلزم من وجودها اجتماع المثلين وان سلمنا ذلك لكن لم لا يجوز ان يكون تعقلها ذاتها بحدوث صورة اخرى وتقرير هذا الكلام قد مر وايضا فهى منقوضة بالبهايم فانها تدرك انفسها مع انكم لا تثبتون لها انفسا ناطقة **واما الحجة السادسة** فالاعتراض عليها ان نقول بما المعنى تقول لكم القوة العاقلة غنية فى فعلها عن الالة ان عنيتم ان الانسان يمكنه ان يعلم ذاته ويعلم بالمعلومات وقلبه ودماغه فلم قلتم انه يلزم من عليه هذه الاشياء الا يكون القوة العاقلة جسمانية وان عنيتم به شيئا اخر فلا بد من بيانه وان سلمنا ذلك فلم قلتم ان ما يكون غنيا فى حكم من احكامه عن الجسم وجب

ان يكون غنيا فى ذاته عنه لاحتمال ان يكون ذاته واجبة للحلول فى الجسم ثم انها وحدها تكون متعقلة بالمعلومات **واما الحجة السابعة** فالاعتراض عليها انا لا نسلم ان القوة العاقلة تقوى بعد الاربعين نعم انها تحفظ ما حصلت قبله ذلك وذلك لا يستلزم اليبس وان سلمنا ذلك لكن لم لا يجوز ان يقال المزاج الحاصل زمان الشيخوخة اوفق للقوة العاقلة من ساير الامزجة فلا جرم قويت القوة العاقلة حينيذ وان سلمنا ذلك لكن دليلكم منقوض بتخيلات الشيخ وتفكراته فانها اصح مما للشباب مع انها بقوى جسمانية فان منعوا هذه الصورة منعنا ما ذكروه فى القوة العاقلة **واما الحجة الثامنة** فالاعتراض عليها ان كلال القوى الجسمانية عند كثرة الافعال لا يدل على كونها جسمانية وعدم كلال القوة العاقلة لا يدل على كونها غير جسمانية اما الاول فلان من الجايز ان تكون قوة الابصار والسمع مجردة الا انها تحتاج فى فاعليتها الى الالات الجسمانية فكثرة الافعال تضعف تلك الالات فلا جرم تضعف الفعل واما الثانى فلان ذلك انما ينفع لو ثبت انه كلما كان كلال البدن اتم كانت قوة القوة العاقلة على ادراك المعقولات اتم لكن ذلك ممنوع نعم من المحتمل ان تكون القوة العاقلة اقوى من سايرالقوى الجسمانية فلا جرم سبق قوته بعد ضعفها **واما الحجة التاسعة** فالاعتراض عليها انا لا نسلم ان القوة الجسمانية لا تقوى على ادراك الاشيا الحقيرة بعد ادراكها للاشيا العظيمة فانا حال ما نتخيل البحر نتخيل الذرة وان سلمنا ذلك لكنه انما يدل على ان القوة العاقلة اقوى من غيرها ولكن يحتمل ان تكون كذلك وان كانت جسمانية لكنها اقوى من غيرها **واما الحجة العاشرة** فالاعتراض عليها انه كما يمتنع ان يكون محل هذه الصورة الخيالية جسما او جسمانيا فكذلك يستحيل ان يكون محلها جوهرا غير جسمانى لوجهين فالا معنى للطويل الا ما حاذى فيه الطول فلو حلت المقادير فى النفس لكانت منعدة ويكون جسما هذا خلف وتمام تقريره فلان **ب** اذا تصورنا مربعا مختلفا مربعا متساويين فلو كان محل هذا التخيل جوهرا مجردا لزم اجتماع المثلين وهو محال واما الحق فيه فسيأتى **واما الحجة الحادية عشرة** فالاعتراض عليها ان نقول لم لا يجوز ان يكون فى بدن كل انسان اجزاء اصلية باقية من اول العمر الى اخره والذى ذكروه فى ابطال هذا الاحتمال انما يتم لو لم ينقل

بالفاعل المختار فما مع القول به فلا يستمر **واما المحة الثانية عشرة** فهي معارضة بانا لو جعلنا
الموصوف بجميع الادراكات النفس لا البدن لزمنا القول بان البدن ليست له قوة حساسة وانه لا يدرك
الالم واللذة وهو مكابرة **واما المحة الثالثة عشرة** فالاعتراض عليها انه لا يجوز ان يكون قيام العلم
باحد جانبي القابل مانعا من قيام الجهل بالجانب الاخر والمحال اللازم من هذا الفرض لا من كون هذه
الصفات جسمانية ثم انها منقوضة بالشهوة والنفرة والالم واللذة فانها اعراض جسمانية مع انه
يصح اتصاف احد نصفي القابل بضد ما اتصف به النصف الاخر منها **واما المحة الرابعة عشرة**
فالاعتراض عليها انها مبنية على ان العلم لا يحصل الا عند حصول ماهية المعلوم وذلك مما ابطلناه
وعلى انها توجب اجتماع الضدين في النفس فان جوزوه هناك فلا يجوز ايضا اجتماعهما في الجسم
واما المحة الخامسة عشرة والسادسة عشرة فهما اقناعيتان ضعيفتان جدا فهذا جملة الكلام على
هذه الوجوه وظهر ان شيئا منها لا يفيد القطع باثبات النفس **واقوى** ما يمكن ان يحتج به المشهورون
امران **فاحد** ان كل احد يعلم ذاته المخصوصة المتميزة عن كل ما عداه علما ضروريا والجوهر الذي ليس
بجسم ولا جسماني غير معلوم بالضرورة بل لا يحصل الا لاذكياء بعد التدقيق والممارسة الكثيرة و
المعلوم بالضرورة غير ما ليس بمعلوم بالضرورة فاذن الهوية التي اليها يشير كل انسان بقوله انا
لا يجوز ان يقال انها موجودة غير جسم ولا جسماني **ب** المدرك للجزئيات هذا البدن فيكون المدرك
للكليات ايضا البدن اما الاول فلانا نعلم بالضرورة انا اذا المسنا ما صبغنا النار فان في الاصبع
قوة لامسة وانه ليس كالجماد الذي لا خبر عنده من هذه المدركات والالام واللذات واما الثاني
فلانا اذا المسنا النار المشخصة علمنا انها نار فقد حكمنا بالكلي على الجزئي والحاكم على الشيئين لا بد
وان يكون مدركا لهما فالمدرك للكلي والجزئي واحد لكن المدرك للجزئي البدن فالمدرك للكل هو البدن ايضا
ايضا فالبدن اذن هو الذي السامع البصير المتفكر المتخيل العاقل الفاعل وهذا هو المعنى بقولنا
الانسان هو هو فلو ثبت بعد ذلك جوهر اخر غير جسم ولا جسماني لم يكن ذلك مما دخل مطلوبنا
من هذه المسئلة **والاعتراض** على الاول انه لا نزاع في ان كل واحد يعلم هويته المخصوصة بالضرورة
ولكن من حيث انها موجود متميز عن سائر الموجودات فاما ان يعلم بالضرورة ماهية تلك الهوية
المخصوصة فذلك ممنوع **وعلى الثاني** ان من الناس من منع ان يكون البدن قوة مدركة فان سلمنا

يكون ذلك التعلق تعلق العاشق بمعشوقه عشقا لا يتمكن العاشق بسببه من مفارقة معشوقه
ما دامت مصاحبته ممكنة **ج** **وان صاحب الادراكات الكلية والجزئية هل هو النفس**
ام لا المشهور ان صاحب الادراكات الكلية النفس فقط وصاحب ادراكات الجزئية القوى البدنية
فقط وعندنا ان النفس مدركة للامرين لوجوه خمسة **فا** يمكننا ان نحكم على زيد بانه انسان وهذا
تصديق وصاحب التصديق لا بد وان يكون هو بعينه متصورا للموضوع والمحمول فهناشيء واحد
مدرك هذا الشخص وهو جزئي والانسان هو كلي حتى يمكنه حمل احدهما على الاخر لكن صاحب
الادراكات الكلية النفس فصاحب الادراكات الجزئية ايضا النفس **ب** المدرك للجزئيات يدرك
للكليات ومدرك الكليات النفس فمدرك الجزئيات ايضا النفس بيان الاول ان ادراك التي لا يمكن الا
بادراك اجزائه فاذا ادركنا هذا السواد فقد ادركنا اجزاءه لكن هذا السواد مركب من السواد
ومن ذلك التغير فالمدرك لهذا السواد مدرك للسواد والسواد طبيعة كلية فالمدرك للجزئي مدرك للكلي
لا يقال اذا ادركنا هذا السواد فالقوة الباصرة لم تتعلق بماهية السواد وانما تعلقت بمجرد
ذلك التغير **لانا نقول** هذا مكابرة فان الامر لو كان كذلك لما ميزنا بالبصر بين السواد والبياض
فان المدرك اذا لم يكن الا التغير والموصوف بالسواد وجب الا يقع التشعور بالبصر بين هذه الماهيات
واما ان مدرك الكليات النفس فهو متفق عليه **ج** احد العلوم الضرورية كون الانسان عالما بالمه
ولذته وبكونه سامعا للاصوات مبصرا للالوان واذا كان الانسان عبارة عن النفس فقط وجب ان
تكون النفس مدركة لهذه الامور **د** تعلق النفس بالبدن تعلق التدبير على ما مر ثم نعلم بالضرورة
ان الواحد منا اذا اراد ان يحرك يده فانه لا يريد تحريك يد مطلق بل يريد تحريك ذلك البدن الذي
له لكن اراد تحريك ذلك البدن لا يتحقق الا بعد الشعور بذلك البدن فلو لم يكن النفس مدركة للجزئيات
لم يكن شاعرة بذلك البدن فما كان يمكنها تدبيره وفساد التالي يدل على فساد المقدم **ه**
عند هم التخيل لحصول صور المتخيل في الخيال ثم انا نتخيل بحرا وجبلا فيلزم انطباع الصور العظيمة
في المحل الصغير وهو محال **واحد** **الحق المكونون** بامور عامة وخاصة **اما العامة** فاربعة
كما ان البديهة حاكمة بان اللسان غير مبصر والعين غير ذائقة فهي ايضا حاكمة بان اللسان ذائق والعين
مبصرة ولو جعلنا كل هذه الادراكات للنفس لزمنا تعطيل هذه الاعضاء عن هذه القوى **ب**

لا يكون خ

والتغير م

الافه اذا حلت بعضو من هذه الاعضا بطلت الافعال او ضعفت او تشوشت وذلك ظاهر
ج الحواس الخمس الظاهرة والحواس الباطنة فالتجارب الطبيه دالة بان الآفة متى حلت
البطن الاول اختل التخيل فاذا حلت البطن الاوسط اختل التفكر وان حلت البطن المؤخر
اختل التذكر فعلمنا اختصاص هذه القوى بهذه المواضع ج لو كانت هذه الادراكات بالنفس
الناطقة لكان لسائر الحيوانات انفس ناطقة لان لها هذه الادراكات والتالى مستبعد
فالمقدم مثله ج اذا احسسنا بالجسمانيات فلابد وان ترتسم فينا صورها ومقاديرها
والمجرد يستحيل ان ينطبع فيه الجسمانيات فمحل هذه الصور لابد وان يكون جسمانيا واما
الوجه الخامسة فقد احتجوا على كون الادراكات الظاهرة جسمانية بانه لو كان المدرك
للمحسوسات الظاهرة هو النفس لوجب الا يتوقف الاحساس بها على حضورها حتى يكون
الابصار القريب والبعيد والمحجوب وغيره واحدا الا ان التالى جوهر غير جسمانى فيمتنع ان يكون
لها قرب وبعد من الاجسام واحتجوا على ان التخيل بقوة جسمانية بامور ثلثة فا اذا
تخيلنا مربعا نجتمعا بمربع منساو بين فلا شك انه يتميز كل واحد من المربعين اللذين على الطرفين
عن الاخر فى الخيال وذلك الامتياز ليس للماهية ولا الى لوازمها لانا فرضناها متساويين فى الماهية
فلابد وان يكون للعوارض المفارقة فاختصاص كل واحد منهما بذلك العارض المفارق ليس فى الوجود العارض ص
الخارجى لان التخيل قد لا يكون موجودا فى الخارج بل فى الذهن ثم ان كان محل احدهما المربع هو
بعينه محل الاخر استحال ان يختص احدهما بعارض غير حاصل للاخر وان لم يكن كذلك فلابد وان يكون
محل تلك التخيلات جسما حتى يكون الجانب الذى هو محل احدهما غير الجانب الذى هو محل الاخر
ص الصورة الخيالية مع تناهيها فى النوع قد يكون بعضها اعظم من البعض كما اذا تخيلنا مربعات
بعضها اعظم من بعض فذلك التفاوت ليس للماخوذ عنه فان تلك المتخيلات قد لا تكون موجودة
اصلا فلابد وان يكون للاخذ وهو ان تكون الصورة تارة تنتسم فى جزء عظيم فتكون عظيمة واخرى
فى جزء صغير فتكون صغيرة ج ليس يمكننا ان نتخيل السواد والبياض فى شبح خيالى واحد
ويلزمنا ذلك فى جزئين ولو كان محل الجزئين واحدا لكان لا فرق بين المتغايرين والممكن فاذن الجزءان متباعدان
فى جزء من المحل واحتجوا على ان الوهم قوة جسمانية بان المدرك لصداقة هذا الشخص مدرك

هذا الشخص لا محالة والمدرك لهذا الشخص قوة جسمانية فالمدرك لصداقة هذا الشخص قوة
جسمانية واما القوة الشوقية اعنى الشهوة والغضب فلم يذكروا فيها شيا واما القوى المحركة
فلانها عبارة عن كيفية حاصلة فى الاعصاب والعضلات ولا شك فى كونها جسمانية ص
والاعتراض على الحجة الاولى انا لا نسلم ان فى العين قوة باصرة وفى اللسان قوة ذائقة و
الرجوع الى الاعتقاد الجمهورى غير معتبر فى الحكمة وايضا فالناس لا يقولون تكلم اللسان
وابصرت العين بل يقولون تكلمت باللسان وابصرت بالعين وذلك يدل على اعتقادهم بنسبة
هذه الافعال الى النفس لا الى الجوارح وايضا فلم لا يجوز اثبات هذه القوى للبدن مع انا
نثبتها للنفس ايضا على ما مر بيانه وعلى الثانية انه لا يلزم من اختلال افعال مخصوصة
عند اختلال اعضا مخصوصة حلول مبادى تلك الافعال فى تلك الاعضا لاحتمال ان يكون
تلك الاعضا آلات وشرايط ● وعلى الثالثة انه لا يلزم من قولنا النفس الناطقة مدركة للجزئيات
ان يكون كل مدرك للجزئيات نفسا ناطقة وان سلمنا انه يلزم ذلك لكن لا نسلم انه ليس للحيوانات
انفس ناطقة وعلى الرابعة انه بنا على ان الادراك لا يتحقق الا مع انطباع الصورة وقد ابطلناه
وان سلمنا ولكن كما يستحيل انطباع المقادير فى المجرد فكذلك يستحيل انطباع العظيم فى الصغير
بل هذا ابعد لانهم زعموا ان الحصول لا مقدار لها فى ذاتها مع انها محل المقادير وعلى الخامسة
انه ليس بمستبعد ان يكون العين آلة للنفس فى الابصار فلا جرم كان قرب المبصر من العين
فى حصول الادراك لها وعلى السادسة انا بينا ان الصور التى تعقلها وتخيلها لا بد
تكون موجودة فى الخارج اما وجودا قايما بالنفس وهو المثل الافلاطونى او
او الافلاك لم يمتنع للنفس التفات اليها فتدركها واذا كان ذلك محتملا
تعين المصير اليه وان كان فى قلب واحد نفر من هذا المذهب فعليه بالتا
محل هذه الصورة مجردا فقد بطل ان يكون دماغ الانسان وقلبه
على السابعة والثامنة وعلى التاسعة انه ان كانت القوة المتعلقة
ايضا بهذا الشخص لم تكن اقامة الدلالة على ان القوة المتعلقة
المتعلقة بصداقة هذا الشخص وان لم يكن كذلك لم يلزم من كون القوة

حوله على اعراض
فانه كما بطل ان يكون
محلها وهو الاعراض
قة هذا الشخص متعلقة
شخص غير القوة
نة بهذا الشخص

جسمانية كون القوة المتعلقة بصداقة هذا الشخص جسمانية ٥ **في ان النفوس البشرية**
واحدة في النوع ام لا انا وان كنا لا نقطع باختلافها في النوع لكن الاغلب على الظن ذلك
والدليل عليه انا نجد الناس مختلفين في الاخلاق كالخيرية والنذالة والرحمة والقسوة والعفة
والفجور فذلك ان كان لاختلاف النفوس في ماهياتها فهو المطلوب وان كان لاختلاف
الآلات البدنية مثل ان يقال الدم مزاجه اكثر حرارة كان اكثر تهتكا واذكى فهما والذي
مزاجه ابرد فبالعكس وهذا باطل لانا نرى تخصيص متقاربين في المزاج غاية المقاربة
بمتباينين غاية التباين في الرحمة والقسوة والكرم والبخل والعفة والفجور وليس ذلك
للتعلم من المعلم ومشاهدته من الابوين فربما اتفق اجتماع الاسباب الخارجة كلها للعفة
ويكون الانسان ميالا بجبلته الى الفجور وبالعكس فربما كان الابوان في غاية الخسة والسقوط
والولد في غاية الشرف وكذا القول في سائر الاخلاق ولانا نرى الذكاء في حار المزاج وبارده ورطبه
ويابسه بل الواحد قد يسخن مزاجه جزءا ثم يبرد بعد ذلك وهو باق على خلقه النفساني وبلادته
او ذكائه ولو كان ذلك بالمزاج لاختلف عند اختلاف حال المزاج **واجود ما يمكن**
ان يحتج به من اثبت الحادها انها لو كانت مختلفة بعد اشتراكها في كونها نفوسا انسانية
لكانت متركبة من الجنس والفصل لكن ذلك محال لان التركب من خواص الاجسام **والجواب**
المعتمد بكونها نفوسا بشرية انها جواهر ليست اجساما ولا جسمانية وهي قوية على الادراكات
الكلية ومدبرة للابدان الانسانية وكل ذلك من اللوازم الخارجية فلعل النفوس متخالفة
بتمام ماهياتها ومتشاركة في هذه اللوازم وذلك يقتضي تركب ماهياتها وان سلمنا
ذلك لكن لا سلم ان التركب لا يعقل الا في الاجسام نعم كل جسم مركب اما كل مركب جسم
فلا الا بالدليل واعلم انا اذا اعترفنا باختلاف النفوس في ماهياتها فهل يجوز ان نفس كل
انسان مخالفة بالماهية لجميع النفوس حتى يكون كل واحد من تلك الانواع فانه لا يوجد الا
في شخص واحد او قد يوجد نفوس متساوية في تمام الماهية فالامر فيه غير معلوم ٥
٥ **في نسبة النفوس الى الابدان** لكل بدن نفس وبالعكس فما تعلق النفوس
الكثيرة بالبدن الواحد **فقد احتجوا** على ابطاله بان الانسان ليس الا النفس وكل انسان نجد
ذاته ذاتا

واحدة لا ذاتين فاذن ليس فيه الا نفس واحدة **والجواب** ان يقول اذا اردتم بالانسان
الا النفس فكل نفس تجد نفسها نفسا واحدة لانها تثنى واحد ولا خبر عندها من غيرها
فلا جرم كل انسان يدرك ذاته ذاتا واحدة لانه لا معنى للانسان الا النفس وكل نفس تجد
نفسها واحدة وذلك لا يمنع من تعلق نفسين بجسد واحد واما تعلق النفس الواحدة
بالبدنين فقد احتجوا على بطلانه بانه يلزم اما ان يكون احد هما محلوما للاخر بجملته
مجهولا للاخر ولا شك في فساده **والجواب** ان يقول هذا يدل على ان كل انسانين
يعلم احدهما ما لا يعلمه الاخر فان نفس احدهما مغايرة لنفس الاخر فما الموقال قائل الا يجوز
ان تتعلق نفس واحدة ببدنين ويكون كل ما يعلمه احدهما يعلمه الاخر فذلك لا يبطل ما ذكرتموه
٥ **في حدوث النفس** احتج ارسطو عليه بان النفس لو كانت موجودة
قبل البدن لكانت اما واحدة او كثيرة والاول باطل لانها بعد التعلق بالبدن ان بقيت واحدة
كان لجميع الناس نفس واحدة فكون كل ما علمه انسان علمه كل انسان وهو باطل وان انقسمت
فهو محال لان الانقسام من خواص الاجسام والثاني باطل لان الكثرة لا تحقق الا عند امتياز كل واحد
منها بما لا يحصل للاخر لكن ذلك الامتياز ليس بالماهية لان النفوس لما كانت متحدة
بالنوع كانت متساوية في جميع الذاتيات واللوازم وما عدا هذه الامور من خواص الشيء يصفه دون
ماهيته انما يكون بسبب المادة وعلاقة النفس البدن فقبل تعلق النفس بالبدن لا مادة
للنفس فيستحيل ان يعرض لها عارض خاص ولما بطل الكثرة بالاتحاد والتعدد بطل
القول بقدم النفوس **والاعتراض** لم لا يجوز ان يقال انها قبل البدن كانت متحدة
ثم انقسمت قوله الانقسام من خواص الاجسام قلنا الذي ثبت بالدلالة ان كل جسم منقسم
والموجبة الكلية لا تنعكس كلية الا لدلالة منفصلة وان سلمنا انها كانت متحدة فلم قلتم
ان التعدد لا يتحقق الا عند اختصاص كل واحد من تلك الاعداد بما ليس للاخر وقد مر الكلام
فيه في باب التعيين وان سلمنا انه لا بد من امر فلم لا يجوز ان يكون كل واحد من النفوس مخالفا
بتمام الماهية لغيره او ان كان مساويا في بعض الذاتيات لكن كل واحد منها ممتاز عن الاخر بفصل
مقوم على ما تريانه وان سلمنا فساد هذا القسم لكن لم لا يجوز ان يكون الامتياز بالعارض المفارق

قوله هذا انما يكون بالمادة قلنا لا نسلم فان مادة كل جزء من الارض مساوية لمادة الجزء الاخر منها فامتيازها ان كان لمادة اخرى لزم التسلسل وان كان لامتياز الاعراض الحالة فيها لزم الدور وان سلمنا ذلك لكن لم قلتم انه لا مادة قبل هذا البدن فان النفس قبل تعلقها بهذا البدن كانت متعلقة ببدن اخر الى البداية وهذا الاحتمال لا يبطل الا بابطال التناسخ وسياتي الكلام فيه ان شاء الله تعالى وان سلمنا صحة دليلكم لكنه يقتضي الا تبقى النفوس بعد المفارقة لانها لو بقيت لكانت اما متحدة وهو محال لاستحالة اتحاد الاثنين او متكثرة فلا بد من تميز وليس ذلك بالذاتيات ولا بالعوارض اللازمة ولا بالمفارقة لان ذلك انما يكون بسبب المادة ولا مادة الا البدن فبعد المفارقة عن البدن لا مادة **لا يقال** لم لا يجوز ان يكون ذلك الامتياز لشعور كل واحد منها بذاته الخاصة **لانا نقول** هذا الشعور اما ان يكون ذات النفس او صفة لازمة لها او صفة مفارقة وقد نبهنا على ابطال هذه الاقسام بابطالها فالقسم الذي ذكرتموه ان لم يرد على هذه الاقسام كان ابطالها ابطالا له وان زاد عليها كان ذلك قدحا في انحصارها وهو يبطل اصل دليلكم وان سلمنا ان ما ذكرتموه يقتضي حدوث النفوس فهنا ما يقتضي قدمها وهي انها لو لم تكن لم يكن ابدية لان كل كاين فاسد لكنها ابدية على ما سياتي فهي ازلية **الجواب** قوله لم لا يجوز ان يكون النفوس واحدة ثم تكثرت قلنا قبل التعدد اما ان يكون هوية كل واحد من النفوس حاصلة او لا يكون فان كان الاول كانت متعددة قبل البدن لانه لا معنى للتعدد الا امتياز كل واحد من اعداده بهويته الخاصة وان كان الثاني كان كل واحد منها من حيث هو هو حادثا وهو المطلوب قوله لم قلت التعدد يستدعي اختصاص كل واحد من الاعداد بصفة قلنا مر الكلام فيه في باب التعيين قوله لم لا يجوز ان يكون النفوس متخالفة بالماهية قلنا هذا هو المقام الصعب في هذه الحجة لكن الاغلب على الظن ان النفوس وان كانت متخالفة لكنه قد يوجد شخصان منها تحت نوع واحد وذلك يكفي في المقصود قوله لم قلت ان الامتياز بالعرض المفارق للمادة قلنا مر الكلام فيه قوله هذه الدلالة مبنية على فساد التناسخ قلنا هب ان الامر كذلك لكنا نبطله بما لا يكون مبنيا على حدوث النفس قوله هذا يقتضي الا تكون النفوس ابدية قلنا الفرق ان كل واحد منها

لما تشخصت بسبب البدن لزم تشخيص كل واحد منها شعوره بشخصية العين ثم ان ذلك الشعور يبقى بعد المفارقة فلا جرم يبقى الامتياز اما قبل الابدان فلا بد من ميز اخر حتى تحصل التعين ثم يترتب عليه الشعور بالتعين وذلك الميز ليس هو هذا الشعور المتاخر فلا بد من قسم اخر وقد ابطلناه فظهر الفرق قوله كل ابدي ازلي قلنا هذه المقدمة ممنوعة وبالله التوفيق

ز في التناسخ

القائلون بقدم النفوس منهم من اجاز خلوها عن البدن ومنهم من جوزه والاولون هم القائلون بالتناسخ ثم منهم من لا يجوز الانتقال الا الى نوعه فلا جرم انتقال النفس الانسانية الا الى بدن اخر انساني ومنهم من يجوز ذلك الى ابدان حيوانية ومنهم من يجوز ايضا الى الابدان النباتية ومنهم من جوز الى الجمادات وهو لا يسمون انتقال النفس الانسانية الى بدن اخر انساني نسخا والى بدن حيواني مسخا والى النبات فسخا والى الجماد رسخا

والحجة على فساد التناسخ تارة بما لا يبتني على حدوث النفوس واخرى بما يبتني عليه اما الاول فهو ان نفسي لو كانت قبل بدني متعلقة ببدن اخر لكثر انذكر تلك الاحوال التي مرت لان محل العلم والذكر لما كان جوهر النفس وانه باق كان ممتنع الزوال هذه العلوم لكنا لا نتذكر شيئا من احوالنا قبل كوننا في هذا البدن فبطل التناسخ **والقابل** ان يقول لما كان المخرج هو الفاعل المختار فحينئذ لا بد من تجويز ان يكون علم الانسان باحواله الماضية من خلقه واذا كان كذلك لم يجب حصولها لا محالة وبما تحقق ذلك ان خلو الانسان عن تذكر احواله الماضية يوما ويومين ممكن فوجب ان يكون ذلك ممكنا دائما لان ما صح ثبوته في بعض الاوقات صح ثبوته في كل الاوقات **ويقال** للفلاسفة القائلين بالموجب هذا وارد عليكم ايضا مع سؤال اخر وهو انه لم لا يجوز ان يكون تعلق النفس بالبدن بشرط العلم النفس باحوال ذلك البدن وبعد المفارقة لما لم يوجد الشرط لا جرم فقد المشروط واما الثاني فقد قالت الفلاسفة لما ثبت حدوث النفوس والمعلولات المحدثة لا بد من انتهائها الى علل قديمة ولا بد وان يكون حدوثها عن عللها موقوفا على حدوث استعداد القوابل وقابل النفس البدن فاذن حدوث النفس عن عللها متوقف على حدوث الامزجة الصالحة لقبولها فاذن حدوث المزاج علة لان يفيض عن العلة القديمة نفس ناطقة فاذا حدث البدن فلا بد وان يحدث نفس تتعلق به نفس اخرى به على سبيل التناسخ

فلو تعلقت

لزم تعلق نفسين ببدن واحد وهو محال **ولقايل** ان يقول هذه الحجة مبنية على حدوث النفس وسيبين ان الدليل فيه مبني على فساد التناسخ فلو افسدنا التناسخ بالبناء عليه لزم الدور ولين ترك الكلام في هذا المقام فلا نسلم ان المؤثر في حدوث النفوس موجب بل هو عندنا قادر مختار وان سلمنا ذلك لكن لم لا يجوز ان يكون تعلق النفس التناسخية ببدن كذلك البدن اولى من تعلق النفس الحادثة بيانه من وجهين **فا** لم لا يجوز ان يقال نوع كل نفس في شخصه وعلى هذا لا يلزم ان يكون البدن الصالح لنفس صالحا لنفس اخرى فاذا حدث المزاج الصالح للنفس التناسخية لم يصلح لتدبيره الا تلك النفس بعينها فيندفع المحال الذي ذكرتموه **ب** لو سلمنا ان النفوس البشرية متحدة في النوع لكن لا بد وان يختص كل واحد منها بما به يمتاز عن الاخر وذلك المميز لا بد وان يكون مخالفا لما به امتاز الاخر عنه في ماهيته والا افتقر الى مميز اخر واذا كان كذلك كان المجموع الحاصل من ماهية النفس وشخصها تها في احد الشخصين مخالفا للمجموع الاخر فلا يلزم من كون المزاج صالحا لاحدهما صلاحيته للاخر ولين سلمناه لكن النفس الحادثة لا تحدث الا بعد تكون المزاج تماما واما النفس التناسخية فقد كانت موجودة قبل تمام تكون المزاج فلم لا يجوز ان يقال النفس التناسخية تعلقت بوجه ما بذلك البدن المزاج قبل تمام حدوثه واعانت في تكوينه فلما تم كان تعلقها به مانعا من حدوث نفس اخرى عن العقل الفعال وان سلمنا عدم الاولوية ولكنه وارد عليكم لان التوءمين اذا تم مزاجاهما في ان واحد وحدثت نفسان فليس تعلق احدى النفسين باحد البدنين اولى من العكس فاما ان يمنعوا امكانه او يمنعوا وجوده وهو ان يبدن زيد لما تكون فلم كان الحادث حينئذ نفسه دون نفس عمرو او لم حدثت احدى النفسين في احد الزمانين مع ان نسبة الفاعل والقابل في الزمانين معا اليهما على السوا **واما القائلون بالتناسخ** فالفلاسفة منهم عولوا على ان الدورات الماضية غير متناهية فلا بد ان الماضية غير متناهية والنفوس المفارقة عنها باقية الآن لما ستعرف وكل عدد موجود فاما ان يكون شفعا او وترا وعلى التقديرين فهو متناه فالنفوس التي كانت متعلقة بالابدان الغير المتناهية تكون كذلك لا يجعل الامع التناسخ والكلام على اصول هذه الشبهة قدم **واما المليون** فقد عولوا على ان الابدان بالايلام قبيح والله تعالى حكيم لا يفعل القبيح فلا يجوز عقوبة الحيوانات

الا لاجل تكليفها الجناية قبل كونها في هذه الابدان واعلم ان القول بالحسن والقبح بالعقل وبتقدير فالايلام كما يحسن للجناية السابقة فقد يحسن ايضا للعوض اللاحق ح

في ان النفس باقية بعد موت البدن

احتجوا عليه بان كل حادث قبل حدوثه ممكن لحدوثه والا لكان ممتنعا والممتنع لا يوجد فالحادث غير حادث هذا خلف وهذا الامكان لا بد له من محل لانه لو صح العدم عليها لوجب ان يكون هناك ما يوجد فيه ذلك الامكان وليس ذلك هو البدن لان ما يوجد فيه امكان الشيء باق مع وجود ذلك الشيء ووجود النفس لا يحصل مع عدمها الا بد من شيء اخر وهو المادة فلو كانت النفس بحيث يصح عدمها لكان عدمها لها مادة فتكون النفس مركبة وهو محال وبتقدير تسليمه نقلنا الكلام الى تلك المادة فان صح الفساد عليها احتجنا الى مادة اخرى فاما ان يتسلسل وهو محال او يكون كذلك فلا بد من الانتهاء الى ما لا يصح العدم عليه لذاته وهي الحقيقة هو النفس **ولقايل** ان يقول ان كنت تعني بالامكان المحتاج الى المادة الامكان اللازم لماهية الممكن فهو باطل لانا بينا انه ليس امرا وجوديا ولان المادة في نفسها ممكنة بهذا المعنى وكذا العقول ايضا فبطل بافتقارها الى مادة اخرى الى غير النهاية ولان تقدير ان يكون هذا الامكان امرا وجوديا ولكنه يستحيل ان يكون تماما بغير الممكن لان صفة الشيء يستحيل ان يكون حاصلة في غيره وان عنيت الاستعداد التام فقد عرفت ان القول بالتناسخ مبني على نفي الفاعل المختار وانه باطل وان سلمنا ذلك لكن لم لا يجوز ان يكون النفس مركبة فانا قد بينا ان قولنا كل جسم مركب لا يقتضي ان يكون كل مركب جسما الا بدلالة وكيف يستبعد ذلك مع قولهم ان النفس جوهر وان الجوهر جنس وان كل ما تدرج تحت جنس قابله فصل وهو مركب منهما وان الجنس والفصل بوجه ما مادة وصورة واذا كان كذلك ثبت ان النفس على قولهم مركبة من المادة والصورة قوله لا بد من الاعتراف بتقاجزها المادي قلنا هذا مسلم لكن لا يلزم من بقاء مادة النفس بقاء جوهر النفس كما انه لا يلزم من بقاء مادة الكائنات والفاسدات بقاؤها **لا يقال** لما كانت النفس مجردة وجزء المجرد مجرد فمادة النفس مجردة وكل مجرد عقل او معقول للنفس الا ذلك لانا قد بينا انه لا بد لكم من الاعتراف بتركب النفس والذي ذكرتموه الآن يقتضي ان يكون

كل واحد من اجزاء النفس مساويا لها في تمام الماهية فيلزم الاشتراك المطلق بين الجزء والكل وذلك
محال ثم انا بينا ان الوجوه التي ذكرتموها في ان كل مجرد عقل وعاقل ومعقول ضعيفة

في علل النفوس الا

فايلون بقدم النفوس فلا اعرف لهم دلالة على امكانها
الا ما دل على ان واجب الوجود لذاته ليس الا شيء واحد واما القائلون بحدوثها فستوصلون منه الى امكانها
وكل ممكن له سبب وسببه اما الجسم وهو باطل والا لكان كل جسم كذلك او الجسماني وهو اما ان يكون
جسمانيا في ذاته وهو باطل بوجوه ثلثة او الصور الهيولانية وهو باطل لانفعلت بمشاركة
الهيولى لكن الهيولى لا تكون جزء من المؤثر والا لكان الشيء الواحد قابلا وفاعلا معا وهو محال فالصور
الهيولانية لا تكون مؤثرة او الصور الجسمانية انما تفعل بمشاركة الوضع والنفس لا وضع لها
وحصول الوضع مع لا وضع محال او العلة اقوى من المعلول والجسماني اضعف فما ليس كذلك
ادنى فاعليته وهو محال لان الاقرب يكون له اكثر هو الذي يكون تاثيره فيما يقرب تلكلا له اقدم من تاثيره
فيما بعد عنهما والقرب والبعد على النفس المجرد محال واما ما ليس بجسماني لا في ذاته ولا في فاعليته
فهو العقل المجرد وهو المطلوب

في وحدة النفس

على انه لا يجوز ان يتعلق بالبدن الواحد نفسان وذلك كان في العلم بوجود نفس
واحدة كفاية

في المتعلق الاول للنفس

وذلك هو الروح وهو جسم لطيف بخاري
يتكون من لطيف اجزاء الاغذية والدليل عليه ان بشرط الاعصاب يبطل قوى الحس والحركة
عند ورم اوضع الشد وذلك يدل على انها تعود اليها

في العضو الرئيس

لما كانت النفس واحدة كان تعلقها الاول لا محالة بعضو واحد وعرفت ان اول العضو يتكون
القلب وهو مجمع الارواح الرئيس هو القلب لا يقال لو كان كذلك لكانت الارواح
النفسانية فايضة منه ولو كان كذلك لكان سبب الاعصاب القلب لانا نقول انبنا في شرح
القانون انه لا دليل على ان المبدء الدماغ وان سلمناه لكن لا نسلم ان المستحيل ان يكون مبدأ
لاحتمال ان يكون المفيد مبدأ والمستفيد مبدأ لا للاستفادة فاذا وصلت الى العضو المفيد
عادت الارواح الى

للقوى فيه وبالله التوفيق

في الصور التي يراها النائمون

فالواقعة ان الحس المشترك يجمع المحسوسات الظاهرة وهي ينطبع فيه من وجهين فاما
الحواس الظاهرة اذا ادركت صور المحسوسات الخارجية وادتها الى الحس المشترك صارت تلك
الصور مشاهدة والمتخيلة التي من شانها تركيب الصور اذا ادركت صورة قويا انطبعت
تلك الصورة في الحس المشترك فصارت مشاهدة حسب مشاهدة الصورة الخارجية لان الصور
الخارجية ما كانت مشاهدة لكونها خارجية بل لانطباعها في الحس المشترك فكذا الصور
المتخيلة من قوة المتخيلة الى الحس المشترك واذا ثبت ذلك فنقول الصور التي يشاهدها
النائمون والممزورون بل الاغبياء والاولاد ليست موجودة في الخارج والا لرآها كل من كان
سليم الحس بل ورودها على الحس المشترك من جانب المتخيلة الدابة العقل في التصوير والتشبيه
ولو خلية المتخيلة وطباعها لما فترت عن هذا الفعل لكن الصارف لها امران فاما
عدم القابل فان لوح الحس المشترك اذا انتقش بالصور الواردة عليه من الخارج لم يتسع
للصور التي تركبها المتخيلة فتعوق المتخيلة عن العمل لعدم القابل ثم يتسلط الوهم او
العقل عليها بالضبط عند ما يستعملانها يعوقها عن العمل واذا اتسع الشاغلان او
احدهما ظهر سلطان المتخيلة بالتلويح واما في النوم فقد انكسرت سورة احد الشاغلين
وهو الحس الظاهر فاتسع للصور الواردة عليه من المتخيلة وتصير تلك الصور مشاهدة واما
في حال المرض فالنفس مشغولة بتدبير البدن فلا تتفرغ لتسخير المتخيلة فحينئذ يقوى
سلطانها وما يرى حال خوف من الصور الهايلة فمن هذا فان الخوف المستولي على النفس
يصدها عن تسخير المتخيلة فلا جرم تقوى المتخيلة على التشبيه فيشاهد صورة الغول و
اشباهها

وللقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون هذه الصور موجودة في الخارج
قوله لو كان كذلك لراها كل من كان سليم الحس قلنا بينا ان ذلك غير واجب وان سلمنا ان ذلك
يدل على انه لا وجود لتلك الصور في الخارج لكن هناك ما يقدح فيه وهو من ثلثة اوجه فاما
محل تلك الصور لا يجوز ان يكون جسمانيا كقلب او دماغ لاستحالة انطباع العظيم في الصغير
ولا مجردا لان كل ما حل فيه اللون والشكل ملون مشكل فيكون المجرد غير مجرد هذا خلف
لو جوزنا ان يصير مالا وجود له في الخارج مشاهدا لم يمكنا القطع بوجود

المشاهدات

لا يقال انما يجوز مشاهدة ما لا وجود له في الخارج عند الاسباب المذكورة اما عند عدمها فلا لانا نقول فحينئذ يلزم ان يتوقف العلم بوجود المشاهدات على العلم بان مشاهدة ما لا وجود له في الخارج لا يحصل الا عند هذه الاسباب وعلى العلم بان هذه الاسباب لم توجد فان الشك في احد هذين المقامين يقتضي الشك في وجود المشاهدات لكنهم البتة ما اثبتوا شيئا من الادلة هذين المقامين ويتعذر ان يفعلوا ذلك لكنه يكون العلم بالمشاهدات متوقفا على اثبات هذين المقامين من اخفى العلوم النظرية وذلك مكابرة والحاصل ان هذه الصور ان قلنا انها موجودة في ... وان سلم الحس ما يراها فحينئذ يلزمنا تجويز ان يكون بحضرتنا ما لا نراه وان قلنا انها غير موجودة في الخارج يلزمنا الانقطاع بوجود ما شاهدناه والاول ليس بسفسطة لان غايته انا نقطع بوجود المشاهدات ونجوز وجود امور اخر لم نشاهدها والثاني سفسطة لانه لا يمكننا ان نقطع بوجود ما شاهدناه فيكون الاول اولى ج لوضوح ما ذكرنا من الحصر في اليقظة لان المتخيلة عاملة والحس المشترك كالبواب عنه مال لوح الحس المشترك مشغولا بالصور الخارجية فلا يتسع لانطباع هذه الصور ضعيف لان الخيال الذي هو عندكم خزانة الحس المشترك يجتمع فيه الصور التي شاهدها الانسان مع كثرتها وكل واحد منها فانه ان يقال كلما ورد صورة حلت من الخيال شيء آخر غير الذي حلت الصورة الاخرى فيه او يقال انها ما حلت في كل الخيال لكن اجتماع الصور في المحل الواحد لا تقتضي شيئا ... ورد مثله في الحس المشترك واذا كان كذلك فلم لا يمكن ان يتعاقب الحس المشترك بالصور الخارجية ما تعاقب استعداده لصور اخرى

في المنامات الصادقة والكاذبة

قالوا الصور التي تركبها المتخيلة قد تكون كاذبة وقد تكون صادقة اما الكاذبة فعلى ثلثة اوجه ا اذا احس الانسان بشيء وبقيت صورة المحسوس في الخيال فبعد النوم تر تسم تلك الصورة في الحس المشترك ب المفكرة اذا التقت صورة والقتها ارتسمت في الخيال وعند النوم ينطبع في الحس المشترك ج اذا تغير مزاج الروح الحامل للمتخيلة تغيرت افعالها بحسب تلك التغيرات فمن مال مزاجه الى الحرارة اى النيران وبالعكس واما الصادقة فالكلام في سببها مبني على مقدمتين ا

جميع الامور التي كانت وكائن وسيكون معلومة للباري تعالى والعقول والنفوس ب النفس الناطقة من شأنها الاتصال بتلك المبادي وانما يتعوق ذلك لاستغراق النفس في تدبير البدن واذا حصل لها اذنى فراغ من ذلك اتصلت بطباعها بتلك المبادي فينطبع فيها من الصور الحاصلة هناك ما هو اليق بتلك النفس من احوالها واحوال ما يقرب منها من الاهل والولد والبلد ثم ان المتخيلة التي من طباعها المحاكاة تحاكي تلك المعاني الكلية المنطبعة في النفس بصور جزئية ثم تنطبع تلك الصور في الحس المشترك فيصير مشاهدة ثم ان كانت تلك الصور شديدة المناسبة لتلك المعاني حتى لا تغارب الا بالكلية والجزئية كانت الرويا غنية عن التعبير وان لم يكن كذلك لكن المناسبة بوجه حاصلة كما اذا صور المعنى نصوره صدره او لازم من لوازمه احتيج حينئذ الى التعبير وفائدة التعبير التحليل بالعكس اى ترجع من غير الصورة الخيالية الى المعنى النفساني وان لم يكن المناسبة بوجه ما حاصلة كانت اضغاث احلام في الصور التي تشاهدها الانبياء والاولياء النفس الناطقة متى قويت وكانت وافية بالجواب المتجاذبة ولم يكن اشتغالها بالبدن مانعا لها من الاتصال بمباديها وكانت المتخيلة بحيث تقوى على استخدام الحس المشترك عن الحواس الظاهرة لم يبعد ان يقع لمثل هذه النفس في اليقظة ما يقع للنائم من حصول تلك المعينات عند ادراك المعينات ثم تنزل الاثر عنها الى عالم التخيل كما ذكرناه ثم ينطبع ... ترك فربما سمع كلاما منظوما من هاتف ويشاهد منظرا انسانا يخاطبه بكلام فيما يهمه من احواله واحواله متصلة فان كان الاشتباه بين تلك المعاني والصور الا بالكلية والجزئية كان وحيا صريحا والا احتاج الى التاويل واما النفس التي ليس لها هذه القوة فقد تستعين حال اليقظة بما يدهش الحس ويحير الخيال وفي الاكثر انما يكون ذلك في الضعفاء العقول

في النبوات

حاصل مذهب الشيخ فيه ان التصورات النفسانية قد تكون مبادي لحدوث الحوادث البدنية على ما مر بيانه في باب العلل فلا استبعاد في وجود نفس قوية تكون تصوراتها مبدأ لحدوث الحوادث في هذا العالم العنصري من غير توسيط سبب جسماني ولقائل ان يقول كما ان هذا الاحتمال قايم فهنا احتمالات اخر وضبط القول فيها ان السبب في حدوث المعجزات اما النبي او غيره

اما الاول فالكلام فيه متفرع على اثبات النفس الناطقة فان اثبتناها قلنا قد بينا انها
يقوم الدلالة على ان النفوس البشرية متحدة في النوع واذا كان كذلك فمن المحتمل ان تكون نفس
النبي مخالفة لسائر النفوس وهي لخصوصيتها قادرة على ايجاد الاجسام وتبديل صفاتها اختراعا
وان نفيناها قلنا انسان المعجز انما هو هو لمزاجه الخاص والدلالة ما قامت على استحالة ان
يوجد مزاج بادر يقتضي لصاحبه القدرة على المعجزات هذا على اصول الفلاسفة القائلين
بالموجب اما على القول الحق وهو اثبات الفاعل المختار فلم يقم دلالة قاطعة على انه
ليس في مقدور الله ان خلق للعبد قدرة على خلق الجسم فان اقصى ما قيل فيه وجهان فا
خلق الجسم متعذر علينا فلا بد من تعليل ذلك التعذر بامر اسلمنا وما ذاك الا كوننا قادرين
بالقدر فوجب في كل قادر بالقدرة ان تتعذر ذلك عليه وكل من سوى الله تعالى قادر بالقدرة
فخلق الجسم متعذر على من سوى الله ب لو صح وجود قدرة متعلقة بخلق الجسم لكانت
مخالفة للقدر الحاصلة لنا الآن وليست المخالفة بينهما اكثر من المخالفة بين العلم والقدرة فلو صح
في بعض مخالفة هذه القدرة ايجاد الجسم لصح في كل ما خالفها ويلزم صحة ايجاد الجسم بالعلوم وسائر
الاعراض وهذان الوجهان ضعيفان اما الاول فلانا لا نسلم ان تعذر الفعل بالقدرة التي عندنا
حكم معلل وان سلمناه فلا نسلم انه لا بد من علة واحدة فانا بينا ان تعليل الاحكام المتساوية
بالعلل المختلفة جائز وان سلمنا لكن لم قلتم انه لا مشترك الا كوننا قادرين بالقدرة ولم لا يجوز
ان يشترك القدرة التي لا يصح فعل الجسم بها في وصف واحد لا يدرج فيه القدرة التي يصح فعل
الجسم بها وعدم العلم بالشيء لا يدل على عدم الشيء وان سلمناه فلم قلتم ان ما سوى الله تعالى قادر
بالقدرة ولم لا يجوز اثبات عقول ونفوس قادرة لذواتها فعند الاحتمالات لا بد من
ابطالها في تقرير هذه الوجوه واما الثاني فنقول انا لا نقول ان تلك القدرة انما
صح خلق الجسم بها لكونها مخالفة للقدر التي عندنا الآن حتى يلزمنا في كل ما خالفه هذه
القدرة صحة خلق الجسم به بل نقول انه يصح خلق الجسم بها لحقيقتها المخصوصة وحينئذ يندفع
ما ذكرتموه واما ان قلنا المحدث لتلك المعجزات غير النبي فهو اما ان يكون جسما او جسمانيا
او لا جسما ولا جسمانيا فان كان الاول لم يكن ذلك للجسمية العامة بل لخاصية قايمة به وهو

القسم الثاني ثم ان ذلك الجسم اما ان يكون سفليا او علويا اما السفلي فكما يقال يحتمل ان يكون
تلك المعجزات لان بعض الاجسام المعدنية او النباتية او الحيوانية خاصية يقتضي حدوث
تلك المعجزات كما ثبت عندنا بالتواتر ان عند التركي احجارا يستشفون بها الامطار والثلوج
والرياح ويعرفون الهواء والماء بواسطتها من الحر الى البرد وبالعكس واما العلوي فكما
يقال الافلاك والكواكب احيانا طقة وهي سدبن لهم لاختيار فلا يستبعد ان يكون
المحدث لهذه المعجزات هي واما ان قلنا المحدث لها جسم ولا جسماني فاما ان يقال
بخبر الله تعالى او هو الله تعالى اما الاول فهو ان يقال المحدث هو الجن او الملكة عندنا
يثبتهم روحانيين بل هذا الاحتمال ظاهر لان الانبياء اتفقت كلمتهم على اثبات الملكة
وعلى انهم هم الوسايط بينهم وبين الله تعالى وعلى ان الملك هو الذي يخبرهم عن الغيوب ويعلمهم
على المعجزات وقبل ثبوت النبوة وان لم يثبت الجزم بهذه الاشياء لكن احتمال وجودها
قايم وهو كاف في هذا المقام واما ان قلنا فاعل المعجزات هو الله تعالى فهنا
مقامان فا الله تعالى يستحيل ان يفعل فعلا لغرض وعلى هذا التقدير لا يدل
المعجز على الصدق ب هب انه يجوز الغرض على الله تعالى لكن لم قلتم انه لا غرض الا
التصديق بل هنا احتمالات اخر مثل ان يكون ابتداء عادة مستحدثة او تكرير عادة متعاودة او
اجابة لولي او معجزة لنبي اخر او ارهاصا لنبي اخر وسع قيام هذه الاحتمالات كيف يمكن القطع
بانه لا غرض منها الا التصديق **لا يقال** حاصل هذا الفصل رجع الى المطالبة ببيان
امرين **احدهما** ان فاعل هذه المعجزات هو الله تعالى ونحن انما نبين ذلك بانتفاء الدلالة
على انه لا موثر في الوجود الا الله تعالى **وثانيهما** بيان انه انما فعله للتصديق وبيان ذلك ان
الملك العظيم اذا جلس في المحفل العظيم فقام واحد وقال ايها الناس اني رسول هذا
الملك اليكم ثم قال ايها الملك ان كنت صادقا فخالف عادتك فاذا خالف الملك عادته
اضطر الحاضرون الى انه صدق في ذلك المدعى فعرفنا ان الفعل الخارق للعادة عقيب الدعوى
يعد للتصديق وهنا جواب اخر عن المقامين وهو ان ظهور المعجز عقيب الدعوى لما افاد
التصديق في العرف وجب ان لا يمكن الله احداث فعله والا لفعله هو تعالى ابتداء لغرض سوى

التصديق وان كان ذلك تلبيسا وهو على الحكيم غير جايز **لا نسلم** انه
لا مؤثر الا الله تعالى بل هنا مؤثرات اخرى وهي القوى والخواص والطبايع والافلاك والكواكب
والجن والملكة والعقول والنفوس فلابد من نفي هذه الامور بقوله فعل المعجز يدل على
التصديق للمثال المذكور قلنا لانسلم اولا ان اقدام الملك على الفعل الخارق لعادته يدل على التصديق
لانه لا تعلق بين ذلك الفعل وبين صدقه الا ان يقال حدث مع حدوثه وكان معه وما عند
عدمه فلما دار معه وجودا وعدما وجب ان يكون لاجله لكنا بينا في المنطق ان الدوران
لا يفيد الظن القوي فضلا عن العلم وما تحقق ذلك ان قيام الملك في تلك الساعة يحتمل امورا
اخر سوى التصديق **فان** لا يستبعد ان يقال الملك لم يقم لاجل ذلك الا لتماس بل اتفق
وقوعهما معا كما حكي عن واحد من فقهاء بخارا ان المؤذن كلما شرع في الاذان خرج عن المسجد
فقال له المؤذن يوما ايها الشيخ متى اراك كلما اذنت خرجت عن المسجد فتغلب الفقيه
ذلك عليه وقال متى اراك ايها المؤذن كلما هممت بالخروج عن المسجد اشتغلت بالاذان
ب سلمنا ان الملك حدث به وجه في ذلك الوقت فاقامه وبالجملة فلا شك ان القول
بان قيام ذلك الملك انما كان تصديقا للمدعي غالب على الظن واما القطع بانه يستحيل عقلا ان يكون
ذلك القيام الا لذلك الغرض فهو متعذر وان سلمنا ان قيام الملك يدل على تصديق المدعي فلم قلتم
ان صدقه المعجز عن الله تعالى يدل عليه اما قولنا بينا ان التمثيل لا يفيد الا الظن قوله يجب على الحكيم
الا يمكن احد من هذه المعجزات والافعال هو الا للتصديق قلنا الكلام عليه من ثلثة اوجه
ت يجب عليه تعالى ذلك عند احتمال ان يكون ظهور المعجز لا للتصديق او عند عدم هذا
ـ والاول باطل لان المعجز لما احتمل ان يكون الغرض منه التصديق واحتمل الا يكون كذلك فلو
جزم المكلف بدلالته على الصدق لكان قد جزم لا في موضع الجزم فيكون التقصير منه لا من الله تعالى
ثم انا توافقنا على انه تعالى لا يجب عليه المنع مما تفضي الظن الباطل والوهم الكاذب لان انزال
المتشابهات كذلك مع انه لم يقبح من الله تعالى ذلك فكذا قد بينا قيام سايرالاحتمالات **ب**
منتفي يجب على الله تعالى المنع من ظهور المعجز على الكاذب اذا ثبت كونه دليلا على الصدق او اذا لم يثبت
الاول حق ولكن لا يتكلم القول به لكم قوله ثالثا لانه على الصدق على ان المدعي لو كان كاذبا لوجب

على الله تعالى ان يمنع من ظهوره عليه فلو فرضنا ذلك على ما لدلالته على الصدق لزم الدور والثاني
باطل لان تقدير الا يكون ظهور المعجز دليلا على الصدق لا يمكن بيان انه يجب على الحكيم ان يمنع
من ظهوره على الكاذب **ج** هذا بنا على الحسن والقبح والوجوب على الله تعالى وانه باطل
واعلم ان الخلاص عن هذه الشبهات لا يتم الا بالقطع بانه لا مؤثر سوى الله تعالى واما دلالته
على الصدق فمعلومة بالضرورة ولا تعقل فيها على الدور الذي زيفوه والذي يبين كونها ضرورية
انا اذا شاهدنا جبلا مطلا علينا وعلمنا ان ما علمه هو الله تعالى ورأينا انا متى صدقنا المدعي زال
عنا هذا الآفة ومتى هممنا بتكذيبه عادت الآفة مقبلة علينا اضطررنا في هذه الحالة
الى العلم بان الله تعالى انما فعل ذلك للتصديق وقيام سايرالاحتمالات لا يقدح في العلم الضروري
كما ان تجويز حدوث شخص يشبه زيدا من جميع الوجوه لا يقدح في العلم الضروري بان زيدا الذي
رأيناه الآن هو الذي رأيناه بالضحى فهذا تمام القول في هذا الباب وبالله التوفيق

ج الفرق بين السحر والطلسمات على قوانين الفلاسفة

الكلام المستقصى فيه مذكور في كتابنا الذي سميناه بالسر المكتوم واللايق به هذا الموضع
ان يقول استحداث الخوارق ان كان بمجرد التاثيرات النفسانية فهو السحر وان كان على سبيل الاستعانة
بالفلكيات فقط فهو دعوة الكواكب وان كان على سبيل تمزيج القوى السماوية بالارضية فهو
الطلسمات وان كان على سبيل الاستعانة بالخواص السفلية فهو علم الخواص وان كان على سبيل اعتبار
النسب الرياضية فهو الحيل الهندسية وان كان على سبيل الاستعانة بالارواح الساذجة فهو العزيمة
وطريق الحصر ان المبدا الحدوث هذه الحوادث اما الانسان او غيره والاول السحر والثاني فذلك
الغير ان كان جسما فان كان فلكيا فهو دعوة الكواكب وان كان عنصريا فالاستعانة اما باحوالها الطبيعية
وهو الخواص او الرياضية وهو الحيل او هما جميعا وهو جر الاثقال والآلات الزمان والرقاصة او مجموع
الجسم الفلكي والعنصري وهو الطلسمات او لا يكون جسما ولا جسمانيا وهو العزايم وبالله التوفيق

الباب السادس في احوال النفس بعد البدن

د مباحث **فا** اتفق القايلون ببقاء النفس بعد موت البدن على اثبات سعادة وشقاوة لها
اما السعادة **وقد احتجوا** عليها بان اللذة ادراك الملايم وهو حاصل للنفوس بعد المفارقة

فالذة حاصلة للنفوس بعد المفارقة بيان الاول من وجهين فا هذه اللذة ليست الا ادراك الملايم

ب لو كانت اللذة مغايرة لادراك الملايم لصح وجود احدهما مع عدم الاخر لكن ذلك باطل بالتجارب

الطبية فالمقدم مثله بيان الثاني ان الملايم للنفس ادراك المعقولات ادراك حاصل بعد

المفارقة لان جوهر النفس هو العلة الفاعلية لادراك المعقولات با ل الفعالة التي هي

العلل الفاعلية باقية ومتى كان الفاعل والقابل موجودين وجب حصر ف ملخص كلامهم

في اثبات اصل اللذة ثم ذكروا بعد ذلك كلمات د صلح لان يستدل يها ل اللذة لكن لان

يستدل بها على ان هذه اللذة بتقدير حصوله ا وان يكون اقوى من اللذة الجسمانية وهي امور ثلثة

فا لما كانت اللذة عبارة عن ادراك الملايم و كان الادراك اشد و ا ف اشرف كانت اللذة اتم

لكن الادراك العقلي اقوى من الحسي لانه ينفذ في باطن الشيء فيميز بين الماهية واجزايها وعوارضها ويميز

الجزء الجنسي عن الفصلي ثم يعتبر في كل واحد من تلك الاجزاء هذه الاعتبارات واما الحس فانه لا يشعر ل

الا بظاهر المحسوس ومدارك العقل اشرف من مدارك الحس لان مدرك العقل هو الله تعالى وصفاته وملايكته

وكيفية وضع العالم ومدارك الحس السطوح وعوارضها واذا ثبت ذلك وجب ان يكون اللذة العقلية اقوى

ب ضرورة ان احوال الملايكة اطيب من احوال البهايم وليس للملايكة شيء من اللذات الحسية

فلولا ن العقلية اطيب والا لكان حال البهايم اطيب من حال الملايكة ج الجواب

قد رجح جبره على نفسه في المطعوم والمشروب هو عند حاجته اليه فلولا ان لذة الايثار اقوى من

لذة المطعوم والمشروب لما كان كذلك ولربما تدفق الشجاع نفسه في المعركة مع انه يعلم بانه

لا نجو وماذا الا ان لذة ايثار الحمد اقوى في حقه من لذة الحياة ثم انه لما عرف وجه اثبات اللذة

العقلية وجه اثبات قوتها ا على انفسهم سؤالا وهو ان سبب هذه اللذة لما كان هو العلم

بالموجود اتم والعلم حا ميزم حصول هذه اللذة وحاصل جوابهم ان المقتضي لهذه اللذة

وان كان حاصلا لكنه تخلف حكمه لوجود المانع فان اشتغال النفس بتدبير البدن عايق عن هذا

ملخص كلامهم في هذا الباب بعد التنقيح والترتيب ولقايل ان يقول لا نسلم

ان اللذة الحاصلة عند ادراك الملايم امر واحد وجدانا ضروريا وميز بينها وبين ما عداها وذلك لحالة اظهر من ادراك

الملايم فليف تحوج تعريف الواضح بالخفي وان سلمنا ذلك لكنا نقول ان كثيرا من الناس يريدون بالملايم

ادراك الملايم قوله عند حاله تلك انما عند الاكل والشرب والوقاع

ما يبقى بعد ذاتها وصالح ذاتنا كما نقول للغذاء الذي يستمر عند تناوله صحتنا انه ملايم

لنا فنقول انا اذا تناولنا الغذاء علمنا ان القوة الحساسة التي فينا ادركت تلك الطعوم

ونعلم ايضا حصول حالة مخصوصة نسميها باللذة فان ادعيتم ان هذه الحالة هي عين

ذلك الادراك فلا يفيد الدلالة فان التفسير والعناية مما لا يفيد المطلوب في هذا المقام

وان غايرتم بالمر فاذكروا لنا ما تستدلون عليه قوله لو كانت اللذة مغايرة لهذا الادراك

لصح انفكاك احدهما ر حر قلنا هذه المقدمة ممنوعة وبيانها قد مر مرارا وان سلمناها

لكن لا نسلم انه لا يوجد هذا الانفكاك والتعويل على التجارب الطبية غير مفيد لان الاستقرا

وان كثر لكنه لا يفيد العلم وتمام القول ان اللذة هل هي نفس ادراك الملايم امر لا قد مر وان

سلمنا ذلك لكن ادراك الملايم متى يكون لذة اذا كان ادراك الملايم جسمانيا او ادراكا

بيانه ان الملايم الجسماني مخالف بالماهية للملايم الذي لا يكون جسمانيا فادراك احدهما مخالف لادراك

الاخر اما عندكم فلان الادراك صورة مساوية للمدرك في المدرك والمساوي للشيء مخالف لمساوي مخالفه

واما عندنا فلانه حالة نسبية فلون تعلقها بمعروضاتها لذواتها فاختلاف معروضاتها يكشف

عن اختلافها ثم ذهب انا لا نقدر على اقامة الدلالة على اختلاف هذين النوعين من الادراك لكنكم

انتم المستدلون فعليكم الدلالة فان تقدير ان يكون احد النوعين مخالفا للاخر لا يلزم من كون

احد النوعين لذة كون النوع الاخر كذلك لاحتمال ان يكون كونه لذة لا لكونه ادراكا بل لكونه هذا

الادراك المتعلق بهذا الملايم وحينيذ لا يلزم ان يكون كل ادراك لكل ملايم لذة وان سلمنا ان ادراك

الملايم لذة فلم قلتم انه حاصل بعد المفارقة قوله لان النفس التي هي العلة القابل لتلك الادراكات

والعقل الذي هو العلة الفاعلة باقيان ويلزم من بقاء القابل والفاعل حصول الاثر قلنا لا نسلم

بقاء النفس على ما مر من بيان ضعف دليلكم فيه وايضا قال الشيخ لما استدل على بقاء النفس قال لو صح

الفساد عليها لكانت مركبة من مادة وصورة ثم انه حال بطلان ذلك بقال له ولو كان الامر كذلك لكان

الجزء الحادث منها باقيا بعد موت البدن لا محالة فنقول على هذا التقدير لم لا يجوز ان يكون

الجزء الفاني منها باقيا بعد موت البدن ولكنه لا يكون قابلا للصور العقلية لان قبوله لها متوقف

على حصول تلك الصور التي كانت موجودة فلما فيلت تلك الصور بعد موت البدن لا جرم لم يبق

ذلك الجزء الذي يحايل لتلك الصور العقلية وان سلمنا بقاء ذات النفس لكن لا نسلم ان يكون كونها
محايلة للصور العقلية مشروطا بتعلقها بالبدن فلم لا يجوز ان الشرط زال المشروط ولا بد من دلالة
قاطعة في دفع هذا الاحتمال وان سلمنا بقاء النفس بعد المفارقة قابلة لتلك الصور العقلية
لكن انما يلزم من بقائها بقاء تلك الصور لو كان المبدأ الفاعل موجبا بالذات اما اذا كان فاعلا بالاختيار
فلا وان سلمنا حصول تلك الادراكات بعد المفارقة فلا نسلم انه يلزم من حصولها حصول ادراك
الملايم بيانه ان ادراك الله تعالى عبارة عن العلم به والعلم بالشيء لما يكون علما بالملايم لو قلنا ان لذات الله تعالى
ملائمة لنا وذلك غير معقول لان المعنى بكون الغذاء ملائما لبدننا انه يصير جزء النامي وتقويه
بدننا وكون الله تعالى ملائما لنا بهذا الاعتبار محال فاذن لو كان الله تعالى ملائما لنفوسنا لكان ذلك
بمعنى اخر ولكان كون الملايم علما لا يستلزم كون العلم بالاشراق المحض وحينئذ لا يلزم من كون احد الامرين
كذلك كون الامر الاخر كذلك لا يقال اللذة لا تحصل من علمنا بالله تعالى لكن من علمنا بكوننا عالمين
لان علمنا بالله تعالى ملائم لنفوسنا فان النفوس ما خلقت الا لهذا العلم فاذا حصل لنا هذا العلم
فقد حصل الملايم فاذا علمنا حصوله فقد ادركنا الملايم لانا نقول انتم انما بينتم ان ادراك
الملايم يقتضي اللذة بالقياس على اللذات الحسية وهناك سبب اللذة ادراك المذوقات والملموسات
لا العلم بحصول هذه الادراكات فان ادعيتم ان ادراك ذات الله تعالى ادراك للملايم بطل قولكم كما بينا
وان ادعيتم ان ادراكنا لكوننا مدركين لله تعالى ادراك للملايم استقام قولكم لكنكم لا تجدون اصلا
تقيسونه عليه لان اللذة الحسية انما حصلت لادراك المحسوسات لا لعلمنا بكوننا مدركين لها وان سلمنا
ان ادراك الملايم سبب للذة لكن لم لا يجوز ان يقال انه يتوقف احداثه اللذة على شرط لا يوجد بعد
الموت او على موانع لا يخلوا بعد الموت فلا يلزم من حصول السبب حصول المسبب لا يقال
انا لا نجعل ادراك الملايم سببا للذة بل نجعله نفس اللذة وحينئذ يندفع ما ذكرتموه لانا نقول
ادراك الملايم في حق النفس ليس الا علمها بالله تعالى وذلك حاصل لها حال كونها مدبرة للبدن فلو كان ذلك
نفس اللذة لاستحال ان يكون استغراقها في تدبير البدن مانعا من حصول اللذة مع حصول الادراك الذي
هو اللذة فلما كان الادراك حاصلا واللذة غير حاصلة علمنا تغايرهما فهذا هو الكلام على ما استدلوا
به في اثبات اللذة العقلية واما الوجوه الثلثة التي ذكروها في انها افوق من اللذات الجسمانية فضعيفة

الاول

يصح ذلك لا سبيل الا بتوقف على العلم بصحة المعاد البدني واذا كان كذلك امكن الاستدلال بالاجماع
على صحة المعاد لكنا نعلم باضطرار اجماع الانبياء اولهم الى اخرهم على اثبات المعاد البدني فوجب
القطع به فان قيل لا نسلم اجماع الانبياء واما الظواهر الواردة في القرآن والاخبار على
اثبات المعاد البدني فلا يجوز التعويل عليها في هذه المسئلة لوجوه الف التمسك بالمنصوص في العقليات
غير جائز لانا بينا قيام دليل عقلي على ضد ما قام الدليل السمعي عليه فاما ان يقدم النقل على
العقل وهو باطل لان اصل النقل العقل فلو كذبنا العقل لتصديق النقل لزمنا تكذيب النقل
ايضا فيكون تصحيحه مؤديا الى ابطاله وانه غير جائز واما ان يقدم العقل على النقل فحينئذ يتوقف
دلالة النقل على عدم المعارض العقلي فالعلم بذلك اما ان يستفاد من قيام الدلالة العقلية
على صحة مدلول النقل فحينئذ يضيع الدليل النقلي او من قيامها على انه لا معارض لذلك الدليل النقلي
من الادلة العقلية وذلك متعذر الا ان يقتنع بعدم الوجدان لكنه لا يفيد العلم بعدمه بل
غايته انه يفيد الظن ب المتشابهات الواردة في القرآن الدالة على التنفيه ليست اقل دلالة ولا اضعف
من الايات الدالة على المعاد الجسماني ثم انكم تجوزون تاويلها فلم لا تجوز ايضا تاويل هذه
الايات وان سلمنا اجماعهم فلم لا يدل ذلك على المطلوب بيانه ان الرسول عليه السلام لما كان
مبعوثا الى كافة الخلق فلا بد وان يخاطبهم بما يمكنهم الوقوف عليه فلو بين لهم المعاد الروحاني لكان
اما ان يشبهه للمحسوس وهو محال لان المستعد لهم ذلك ما لا يوجد في العصر منه الا الواحد
بعد الواحد فلو لم يكن النبي مبعوثا الا الى امثالهم لسقطت فائدة البعثة ولان الذي بلغ
في التحقيق الى هذه الدرجة لم يكن به الى الرسول حاجة فكيف يليق بالحكيم ان يبعث الرسول الى
من لا تشتد حاجته اليه ولا يبعثه الى من تشتد حاجته اليه او للعوام وهو محال لان الرسول عليه السلام
لا بد وان يرغب الخلق فيما يرغبون فيه ويخوفهم مما يخافونه والعوام لا تصورون السعادة والشقاوة
العقليتين والترغيب والترهيب عن غير المتصور محال فثبت ان الرسول عليه السلام لا يمكنه مخاطبة المعاد
النفساني ثم لا يلزم من مخاطبتهم بامر المعاد ان حصل اذن الرسول عليه السلام عذر والانذار
فلم يبق هنا طريق الا ان يخاطبهم بالمعاد البدني ليكون ذكر مثالا للمعاد الروحاني ولهذا
السبب حسن منه التكلم بالمتشابهات التي ظواهرها مشعرة بالتشبيه والقدر وان سلمنا صحة ما ذكرتم
ولكن لم لا يجوز ان يقال انه يتوقف احداثه اللذة على شرط لا يوجد بعد الموت او على موانع

من المعاد البدني فان المراد منه ان كان اعادة المعدوم فقد سبق [illegible] زيه وان كان اراد مع اجزا
بعد تفرقها فهو باطل من عشرة اوجه **فا** لو صح المعاد بهذا الوجه لصح اعادة المعدوم وفساد
التالي يدل على فساد المقدم بيان الشرطية ان الانسان المعين مشارك لغيره في الجسمية وممتاز
عنه في التشخصيه ومابه الاشتراك غير مابه الامتياز فتشخص كل واحد من الاشخاص يجب ان يكون
زايدا على ماله من الجسمية وذلك الزايد لابد وان يكون صفة قايمة بذلك الجسم وعند تفرق الاجزا لابد
من عدم تلك الصفة فاذا اراد الله تعالى اعادة ذلك الشخص فلابد من اعادة تلك الصفة لان تلك
الصفة جزء من ماهية ذلك الشخص والشيء لا يوجد الا عند حضور جميع اجزاء ماهيته فثبت ان اعادة
ذلك الشخص لا يتأتى الا مع القول باعادة المعدوم **لا يقال** لم لا يجوز ان يقال الذي
نشير اليه من زيد بانه زيد هو تلك الاجزا التي يجمع بنار وتفرق اخرى وهي باقيه ابدا فلا حاجة
الى اعادة المعدوم **لانا نقول** نحن نعلم بالضرورة ان من ذبح شاة واحرقها وجمع الرماد
الحاصل بعد الاحراق فان ذلك الرماد ليس هو عين تلك الشاة الا ان يقال ان تلك الشاة
عبارة عن مجموع اجزاء ارضيه ومائيه وهوائيه ونارية والان لم يبق [illegible] ارضيه فلا جرم
لا نقول ان ذلك الرماد هو عين تلك الشاة لكنا نقول فكان من الواجب بقاء الاجزاء النارية
والهوائية وغيرها او تميز بعضها عن البعض وانضم كل شيء [illegible] حتى حصل هناك قطعه
كبيره من الارض واخرى من الماء واخرى من الهواء واخرى من النار وان كان يعلم انها غير تلك الشاة.
وان تلك الشاة من حيث انها هي باقيه وذلك معلوم الفساد بالضرورة **ب** لو اكل انسان انسانا
اخر وصار اجزاء المأكول اجزاء الاكل فلو اعادها الله تعالى استحال جعل تلك الاجزاء اجزاء للبدنين
معا وليس جعلها اجزاء لاحدهما اولى من جعلها اجزاء للاخر فلم يبق الا ان لا يجعلها اجزاء لواحد منهما
وذلك يمنع المعاد الجسماني **ج** اما ان يعيد الله تعالى الاجزاء البدنية التي حصلت في بدن
العمر ولا يعيد الا القدر الحاصل عند الموت والاول محال لوجهين اما اولا فلما مر من ان صار
جزء انسان جزء [illegible] اكل مجموع المأكول واحد منها من الاجزاء الاصلية واما ثانيا فلاحتمال ان تحلل
جزء من بدن انسان ويصير جزء الجسم غذائي ثم يأكله ذلك الانسان حتى يصير جزء العضو اخر
منه فلو اعاد الله تعالى الى كل عضو جميع ما كان له من الاجزاء لزم جعل ذلك الجزء جزء للعضوين

اعاد نسخه ٣

معا وهو محال واما الثاني وهو الاعادة الا القدر الحاصل عند الموت فلان بعد
التفاوت في اعضايهم على ذلك التقدير حتى يعيد الاعمى عاما والمحدود على شكله وذلك ما
لم يقل به احد **د** الدورات الماضية غير متناهية فالابدان الماضية غير متناهية فلو اعادها
جميعا لزم وجود اجسام غير متناهية **ه** لو اعاد الابدان فاما ان يعيدها في هذا العالم فلا
يكون هذا قولا بالقيمة بل التناسخ او في عالم اخر وهو باطل لما ثبت من فساد القول بالعالمين
و القوة الجسمانية لا تقوى على التفاوت غير متناهية فالسعادة والشقاوة الجسمانية
متناهية **ز** الابدان الحيوانية [illegible] ناصر فلو اعادها الله تعالى وجب ان يعيدها مما تعلق
منها والا لم يكن اعادة لها بل احداث ابدان اخر وهذا باطل في باب العادية ضرورة الموت **ح**
تميز اجزاء كل بدن عن غيره ليستدعي كون الفاعل عالما بالجزيات وانه محال **ط** المعاد البدني
على ما اخبرت الانبيا عليهم السلام عنه غير معقول لستة اوجه **فا** احراق الافلاك [illegible] نار الكواكب
محال **ب** كون الجنة فوق السموات السبع وكون جهنم تحت الارضين [illegible] ح في كرية العالم
ج اذا احصا الخ [illegible] الجنة مع انها فوق السمو [illegible] ت لزم حصول الكائنة الفاسدة وخرق الابداعيات
د بقا الحياة مع [illegible] الاجزاء غير معقول **ه** الشرايع دلت على ان الله تعالى يعظم بدن
المعذبين وهو ظلم **و** الاكل والشرب من غير حصول الاعراض النفسانية من الاستواء
والاحتقان والاعراض والامراض غير معقول **ز** لو جوزنا كون الانسان لا من تراب وادم
لجوزنا ولما بطل ذلك فكذا الاول وربما قالوا لو يكون الانسان لا بد وان يكون من المني ودم الطمث
فاما من الاجزاء الترابية اليابسة فهو محال معلوم امتناعه بالبديهة فبطل القول باعادة

والجواب قوله التمسك بالظواهر في العقليات غير جايز قلنا هذا
مسلم ونحن لم نفعل ذلك بل تمسكنا بالنقل المتواتر قوله اثبتوا المعاد البدني للمصلحة قلنا
هذا تصريح بتكذيبهم قوله ذكروا ما يشعر بالتشبيه قلنا كلها محتملة للتاويل وهنا فالنقل
المتواتر لا يحتمل قوله لو صح الاعادة لصح اعادة المعدوم قلنا لا نسلم لاحتمال ان يقال الانسان
هو الاجزاء الاصلية التي وجدت من اول الحياة الى اخرها وهي [illegible] عند حضور الموت
يبقى تلك الاجزاء على تالفها من غير ان يتطرق اليها التفرق وهذا الاحتمال مع القول بالفاعل المختار يجب بعيد

ل سلنا الشرطيه لكن لانسلم امتناع لعادة المعدوم قوله [illegible] ن الانسان غيره قلنا الاجزا
التي هي اصليه لاحدهما فاضلة عن الاخر والمعتبر عود الاصلية لا الفاضلة قوله الادوار الماضية غير
متناهية كذا الابدان قلنا الاول ممنوعة قوله موضع الاعادة اما هذا العالم او غيره قلنا
بيان وجود اعادة امر ممكن قوله القوة الجسمانية متناهية في الفعل قلنا تمام الكلام فيه قوله
لابد من موت البدن قلنا [illegible] علام فيه قوله التميز لابد فيه من العلم بالجزيات قلنا وهو الحق
عندنا واما بقية الوجوه فالكلام عليها معلوم من الاصول التي سلفت فهذا هو الكلام
في المعاد الجسماني بناء على نفي النفس الناطقه **واما على القول** باثباتها فالفلاسفة
انكرت عود النفس الى البدن لوجوه خمسة **ف** لو حدث بدن لحدثت نفس اخرى متعلقة
به فلو عادت اليه نفس لزم اجتماع [illegible] بدن واحد **ب** النفس اذا فارقت بدنا
فلو امكن تعلقها ببدن اخر لبقيت في زمان الفترة معطلة ولا معطل في الطبيعة وليس لاحد ان يقول
متى فسد البدن حدث حرمان ذكر ما لا يتقرر في الغير [illegible] ر لكل العالم او اكثره
ج الادوار الماضية غير متناهية فكذا الابدان فكذا النفوس لاستحالة التناسخ فلو
عادت باسرها الى الابدان لزم وجود ابدان غير متناهية **د** الغرض من تعلق النفس بالبدن
ان يكون آلة لها في اكتساب [illegible] كمالات فبعد حصولها تكون الآلة وبالا فكان الغرض من المركوب
الوصول الى المحبوب وبعد ذلك يكون وبالا فالاعادة عبث لا يليق بالحكيم **ه** النفس بعد
البدن تكون خارجة من ظلمة البدن وضيقه وعوائقه [illegible] له الى ضياء التجرد وفسحة الروحانية
فلو التذاذها بهذا الكلام اشد من التذاذ الانسان بالخلاص من حبس الضيق وكان الخلاص
عن الحبس الضيق لا يعود اليه فكذا هنا **والجواب** عن الاول قد مر
وعن الثاني انا لا نسلم استحالة بقاء النفس التي يمكن تعلقها بالبدن خاليه عنه وقوله لا معطل
في الطبيعة ان اراد به ذلك فلا بد له من الدليل ولان [illegible] هو لا نية لا سعد ولا
شقيه فهي معطلة وعن الثالث لا نسلم الادوار غير متناهية وعن الرابع انا لا نسلم ان البدن
وبال على النفس بل متى كان سليما عن الآفات كما اخبر الانبياء عليهم السلام عنه كان ذلك سببا
لزيادة اللذة وهو الجواب عن الوجه الخامس وبالله التوفيق

الباب الثامن في بقية الكلام في النفس

ج مباحث **فا** في نفوس سائر الحيوانات منهم من نفاها ومنهم من اثبتها **والمنصور**
منهم من اثبت لها نفوسا عاقلة متصرفة في ابدانها بحسب المصالح ومنهم من لم يقل بعقلها
واحتج المثبتون بامور اربعة **فا** الحيوانات مدركة للكليات [illegible] كل مدرك للكليات
فله نفس بيان الصغرى من وجوه ثلثة **فا** انها مدركة للجزيات [illegible] ادراك الجزئي فقد ادرك كل
اما الاول فضروري واما الثاني فلان الانسان جزئي من هذا الانسان وتعلم المركب مسبوق بالعلم
بمفرداته فالعلم بهذا الانسان مسبوق بالعلم بالانسان فالعلم بالجزئي مسبوق بالعلم بالكلي
ب الحيوان اذا قصد فعل الحركة فاما ان يكون قصده متعلقا بايجاد الحركة او بايجاد هذه الحركة
التي سيوجد والاول هو المطلوب والثاني باطل لان تعلق القصد بتلك الحركة نسبته الى القصد
اليها والنسبة الى الشيء متأخرة عن الشيء فتعلق القصد بتلك الحركة متأخر عن تحقق تلك الحركة
لكن تحقق تلك الحركة انما يكون بعد تعلق ذلك القصد به فيلزم تأخر كل واحد منهما عن الآخر وانه محال
لا يقال قصده متعلق بايجاد شخص من الحركة كيف كان لا بايجاد تلك الحركة التي
ستوجد **لانا نقول** الحركة الشخصية لست اقول هذا الشخص امر كلي فاذا سلمتم
تعلق القصد بها والقصد لا ينفك عن الشعور وجب الجزم بكون الحيوانات مدركة للكليات
ج نجد كل نوع من الحيوان طالبا لنوع معين من الغذاء وكارها لما عداه فلولا انها تميز انواع
المطلوب عن النوع المكروه والا لما كان كذلك **لا يقال** لم لا يجوز ان يقال الحيوان
لا شعور له بالماهيات النوعية والبهيمة لا شعور لها بالعشب من حيث انه عشب والعظم
من حيث انه عظم يقال انها تريد العشب وتكره العظم بدليل انا اذا شاهدنا عشبا معينا حتى
اردناه واذا شاهدنا عظما معينا كرهناه **لا يقال** هذا باطل لان البهيمة اذا
احست برائحة العشب فاما ان يكون مطلوبه ذلك العشب المعين وهو محال لانه ما شاهده
فكيف يطلبه او العشب من حيث انه عشب وهو المطلوب بيان الكبرى ان الكلي
المعلوم للحيوان اما ان يكون بسيطا او مركبا من البسايط وعلى التقديرين كان الحيوان عالما بماهيته
بسيطه والعلم بالبسيط لا يجوز ان يكون حالا في الجسم والجسماني عالما تصوير [illegible] ومسلة النفس

ب خصوصية الفرس المعين بما فيه من اول عمره الى اخر عمره ان
الخصوصية ليست جسما ولا جسمانية **ولقائل** ان يتازع في الصغرى فنقول اني لا اعرف من
الفرس الا هذه البنية وهذه البنية لا يمكن القطع بيقائها فاذن ما اعلمه من الفرس لا يمكن
ادعاء بقائه والا بطل اصل الدليل والذي يمكن ادعاء بقائه لا اعلمه فاذن الاول تقرير الصغرى
بطريق اخر وهو ان الحيوان يميز بين صاحبه وغيره وبيننا الى الشخص الذي تعلفه ويسقيه ويغر
عن الشخص الذي يضربه ويؤديه وكل ذلك يدل على كونه عالما بان هذا الشخص هو الذي ينفعه
او يضره بالامس وعلمه بان هذا الانسان هو الذي ينفعه بالامس يقتضي علمه بان نفسه هي التي كانت
موجودة بالامس لان العلم بان هذا الانسان ينفعه بالامس يحصل نسبة مخصوصة بين هذا
الانسان وبين الامس والعلم بالاضافة متاخر عن العلم بالمضاف فالحيوان لا بد وان يعلم الآن كونه
موجودا فثبت بهذا ان الحيوان يعلم بالضرورة بقاء هويته وذلك يفيد المطلوب **ح**
الحيوان اذا احس بصورة اللذة اشتهى واذا احس بصورة المؤذي خاف وعرف ان ذلك لا يمكن
الا اذا كان هناك شيء واحد موصوف بجميع الادراكات وليس شيء من اجزاء الحيوان كذلك
فلا بد لها من النفس **د** انا نشاهد صدور افعال عجيبة كالنحل في رياسته واتخاذه
البيوت المسدسة والنمل في حفظ ذخيرته وشعوره بتغير الهواء والغارة في لطايف
حيلها في السرقة وبالجملة فنحن نعلم ان الطفل الرضيع اقل هدايه الى مصاصة من هذه الحيوانات
فاذا اثبتنا النفس للطفل فلان نثبتها لهذه الحيوانات اولى واعلم ان الكلام على الوجوه
الثلثة الاول قدم في مسئلة النفس والوجه الرابع اقناعي واما الثاني فما رايت لهم كلاما
فيه سوى الاستبعاد ولكن ان يقولوا لو كانت لحيوانات ذوات انفس لكانت مساوية للنفوس
البشرية لما ثبت من اتحاد النفوس في الماهية ولو كان كذلك لساوت الحيوانات الانسان في الادراك
والفعل **والجواب** لا نسلم اتحاد النفوس في الماهية ولم لا نسلمناه لكن الفاعل الواحد
قد تختلف افعاله لاختلاف الآلات **ب في الجن** قالوا انه حيوان هوائي
يتشكل باشكال مختلفة والحكايات مملوءة **والمجنون** بان به اما ان يكون كثيفا او رقيقا
والاول باطل والا لشاهد كل من كان سليم الحس والثاني باطل لانه يجب ان يتمزق بدنه عند هبوب الرياح

فلا نزاع فيه لم لا يجوز ان يكون الصادر الاول جسما فنقول الجسم مركب من الهيولى والصورة قلنا
لا نسلم انه متوقف على غيره لم لا يجوز ان يكون الصادر الاول جوهرا والجوهر عندكم جنس وكل ما كان تحت
جنس فهو مركب من جنس وفصل وهما مادة وصورة فالطريق الذي عقلتم صدور العالم
عن الباري تعالى فاعقلوا مثله في الجسم وان سلمنا ذلك فلم لا يجوز ان يكون هيولى وما ذكرتم من
استحالة كون الواحد قابلا فانا علا مقدمة الكلام فيه وان سلمنا فلم لا يجوز ان يكون صورة
وما ذكرتم من ان تاثير الصورة اما ان يكون بشارطة المادة او لا يكون تقدم الكلام عليه
وعلى الثانية لا نسلم ان كل ما كانت العلة غير متناهية وان سلمناه فلم لا يجوز ان فاعل الافعال
الغير المتناهية لا يجوز ان يكون جسما وان سلمناه لكن لا نسلم انه غير [illegible] من تقرير هذه
المقامات قدم **وعلى الثالثة** والرابعة والخامسة ما تقدم من فساد تلك الاصول **وعلى السادسة**
لم لا يجوز ان يكون الحاوي علة للمحوي قوله يلزم ان يكون الخلا ممكنا قلنا لا نسلم ان الخلا ممتنع وان
سلمناه لكن هذا الاشكال وارد عليكم من وجهين **ف** كما ان عدم الخلا ووجود المحوي معا
فكذلك وجود الحاوي والعقل الذي هو علة المحوي معا فان لزم من تقدم الحاوي على وجود المحوي تقدمه
على ما معه وهو عدم الخلا لزم اما من تقدم العقل الذي هو علة المحوي عليه تقدم الفلك الذي
معه والا فلا وبالجملة فلا فرق الا ان تقولوا ما مع المتاخر بالذات متاخر بالذات وما مع المتقدم
لا يجب ان يكون متقدما بالذات ولكنه لا بد من الدلالة على تاخر هذا الفرق **ب** نعلم بالضرورة
ان عدم الخلا مشروط بوجود المحوي والمشروط بالغير لا يكون واجبا لذاته وبتقدير ذلك لكن
ذلك الشرط اولى بالوجوب فيكون المحوي واجبا لذاته هذا خلف وان سلمنا ان الحاوي ليس علة
للمحوي فلم لا يجوز ان يكون بالعكس وحديث الشرف والخسة خطابي وان سلمنا فلم لا يجوز
ان يكون الموثر هو الله تعالى فقوله الواحد لا يصدر عنه اكثر من الواحد قلنا من الكلام في
وعلى السابعة ان لنا بعد البحث عن ازيد من هذه الافلاك وجوها الاول ان التقسيم الذي ذكرتموه منحصر
اما لا شكل كما **ف** لم قلتم انه ليس في الفلك شيء بالقوة سوى الاوضاع فانا بينا ان انحصار الاعراض
في التسعة غير برهاني وبتقدير ذكره فلم يثبت انحصار انواع الكيف وانواع انواعه في عدد معين
واذا كان كذلك فلا يجوز ان يكون المطلوب بالحركة شيئا سوى الاوضاع **لايقال**

المطلوب لايجوز ان يكون كما لايمكن حصوله بتمامه بل لابد وان يكون امرا
التام وما دام الا الحركة ليست هي المقصودة بالذ
ما وهو عدد الاوضاع المتعاقبة فلم لايجوز ان يكون المطلوب استخراج التعقلات المتجددة
المتعاقبة الى الفعل بالغالب على الظن انه لايجوز ان يكون المقصود من الحركة الدائمة ما ذكروه
لوجوه اربعة ا الواحد منا لو فعل ذلك لعد عابثا مجنونا ب لو كان الغرض ذلك لكانت
الحركات في السرعة بحيث تمتنع الزيادة عليها لان طالب الشئ اذا امكنه تحصيله في مدة
قصيرة استحال ان يتركه ويحصلها في مدة طويلة الا اذا كان الفعل في المدة القصيرة
شاقا لكن لو كان الامر كذلك لم يكن تلك الاستخراجات كمالات مطلقة ج المحرك القريب
للفلك مبدا الانفعال جزئية فيكون صاحب ادراكات جزئية على مذهبهم فيكون جسمانيا على
قولهم والجسماني لايدرك المجرد والعقل مجرد فالمحرك القريب للفلك غير مدرك للعقل وما لايكون
مدركا للشئ ولا عالما به لايكون مشتاقا اليه ولا متشبها به فالحركة الفلكية ليست لتشبهيه
د لايجوز ان يقال علم الفلك بان استخراج الاوضاع الى الفعل كمال وكل كمال مطلوب كاف
في ان يكون داعيا له الى الحركة من غير حاجة الى وجود الجواهر العقلية والتكليف بهذا القدر من
المباحث فان ما وراءه مذكور في المباحث المشرقية ب في تفاريع الاصل
هل الجزء لو ثبت له ما لكان لابد لها من احكام وتحرير نذكرها ونشير الى اصولها من
قواعدهم وذلك يه حكما فا العقول ازلية لانها لو كانت حادثة لكانت مادية فلا تكون
المجرد مجردا ب ابدية والا لكانت
نوعه في تخصصه والا لكانت مادية
د عاقلة لذاته لانه مجرد وكل مجرد
لان مقارنة سائر الماهيات لماهية تجعلها
على مادة فيكون العقل ماديا هذا
والجسماني لايجوز اسنادها الى الله تعالى لاستحالة ان يصدر عنه اكثر من الواحد فخالق هذا العالم
المحسوس كلك العقول ز العقول غير مدركة لشئ من الجزئيات لان ادراك الجزئي لايكون الا بالآلات

عملا بالاجسام لان الجسم لايجوز ان يكون موجودا
عن جسم آخر ح ان شيا من الكمالات اللايقة بها لايكون بالقوة بل كلما كان
حاصلا بالفعل لان صدور الحادث لايكون الا للماديات ط العقول عن العلل
لنفوسنا ولكلا منها باسرها ى منهم من قطع بان العقل الاول علة لعقل آخر وللفلك الاقصى
على تفصيل سنذكره وبنوا عليه ان عدد العقول بحسب عدد الافلاك والصحيح انه لا دليل
عليه بل يجوز ان يحصل عن العقل الاول عقل ثان وعن ذلك الثاني ثالث الى ان يصل الى الالف او ازيد او انقص
ثم عند يصدر عن ذلك العقل الفلك وعلى هذا لايمكن التوصل من عدد الكرات الى عدد العقول
يا اختلفوا في انه هل لكل واحد من الكرات اعني التدويرات والجزاوله والخارج المراكز عقل على
حدة او لكلية الفلك الذي يكون للكوكب عقل واحد والاول اصح لان اختلاف هذه الكرات في الحركة
جهة وسرعة وبطوا كان للعقول وجب اشتداد كل واحد من هذه الكرات بعقل
يب اتفقوا على ان اصل حركة الفلك للنفس بالعقول واختلفوا في اختصاص كل كرة
بالحركة الى جهة خاصة وبسرعة محدودة وبطء محدود هل هو للتشبه بمحركه فعندنا مسلوس
ان جهة الحركات والسرعة المخصوصة للعناية بالسافلات قال لان الحركة الى الجهتين
لما استوت بالنسبة الى الفلك لان مقصود استخراج الاوضاع الى الفعل وذلك حاصل بالطريقين
وكانت الحركة الى الجهة المخصوصة انفع للسافلات وجب في حكم الخيرية اختيار هذه الجهة
انتهى فانفع للسافلات والشيخ ابطل ذلك وقال لو جاز ان يقال الحركة الى الجهتين ما استوت
فالفلك اختار الانفع للسافلات جاز ان يقال الحركة والسكون بالنسبة الى الفلك على السوا
فاختار الفلك الحركة لانها انفع للسافلات وهذا غير لازم لان السكون عدم والحركة كمال ويستحيل
ان يكون عدم الكمال بالنسبة الى الفلك مساويا للوجود واما الحركة الى الجهتين فكلتاهما تحصل
الكمال الذي بالقوة فجاز ان يكون الترجيح للعناية بالسافلات يج قالوا تاثير العقول
في معلولاتها بسبب تصورها تاما اعقل العقل وجود الفلك ويكون ذلك التعقل سببا
لحدوثه واظن ان الذي حملهم عليه اعتقادهم ان الواحد لا يصدر عنه الا الواحد وليس للعقل
الا جهتا الوجوب والامكان فلو جعلناها علة للعقل والفلك لم يبق هناك جهة توجب
علة بالفلك والصفة اجاز ذلك جعلوا الوجوب والامكان علة لعلة بالعقل وبالفلك ثم جعلوا

العلم علة لها ح لما لم يثبت عندنا عدد معين للافلاك كلم
لافلاك لكن لا يعرف ايضا عدد العقول على ما مر ح
حقو اى الفعل زعموا انه العقل الاخير لان العقول التى فوقه كل واحد منها
علة لعقل وفلك فلو كان علة لتعقلنا ايضا لكان قد استند الجهتين اكثر من شيء وهو
محال ولنقنع بهذا القدر من التفاريع ولنختم الكتاب الثانى ولنشرع فى الكتاب الثالث
وهو الكلام فى العلم الالهى خاصة بعون الله وتوفيقه

MİLLET GENEL KÜTÜPHANESİ
KISIM Carullah er.
ESKİ KAYIT 1449
YENİ KAYIT No.
TASNİF No.